



الوحدة اليمنيّة

دراسات في عمليات التحوّل من التشطير الى الوحدة

حسن ابو طالب

الوحدة اليمنيّة

دراسات في عمليات التحوّل من التشطير الى الوحدة



مركز دراسات الوحدة العربية

الوحدة اليمنيّة

دراسات في عمليات التحوّل من التشطير الى الوحدة

حسن ابو طالب

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٦٩١٦٤ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
٤٧٨١٣٠٣ (٢١٢ ـ ١)

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤

إهداءٌ خاصّ

إلى كل الذين آمنوا وما زالوا يؤمنون بأن الوحدة العربية هي المآل الحتمي للأمة العربية.

إلى كل الذين ناضلوا وما زالوا يناضلون بالكلمة الحرة الشريفة من أجل عزة العرب وقوتهم وتبوئهم مكانهم المناسب في حركة التاريخ.

إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع في الوحدة، وفي تجاوز التشطير والتجزئة.

المحتويات

القسم الأول

الفكر السياسي للوحدة اليمنية

القسم الثاني
الوحدة اليمنية . . الخطوات والعمليات

القسم الثالث
اليمن الواحد . البناء والممارسة
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ ـ أيار/ مايو ١٩٩٣

تقديم وشكر

لم تنل الوحدة اليمنية الكثير من الاهتمام البحثي والعلمي المناسب لها ولقيمتها عربياً وقومياً. وكثير من الذين تابعوا القضايا اليمنية المختلفة في عقدي السبعينيات والثمانينيات لم يتصوروا أن الوحدة اليمنية قابلة التحقيق، وغلب على العديد من تلك التحليلات ـ ومعظمها تحليلات عابرة ـ قدر من التشاؤم. وكان عدم التصديق لما يجري من مياه في نهر الوحدة اليمنية هو العامل السائد.

وواقع الحال أن عديداً من اليمنيين وبعض العرب اعتقد أن الوحدة اليمنية لن يقدر لها التحقيق إلا بعد فترة طويلة، وان عوامل الفرقة والتشطير هي أكبر من عوامل الاندماج والتوحّد. ويبدو أن غلبة هذا الاعتقاد قد ساهمت في ندرة الاهتمام بالوحدة اليمنية كعملية وكخطوات وآليات عمل مبرمجة. وبالرغم من أن التيارات السياسية اليمنية ـ وكما سنرى في فصول الكتاب المختلفة ـ كانت تضع قضية الوحدة بين الشطرين في قمة سلم أولوياتها العملية والحركية والفكرية، فإنها لم تستطع أن تجعل منها قضية عربية، وان تخرج بها من إطارها المحلي اليمني الصرف إلى الدائرة العربية الأوسع. ومن اللافت للنظر أن إعادة الوحدة اليمنية كما تمت في أيار/ مايو ١٩٩٠، وما سبقها من عمليات واجراءات تنظيمية واتفاقات ومبادىء وتوازنات سياسية داخلية وحزبية، كانت محلاً للاهتمام المكثف من جهات ودوائر بحثية وغير بحثية ألمانية وكورية وأمريكية، في الوقت الذي غابت فيه الدراسات العربية المتابعة للخطوات والمقدمة للتحليلات لهذا الحدث اليمني والعربي الهام. وفي هذا الصدد تكمن مفارقة كبرى.

والمحاولة التي بين يدي القارىء هي محاولة لاكتشاف تلك العملية بجوانبها السياسية والفكرية والنظرية والاجرائية والمحلية والاقليمية، التي قادت في النهاية إلى واحد من أهم الإنجازات العربية المعاصرة، في الوقت الذي يصول فيه التدهور ويجول الانقسام والتشرذم في ربوع النظام العربي. ولعل هذا الجانب المشرق في حدث الوحدة اليمنية ـ المتعلق بإنهاء

عقبة كأداء في التجزئة والتشطير ـ يتجلى أكثر وضوحاً من خلال المقارنة السريعة بما شهده ويشهده الصومال منذ مطلع عام ١٩٩٠ مثلاً، حيث انفرط عقد الدولة فيه، وسادته الروح القبلية والمناطقية، وتفككت أوصاله على نحو مثير ومحزن معاً.

وإذا أضفنا حالات عربية أخرى مثل جيبوتي، الذي تتجاذبه انقسامات شبيهة بتلك التي عصفت بالصومال الموحّد، ومثل السودان الذي يعاني حرباً أهلية بين شماله وجنوبه، وتسوده تيارات انفصالية عدة، فضلاً عن حالات عربية أخرى تنذر بعض تطوراتها بانسلاخ أجزاء من أقاليمها، كالمنطقة الكردية في العراق، وموريتانيا التي تتعرض لحركة ذات طابع انفصالي تستهدف فصل شمالها العربي عمّا تعتبره جنوبها الافريقي. وهي حالات تثير معاني التفكك الاقليمي وانفراط عقد الدولة، وبالتالي تتصادم بقوة مع تلك الدلالات التي تكشف عنها الحالة اليمنية في تجاوز التشطير وإعادة الوحدة والتكامل القومي الاقليمي.

وعلى أية حال فإن الدافع وراء انجاز هذا العمل البحثي يكمن في التعرف عن قرب على ما تطرحه الحالة اليمنية في التشطير والوحدة من دروس ودلالات، وبما يمكن أن تقدمه من الناحيتين الفكرية والعملية/ السلوكية للفكر القومي ولدراساته في التجزئة والقضاء عليها، وفي الوحدة وسبل تحقيقها سلمياً وتطورياً وديمقراطياً. ويعتقد الباحث أن الحالة اليمنية تموج بالعديد من الدروس الهامة، التي تسد الكثير من النقص فيما يمكن تسميته «علم الوحدة العربية». فالحالة اليمنية تطورت عبر التاريخ من الوحدة إلى الانقسام والتشطير، ثم إلى الوحدة مرة أخرى. انه التطور نفسه الذي عاشته الأمة العربية وما زالت تعيشه عبر تكوينها الطبيعي منذ مطلع التاريخ.

ثمة سبب آخر دفع الباحث إلى الاهتمام بدراسة الوحدة اليمنية، وهو سبب ذاتي محض، يخص الباحث الذي كان له شرف متابعة ودراسة التجربة اليمنية في الشطرين منذ أكثر من عقد، وكان له شرف التنبؤ بحدوث الوحدة في حال تغيّر كيفي ونوعي يصيب أحد النظامين الحاكمين، بالدرجة التي تسمح بالقفز على المعوقات الشكلية والظاهرية التي منعت مشروع الوحدة اليمنية من نموّه الطبيعي في مراحل زمنية سابقة. وهو التنبؤ الذي حوته دراسة سابقة بعنوان **الصراع بين شطري اليمن: جذوره وتطوراته** التي صدرت عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في أيار/ مايو ١٩٧٩، أي قبل أحد عشر عاماً كاملة على قيام الجمهورية اليمنية في أيار/ مايو ١٩٩٠.

وبين دفتي هذا الكتاب تتبلور المحاولة البحثية على نحو شمل ثلاثة أقسام رئيسية، إلى جانب فصل تمهيدي حاول إلقاء الضوء على البعد التاريخي للوحدة اليمنية.

أما **القسم الأول** فمتعلق بدراسة الجوانب الفكرية والادراكية للوحدة اليمنية عبر دراسة المحتويات الفكرية والسياسية التي تضمنتها وثائق القوى والأحزاب والتنظيمات اليمنية في التاريخ الحديث والمعاصر حول مسألة الوحدة وكيفية الوصول إليها، إلى جانب دراسة الجوانب الفكرية والادراكية للوحدة اليمنية للنخبة السياسية في الشطرين. وتضمّن القسم أيضاً في فصله الثالث تحليلاً لمضمون بعض الوثائق الرئيسية للوحدة.

أما القسم الثاني فمتعلق من حيث الجوهر بدراسة التطور والتراكم في العملية الوحدوية، وما حوته هذه العملية من صدامات مسلحة أو حوارات وحدوية ومشروعات سياسية واجراءات تنظيمية وغير ذلك.

القسم الثالث والأخير، يعنى بدراسة حالة دولة الوحدة اليمنية في الفترة من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ إلى أيار/ مايو ١٩٩٣، من خلال دراسة كافة الضغوط والعمليات التي سبقت قيام الوحدة مباشرة، ثم دراسة حالة أخذت شكلاً ميدانياً إلى حد ما ـ عبر زيارتين طويلتين إلى صنعاء وعدن تمّتا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ ـ عن ممارسة وأداء دولة الوحدة طوال الفترة الانتقالية على الصعيدين الداخلي والخارجي، والرسمي والشعبي معاً. وفي إطار هذا الفصل، كان طبيعياً أن يدرس الباحث الوحدة اليمنية في سياقها القومي العربي فكرياً وسياسياً، وكخطوة لازمة من أجل بناء علم توحيد عربي يستند في الأصل والجوهر إلى حالات عربية أصيلة.

وأخيراً الخاتمة، وفيها مناقشة لمستقبل دولة الوحدة اليمنية.

استغرق إعداد هذه الدراسة فترة طويلة نسبياً زادت على ثلاث سنوات، وهي ضعف المدة التي كانت مقررة لها أصلاً. وكانت المخطوطة الأولى قد انجزت في تموز/ يوليو ١٩٩٢. ومع انتهاء الفترة الانتقالية ودخول اليمن إلى مرحلة الشرعية الدستورية، رُؤي تحديث المخطوطة، وتحديداً المبحث الخاص بعمل دولة الوحدة في ظل الفترة الانتقالية، وسوف يلاحظ القارىء أن الفصل الثامن الخاص بعمل الفترة الانتقالية يتضمن عدداً أكبر من الصفحات. والهدف من ذلك محاولة دراسة تلك الفترة بطريقة أكثر تفصيلاً، والتعمق في أحداثها واتجاهاتها، وصولاً إلى ما حفلت به من دروس ومشكلات سوف يكون لها مردود مباشر على استمرار الوحدة وهوية الدولة اليمنية الموحّدة مستقبلاً.

وبالرغم من أن الباحث حاول جهده أن يُلم بالعديد من العناصر والجوانب ذات الصلة بالموضوع، فلا يمكن الادعاء أن الدراسة جامعة مانعة، أو انها قاربت القدر المطلوب من الكمال الذي هو «لله» وحده سبحانه وتعالى. ولكن يمكن الادعاء أن الدراسة جاهدت في الإلمام بالأبعاد الرئيسية بالموضوع وفقاً لما أتاحته العوامل المختلفة. ويبقى الحكم في النهاية للقارىء والباحث والمتخصص والناقد وغيرهم من الذين أضع بين أيديهم هذه المحاولة البحثية.

ولا يستطيع الباحث أيضاً الادعاء بالفضل لنفسه وحسب في انجاز هذا العمل، بكل ما فيه من جوانب إيجابية أو غير إيجابية. فهناك العديد من المساهمين المباشرين وغير المباشرين، الذين لولاهم لتعذّر اتمام العمل في وقت مناسب وبطريقة طيبة. وأجدني في البداية مدين بالفضل والشكر لفريق الباحثين المساعدين الذين عملوا معي طوال عام كامل، قاموا فيه بجهد كبير، وهم الباحثون محمود حسين جمعة، ومحمد أبو الفضل أحمد، ومحمد مصطفى شحاتة، والآنسة شيرين العلمي.

أما الأصدقاء اليمنيون سواء في القاهرة أو في صنعاء وعدن، والذين كان لمعاونتهم الأثر الطيب فهم كُثُر؛ أذكر منهم أ. محمد الجائفي، الدبلوماسي اليمني الشاب، الذي يبرز نموذجاً مضيئاً للدبلوماسي العربي المؤمن بقضايا أمته، الذي قام بجهد كبير تعجز الكلمات عن ايفائه حتى القليل من حقه، وأ. علي محسن حميد المستشار بالخارجية اليمنية، والباحث اليمني الواعد سمير محمد صالح، ود. عبد المولى المُغلس، وأ. عبد الرقيب منصور، وأ. عبد الرحمن سلطان، وأ. عبد العزيز الشعيبي، وغيرهم من الأصدقاء الأعزاء الذين أمدّوني بالمعلومات والمصادر المختلفة، ولم يبخلوا بالوقت الطويل للنقاش وتبادل الأفكار.

أما المسؤولون السياسيون والحزبيون الذين يعود إليهم الفضل في توفير الكثير من المصادر التي صَعُب الوصول إليها لسبب أو لآخر، فأخص بالذكر منهم طاقم السفارة اليمنية بالقاهرة، وعلى رأسهم سعادة السفير الأستاذ عبد الجليل غيلان، الذي يتعامل مع الباحث بصفته مناضلاً يمنياً وعربياً قبل أيّ اعتبار آخر، وكذلك السادة الأساتذة العاملين في القسم الاعلامي في السفارة.

وثمة شكر وتقدير خاص، للأستاذ جار الله عمر، ذلك السياسي المحنّك والمبهر بحديثه وغزارة معلوماته، وثقافته اللامحدودة التي أهلته عن جدارة ليتبوأ منصب وزير الثقافة في الحكومة اليمنية التي تشكّلت بعد اجراء الانتخابات النيابية نيسان/ ابريل ١٩٩٣، وللأستاذ يحيى العرشي، الذي عمل وزيراً للدولة لشؤون الوحدة في الشطر الشمالي قبل قيام الجمهورية اليمنية، ويشغل منصب وزير الخدمة المدنية والإصلاح الإداري في الحكومة الائتلافية الثلاثية، وللأستاذ يحيى المتوكل رئيس الدائرة السياسية وعضو اللجنة العامة بالمؤتمر الشعبي العام، الذي صار وزيراً للداخلية في الحكومة الائتلافية. وشكر خاص للأديب د. عبد العزيز المقالح رئيس جامعة صنعاء على حُسن معاونته للباحث في أمور الإقامة خلال وجوده في صنعاء في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١ وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، ود. أحمد الكبسي بقسم العلوم السياسية بجامعة صنعاء على صادق معونته.

والشيء بالشيء يذكر، فشكر خاص للأساتذة العاملين في وزارة الاعلام ووكالة الأنباء اليمنية، وفرع وزارة الاعلام بعدن على ما بذلوه من جهد ومدّ يد المعاونة الصادقة، خاصة في زيارة الباحث الأولى لعدن في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢، والذين لولا حسن ترتيبهم وتنظيمهم لما أمكن مقابلة العديد من الكوادر الحزبية والسياسية والمسؤولين والناشطين على جبهات عدة سياسياً وثقافياً. وللجميع الشكر والتقدير، ومعذرة لمن لم تسعفني الذاكرة على ذكرهم.

وأتوجه بالشكر الجزيل لمركز دراسات الوحدة العربية، ومديره العام د. خير الدين حسيب، الذي لولا تفهمه لأهمية هذا البحث وسعة أفقه ورحابة صدره لما أمكن لهذا العمل أن يجد النور في توقيت مناسب. وجزيل الشكر للعاملين بالمركز وخاصة د. أحمد يوسف أحمد، ود. صفي الدين خربوش، اللّذين تحملا مسؤولية إدارة مكتب القاهرة أثناء اعداد الدراسة، وقدما الكثير من المعونة الصادقة. أما زملائي وأصدقائي في مركز الدراسات

السياسية والاستراتيجية بالأهرام فلهم الشكر العميق على ما قدّموه لي من معاونة علمية وإدارية، وبصفة خاصة د. أسامة الغزالي حرب نائب مدير المركز ورئيس تحرير السياسة الدولية.

وفي الختام تبقى كلمة شكر وتقدير وامتنان بحق زوجتي الباحثة في العلوم السياسية الأستاذة أماني عبد الرحمن صالح، التي ساهمت بالكثير من راحتها في سبيل انجاز هذا العمل، وقامت بمراجعة نقدية صارمة لكل أجزائه، مما ساهم في تحسين صياغته وتطوير الكثير من أفكاره ومضامينه. فضلاً عن كلمتي شكر واعتذار لِطفلَيّ العزيزَيْن أحمد وعبد الرحمن، اللذيْن حُرمت منهما وحُرما مني طيلة عام ونصف متواصلة استغرقه إعداد هذا البحث. وللجميع الشكر والتقدير وكامل الامتنان.

وبعد، فإن الكاتب لا يجد غضاضة في القول إن هذه الدراسة ليست سوى خطوة محدودة في فهم الحالة اليمنية في التشطير وفي إعادة الوحدة، وفي شروط الحفاظ عليها واستمرارها، وان فيها العديد من جوانب القصور التي يأمل في تداركها مستقبلاً انشاء الله، وان المسؤولية الأولى والأخيرة لما ورد فيها من آراء واجتهادات تقع على كاهله وحده. والله من وراء القصد،

حسن أبو طالب

تمهيد:
الوحدة اليمنية عبر التاريخ

إن التساؤل الرئيسي في هذا الصدد هو «هل عرف اليمنيون فعلاً في تاريخهم الطويل السلطة المركزية، التي يمكن أن تجسّد الدولة ولو في أقل صورها؟. وماذا يمكن أن يعطينا التاريخ في هذا المبحث الهام؟. والإجابة نعم، فلقد عرف اليمنيون في تاريخهم القديم والحديث صورا عديدة من السلطات المركزية التي ارتبطت بقادة محليين عظام، أو بغزاة خارجيين. وفي الحالتين كانت اليمن تتسع جغرافياً أو تتقلّص مساحياً تبعاً لمساحة النفوذ الذي تمتده السلطة المركزية، أو بالأحرى سلطة الدولة الواحدة والموحدة، وفي حين كانت السلطة تضعف كانت تفقد بعضاً من أطرافها لحساب منافسيها المحليين من جانب، أو لغزاة خارجيين من جانب آخر.

وبالنظر إلى التاريخ القديم والوسيط، وكذلك المعاصر فإننا نجد تلك الصورة مجسدة بصورة جيدة. ويبدو ذلك على سبيل المثال من تعريف أرض اليمن الطبيعية والسياسية. وهو التعريف، الذي وإن كان يبدو على الصعيد الشكلي خاصاً بظاهرة طبيعية وجغرافية، إلا أنه خضع لعمليات مدّ وجذر، وعكس بدوره ـ أي تعريف أرض اليمن ـ مدى اتساع أو انكماش حدود سيطرة السلطة المركزية في كل وقت من الأوقات. «ففي أحد النقوش القديمة والمعروف بنقش أبرهة، والذي يعود إلى منتصف القرن السادس الميلادي ورد لفظ «زيمن»، والذي قصد به المنتمي إلى أرض اليمن أو «الذي باليمن فقط»، وربما كان ذلك أول ذكر لليمن في النقوش اليمنية القديمة».[1] واليمن هنا عنت تلك الأرض التي «بيمين» شبه الجزيرة العربية، وعلى اعتبار أن الشام يقع في شمالها، وأن الحجاز والذي هو في وسطها هو الحاجز بينهما. وقد عرفت أيضاً باليمن السعيد أو اليمن الخضراء لكثرة أشجارها وزروعها خاصة إذا ما قورنت بالفلوات التي تجاورها في باقي شبه الجزيرة. وتحت هذا العنوان: **اليمن الخضراء**، كتب المؤرخ والجغرافي

---

(١) يوسف محمد عبد الله، أوراق في تاريخ اليمن وآثاره (بغداد: وزارة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩)، ص ١٢

الحسن بن يعقوب الهمداني، المولود بصنعاء سنة ٢٨٠ هـ أهم مرجع، وهو صفة جزيرة العرب، اعتمد عليه كل من تبعه من المؤلفين العرب في مجال وصفهم الجغرافي للجزيرة العربية، وفيه ذكر أن اليمن سميت بالخضراء لكثرة أشجارها وثمارها وزروعها، والبحر مطيف بها من المشرق إلى الجنوب فراجعاً إلى المغرب، ويفصل بينها وبين باقي جزيرة العرب خط يأخذ من حدود عُمان ويَبْرين إلى حد ما بين اليمن وتهامة فإلى حدود الهجيرة وتثليث وانهار جوش وكتنة منحدراً في السراه على شَعف إلى تهامة على أم جَحْدم إلى البحر حذاء جبل يقال له كُدُمُّل بالقرب من حِمضة، وذلك حدّ ما بين كِنانة واليمن من بطن تُهامة. ثم يصف الهمداني إحاطة البحر باليمن مبتدئاً من دُما على الساحل العُماني ومنتهياً بساحل حِمضة شمال المخلاف السليماني المعروف باسم جيزان. ويتضح من هذا الوصف ـ كما يقول د. عبد الكريم الارياني ـ أن بلد عُمان الذي يُجمع انساب العرب ومنهم الهمداني نفسه على أن سكانه من الأزد القادمين من مأرب لا يُعدّ جغرافياً من بلاد اليمن، كما كانت معروفة في ذلك الحين، أي قبل ألف عام تقريباً[٢].

أما عند ابن المجاور في كتابه صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز فإن اليمن هي «المشتملة على تُهامة ونجد اليمن وعُمان والمَهرة وحَضرَموْت وبلاد صنعاء وعدن وسائر مَخاليف اليمن، وما كان من حد السُّرين فهي تنتمي إلى ناحية يَلَمْلُم حتى تنتهي إلى ظهر الطائف ممتداً إلى بحر اليمن إلى بحر فارس شرقاً من اليمن، فيكون ذلك نحواً من ثلثي بلاد العرب»[٣]، أما المسعودي في كتابه مروج الذهب فقد نصّ على «أن بلد اليمن يبدأ شمالاً مما يلي مكة حتى عدن جنوباً، ومن وادي وَجّ غرباً حتى مفاوز وحضرموت وعُمان شرقاً»[٤]. وبالنسبة إلى البكري «فيعرفها بأن حد اليمن ممّا يلي المشرق من رُسل بني سعيد الذي يقال له يَبْرين وهو منقاد من اليمامة حتى يشرع البحر بحضرموت، ومما يلي المغرب بحر جدة ـ أي البحر الأحمر ـ إلى عدن أبيَن وحدها الثالث طلحة الملك إلى شرون ـ وشرون من عمل مكة ـ وحدها الرابع الجوف»[٥].

إن تعدد التعريفات الجغرافية لبلاد اليمن عبر التاريخ لم ينفصل عن التطور السياسي وعن سلطة الدولة المركزية، حتى على الرغم مما يبدو من الانفصال بين الأمرين، الجغرافي الطبيعي من جهة والعامل السياسي المركزي من جهة أخرى. ذلك ان تعريفات الجغرافيين العرب وغيرهم لم تكن بعيدة عمّا يشاهدونه في الطبيعة. وكما لاحظنا فقد اشتملت التعريفات على تعبيرات مرتبطة بأسماء القبائل والمخاليف وبأسماء أماكن انضوت تحت سلطة آخرين من غير اليمنيين. وعلى وجه عام فإن تعدد التعريفات عبر التاريخ عكس مدى الاتساع أو

---

(٢) عبد الكريم الارياني، «مسيرة الوحدة اليمنية في العصور الاسلامية،» في: خالد بن محمد القاسمي، إعداد، **الوحدة اليمنية إرادة شعب: بين تحديات الماضي وطموح المستقبل** (الشارقة: دار الثقافة العربية؛ قبرص: دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٤٤.

(٣) نقلاً عن: يوسف محمد عبد الله، **أوراق في تاريخ اليمن وآثاره: بحوث ومقالات**، مشروع الكتاب (صنعاء: وزارة الاعلام والثقافة، ١٩٨٥)، ج ١، ص ١١.

(٤) نقلاً عن: الارياني، المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٥) نقلاً عن: سعيد عبده شايف، «اليمن لدى الجغرافيين العرب في العصور الوسطى،» **دراسات يمنية** (صنعاء)، العدد ٢٩ (تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٧١.

الانكماش الذي تعرض له نفوذ السلطة المركزية، أو الدولة الواحدة. وكما سنرى أن هذا النفوذ مصحوباً بالاتساع الجغرافي كان يعني شيئاً من التوحيد لأرض اليمن الطبيعية، بل والامتداد إلى خارجها من الأقاليم المجاورة. ويقابله التشطير والانقسام والتجزئة مثلما حدث في عهود غابرة وحديثة نظراً لفقدان السلطة المركزية الواحدة، ووجود أكثر من سلطة فرعية ومحلية سواء كانت محلية وحسب أو مدعومة من جهة خارجية، أو سلطة خارجية غير يمنية تحت مبررات ودوافع شتى.

ومنذ فجر التاريخ ارتبطت وحدة اليمن بالاستقرار في الأودية وبممارسة الزراعة والتجارة وبوجود سلطة مركزية تمد سلطانها على المكوّنات البشرية والجغرافية لليمن الطبيعي كلّه أو بأجزاء منه حسب الحالة والموضع الزمني. «ولقد عرف العرب ـ واليمنيون منهم في المقدمة ـ الدولة منذ عصور مبكرة نسبياً، وكانت دولهم في البداية دول قبائل أو شعوب، ذلك لأن الاستقرار في الأودية حدث متفرقاً منعزلاً بعضه عن البعض الأخر، ولكن مع قيام المصالح التجارية المتبادلة وقيام الاتصالات بمجتمعات الأنهار نشأت الحاجة إلى وجود سلطات تنظم حياة تلك المجتمعات العربية وعلاقاتها الخارجية. ويعدّ نظام المكربية في اليمن الذي بدأ مع «المكرب كرب آل وتر بن ذمار» هو أقدم نظام توحيدي عرفه اليمن. وهدف هذا النظام إلى إقامة كيان أكبر من دولة القبيلة الواحدة أو حتى دولة الاتحاد القبيلي الصغيرة»[6]. وهو ما كانت تقتضيه المجتمعات العربية واليمنية آنذاك. وكانت صيغة التحالف بين القبائل هي السائدة. إلا أن ذلك لم يمنع من وجود محاولات ضم قسري سواء بالحرب أو بالضم الطوعي المقرون بقوة معنوية ما. وفي كل الأحوال ارتبط الأمر بتعديل العلاقات العقيدية الوثنية. وكانت «دوافع إقامة الكيانات السياسية الكبرى تعكس رغبة الحكام والمتنفذين في الدول الأقوى في توسيع مجال سلطانهم لما يضفيه ذلك عليهم من أمجاد ولما يحققه من مكاسب مادية لهم ولاتباعهم. ومما لاشك فيه أن الكيان الأكبر كان يقدم فرصة عيش أرغد لمن هو داخله، فالوحدة ـ حتى بتلك الصورة البدائية التي قد تبدو لنا فجّة ـ تقلل من العوائق أمام نمو الاقتصاد المحلي، وتقدم غالباً أمناً أفضل لمن يضمهم هذا الكيان»[7]. وهكذا شيئاً فشيئاً نشأت كيانات أو دول أكبر من الكيانات والدول التي جاءت مع الاستقرار الزراعي وبدايات التجارة العربية اليمنية الشهيرة في العصور القديمة. ومع استمرار تلك الظاهرة ـ أي تكوّن الدول الأكبر حجماً ونفوذاً ـ تمت إقامة المنشآت العمرانية الكبرى من طرق وسدود وشبكات ري ومعابد وقصور، وازدهرت التجارة في ما كان يعرف بطريق البخور البري، ثم في مرحلة لاحقة الطرق التجارية البحرية وما ارتبط بها من موانىء يمنية على بحر العرب والبحر الأحمر.

لقد ارتبط تاريخ اليمن بحضارات عظيمة ذات شأن، وتمتلىء صفحات التاريخ القديم بالحديث عن حضارات ودول شتى مثل معين وسبأ وذي ريدان وقتبان وحمير وحضرموت وغيرها. ويمثل تأريخ دولة سبأ ـ الذي ورد ذكرها في القرآن الكريم ـ وحضارتها عمود التاريخ اليمني القديم. وتمثل ـ في نظر بعض مؤرخي تلك الحقبة اليمنية القديمة ـ «أول وأكبر وأهم تكوين سياسي، وإن الدول التي ذكرت معها أحياناً لم تكن سوى تكوينات سياسية كانت تدور في الغالب في فلكها ترتبط بها حيناً، وتنفصل عنها حيناً آخر مثل دولة معين وقتبان وحضرموت، أو تندمج فيها لتكون دولة

---

(٦) محمد عبد القادر بافقيه، «اليمن القديم من دولة القبائل إلى الدولة الواحدة،» قضايا العصر (عدن)، السنة ١٠، العددان ٤ ـ ٥ (نيسان/ ابريل ١٩٩٠)، ص ١٠. (بتصرف).

(٧) المصدر نفسه، ص ١١.

واحدة مثل دولة حمير والتي لُقب مُلوكها بملوك «سبأ وذي ريدان». وأرض سبأ في الأصل هي منطقة مأرب وتمتد إلى الجوف شمالاً ثم ما حولها من المرتفعات والهضاب إلى المشرق مثل مناطق أرحب وخولان وقاع صنعاء وقاع البون. وكانت دولة سبأ في فترات امتداد حكمها تضم مناطق أخرى بل قد تشمل اليمن كلّه»[8]. وقد ظلت سبأ تمثل الدولة الكبيرة والأم حتى القرن الخامس قبل الميلاد، حين خرجت عن سيطرتها مناطق عدة واستطاعت أن تكون دولاً مستقلة، «ودخلت هذه الدول في منافسة مع سبأ ذاتها وشاركتها نفوذها السياسي والتجاري، بل إن تلك الدول لم تكن أقل شأناً من سبأ في أوج ازدهارها، وهذه الدول «مَعين» و«قَتبان» و«حضرموت» مثلما سبق القول. ويستدل من كتب التاريخ أن دولة «مَعين» ظهرت في الجوف بعد أن تمكّنت مناطق الجوف بقيادة مدينة «يَثْل براقش» وهي العاصمة الدينية من السيطرة على طريق اللبان التجاري بمساندة «حضرموت» و«قتبان»، وقد ظهرت تلك الدولة في القرن الخامس قبل الميلاد. أما دولة قتبان وعاصمتها «تمْنع» فقد وصلت إلى أوج ازدهارها في القرنين الثالث والثاني قبل الميلاد. أما دولة «حضرموت» فكانت قد خرجت من قبل عن سيطرة السلطة المركزية السبئية في القرن الخامس قبل الميلاد، وساعدت دولة «معين» في الاستقلال عن السلطة المركزية السبئية. وكان من أسباب قوة دولة «حضرموت» كونها تملك أرض اللبان في «ظُفار»، وكانت عاصمتها «شَبوة» والتي تقع في أقصى غرب وادي حضرموت وكانت تمتد شمالاً باتجاه الربع الخالي حتى «العَبر». بالإضافة إلى موطنها الأصلي وادي حضرموت. أما دولة «حمير» آخر الدول اليمنية القديمة ظهوراً فكان ذلك في أواخر القرن الثاني قبل الميلاد، ولم تظهر كقوة كبيرة إلا في القرن الأول بعد الميلاد»[9].

ويُفهم من هذا الاستعراض السريع أن اليمن القديم عرف تطور كيانات وحدوية بداية من اتحاد أو تحالف القبائل الطوعي أو القسري إلى تكوين دول وممالك تعرف وجود سلطة مركزية قوية، وان تلك الدول والممالك حين كانت في أوج قوتها كانت تمتد بسلطانها إلى كل جنوب الجزيرة العربية، وتمتد في بعض الأحيان إلى أجزاء من شمالها ووسطها. ومع ضعفها كان مثل هذا النفوذ يتقلّص مساحياً ومعنوياً وعقيدياً، وكان من أبرز مظاهر الضعف خروج دول وأماكن وحواضر كانت تتبع السلطة المركزية. ومع زيادة الضعف والوهن كوّنت تلك الحواضر دولاً بذاتها استطاعت أن تنافس السلطة المركزية في «مأرب».

وحين يشير المرء إلى وجود سلطة مركزية فقد كان ذلك يعني عدة مظاهر معاً، مثل ولاء الحواضر كافة لها سواء في الأطراف أو في الداخل، والقدرة على مد النفوذ إلى مناطق خارجية وضم أراضي الدول والممالك الأخرى طوعاً أو قسراً، واستقرار الأوضاع الداخلية، وهيمنتها على التجارة وطرقها، والقيام بالمشروعات الكبرى من مد الطرق وبناء السدود والأسواق والمعابد والمدن، وسيادة دينها وآلهتها وطريقة عبادتها. وفي المقابل كان غياب السلطة المركزية أو ضعفها لأسباب داخلية أو خارجية يسمح بتفتت السلطة وخروج الحواضر عن السلطان المركزي وهيمنتها ـ أي الدول الجديدة ـ الجزئية أو الكلية على طرق التجارة المارة بها، والتحلل من الالتزامات لدولة المركز، بل ومنافستها في بعض الأحيان في أمور دينية ودنيوية معاً.

---

(٨) عبد الله، أوراق في تاريخ اليمن وآثاره، ص ٩.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٧.

وواقع الحال أن عوامل الفرقة والتمزق لم تكن عوامل داخلية فقط كصراعات الأبناء أو ذوي النفوذ في الأسرة الحاكمة، فقد كانت هناك أسباب أخرى تدخل في باب العوامل الخارجية، التي ترتبط بأطماع قوى كبرى غير يمنية، ولا تنتمي إلى الجزيرة العربية وجنوبها على وجه التحديد ـ مثل الأكسوميين ـ أي دولة الأحباش في الطرف الثاني من البحر الأحمر ـ والبيزنطيين والفرس. وكان لكل من هؤلاء دوره في تفتيت السلطة المركزية في عصر من العصور القديمة. مما أثار تمرد ومقاومة أبناء المناطق اليمنية على الوجود الخارجي، وهو ما ساهم في بعض الفترات في بناء أكثر الدول المركزية اليمنية شهرة في العصور القديمة وهي دولة «حمير» المعروفة بدولة «التبابعة» في أحاديث الرواة والاخباريين العرب. ومعروف أن القرآن الكريم ذكر قوم «تُبع» هؤلاء.

لقد استغلت القوى الخارجية وبالذات الاكسوميين ومن خلفهم البيزنطيين الصراع الداخلي في اليمن، فنظمت الحملات العسكرية المتتابعة. «ومن أبرزها الحملة الرومانية في عام ٤٢ ق.م بقيادة اليوس جالوس، التي تمكّنت في بادىء الأمر من احتلال بعض المدن على السواحل اليمنية، إلا أنها فشلت أمام ضراوة مقاومة مأرب العاصمة السبئية آنذاك. وبعد فشل تلك الحملة الرومانية الأولى أوكلت حماية المصالح الرومانية إلى دولة «أكسيوم» الحبشية، التي قامت بدورها بعدة حملات في القرون الميلادية الأولى والثانية والثالثة والرابعة والسادسة، ولم تستطع أن تحقق هدفها إلا في القرن السادس وتحديداً في عام ٥٢٥ م»[10]. وهو التاريخ الذي يبدأ به احتلال الأحباش لليمن.

وخلال تلك الحملات الأكسومية التي دامت في مرحلتها الأولى ثلاثة قرون، التي تعرف في التاريخ القديم بحروب الثلاثمئة عام، عرف اليمن القديم تحوّله الأكبر وهو «توحيد الكيانات السياسية اليمنية في دولة واحدة وهي المعروفة بدولة التبابعة ـ مثلما تمّت الإشارة ـ وقد تحقق ذلك عبر ثلاث خطوات:

المرحلة الأولى: وقد استغرقت ثلاثة قرون كاملة دار فيها الصراع حول ترسيخ مشروع توحيد سبأ وذي ريدان أو سبأ وحمير ـ في النصف الغربي من اليمن من نجران إلى عدن.

المرحلة الثانية: وبدأت إثر توحيد الكيانين المذكورين توحيداً ثابتاً ونهائياً في آخر القرن الثالث الميلادي، وذلك حين بدأ «شمر يهرعش بن ياسر يهنعم» ـ المعروف في روايات الاخباريين العرب بياسر النعم ـ عملية إدخال حضرموت ضمن مشروع أوسع يضم إلى جانب سبأ وحمير الموحدتين كلاً من حضرموت ويمنة التابعة لها. وقد استغرق المشروع ما يقرب من نصف قرن.

المرحلة الثالثة والأخيرة، هي التي تمت على يد «أبي أكرب أسعد» ـ المعروف في الملاحم الشعبية بأسعد الكامل ـ وهو أشهر ملوك التبابعة، وهو الذي أكمل ترسيخ وحدة اليمن بإخضاع العشائر البدوية التي ظلت نافرة في الطود وتُهامة»[11].

---

(١٠) سيف علي مقبل، وحدة اليمن تاريخياً (بيروت؛ دمشق: دار الحقائق، ١٩٨٧)، ص ٢٥. (بتصرف).

(١١) بافقيه، «اليمن القديم من دولة القبائل إلى الدولة الواحدة،» ص ١٢. أما المكرب أسعد الكامل الوارد ذكره في المتن فهو من أشهر ملوك الدولة الحميرية، والتي واصلت في عهده ازدهاراً وفتوحات كثيرة غطت معظم إن لم يكن كل شبه الجزيرة العربية وبعض مما وراءها، ويقال عنه الكثير من الملاحم والسير الشعرية والتي =

وهكذا صارت الدولة المركزية في النصف الثاني من القرن الخامس الميلادي «تُعرف رسمياً ـ وكما تدل على ذلك النقوش القديمة ـ بدولة «سبأ وذي ريدان وحضرموت ويمنت واعرابهم في الجبال وتهامة». أي أن الدولة أصبحت تضم مساحات واسعة، وتخضع جميعاً لسلطة مركزية واحدة، والتي بدورها تمثّل مجموع هذه المناطق. وقد شهدت تلك الفترة أوج ازدهار الدولة المركزية اليمنية القديمة»(١٢)، حيث تذكر النقوش «أن الزراعة عادت للانتعاش، وان الدولة المركزية أولت اهتماماً كبيراً بترميم القنوات والمصارف المائية والسدود»(١٣)، وغيرها مما يدخل وفق التعبيرات الحديثة بالمشروعات العامة، كما امتد تأثيرها إلى مناطق عدة في شبه الجزيرة العربية، إذ قام في ظلها حكم أسرة كِنْدَة في نجد، وبفضل ما يسمى بـ «السلام الحميري» الذي شمل شبه الجزيرة العربية كلها أمكن إحداث التقارب العربي في عموم الجزيرة، الذي كان وراء نهضة الشعر الجاهلي آنذاك.

إلا أن دولة التبابعة هذه حملت في داخلها عوامل ضعفها وانقسامها. ويرجع ذلك إلى تلك التقاليد التي عرفت عن طبيعة الحكم في اليمن القديم ذاته، فقد كانت تلك الدولة المركزية بمثابة دولة اتحادية يقود أقاليمها الأقيال والأذواء ـ أي الأمراء والقادة المحليون ـ تحت قيادة ملك مركزي واحد يجمع في يده كل السلطات المتعلقة بالسيادة من جيش رسمي إلى حق إقامة العلاقات الخارجية وإعلان الحرب، و«لكنها في الوقت ذاته، وربما بفعل الطبيعة الارستقراطية للحكّام المحليين ووجود ما يمكن تسميته بالقوات الشعبية أو القبلية تحت قيادتهم، لم تلبث أن تفككت المملكة الواحدة إلى عدة كيانات على أساس قبلي»(١٤).

أدت الطبيعة الارستقراطية للقيادات المحلية إلى جانب الخلافات والصراعات بين السلطة المركزية في ظُفار والتي كان على رأسها «ذو نواس»، والمناطق التي أعلنت تمردها على تلك السلطة المركزية، إلى جانب الأطماع الخارجية، كلها عوامل أدّت إلى انهاء الدولة المركزية الأكثر شهرة في التاريخ اليمني القديم، وكان ذلك على يد الاكسوم في عام ٥٢٥م. والذين دام احتلالهم حتى ٥٧٨م. وطوال تلك الفترة كانت هناك ما يمكن تسميته بالمقاومة الشعبية. وتدل بعض النقوش اليمنية حول تاريخ تلك الفترة أن عدداً من القبائل اليمنية وفي مناطق مختلفة ـ مثل كندة وحضرموت وصاب وصنعاء وظفار واليمامة ـ شاركت في الانتفاضة ضد الاحتلال الحبشي الاكسومي في عام ٥٤٢. «ومن تلك القبائل كندة، وحضرموت، وهمدان، وخليل، ومراد، وذو يزين، ومَرثد وغيرهم»(١٥). ومثل هذه الانتفاضات دلّت على الروح الواحدة التي كانت تربط بين شعوب وقبائل اليمن في مواجهتها للقوى الأجنبية، وهي الروح التي يمكن تسميتها بروح المصير الواحد والمشترك، والتي يمكن إليها ارجاع انهاء الاحتلال

= يشير بعضها إلى أن فتوحاته وصلت إلى الهند وحدود الصين. انظر في ذلك: م.ب. بيوتروفسكي، ملحمة عن الملك الحميري أسعد الكامل، ترجمة شاهر جمال آغا، مشروع الكتاب (صنعاء: وزارة الاعلام والثقافة، ١٩٨٤).

(١٢) مقبل، وحدة اليمن تاريخياً، ص ٢٧.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٤) بافقيه، «اليمن القديم من دولة القبائل إلى الدولة الواحدة،» ص ١٤.

(١٥) مقبل، المصدر نفسه، ص ٣٢.

الأكسومي في عام ٥٧٨م على يد «سيف بن ذي يزن»، الذي واجه بعد فترة قليلة من حكمه محاولات دولة الفرس ـ القوة الإستعمارية الكبرى في ذلك الزمان ـ للسيطرة على اليمن في عام ٥٩٨م، والذين استطاعوا بالفعل السيطرة على أجزاء من اليمن ومن بينها صنعاء وما حولها. وفي ظل ذلك الوضع العام ظهر الاسلام في مكّة، ومنها انتشر إلى باقي أجزاء الجزيرة العربية، ومن بينها اليمن.

ـ اليمن في ظل الإسلام

بظهور الإسلام بدا أن هناك مدخلاً جديداً هاماً وصار رئيسياً في ما بعد في معادلة السلطة والدولة والعقيدة في اليمن كله. ولكم أثر هذا في تاريخ اليمن واليمنيين، الذين دخلوا الإسلام أفواجاً ودون صعوبات، وساعدهم على ذلك «أن الأفكار التوحيدية كان لها وجود قوي في عقائد اليمن القديم. كذلك رأى اليمنيون أن ارتباطهم بالإسلام سيوفر لهم منافع عديدة منها التخلص من المحتلين الفارسيين، الذين كانوا يهيمنون على جزء من اليمن، وان الإسلام سيساعدهم على انتشال اليمن من التردي السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي عايشته البلاد لفترة طويلة»(١٦). إلا أن دخول الإسلام إلى اليمن في ٦٢٨ م كان يعني من جانب آخر أن اليمن صارت جزءاً من الدولة الإسلامية الأكبر. ومن هنا تأثر الوضع اليمني العام بالصراعات والانقسامات، وكذلك التحديات التي كانت تواجهها دولة الخلافة الاسلامية، التي كان اليمن جزءاً منها وتابعاً لخليفتها سواء الأمويين في دمشق ثم العباسيين في بغداد. «وقد استمرت تلك التبعية حوالى قرنين حتى عام ٨١٨ م، والذي شهد قيام أول دولة يمنية شبه مستقلة عن الخلافة العباسية، وهي الدولة المعروفة بالدولة الزيادية، التي أسسها محمد بن زياد الأموي، الذي أرسلته الدولة العباسية لقمع تمردات القبائل اليمنية، وقد تمكن من بسط نفوذه على كامل المناطق اليمنية كحضرموت، وأبْين والشُحَر ومرباط وعدن والتَهائِم إلى حَلَيَ الواقعة على بعد ثمانية أيام من مكّة والجَند والمعَافر وصنعاء وأعمالها ونَجران وغيرها. وهكذا أقيمت أول دولة إقطاعية لم تُبقِ من ولائها للدولة العباسية إلا الدعاء للخليفة العباسي في الصلاة. وكانت تلك بدورها بداية لقيام دول مستقلة عن الخلافة العباسية في اليمن، دول بعضها ذات منشأ يمني وأخرى ذات منشأ غير يمني»(١٧).

وما يهمنا الإشارة إليه في هذا الصدد ان فكرة الدولة المركزية الباسطة نفوذها على بعض المناطق وعدد من القبائل اليمنية، لم تكن قد ماتت بعد، حتى بالرغم من الانضواء تحت الخلافة الإسلامية. وساعد على ذلك أن دولة الخلافة سواء الأموية أو العباسية لم تكن توفّر الحد الأدنى من الاستقرار داخل المناطق اليمنية، وكثيراً ما ثارت محاولات من القادة والأئمة المحليين للخروج من سيطرة الولاة التابعين لدولة الخلافة.

ومنذ ذلك التاريخ عرف اليمن دولاً مستقلة كثيرة كدولة بني زياد، ودولة بني يعفر وكان مقرها شبام، ودولة القرامطة، ودولة آل نجاح بزبيد، ودولة الصليحيين التي عُرف عنها الاصلاحات الكثيرة، ودولة بني زريع في عدن، ثم دولة الايوبيين الذين فتحوا اليمن في

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٩.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٧. (بتصرف).

سنة ٥٦٩ هـ، واستمروا بها حتى سنة ٦٢٦ هـ، ثم دولة بني رسول والذين يتنسبون إلى رسول أحد موالي الأيوبيين، فدولة بني طاهر وكانت عاصمتهم القرانة[١٨].

وفي سنة ٩٤٥ هـ فتح العثمانيون اليمن، وأسسوا حكماً فيها، ولكنهم واجهوا معارك وتمردات كبيرة قادها الإمام شرف الدين وابنه المطهر، إلى أن اضطر العثمانيون إلى عقد هدنة مع الإمام القاسم بن محمد الهادوي انتهت بجلائهم عن اليمن عام ١٦٣٥م. والامام القاسم هو مؤسس الدولة القاسمية التي كان آخر أئمتها البدر محمد ابن أحمد حميد الدين الذي انتهى حكمه بقيام ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢. وخلال حكم الزيديين عرفت اليمن أحوالاً شتى من الاضطراب وعدم الاستقرار، سواء في دولتها الأولى أو الثانية، وامتد هذا الاضطراب إلى القسم الأعلى من اليمن.

وبصفة عامة فقد «استمر حكم الدولة القاسمية لليمن أو أجزاء منه قرابة ٣٢٥ عاماً، شهد اليمن خلالها حروباً ومنازعات متواصلة، كما استقبلت الغزو العثماني الثاني الذي بدأ عام ١٨٤٩م وانتهى بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨. وطوال هذه الفترة التي توالى خلالها أئمة الدولة القاسمية عرف اليمن لفترة وجيزة آخر حكومة مركزية امتد سلطانها من ظُفار عمان شرقاً حتى المِخلاف السُليماني غرباً، ومن عدن جنوباً حتى مشارف مكة شمالاً، وكان ذلك في عهد الإمام المتوكل على الله اسماعيل بن القاسم الذي حكم اليمن في الفترة من سنة ١٠٤٥ هـ (١٦٤٤ م) حتى سنة ١٠٧٨ هـ (١٦٧٦ م)، أي ما يقرب من ٣٢ عاماً فقط. كما عرف اليمن أيضاً إبّان حكم الأئمة التقسيم الرسمي - أو التشطير بلغة أهل اليمن - من خلال رسم الحدود بين ما سمّي بالجنوب العربي وبين اليمن المتوكلية بين عامي ١٩٠٣ و١٩٠٤، والذي تمّ بين تركيا والسلطات الاستعمارية الانكليزية، وتضمنته اتفاقية ١٩١٤، وكانت تلك الإشارة الأولى إلى وجود شطرين منفصلين رسمت الحدود بينهما دولتان دخيلتان على الشعبين»[١٩].

ويكشف الاستعراض الإجمالي السابق للدول التي تواكبت على حكم اليمن أو أجزاء منه عن جملة من الحقائق المتناقضة أحياناً والمتوافقة أحياناً أخرى، ولاسيما مع الخط العام الذي حكم تطور وأدوار الدول المركزية في تاريخ اليمن القديم مثلما أشرنا من قبل. فهناك دول مركزية استطاعت أن تحكم الشق الأكبر من مساحة اليمن الطبيعية، أو بالأحرى مساحة جنوب الجزيرة العربية. وهناك دول أخرى لم تستطع إلا ممارسة سلطان محدود على أقاليم بعينها وكان وجودها أحد مظاهر الانقسام وضعف السلطة المركزية اليمنية أو غير اليمنية. وفي غالب الأحيان كانت تلك الدول ذات صلة واهية بدولتي الخلافة الاسلامية العباسية في بغداد أو الفاطمية في مصر. وفي هذا الصدد يشير أحد البحّاثة اليمنيين إلى:

«أ - انه من بين جميع الدول والدويلات التي قامت في اليمن منذ خلافة المأمون حتى غزو المماليك ومن ثم العثمانيين لليمن كانت هناك بضعة دول أميل إلى أن تكون دولاً مركزية بين الدول الأخرى، حتى ولو لبعض الوقت كالدولة الزيادية والدولة الصليحية والدولة الأيوبية والدولة الرسولية.

ب - إن ولاء هذه الدول شبه المركزية كان، ولو شكلياً، إما للخلافة العباسية في بغداد (كالزيادين

---

(١٨) مزيد من التفاصيل في: أحمد فخري، اليمن: ماضيها وحاضرها، مراجعة وتعليق عبد الحليم نور الدين، ط ٢ (صنعاء: المكتبة اليمنية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص ١٩٩ - ٢٠١.

(١٩) الارياني، «مسيرة الوحدة اليمنية في العصور الاسلامية،» ص ٥٢ - ٥٣. (بتصرف).

والأيوبيين ومن بعدهم الرسوليين) أو الخلافة الفاطمية في مصر (كالصليحيين) بينما لم يستطع اتباع المذاهب الأخرى التي أعلنت رفضها للخلافة سوى تكوين دويلات يمنية لم تعمّر طويلاً (كدولة القرامطة ودولة بني مهدي) أو عمّرت وواكبت كل الدويلات منذ دولة بني زياد حتى الغزو العثماني لليمن كالدولة الزيدية التي ظلت تحتفظ بموطىء قدم ثابت في صعدة أو شهارة، ولم تتمكن من التحول إلى دولة مركزية شمل حكمها اليمن كله إلا بفضل قيادتها لحركة محاربة الأتراك لمدة مئة عام تقريباً (١٥٣٨ - ١٦٣٨ م)»[٢٠].

غير أن دولة الأئمة الزيديين المركزية هذه (أي الدولة القاسمية) ما لبثت خلال مئة عام من حكمها أن واجهت بدورها عملية التفكك والتمزق إلى سلطنات وإمارات ومشيخات وإمامات، وذلك «بفعل قانون الصراع الاقطاعي الطائفي والسياسي السلطوي بين أئمة اليمن وأمرائه وبين الأئمة أنفسهم. وكان لا بد في ظل ظروف كهذه أن تتمزق الدولة المركزية الموحّدة التي عاشت مئة عام تقريباً. ولقد غطى الصراع فترة القرن الثامن عشر كله حيث بدأ انفصال حضرموت في مطلع هذا القرن، وسبقه اعلان استقلال عمان، وتلاه انفصال عدن ولحج خلال الربع الثاني لنفس القرن، وما كاد القرن ينتهي حتى كان الجنوب كلّه قد أتمّ عملية انفصاله عن حكم صنعاء، وتحول إلى إمارات متعددة»[٢١]. وهكذا عاد اليمن إلى التجزئة، وساعد تجزؤه هذا على تغلغل المؤثرات الخارجية البريطانية والعثمانية - في حملتها الثانية - التي ساهمت بدورها في الوصول بالانقسامات اليمنية إلى واقع قانوني له صبغة دولية ومعترف بها في معاهدات واتفاقات ألزمت الشعب اليمني قبل أية قوة أخرى.

- الاحتلال البريطاني للجنوب

لعب الصراع الاستعماري بين بريطانيا العظمى وفرنسا دوراً كبيراً في دفع بريطانيا إلى الاهتمام بطرق التجارة العابرة في البحر الأحمر، والمتجه إلى جنوب الهند. ومن هنا كان لجوؤها إلى جزيرة بريم واحتلالها رداً على نزول قوات نابليون بونابرت في مصر، وبعد أقل من ثلاثة أعوام لجأت السفن البريطانية إلى ميناء عدن، وترافق ذلك مع توقيع اتفاقية مع سلطان لحج الذي كانت تتبعه عدن، بمقتضاها صار الميناء تحت سيطرة بريطانيا عملياً[٢٢]، وكان هذا اللجوء وتلك الاتفاقية بداية فصل جديد في تاريخ اليمن وتدهور سلطته المركزية، إن لم يكن ضياعها، ثم في مرحلة تالية تقسيمه، كما سبق القول.

لقد ارتبط السعي الاستعماري البريطاني إلى احتلال جنوب اليمن في مطلع القرن التاسع عشر بسلسلة من التفاعلات السياسية والعسكرية والقانونية، وكانت تلك التفاعلات تدور بين أطراف ثلاثة، وهي السلطة الاستعمارية البريطانية ذاتها، والسلطة التركية التي عادت مرة أخرى إلى اليمن ١٨٧٢م بحجة منازعة الوجود البريطاني غير الشرعي على أرض

---

(٢٠) محمد علي الشهاري، «مقاربة عامة لقضية الوحدة عبر الماضي والحاضر والمستقبل،» ورقة قدّمت إلى: الندوة العلمية حول اليمن عبر التاريخ: جامعة عدن، ٢٣ - ٢٥ سبتمبر ١٩٨٩ (عدن: جامعة عدن، [د.ت.])، ج ١، ص ١٧٤.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(٢٢) حول الدوافع الحقيقية للجوء بريطانيا إلى ميناء عدن وخلفيات الاحتلال العسكري البريطاني لعدن عام ١٨٣٩، انظر: عبد الحميد أحمد سليمان، «السياسة البريطانية في عدن والمحميات ما بين عام ١٧٩٩ - ١٩٦١،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، ١٩٦٣)، ص ٣٠ - ٤٠.

كانت تعتبرها ما زالت تتبعها رسمياً واسمياً، ثم السلطات المحلية اليمنية التي توزّعت بين مُحالِف للوجود البريطاني، وآخر مُحالِف للوجود العثماني، وطرف ثالث سعى إلى الاستقلال عن الطرفين، وقاد محاولات للمقاومة العسكرية هنا وهناك. وينبغي الاشارة إلى أن عودة العثمانيين إلى اليمن في ١٨٧٢ م كانت قد ارتبطت بتغيير جوهري في صفة وحدود بلاد اليمن ذاتها. فحين دخل العثمانيون اليمن في المرة الأولى في «مطلع القرن السادس عشر كانت حدودها تمتد من جنوب نجد والحجاز في الشمال إلى خليج عدن في الجنوب، ومن حدود عُمان والربع الخالي شرقاً إلى البحر الأحمر ومضيق باب المندب غرباً، وهذه الحدود كانت تمثل الحدود القديمة المعروفة لليمن الكبرى. غير أن حدود ولاية اليمن العثمانية كانت قد تغيرت تبعاً لما انتهت إليه تطورات الأحداث عندما أعاد العثمانيون فتحها مرة أخرى في منتصف القرن التاسع عشر، فأصبح يحد الولاية العثمانية من الشمال خط عرض ٢٠، بينما تحدها من الجنوب النواحي التسع ـ أي مجموع الولايات والإمارات والمشيخات ـ الخاضعة للنفوذ البريطاني، التي تحددت بوضوح في ما بعد بين عامي ١٩٠٢ و١٩٠٤ بمعرفة لجنة الحدود الانكليزية ـ التركية. أما الحدود الشرقية فيميزها خط طول ٤٥، وإن تعرضت كثيراً للتغير تبعاً لحركات التوسع العثمانية، بينما يمتد البحر الأحمر على طول حدود الولاية العثمانية من جهة الغرب»[٢٣] إلا أنه يجب القول إن «الأراضي اليمنية المحصورة داخل تلك الحدود المبينة سابقاً لم تكن تخضع جميعها للحكم العثماني، بل وجدت قبائل بأكملها لم تقبل الخضوع للأتراك وإن كانت تابعة من الناحية الإسمية للسيادة العثمانية»[٢٤] وإن دل هذا الوضع على شيء فهو الانقسام والتجزئة الشديدة، وغياب السلطة المركزية الواحدة، وتنازع أكثر من سلطة محلية وأجنبية أرض اليمن وشعبه ومصيره.

وإذا نظرنا إلى التطورات الخاصة بمنظور الوحدة اليمنية بعناصرها الثلاثة، الأرض والسلطة المركزية والشعب، لوجدنا أن العوامل السابقة قادت إلى نتائج في غاية الخطورة، إذ وقعت مجموعة من المعاهدات والاتفاقات التي وصلت إلى ١٠٢ وثيقة بين الأطراف الثلاثة المشار إليها. وقد عملت تلك المعاهدات والاتفاقات على ترسيخ التجزئة والتشطير لفترة طويلة من الزمن. وتمثل تلك الاتفاقات والمعاهدات ما يمكن تسميته بالأساس القانوني الدولي والمحلي لانسلاخ إجزاء من اليمن إلى قوى ودول أخرى، وللتجزئة ولحالة التشطير التي عاناها اليمن منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى اعلان دولة اليمن الواحد في أيار/مايو ١٩٩٠.

وفي واقع الأمر فهذه الاتفاقات شملت أنواعاً خمسة رئيسية، وهي: «النوع الأول، ويتضمن المعاهدات والاتفاقات التي عقدتها الدول الاستعمارية في ما بينها أثناء صراعها حول اليمن من أجل اقتسام النفوذ فيه، وهذا النوع من الاتفاقات مثّل أخطر أسس التجزئة والتشطير الذي عانى منه اليمن. والنوع الثاني، وهو مجموع المعاهدات والاتفاقات الاستعمارية ـ المشائخية السلاطينية ـ والتي هدفت إلى خدمة السياسة الاستعمارية وامداد المحتلين بشرعية الوجود والنشاط على الأرض اليمنية، والنوع الثالث، هو المعاهدات والاتفاقات الاستعمارية الإمامية التي منحت المستعمرين بعض الامتيازات أو ثبتت الأوضاع التي أوجدوها في الواقع اليمني. والنوع الرابع، فيظهر في المعاهدات والاتفاقات التي عقدها المستعمرون مع حكّام وأمراء غير

---

(٢٣) فاروق عثمان أباظة، الحكم العثماني في اليمن، ١٨٧٢ ـ ١٩١٨، ط ٢ (بيروت: دار العودة، ١٩٧٩)، ص ٩٣.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٩٥.

يمنيين، وكان لها أثرها السلبي الكبير على حياة ومصير الشعب اليمني. و النوع الخامس، فتمثله معاهدة الطائف العام ١٩٣٤ الخاصة بالأجزاء الشمالية من الأرض اليمنية»[٢٥]. وقد تضمنت تلك الاتفاقات أكثر من ١٠٢ وثيقة. وبالرغم من أهمية تلك الأنواع الخمسة جميعاً في ترسيخ تقسيم اليمن وتقليص مساحته التاريخية، فهناك اتفاقيتان تعدّان ذاتي صلة بموضوع وحدة الأرض والشعب والسلطة المركزية، أولها، اتفاقية دَعّان التي وقّعها الإمام يحيى مع الاحتلال التركي في عام ١٩١١، وهذه الاتفاقية، وبالرغم من أنها اعترفت بحق الامام في حكم الشمال الشرقي لليمن، فقد مثّلت نموذجاً فجّاً في تقسيم الادارة السياسية في جزء من اليمن على أساس مذهبي وطائفي بما أقرّته من حقوق للإمام في تعيين حكّام لمذهب الزيدية، وفي إقرار حق الدولة العثمانية في تعيين حكام للشرع من غير اليمانيين في المناطق التي يسكنها اتباع المذهبين الشافعي والحنفي. ولكم ساعدت الاتفاقية على تسهيل استمرار الأتراك في احتلالهم لأجزاء كبيرة من اليمن إلى جانب فرض سيادتهم على معظم المناطق الواقعة خارج نطاق الاحتلال البريطاني، وأضعفت من دوافع المقاومة لدى الشعب اليمني الذي انقسم بدوره بين مؤيد للوجود التركي ومحارب له. وإجمالاً ساهمت تلك الاتفاقية في توفير الظروف الملائمة لنجاح المباحثات البريطانية ـ التركية حول اقتسام النفوذ في اليمن والتي انتهت إلى توقيع اتفاقية عام ١٩١٤ بينهما[٢٦]. أما الاتفاقية الثانية فهي اتفاقية آذار/ مارس ١٩١٤ التي عقدتها تركيا والسلطات البريطانية، حيث مثلّت الاعتراف الأول والرسمي لما سمّي بخط الحدود بين الأراضي العثمانية في اليمن وبين مناطق الجنوب العربي الذي خضع لبريطانيا آنذاك. وتكوّنت الاتفاقية من مقدمة وأربع مواد، إضافة إلى البروتوكولات والخرائط المتفق عليها في الفترة ما بين ١٩٠٣ و١٩٠٥. ومن الدوافع التي اقنعت سلطات تركيا إلى إبرام تلك الاتفاقية عجزها عن فرض هيبتها على الجزء الواقع تحت سيطرتها من الأرض اليمنية، وتعاظم هزائمها أمام المقاومة اليمنية التي بلغت ذروتها في عام ١٩٠٥ بالاستيلاء على صنعاء واستسلام جميع القوات التركية فيها. وبناء على هذه المعطيات أقرّت الدولتان المحتلتان لليمن الدخول في مفاوضات حول تقسيمه في ما بينها بشكل يسمح لكل منها بتقرير مصير الأجزاء التي ستؤول إلى نفوذ كل منها وفقاً للتقسيم الجديد. «وكان الطرفان قد توصلا إلى تشكيل لجنة لتخطيط الحدود على الخرائط الطبيعية، وانجزت تلك اللجنة أعمالها في الفترة ما بين ١٩٠٣ ـ ١٩٠٥، ووقعت عدداً من البروتوكولات التي أُلحقت باتفاقية ١٩١٤. وهكذا يمكن القول إن المعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية في العامين اللذين سبقا الحرب الأولى قد وضعت أسس اقتسام ولايات الدولة العثمانية في آسيا ـ ومن بينها اليمن ـ بين الدول الأوروبية من الوجهتين السياسية والاقتصادية»[٢٧]. ولقد تضمنت

---

(٢٥) ابراهيم عبده، «عدم قانونية معاهدات واتفاقات تجزئة الشعب اليمني (١)،» قضايا العصر، السنة ٩، العدد ١١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩)، ص ٥٣.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية دعان وآثارها السلبية في النضال الوطني اليمني، انظر: ابراهيم عبده، «عدم قانونية معاهدات واتفاقات تجزئة الشعب اليمني (٢)،» قضايا العصر، السنة ١٠، العدد ٢ (شباط/ فبراير ١٩٩٠)، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٢٧) أحمد بن بريك، «العلاقات الانجلو ـ عثمانية وتجزئة الشعب اليمني أرضاً وشعباً،» قضايا العصر، السنة ١٠، العدد ٢ (شباط/ فبراير ١٩٩٠)، ص ١٧١.

اتفاقية ١٩١٤ بدورها تحديداً للأراضي العثمانية بأنها تتبع خطاً مستقيماً يبدأ من أكْمَة الشُعوب متجهاً للشمال الشرقي نحو صحراء الربع الخالي مع الخط الموازي «درجة عشرين» ومع الخط المستقيم المتجه مباشرة نحو الجنوب والمبتدىء من نقطة واقعة على الشاطىء الجنوبي من خليج عَجير، فاصلاً الأراضي العثمانية من سنجق نجد وأراضي قطر وفقاً للمادة الثانية من الاتفاقية الانكليزية العثمانية الخاصة بالخليج. وبذلك تحدد رسمياً وبدافع من مصالح الدول الاستعمارية تقسيم الأرض والشعب اليمني إلى قسمين[٢٨]: أحدهما يخضع للاستعمار البريطاني والآخر للاحتلال التركي.

وفي هذا الصدد ينبغي الاشارة إلى أن هذا التقسيم الاستعماري لم يقابل إلا بالرفض من قبل اليمنيين الذين لم يراعوا خط الحدود، وظلوا على اتصالاتهم الطبيعية عبر المناطق التي خضعت لسلطات أجنبية أو محلية صرف، كما اعتبره اليمنيون غير شرعي لحصوله من غير صاحب الحق. وفي ما بعد هزيمة تركيا في الحرب الأولى وانسحابها كلية من الأراضي التي خضعت لها في اليمن، اعترفت الدول المشاركة في مؤتمر لوزان ١٩٢٣، ومنها بريطانيا نفسها باستقلال اليمنيين في المنطقة التي انسحبت منها تركيا، وبحقهم في جميع الممتلكات العثمانية في اليمن بموجب المادة الستين من معاهدة لوزان. وبذلك بدأ طور جديد في مسيرة الدولة اليمنية الخالصة على جزء من أرض اليمن الكبرى، التي خضعت لحكم أفراد ينتمون إلى الأسرة القاسمية الزيدية.

لم يكن تقسيم الأرض اليمنية وما عليها من شعب بين الاستعماريين التركي والبريطاني خاتمة المطاف في هذا الصدد، ذلك أن التطورات، في ما بعد هزيمة تركيا وجلائها عن قسم من اليمن، عرفت مسارَيْن آخرَيْن تحدّدا في المواجهة التي أخذت في التبلور بين إمام اليمن وكل من الاستعمار البريطاني حول مصير الجنوب من جهة، ومع الأدارسة الذين حكموا عسير في الشمال من جهة أخرى. وفي كل مسار منهما انتهى الأمر بسلخ جزء جديد من أرض اليمن، أو بالتأكيد على انسلاخ أجزاء بفعل الأمر الواقع.

اندلع الصراع بين الإمام يحيى الذي كان قد اعترف له الأتراك بحكم شمال شرق اليمن ـ كما في اتفاقية دعان ١٩١١ المشار إليها ـ وبين محمد الادريسي الذي تمكّن بفعل الدعم الايطالي عام ١٩١٢ من إقامة الأساس لإمارته في منطقة صبيا أو عريش بعسير تهامة. وكان محور الصراع السيطرة على الأرض، أما أدواته فقد تعددت، فكان منها المواجهة المحلية الصرف بأبعادها الدينية/ المذهبية والسياسية والعسكرية، وكان منها أيضاً المواجهة ذات الامتدادات الاقليمية والخارجية عبر الاستعانة بالانكليز تارة والسعوديين تارة أخرى.

«وبينما اتخذ الإمام يحيى موقف المحايد المتربّص خلال الحرب العالمية الأولى، فإن الادريسي انحاز إلى جانب البريطانيين وعقد معهم معاهدة حماية وصداقة، ونشطت قواته بدعم بريطاني ضد الحاميات التركية في

---

(٢٨) تفاصيل أكثر حول الاتفاقية في: عبده، «عدم قانونية معاهدات واتفاقات تجزئة الشعب اليمني (١)»، ص ٥٧ ـ ٥٩.

تهامة. ومع نهاية الحرب سلمت بريطانيا له ميناء الحديدة الذي كانت قد احتلته خلال الحرب ومكنته من مد نفوذه ما بين اللحية وميناء القنفذة شمالاً. وقد عنى ترسيخ وجود الأدارسة في إمارة عسير تهامة عزل الإمام في الداخل عن الساحل اليمني، والحيلولة دون أن تكون صنعاء عاصمة لدولة يمنية موحدة تحل محل ولاية اليمن التركية. ولم تُجْدِ محاولة البريطانيين إقناع الإمام بالتعاون معهم والاعتراف العملي بوجودهم، والكف عن رفع شعار الوحدة اليمنية مقابل تسليمه ميناء الحديدة. إلا أن الإمام تمكّن بقوته الخاصة ـ فيما بعد نهاية الحرب الأولى ـ من انتزاع تهامة من الأدارسة بدءاً من الحُديدة حتى حرض وذلك خلال عام ١٩٢٤ إثر نزاع نشب بين الأدارسة أنفسهم على العرش بعد وفاة مؤسس الامارة»[٢٩].

إلا أن مجمل الظروف الدولية والإقليمية لم تسمح باستمرار سيطرة الإمام على تلك المنطقة بعد أن لجأ الأدارسة إلى الملك عبد العزيز آل سعود طلباً للحماية. «وقد حاول الأخير في شباط/ فبراير عام ١٩٢٦ تخطيط الحدود مع إمام اليمن، ولكن تلك المحاولة فشلت نظراً لتمسك الإمام بأن بلاد عسير ليست إلا جزءاً لا يتجزأ من المخلاف السليماني، وان الادارسة اغتصبوا عسير من اليمن»[٣٠]. ولما كانت توازنات القوى السياسية والعسكرية في غير صالح الإمام يحيى، خاصة بعد وقوف البريطانيين وراء الملك عبد العزيز آل سعود، الذي استطاع بدوره دخول المنطقة والسيطرة عليها ١٩٣٠، فلم يكن أمام الإمام يحيى سوى توقيع معاهدة الطائف ١٩٣٤، التي تضمنت الاعتراف من قبل الإمام بالتنازل عن أي حق يدعيه باسم الوحدة اليمانية أو غيرها في البلاد التي آلت بموجب هذه المعاهدة إلى المملكة السعودية، من البلاد التي كانت بيد الادارسة وآل عائض أو في نجران وبلاد «يام».

لقد كان التنازل الإمامي عن أيّ حق باسم الوحدة اليمنية في أراضي عسير تهامة راجعاً إلى التفاوت الكبير في القوة، وإلى الهزيمة التي مُني بها جيش الإمام أمام الجيش السعودي المدعوم من بريطانيا[٣١]. وهكذا انتهى مسار التطورات ناحية الشمال إلى نزع جزء من الأرض اليمنية وتقنين ذلك الوضع في معاهدة ذات طابع دولي ورسمي.

ولم يختلف كثيراً مسار الأحداث ناحية الجنوب، الذي أدى إلى اصطدام الإمام مع السلطات الاستعمارية البريطانية حول ما كان يعرف بالمحميات، خاصة «وان رأي الأئمة في اليمن كان يقوم على اعتبار أن جميع البلاد الواقعة في الركن الجنوبي الغربي في شبه جزيرة العرب وجزر البحر الأحمر والجزر الواقعة في الخليج العربي وفي مياههم الاقليمية تابعة لهم. وانه إذا كان العثمانيون قد تنازلوا عن شيء لبريطانيا فإنما يكونون كمن تصرّف في غير ما يملكه، وهو ما لا يلزم اليمن بشيء»[٣٢]، إلا أن بريطانيا ـ التي جعلت عدن إحدى مستعمراتها وارتبطت بمعاهدات حماية مع سلاطين وأمراء المحميات ـ لم تُعر هذا الرأي أهمية، خاصةً وان عناصر القوة والغلبة كانت تميل إلى جانبها. ولما كانت حدود المحميات غير محددة تماماً، سواء في عهد الحكم العثماني أو بعد عام ١٩١٨،

---

(٢٩) الشهاري، «مقاربة عامة لقضية الوحدة عبر الماضي والحاضر والمستقبل،» ص ١٧٩. (بتصرف).

(٣٠) فخري، اليمن: ماضيها وحاضرها، ص ٢١٤.

(٣١) تفاصيل أكثر حول معاهدة الطائف ودلالاتها في: عبده، «عدم قانونية معاهدات واتفاقات تجزئة الشعب اليمني (٢)،» ص ٩٦ وما بعدها.

(٣٢) فخري، المصدر نفسه، ص ٢١٩.

ولم تتعرض لها معاهدة ١٩٣٤ ـ التي وقعت بين الامام والسلطات البريطانية وكانت مدتها أربعين عاماً ـ وأقرّت إبقاء الحال في الحدود الجنوبية على ما هو عليه إلى أن تتم مفاوضات بينهما لاحقاً، وهو ما لم يحدث[٣٣]، ومن ثم فقد ظلت مسألة الحدود واحدة من بؤر التوتر في العلاقة بين الإمام من جهة والسلطات الاستعمارية البريطانية من جهة أخرى. «وساعد على استمرارها طبيعة الأرض وساكنيها وزاد من حدّتها احتمال وجود البترول في بعض المناطق المتنازع عليها»[٣٤].

وبالرغم من عقد معاهدة لندن ١٩٥٠ بين بريطانيا واليمن الإمامية في عهد الإمام أحمد الذي خلف والده الإمام يحيى بعد فشل ثورة ١٩٤٨ التي اغتيل في بدايتها «والتي نصّت على موضوع تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وتنمية التعاون الاقتصادي وعلى تكوين لجنة لتسوية المنازعات، إلا أن موضوع خطوط الحدود لم يحدث فيه تغيير عن معاهدة ١٩٣٤، وتُرك الأمر لحاله وللدراسات تعقد في المستقبل»[٣٥]. وفي عام ١٩٥١ ظهرت نقاط خلاف أخرى حول منطقتي «نجد مرقد» و«شبوه» والتي عُرف عنها غناها البترولي. وجاءت سياسة بريطانيا والتي أعلنت في عام ١٩٥٤ حول تكوين اتحاد للمحميات التي تتصل باليمن ليضيف أبعاداً جديدة في المواجهة بين الطرفين خاصة مع سلوك بريطانيا إثارة موضوع الشوافع والزيود بين أهالي المحميات.

وقد تطور الأمر كيفياً بعد ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، وبما انهته من حكم الأئمة، ومجيء المصريين محمّلين بدوافع القومية العربية والأفكار الناصرية، الأمر الذي ساهم في إذكاء حمية المقاومة الوطنية في جنوب اليمن، التي استغلت تمرد قبائل ردفان ضد المستعمر البريطاني في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ وتحويل هذا الحدث إلى نقطة انطلاق ثورة الكفاح المسلح بغية التحرر من الاستعمار البريطاني. وتوالت الأحداث بعد انطلاق تلك الثورة المسلحة في الجنوب واختلطت الأوراق السياسية لأكثر من مرة وتداخلت المؤثرات العربية والدولية أثناء الثورة المسلحة بقيادة الجبهة القومية لتحرير الجنوب المحتل، في الوقت الذي استمر فيه النضال السياسي في عدن بقيادة منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل التي تكونت عام ١٩٦٤ بسعي من الجامعة العربية عبر اندماج حزب الشعب الاشتراكي ورابطة ابناء الجنوب وهيئة تحرير جنوب اليمن المحتل. وفي ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦ اندمجت هذه المنظمة مع بعض عناصر قيادية من الجبهة القومية في ما عُرف بعدئذ بـ جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، ولكن قيادة الجبهة القومية رفضت هذا الدمج فور إعلانه وفصلت أعضاءها الذين قبلوا الاندماج في الجبهة الجديدة. إلا أن مجمل الأحداث التي جرت منذ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣ وحتى ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ أفضت في النهاية إلى إعلان وزير خارجية بريطانيا أن السلطة ستسلم يوم ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ إلى الطرف الذي ستكون له السيطرة الفعلية على الجنوب العربي، وعبّر عن اعتقاده بأن الجبهة

---

(٣٣) حول ملابسات هذا الموضوع، انظر: محمد يحيى الحداد، تاريخ اليمن السياسي، ط ٤ (بيروت: منشورات المدينة، ١٩٨٦)، ج ٢: من عصر الامام الهادي إلى سقوط دولة الامامة، ص ٢٦٥.

(٣٤) فخري، المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

القومية لها اليد العليا. «وبعد مفاوضات بدأت في جنيف ٢١ نوفمبر ١٩٦٧ وانتهت في ٢٩ منه بين الجبهة القومية وبريطانيا أعلن عن قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية دولة مستقلة ذات سيادة، يفصلها عن الجمهورية العربية اليمنية خط الحدود الذي رسمته تركيا وبريطانيا، ورفع علم الدولة الجديدة مع خروج آخر جندي بريطاني يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧»(٣٦).

إلا أن تحرر الجنوب وتولّي سلطة ذات طابع يساري تقدمي - بمعايير نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات - لم يتبعه مباشرة عودته إلى الوطن الأم، أو تكوين دولة اليمن الواحد، خاصة وأن الوضع في الجزء الشمالي كان قد شهد ردّة ممثلة في انقلاب ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ - بعد عودة المصريين إلى بلادهم بفعل انعكاسات نكسة حزيران/ يونيو - الذي أدى إلى سيطرة القوى القبلية والعسكرية ذات التوجهات الرجعية على مؤسسات الحكم الجمهورية، التي رأت بدورها أن سيطرة الجبهة القومية على السلطة في الجنوب يمثل بداية لصراع جديد. وقد تعمّق هذا الاختلاف أكثر بين قيادتي الجمهوريتين اليمنيتين بعد تولّي الجناح الأكثر يسارية في الجبهة القومية مقاليد السلطة في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٨.

ما يهمنا في هذا الاطار هو ان انتهاء الاحتلال البريطاني للجنوب العربي لم يتبعه مباشرة عودة الجزءين - أو ما بات يعرف في ما بعد بالشطرين - إلى بعضهما بعضاً، حيث وُجدت سلطتان مركزيتان، كلّ منهما له نطاقه الجغرافي وحدوده السياسية وشخصيته القانونية الدولية، ولكل منهما جزء من الشعب اليمني ينضوي تحت امرته وسلطانه. كما كانت طبيعة السلطة في كل من الشطرين مختلفة عن الأخرى. ونعني بالطبيعة هنا مجمل الخصائص السياسية والجذور الفكرية والمحتوى الايديولوجي والتطلعات السياسية. ومن هنا تشكّل ما يمكن أن نسميه بالفصل الأخير في الصراع على الوحدة اليمنية، وكيفية تحقيقها وآلياتها وتوجهاتها داخلياً وخارجياً، وهو ما سنوليه تحليلاً ودراسة في الفصول القادمة.

- دلالات من التاريخ اليمني

لقد حاولنا في هذا الفصل التمهيدي تتبع المحطات الرئيسية في تاريخ اليمن منذ أن عرف وجود السلطة المركزية الواحدة منذ مطلع التاريخ إلى الوقت الحاضر، الأمر الذي يساعدنا على بلورة جملة من الدلالات الهامة على النحو التالي:

١ - إن اليمن عرف تغيرات كبرى منذ فجر التاريخ، وان تلك التغيرات ارتبطت بتطور عوامل الاستقرار المجتمعية (بداية الاستقرار في الأودية والتجارة)، والسياسية (أي السلطة المركزية)، والعقيدية (أي ما يتعلق بالدين والمذهب).

٢ - إن اليمن عرف ظاهرة الدولة الموحّدة القوية في التاريخ القديم والوسيط، وان وجود تلك الدولة الموحّدة عكس علاقة تمازج وتداخل عضوي بين ثلاثة عناصر أساسية؛ وهي

---

(٣٦) خالد بن محمد القاسمي، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً (الكويت: منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٥)، ص ٤٤.

الشعب والأرض والسلطة المركزية. وان أيَّ تغير في أحدها كـان يقود بـالتالي إلى تغيـير كيفي وجوهري في وجود وطبيعة وحدود الدولة ذاتها.

٣ ـ ان فترات الحكم المركزي كانت هي الأغلب، فطوال أربعة وثلاثين قـرناً أمكن حصر أربعة وعشرين قرناً كانت فيها الغلبة للسلطة المركزية، مقابل عشرة قرون كـانت فيها الغلبـة للتجزئة والانقسام[٣٧].

٤ ـ إن العوامل الخارجية لم تكن تقـلّ تأثيـراً عن العوامـل الداخليـة، تلك التي تمثلت في نزاعات الأمراء والأئمة والأسر الحاكمة والانتفـاضات الشعبيـة، والمقاومـة والرفض المـذهبي والعقيدي.

٥ ـ إن اليمن بموقعه الفريد في جنوب شبه الجزيرة، وارتباطه بالتجارة الـبرية والبحـرية في العـالميْن القـديم والحديث، كـان دائماً محلاً للأطـماع الخارجيـة، التي لعبت دورها في تقسيم اليمن وتجزئته وسلخ أجزاء منه.

٦ ـ إن العلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية أخذت أشكـالاً عدّة من بينهـا الاستئناس بالقوة الخارجية والاستعانة بها في مواجهة خصم خارجي آخر كالفرس في مواجهـة الأحباش، والأتـراك في احتلالهم الثـاني ضـد الـبريـطانيـين، أو الاستعـانـة بهم ضـد خصـوم محليـين، كالاستعانة بالايوبيين والفاطميين، واستعانة الادارسة بتهامة بالانكليز والسعوديين ضد الإمام في صنعـاء، أو المقاومـة والرفض كليـة، كـما ضـد الأحبـاش والبيـزنـطيـين، ثم الأتـراك في الاحتلالين الأول والثاني، وأيضاً في مواجهة الاستعمار البريطاني.

---

(٣٧) يذكر عبد الرحمن يوسف بن حارب أن فترات الانفراد للحكم المركزي في العصـور القديمـة كانت كالتالي:

ـ في عهد المعينيين ٥٥٠ سنة، وقد بقوا ٨٥٠ سنة.
ـ السبائيون ٥٢٠ سنة منفردين، وقد بقوا ٨٣٥ سنة.
ـ الحميريون ٦١٤ سنة منفردين، وقد بقوا ٦٤٠ سنة.

اما بعد ظهور الاسلام فكانت كالتالي:

ـ في عهد البعثة النبوية والخلفاء ٣٧ عاماً (٥٢٥ ـ ٦٦٢ م).
ـ في ظل مركزية الحكم في دمشق (الأمويون) ٨٧ عاماً (٦٦٢ ـ ٧٤٩م).
ـ في ظل مركزية الحكم في بغداد (العباسيون) ٧٢ عاماً (٧٤٩ ـ ٨٢٠م).
ـ في ظل حكم الزياديين في الداخل ٣٠ عاماً (٨٢٠ ـ ٨٥٠).
ـ الرسوليون وما بعدهم حوالى قرن ونصف.
ـ الطاهريون أكثر من نصف قرن.
ـ حكم الأتراك الأول أكثر من قرن.
ـ الطور الامامي الثاني حوالى قرنين ونصف.

وبناء على ما سبق فإن فترات الحكم المركزي قبل ظهـور الاسلام قـد زادت عن سبعة عشر قـرناً، وبعـد ظهور الاسلام سبعة قرون. انظر: عبد الرحمن يوسف بن حارب، الوحدة اليمنية: التاريخ، الواقع، المستقبل (الشارقة: دار الثقافة العربية للنشر والترجمة، ١٩٩٠)، ص ١٢ ـ ١٣.

٧ ـ إن اليمن ظلّ في نظر اليمنيين بلداً موحّداً طوال تاريخه، بصرف النظر عن قيام دول وإمارات متعددة فيه، وأيّاً كانت العاصمة ذات السيطرة والنفوذ، فان الدويلات اليمنية المختلفة كانت تطمح إلى توسيع نفوذها ليشمل ربوع اليمن كله، إلا أن هذا الطموح كان يقابل في عديد من الحالات بإخفاق شديد.

٨ ـ إن الاستعمار البريطاني يُعَدّ المسؤول الأول إلى جانب الحكم التركي العثماني عن إحداث التشطير السياسي في اليمن الحديث. وبعد خروج الاستعمار البريطاني في نهاية الستينيات، جاءت التحولات في رؤى الحركة الوطنية في كلا الشطرين لتدعّم من فكرة وجود دولتيْن منفصلتين. ثم مع ما بدا لهما من إخفاق لمشروعاتهما التنموية في ظل التشطير، عادا مرة أخرى إلى الدخول في مشروعات للوحدة، وهو ما تحقق في نهاية الأمر بعد ما يزيد على عشرين عاماً من التشطير في ظلّ حكم سلطتين وطنيتين خالصتين.

وبصفة عامة، فإن تاريخ اليمن، قديمه وحديثه، لا يخرج عن كونه علاقة دائرية جدلية بين نوعين من الاتجاهات والسمات، أولهما السلطة المركزية القادرة والتوحّد والقوة والانتشار، يقابلها السلطة المنقسمة العاجزة والتشطير والتجزئة والضعف والانكماش.

القسم الأول

الفكر السياسي للوحدة اليمنية

تقديم

يتعلق الفكر السياسي بمجموع الأفكار والرؤى والأطروحات النظرية حول قضية بذاتها، وهي هنا قضية الوحدة اليمنية. ولا تمثل «الوحدة اليمنية» كهدف وكمصير وشعور مشترك يجمع بين اليمنيين أساساً للاختلاف أو التباين الفكري والايديولوجي، وإنما تعلق الاختلاف والاجتهاد بالسبل والآليات وطريقة التعامل مع المعوقات المختلفة، وهوية دولة الوحدة حال انجازها.

وتمثل الوحدة اليمنية القاسم المشترك ـ إن لم يكن الوحيد ـ الذي اجتمعت على معالجته كافة القوى والتيارات الفكرية والسياسية المختلفة، ويرجع ذلك إلى طبيعة القضية ذاتها وكونها تمسّ وجدان الشعب اليمني وتتعلق بتاريخه وحاضره ومستقبله معاً. ولذا كان طبيعياً أن تكون إعادة توحيد اليمن بمثابة «المشروع الوطني» الجامع بين كل القوى الوطنية في الشطرين سواء في عهدي الإمامة والاستعمار البريطاني، أو في ما بعد التخلص من الإمامة وجلاء البريطانيين عن الجنوب. وبالرغم من هذا القاسم المشترك، فقد جاء طرح كل فريق أو نخبة سياسية متأثراً بجملة من العوامل الذاتية والخارجية، وتضمنت الاجتهادات طريقة تحقيق الوحدة وهوية الدولة الواحدة المتطلع إلى إقامتها. وجاءت الوثائق المختلفة الصادرة عن القوى والتنظيمات السياسية لتعكس مثل هذه الاجتهادات، كما ترجمت مقولات القادة والنخبات السياسية جملة من الأفكار حول الجوانب الاجرائية والتنظيمية والفكرية لدولة الوحدة وهويتها السياسية.

ويستهدف هذا الفصل التعرف إلى مختلف المضامين والأفكار والرؤى والمقولات المنسوبة إلى القيادات السياسية التي تعلقت بقضية الوحدة اليمنية في المراحل الزمنية المختلفة. ويشتمل على ثلاثة فصول، على النحو التالي:

الفصل الأول، وهو بعنوان: **القوى والأحزاب السياسية والوحدة اليمنية**، ويعالج المحتويات النظرية والفكرية والسياسية التي عبّر عنها كل تنظيم أو حزب سياسي لمفهوم الوحدة اليمنية، مع محاولة تبين الظروف العامة والخاصة التي حكمت تلك المحتويات، وانعكاسها على مشروع إعادة توحيد شطري اليمن.

الفصل الثاني، وهو بعنوان: **النخبات السياسية وقضية الوحدة**، ويتعلق بدراسة ادراكات القيادة السياسية التي تواترت على الشطرين طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات.

الفصل الثالث، وهو بعنوان: **نظرة تحليلية لبعض وثائق الوحدة اليمنية**، ويُعنى بتحليل أهم الاتفاقات والنصوص التي حكمت العملية الوحدوية في غضون العقدين الماضيين، التي تمثّل الأساس القانوني والدستوري لـ «الجمهورية اليمنية». ومن أمثلتها اتفاقية القاهرة لعام ١٩٧٢، وإعلان تنظيم الفترة الانتقالية، ودستور دولة الوحدة.

الفصل الأول

القوى والأحزاب السياسية والوحدة اليمنية

تقديم

ارتبط فهم وإدراك مسألة الوحدة اليمنية بعديد من العوامل والمتغيرات مثل العامل الزمني، والمهام المطروحة والخلفيات الاجتماعية الاقتصادية لهذه القوة السياسية أو تلك. ومنذ عهد الإمامة في الشمال والاستعمار البريطاني في الجنوب، ومسألة الوحدة اليمنية موجودة على بساط البحث، وقائمة ضمن الاولويات الوطنية. وفي ظل الهدف العام وهو إبراز مكوّنات الفكر السياسي للوحدة اليمنية نسوق هذا المبحث الذي يختص برؤى القوى السياسية المختلفة، والتغيرات التي طرأت على هذه الرؤى، والمحتوى السياسي والحركي الذي عبّرت به مختلف القوى السياسية عن قضية الوحدة اليمنية. وقد أدّى العامل التوثيقي، وصعوبة الحصول على كثير من الوثائق ذات الصلة بالموضوع إلى اقتصار المعالجة على عدد من القوى السياسية في المراحل الزمنية المختلفة، وليس كلها.

ومما يجدر ذكره ان ثمة اختلافاً بين شطري اليمن في ما يتعلق بظاهرة التنظيمات السياسية والنقابية، ففي الوقت الذي عرف فيه الجنوب اليمني المحتل هذه الظاهرة، حُرم الشمال الخاضع لحكم الإمامة منها، وهي التي تعبّر عن درجة من تطور الوعي السياسي العام. وقد اختلفت تلك الأحزاب الناشئة أو التنظيمات الفكرية والسياسية في فهم الهمّ الوطني وفي موقع الوحدة اليمنية من أولويات النضال اليمني. وبالرغم من كون الأحزاب ظاهرة خاصة بالجنوب المحتل، فكان طبيعياً أن تمدّ ببصرها إلى الشمال من الوطن سلباً أو ايجاباً تبعاً لموقفها من قضية وحدة التراب الوطني من جهة، وعلاقتها بسياسات الاستعمار البريطاني من جهة أخرى. في الوقت نفسه، فان الشماليين الذين أُضطهدوا من حكم الإمام، وجدوا في الجنوب ملاذاً لهم، مارسوا من خلاله أعمالهم وأنشطتهم الوطنية، وعبر انخراطهم في الأحزاب والتنظيمات النقابية والسياسية بصفة عامة التي تكوّنت في الجنوب المحتل تجسدت وحدة الحركة الوطنية اليمنية، التي امتزجت فيها مهمتا مقاومة حكم الإمامة من جهة،

ومقاومة الاستعمار البريطاني من جهة ثانية. هذا المزج العضوي بين مقاومة الإمامة والاستعمار، والخلط في الأنشطة والمساهمين بين شماليين وجنوبيين، لم يكن يعني أن هناك فهماً واحداً جامداً للقضية الوطنية، ولكن وُجد على الأقل حد أدنى من الفهم الواحد بين عموم الحركة الوطنية اليمنية. وهو ما سنحاول أن تتبين حدوده في ما يلي، من خلال استعراض الرؤى الفكرية والسياسية التي حفلت بها وثائق وأدبيات تلك القوى والتنظيمات السياسية، وعبرت فيها عن رؤيتها لقضية الوحدة اليمنية.

أولاً: في الشطر الشمالي

١ ـ حركة المعارضة للحكم الإمامي

أخذت المعارضة اليمنية ذات المحتوى الفكري والسياسي شكلاً واسعاً فضفاضاً في اليمن الإمامي، وبدأ تبلور هذا الشكل الواسع مع الثلاثينيات من هذا القرن، ويمكن تقسيم هذا النمط من المعارضة إلى مرحلتين كبيرتين؛ احداهما، مرحلة النشاط الوطني التنويري، ثم مرحلة المعارضة السياسية الهادفة إلى إصلاح وتغيير في طبيعة النظام القائم، سواء في الشمال أو في الجنوب. وفي المرحلة التنويرية الأولى، اعتبرت قضية الوحدة اليمنية إحدى قضايا النشاط التنويري، وهو ما عبرت عنه مجلة **الحكمة** في الفترة ما بين ١٩٣٨ وحتى ١٩٤١، وكانت تصدر وقتها في ظل حكم الإمام يحيى. وكان الهدف من هذا النشاط التنويري:

«(أ) توظيف حقائق التاريخ لتعميق إيمان الشعب اليمني بوحدته كأرض وكسكان، وهذا الشق اعتبر موجّهاً لبيت آل حميد الدين الذي ألغى مشروعه التوحيدي بعد توقيع معاهدتي الطائف وصنعاء ١٩٣٤. (ب) حددت حركة المعارضة مفهومها الجغرافي لليمن في ذلك الوقت ليشمل كل المنطقة المحاطة بالبحر من الغرب والجنوب وكل ما شملته هذه الحدود إلى أطراف الحجاز الجنوبية. وبهذا التحديد شمل الأجزاء الثلاثة لليمن الطبيعية. (ج) الربط بين الاستعمار والتجزئة»[1].

إلا أن هذا النشاط التنويري اقتصر على الدعوات العامة من أجل إعادة توحيد البلاد خاصة في وقت ظهور الخلاف بين الإمام يحيى والانكليز بسبب مشكلة شبوة والعبر، ولم يتعرض إلى سبل إعادة توحيد اليمن.

بعد الطور التنويري دخلت حركة المعارضة الوطنية طور النشاط شبه المنظم والساعي إلى إسقاط حكم إمامة بيت حميد الدين. وكانت لها وثائقها الكبرى مثل «نظام السير للمطالب اليمنية»، و«الميثاق الوطني المقدس» كما في ثورة ١٩٤٨[2]، ومن قبل «أهداف

---

(١) صالح علي باصرة، «مفهوم الوحدة اليمنية في بعض وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٢،» ورقة قدّمت إلى: الندوة العلمية حول اليمن عبر التاريخ: جامعة عدن، ٢٣ ـ ٢٥ سبتمبر ١٩٨٩ (عدن: جامعة عدن، [د. ت.])، ج ١، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢. (بتصرف).

(٢) انظر نص «الميثاق المقدس»، في: عبد الله بن أحمد الثور، ثورة اليمن من عام ١٩٤٨ ـ ١٩٦٨، ط ٢ (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٨٦)، ص ٧٦ ـ ٨٢.

الجمعية اليمنية الكبرى» وتلاها حركة الاحرار اليمنيين التي تشكّلت في عام ١٩٣٦ التي وجدت قواعدها الأساسية وشبه العلنية في الجنوب ولاسيما في عدن. وفي تلك الوثائق برزت مصطلحات عامة مثل اليمن والدولة اليمانية والأمّة اليمنية، وكلها عنت المملكة المتوكلية اليمنية في الجزء الشمالي. ويمكن إعادة إغفال حركة المعارضة لموضوع الوحدة اليمنية والموقف من الاستعمار البريطاني في تلك الفترة إلى عدد من العوامل مثل:

«١ - عدم تبلور المفاهيم العصرية للمسألة الوطنية والمسألة القومية والمسألة الدينية في أذهان حركة المعارضة. وربما يعود هذا الخلط إلى طبيعة التركيب الاجتماعي والثقافة السلفية لمعظم قيادة الحركة.

«٢ - غموض وضبابية مفهوم الوحدة اليمنية في ذلك الحين وعدم تحولها من حقيقة تاريخية إلى مشروع نضالي.

«٣ - وجود حركة المعارضة في عدن - مثل حركة اليمنيين الأحرار تحديداً - فرض عليهم عدم الإشارة إلى الوحدة اليمنية، ودور الاستعمار في استمرار التجزئة بصورة مباشرة، وذلك لعدم إثارة السلطات البريطانية ضدهم.

«٤ - انصب اهتمام «الميثاق الوطني المقدس» لسنة ١٩٤٨ على معالجة أسلوب وشكل الحكم الجديد، وتحديداً مؤسساته والعلاقة بينها. وربما ساهم ذلك إلى جانب الفشل السريع في الاستمرار وإعدام كافة قادة حركة الثورة الدستورية، في عدم إتاحة الفرصة لإبراز موقف حركة المعارضة من موضوع الوحدة اليمنية على نحو أكثر تحديداً»[٣].

٢ - تنظيم الضباط الأحرار

يرجع إلى تنظيم الضباط الأحرار الفضل في القيام بثورة أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، وإنهاء حكم الإمامة البغيض. وهو كما يستدل من اسمه تنظيم خاص بالضباط الذين تأثروا بالثورة المصرية الناصرية ١٩٥٢ وثورة العراق في ١٩٥٨. وعشية القيام بالثورة اليمنية، أعلن البيان الأول وتضمن ستة مبادىء كان من بينها الهدف الخامس، وهو **العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة**. ويلاحظ أن الصياغة لم تتضمن على نحو واضح القول بالوحدة اليمنية، ولكن يعتقد البعض أن عبارة الوحدة الوطنية كان يقصد بها الوحدة اليمنية، وان الغموض والضبابية في معالجة موضوع الوحدة اليمنية في أهداف ثورة أيلول/ سبتمبر يرجع إلى اهتمام ثوار أيلول/ سبتمبر بإزاحة بيت حميد الدين وتثبيت الوضع الجديد في شمال البلاد، والتقليل من أخطار التدخل البريطاني الذي كان طرح شعار الوحدة اليمنية بصراحة ووضوح كفيلاً باستنفار واستثارة ردود فعله الانتقامية السريعة[٤].

إلا أن هذا الموقف التكتيكي الذي قُصد به عدم استثارة بريطانيا في مطلع الأمر لم

---

(٣) باصرة، المصدر نفسه، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٤) محمد علي الشهاري، حول الوحدة اليمنية والانتهازية اليسارية والحزب الاشتراكي اليمني (بيروت: [د.ن.]، ١٩٨١)، ص ٦٦.

يستمر طويلاً، إذ أدى قيام الثورة في الشمال إلى نوع من تعزيز الترابط النضالي بين أهالي الشمال وإخوانهم في الجنوب.

ومما يؤخذ على قيادة ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ انها لم تقدم رؤية واضحة ومسجلة حول سبل تحقيق الوحدة اليمنية بعد تحقيق استقلال الجنوب المحتل، ويعود ذلك القصور إلى:

أ ـ طبيعة تنظيم الضباط الأحرار كمنظمة عسكرية ذات وجود مؤقت انتهت تدريجياً بعد قيام الثورة والجمهورية، كما ذاب الأعضاء في الهياكل والتراكيب المختلفة للدولة الجديدة.

ب ـ انشغال قيادة الثورة بمهام وأعباء حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعقّدة، وكذا الدفاع عن النظام الجمهوري من النشاط العسكري الواسع المدى للقوى المعادية للثورة.

ج ـ انشغال الحركة الوطنية الديمقراطية بالصراعات الثانوية بين تنظيماتها[5].

٣ ـ الحركة الوطنية بعد سقوط الإمامة

في خضم الدفاع عن الجمهورية اليمنية، ومواجهة القوى المضادة تبلورت حركة وطنية عريضة، كان من بينها تيار عام عبّر عن امتدادات قبلية واضحة، في ما عُرف بـ «القبائل الجمهورية» التي ساندت الثورة، ولكن كان لها رؤية مختلفة لنظام الحكم وسياسته الخارجية عن تلك التي طرحتها العناصر الوطنية القومية والتي تأثرت بالرؤى الناصرية على وجه التحديد. ومن أبرز وثائق حركة القبائل المؤيدة للجمهورية في ذلك الوقت «وثيقة العمل الوطني للجمهورية العربية اليمنية»، التي تُوصل إليها في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٥ في اجتماع ضم فعّاليات القبائل وعناصر وطنية ذات فكر تقليدي. وكان يقصد بها تقديم بديل «الميثاق الوطني» الذي كانت العناصر الوطنية القومية تعمل على إصداره كدليل ومنهاج عمل نظري للثورة اليمنية. وقد تضمنت الوثيقة دفاعاً عن الجمهورية ومبادىء الثورة الستة، وقامت بتقديم شرح لتلك المبادىء عكس رؤيتها الكلية للمهام المطروحة في ذلك الوقت، ومن بينها مهمة الوحدة الوطنية والعربية التي تضمنها المبدأ السادس حسب نص الوثيقة[6]. ومن الضروري الأخذ في الاعتبار أن الظروف العامة التي أحاطت بصدور تلك الوثيقة كانت تموج بالكفاح المسلح في الجنوب ضد المستعمر البريطاني، وحرب أهلية ووجود عسكري مصري مكثّف في الشطر الشمالي، ومحاولات عربية مصرية سعودية بالأساس لتسوية الوضع هناك، وقد ألقت كل تلك الاعتبارات بظلها على رؤية القوى القبلية للمسألة الوطنية.

---

(٥) باصرة، المصدر نفسه، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٦) انظر نص وثيقة العمل الوطني، في: الشور، ثورة اليمن من عام ١٩٤٨ ـ ١٩٦٨، ص ١٦٨ ـ ١٧٣.

ففي شرح المبدأ السادس ذكرت «وثيقة العمل الوطني للجمهورية العربية اليمنية» المشار إليها «ان ترسيخ الوحدة الوطنية ليست عملية سياسية فقط، وإنما هي عملية اجتماعية وثقافية أيضاً، فلا يكفي أن يتساوى اليمنيون جميعاً في الحقوق الدستورية كي يشعروا بأنهم قد اصبحوا أمّة واحدة، بل لا بد أن تُفتح أمامهم مجالات العمل الاقتصادي والاجتماعي المشترك حيث نشأت بينهم علاقات اجتماعية جديدة ذات طابع وطني، وحيث تذوب الرواسب القبلية والاقليمية والطائفية والعنصرية لتحل محلّها مشاعر الأخوّة والعمل المشترك والوجدان الوطني الموحّد كأساس لازم لوحدة وطنية متينة»، وتضيف الوثيقة أن «اشاعة الثقافة الوطنية والانخراط في العمل الوطني وايجاد التنظيمات الجماهيرية وبروز الجبهة الوطنية والتنظيم الشعبي ووقوف الشعب في وجه الرجعية الملكية والاستعمارية وعلى جبهة واحدة يساعد بدوره على صهر الوحدة الوطنية وتعميقها»(٧).

ومن الواضح وجود درجة كبيرة من الخلط بين مهمة الوحدة الوطنية والاستقرار الداخلي في شطر بذاته، ومهمة الوحدة الطبيعية لليمن. وتبعاً للشرح الوارد في نص الوثيقة يتضح أن جُل التركيز هو على مهمة تحقيق الوئام والاستقرار الداخلي في الشطر الشمالي، ونبذ الاقتتال الأهلي بين القبائل المؤيدة للجمهورية وتلك التي ساعدت الملكية وحصلت على دعم خارجي لهذا الغرض. كما أن الوثيقة تدفع إلى إبراز ما تسميه بالحقوق الثقافية لهذا الاستقرار الداخلي من خلال السماح بحقوق لكافة اليمنيين، وهو ما يعني انتقاداً ضمنياً للأوضاع التي كانت سائدة في ذلك الوقت، وحدّت من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع من اليمنيين بغض النظر عن أصولهم القبيلية والعرقية، وهكذا.

وربما يُفهم من الأسطر الثلاثة الأخيرة أن هناك رؤية تتعلق بالوحدة اليمنية على نحو يتضمن خمسة شروط تراها الوثيقة المدخل الأساسي إلى تحقيق ما أسمته «الوحدة الوطنية»، وهذه الشروط، هي: إشاعة الثقافة الوطنية، الانخراط في العمل الوطني، ايجاد التنظيمات الجماهيرية، بروز الجبهة الوطنية والتنظيم الشعبي، وقوف الشعب في وجه الملكية والاستعمار. وحتى إذا اعتبرنا قسراً أن تلك الشروط ذات صلة بالوحدة الطبيعية لليمن، فأقل ما توصف انها رؤية عامة إلى حد كبير.

على الجانب الآخر، وفي اطار الحركة الوطنية في الشمال، وإبان حصار السبعين يوماً لصنعاء في نهاية عام ١٩٦٧ ومطلع عام ١٩٦٨، لم تكن فكرة الوحدة اليمنية بعيدة عن اذهان وتفكير قوى المقاومة الشعبية الذين أتوا من كل حدب وصوب للدفاع عن الجمهورية، التي تشكلت من الأحزاب الوطنية والقومية السرية، والنشطاء اللاحزبيين في الشطر الشمالي، اضافة إلى مناصريهم من الجنوب. وقد أصدرت حركة المقاومة الشعبية «مشروع ميثاق العمل الوطني على مراحل» تضمن رؤيتها للوحدة اليمنية ولعدد من القضايا الوطنية الأخرى. وفي مشروع الميثاق هذا طرحت مهمة إقامة الجمهورية الوطنية الديمقراطية اليمنية الواحدة، وتمّ التركيز على أن مهام الثورة في الشمال وفي الجنوب واحدة، وان توحيد اليمن تتوفر له كل الشروط مثل وحدة التاريخ والعادات وغير ذلك، إلا أن تلك المهمة ينقصها عنصر واحد

(٧) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

فقط ألا وهو التنظيم السياسي الواحد لكل القوى الثورية اليمنية. «وقد تناول البند الأول من مشروع ميثاق العمل الوطني المقترح خطة لتوحيد اليمن تضمنت القضاء أولاً على النظام الرجعي في صنعاء، ومن ثم تشرع القيادة الثورية التي ستحل محله في تشكيل التنظيم السياسي. وتضمنت الخطة المقترحة أن يقيم قادة هذا التنظيم العلاقات مع حكومة الجنوب الثورية، وانه يُنظم بالجهود المشتركة لقاء لممثلي الجماهير الشعبية الواسعة في الشمال وفي الجنوب بهدف تشكيل هيئة واحدة في المستقبل وهو «المؤتمر الشعبي العام» الذي سيقوم بتوحيد القيادة الثورية لشطري البلاد وتأسيس التنظيم السياسي اليمني الواحد. ومن ثم يجري وضع الميثاق الوطني الذي يُعلن قيام دولة الوحدة اليمنية»[٨].

وتعد رؤية قوى المقاومة الشعبية هي الأولى التي حوت تفصيلاً لاجراءات قيام الوحدة. وهي الأولى التي عبّرت عن أهمية ودور انشاء تنظيم سياسي موّحد يجمع بين القوى الوطنية والثورية في الشطرين، واعتبرت انه الآلية الناقصة لإعلان دولة الوحدة. وربما جاء اهتمامها بقضية التنظيم السياسي الموحّد من خبرتها في المقاومة الشعبية التي تشكّلت دفاعاً عن الجمهورية في مواجهة القوى القبلية التي حاصرت العاصمة التاريخية صنعاء. فخلال تلك الخبرة تكوّن ما يشبه جبهة عامة من كل القوى الوطنية، وكان لها قيادة شبه مركزية تنظم عمل فصائل المقاومة في الأماكن والمواضع المختلفة. ولما كان هؤلاء من الشمال والجنوب معاً، وأيضاً من ذوي تيارات ونظريات فكرية وسياسية متنوعة، ولما كان عمل المقاومة الشعبية ناجحاً في أداء المهام التي تنادي من أجلها، فقد تصور القائمون عليها أنه يمكن مدّ تلك الخبرة إلى قضية الوحدة اليمنية. وساعد على ذلك أن الحكم في الجنوب ـ في غضون تلك الفترة ـ كانت تسيطر عليه تيارات متباينة داخل الجبهة القومية الحاكمة، من بينها تيارات ذات نزعة يسارية واضحة، كانت تولي بدورها مسألة التنظيم السياسي الموحّد ـ لانجاز مهام بناء دولة عصرية في الجنوب ـ أهمية كبرى. ومن الممكن تصور نوع من التأثر المتبادل بين تلك الآراء والأفكار، خاصة وان أعضاء كثيرين من الجبهة القومية شاركوا في الدفاع عن صنعاء، وساهموا في تنظيم عمل المقاومة الشعبية. واللافت للنظر هو أن قوى المقاومة الشعبية، كانت بتلك الرؤية تؤكد أن دفاعها عن صنعاء وعن الجمهورية في الشمال ليس سوى إجراء عملي، ومجرد خطوة في المشروع الأكبر وهو توحيد اليمن. ومن هنا نفهم دوافع عمليات السحق المنظم الذي تعرضت له تلك القوى الوطنية من قبل القوى القبلية اليمينية في الشمال، التي سيطرت على الحكم هناك في أعقاب فشل محاولة حصار صنعاء، التي وجدت في رؤية وتحرك القوى الوطنية المنضوية تحت اطار المقاومة الشعبية مقدمة للقضاء على نظامها وسطوتها في الشمال، وهو ما لم تكن تسمح به.

ما يهمنا في هذا الصدد أن رؤية قوى المقاومة الشعبية تطورت من مجرد القول بالوحدة اليمنية، أو التدليل على أهميتها وحيويتها للشعب اليمني، إلى طرح أسلوب تنفيذي لتحقيقها، وذلك بغض النظر عن مدى فعالية مثل هذا الأسلوب أو قابليته للتطبيق في تلك الفترة الزمنية.

---

(٨) يلينا جلوبوفسكايا، «الحرب الأهلية والصراع في صفوف التكتل الحاكم، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٤،» قضايا العصر، السنة ١١، العدد ٤ (نيسان/ ابريل ١٩٩١)، ص ١٤٧.

٤ ـ المؤتمر الشعبي العام

انعقد المؤتمر الشعبي العام في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٨٢، كتنظيم سياسي عام ينضوي تحته كافة التيارات السياسية والفكرية في الشطر الشمالي من اليمن، وجاء تأسيسه في اطار عملية مأسسة النظام الجمهوري في الشطر الشمالي. وارتبط انعقاد مؤتمره الأول بإقرار الميثاق الوطني، الذي شكّل وثيقة فكرية وسياسية هادية وموجهة.

احتوى الميثاق الوطني على مقدمة وخمسة أبواب وخاتمة عامة. وفي الباب الثاني الذي حمل عنوان «الإنسان والوطن»، جاءت معالجة الميثاق الوطني لقضية الوحدة اليمنية. ويبدو أن واضعي الميثاق آثروا بهذه المعالجة اثبات أن هناك علاقة جدلية بين بناء الإنسان اليمني وتحقيق الوحدة اليمنية، وهو ما يظهر من محتوى الباب الثاني الذي تضمّن ثلاثة مبادىء كبرى، وهي مبدأ الولاء الوطني، ومبدأ الوحدة الوطنية أساس الوحدة اليمنية والعربية، وأخيراً مبدأ الديمقراطية.

وللوهلة الأولى يتضح أن ادراك «الميثاق الوطني» للوحدة اليمنية منطلق أساساً من الوحدة الوطنية في الداخل، وتفصيلاً لهذا المحتوى يقول الميثاق إن «الوحدة الوطنية هي القوة التي نواجه بها كل المخاطر التي تهدد كياننا واستقرارنا وسيادتنا الوطنية. وبلادنا اليوم تمر بمرحلة هامة، الأمر الذي يقتضي ضرورة توحيد الجبهة الداخلية في موقف وطني يقوم على أسس محددة المعالم في جميع مجالات الحياة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً تختفي معها التناقضات وتغيب الصراعات ليطغى على الموقف هدف واحد هو توفير الضمانات الضرورية لحماية كيان اليمن أرضاً وشعباً»[٩]، ويتابع الميثاق قوله «إن الاتفاق على القضايا الأساسية هو الوسيلة الوحيدة للتغلب على كل الظروف التي تؤدي إلى تباين المفاهيم واختلاف التصور وتعدد المواقف»[١٠]، ومضيفا ان «هذا الميثاق الوطني قد اشتمل على المبادىء والقضايا الأساسية التي تهم الجميع بهدف الوصول إلى تلاحم جميع الفئات والعناصر الوطنية شعباً وحكماً في موقف واحد يتحرك في ظل الاستقرار والأمن، باتجاه تأكيد وترسيخ قواعد الحكم الجمهوري، على أسس ديمقراطية حقيقية، وتجسيد أهداف الثورة فكراً وسلوكاً، ودفع عجلة التنمية من أجل ازدهار وتقدم اليمن»[١١]، ويعتبر الميثاق الوطني أن الوصول إلى حالة من التلاحم الداخلي ونبذ كل وسائل العنف والارهاب، وبقاء الوحدة الوطنية متماسكة «سيوفر الظروف الموضوعية لقيام الوحدة اليمنية بين شطري اليمن في دولة يمنية واحدة»[١٢].

إن هذا الادراك يعني اهتمام الميثاق ببناء دولة نموذج في الشمال تقوم على أساس الوحدة الوطنية وتعميق الحوار بين فئاتها، وبالتالي تعظيم درجة الاستقرار والوئام، وهو ما يمثل ـ تبعاً للميثاق ـ شرطاً موضوعياً لقيام الوحدة اليمنية. انه جوهر الادراك الذي اعتنقه وعبر عنه «الاتحاد الشعبي الديمقراطي» و«الجبهة القومية» الحاكمة في الجنوب حول الدولة النموذج، مع فارق هام يكمن في أن الميثاق الوطني اهتم أساساً بحالة الاستقرار السياسي الداخلي، أما

---

(٩) انظر: «المؤتمر الشعبي العام،» في: الميثاق الوطني (صنعاء: [د. ن.، د. ت.])، ص ٥٧.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(١١) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٦٠.

الحزبان الآخران في الجنوب فقد اهتما بالخيار الاجتماعي الاقتصادي وبدور الحزب الطليعي في تحقيق المهام المطلوبة داخل الدولة النموذج (وسنأتي على شرح ذلك تفصيلاً).

كما اتجه واضعو الميثاق إلى تحديد مقومات دولة الوحدة اليمنية، وهي التي «يكفل نظامها الجمهوري الديمقراطي الاسلامي المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات، وإتاحة الفرص أمام الجميع، ويضمن جميع الحريات للشعب، ويصون سيادة الوطن واستقلاله، ويعيد لليمن قوته وفعاليته ومكانته»[13]. ويتضح هنا الاهتمام بربط الديمقراطية بالإسلام واشاعة الحريات العامة والتأكيد عليها.

أما عن أساليب الوصول إلى الوحدة اليمنية وتحقيقها، فيرى الميثاق الوطني أن ذلك يكمن في «الالتزام بأساليب الحوار الواعي والسعي إلى تحقيق الوحدة السلمية، وتوفير المناخ الديمقراطي الحر النزيه الذي يمكّن للشعب من أن يقرر بارادته الحرّة شكل الوحدة، والأسس الدستورية التي تقوم عليها، وتمكّنه من اختيار حكامه بملء ارادته الحرة»[14].

إن الوحدة اليمنية، كما يراها الميثاق الوطني، هي قدر الشعب اليمني في شطري الوطن، وهي «ضرورة حتمية لتكامل نموه وتطوره، وضمانة لقدرته على حماية كيانه وقدرته على اداء دور فعّال وايجابي على المستوى القومي والدولي»[15]. وهكذا ربط الميثاق بين الوحدة اليمنية ومسألة القدرة على حماية الكيان اليمني الموحّد، والقيام بدور فاعل على المستوى العربي والدولي معاً. ولم يغفل الميثاق التأكيد على أن الاهتمام بالوحدة الوطنية، والوحدة اليمنية لا يعبّران عن رؤية انعزالية أو دعوة اقليمية منغلقة، ولكنها ايمان بأن الوحدة اليمنية تمثل خطوة أولى نحو الإسهام في تحقيق ما أسماه «قيام الوحدة بين أقاليم الوطن العربي»، وحتى يظل العمل «لوحدة اليمن مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بالعمل الوحدوي العربي المشترك لكل أمتنا العربية»[16]. ولا يكتفي الميثاق بإيجاد والتأكيد على الصلة العضوية بين الوحدة اليمنية والوحدة العربية، لكنه يمد ذلك إلى ضرورة اكتساب بعد ومضمون اسلامي وانساني للوحدة اليمنية.

ويمكن إجمال نظرة الميثاق الوطني لمسألة الوحدة اليمنية في:

(١) الايمان بأن الوحدة اليمنية تمثل القدر والمصير للشعب اليمني في الشطرين، والضمانة لحماية الكيان الوطني اليمني، والمدخل للقيام بدور فعال على المستوى القومي العربي، والمستوى الإسلامي والدولي.

(٢) ان تحقيق الوحدة اليمنية يستلزم أمرين؛ أولهما، تحقيق الاستقرار والتلاحم الوطني الداخلي في الشمال، ثم الالتزام بأساليب الحوار مع القيادة في الجنوب، واتباع الطرق السلمية، وتوفير المناخ الديمقراطي.

(٣) ان الوحدة اليمنية ليست منقطعة الصلة بالوحدة العربية الأشمل، بل هي خطوة على

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٦٠.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٦٠.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٦٠.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٦١ - ٦٢.

طريق تلك الوحدة العربية التي يجب أن تكتسب بُعداً ومضموناً اسلامياً انسانياً في الوقت نفسه.

ومما يجدر ملاحظته في ما ورد في «الميثاق الوطني» عن الوحدة اليمنية، انه ـ وباستخدام مفاهيم تحليل الخطاب ـ سكت عن:

١ ـ الإشارة إلى دور التنظيم السياسي في عملية الوحدة.

٢ ـ ذكر أداة تحقيق الوحدة وما يمكن أن تسهم به التنظيمات الشعبية التطوعية.

٣ ـ الإشارة التفصيلية إلى الشطر الجنوبي، والظروف التي أدّت إلى التجزئة واستمرارها، سواء قبل سقوط الإمامة في الشمال أو بعد استقلال الجنوب ورحيل الاستعمار عنه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧.

وربما يعود مثل هذا السكوت إلى أن الميثاق الوطني نظر إلى قضية الوحدة من خلال نظرته إلى الإنسان اليمني وضرورات الاستقرار الداخلي، وهو بذلك كان متأثراً بالتجربة السياسية التي تعرّض لها الشطر الشمالي طوال عقدي الستينيات والسبعينيات، التي كان قوامها التوتر الداخلي والاقتتال الأهلي وعدم القدرة على تأسيس نظام جمهوري مؤسسي مستقر. كما يعود أيضاً إلى أن مقدمة الميثاق قد حوت استعراضاً عاماً لتاريخ اليمن، وجاء فيها ذكر «الجنوب» مرة وحيدة في معرض الاشارة إلى أن ثورة ٢٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٦٢ في الشمال كانت السند والقاعدة لانطلاقة ثورة ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٣ وجلاء الاستعمار الانكليزي من الجنوب عام ١٩٦٧[١٧] وتكاد تتوافق هذه الاشارة من حيث التعبيرات والمضمون مع ما ورد في برنامج الحزب الاشتراكي اليمنى الحاكم في الجنوب الذي أقرّ في آذار/ مارس ١٩٧٩، إذ ورد فيه «قد كان لانتصار ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ تأثير كبير على مجمل الأوضاع اليمنية في الاقليم شماله وجنوبه، فشكّلت بذلك قاعدة أساسية لانطلاق ثورة ١٤ اكتوبر عام ١٩٦٣ التي وجدت العوامل المساعدة في الظروف الجديدة التي هيأتها ثورة ٢٦ سبتمبر»[١٨].

إلا أن مقدمة الميثاق الوطني حوت من جانب آخر إشارة ذات دلالة بالنسبة إلى مسألة الوحدة، حيث تم التأكيد على أن «شعور أبناء اليمن منذ آلاف السنين بأنهم ينتمون إلى شعب واحد، له كيانه وكرامته وسيادته على أرضه، كان من أهم عوامل الوحدة اليمنية، وكان يلهب الحماس ضد أيّ عدوان خارجي»[١٩]. وقيمة هذه الفقرة أنها أمسكت بالبعد النفسي الجماعي للشعب اليمني القائم على الشعور بوحدة المصير ووحدة الانتماء الضارب جذوره في التاريخ، والمشهود له في الحاضر. وهو بُعدٌ هام في قضايا الوحدة بين الشعوب، ولا يقل أهمية عن الأبعاد السلوكية الأخرى.

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٨) انظر: «برنامج الحزب الاشتراكي اليمني،» في: **وثائق المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩)، ص ٧١.

(١٩) **الميثاق الوطني**، المصدر نفسه، ص ١٣.

في إطار هذا الادراك والتحليل لقضية الوحدة اليمنية وأبعادها المختلفة جاءت كافة تقارير الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، والبيانات الختامية الصادرة عن الدورات الاعتيادية للمؤتمر الشعبي العام التي عُقدت أربع مرات طوال عقد الثمانينيات.

وفي دورة الانعقاد الرابعة للمؤتمر الشعبي العام تمّ إقرار وثيقة «برنامج العمل السياسي»، كوثيقة مكملة للميثاق الوطني على الصعيد العملي، التي تضمنت بدورها شرح آفاق العمل السياسي المطلوب من المؤتمر وأعضائه في ضوء ما ورد في الميثاق من أفكار نظرية حاكمة واسترشادية. وفي الفصل الثاني من البرنامج، وتحت عنوان «في المجال السياسي وشؤون الوحدة اليمنية»، وبعد الإشارة إلى عدم الحاجة للتدليل على أن اليمن بشطريه وطن واحد وشعب واحد، اعتبرت الوثيقة «إن التجزئة وتعدد الدويلات ظلّت على الدوام أهم عوامل التخلف والضعف والتدهور، ولأن وحدة اليمن أرضاً وشعباً هي ضرورة حياتية لا يستطيع شعبنا أن ينعم بالاستقرار والرخاء ولا أن يحتفظ بسيادته الحقيقية الكاملة إلا في ظلها»[20]. واعتبر البرنامج أن «اليمن لا يتعرض استقلاله وسيادته الوطنية للأخطار في ظل التجزئة فحسب، بل يفتقد حتى مجرد الأمن والاستقرار في ربوعه كلما فقد الوحدة ووُجد على أرضه أكثر من دولة واحدة. كما أن التاريخ يؤكد أن اليمن ما غُزي ولا تم احتلاله أو احتلال جزء منه إلا في ظل التجزئة والتمزق وغياب الوحدة. . ، وبسقوط الإمامة وإلى الأبد وطرد الاستعمار إلى غير رجعة لم يبق أيّ مبرر لبقاء التجزئة»[21]. ومثل الميثاق ـ وهو الوثيقة الفكرية النظرية ـ سكت «برنامج العمل السياسي» عن الأسباب التي أعاقت قيام دولة الوحدة في المرحلة التي تلت سقوط الإمامة ورحيل الاستعمار البريطاني عن الجنوب، ولكنه أشار إلى ما يُعتبر من مرتكزات وخطوات الوحدة التي تمّت منذ ١٩٧٢ وهي اتفاقية القاهرة، واتفاقية الكويت ١٩٧٩، وكافة اللقاءات الوحدوية بين القيادتين السياسيتين، والانتهاء من مهمة مشروع دستور دولة الوحدة في نهاية ١٩٨١، وانشاء المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية المشتركة والمؤسسات والشركات المشتركة وغير ذلك من الخطوات الوحدوية. وانتهى البرنامج إلى تحديد المهام الوحدوية للفترة اللاحقة كالتالي:

«(أ) متابعة استكمال تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في أيار/ مايو ١٩٨٨، ومن ذلك احالة مشروع دستور دولة الوحدة إلى مجلس الشورى والشعب في الشطرين، ومن ثم الاستفتاء عليه لقيام دولة الوحدة.

«(ب) الاهتمام برعاية الانجاز الوحدوي المتعلق بتسهيل حركة تنقّل المواطنين بين الشطرين وإزالة أية صعوبة تؤثر في سلامة هذا الانجاز.

«(ج) متابعة بقية لجان الوحدة التي لم تستكمل أعمالها لتنجز كل مهامها.

«(د) متابعة نشاط المؤسسات الوحدوية، ومنها المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية المشتركة، وتشجيع التبادل الزراعي والصناعي والتجاري.

---

(٢٠) انظر: «وثيقة برنامج العمل السياسي،» في: اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، أمانة السر، وثائق المؤتمر العام الرابع للمؤتمر الشعبي العام (صنعاء: [د. ن.]، ١٩٨٨)، ص ١٤٠.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٤١.

«(هـ) تكثيف التعاون والنشاط والتنسيق بين الشطرين في مختلف المجالات بما يعزز من التكامل ووحدة الموقف»[٢٢].

وإجمالاً، فقد أفصح البرنامج عن رؤية مضمونية غاية في الايجابية بالنسبة إلى الوحدة، إذ ربط بينها وبين الاستقرار، كما أن الوحدة عنت نقيضاً لكل من التجزئة والدويلات المتعددة والتخلف والضعف والتدهور، إنها بالمقابل الدولة الواحدة ذات السلطة المركزية القادرة. انها التقدم والقوة والقدرة على حماية الذات.

ثانياً: في الجنوب المحتل

ثمة مرحلتان رئيسيتان، وهما مرحلة الوجود الاستعماري التي شهدت بدورها النضال السياسي والكفاح المسلح، ثم مرحلة الاستقلال التي استمرت حتى قيام دولة الوحدة اليمنية في أيار/ مايو ١٩٩٢. وفي كل مرحلة وُجدت الأحزاب والتنظيمات السياسية التي طرحت رؤيتها للقضايا الوطنية عموماً، ولمسألة الوحدة اليمنية على وجه الخصوص. وسوف نشير إلى مواقف أبرز التنظيمات والأحزاب السياسية في كل فترة تاريخية على حدة.

١ ـ في ظل الاحتلال البريطاني

في مرحلة ما قبل الاستقلال وتحت حراب الاستعمار البريطاني، عرف الجنوب المحتل ظاهرة التنظيمات السياسية والنقابية والفكرية. ولم تكن جميعها ذات مآرب واحدة بالنسبة إلى الوحدة اليمنية، أو مواجهة الاستعمار والعمل على أنهاء احتلاله واستقلال الجنوب. إذ وجدت تنظيمات دعت إلى شعار عدن للعدنيين، ومنها ما تعاون مع سلطات الاحتلال البريطاني، وأيّد مشروعاته في تكوين اتحاد فيدرالي مرتبط بالهيمنة البريطانية، وغلب عليها إما سيطرة العنصر الأجنبي أو الارستقراطية التجارية والعناصر الاقطاعية الزراعية. من أبرز تلك التنظيمات الجمعية العدنية وحزب المؤتمر الشعبي المنبثق عنها، ثم الحزب الوطني الاتحادي الذي كان يعد بمثابة الحزب الحاكم في كنف الوجود الاستعماري. كما وُجدت أحزاب أخرى صغيرة تماثلت في مواقفها مع تلك الكبرى مثل حزب الأمة وحزب الأحرار الديمقراطي وحزب الشعب التأسيسي[٢٣].

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٢٣) حول نشأة وعمل هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية، انظر: أحمد عطية المصري، النجم الأحمر فوق اليمن: تجربة الثورة في اليمن الديمقراطي، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٦)، ص ٧٧ ـ ٨٠.

وحول ما وجد من صراعات فكرية وسياسية بين تلك الأحزاب ورابطة أبناء الجنوب التي تشكلت في مواجهتها، انظر: عمر الجاوي، «تقسيم اليمن الحديث،» الحكمة (صنعاء)، العدد ١٥٧ (شباط/ فبراير ١٩٨٩)، ص ٧ ـ ١٧.

أما الأحزاب الوطنية التي قاومت الاستعمار البريطاني، ورفضت وجود القواعد العسكرية على الأرض اليمنية، ودافعت عن فكرة الاستقلال للجنوب اليمني، وربطت تلك المهمة بمهمة أكبر وهي الوحدة اليمنية، فهي أحزاب عديدة، تشكلت في فترات مختلفة، وتأثرت أفكارها وبرامجها بمؤثرات كبرى سواء عربية أو دولية أو حتى محلية يمنية صرف. وسوف نشير إلى تلك الأحزاب والتنظيمات ومواقفها من قضية الوحدة على النحو التالي:

أ ـ رابطة الجنوب العربي

وهي الأقدم من حيث النشأة، حيث يعود وجودها إلى بداية الخمسينيات في وقت اشتدت فيه دعوات الانفصال وسيطرة العنصر الأجنبي، مثلما تجسّد في شعار عدن للعدنيين. ومن الوجهة العامة استطاع الحزب في بداية وجوده الفاعل أن يلم شمل القوى الوطنية المعادية للاستعمار، كما انضم إليه عديد من الشخصيات اليمنية التي لعبت أدواراً هامة في ما بعد في تأسيس تنظيمات يسارية وقومية، والمساهمة في الكفاح المسلح ضد الوجود البريطاني، أمثال قحطان الشعبي، وعبد الله باذيب، وغيرهما.

وعلى صعيد الأفكار والبرنامج السياسي الوطني، برزت فكرتان مركزيتان، وهما وحدة الجنوب العربي، والمعاداة للاستعمار. وقد تطورت مواقف الحزب تجاه هاتين القضيتين على نحو تضمن بعض التراجعات أحياناً ممّا أدى إلى خروج بعض الشخصيات الوطنية من الحزب، بل وإدانته أيضاً ووصمه بالانفصالية. ففي دستور الرابطة الذي تمّ اقراره في أيار/ مايو ١٩٥١ تم تعريف الجنوب العربي بأنه «عدن والمحميات الشرقية والغربية» وان «الرابطة ما نشأت إلا بعد أن رأت الجنوب اليمني يسير سيراً حثيثاً نحو التجزئة والانفصال»، ووصف الدستور الجنوب العربي بأنه «وحدة طبيعية سياسية اقتصادية لا تقبل التجزئة دون تمييز أو تفريق لحدود الأقاليم»[(٢٤)]، ويكشف التعريف السابق عن ادراك ضمني كان وراء إنشاء الرابطة، وهو الوقوف في مواجهة الجهود الاستعمارية لتجزئة منطقة الجنوب وفصل ما فيها من أقاليم ومحميات عن بعضها البعض. ونظراً لكون الجنوب ـ وفق ادراك الرابطة ـ يمثل وحدة طبيعية ومتكاملة، تجمع بين عدن وبين المحميات البريطانية القائمة في شرقها وفي غربها، فليس هناك ما يشير إلى أن انشاء الرابطة كان بهدف اعادة الجنوب إلى الوطن الأم.

وقد أدّى سلوك الرابطة الخاص بقبول المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي في ١٩٥٥ الذي دعت إليه سلطات الاحتلال البريطاني، واستثني منها أبناء الشمال واعتبارهم أجانب، أدى إلى انسحاب العناصر الوطنية التقدمية من الرابطة، وفي الوقت نفسه اعتبار الرابطة متعاونة مع المشروعات الاستعمارية في فصل الجنوب عن الشمال[(٢٥)]. والواقع أن كافة

---

(٢٤) نقلاً عن: الجاوي، المصدر نفسه، ص ٣٣. انظر أيضاً: عبد الواسع قاسم، «الوحدة بين التناقض والتماثل،» ضمن مناقشات حول الوحدة اليمنية، قضايا العصر، السنة ٩، العدد ١٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩)، ج ٢، ص ١٢٨.

(٢٥) انظر: قاسم، المصدر نفسه، ص ١٢٩.

التحولات التي طرأت على فكر وعمل الرابطة في ما بعد ذلك التاريخ لم يسهم قط في تغيير هذه الصورة السلبية عن الرابطة، واعتبارها منظمة سياسية متعاونة بحكم الأمر الواقع مع المشروعات الاستعمارية، بل انه في بعض الأحوال تجسّد هذا التقييم السلبي بدرجة أكبر.

ونظراً لشيوع الأفكار القومية في المنطقة العربية في الخمسينيات، فقد تأثرت أفكار الرابطة، وحدث أن ربطت الرابطة أفكارها بالقومية العربية، واعتبرت أن هدفها القريب من أجل الوحدة الكبرى هو «وحدة شعب الجنوب الكبير، أي شعب اليمن تحت حكومة واحدة مستقلة تقدمية، على أن يتم هذا أولاً عبر استقلال الجنوب نظراً لطبيعة الكفاح الشعبي في هذه المناطق ضد التجزئة والرجعية والاستعمار»[٢٦]. أو بعبارة أخرى ـ وكما قال بذلك رئيس الرابطة في ظل الوحدة ـ «ان تكون الأولوية وحدة الجنوب واستقلاله ثم الانتقال إلى وحدة اليمن الطبيعية»[٢٧].

كان لموقف الرابطة من قضية الوحدة مع اليمن وتصميمها على استقلال الجنوب أولاً، ثم مناقشة شروط الوحدة ثانياً أثره في معاداة حكومة اليمن ومعاداة «حزب الشعب الاشتراكي» لها، وكذا خروج كثير من قياداتها وقواعدها. وحاولت الرابطة تعديل مواقفها الخاصة بالوحدة اليمنية بعد ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، إلا أن القوى السياسية الوطنية اعتبرت تلك الخطوة متأخرة، ومن ثم لم تتغير الصورة التي الصقت بالرابطة ومؤداها «انها قوة رجعية انفصالية، تعمل على إقامة دولة في الجنوب اليمني بزعامة سلطان لحج»[٢٨]. وقد ساعد على تجذر تلك الفكرة في أذهان القوى والأوساط الوطنية، الدور الذي لعبته الرابطة من خلال موفدها الشيخ شيخان الحبشي ـ الذي شغل أمين عام الرابطة آنذاك ـ إلى لجنة تصفية الاستعمار في الأمم المتحدة التي عقدت جلسات استماع حول تصفية الاستعمار البريطاني في الجنوب المحتل عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣، وقد ركز موفد الرابطة على «ان أهداف حزبه ومطالبه هي إلغاء حكم المملكة المتحدة في الجنوب العربي ـ عدن والمحميات ـ، وان تنقل سلطات الحكم وحقوق السيادة إلى الشعب والسكان المقيمين»[٢٩].

ونظراً لاقتصار مطالب الرابطة على استقلال منطقة الجنوب عن الاستعمار البريطاني، وجعلها منطقة موحّدة، وإيجاد صيغة لرعاية دولية عبر إيفاد مراقبين دوليين للمنطقة، ولأن تلك المطالب لم تتضمّن ما يشير إلى الوحدة الطبيعية بين الجنوب العربي المحتل وباقي أجزاء اليمن الأخرى، فقد ترسخت الفكرة الانفصالية عن الرابطة لدى القوى والأحزاب الوطنية الأخرى، التي اعتبرت ـ بدورها ـ أن الرابطة لا تعمل على إعادة الجنوب إلى التراب اليمني

---

(٢٦) المصري، النجم الأحمر فوق اليمن: تجربة الثورة في اليمن الديمقراطي، ص ٨٣.

(٢٧) انظر الحديث الصحفي لعبد الرحمن الجفري، رئيس رابطة أبناء اليمن، في صحيفة: ١٤ اكتوبر (عدن)، ١٥/١٠/١٩٩١.

(٢٨) المصري، المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٢٩) انظر مداخلة شيخان الحبشي أمام لجنة الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤، في: محمد سالم باسندوه، قضية الجنوب اليمني المحتل في الأمم المتحدة: وثائق، ذكريات، خواطر (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٩٠)، ص ٥٣ و١٧٣.

الأم، وانها تهدف إلى جعل علاقة الجنوب بالشمال كعلاقة بين قطرين، وليس علاقة جزأين متكاملين لوطن واحد.

الأكثر من ذلك فقد لعب ذلك الموقف دوراً في ابتعاد الرابطة شبه الكلي عن حركة الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني بعد تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٣، واستمرت حالة الابتعاد بعد حصول الجنوب على استقلاله في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧. ونتج من ذلك أن وجدت الرابطة نفسها في موقع المعارضة لنظام الحكم الموجود هناك، الذي أسسته الجبهة القومية، وزاد من هذا الأمر تحول الجنوب بعد فترة قصيرة من استقلاله إلى الأفكار اليسارية والاشتراكية، وهي الأفكار والسياسات التي نذرت الرابطة نفسها في مقاومتها ومعارضتها من الخارج.

أما الرابطيون أنفسهم فيرون «ان الأساس في حركتهم انها حركة وحدوية رائدة، ولكنها تتعامل مع الواقع بهدف تغييره لا بالقفز عليه، وان روادها أول من شارك في تأسيس الحركة الوطنية على مستوى اليمن، ثم أول من دعا إلى وحدة الجنوب الذي كان يمثل قرابة ٢٣ إمارة وسلطنة ومشيخة ومستعمرة بحدودها وجماركها وأجهزتها. وان الرابطة كانت ترى ـ وهذا ما حدث فعلاً ـ وحدة الجنوب أولاً ثم الانتقال إلى وحدة اليمن الطبيعية. والآخرون كانوا يرون لا دولة في الجنوب، وانما استقلال وانضمام إلى الشطر الشمالي، وذلك لم يكن يتأتى في الواقع العملي، وان ما حدث فعلاً هو أن الدولة قامت فعلاً في الجنوب، ولكن لم تقمها الرابطة، وتمت الوحدة ولكن بعد ٢٣ عاماً من قيام تلك الدولة، بل وعبر نزيف مستمر من الدماء بين الدولتين»[٣٠].

ويمكن القول إن مجمل دفاع الرابطة يقوم على التأكيد بأن أساس دعوتها لم يكن انفصال الجنوب عن اليمن الطبيعي، ولكنها وجدت أن الأمر المنطقي هو المطالبة أولاً باستقلال الجنوب في دولة، ثم بعد ذلك يُنظر في مسألة الوحدة اليمنية الطبيعية مع الشطر الشمالي. وترجع قيادات الرابطة هذا الخلط والتشوّه الذي لحق باسمها وباسلوب عملها إلى «أن الاستعمار البريطاني قد استخدم بدوره مصطلح الجنوب العربي، الأمر الذي أحدث خلطاً بين اسم الرابطة وبين المشروعات الاستعمارية»[٣١]. وأيّاً كان الأمر فإن الرابطة ظلّت كقوة معارضة للنظام في الجنوب بعد استقلاله، ولم تعد إلى اليمن بشطريه إلا مع عملية الوحدة. واتساقاً مع الأوضاع الجديدة ارتضت تحويل اسمها إلى «حزب رابطة أبناء اليمن..». كما غيّرت من أهدافها التي تضمنت، كما سبق القول، العمل على اسقاط نظام الحكم في الشطر الجنوبي. وقد طالب قادتها أثناء عملية الوحدة بعدم تهميش دورهم، وإفساح المجال أمام مصالحة وطنية كبرى، تؤهل لمشاركة كل القوى في صياغة وبناء دولة الوحدة. وفي بيانها الذي أصدرته في مطلع ١٩٩٠ حول تعديل اسم الرابطة، طالب الحزب الجديد بـ :

«أ) طي ملف الماضي بكل جروحه ومآسيه، والنظر إلى المستقبل من أجل بناء دولة الوحدة.

---

(٣٠) انظر الحديث الصحفي لعبد الرحمن الجفري، في: ١٤ أكتوبر، ١٥/١٠/١٩٩١.

(٣١) «بيان سياسي حول تعديل اسم الرابطة،» في: عبد الرحمن علي الجفري ومحسن أبو بكر فريد، حقائق ومواقف نضالية: حقائق أساسية حول رابطة أبناء اليمن، الحركة الوطنية المفترى عليها (صنعاء: مطابع شركة الأدوية، [د.ت.])، ص ٦٦ ـ ٦٧.

ب) مطالبة قيادة الشطرين باتخاذ الخطوات اللازمة التي تمكّن كل القوى والشخصيات الوطنية من المشاركة في خطوات الوحدة.

ج) التقدم باقتراح بتوسعة هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في عدن، والمجلس الاستشاري في صنعاء بحيث يَضمّان إلى عضويتها ممثلين لجميع القوى الوطنية الرئيسية والشخصيات الوطنية، وذلك حتى تتم إدارة الفترة الانتقالية لدولة الوحدة بإدارة تمثل وحدة وطنية تشمل كل دولة الوحدة.

د) دعوة القيادة في الجنوب إلى حل المشكلات الخاصة بممتلكات ومساكن الشخصيات المعارضة هناك، وتأكيد مبدأ لا ضرر ولا ضرار»[٣٢].

وتأكيداً لتحول الرابطة إلى حزب متلائم مع الأوضاع التي فرضتها عملية الوحدة أقرّت دستوراً جديداً لم يخلُ من التأكيد على أن الوحدة هي احدى غاياته الأربع الأساسية، والغايات الثلاث الأخرى هي العقيدة الاسلامية منهجاً وفكراً، والتحرر، والعدالة الاجتماعية القائمة على مقومتين، هما: الإسلام والعروبة. وحول الوحدة أشار دستور حزب رابطة أبناء اليمن إلى «ان الرابطة تلتزم بكينونتها العربية، ومن مستلزمات الوحدة بين أبنائها وأرضها، وهذا الالتزام لا يصدر عن تعصب أو عنصرية بل عن اقتناع كامل بأن الوحدة العربية يجب أن تسهم في التضامن الإسلامي والإنساني من أجل السلام والمحبة والرخاء، . . وبهذه الوحدة سوف تتمكن الأمة العربية من النهوض برسالتها تحقيقاً لمبادئها ومثلها العليا في المحيط الإنساني، وهي المبادىء المبنية على العقيدة الإسلامية وشريعتها الغراء»[٣٣]. ويشير الدستور إلى انه «من هذا الفهم يؤمن حزب الرابطة بوحدة اليمن أرضاً وشعباً في ظل العروبة والإسلام انطلاقاً من التزامه المطلق بالوحدة العربية الشاملة والمصير العربي الواحد، . . لذلك تحارب الرابطة وتقاوم أي دعوة طائفية عنصرية، وتساند أي تعاون أو وحدة اقليمية على طريق الوحدة العربية. . وحزب الرابطة بإيمانه بالوحدة وسعيه نحو تحقيق ذلك يؤمن بأن أي وحدة مع أي قطر عربي لا بد وأن يسبقها استفتاء شعبي حر ضماناً لاستقرارها وصوناً لوجودها»[٣٤].

ووفق هذا التحديد تتداخل ثلاث زوايا، وهي: الوحدة اليمنية والوحدة العربية، ثم ما أسماه الدستور بالتضامن الإسلامي الإنساني. ونكاد نلمح ثلاثة شروط لتعزيز الوحدة، التي يمكن اعتبار المقصود بها كلا من الوحدة اليمنية والوحدة العربية معاً. وهذه الشروط، هي: (١) مقاومة أية دعوة طائفية أو عنصرية، (٢) مساندة أي تعاون أو وحدة اقليمية شريطة أن تكون على طريق الوحدة العربية. ويأتي هذا الشرط متأثراً من كون الشطر الشمالي، ثم في ما بعد دولة الوحدة، جزءاً من مجلس التعاون العربي الذي جمع بين اليمن والأردن ومصر والعراق، (٣) ضرورة اجراء استفتاء شعبي حر لضمان استقرار أية عملية وحدة عربية مع أي قطر عربي آخر.

وإجمالاً، فإن موقف الرابطة من الوحدة اليمنية كان له طابعه الخاص الذي فرضته الهوية الاجتماعية والأصول الطبقية والفكرية لقادتها، وهو الأمر الذي كان مثار خلاف وتباين مع غالبية القوى السياسية والحزبية الأخرى.

---

(٣٢) هذه المطالبات واردة في: المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٧.

(٣٣) دستور رابطة أبناء اليمن (صنعاء: مطابع المفضل للأوفست، [د.ت.])، ص ٦.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٧.

ب ـ حزب الشعب الاشتراكي

تأسس هذا الحزب في تموز/ يوليو ١٩٦٢، في ظل مناخ ملائم لنمو الفكر الاشتراكي عموماً، وفي البيئة العربية خاصة، ولا سيما أنه واكب إصدار قوانين تموز/ يوليو الاشتراكية في مصر عام ١٩٦١، والتحول الكبير فيها من خلال اصدار الميثاق الوطني الذي أقرّ نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية للعمال والفلاحين. كما أنه واكب جهود الأمم المتحدة من أجل تصفية الاستعمار، وخاصة الاعلان بمنح الاستقلال للشعوب والأقطار المستعمرة الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٠، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣.

وكان الحزب أحد المنادين بالوحدة اليمنية، وتضمن دستوره «تحرير اليمن شمالاً وجنوباً من الحكم الإمامي ومن الاستعمار البريطاني والحكم الرجعي السلاطيني الإقطاعي.. كما آمن الحزب بالوحدة العربية وبالطريق اللارأسمالي أسلوباً للتنمية. وقد حدّد مطالبه إزاء الوضع في الجنوب اليمني المحتل بأنها: الجلاء عن القاعدة، ورفض مشروعات بريطانيا، عدم الاعتراف بالمجلسين التشريعي والتنفيذي بعدن، وضرورة إجراء انتخابات عامة وحرّة في كل الجنوب يشترك فيها كل البالغين من الرجال والنساء، وحق شعب الجنوب في تقرير مصيره والتعبير عن رغبته في الوحدة مع الشمال. كما طالب الحزب بحق المواطنين في «اليمن الطبيعي» في الانتخابات والترشيح دون قيود»[٣٥].

وفي إطار أفكار الحزب وأهدافه خاطب موفده لجنة الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار التي خصصت عدداً من جلساتها لمناقشة الوضع في الجنوب المحتل عام ١٩٦٣ مشيراً إلى أن حزبه «يؤمن بأن اليمن الطبيعية كإقليم جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وان الشعب العربي في اليمن هو بدوره جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وطالب بتحرير إقليم اليمن الطبيعية من الاستعمار والرجعية، وان إعادة تشكيله على أساس ديمقراطي اشتراكي هو الطريق العملي الوحيد للإسهام في توحيد الأمة العربية في دولة عربية»[٣٦].

وبغض النظر عن آراء موفد الحزب ومدى تعبيرها عن وحدة اليمن الطبيعي، وصلة ذلك بالوحدة العربية، فقد كانت أهميتها تكمن في تحجيم قوة الآراء التي دعت إلى انفصال الجنوب المحتل في دولة مستقلة لا صلة لها باليمن الطبيعي، ومن ثم تنوير اللجنة الدولية بأن هناك وجهات نظر أخرى تؤمن بوحدة اليمن الطبيعية، وذلك على عكس الآراء التي عبّر عنها موفد رابطة الجنوب العربي شيخان الحبشي من جهة، أو آراء ممثل دولة الاتحاد الفيدرالي في الجنوب، الخاضعة للاستعمار البريطاني من جهة أخرى.

وإجمالاً، كان الحزب من القوى السياسية التي تتبع أساليب مرنة ازاء سلطات بريطانيا الاستعمارية، وكانت له تحفظاته على أساليب الكفاح المسلح ضدها. وقبل ثورة أيلول/ سبتمبر كان موقفه من الوحدة مع الشمال إحدى نقاط ضعف الحزب، على أساس أن الوحدة التي كان ينادي بها تتضمن وحدة مع نظام كهنوتي رجعي ظالم يسلب الحريات ويقوم على

---

(٣٥) المصري، النجم الأحمر فوق اليمن: تجربة الثورة في اليمن الديمقراطي، ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٣٦) كلمة موفد حزب الشعب الاشتراكي أمام لجنة تصفية الاستعمار، نقلاً عن: باسندوه، قضية الجنوب اليمني المحتل في الأمم المتحدة: وثائق، ذكريات، خواطر، ص ٦٠.

الاضطهاد. ولم يستطع الحزب أن يستغل قيام الثورة في الشمال والتأييد المصري لها في تحسين وضعيته على الساحة السياسية اليمنية، واستمر في نهجه المرن ازاء الاحتلال البريطاني. ومع ذلك يمكن النظر إلى الحزب باعتباره إحدى القوى السياسية التي آمنت بالوحدة الطبيعية لليمن، وذلك بغض النظر عن النظام القائم في الشطر الشمالي منها.

٢ ـ ما بعد الاستقلال

أ ـ اتحاد الشعب الديمقراطي

يمثل اتحاد الشعب الديمقراطي حزب الماركسيين اليمنيين، ويعود تأسيسه إلى تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦١. ويُعدّ عبد الله باذيب القوة المحركة وراء انشاء الحزب ووراء نشر الأفكار الماركسية والاشتراكية العلمية في اليمن منذ زمن مبكر، وفي وقت لم تكن بيئة اليمن الفكرية أو تطورها الاجتماعي الاقتصادي يسمحان بتقبل مثل هذه الأفكار وما فيها من قيم. وتحت شعار استراتيجي تضمن نحو يمن حرٍّ ديمقراطي موحّد، تابع الحزب نضاله وحركته في مواجهة الاستعمار في الجنوب والإمامة في الشمال. وفي ميثاقه الوطني الذي صاغه عبد الله باذيب، حدّد الحزب رؤيته للوحدة اليمنية ضمن إطار أوسع للنضال الوطني، متضمناً الكفاح ضد الاستعمار في الجنوب، وإسقاط نظام الإمامة في الشمال، وتضمن الميثاق رؤية للوحدة اليمنية دمجت بين المسارين معاً. ويشير الميثاق في هذا الصدد إلى «ان قضية التحرر ترتبط ارتباطاً عضوياً بقضية الوحدة اليمنية. وان الدعوة إلى الوحدة اليمنية في هذه المرحلة ليست في جوهرها إلا تعبيراً أو ضمانةً لوحدة كفاح الشعب اليمني التي هي الشرط الأساسي لتحقيق أهدافها المشتركة لتحرير شعبنا من جميع أعدائه، وليست فقط الحقائق التاريخية والمفاهيم العلمية لوحدة الشعوب التي تؤكد وحدة الأرض اليمنية، وانما أيضاً كون الموقف في الشمال يشكل عاملاً هاماً حاسماً في تكييف وتقرير مصير الجنوب. وواقع الحال أن أبناء الشمال عمالاً وطلاباً ومثقفين وتجاراً صغاراً وأصحاب مهن يؤلفون الأغلبية الساحقة من شعب عدن، وان العمال منهم بالذات يؤلفون لوحدهم العمود الفقري للطبقة العاملة وحركتها في عدن، ويؤلفون مع إخوانهم أبناء الجنوب القوة الرئيسية للحركة الوطنية، هذا الواقع يعطي شعار الوحدة اليمنية صفة كفاحية حاسمة، ويجعل من التمسك والمناداة بها مسألة حياة أو موت للحركة الوطنية»[٣٧].

وضمن هذا الطرح يظهر الدمج العضوي بين مهمتي التحرر والوحدة اليمنية، والسمة الكفاحية التي تجمع بين المهمتين معاً. كما يبدو أيضاً التحليل الطبقي القائم على أساس إبراز دور القوى العمالية في إنجاز مهمتي التحرّر والوحدة.

وبعد استقلال الجنوب وقيام دولة فيه، وحدوث الانقسام داخل الجبهة القومية الحاكمة، والظروف التي رافقت حصار صنعاء اثر خروج المصريين من الشمال بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، طرح الاتحاد في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ برنامجاً نضالياً جديداً راعى فيه تلك المتغيرات، «وقامت رؤيته الجديدة بالنسبة للوحدة اليمنية على مبدأين وهما، المبدأ الأول،

---

(٣٧) من الميثاق الوطني لاتحاد الشعب الديمقراطي، ص ٣ ـ ٥، نقلاً عن: محمد علي الشهاري، جدل حول الثورة والوحدة اليمنية ودور عبد الله باذيب (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠)، ص ٥٢.

الموافقة على قيام الدولة في الجنوب، وتقديم مشروع نظري وتطبيقي لمسار التطور الاقتصادي الاجتماعي لهذه الدولة الجديدة. المبدأ الثاني، تقديم الخيار الاجتماعي على الوحدة اليمنية، وذلك بالدعوة لإنجاح الخيار الاقتصادي الاجتماعي في الجنوب وجعله ملهماً للشمال ليحقق مثيلاً له، ثم بعد ذلك يتم التفكير في الوحدة»[٣٨].

ووفقاً لهذين المبدأين، أصبحت مهمة الوحدة اليمنية تالية لمهمة النجاح في بلورة دولة نموذج في التطور الاجتماعي الاقتصادي في الجنوب المستقل. ولا يختلف هذا التصور عن جوهر الأفكار الحاكمة التي ميّزت رؤية رابطة أبناء الجنوب العربي التي أشرنا إليها من قبل، وجعلت من مهمة بناء الدولة المستقلة في الجنوب المحتل الأولوية الأولى ثم يتلوها التفكير في قيام الوحدة اليمنية. وكل ما هنالك أن الإفصاح عن أولوية بناء الدولة المستقلة في الجنوب في فكر «اتحاد الشعب الديمقراطي» جاء بعد تحقيق الاستقلال وليس قبله مثلما فعلت الرابطة. وأيضاً في اختلاف الهوية الاجتماعية الاقتصادية للطرحين، طرح الرابطة من جهة وطرح الاتحاد من جهة ثانية. وقد حدد الاتحاد هوية المشروع الاجتماعي الاقتصادي للدولة المستقلة حديثاً في الجنوب من خلال رؤيته الماركسية الاشتراكية العلمية، هادفاً إلى جعلها نموذجاً للشمال، ومتصوراً أن وحدة النموذج حال تحققه في الشطرين من شأنها أن تسهل عملية الوحدة اليمنية. ومن حيث الجوهر فإن فكرة الدولة النموذج الملهم عبرت عن منحى انفصالي حقيقي، ويصعب تبريره من زاوية الوحدة اليمنية، ويعد بالتالي تراجعاً عن هدف الوحدة اليمنية الطبيعية بين شمالها وجنوبها.

ومثل المرحلة الأولى فقد سكت الحزب في تلك المرحلة عن رؤيته للاجراءات التي يمكن التعويل عليها في بناء الوحدة اليمنية. ويمكن إرجاع ذلك إلى أن تلك المهمة جاءت بعد أولوية بناء الدولة في الجنوب، التي أخذت بدورها تركيزاً أكبر في عمل وفكر الحزب، ولا سيما بناء الجبهة الموحدة الديمقراطية التي يقوم على عاتقها بناء الدولة الجديدة اجتماعياً واقتصادياً.

ب ـ فرع حزب البعث العربي الاشتراكي

يعود تأسيس حزب البعث العربي في المشرق إلى عام ١٩٤٥، وتدور مبادئه وأهدافه حول الأمة العربية، وانها حقيقة لا تحتاج إلى إثبات، وان الفوارق التي تفصل بين الشعوب هي فواصل مصطنعة. ومنذ منتصف الخمسينيات، نشأ للحزب فرعان في اليمن، احدهما في الشمال، والآخر في الجنوب. وقد عبّرا عن مجمل الأهداف والرؤى التي حملتها القيادة المركزية في المشرق العربي. كما تحالف مع القوى الحزبية الأخرى في الجنوب خاصة المؤتمر العمّالي وقيادة حزب الشعب الاشتراكي، وجاء هذا التحالف كجزء من ضرورات النضال الوطني في

---

(٣٨) باصرة، «مفهوم الوحدة اليمنية في بعض وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٢»، ص ٢٣٢.

مـواجهة السلطات الاستعـمارية، وهنـاك تحليلات كثيرة ومتناقضـة أحيانـاً حول حجم ودور البعثيين في الحركة الوطنية اليمنية[٣٩].

تعرّضت الحركة البعثية في اليمن لحالة من التناقضات الداخلية، وكـانت في جزء منهـا امتداداً للتناقضات البعثية على المستوى المركزي، وفي الجـزء الآخر بفعـل تأثـير التغيرات التي شهـدها الـواقع اليمني، ولا سيما بعد ثـورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢. ونـظراً لغلبة التيـار اليساري الذي عُرف باسم التيار الديمقـراطي الثوري داخـل فرعي الحـزب، فقد أعلن تبنّي فكر الاشتراكية العلمية، وفـكّ الارتباط مـع القيادة المـركزيـة، وتأسيس مـا عرف بـ حـزب الطليعة الشعبية عام ١٩٧٣ في الشطر الشمالي، وعام ١٩٧٤ في الشطر الجنوبي.

وقبـل التحول إلى «حـزب الطليعـة الشعبية»، سـاند البعثيـون الـنظام الجمهـوري في الشمال، واعتبروه نواة دولة الوحدة اليمنية، ولكنهم في الجنوب لم يشـاركوا في الكفـاح المسلح بسبب التناقضات التي كانت قائمة بين الفرع في الجنوب والمركز في المشرق. «ومن أبرز وثائق البعث في الجنوب برنامج سمّي باسم حول الجبهـة الوطنيـة الديمقـراطية، وفيـه تمّت معالجـة الكثير من القضايا، ومن بينها الوحدة اليمنية، التي تحددت رؤيتها من خلال تعميق التحـول الاجتماعي في جنوب اليمن، وتأسيس جبهة وطنية ديمقراطية من كل القوى التقدمية الثلاث ـ والمقصود بهم «البعث» ذاته و«الجبهة القوميـة» و«اتحاد الشعب الـديمقراطي» ـ لغـرض تعزيـز الاستقلال الوطني والتصدّي لكافة أشكال التآمر في الداخل وفي الخارج، والدعـوة إلى وحدة القوى الوطنية في الشمال لحماية الجمهـورية وكخـطوة أولى نحو وحـدة قوى الثـورة في الشمال والجنـوب، وأخيراً العمـل على إعـادة توحيـد المنطقـة من خلال انجـاز المهمات السـابقة»[٤٠]. ويتضح من الرؤية السابقة أولويـة الخيار الاجتماعي الاقتصادي كشرط ممهِّـد للوحدة اليمنيـة وسابق عليها.

أمـا رؤيـة فـرع الشـمال لحـزب البعث للوحـدة اليمنيـة، فلم تختلف عن رؤيـة فــرع الجنوب، سوى انها دعت إلى قيام حزب ماركسي لعموم اليمن، وبنـاء دولة يمنيـة اشتراكيـة، وهي الصيغـة التي بـرزت في البيـان الصـادر عن المؤتمـر الخـامس لمـنظمـة «البعث العــربي الاشـتراكي» الذي عقـد في عام ١٩٧٣، الـذي أعلن التحول إلى «حـزب الطليعـة الشعبية» والانتماء إلى الفكر الماركسي. وفي ضوء هذا التحوّل ترتيب المهام النضالية للحزب وفقاً لما يلي: الانتصار الكامل للوحدة الثورية وبناء الحزب الـطليعي في اليمن الديمقـراطية، وانجـاز مهام

---

(٣٩) حول هذه التحليلات، انظر: فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية (موسكو: دار التقدم، [د.ت.])، ص ٦٨ ـ ٦٩.

(٤٠) من التقرير التنظيمي المقدّم إلى المؤتمر الثالث لحزب الطليعـة الشعبية، آب/ أغسطس ١٩٧٥، نقلا عن: باصرة، المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

الثورة الوطنية الديمقراطية، وقيام الحزب الطليعي اليمني الواحد واليمن الديمقراطي الموحّد[41].

ويتضح ممّا سبق أن التحول من الأفكار القومية البعثية إلى الفكر الماركسي، قد قاد بالأجنحة البعثية في اليمن إلى الاهتمام بمسألة التحول الاجتماعي الاقتصادي، ومسألة بناء حزب طليعي موحّد لعموم اليمن، يكون بمثابة خطوات أولية وضرورية قبل تحقيق الوحدة اليمنية. كما أن رؤية الحزب للوحدة اليمنية غلبت عليها النظرة الرومانسية، وانها قابلة للتحقيق الفوري، وانها ـ أي الوحدة اليمنية ـ عنت في الوقت نفسه بناء اليمن الديمقراطي، ولكن وفقاً للمحتوى الماركسي للمفهوم، وليس المحتوى الليبرالي التعددي.

ج ـ «الجبهة القومية» و«التنظيم السياسي للجبهة القومية»

إن فهم رؤية الجبهة القومية يصير أكثر تكاملاً حين ينظر إليها من منظور نشأتها كفرع لـ «حركة القوميين العرب» في اليمن بشطريه جنوباً وشمالاً في نهاية الخمسينيات، ثم في ما بعد خلافها مع تلك الحركة عقب سيطرة التيارات اليسارية ذات النزعة الماركسية على قيادتها، خاصة بعد ١٩٦٨.

ففي عام ١٩٥٩ قام فرع حركة القوميين العرب في عدن «وأخذ ينشط في إطار شعارات مناهضة الاستعمار والإقطاع والبرجوازية العميلة، والمطالبة بإسقاط نظام الحكم الكهنوتي في الشمال، والعمل من أجل الوحدة اليمنية والوحدة العربية. وحاول فرع الحركة في عدن الانتشار إلى الريف في اليمن الجنوبي، ونجح في استقطاب قسم من طلبة الريف الذين يدرسون في عدن، الذين نقلوا تنظيم وفكر الحركة إلى الداخل، وتكوّنت منهم العناصر القيادية للحركة في اليمن الجنوبي، كما اهتمت الحركة في الجنوب بإيجاد قاعدة لها من الطلاب وفي أوساط الحركة العمالية»[42].

مع انعقاد المؤتمر الأول للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل في منتصف عام ١٩٦٥، وهي الفترة التي تصاعد فيها الكفاح المسلح، صدر «الميثاق الوطني» كوثيقة فكرية متكاملة للجبهة تحدد رؤيتها لعديد من القضايا النضالية والتنظيمية والفكرية، وتضمن الميثاق الوطني رؤية للوحدة اليمنية على نحو شمل زوايا عدة، وهي:

«١ ـ العمل على تحقيق وحدة اليمن الجنوبي في مواجهة محاولات التجزئة، وشجب فصل عدن عن بقية أجزاء الجنوب، وشجب تعميق عوامل التفكك التي سادت المنطقة ووزعتها إلى دويلات يحكمها العديد من السلاطين والأمراء، والتمسّك في نفس الوقت بوحدة الإقليم، بما في ذلك جزر كوريا موريا وميون وكمران وسوقطرة وغيرها من الجزر.

٢ ـ أكّد الميثاق على وحدة إقليم اليمن شمالاً وجنوباً.

---

(٤١) حول شعار المؤتمر الثالث لحزب الطليعة الشعبية في اليمن الديمقراطية، نقلاً عن: باصرة، المصدر نفسه، ص ٢٤٨.

(٤٢) سلطان أحمد عمر، نظرة في تطور المجتمع اليمني (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

٣ ـ التأكيد على ان إقليم اليمن شمالاً وجنوباً يعدّ جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي، وان الاتجاه الطبيعي هو نحو الوحدة العربية في إطار تحرري وعلى أسس سليمة من أجل الجماهير الكادحة التي تتوجه نحو وحدة عربية اشتراكية تحقق أمانيها.

٤ ـ التشديد على ان وحدة النضال ووحدة الفكر لقوى الثورة العربية هو أمر أساسي وصولاً إلى الوحدة العربية»(٤٣).

إن التدقيق في ما ورد عن الوحدة اليمنية في الميثاق الوطني للجبهة القومية على النحو المشار إليه، يكشف عن رؤية عامة إلى حد كبير. وعلى حد قول أحد الباحثين اليمنين فان «الميثاق في معالجته للوحدة اليمنية لم يجب على كثير من الأسئلة المتعلقة بالوحدة، ومنها: ما هي أسس تلك الوحدة؟، كيف ستتحقق الوحدة اليمنية؟، وما هو برنامجها التنفيذي لتحقيق هذا الهدف؟ ومتى ستتحقق الوحدة هل عشية نيل الاستقلال الوطني أم بعد فترة من نيل الاستقلال، ولماذا؟ وما هو موقف الجبهة القومية من النظام في الشطر الشمالي من الوطن عند صياغة الميثاق؟ ومن سيحقّق الوحدة اليمنية، الجبهة القومية بمفردها أم بالتعاون مع غيرها من القوى السياسية، ومن هي تلك القوى؟ لقد بقيت كل هذه الأسئلة غائبة عن ذهن واضعي الميثاق ومن ثم بقيت غفلا بدون اجابة»(٤٤). كما اننا نلمح في الميثاق طرحاً مبكراً لفكرة تأسيس دولة مستقلة وذات سيادة في الجنوب، وهو ما يمكن أن نعتبره منحى انفصالياً في واقع الأمر، ولم يختلف من حيث الجوهر مع ما طرحته رابطة أبناء الجنوب العربي مثلاً. وهو طرح له آثاره السلبية في فكرة الوحدة اليمنية ذاتها، وهو ما حدث بالفعل بعد الحصول على الاستقلال في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧.

بعد الحصول على الاستقلال وتأسس دولة مستقلة في الجنوب شأنها شأن نظيرتها في الشطر الشمالي، تأثرت رؤية الجبهة القومية ـ التي حكمت الجمهورية الوليدة ـ ازاء الوحدة اليمنية بعلاقاتها المتوترة مع الشطر الشمالي. ففي أول وثيقة أصدرتها قيادة الجبهة ليلة نيل الاستقلال الوطني، خلا البيان من أية إشارة إلى الوحدة اليمنية، وجاء تركيزه على تفسير خلفيات قبول مفاوضات الاستقلال مع بريطانيا، وبيان مهام مرحلة ما بعد الاستقلال خاصة على صعيدي بناء حزب طليعي عقائدي، ومواجهة التخلف في أرجاء البلاد، ولاسيما في المجال الزراعي الذي اختصه البيان بالتبشير بخطة للإصلاح الزراعي(٤٥).

وبعد صراع آذار/ مارس ـ حزيران/ يونيو ١٩٦٨، وانتصار تيار اليسار في قيادة الجبهة القومية، تمّ إقرار برنامجاً نضالياً جديداً في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٨، وفي هذا البرنامج الذي أخذ اسم برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني بدا الاهتمام واضحاً في تدعيم تنظيم «أداة العمل الوطني الواحد» وتطويره من أجل أن يكون حزباً طليعياً قادراً على تنفيذ مهام المرحلة، وركّز «البرنامج على دور القوى الاجتماعية المنتجة في معركة بناء الدولة الجديدة وتحرير الاقتصاد

(٤٣) المصري، النجم الأحمر فوق اليمن: تجربة الثورة في اليمن الديمقراطي، ص ١٦١. (بتصرف).

(٤٤) باصرة، «مفهوم الوحدة اليمنية في بعض وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٢»، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(٤٥) انظر نص بيان الاستقلال ، في : عبد الله بن أحمد الثور، الجنوب اليمني من الاحتلال إلى الاستقلال إلى الوحدة (القاهرة: مطبعة المدني؛ المؤسسة السعودية بمصر، ١٩٨٦)، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٩.

الوطني وتخليصه من كل مؤشرات وأدوات الهيمنة الأجنبية. واهتم البرنامج أيضاً بالتحول الثوري على الصعيد الاجتماعي والثقافي من خلال إشاعة الثقافة الاشتراكية ومحاربة الثقافة البرجوازية الموغلة في القدم وإشاعة الديمقراطية الشعبية»[٤٦].

وتحت عنوان «سياستنا الخارجية في مرحلة استكمال التحرر الوطني - الدائرة اليمنية» عالج البرنامج موضوع الوحدة اليمنية، مشيراً إلى الاتجاهات الآتية:

«(أ) ان نجاح ثورة الجنوب ارتبط بنجاح الثورة وقيام الجمهورية في الشمال، ومصيرها مرتبط ببقاء الجمهورية ونجاح الخط التحرري التقدمي في اليمن الشمالي وتحقيق الوحدة اليمنية.

(ب) الظروف الموضوعية السائدة في الجنوب والشمال عند استقلال الجنوب شكّلت عوائق آنية أمام تحقيق الوحدة اليمنية.

(ج) الوحدة اليمنية تتطلب توفر الأوضاع السياسية والاجتماعية الملائمة، كما تتطلب وحدة الأداة الثورية في الشمال والجنوب التي ستحقق وتحافظ على وحدة اليمن وعلى المكاسب الثورية التقدمية التي حققها وسيحققها الشعب اليمني في نضاله لبناء المجتمع اليمني التقدمي.

(د) الدعوة إلى وحدة القوى الوطنية في الشمال حول برنامج عمل وطني يحدد طبيعة المرحلة التي تمر بها قضية الثورة في الشمال وقوى المرحلة، وكذلك طبيعة القوى المعادية وكيفية مواجهتها.

(هـ) استكمال مرحلة التحرر الوطني في الشطرين سيؤدي إلى تثبيت الاستقلال السياسي وتحرير الاقتصاد الوطني في الشطرين، وكذا سيقود إلى صنع وحدة أداة العمل الجماهيري القائدة والطليعة لشعب اليمن والقادرة على تحقيق وحدة التراب اليمني شمالاً وجنوباً»[٤٧].

وهكذا، حددت الوثيقة ثلاثة شروط لإنجاز الوحدة اليمنية، وهي: انتصار الثورة والنظام الجمهوري في الشمال، واستكمال مهام مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي في الشطرين وبشكل مستقل عن الشطر الآخر، وقيام الأداة الموحّدة. وهو ما يتشابه مع رؤية اتحاد الشعب الديمقراطي، كما ورد في برنامجه لعام ١٩٦٨.

لم يختلف الأمر كثيراً في برنامج «مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية» الذي أقرّه المؤتمر العام الخامس للتنظيم السياسي للجبهة القومية، الذي عُقد في آذار/ مارس ١٩٧٢، وقبل فترة قصيرة من أول مواجهة عسكرية تمّت بين الشطرين، التي نتج منها وساطة للجامعة العربية ودخول الشطرين في حوار وحدوي أثمر اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس لعام ١٩٧٢. وفي هذا البرنامج تمّ ترسيخ مسألة الخيار الاقتصادي الاجتماعي كشرط مسبق وأساسي لتحقيق الوحدة اليمنية، وتخلى بعض الشيء عن مقولة وحدة أداة الثورة اليمنية من خلال الدعوة إلى وحدة نضالية عامة وبرامج مختلفة وفقاً لظروف كل شطر. وأغفل البرنامج أيضاً مسألة التنسيق بين الأجهزة الرسمية في الشطرين كأحد الأشكال الممهِّدة للوحدة اليمنية،

---

(٤٦) المصري، النجم الأحمر فوق اليمن: تجربة الثورة في اليمن الديمقراطي، ص ٣١٧.

(٤٧) نقلاً عن: باصرة، «مفهوم الوحدة اليمنية في بعض وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، ١٩٤٥ - ١٩٧٢»، ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

وهو ما يتوافق مع مضمون بناء دولة نموذج في الجنوب، وفي الوقت نفسه احداث تحولات على القدر نفسه في الشمال، أي أن تكون الوحدة بين نموذجينْ متماثلينْ في الجوهر وفي البناء الداخلي الاجتماعي الاقتصادي. إن هذا التباين في الرؤية مع ما طرحته قيادة الشطر الشمالي آنذاك عبر مقولة «الوحدة الاندماجية الفورية ودون شروط» مَثّل أحد الأسباب الجوهرية وراء المواجهة العسكرية التي تمت في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢.

د ـ الحزب الاشتراكي اليمني

بعد ثلاث سنوات من العمل التنظيمي الموحّد الذي جمع بين «التنظيم السياسي الجبهة القومية» و«الاتحاد الشعبي الديمقراطي» و«حزب الطليعة الشعبية»، تشكل الحزب الاشتراكي اليمني، الذي عقد مؤتمره الأول في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٨. وهذه الأحزاب كانت تعمل في نطاق الشطر الجنوبي وحسب. وبعد مرحلة من الحوار السرّي مع فصائل الحركة الاشتراكية السريّة العاملة في الشطر الشمالي، انتهى الأمر في ٨ آذار/ مارس ١٩٧٩ إلى الاتفاق على توحيد كافة الفصائل في الشطرين تحت لواء الحزب الاشتراكي اليمني الموحّد. وضمّ الحزب الموحّد الفصائل والتنظيمات السياسية الثلاثة العاملة في الجنوب والمشار إليها سابقاً، إضافة إلى التنظيمات العاملة في الشمال، وهي «الحزب الديمقراطي الثوري اليمني» و«منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين» و«حزب اتحاد الشعب الديمقراطي» و«حزب العمل اليمني». إلا أن هذا التوحيد لم يعلن عنه في حينه، واستمر الأمر سريّاً حتى ما قبل إعلان دولة الوحدة اليمنية بيومين[٤٨].

في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٨ تمّ اقرار برنامج الحزب الاشتراكي اليمني، الذي تكوّن من تسعة فصول. وتعبيراً عن الاهتمام بقضية الوحدة اليمنية جاء الفصل الأول من البرنامج بعنوان «القضية الوطنية اليمنية»، وفيه تمّت معالجة رؤية الحزب لقضية الوحدة اليمنية وشروطها ومضمونها وكيفية تحقيقها.

وفي البرنامج تحددت رؤية الوحدة اليمنية على نحو شمل نقاط عدة، وهي:

---

(٤٨) من الناحية الرسمية كانت سلطات الحزب في الجنوب تنكر مثل هذا الدمج، نظراً لما يمكن أن يثيره من حساسيات سياسية مع قيادة الشمال، باعتباره يمثل تدخلاً مباشراً في الشؤون الداخلية. فضلاً عن أن عملية التوحيد لم تنل آنذاك قبولاً لدى السوفيات أو ألمانيا الشرقية التي حدّت من مساعدتها إلى الحزب الاشتراكي الحاكم في الجنوب، نظراً لما اعتبرته احراجاً سياسياً لها إزاء مسألة توحيد ألمانيا ومسألة الاعتراف بأمتين ألمانيتين. والدول الاشتراكية الوحيدة التي تقبّلت هذا الأمر هي كل من فيتنام وكوبا فقط. وقام الدمج عضوياً وبصورة شاملة، وكان هناك أعضاء من تنظيمات الشمال في اللجنة المركزية للحزب الموحد، كذلك وُجدت نسبة لأعضاء تنظيمات الشمال في المستويات القيادية المختلفة في أجهزة الحزب ومنظماته المختلفة، مثل المكتب السياسي للحزب. كما أن اعلان حزب الوحدة الشعبية اليمنية «حوشي» كفرع للحزب الاشتراكي اليمني في الشطر الشمالي كان من قبيل التمويه على عملية الدمج بين تنظيمات الشمال والتنظيم الحاكم في الجنوب. هذه المعلومات مستقاة من مصدر يمني رفيع المستوى، خصّ بها الباحث في حوار تمّ بينهما في صنعاء، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١.

«(١) الارتباط العضوي بين ثورتي سبتمبر واكتوبر، الأمر الذي يتوّج وحدة الأرض والشعب اليمني ووحدة مصالحه المشتركة، وكذلك وحدة الأداة على صعيد الأقليم كلّه لكي تتمكن من تحقيق الأهداف الاستراتيجية التاريخية للشعب اليمني.

(٢) إن الحل الصحيح للقضية الوطنية والمتمثل في وحدة الأرض والمصالح والأداة يكتسب أهمية بالغة للحركة الثورية للجماهير الشعبية من أجل تحررها الوطني والاجتماعي.

(٣) إن الحزب وجماهير الشعب اليمني يدركان بعمق «ضرورة التخلص من التمزق والتجزئة ويفهمان أن تحقيق وحدة الشعب اليمني سوف يغدو مصدراً عظيماً لقوته وحافزاً جباراً لتقدمه».

(٤) إن قضية الوحدة اليمنية هي مثار صراع نظري وسياسي حاد بين قوى الثورة اليمنية والقوى المعادية لها. وان الطبقات والعناصر الرجعية المستغلة كانت ولا تزال «تطرح شعار الوحدة في سبيل مصالحها التخريبية بغية الدفع بحركة شعبنا الوطنية التحررية إلى طريق محاربة التحولات الثورية. وان هذه القوى تستفز مشاعر الجماهير وتشهر سلاح الوحدة وتطرح الأساليب العدوانية لتحقيقها لتزجّ بالجماهير في حرب أهلية واقتتال بين الشعب الواحد» وان الحزب «يرفض مثل هذا المفهوم للوحدة، كما يرفض تلك الطرق لتحقيقها التي تحاول أن تعتمدها الرجعية».

(٥) «إن الوحدة اليمنية يجب أن تكتسب محتوى ديمقراطياً، وان تخدم قضية الثورة اليمنية» وان تحقيقها «يثير المقاومة من قبل القوى الخارجية من رجعيين وامبرياليين الذين يدعمون ويساندون القوى اليمنية الرجعية الأكثر تطرّفاً لخلق حالة دائمة من العداء بين شطري اليمن»

(٦) «إن الحزب يرفض الأساليب الحربية والعدوانية لحل القضية الوطنية وجميع محاولات الامبريالية والرجعية لفرض ارادتها على شعبنا، كما يرفض تلك الطرق التي تؤدي إلى تعزيز مواقع القوى الرجعية على حساب تضحيات الشعب اليمني ومنجزاته» وبالمقابل يقرر الحزب «إن الطريق إلى الوحدة اليمنية يتمثل في الجهود المخلصة لجماهير الشعب اليمني. والحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية وجميع المنظمات الجماهيرية».

(٧) يعتقد الحزب «ان نجاحات ومنجزات اليمن الديمقراطية في مجال بناء الحياة الجديدة تشكل نموذجاً إيجابياً وعاملاً مساعداً على تحقيق مهمات الوحدة الحقيقية للوطن اليمني وإقامة سلطة مركزية فيه».

(٨) إن السلطة المركزية اليمنية الموحدة «يفترض بالضرورة أن تنهج سياسة خارجية معادية للاستعمار الجديد وتقف إلى جانب نضال الشعوب العربية وحركتها الوطنية التحررية، لتسهم في النضال ضد الامبريالية والرجعية».

(٩) إن فهم الحزب للمضمون الوطني الديمقراطي للوحدة اليمنية وسلطتها المركزية الموحدة لا يجوز فصله عن «الفهم الصحيح لدور وأهمية الأداة السياسية للثورة اليمنية، لأن تحقيق الوحدة اليمنية مرتبط ارتباطاً جدلياً بوحدة أداة الثورة اليمنية»، ليس فقط من أجل تحقيق الوحدة، ولكن أيضاً من أجل «مواصلة النضال لتثبيتها وحمايتها، وبالتالي من أجل انجاز كافة الأهداف المرحلية والتاريخية لاستراتيجية الثورة اليمنية» ولبناء «اليمن الجديد الخالي من كل صنوف الظلم والاضطهاد والاستغلال».

(١٠) إن موقف الحزب الوحدوي «يستند على الموقف الايديولوجي والطبقي الواضح، ولا يمكن أن يفرق بين موقفه الوحدوي اليمني وموقفه الوحدوي العربي ونضاله الأممي، وليس هناك أي انفصال في هذه المواقف الوحدوية المترابطة في مجرى النضال العام والمنسجم مع أهداف الحركة الثورية العربية والعالمية»[٤٩].

---

(٤٩) انظر: «برنامج الحزب الاشتراكي اليمني،» ص ٧١ ـ ٧٧.

من الاستعراض السابق يتضح أن معالجة البرنامج شملت أربع أفكار مركزية، هي:

الأولى، قضية أهمية الوحدة اليمنية وضرورتها.

الثانية، الطابع الكفاحي النضالي للوحدة اليمنية.

الثالثة، كيف تتحقق الوحدة اليمنية ودور الأداة الثورية.

الرابعة، طبيعة نظام دولة الوحدة وسياستها الخارجية.

وفي إطار الفكرة الأولى، فإن مفهوم الحزب عن الوحدة اليمنية وضرورتها لا ينفصل عن مجمل الأدبيات الحزبية الأخرى التي تجمع على ضرورة التخلص من التجزئة والانقسام، وان الوحدة اليمنية ستمثل مصدراً لقوة الشعب اليمني، وخطوة أساسية في مضمار تقدمه. وان الحزب بإيمانه بقضية الوحدة اليمنية يؤمن أيضاً بالوحدة العربية، ولكن في إطار النضال الأممي، فيما يعكس البعد الماركسي نظرياً وعملياً في هذا الصدد.

وفي إطار الفكرة الثانية، أي الطابع الكفاحي النضالي للوحدة اليمنية، برز إدراك قائم على الدمج العضوي بين الثورتين أيلول/ سبتمبر، وتشرين الأول/ اكتوبر، والتأكيد على أن الوحدة اليمنية تتطلب مواجهة القوى المعادية من الرجعيين والمدعومين من قبل الامبريالية. وإن هذه المواجهة، لها شقان: أحدهما نظري، والآخر عملي. ففي الشق النظري يبدو الطابع الكفاحي النضالي قائماً في مسألة مواجهة المفاهيم التي تطرحها القوى المعادية، التي لم يفصح البرنامج صراحة عمّا هي تلك المفاهيم، ولكنه وصفها بأنها في سبيل المصالح التخريبية، ولدفع الشعب اليمني لمحاربة التحولات الثورية الجارية في الجنوب. وعلى الصعيد العملي حدد الحزب رفضه لما أسماه الأساليب العدوانية لتحقيق الوحدة. ويمكن استنتاج أن تلك الأساليب هي الإلحاق والضمّ القسري من خلال الحل العسكري، الذي يرى الحزب أنها ستقود إلى تعزيز مواقع القوى الرجعية وإتاحة الفرصة لها لفرض إرادتها على الجماهير اليمنية. وبهذا الشكل اعتبر الحزب أنه ضد أية وحدة تكون ضد التحولات الثورية في الجنوب، وبالمقابل، أي المسكوت عنه، فإذا كانت الوحدة ستقود إلى تعزيز تلك التحولات، فإنه سوف يقبلها ويعمل بها.

وحول فكرة كيفية اتمام الوحدة، وكما يرى الحزب، تتمثل في «الجهود المخلصة للشعب اليمنى والحركة الديمقراطية اليمنية وجميع المنظمات الجماهيرية». وهي عبارة عامة وغير محددة على الصعيد الإجرائي، وتثير من الأسئلة أكثر ممّا تجيب عنها، وبالتالي ترك الباب مفتوحاً أمام الاجتهادات السياسية والنظرية والسلوكية في ما يتعلق بإتمام الوحدة. وكل ما هناك انه شدّد على دور الجهود الشعبية المنظمة في هذا الصدد، وسكت في الوقت نفسه عن تصوره بالنسبة إلى دور السلطة السياسية سواء في الجنوب أو في الشمال، ولكنه افترض أن التحولات الثورية في الجنوب يمكن أن تساعد على تسهيل مهمة بناء سلطة مركزية في اليمن الموحّد.

ومن الأمور التي أفصح عنها البرنامج في صدد كيفية اتمام الوحدة ذلك الدور الذي تقوم به، وحدة «الأداة السياسية للثورة اليمنية» أو بعبارة أخرى الحزب الموحّد، سواء في

تحقيق الوحدة أو في حماية نظامها. في الوقت نفسه سكت عن الافصاح عن وسيلة تحقيق تلك الأداة السياسية الموحّدة، وهل يكون ذلك عبر دمج وتوحيد التنظيمين السياسيين في الشطرين أو خلق تنظيم سياسي موحّد يعلن الوحدة بين الشطرين. وإجمالاً فثمة غموض كبير في هذا الصدد.

وأخيراً، في إطار البعد الخاص بطبيعة نظام دولة الوحدة، ووفقاً لما سبق، فقد حدد البرنامج نظام الدولة اليمنية الموحدة والسلطة المركزية فيها بأنه «وطني ديمقراطي»، وأن يكون لها سياسة خارجية معادية للاستعمار والامبريالية، وأن تقوم بمساندة نضال الشعوب. وهي نفس مبادىء السياستين الداخلية والخارجية للشطر الجنوبي، بما يسمح بالقول إن ادراك الحزب الاشتراكي في هذين المجالين قام على أساس سحب مبادىء سياساته الداخلية والخارجية على أسلوب عمل دولة الوحدة حال تحقيقها.

لا تخلو الوثائق الرئيسية في تجربة الحزب الاشتراكي الحاكم في الشطر الجنوبي من معالجة قضية الوحدة اليمنية. ومن أهم الوثائق في هذا الصدد، إضافة إلى برنامج الحزب ذاته والمشار إليه، «الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية ١٩٧٨ - ١٩٨٦»، التي طرحت في حزيران/ يونيو ١٩٨٧ في سياق عملية النقد الذاتي الكبرى التي قام بها الحزب - اثر أحداث الصراع على السلطة، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ - لنفسه ولتجربته طوال السنوات العشر التالية لوجوده. وفي الفصل الخامس بعنوان «نضال الحزب الاشتراكي اليمني من أجل بناء الوحدة اليمنية وبناء اليمن الديمقراطي الموّحد»، تمّ استعراض مفهوم الحزب الوارد في البرنامج عن قضية الوحدة اليمنية مع التشديد عليه وعلى صوابه التاريخي، وتمّت الإشارة إلى «دور القوى المعادية والرجعية في التآمر على قضية الوحدة»، وكذلك الإشارة إلى انحرافات انتهازية يمينية ويسارية كان لها آثار سلبية في مسار العمل الوحدوي. وعالجت الوثيقة أوجه القصور في خطوات تحقيق الوحدة، واعتبرت أن مجالات العمل المشترك والتعاون الأخوي السلمي بين النظامين في الشطرين على طريق إعادة الوحدة هي مجالات واسعة وكبيرة وفي مختلف الأصعدة، وان ما تحقق بالفعل لا يزال أقل كثيراً، أقل ممّا يمكن إنجازه. ودعت الوثيقة إلى:

«(١)ضرورة مواصلة العمل بشكل دائب لتعميق العلاقات الأخوية بين جماهير الشعب في الشطرين.

(٢) أن تقوم المنظمات الجماهيرية والاجتماعية والمهنية والابداعية في اليمن الديمقراطي التي يتوفر لها في شمال الوطن مثيل - أن تقوم بدور هام في تعميق العلاقات الجماهيرية والنضال الديمقراطي في الشطرين.

(٣) ضرورة تقييم أسباب تعثّر وفشل بعض الشركات المشتركة وبعض مجالات التعاون التي تمّت اتفاقات معينة حولها ولم تحقق النجاح المأمول.

(٤) أهمية تعزيز أساليب الحوار الديمقراطي والتفاهم الأخوي، وإعادة الحيوية إلى كافة الهيئات واللجان الوحدوية المشتركة وإتاحة الفرصة الضرورية أمامها للقيام بواجباتها»[٥٠].

---

(٥٠) انظر: الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، ١٩٧٨ - ١٩٨٦، ط ٣ (عدن: دار الهمداني، ١٩٨٩)، ص ١٠٣ - ١٠٨.

واعتبرت الوثيقة أن القضاء على «مؤامرة ١٣ يناير ٨٦» عزّز امكانيات تقدم نضال الشعب اليمني على طريق إعادة الوحدة اليمنية على أسس سليمة وديمقراطية. ونادت «بضرورة مواصلة النهج الصحيح للحزب وفق رؤيته الاستراتيجية المبدئية للقضية الوطنية اليمنية، على أن تنعكس هذه الرؤية في مجمل الممارسة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبناء المجتمع اليمني الجديد الوطني الديمقراطي في الشطر الجنوبي من الوطن، وفي العمل المشترك مع جماهير الشعب اليمني وبين النظامين في الشطرين»(٥١).

ومما سبق يتضح أن الوثيقة فرّقت بين رؤية الحزب الواردة في البرنامج حول القضية اليمنية، وهي ما اعتبرته رؤية صائبة تاريخياً، أما الجوانب السلوكية والعملية التي تمّت على صعيد تحقيق الوحدة فقد وجّهت اليها بعض الانتقادات مثل ضعف النتائج والقصور في الأداء، والدعوة إلى تنشيط مجالات حركة معينة على الصعيدين الشعبي والسلطوي بين النظامين في الشطرين. بعبارة أخرى فقد تضمن الانتقاد الوارد في الوثيقة النقدية ما يمكن اعتباره برنامج عمل لتحقيق الوحدة اليمنية في مستوياتها الشعبية والرسمية. ومن جانب آخر فقد تضمنت الوثيقة تفصيلاً وإفصاحاً عمّا سكت عنه برنامج الحزب في ما يتعلق بكيفية تحقيق الوحدة اليمنية.

إذا انتقلنا إلى وثيقة أساسية أخرى من وثائق الحزب الاشتراكي، وهي «مشروع الاتجاهات الأساسية للاصلاح السياسي الاقتصادي الشامل»(٥٢) التي أقرّتها الدورة الاعتيادية الـ ١٥ للجنة المركزية، فسوف نجد أن المشروع خلا من مناقشة قضية الوحدة اليمنية، وجاءت الاشارة الوحيدة إلى الوحدة اليمنية بصورة عارضة تماماً. فتحت عنوان «على صعيد سلطة الدولة والقانون» أشار المشروع إلى «أهمية بحث الأشكال المناسبة لإشاعة الديمقراطية على صعيد المجتمع ومراجعة المواقف الخاطئة تجاه قوى التحالف في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية في ضوء ما يطرحه الواقع في جنوب الوطن ومتطلبات النضال من أجل تحقيق الوحدة اليمنية وتعزيز العمل الوحدوي بين الشطرين»(٥٣). بالرغم من تلك الإشارة العارضة فإنها تطرح بدورها جانباً هاماً بالنسبة إلى الوحدة اليمنية، وهو الجانب الخاص بإشاعة الديمقراطية في تجربة الشطر الجنوبي، واعتبار ذلك الأمر جزءاً من متطلبات النضال من أجل تحقيق الوحدة اليمنية. والمعنى الضمني هنا مرتبط بفكرة إقامة الدولة النموذج في الجنوب، والجانب المشدد عليه هنا هو الديمقراطية. وقد سبقت الإشارة إلى أن فكرة إقامة دولة نموذج في الجنوب ـ كما وردت في برنامج الحزب ـ تعتبر من وجهة نظره من العوامل التي تساعد على تسهيل مهمة انجاز الوحدة اليمنية، ولا سيما إذا حدث التحول نفسه في الشطر الشمالي.

وفي الصياغة النهائية لوثيقة «الاتجاهات الأساسية للاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل»، التي أقرّتها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في شباط/ فبراير ١٩٩٠، تمّ إفراد

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٥٢) انظر: «مشروع الاتجاهات الأساسية للإصلاح الشامل،» قضايا العصر، العدد ٨ (آب/ أغسطس ١٩٨٩)، ص ١٦٣ ـ ١٧٥.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

فصل خاص بعنوان «الوحدة اليمنية». ومن الممكن الاستنتاج أن تخصيص مثل هذا الفصل لقضية الوحدة لم يكن بعيد الصلة عن الاتفاقات الوحدوية التي تمّ التوصل إليها قبل فترة قصيرة من إقرار الوثيقة المذكورة، خاصة وانها جاءت بعد إعلان عدن الموقع في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، الذي تضمّن العمل على قيام دولة الوحدة في غضون عام واحد. وفي هذا الفصل، وتماشياً مع الظرف التاريخي ذاته ومتطلباته العملية تركّز الحديث على مرتكزات الفعل الوحدوي وأسسه العملية على النحو التالي:

«أ ـ التمسك بأهداف ومبادىء ثورتي سبتمبر وأكتوبر، وجعل وحدتها إطاراً للوحدة اليمنية.

ب ـ النأي بقضية الوحدة عن المناورات السياسية.

ج ـ تجاوز المفاهيم الإلحاقية للوحدة، والتأكيد بأن الخيار الديمقراطي الشامل هو السبيل الوحيد لتحقيقها. والعمل على تعزيز الوحدة من خلال ترسيخ الثوابت الوطنية.

د ـ تحقيق الوحدة اليمنية وإقامة نظام وطني في مشروع تاريخي للإصلاح الوطني الشامل، يرسّخ الكيان الوطني وينتقل بالمجتمع اليمني من مراحل التخلّف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إلى مراحل التقدم والازدهار.

هـ ـ اعتماد الديمقراطية أساساً للحكم في دولة الوحدة، وتقوم على المشاركة الوطنية والشعبية في صنع القرار السياسي والمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب اليمني.

و ـ ضمان حقوق المواطنة المتساوية لكل أبناء الشعب، وتحريم التمييز بين المواطنين على أسس طائفية ومناطقية أو قبلية، وإقرار التعدّد الثقافي واحترام الانتماء الفكري.

ز ـ اتخاذ التدابير العملية لمشاركة الأحزاب والقوى الوطنية والديمقراطية والمنظمات الجماهيرية.

ح ـ العمل من أجل انجاز مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء اقتصاد وطني قوي.

ط ـ العمل من أجل أن تكون الوحدة اليمنية خطوة على طريق تحقيق الوحدة العربية الشاملة على أسس ديمقراطية، واعتماد سياسة عربية ذات أفق قومي ديمقراطي»[٥٤].

إن تأمّل الأسس السابقة يبرز نوعين منها، **الأول**، يعالج أسس عملية تحقيق الوحدة، وضرورة أن تشمل جهوداً شعبية من خلال المنظمات الابداعية والمهنية والجماهيرية، إلى جانب الجهود الرسمية، وان تكون تلك العملية مبنية على أفكار ديمقراطية سليمة، وبعيدة عن مفاهيم الإلحاق والضم. أما النوع **الثاني**، من تلك الأسس فيعالج هوية دولة الوحدة، على أن تكون هوية ديمقراطية، تضمن حقوق التعددية السياسية والثقافية والاجتماعية والمساواة للجميع، وأن تتيح المشاركة الشعبية والوطنية في صنع القرار السياسي. وفي هذا الاطار بدا حرص الوثيقة على أن تكون الديمقراطية ضمن إطار مشروع شامل للاصلاح يعمل على مواجهة التخلف وتحقيق التقدم في ربوع اليمن كله.

---

(٥٤) انظر وثيقة الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل، أقرتها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في الدورة الـ ١٩، ١٠ ـ ١٥ شباط/ فبراير ١٩٩٠ (عدن: مطابع الهمداني، [د.ت.])، ص ٦٩ ـ ٧٧.

هـ ـ حزب اتحاد القوى الشعبية

وهو من الأحزاب ذات الجذور التاريخية البعيدة نسبياً، التي تبرز التداخل بين الأنشطة الحزبية في الشطرين، سواء قبل الوحدة أو في عهدي الإمامة والاستعمار البريطاني. ويعتبر الحزب نفسه كأحد فصائل الحركة الإسلامية الساعية إلى تقديم أفكار وسياسات عن الحكم والحياة العامة وفق فهم اسلامي عصري مستنير وذي طابع تحديثي. وقد شهد تطور الحزب عدة مراحل، تبدأ بعد فشل حركة ١٩٤٨ الدستورية، حيث تمّ تشكيل **عصبة الحق والعدالة**، ثم **حزب الشعب** في عدن، الذي وضع ما يسمى بـ «القانون الأساسي لاتحاد الشوريين التعاونيين». وكانت سلطات الاحتلال قد أغلقت مقر الحزب وصادرت ممتلكاته ولاحقت أعضاءه، نظراً لعدم تأييدهم مشروعها الاستعماري المسمّى بالاتحاد الفيدرالي. وبعد فترة قصيرة من إغلاق «حزب الشعب» في عدن، بدأ أعضاؤه وقياداته الذين فرّوا إلى الخارج، وخاصة في القاهرة، في الإعداد عام ١٩٥٩ لمشروع **اتحاد القوى الشعبية اليمنية**. وبعد استكمال بعض الجوانب الفكرية والوثائقية والتنظيمية تبلور الحزب في ١٩٦٠[٥٥].

وفي قانون الحزب الأساسي الصادر في العام نفسه، تحددت أهدافه في ثلاثة رئيسية، وهي: «أولاً: التحرر من الاستعمار والرجعية بالقضاء على النظام الاستعماري ومخلّفاته في الأجزاء المحتلة والحكم الفردي الاستبدادي. وثانياً: الوحدة بتحقيق وحدة اليمن الطبيعية ضمن نطاق الوطن العربي الموحّد المتحرر من الاستعمار والرجعية. وثالثاً: العدالة بتحقيق نظام اقتصادي يرفع مستوى المعيشة لجماهير الشعب»[٥٦].

وفي سياق الهدف الثاني تُبرز الصياغة مدى التأثر بالمناخ العربي القومي الذي ساد في الستينيات، الذي قاد إلى ربط هدف الوحدة اليمنية الطبيعية بتحقيق توحيد الوطن العربي وتحريره من الاستعمار والرجعية.

ويعتبر الحزب أن هدفيه الأولين قد تحققا بالفعل، وإن هدفه الخاص بتحقيق العدالة في اليمن الموحّد هو الهدف الرئيسي الذي يعمل من أجله في إطار الجمهورية اليمنية.

ومثله مثل العديد من الأحزاب التي أعلنت أو أعادت الإعلان عن نفسها إبّان تسارع الخطوات نحو اعلان دولة اليمن الموحّد، أعلن الحزب عن نفسه في مطلع ١٩٩٠. وفي بيانه الأول شدّد الحزب على:

«(أ) إن الوحدة هي هدف الأمّة، لا يُفرّط فيه، بصرف النظر عن نوع الحكم والحاكمين، وان أية خطوة تقرب منها أو تحققها هي خطوة صحيحة، يجب تأييدها باعتبارها تحقيقاً لهدف الأمة.

---

(٥٥) لمزيد من التفاصيل عن اتحاد القوى الشعبية وخلفيته التاريخية، انظر: عبد المولى سعيد مُغلّس، الحركة الاسلامية في اليمن: اتحاد القوى الشعبية: رؤية تاريخية وفكرية (القاهرة: دار الفكر الاسلامي، ١٩٩١)، ص ٣٤ ـ ٤٧.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(ب) إن مصلحة الإنسان اليمني في البلد الموحّد هي هدف هذه الوحدة، ولذلك يجب أن تكون الوحدة محققة لمصلحة المواطنين.

(ج) إنه من أجل الوصول إلى ذلك، فان التعددية السياسية التنظيمية هي سبيل لتحقيق وضمان ليس فقط مصلحة الوطن، بل صيانة الوحدة ذاتها. وبذلك تصبح جزءاً من هدف الوحدة نفسها باعتبارها ضماناً ومتمماً لها»(٥٧).

وفي بيانه الثاني الصادر قبل إعلان الوحدة بوقت قصير ربط الحزب بين الديمقراطية والتعددية والحرية والعدالة. واعتبرها شروطاً موضوعية لنجاح الوحدة. كما طالب بعدم وضع قيود أو تحفظات على الأحزاب والتنظيمات وحرية الفكر، حتى «لا تتوه الديمقراطية المرتقبة، وحتى لا تجد القوى المعادية للحرية والديمقراطية والتعددية منفذاً أو حجّة لتشويه الاتجاه الجديد»(٥٨). وأعاد الحزب تأكيد مواقفه تجاه الديمقراطية في بيانه الثالث الصادر يوم قيام دولة اليمن الموحد.

وما يلفت النظر في بيانات الحزب انه في بيانه الأول بدا مرناً للغاية في ما يتعلق بمن يحكم في دولة الوحدة، وربط بين مرونته تلك وبين مجرد تحقيق هدف الوحدة ذاته. بعبارة أخرى انه قدم هدف تحقيق الوحدة على طبيعة نظام الحكم. وفي بيانه الثاني طرح رؤيته بالنسبة إلى نظام الحكم في الدولة الموحّدة، حيث شَدَّد على الديمقراطية والتعددية باعتبارها شروطاً ضرورية لنجاح الوحدة. وهو تشديد صبّ في ترسيخ العلاقة العضوية بين الوحدة والديمقراطية على نحو ما فعلت باقي القوى السياسية التي أعلنت عن نفسها في مطلع ١٩٩٠، ووجدت أن خير عاصم لوجودها ولحرية عملها ولإمكانية مشاركتها في صنع القرار في دولة الوحدة هو أن يكون نظام دولة الوحدة ديمقراطياً تعددياً.

خاتمة

ممّا سبق يتضح أن الوحدة اليمنية، كانت هدفاً محورياً لدى الغالبية العظمى للأحزاب السياسية والتنظيمات التي تشكلت عبر مسيرة التحرر اليمني، سواء في الشمال أو في الجنوب، الأمر الذي يعكس عمق الإيمان الشعبي بوحدة اليمن الطبيعية وبضرورة التخلص من التجزئة والتشطير.

وتكاد تجتمع الأحزاب بالرغم من اختلاف مفاهيمها الفكرية ومشاربها السياسية على أن الوحدة اليمنية هي قدر لا فكاك منه، وانها تعني ليس فقط التخلص من ميراث الماضي بشقيه الإمامة والاستعمار، بل أيضاً الانطلاق إلى المستقبل ونيل درجات من المنعة والتقدم. وهو فهم ايجابي بصفة عامة. ومن الأمور التي اجتمعت عليها الأحزاب أيضاً ـ حتى تلك التي

---

(٥٧) انظر نص البيان الصادر عن الأمانة العامة لاتحاد القوى الشعبية في صنعاء وعدن بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ١٠٠.

(٥٨) انظر نص البيان الصادر عن الأمانة العامة لاتحاد القوى الشعبية حول اخلاء صنعاء وعدن من القوات المسلحة بتاريخ ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٠، ص ١٠٢ ـ ١٠٤.

عبّرت عن مناحي انفصالية عملياً، ولم تكن جزءاً من الحركة القومية فكرياً وسياسياً ـ هو ربط الوحدة اليمنية ـ وان بصيغ مختلفة ـ بالوحدة العربية، والتشديد على أن توحيد اليمن هو خطوة على طريق أكبر هو الوحدة العربية. لقد وضح ذلك في كافة المواقف الحزبية، بغض النظر عن كونها قومية أو إسلامية أو ماركسية اشتراكية ذات منحى أممي. وهو ما يعني أن الوحدة اليمنية كان لها أبعادها الخاصة بها التي فرضت نفسها على الجميع دون استثناء.

إذا انتقلنا إلى نقاط الاختلاف التي تبلورت بين الأحزاب، فسوف نجد انها تمحورت حول أسلوب انجاز الوحدة، أو بعبارة أخرى حول عملية تحقيق الوحدة وشروطها السياسية والحركية. وفي هذا الصدد تبدو الخلافات قائمة بين نوعين من الرؤى، الأولى منها، وترى قابلية التوحيد الفوري، وإقامة دولة موحّدة دون الأخذ في الاعتبار موروثات حقبة التجزئة وواقع التشطير، وسياسات التطوير الاجتماعي والاقتصادي في الشطرين، وكذلك الأبعاد الدولية والاقليمية ومدى ملاءمتها لإنجاز الوحدة من عدمه. أما الرؤية الثانية فترى أن المسألة تحتاج إلى جهد متعدد المستويات ما بين شعبي ورسمي، وان الأمر يحتاج إلى تقارب في المفاهيم واستقرار على الأساليب والاتفاق عليها.

وفي إطار أساليب إنجاز الوحدة تبرز ثلاث قضايا، الأولى خاصة بفكرة الدولة النموذج، والثانية خاصة بدور التنظيم السياسي في إنجاز الوحدة، والثالثة خاصة بفكرة الديمقراطية ومحتواها وعلاقتها بعملية دولة الوحدة.

وبالنسبة إلى فكرة الدولة النموذج، فقد ارتبطت بدورها بغالبية الأحزاب التي عبّرت عن رؤية ماركسية وعلى رأسها الجبهة القومية التي حكمت الجنوب ودخلت في تحالفات مع تنظيمات ماركسية أخرى أو بعثية، إلى أن انتهى الأمر بتشكيل الحزب الاشتراكي اليمني. كما تبنّت الفكرة نفسها قوى أخرى من بينها المؤتمر الشعبي العام الذي تأسس في الشمال منذ مطلع الثمانينيات. مع الأخذ في الاعتبار ذلك الاختلاف في مضمون الدولة النموذج ذاته. وفي إطار تجربة الجنوب، فقد برزت هذه الفكرة في أعقاب الاستقلال وعبّرت عن أولوية الخيار الاجتماعي الاقتصادي على هدف الوحدة، ومزجت هذه الفكرة بمسألة تسهيل الوحدة ذاتها، خاصة إذا ما حدث تقارب بين الشطرين على صعيد التحولات الاجتماعية الاقتصادية. ومن وجهة نظر «المؤتمر الشعبي العام» فقد شكّلت الدولة النموذج امتداداً لخبرة الشمال في عدم الاستقرار السياسي وهشاشة الوحدة الوطنية، ومن ثم كانت الدولة النموذج لديه مرتبطة بتحقيق وحدة وطنية حقيقية واستقرار داخلي يتيح بلورة نظام حكم قوي وقادر، ويلهم أيضاً الشطر الجنوبي. وبغضّ النظر عن اختلاف مضامين الدولة النموذج، فانها من الناحية العملية عبرّت عن منحى انفصالي جزئي على الصعيد العملي، وأقل ما يمكن قوله في هذا الصدد انها جعلت هدف الوحدة هدفاً تالياً لتحقيق هدف التحولات الاجتماعية أو السياسية في أيّ من الشطرين.

وفي ما يتعلق بوحدة الأداة الثورية، أي التنظيم السياسي الموحّد، فهناك تقييم عام بأن وحدة تلك الأداة هي شرط لازم لإنجاز الوحدة. وهي جزء من خبرة التنظيمات السياسية

ذات المحتوى الفكري الماركسي. ومن الناحية السياسية فإن وحدة الأداة السياسية تفترض مسبقاً وحدة في الأفكار والمفاهيم الأساسية. وقد رأينا أن التنظيمات التي عملت في الجنوب بعد استقلاله، ونظراً لتقاربها الفكري والايديولوجي استطاعت أن تخوض تجربة توحيد ودمج انتهى بها إلى تشكيل حزب طليعي هو «الحزب الاشتراكي اليمني». وبالرغم من وجاهة منطق وحدة الأداة الثورية، فإنه عنى عملياً إعطاء أولوية لقيام تلك الأداة الموحّدة تسبق هدف الوحدة، إلا أنه من جانب آخر تبدو هذه الأولوية كأحد شروط نجاح عملية الوحدة ذاتها، ولكن وفقاً للمفاهيم التي كانت سائدة عربياً في عقدي الستينيات والسبعينيات. ومع اعلاء قيمة الديمقراطية التعددية، لم يعد مقبولاً فكرياً وعملياً التعويل على شرط وحدة الأداة الثورية، وهو ما يقود بنا إلى الفكرة الثالثة حول الديمقراطية وعلاقتها بإنجاز الوحدة.

أخذت الديمقراطية جانباً كبيراً من الاهتمام الحزبي، مع الأخذ في الاعتبار انها لم تكن ذات مضمون واحد، وهو أمر يمكن تفسيره في ضوء اختلاف المنابع الفكرية لكل حزب أو تنظيم سياسي وأهدافه الكلية. إلا أنه مع الاقتراب من انجاز الوحدة، وتأثراً بالمناخ الدولي والإقليمي استقر الإدراك اليمني العام على أن الديمقراطية المقصودة هي تلك التي تعني التعددية الحزبية والليبرالية السياسية، والحوار السياسي بين الجميع، وحق جميع التنظيمات والاتجاهات في العيش والتعبير عن الذات والمشاركة في صنع القرار. وقد كان توحّد الفهم العام حول الديمقراطية أحد أبرز الأسباب والعوامل التي قادت إلى إنجاز الوحدة بطريقة سلمية تطورية على النحو الذي سنعرض إليه في القسم الثالث.

لقد أدت بلورة مفهوم عام حول الديمقراطية إلى إفناء المطالب الأخرى ذات المنحى القسري أو الإلحاقي، وبدا أن قوة الوحدة اليمنية وقابليتها في التطبيق، وكذلك قابليتها للاستمرار مرهونة بحق الجميع في العيش والتعبير عن الذات والمشاركة في صنع القرار، أو بعبارة أخرى مرهونة بالديمقراطية ذاتها.

الفصل الثاني

النخبات السياسية وقضية الوحدة

تقديم

يُعد دور القيادة السياسية دوراً هاماً وحاسماً في ما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية، ومن خلال ما تعبّر عنه من ادراكات ورؤى، وما تتخذه من مواقف سلوكية وعملية، تتضح إلى حد كبير خلفيات القرارات الرئيسية وأسبابها وأهدافها وغير ذلك من العوامل. وفي مباحث تالية أو سابقة، في هذا الفصل أو في الفصول الأخرى، تمّت معالجة أكثر من جانب سلوكي وعملي وتنظيمي لقضية الوحدة اليمنية. وفي هذا الفصل سيتم التركيز على معالجة الجانب الادراكي للقيادة السياسية للشطرين عبر المراحل الزمنية المختلفة، ورؤيتها للوحدة وسبل انجازها ومعوقاتها وطبيعة دولة الوحدة وعلاقاتها الخارجية، وغير ذلك من الأبعاد المتصلة بموضوع البحث.

في البداية تجدر الاشارة إلى ثلاثة عوامل تتعلق بالمنهج المستخدم، ولتوضيح بعض النقاط الأساسية:

الملاحظة الأولى، وهي تتعلق بمدى توافر المادة العلمية القابلة للتحليل، وهي هنا جملة التصريحات المنسوبة إلى القيادة السياسية في الشطرين على نحو موثق ومتتالٍ زمنياً، بحيث تغطي فترة الدراسة أو الجزء الأعظم منها. وفي هذا الصدد ثمّة مشكلة كبرى، إذ لا تتوافر مثل هذه المادة على نحوٍ كافٍ، أو حتى على نحو يمكن أن يوصف بأنه «مُرضٍ». ففي بعض الفترات الزمنية تكاد تختفي المصادر التي تحوي تصريحات لمسؤولين قياديين تولوا الحكم لفترة من الزمن، والحالة البارزة هنا حالة الرئيس سالم ربيع علي في الشطر الجنوبي (١٩٦٩ ـ ١٩٧٨). وحالة الرئيس القاضي عبد الرحمن الأرياني في الشطر الشمالي (١٩٦٧ ـ ١٩٧٤). والظاهر أن الصراعات السياسية وعدم تبلور ادارات الدولة ـ خاصة ادارات التوثيق والنشر ـ

في الشطرين قد حالا دون تكوين الأساس اللازم لمثل تلك النوعية من المنشورات التوثيقية للتصريحات والخطابات المنسوبة للقيادة السياسية.

الملاحظة الثانية، وهي تتصل بالملاحظة الأولى، أي أن الدراسة التالية هي في الغالب انتقائية، تقوم أساساً على رصد وتحليل ما هو متوافر بالفعل. وعنصر الانتقائية هنا لا يتصل برغبة الباحث، ولكنه يتصل أصلاً بالمصادر التوثيقية التي أمكن العثور عليها، وفيها ما يتصل برؤية أي من القيادتين السياسيتين في الشطرين اليمنيين. وقد كان طموح الباحث أن يقوم بعملية تحليل احصائية لنخبتي الشطرين في المراحل الزمنية المختلفة، ومقارنتها أفقياً ورأسياً، والتعرف إلى الأوزان النسبية لكل عنصر رئيسي أو فرعي، والخروج بعد ذلك بالدلالات العلمية المناسبة، إلا أن ما سبق شرحه حال دون ذلك.

الملاحظة الثالثة، وهي عامة، إذ إن الادراكات المُعبّر عنها في صيغ قولية ليست بعيدة الصلة عن مجمل التفاعلات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي مرّت على الشطرين في المراحل المختلفة. ومن هنا فإن الفهم الحقيقي لأبعاد إدراك القيادة السياسية لا ينفصل عن مجمل وواقع العلاقة في كل مرحلة زمنية على حدة، وكذلك بناء على تراكمها التاريخي وما حوته من خبرات من ناحية أخرى. وهذا يعني أن التحليل الانتقائي الوارد في ما بعد لا يُعد - من وجهة نظر علمية وبحثية - كافياً في ذاته لفهم مجمل ادراك القيادة السياسية في أي من الشطرين، ولكنه يمثل أحد أبعاد هذا الادراك، وأيضاً أحد أبعاد العملية الوحدوية وما صادفته من نكسات أو ايجابيات وانتصارات.

وأخذاً في الاعتبار لهذه الملاحظات الثلاث معاً، فإن الجزء التالي هو محاولة لتحليل ما هو متوافر من مادة جمعت من محاولات توثيقية جزئية مختلفة المصادر، سواء قام بها باحثون أو مراكز بحث علمية عربية أو ادارات توثيق حزبية أو ضمن أجهزة الدولة في أي من الشطرين سابقاً. وتقتصر المادة المتاحة، المناسبة جزئياً للتحليل، على بعض حوارات صحفية لرئيس مجلس القيادة في الشطر الشمالي ابراهيم الحمدي (١٩٧٤ - ١٩٧٧) ورؤساء الجنوب عبد الفتاح اسماعيل، وعلي ناصر محمد، وحيدر أبو بكر العطاس، وعلي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ وحتى اتمام الوحدة وما بعدها. بالإضافة إلى تصريحات متناثرة لبعض رؤساء الوزارات في الشطرين ووزراء الخارجية ووزيري شؤون الوحدة.

وفي هذا الصدد يمكن استثناء حالة الرئيس علي عبد الله صالح التي تتميز بالتتالي والانتظام والتوافر النسبي مما يسمح بدراستها بشكل مختلف.

وبالرغم من القصور الواضح في المادة موضع التحليل، فإن المتوافر منها يمكن أن يسمح بتقديم رؤية عامة عن كيفية ادراك هذه النخبات السياسية لقضية الوحدة وأبعادها المختلفة.

أولاً: نخبة الجنوب

١ ـ تصور ما بعد الاستقلال: الوحدة والدولة النموذج

بعد الاستقلال مباشرة في ١٩٦٧/١١/٣٠، تأثرت رؤية النخبة الحاكمة في الجنوب بالتجربة النضالية التي قادتها الجبهة القومية ضد الاستعمار البريطاني، وبالفكر القومي، ثم أخيراً الفكر الاشتراكي العلمي. وبالطبع لم يكن متصوراً ان تتحرر النخبة القادمة من الجبهة القومية التي آلت إليها سيادة الحكم في الجنوب، من خبراتها السابقة نظرياً وعملياً، ومن هنا جاء التأثر بالأفكار القومية والاشتراكية ومعاداة الاستعمار والسعي إلى بناء دولة نموذج في الجنوب في ما يتعلق بالتطبيق الاشتراكي ومواجهة الاستعمار والامبريالية العالمية. وتطلعت نخبة الجنوب بُعيد الاستقلال إلى أن يكون نجاحها في بناء دولة نموذج، ملهماً للشطر الشمالي لإحداث تغيرات مماثلة، ومن ثم تتم الوحدة على أسس متماثلة ان لم يكن متطابقة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

قابل هذا التصور العام للنخبة في الجنوب تصور نخبة الشمال الذي حكمه منحى مغاير، مؤداه أن مسألة الجنوب في الأساس هي قضية تحرر وطني لجزء من الوطن الواحد. وان الخطوة التالية لتحرر الشطر الجنوبي من الاستعمار البريطاني لا بد وان تكون العودة إلى الوطن الأم. وانه لا يحق بالتالي أن يكون في الجنوب دولة ذات سيادة على نحو ما يرغب فيه قادة الجبهة القومية الحاكمة. وقد ترافق مع هذا التصور العام منحى سلوكي أخذ طابعاً عسكرياً وسياسياً ورمزياً في آن واحد. فبالنسبة إلى الجانب السياسي/ الرمزي فقد تمّ تخصيص ٢٨ مقعداً للجنوب في مجلس الشورى الذي تمّ تكوينه في عام ١٩٧١. أما الجانب العسكري فقد ظهر في التلويح باستخدام القوة لإجبار قادة الجنوب على قبول العودة إلى الوطن الأم. وهو ما اعتبرته نخبة الجنوب تصوراً يقوم على فكرة الضم والالحاق، وانه تصور مرفوض التعامل على أساسه. وفي تلك الفترة كان اهتمام نخبة الجنوب منصباً على أمرين متلازمين:

الأول منهما، ما سمّي بضرورة استعادة المحتوى التقدمي والوطني لثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ من خلال مواجهة هيمنة ما سمّي بـ «الاقطاع الجمهوري» الذي دان له حكم البلاد بعد انقلاب تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧. في الوقت نفسه مواصلة مواجهة ما سمي بـ «اليمين الرجعي» في الشطر الجنوبي ذاته.

أما الأمر الثاني، فهو طرح مشروع للوحدة يرفض عملياً تصورات الضم والإلحاق، ويعبّر من جهة أخرى عن المحتوى التقدمي والعدالة الاجتماعية لدولة الوحدة. تبلور هذا الطرح في ما عرف بـ «النقاط العشر» التي أعلنها الرئيس قحطان الشعبي في ١٩٧١، التي اشترطت لتحقيق الوحدة ضرورة وجود المحتوى التقدمي والعدالة الاجتماعية لدولة الوحدة، والقضاء على الاستعمار، والعمل على تحرير الاقتصاد الوطني من الرأسمالية الاحتكارية. كما تحدد هذا المشروع بوضوح أكثر في وثيقة «برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي»

التي أكدت على «ان الوحدة اليمنية تتطلب توفر الأوضاع السياسية والاجتماعية الملائمة، كما تتطلب وحدة الأداة الثورية التقدمية، والحفاظ على المكاسب التي حققها وسيحققها الشعب اليمني في نضاله لبناء المجتمع اليمني التقدمي»[1].

مَثَّل هذا الطرح المبكّر لقضية الوحدة في الواقع اعترافاً ضمنياً من قبل نخبة الجنوب بأن الشروط الموضوعية للوحدة لم تتوافر بعد، وانها لكي تتوافر فلا بد من شرطين متلازمين، أولهما، انسجام الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وثانيهما، وحدة الأداة التي وصفت بأنها ثورية وتقدمية. ولما كان هذان الشرطان غير متوافرين، فيفهم بالضرورة أن الوحدة في مطلع السبعينيات لم تكن قابلة للتحقيق. ومن الاستنتاجات التي يمكن الانتهاء إليها أن نخبة الجنوب، ومن خلال تأثرها بتجربتها النضالية السابقة، كانت تعتقد أن هناك اختلافاً كبيراً في مستوى التطور السياسي والثوري بين الشطرين ـ وهو اختلاف لصالح الجنوب بالطبع ـ وانه إذا ما تحققت الوحدة في ظل سيادة حكم اقطاعي قبلي في الشمال، فإن هذا معناه أن الوحدة سوف تجذب الوضع السياسي والثوري في الجنوب إلى الخلف وليس العكس. ولتصحيح هذا الوضع اعتقدت نخبة الجنوب في إمكانية توظيف هدف الوحدة لإحداث التغيير المناسب في الشمال أولاً ثم تحقيق الوحدة ثانياً.

ويمكن وصف هذا التصور العام على أنه تضمن شروطاً تعجيزية إلى حد كبير، وتتصادم جملة وتفصيلاً مع الطبيعة القبلية المحافظة التي تسود النخبة الحاكمة في الشمال آنذاك، التي كانت بدورها تنظر إلى تجربة الجبهة القومية الحاكمة على أنها تجربة حكم غير شرعية، وانها تعبير عن فكر اشتراكي علماني يتصادم مع طبيعة الشعب اليمني الحريص على دينه الإسلامي.

من جانب آخر فإن تصور النخبة الحاكمة في الجنوب للوحدة تضمّن بدوره تحليلاً غير مباشر لطبيعة السلطة في الشطر الشمالي، فهي ائتلاف يحافظ على الرموز الجمهورية، ولكنه اقطاعي قبلي عسكري. وهو توصيف اتسق مع التطورات التي جرت بشكل عام بعد إفشال حصار صنعاء في آب/ اغسطس ١٩٦٧ والمعروف بحصار السبعين، حيث تمّ تقليص نفوذ القوى الوطنية غير القبلية، وتمّ حظر أية نشاطات حزبية ذات طابع تقدمي ووطني. وتمثل هذه التصورات المتضاربة عن الوحدة وعن طبيعة وأهداف السلطة السياسية في الشطر الآخر الأساس الذي قامت عليه المواجهة العسكرية الأولى بين الشطرين في آذار/ مارس ١٩٧٢. ولكن ينبغي الأخذ في الاعتبار ان تلك التصورات المتضاربة عن الوحدة، لم تكن تعني نفي الوحدة أو هدف إعادة توحيد اليمن، أو حتى عدم ايمان بها، ولكنها عنت وجود اختلاف حول طبيعة دولة الوحدة المرجوة، ومن ثم اختلاف حول الأساس الذي ينبغي اعتماده للوصول إلى هذا الهدف.

---

(١) عبد الواسع قاسم، «الوحدة بين التناقض والتماثل،» قضايا العصر، العدد ١٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩)، ص ١٣٩.

في ما بعد صدام آذار/ مارس ١٩٧٢ والتوصل إلى اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس، حدث قدر من التغير في إدراك النخبة الحاكمة في الجنوب على نحو مواتٍ للتطورات الجارية، إلا أن هذا القدر من التغير لم يكن بعيداً عن هدف بناء دولة يمنية موحّدة ذات طابع تقدمي اشتراكي.

ويعد عبد الفتاح اسماعيل الذي شغل مناصب حزبية وحكومية عدة منذ الاستقلال وحتى منفاه الاختياري في نيسان/ ابريل ١٩٨٠ ثم عودته مرة أخرى إلى الحزب الحاكم في تشرين أول/ اكتوبر ١٩٨٥، أبرز ممثلي النخبة الجنوبية التي عبرت عن تلك المضامين بوضوح تام. والوحدة بالنسبة إلى عبد الفتاح اسماعيل هي: «حق مشروع وهدف مقدس، كما هو حق لأي شعب وجد نفسه مفكك الأوصال من قبل المستعمرين وتحت سيطرتهم، وهي اعادة لمنطق التاريخ إلى صوابه، إنها وحدة الموارد والثروة البشرية وتوفير امكانات مادية للسير في طريق النهوض الاقتصادي والاجتماعي»[٢].

يرتبط هدف بناء دولة يمنية موحدة ذات طابع اشتراكي تقدمي، بمدى التطور الحاصل في كلا الشطرين، الذي ـ من وجهة نظر عبد الفتاح اسماعيل ـ لا هو اشتراكي كما يتطلع إلى ذلك الجنوب، ولا رأسمالي كما يقول بذلك الشطر الشمالي. ومن ثم فإن الشطرين يعيشان مرحلة متماثلة قوامها مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، التي هي بحكم طبيعتها مرحلة انتقالية تتعايش في داخلها أنماط وأساليب اقتصادية مختلفة من الملكية، وبالتالي فهي ـ كما يرى عبد الفتاح اسماعيل ـ: «مرحلة صالحة لليمن بأسره ويمر في مهامها، ولأنه لم يصل في درجة تطوره الاقتصادي والاجتماعي إلى التمايز الواضح بالنسبة للشعبين الألماني والكوري، وبسبب هذا الوضع المميز لليمن يسهل على الشورتين النضال لتحقيق الوحدة والاشتراكية»[٣]. إلا أن مشروع الاشتراكية باعتباره مستقبل الشعب اليمني، يحتاج هو الآخر إلى شروط وقدرات لا تتوافر إلا في ظل الوحدة، إذ لا يمكن، كما يرى عبد الفتاح اسماعيل، ان «تتحقق استراتيجية الثورة اليمنية في الجنوب أو في الشمال كل على حدة، لأن الامكانات المادية والبشرية في جنوب الوطن لا تمكن من بناء الاشتراكية، ولا الامكانات المادية والبشرية في شمال الوطن تمكّن من بناء الاشتراكية، ولكن بوحدة الطاقات المادية والبشرية شمالاً وجنوباً، نستطيع بالفعل بناء اليمن الديمقراطي الاشتراكي»[٤].

إن الربط على النحو السابق بين الوحدة والاشتراكية، يعني أن هدف تحقيق الوحدة لا بد وأن يسبق بناء الاشتراكية، ولكن في الوقت نفسه يجب أن يكون واضحاً، أن بناء الوحدة يقوم على أساس توفير الشروط الموضوعية لتحقيق الاشتراكية ذاتها. ومن هنا تحددت طبيعة دولة الوحدة، وكذلك طبيعة العملية الوحدوية ذاتها.

---

(٢) من حوار صحفي لعبد الفتاح اسماعيل، رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، في: الطليعة (الكويت) (١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩).

(٣) انظر: عبد الفتاح اسماعيل، في كلمته امام ندوة الايديولوجية العلمية في نيسان/ ابريل ١٩٧٩. نقلاً عن: قاسم، المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٤) انظر: عبد الفتاح اسماعيل، في: قضايا العصر، العدد ١١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، ص ١٣ ـ ١٤. نقلاً عن: قاسم، المصدر نفسه، ص ١٤٨.

لم تكن الطبيعة التقدمية والاشتراكية لدولة الوحدة اليمنية، البُعد الوحيد الذي عبّر عنه الرئيس عبد الفتاح اسماعيل في مراحل تطوره السياسية والحزبية المختلفة. ومن خلال تلك الطبيعة التقدمية والاشتراكية تحددت عناصر ادراكية اخرى مثل أعداء الوحدة وكيفية مواجهتهم. وتبعاً له فإن مهمة بناء دولة يمنية موحدة واشتراكية لا بد وأن تواجه بأعداء وبقوى رافضة لها، الأمر الذي يعني أن الوحدة لا يمكن «أن تأخذ مداها الكامل والناجح إلا إذا انطلقت من قاعدة النضال ضد أعداء القضية الوطنية اليمنية الذين نجد فيهم القوى الامبريالية والرجعية أداة لوضع العراقيل والعقبات أمام تحقيق الوحدة بين الشطرين»[٥]. إذاً فطبيعة المشروع اليمني ذاته تفرض وجود اعداء له في الخارج والداخل على السواء، وهم الذين يقفون معاً على أرضية مواجهة عملية تحقيق الوحدة اليمنية.

في اطار ادراك اعداء الوحدة اليمنية، وبتأثير من حادثة اغتيال الرئيس ابراهيم الحمدي قبل يوم واحد من توجهه إلى عدن لتوقيع عدد من الاتفاقات الوحدوية، قال عبد الفتاح اسماعيل ان اغتيال الحمدي «كشف لنا نحن أبناء اليمن أن الأعداء الذين يتربصون بسيادة الوطن واستقلاله وارادته الحرة في الوحدة والتقدم يرتدون لباساً واحداً تختفي وراءه أسلحة التآمر والعدوان واغتيال الوطنيين عندما تظهر بارقة تقارب وحدوية بين الشعب اليمني في الشطرين. ويخشى الامبرياليون والرجعيون كل نشاط وتنسيق بين أبناء وطننا اليمني الواحد، لأن ذلك يهدد مصالحهم ويزيد من قدرات وطاقات شعبنا في مجال تعزيز الاستقلال والسيادة الوطنية والسير في طريق التقدم»[٦]. وفي مناسبة أخرى اعتبر عبد الفتاح اسماعيل أن: «الوصول إلى وحدة الشعب اليمني لا يمر فوق طريق سهل، وانما يمر فوق طريق مليء بالمصاعب، وهذه المصاعب تأتي من طرف القوى الامبريالية والرجعية وأعوانها، التي تزرع الألغام في طريق وحدة الشعب اليمني وتدفعه بين فترة وأخرى إلى حافة الحرب، إن هذه القوى تخشى شعبنا، ولذلك فهي تستخدم ظروف التجزئة القائمة في حماية مصالحها»[٧].

أعداء الوحدة لدى عبد الفتاح اسماعيل يتمثلون في الامبريالية والقوى الرجعية، وهم متحالفون معاً للوقوف ضد اعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وضد كل بارقة تقارب بين الشطرين، وهم المسؤولون عن اغتيال الوطنيين المؤمنين بالوحدة اليمنية، بل انهم يدفعون الشعب اليمني إلى حافة الحرب بين فترة واخرى. وهكذا تحددت مسؤولية الصدامات المسلحة ليس في نخبة الشمال أو في نخبة الجنوب، بل في القوى المعادية للوحدة داخلياً وخارجياً. أما عن الأسباب التي تدفع تلك القوى للوقوف ضد مشروع الوحدة اليمنية، فلأنه يهدد مصالحهم ويزيد من قدرات الشعب اليمني بما يصعب معه في المستقبل التأثير السلبي على مشروعاته في التقدم والحرية والسيادة الوطنية والاستقلال وتحقيق الاشتراكية.

لكن كيف السبيل إلى مواجهة أعداء الوحدة اليمنية والاستمرار في انجاز المشروع الوحدوي ذاته؟ في هذا الصدد رأى عبد الفتاح اسماعيل انه يتعين على السلطتين في الشطرين

---

(٥) انظر: المقابلة الصحفية مع عبد الفتاح اسماعيل، في: صحيفة البلاغ (بيروت)، ١٩٧٣/٣/٢٩. نقلاً عن: قاسم، المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٦) انظر: عبد الفتاح اسماعيل، في: الثوري (عدن)، ١٩٧٧/١٠/١٤.

(٧) انظر: الحوار مع اسماعيل، في: الطليعة (١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩).

«ان تنسق جهودها أكثر فأكثر، وان يتعزز دور لجان الوحدة، وأن نوحد ونطور مكاسب ومنجزات ثورتي ٢٦ أيلول/ سبتمبر و١٤ تشرين الأول/ اكتوبر في نطاق السيادة الوطنية ومجابهة القوى الامبريالية والرجعية التي تهدد استقلال الشعب اليمني»، وفي الإطار نفسه لا بد من «بذل الجهود واعداد الدراسات الخاصة بالمشاريع الاقتصادية المشتركة والتكامل الاقتصادي اليمني وتطوير السوق الداخلية على طريق وحدة الشعب اليمني»[٨].
الاجابة على النحو السابق تعني السير في عدة طرق معاً، مثل تطوير العلاقات بين الشطرين، وتفعيل الأدوات الوحدوية التي اتفق عليها وهي لجان الوحدة والمشاريع المشتركة، والإعداد الجيد للتكامل الاقتصادي، وتطوير السوق الداخلية لكل شطر ولهما معاً، وحماية منجزات الثورتين اليمنيتين شريطة الحفاظ على السيادة الوطنية ومجابهة القوى الامبريالية.

من جانب آخر فإن الوحدة اليمنية لدى عبد الفتاح اسماعيل ليست بعيدة الصلة بالوحدة العربية، أو بالأحرى ليست بعيدة الصلة بحالة التجزئة العربية. ومن هنا، فإن الشعب اليمني لديه «يعاني من آلام التجزئة مرتين، مرة على صعيد الوطن العربي كله، ومرة على صعيد الشطرين» ولما كانت الوحدة هي مصير الشعب اليمني، فمن الممكن أن تكون «منطلقاً للمساهمة في النضال الوحدوي على الصعيد القومي»[٩]. وبناء عليه فإن عدم الربط بين الوحدة العربية والوحدة اليمنية يعني «السير في ركاب أعداء الأمة الطامعين إلى تجزئتها وشرذمتها ليتمكنوا من السيطرة على مقدراتها وخيراتها»[١٠].

نستطيع إجمال الأفكار التي عبّر عنها عبد الفتاح اسماعيل في ما يلي:

١ - إن الوحدة قدر ومصير الشعب اليمني، وهي لذلك هدف مقدس ومشروع.

٢ - انها من حيث طبيعتها ضد التجزئة وضد الاستعمار.

٣ - إن الوحدة اليمنية ذات مضمون تقدمي واشتراكي معاً، ولذلك فهي تُواجه من القوى الامبريالية والقوى الرجعية معاً.

٤ - إن الوحدة اليمنية ترتبط بالوحدة العربية ويمكن أن تسهم ايجابياً في تحقيقها.

٥ - إن الوحدة اليمنية سوف تعمل على تنمية وتطوير قدرات الشعب اليمني.

٦ - إن آليات تحقيق الوحدة متنوعة، ومنها تعزيز دور اللجان الوحدوية، والدخول في مشروعات مشتركة، وتطوير السوق الداخلية في الشطرين، والإعداد لتكامل اقتصادي بين الشطرين.

٧ - إن الأعداء الداخليين والخارجيين مسؤولون عن قتل الوطنيين وعن دفع الشعب اليمني إلى الحرب بين فترة وأخرى.

---

(٨) انظر: اسماعيل، في: الثوري، ١٩٧٧/١٠/١٤.
(٩) انظر: كلمة عبد الفتاح اسماعيل في مؤتمر صحفي، في: السياسة (الكويت)، ١٩٧٩/٢/٧.
(١٠) من كلمة عبد الفتاح اسماعيل في مؤتمر القمة الثلاثي بالكويت، في: السياسة، ١٩٧٩/٣/٢٩.

٢ ـ مرحلة الثمانينيات: السلم والتدرج

إذا انتقلنا إلى مرحلة زمنية أخرى، وهي مرحلة الثمانينيات، حيث ساد التوجه الوظيفي الشامل المتدرج، نستطيع أن نجد تصوراً معبراً عن تلك الخبرة ومضامينها الكلية. ومن خلال ما عبر عنه الرئيس علي ناصر محمد برزت عناصر جديدة تناسب طبيعة المرحلة والعملية الوحدوية التي تمت فيها. فثمة دعوة إلى التسلح باليقظة والحذر من: «دسائس الأعداء الذين لا تروق لهم رؤية الشعب اليمني وهو يعيش في أجواء السلام والاستقرار، ولا تروق لهم رؤيته وهو يناضل من أجل تقدمه الاجتماعي ووحدة ترابه الوطني»[11]، وعنصر الحذر راجع إلى أن هناك قدراً من التقدم، سواء على صعيد التحول الاجتماعي، أو على صعيد انجاز الوحدة واستكمال مهمة وحدة التراب الوطني. وإلى جانب التسلح بالحذر فلا بد أن تكون هناك أبعاد شعبية لعملية الوحدة. وفي هذا الصدد يشير الرئيس علي ناصر إلى أن: «الجهود التي نبذلها في سبيل الوحدة يجب أن تتعزز بالمشاركة الواسعة من قبل الجماهير الشعبية وقواها الوطنية، باعتبارها صاحبة المصلحة الحقيقية في الوحدة ومستقبلها»[12].

ولكي تكتمل مهمة الوحدة فإن التوصل إلى الاتفاقات الوحدوية وحده لا يكفي، فالمهم هو تنفيذ تلك الاتفاقات. ذلك أن: «النتائج الطيبة في مجال التنسيق وتبادل الزيارات بين الشطرين لبحث مشاكل وتطلعات الشعب اليمني والاستفادة المتبادلة من الكوادر والخبرات في القطاعات المختلفة، وكذا التنسيق في المجالين الاقتصادي والثقافي، كل ذلك لا بد وأن يحفزنا ـ أي القيادات ـ لتوجيه الجهود نحو الانتقال إلى التنفيذ العملي لكل ما تم الاتفاق عليه»[13].

إلا أن تنفيذ تلك الاتفاقات سيثير ـ من وجهة نظر الرئيس علي ناصر ـ حفيظة القوى الرافضة للوحدة اليمنية من قوى رجعية وامبريالية، وهو ما ينبغي أخذه في الحسبان ومع ذلك «فإننا ـ أي القيادات والشعب اليمني ـ سنمضي في طريق النضال من أجل الوحدة على أسس سليمة وديمقراطية»[14]. ولكن ما هي ملامح طريق النضال هذا؟، ووفقاً لرؤية الرئيس علي ناصر فانها «الخطوات الملموسة، مثل انشاء شركات يمنية في مجالات النقل والسياحة، والتي تعتبر مدخلاً طبيعياً لترسيخ دعائم النشاط المكرس لوحدة الوطن، فضلاً عن مشروعات أخرى في مجالات مدّ الكهرباء للريف، وإقامة الوحدات الصحية لأبناء الوطن الواحد في مناطق الأطراف، وربط الشطرين بشبكة من الطرق المسفلتة وانشاء صناعات مشتركة»[15]. وقد أكدّ الرئيس علي ناصر على استمرار تلك الجهود لأنه «ما لم تستمر هذه الجهود ستتيح لأعدائنا الفرصة لغرس اليأس في نفوسنا من الوحدة، وهذا اليأس مرض خطير لا يمكن السماح له بمداهمتنا لأن وحدة الوطن قضية مصير للشعب اليمني»[16]. إلى جانب قتل اليأس فإن تلك الجهود

---

(١١) من حوار لعلي ناصر، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي، في: ١٤ أكتوبر، ١٩٨٠/٦/١٥.

(١٢) انظر: علي ناصر، في: ١٤ أكتوبر، ١٩٨٠/٦/٢٢.

(١٣) انظر: علي ناصر، في: السياسة، ١٩٨٠/١١/٣٠.

(١٤) انظر: علي ناصر، في: السفير، ١٩٨١/٤/١.

(١٥) انظر: علي ناصر، أمين عام الحزب الاشتراكي ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، في: الثوري، ١٩٨١/٧/٢٥.

(١٦) المصدر نفسه.

الوحدوية مع الظروف السلمية في علاقات الشطرين أديا ـ من وجهة نظره ـ إلى «تفويت الفرصة على أعداء الشعب اليمني لتوتير الأجواء بين الشطرين وفرض الدفع بهما إلى حالة الحرب»[17].

ولكن ماذا عن مصاعب الوحدة اليمنية؟. إنها من وجهة نظر الرئيس علي ناصر مصاعب ليست خارجية وحسب، فهناك مصاعب أخرى تنبع من الواقع اليمني، انها المصاعب المتمثلة «في ضخامة تركة التجزئة والتخلف الموروثة من الاستعمار والإمامة»[18] وهو ما ترتبت عنه أوضاع قبلية تتصادم مع جهود الوحدة، ومع ذلك فيجب وضع تلك المصاعب في حجمها الطبيعي، لأنها «في الواقع انعكاس موضوعي لاحدى درجات التطور الاجتماعي للشعب اليمني، وهو ما يستحيل حلّه بقرار سياسي، ومن هنا أهمية العمل السياسي لحل هذه الظاهرة»، فضلاً عن أن «ظاهرة القبلية في الوطن اليمني تأخذ بالتلاشي والانهيار بفعل عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي وقيام الأشكال الحضارية المختلفة»[19] ولمواجهة هذه الصعوبات وغيرها فليس هناك لدى الرئيس علي ناصر سوى الثقة «في صواب المنهج السلمي الذي نسير عليه صوب الوحدة المنشودة، والذي يستجيب لمصالح وتطلعات الشعب اليمني في الشطرين»[20]، لأن هذا المنهج السلمي هو الذي عمّق من نقاط الاتفاق بين الشطرين، وجعلها «أكبر من نقاط الاختلاف التي يمكن بالحوار البناء والعمل الصبور المثابر تجاوزها من دون أن تتحول إلى عامل يعمق التجزئة ويسد أبواب التواصل»[21].

ومما عبر عنه أيضاً الرئيس علي ناصر، ان الإطار الدولي لا يلعب بالضرورة دوراً سلبياً ضد انجاز الوحدة اليمنية، ذلك أن الوحدة اليمنية لها خصوصيتها، وحالة التشطير في اليمن «تختلف عن حالتي تشطير ألمانيا وكوريا، كما ان الحركة الثورية اليمنية في الشمال أو الجنوب ولدت موحّدة، ورفعت شعار الوحدة كتجسيد لرفضها واقع التجزئة الذي كرسه الاستعمار البريطاني في الجنوب والنظام الامامي في الشمال»[22]. وخصوصية الحالة اليمنية على هذا النحو تعني أن «وحدة اليمن لن تكون إلا عاملاً هاماً وفعّالاً في تدعيم الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة قاطبة»[23].

وإجمالاً تتعلق الأبعاد التي عبّر عنها الرئيس علي ناصر في إدراكه للوحدة في ما يلي:

١ ـ إن الطريق السلمي الديمقراطي هو النهج الأصوب لتحقيق الوحدة، وانه هو الذي ساهم في تفويت الفرص على أعداء الوحدة اليمنية لتوتير الأجواء بين الشعب اليمني.

٢ ـ إن المنهج السلمي التدرجي يتمثل في المشروعات المشتركة وفي الربط المشترك بين الشطرين من خلال الطرق وحرية انتقال المواطنين، ومتابعة أعمال اللجان الوحدوية. والتي *توجّت أعمالها بالتوصل إلى دستور الوحدة.*

---

(١٧) انظر: ناصر، في: السفير، ١٩٨١/٤/١.
(١٨) انظر: علي ناصر، في: التضامن (لندن) (٥ أيار/ مايو ١٩٨٤).
(١٩) انظر: ناصر، في: السفير، ١٩٨١/٤/١.
(٢٠) انظر: ناصر، في: التضامن (٥ أيار/ مايو ١٩٨٤).
(٢١) المصدر نفسه.
(٢٢) المصدر نفسه.
(٢٣) انظر: ناصر، في: ١٤ أكتوبر، ١٩٨٠/٦/٢٢.

٣ ـ إن التوصل إلى اتفاقات وحدوية لا يمثل نهاية المطاف، بل من الضروري أن تنفذ تلك الاتفاقات، وأن تكون هناك مشاركة شعبية في مجمل العملية الوحدوية.

٤ ـ إن التوازن الدولي لا يمثل معوقاً لاتمام الوحدة اليمنية، ولكن مؤامرات القوى الخارجية هي من العوائق الرئيسية في هذا الصدد، إلى جانب بعض الأوضاع الداخلية التي تعد من موروثات نظام الإمامة والاستعمار.

٥ ـ إنه رغم الصعوبات التي تواجه العمل الوحدوي، فإن الشعب اليمني سيواصل طريقه صوب هدفه البعيد، أي اتمام الوحدة، لأنها بالنسبة إليه تمثل قضية مصير.

٦ ـ إن دولة الوحدة اليمنية ستكون عامل استقرار بالنسبة إلى المنطقة كلها.

٣ ـ ما بعد أزمة كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ : الوحدة والديمقراطية

تمثل احداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ نقطة فاصلة بين ما قبلها وما بعدها بالنسبة إلى الحياة السياسية في الشطر الجنوبي ولمجمل التفاعلات الخاصة بالوحدة اليمنية. وقد أثارت الأحداث ذاتها مشكلات من نوع خاص بالنسبة إلى الوحدة تمثلت في مدى تأثير وجود الرئيس علي ناصر ومؤيديه الذين نزحوا إلى الشمال في موقف القيادة السياسية في صنعاء من العملية الوحدوية التي بدأت في عهد الرئيس علي ناصر نفسه.

وقد تأثر العمل الوحدوي بهذه القضية فترة امتدت إلى عام ونصف العام، حصل فيها فتور نسبي في الأداء الوحدوي. وقد ركزت نخبة الجنوب ممثلة في الرئيس حيدر العطاس وعلي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي، وراشد ثابت وزير شؤون الوحدة اليمنية على مدى تأثر العملية الوحدوية بتلك المتغيرات، مع التهوين من أثرها بالنسبة إلى الالتزام الجنوبي، سياسياً ومعنوياً، باستكمال الطريق إلى الوحدة. وحول تأثير الأحداث ونظرة الجنوب إليها أشار راشد ثابت إلى أن القيادة السياسية في الجنوب بذلت «جهوداً كبيرة كي لا تؤثر أحداث الشتاء على العلاقة بين الشطرين، ولذا منذ بداية الهجرة صارحنا الأخوة في الشمال وقلنا لهم إننا على استعداد لمعالجة هذه المشكلة، وقلنا لهم إننا لا نمانع في أن يبقى علي ناصر في الشمال أو في أي مكان آخر شريطة ألاّ يمارس أي نشاط ضد النظام، وألاّ يعكر العلاقات بين الشطرين»[(٢٤)].

وكان الرئيس العطاس واضحاً في قوله ان: «المسيرة الوحدوية بين شطري اليمن قد حققت العديد من الانجازات. وبسبب احداث ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ تعثرت تلك المسيرة بعض الشيء، ولكن الآن سنبذل جهوداً مع الأشقاء لمواصلة هذه المسيرة الوحدوية»[(٢٥)] مشيراً إلى أن الشطر الجنوبي

---

(٢٤) انظر: راشد ثابت، وزير شؤون الوحدة في الشطر الجنوبي، في: الوطن العربي (٣ نيسان/ ابريل ١٩٨٧).

(٢٥) انظر: حيدر أبو بكر العطاس، رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، في: اليوم السابع (باريس) (٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧).

يسعى مع «الإخوة في صنعاء» لإزالة اثار ١٣ كانون الثاني/ يناير والمتمثلة في وجود العديد من العناصر التي هربت من الشطر الجنوبي «وطالما ان هؤلاء المقيمين في الشطر الشمالي من الوطن يحترمون حقوق الاستضافة ويقيمون بشكل عادي وطبيعي، فلن تؤثر هذه الاستضافة علينا - أي في الجنوب - في شيء ونعتبرهم أيضاً في بلدهم»، إلا أننا نسعى إلى «عودة كل الراغبين بالعودة إلى اليمن الديمقراطية، وممارسة حياتهم الطبيعية، وأيضاً نسعى لأن يتمكن كل من يرغب في الاستقرار في الشطر الشمالي من اليمن أن يندمج في المجتمع، وهذه مسألة طبيعية بين الشطرين»[٢٦].

وتحدد المقولات السابقة تصوّراً يقوم على أساس أن مسيرة العمل الوحدوي قد تأثرت سلباً، وأن هناك حرصاً من قبل نخبة الشطر الجنوبي على ألا يستمر هذا التأثير السلبي طويلاً، وان جزءاً من تحييد هذه الآثار السلبية يكمن في حل مشكلة النازحين، وبما يمكن أن يساعد على الانطلاق المشترك في مسيرة الوحدة. وتضمن تصور نخبة الجنوب لحل مشكلة النازحين أحد شكلين: اما أن يستقر هؤلاء في الشمال بصورة طبيعية دون أن يعمدوا أو أن يساعدهم الشطر الشمالي على إيذاء اليمن الديمقراطي - أي الاستضافة الطبيعية والعادية - وإما أن يعودوا إلى الجنوب ويستعيدوا الاندماج فيه. ومن الجوانب الهامة أيضاً في المقولات السابقة تلك التأكيدات على حرص الشطر الجنوبي - بالرغم من الأحداث وتداعياتها - وتمسكه بالاتفاقات التي وقعت في السابق مع الشطر الشمالي.

ويشير التمسك بالاتفاقات الوحدوية إلى عمق قضية الوحدة ذاتها، وهي على حد قول وزير شؤون الوحدة في الشطر الجنوبي سابقاً تمثل قضية: «تتحدد عبر أطر المجتمع ومن خلال العلاقات التاريخية القائمة بين الشمال والجنوب، وهناك مؤشرات عديدة لا يمكن للمرء انكارها تدل على أن الوحدة ممكنة ومرجوة»[٢٧] فالحقائق التاريخية من وجهة نظر راشد ثابت «تؤكد أن الشعب اليمني ظل موحّداً وإن مسّته الأحداث والاضطرابات التي كانت تمزق كيانه الاجتماعي لبعض الوقت بفعل الصراعات المذهبية والسياسية التي تغذيها وتصدرها قوى خارجية، وهذه الحقائق التاريخية إلى جانب السمات الموحدة للواقع الاجتماعي الاقتصادي في شطري اليمن شكلت الأرضية التي تتحرك عليها محادثات الوحدة اليمنية بين الشطرين»[٢٨]. بعبارة أخرى إن الوحدة اليمنية ذات بعدين، احدهما تاريخي تؤكده أحداث التاريخ منذ القدم، والثاني بُعد يتعلق بالحاضر وهو توحد السمات الاجتماعية والاقتصادية في الشطرين، وكلا البعدين يعنيان أن قضية الوحدة اليمنية لا صلة لها بالأنظمة السياسية التي تجيء وتروح، وانهما معاً يشكلان الأساس الصلب الذي تقوم عليه عملية الوحدة.

أبعاد قضية الوحدة عند نخبة الجنوب بعد كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ لا تتوقف عند هذا الحد، فهناك أبعاد أخرى لها، منها أن الوحدة عند راشد ثابت «تخص القيادات اليمنية، ويوم يتخذ القرار السياسي لإعلانها، يومها ستذلل كل العقبات، وان عامل الوقت هو عامل ايجابي، فنحن لن نقبل بوحدة كلامية، لذا يجدر بنا التريث والانتظار لدراسة الأمور بمختلف جوانبها، ويوم نرى الفكرة قد نضجت

---

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) انظر: ثابت، في: الوطن العربي (٣ نيسان/ ابريل ١٩٨٧).

(٢٨) انظر: راشد ثابت، في: الحوادث (لندن) (٨ تموز/ يوليو ١٩٨٨).

سيكون تطبيقها من أسهل الأمور»[٢٩]. وهنا يمكن أن نجد معنى مُتَضمّناً لا يقل أهمية عن المعاني الأخرى السابقة، إنه المتعلق بدور القيادة السياسية وبدور عامل الوقت. ويكشف التصور السابق، من الناحية الإجرائية، أن قضية الوحدة ترتبط بقرار القيادة السياسية، ومن ثم فهي تُعد بمثابة قرار سياسي أولاً وأخيراً. أما عامل الوقت على النحو السابق فيثير مسألة الوحدة المدروسة والمخطط لها كاملاً، والتي تستفيد من عامل الزمن لصالحها من خلال دراسة مختلف الجوانب والقضايا، بحيث يأتي القرار في زمنه الصحيح، والذي ينتج منه سهولة التطبيق وتجاوز أية تعقيدات قد تبرز على نحو أو آخر.

إن نمط الوحدة المدروسة يعني عند الرئيس حيدر أبو بكر العطاس: «الواقعية للوصول خطوة خطوة إلى وحدة الشعب اليمني، والخطوات الملموسة التي يمكن تحقيقها على الأرض، فهي ليست الكم الكبير من الوثائق التي يتم توقيعها، وليست الأحاديث الطويلة أو الخطب الرنّانة. انها الخطوات الملموسة على صعيد توحيد قدرات الشعب اليمني وامكاناته وتشابك مصالحه الاقتصادية والاجتماعية في أدق تفاصيلها»[٣٠].

وعند علي سالم البيض فإن الوحدة المدروسة تعني «عدم التعامل مع قضية الوحدة بطريقة عاطفية، بل من خلال المزيد من الصبر وتهيئة الظروف المناسبة للعمل الوحدوي بمصداقية»[٣١]، وذلك بهدف «انجاز وحدة تبقى وتصمد لأنها هدف نبيل للشعب اليمني»[٣٢].

إن هذا الهدف النبيل يحتاج إلى ضمانات تهيىء له الظروف المناسبة للتقدم، وهنا تثار مسألة ما هي تلك الضمانات؟ ومن يقوم بتحديدها؟. تجيب نخبة الجنوب ممثلة بعلي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي بأن تحديد تلك الضمانات هو: «من عمل قيادتي الشطرين، ولكن الضمانة الكبرى هي التأييد الشعبي لخطوات الوحدة، وان كان العمل الدؤوب باتجاه الوحدة هو الأساس فإن المصارحة مع الشعب لا تقل أهمية عن ذلك»[٣٣].

وهنا نجد أمامنا عدة أبعاد لمسألة الوحدة المدروسة، فهي النهج الواقعي وليس العاطفي، وهي تشابك المصالح الاقتصادية والاجتماعية، وهي الخطوات الملموسة على الأرض والمُحققة أمام أعين الشعب اليمني ولصالحه، وهي الوحدة التي تتوافر لها الضمانات لكي تُنجز وتَبقى وتَصمد أمام التحديات المختلفة. أما هذه الضمانات فيمكن بلورتها في عدة شروط، مثل العمل الوحدوي الدؤوب القائم على مصارحة الشعب بكل العقبات والمشاكل، وتأييد الشعب للوحدة ولخطواتها، وتحديد القيادات السياسية لضمانات محددة تعمل على دفع العمل الوحدوي وانجازه ثم حمايته في المستقبل. وتبقى الاشارة إلى أن الوحدة المدروسة

---

(٢٩) انظر: ثابت، في: الوطن العربي (٣ نيسان/ ابريل ١٩٨٧).

(٣٠) انظر: حيدر أبو بكر العطاس، في: اليوم السابع (٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩).

(٣١) انظر: علي سالم البيض، أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني، في: اليوم السابع (٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩).

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) المصدر نفسه.

إجرائياً، لا تعني عند نخبة الجنوب سوى تحقيق هـدف محدد، انه هدف «الوحدة الانـدماجية الكاملة، وحدة الأرض والشعب على قاعدتي ثورتي أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر المجيدتين»[٣٤].

من جانب آخر، فإن الوحـدة المدروسـة لا تعني غياب العقبـات أو المعوقـات، ولكنها تعني أسلوباً معيناً في مواجهة تلك المعـوقات. وفي تلك الفـترة تحددت العقبـات بأنها: «بعض القضايا الاقتصادية المتعلقة بالقطاع العام، ونقاط تتعلق بالحـدود، يضاف إلى ذلـك مشاكـل اجتماعيـة تعود إلى أيام الإمامة»[٣٥]. ويدخـل في ذلك أيضـاً موضـوع النفط، ليس من زاويـة اكتشـافه في أرض اليمن، ولكن من زاوية أن هناك، على حد قول الرئيس حيـدر العطاس: «قـوى لم يسعدهـا ولم يَرُق لها أن يكتشف النفط في اليمن وأن يتم الافادة من هذه الثروة النفطية بشكل موحّد»[٣٦]. وادراكاً بقيمة النفط وأهميته للوحدة اليمنية، والتفافاً على أهداف القوى المعادية، فقد جرت المشاورات وتم الاتفاق «على إقامة منطقة مشتركة للتنقيب عن النفط بين شطري اليمن والبدء باستثمار هذه الـثروة هو عـامل أساسي في دحض أهداف القوى المعادية لليمن»[٣٧].

ووفقاً لما سبق يمكن اجمال نقاط التصور المتعلق بالوحدة في الفـترة التاليـة لأزمة كـانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ في ما يلي:

١ ـ ضرورة تحييد تأثير أزمة كانون الثاني/ ينايـر ١٩٨٦ السـلبي في العملية الـوحدويـة من خلال قيام الشطر الشمالي بالاستضافة الطبيعية للنازحين إليه، أو من خـلال السماح بعـودتهم إلى الشطر الجنوبي.

٢ ـ إن الشطر الجنوبي ملتزم بالخطوات الوحدوية السـابقة ويعمل على استكمالها وصولاً إلى هدف الوحدة الاندماجية الكاملة بين الشطرين.

٣ ـ إن الوحدة ذاتها تستند إلى عدة أبعاد تاريخية واجتـماعية واقتصـادية، فضـلاً عن أهمية القرار السياسي بالوحدة الذي سيذلل العقبات ويقضي عليها.

٤ ـ إن الوحدة المفضلة والمطلوبة هي الوحدة المدروسة، التي تحيل عامل الزمن إلى مدخل إيجابي لها، وهذه الوحـدة المدروسـة تعني النهج الـواقعي القائم عـلى تطويـر أشكال التعـاون والتنسيق المختلفة.

٥ ـ وان الوحدة المستهدفة في آخـر المطاف هي الـوحدة الانـدماجيـة الكاملة بـين شطري اليمن، والتي تتوافر لها الضمانات من أجل حمايتها وصيانتها.

٦ ـ إن أهم ضمانات الوحدة هي تأييد الشعب لها، والعمل الدؤوب المخلص، ومجموعـة من الضمانات التي تحددها القيادة السياسية.

---

(٣٤) انظر: حيدر أبو بكر العطاس، في: الحوادث (٢٦ شباط/ فبراير ١٩٨٨).

(٣٥) انظر: ثابت، في: الوطن العربي (٣ نيسان/ ابريل ١٩٨٧).

(٣٦) انظر: العطاس، في: الحوادث (٢٦ شباط/ فبراير ١٩٨٨).

(٣٧) المصدر نفسه.

٧ ـ إن دور القيادة السياسية في انجاز الوحدة المستهدفة دور رئيسي، سواء من خلال اتخاذ قرار الوحدة ذاته، أو العمل على إحباط المخططات الخارجية التي تعيق العمل الوحدوي.

٨ ـ على صعيد المعوقات فهي بعض موروثات العهد الإمامي، وعدد من الاختلافات حول قضايا اجتماعية واقتصادية.

٩ ـ إن عامل النفط يمكن أن يساهم في إنجاز الوحدة، شريطة أن يتم توظيفه بعيداً عن أهداف ومخططات القوى الخارجية التي لا تسعدها وحدة اليمن ومواصلة مسيرته.

مع توقيع اتفاق عدن ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، دخل متغير جديد في العملية الوحدوية كلها، قوامه الاندفاع نحو اعلان دولة الوحدة، والسعي إلى الربط بينها وبين الشرط الديمقراطي على نحو لا لبس فيه. وكشأن كل الأحداث الفاصلة، فإنها تلقي بظلالها على العناصر المحيطة كافة، ومن هنا يجيء الحديث عن التصور والادراك الذي عبرت عنه نخبة الجنوب في تصورها للوحدة ولطبيعة الدولة الموحدة ولكيفية مواجهة القوى المعارضة، مع ضرورة، بل حتمية الربط العضوي بين الوحدة والديمقراطية.

ولا شك أن نقطة البداية في تصورات تلك المرحلة تكمن في التعرف على مجمل تقييم اتفاق عدن، والأسباب الحقيقية وراء توقيعه وما تمخض عنه من قوة دفع كبيرة للعملية الوحدوية. وفي هذا الصدد يقول علي سالم البيض مشيراً إلى الاتفاق بأنه: «ثمرة طبيعية للواقعية السياسية الجديدة التي تَشُقُّ طريقها بثبات في العمل الوحدوي، ونتيجة للعلاقات الطيبة التي تربط بين القيادتين، واجواء الثقة بينهما التي ولّدها العديد من اللقاءات والحوارات، وتنامي الشعور المشترك بأهمية الدفع بقضية الوحدة إلى الأمام على نحو ملموس، والتخلي عن أساليب الماضي، ومترتباته الخاطئة التي كانت تقلل من فعالية التفاهم، ولا تلتفت إلى العمل السلمي إلا في الأطر الضيقة للمقتضيات السياسية: ولقد تأكد لنا ـ أي القيادة السياسية في الشطرين ـ بالملموس ان الطريق غير السلمي وغير الديمقراطي إلى الوحدة إنما هو كالسراب يحسبه الظمآن ماء، ولكنه يتذوق طعم المرارة حينما تصدمه وقائع تكريس الانفصال القاسية»[٣٨].

ومن وجهة نظر علي سالم البيض، ان تلك الجوانب الايجابية الدافعة للوحدة تقابلها خبرات سلبية أخرى، كانت السبب وراء فشل العمل الوحدوي في الماضي، إذ «كانت السياسات المتبعة ازاء قضية الوحدة في مرحلة ما قبل ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ تتسم بضيق الأفق وبالمفاهيم الخاطئة القائمة على اعتبارات لا شك أنها كانت ترتقي إلى مستوى الوهم، وكان العمل الوحدوي محكوماً بنفسية معينة تقوم على محاولة الاستئثار واستبعاد الآخر، ومحاولة فرض نمط من التفكير السياسي والاختيارات المحددة، بمعنى أن الحوار الوحدوي كان حواراً يركز على الاختلاف، وينظر إلى القواسم المشتركة كقضايا من الدرجة الثانية، ولم تكن الجديّة بسبب ذلك موجودة بالقدر الذي يعزز مسار العمل الوحدوي» مضيفاً: «إن نمط التفكير القديم قد ضيّع الكثير من الفرص، لأنه كان تفكيراً لا ديمقراطياً يسوّغ الالحاق، والغاء الآخر، ولذلك فإن العديد من الاتفاقات التي تم التوصل إليها كانت تواجه بمصاعب كبيرة في التنفيذ،

---

(٣٨) انظر: علي سالم البيض، في كلمة القيت في لقاء عدن لقيادتي الشطرين في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩. نقلاً عن: علي سالم البيض، الوحدة الديمقراطية، الاصلاح خيار المستقبل، كتاب وثائقي ([د.م.]: اصدارات سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، [د.ت.])، ص ١٣.

ولم تكن تتوافر الجدّية اللازمة لتنفيذها»[39]. بعبارة أخرى ان طريقة العمل الوحدوي التي أخذت في التفاعل بعد اتفاق تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ غلب عليها الطابع الجدي، وتميزت بطريقة تفكير جد مختلفة، ومن هنا تناقضت كيفياً مع تلك الخبرات السلبية التي كانت وراء فشل العملية الوحدوية في ماقبل اتفاق عدن، ومن ثم فهي مؤهلة للوصول إلى الهدف المرغوب، إلا وهو تحقيق الوحدة اليمنية.

ولكن ما هي الوحدة التي يأملها الشعب اليمني وفق تصور نخبة الجنوب؟. للاجابة على هذا التساؤل نستطيع أن نجد هذا التصور شاملاً على عدة مضامين ايجابية مثل، إن الوحدة لا تعني «تسليم أي من الشطرين للشطر الآخر، وليست مشروعاً إلحاقياً يجري تنفيذه عُنوة، بل هي اتفاق سلمي ديمقراطي ومشاركة متكافئة تحرص على توسيع نطاقها لترفع الشعب وقواه الوطنية إلى مستوى الاشتراك الفعلي في انجازها»[40].

إن تلك الطبيعة التكافؤية للوحدة تعني من جانب آخر التنازل عن المشاريع الخاصة للوحدة، كما قال الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني: «باتجاه الجهود المشتركة، فالإخوان في الشمال لديهم مشروع، والجنوب لديه مشروع، فالأفضل هو ترك تلك المشروعات والبحث في صيغة أخرى للجهود المشتركة تدفع الوحدة وتعمل على تقريب حدوثها». وفي هذا الصدد فمن الضروري «التفكير سوياً كنظامين أو كحزبين، ومع كل القوى الوطنية، والتحدث إلى الشعب عن أن السعي الوحدوي يقابله سعي مضاد يهدف إلى ضرب المشروع الوحدوي وإفشال اتفاق ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر»[41].

إنها الوحدة «التي ستكون مجالاً للتقدم والتطور وتطبيق القانون، وستكون خطوة تاريخية للأمام تخدم الثقافة على تنوع تياراتها ومناهجها»[42]. ولهذا فهي بمثابة خطوة للأمام لأنه ـ من وجهة نظر علي سالم البيض ـ «في الظروف اليمنية المحددة صار متعذراً تجاوز التخلف الموروث وانجاز مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء الدولة الحديثة وتطوير الثقافة من دون تحقيق الوحدة اليمنية، بل ان الحفاظ على الكيان الوطني للشعب صار مرتبطاً بها على نحو وثيق، فالوحدة غدت شرطاً وقاعدة مادية للتطور»[43]. ومن جانب آخر فإن الوحدة تعني «إغلاق ملفات الماضي، ملفات التوترات والنزاعات، وفتح ملف الأمان والاستقرار والمنعة والقوة لليمن»[44].

إن تلك الجوانب التقدمية والتنموية والتحديثية للوحدة اليمنية، هي السبب وراء

---

(٣٩) انظر: علي سالم البيض، في كلمة القيت يوم اعلان الوحدة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠. نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٤٠) انظر: علي سالم البيض، في كلمة افتتاح الدورة الـ ١٩ للجنة المركزية للحزب الاشتراكي، في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٩٠. نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٤١) انظر: علي سالم البيض، في كلمة في قيادات وكوادر أجهزة الاعلام والثقافة في ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٩٠. نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٤٢) انظر: البيض، في افتتاح الدورة الـ ١٩ للجنة المركزية للحزب الاشتراكي. نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٤٤) انظر: علي سالم البيض، في كلمة في المهرجان الكبير بميدان السبعين، في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩. نقلاً عن: البيض، الوحدة الديمقراطية، الاصلاح خيار المستقبل، ص ٢٠.

المشاريع المضادة لها من قبل القوى المعادية المتضررة منها، سواء في الداخل أو في الخارج، الأمر الذي يثير كيفية مواجهة تلك المشاريع؟. وهنا ـ وفق تصور قيادة الجنوب ـ نجد عدة مقومات متكاملة، أولها مثلاً، الإسراع بانجاز الوحدة والتعجيل بها لضرب المعارضين لها أياً كانوا، إذ من الأفضل ـ كما دعا علي سالم البيض «لو انجزت الوحدة قبل مواعيدها المحددة في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠»(٤٥) فضلاً عن اتخاذ الاجراءات الضرورية لتفويت الفرصة على أعداء الوحدة من استغلال بعض الثغرات «سواء في قوت الناس وتموينهم والعمل على توفيره»(٤٦)، «وكشف المغالطات والأعمال المعادية حول مستقبل الوحدة والدستور والأغلفة التي تتغطى بها هذه القوى المعادية»(٤٧) و«والدفاع عن اتفاقية ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر وعن دستور الجمهورية اليمنية، والدفاع عن الديمقراطية والاصلاح والوحدة»(٤٨).

إن أهمية الدفاع عن الدستور لدى أمين عام الحزب الاشتراكي تكمن في صد أية محاولة تمس الدستور فـ «محاولة مس هذا الدستور الذي جمعنا لن يكون الهدف منه تحسين مستوى الدستور وصياغته، بل وضع الأشواك والألغام في طريق الوحدة، ذلك أن هناك رابطاً مصيرياً بين الوحدة والدستور، والذين يبحثون عن عيوب وذرائع فيه انما يبحثون عن مواضع لزرع الشوك في طريق وحدة الشعب اليمني»(٤٩). ومثل تلك المواجهات مع القوى المضادة للوحدة لا تستقيم دون الشرط الرئيسي وهو: «تعزيز الممارسة الديمقراطية، والتي معها تتعزز الوحدة، وبحيث نشأ بينهما ترابط وثيق، حيث صارت الديمقراطية تفضي إلى الوحدة، والوحدة تحمل معها المزيد من الانتاج الديمقراطي»(٥٠).

ووفقاً لما سبق يمكن إجمال عناصر التصور الوحدوي لقيادة الجنوب في الفترة التالية لتوقيع اتفاق عدن ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ في ما يلي:

١ ـ ضرورة اعتماد منهج الواقعية السياسية الذي يقوم على التفاهم المشترك، واستبعاد المترتبات الخاطئة، وشيوع أجواء الثقة بين القيادات السياسية، واعتماد العمل السلمي الديمقراطي.

٢ ـ إن الوحدة التي يسعى إليها الشطران معاً هي وحدة التكافؤ والنديّة، وليست وحدة الضم والإلحاق، وهي وحدة ذات مضامين ايجابية على صعيد انجاز التقدم والتحديث وبناء الدولة الحديثة ومواجهة موروثات التخلف.

---

(٤٥) انظر: علي سالم البيض، في كلمة في لقاء القيادتين السياسيتين في تعز، في ٨ آذار/ مارس ١٩٩٠. نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٤٦) انظر: علي سالم البيض، في كلمة توجيهية في الاجتماع الثاني المشترك لمجلسي وزراء الشطرين، في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٠. نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٤٧) البيض، الوحدة الديمقراطية، الاصلاح خيار المستقبل، ص ٤١.

(٤٨) انظر: علي سالم البيض، في كلمة في قيادات وكوادر أجهزة الاعلام. نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٤٩) البيض، الوحدة الديمقراطية، الاصلاح خيار المستقبل، ص٥٤.

(٥٠) انظر: علي سالم البيض، في كلمة في يوم اعلان الوحدة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٦٠.

٣ ـ إن انجاز الوحدة وفق العمل السلمي الديمقراطي تطلب التنازل عن المشروعات الخاصة لكل طرف والعمل من خلال النهج المشترك، مع اتاحة المجال للمشاركة الشعبية في هذا العمل الوحدوي.

٤ ـ إن الجوانب التحديثية والتقدمية للدولة الموحدة دفعت بالقوى المتضررة منها إلى العمل على عرقلة العملية الوحدوية كلها.

٥ ـ إن من الضروري مواجهة تلك القوى المعادية من خلال الدفاع عن الوحدة ودستورها والاسراع بإنجازها، ومن خلال فضح مغالطاتهم وأساليبهم، ومن خلال التمسك بالديمقراطية والدفاع عنها.

٦ ـ إن دولة الوحدة تشجب ما قبلها من احداث وتوترات ومنازعات سواء بين الشطرين أو داخل كل شطر على حدة.

٧ ـ إن العوامل التي أدت في السابق إلى إفشال العملية الوحدوية لها أسباب تعود إلى طريقة التفكير التي سادت بين الشطرين، والتي كان قوامها ضيق الأفق واعتماد مفاهيم خاطئة، وغياب عنصر الثقة، وسيادة روح الالحاق والضم واستبعاد الطرف الأخر، والتركيز على الاختلافات وليس القواسم المشتركة، وعدم اعتماد الخيار الديمقراطي. وتعد هذه إحدى المرات القليلة بل والنادرة التي يتم الحديث فيها عن مسؤولية الأطراف اليمنية ذاتها في تعطيل العملية الوحدوية، وعدم قصر الحديث على مخططات خارجية ومؤامرات قوى أقليمية.

ثانياً: نخبة الشطر الشمالي

تأثر تصور نخبة الشطر الشمالي الوحدوي بعدد من العوامل، منها طبيعة البناء السياسي والاجتماعي السائد، وتركيب النخبة وعلاقاتها الدولية والاقليمية، ومدى التطور الذي عاشته مجمل التجربة الاجتماعية السياسية منذ ثورة أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ وحتى قيام الجمهورية اليمنية. وقد سبق القول إن الفترة ما بين ١٩٦٢ وحتى ١٩٧٤ لا تتوافر فيها مادة يمكن أن تسمح ولو بدراسة جزئية وانتقائية لبعض جوانب الادراك الخاص بقضية الوحدة. وقد تمت الاشارة إلى أن السلطات الحاكمة في الشمال قررت تخصيص ٢٨ مقعداً لممثلي الشطر الجنوبي في مجلس الشورى الذي تم تكوينه في العام ١٩٧١، كخطوة رمزية تضمنت الكشف عن ادراك مفاده ان الشطر الجنوبي هو جزء لا يتجزأ من اليمن الطبيعي الواحد. وهو ما اعتبرته نخبة الجنوب بمثابة عمل إلحاقي ينطوي على فعل قسري مرفوض.

وفي ما بعد ١٩٧٤ لا يتوافر سوى النذر اليسير من المادة القابلة للتحليل. ومما هو متوافر ومنسوب إلى الرئيس ابراهيم الحمدي، تبدو بعض الجوانب ذات الصلة بالموضوع، ولكنه يقتصر على جوانب عامة مثل التشديد على حتمية الوحدة، وكونها هدفاً نبيلاً للشعب اليمني، وانها سوف تتحقق بفضل جهود المخلصين من أبناء اليمن. وفي هذا الصدد يشير

الرئيس ابراهيم الحمدي إلى ان الشعب في الشمال والجنوب «هو شعب واحد اسمه اليمن، وانه مهما كانت الجراح أحياناً، فالمسؤولية تحتم التغلب عليها من واقع الحرص على مصالح الشعب اليمني في الشطرين، ولما كان وفق الآية الكريمة ﴿لكل أجل كتاب﴾ [سورة الرّعد: ٣٨]، فإن أجل الوحدة سيتحقق في المستقبل بفضل جهود المخلصين»[٥١]، ذلك أن: «الوحدة اليمنية مطلب أساسي لكل يمني في الجنوب والشمال، ويعمل الجميع على تحقيقه»[٥٢].

١ ـ إدراك الرئيس علي صالح للوحدة اليمنية

إذا انتقلنا إلى عهد الرئيس علي عبد الله صالح منذ ١٩٨٧ وحتى تحقيق الوحدة، فإن توافر المادة النسبي وتتابعها الزمني يسمح بدراستها بطريقة مختلفة، وهو ما تم بالفعل بحثه جزئياً في دراسة بعنوان: «قضية الوحدة اليمنية دراسة في رؤية القيادة في الشطر الشمالي ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤»[٥٣]. وقد اعتمدت الدراسة المذكورة على تطبيق منهج تحليل مضمون الخطب والتصريحات المعلنة للرئيس علي عبد الله صالح في الفترة التي بدأت بانتخابه رئيساً للجمهورية في العام ١٩٧٨ وحتى نهاية ١٩٨٤، وذلك «بهدف قياس اهتمام القيادة اليمنية بقضية الوحدة ولتبين مكانتها مقارنة بأولويات السياسة الخارجية اليمنية»[٥٤]. وقد انتهت الدراسة إلى عدة نتائج يلخصها الجدول رقم (٢ ـ ١).

وهذه النتائج هي على النحو التالي:

أولاً ـ إن قضية الوحدة قد احتلت المرتبة الأولى في خمس سنوات من السنوات السبع التي شملها التحليل، وهي السنوات من ١٩٧٨ إلى ١٩٨١ فضلاً عن سنة ١٩٨٤.

ثانياً ـ إن قضية الوحدة قد احتلت المرتبة الثالثة في سنتي ١٩٨٢ و١٩٨٣ نسبة إلى قضيتي فلسطين والتضامن العربي. وقد حدث هذا التطور في الترتيب انعكاساً للأحداث الخطيرة التي شهدها الوطن العربي في سنة ١٩٨٢ والمتمثلة في غزو إسرائيل للبنان، وحصار المقاومة الفلسطينية في بيروت وخروجها منها، وتردي الاستجابة العربية لهذا التحدي الخطير بسبب غياب التضامن العربي، وبروز الدور اليمني، سواء في الدعم المادي للثورة الفلسطينية ـ فضلاً عن الدعم المعنوي بطبيعة الحال ـ أثناء الحصار عن طريق المتطوعين اليمنيين، أو في استقبال المقاتلين الفلسطينيين في اليمن بعد رحيلهم من بيروت، أو في السعي من أجل استعادة التضامن العربي. ومن الواضح أن قضيتي فلسطين والتضامن العربي ظلتا مطروحتين بإلحاح في العام التالي للغزو والحصار (١٩٨٣)، ثم عادتا بعد ذلك، بمرور الزمن إلى مكانها الطبيعي، ضمن أولويات السياسة اليمنية في العام ١٩٨٤.

---

(٥١) انظر: ابراهيم الحمدي، في: الرأي العام (الكويت) (٢ تموز/ يوليو ١٩٧٥).

(٥٢) انظر: ابراهيم الحمدي، في: القبس، ١٩٧٦/١/١١.

(٥٣) أحمد يوسف أحمد، «قضية الوحدة اليمنية: دراسة في رؤية القيادة في الشطر الشمالي، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤،» السياسة الدولية، العدد ٩٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٨)، ص ٢٤ ـ ٢٦.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٧.

جدول رقم (٢ - ١)

تطور اهتمام القيادة اليمنية بقضية الوحدة في السنوات
١٩٧٨ - ١٩٨٤

القضية / السنة	الوحدة اليمنية		فلسطين		التضامن العربي		الحرب العراقية - الايرانية		عدم الانحياز		أزمة لبنان	
	العدد	المكانة	العدد	المكانة	العدد	المكانة	العدد	المكانة	العدد	المكانة	العدد	المكانة
١٩٧٨	٣	الأولى	١	الثالثة	٢	الثانية			١	الثالثة		
١٩٧٩	١٧	الأولى	٧	الثانية	٥	الثالثة			٢	الخامسة	٤	الرابعة
١٩٨٠	١١	الأولى	٤	الثالثة	٦	الثانية			٢	الرابعة	٢	الرابعة
١٩٨١	١١	الأولى	١١	الأولى	٩	الثالثة	٣	الخامسة	٦	الرابعة	٢	السادسة
١٩٨٢	٢١	الثالثة	٤٦	الأولى	٤١	الثانية	١٦	الرابعة	١٠	السادسة	١٦	الرابعة
١٩٨٣	١٥	الثالثة	٢٦	الأولى	٢٠	الثانية	١٣	الخامسة	١٥	الثالثة	٥	السادسة
١٩٨٤	١٣	الأولى	١٢	الثانية	٩	الثالثة	٩	الثالثة	٢	السادسة	٤	الخامسة
المجموع	٩١	الثالثة	١٠٧	الأولى	٩٢	الثانية	٤١	الرابعة	٣٨	الخامسة	٣٣	السادسة

ثالثاً ـ يلاحظ أن قضية الوحدة قد احتلت في المحصلة النهائية للأعوام السبعة المرتبة الثالثة بعد قضيتي فلسطين والتضامن العربي ـ وان كان الفارق يكاد ينعدم بين قضيتي الوحدة اليمنية والتضامن العربي ـ وذلك بسبب كثافة الاهتمام اليمني بهاتين القضيتين في العامين ١٩٨٢ و١٩٨٣. وبطبيعة الحال فإننا إذا اعتمدنا طريقة أخرى للقياس مثل عدد السنوات التي تبوأت فيها قضية الوحدة اليمنية المكانة الأولى، مقارنة بغيرها من القضايا، فسوف تكون الأولوية لقضية الوحدة.

رابعاً ـ تجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى احتمالات الخطأ الذاتي، سواء في طريقة قياس الاهتمام أو في تطبيقها... الخ فينبغي التعامل مع النتائج التي يوضحها الجدول باعتبارها مجرد مؤشرات للدلالة على تطور اهتمام القيادة بالقضايا المختلفة الواردة في الجدول وليس باعتبارها حقائق ثابتة لا تقبل الجدل[55].

* * *

أما عن أبعاد رؤية القيادة اليمنية لقضية الوحدة، فقد أظهر التحليل ان هناك اثني عشر بعداً لقضية الوحدة كما عكستها تلك الرؤية وهي على النحو التالي:

أولاً ـ مكانة الوحدة كهدف، وينقسم هذا البعد بدوره إلى ثلاثة أبعاد فرعية:

١ ـ أولوية هدف الوحدة: ويستمد هذا من تعبيرات تشير إلى سمو هدف الوحدة، أو أنه اسمى الأهداف قاطبة، أو أن له الأولوية على ما عداه... الخ.

٢ ـ شعبية هدف الوحدة ويتجلى هذا في حرص القيادة اليمنية على أن تؤكد أن الوحدة هدف شعبي وجماهيري.

٣ ـ حتمية هدف الوحدة.

ثانياً ـ أسس الوحدة وقد تفرعت هذه الأسس لدى القيادة اليمنية إلى: الولاء الوطني والوحدة الوطنية، الديمقراطية، العدل الاجتماعي، الاتفاقات المعقودة بين الشطرين، الأساس القومي، والإسلام.

ثالثاً ـ معوقات الوحدة وتشمل:

١ ـ معوقات تاريخية أهمها رواسب نظام الإمامة في الشمال والاستعمار في الجنوب.

٢ ـ معوقات تنبثق من التباين بين النظامين السياسي والاقتصادي في الشطرين.

٣ ـ معوقات خارجية تتمثل بصفة عامة في موقف القوى العظمى والكبرى من الوحدة، وبصفة خاصة في الموقف السوفياتي.

٤ ـ اشارات محددة أحياناً وغير محددة أحياناً أخرى إلى اعداء الوحدة.

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٧.

رابعاً ـ النهج المتبع لتحقيق الوحدة ويشمل:

١ ـ نهج الحوار وأحياناً يشار إليه باعتباره النهج السلمي أو الديمقراطي.

٢ ـ النهج الوظيفي ويقصد به تحديداً مشروعات التكامل الوظيفي بين الشطرين في المجالات الاقتصادية والثقافية والتربوية وغيرها.

خامساً ـ المتغير الزمني في الوحدة وترتبط به قضية الوحدة الفورية أو التدرجية.

سادساً ـ منجزات الوحدة، بمعنى ما تحقق من خطوات في سبيل إعادة الوحدة، ويتضمن هذا في بعض الأحيان تقويماً لهذه الخطوات، وهذه المنجزات أساساً إما منجزات مؤسسية، بمعنى بناء مؤسسات معينة للوحدة مثل المجلس اليمني الأعلى، أو منجزات وظيفية مثل مشروعات التكامل الوظيفي المختلفة، أو منجزات سياسية أو دبلوماسية تتمثل في التنسيق بين الشطرين بهذا الصدد.

سابعاً ـ المهام المطلوبة لإنجاز الوحدة: ويتضمن هذا في الأغلب الأعم حديثاً عاماً عن ضرورة بذل مزيد من الجهود واتخاذ مزيد من الخطوات في الطريق إلى إعادة الوحدة.

ثامناً ـ الالتزام بالعمل من أجل الوحدة، ويتضمن هذا إعادة تسجيل القيادة لإصرارها على المُضي في طريق إعادة الوحدة.

تاسعاً ـ شكل الوحدة، ويتضمن بحث قضية هل تأخذ الوحدة الشكل الاندماجي أم شكلاً آخر.

عاشراً ـ دور الوحدة وهو يعني بأن الوحدة بعد تحقيقها ستكون أساساً لدور يمني أكثر فاعلية.

حادي عشر ـ علاقة الوحدة اليمنية بالوحدة العربية: وتتمثل في أن الأولى خطوة نحو الثانية. ويعني هذا، من جانب، أن اليمن لا يمكن أن يدخل في تجربة وحدوية عربية قبل أن ينجز وحدته الذاتية. وانه من جانب آخر إذا حقق هذا الانجاز ملتزم قومياً بأن تكون الوحدة اليمنية خطوة إلى الوحدة العربية الشاملة.

ثاني عشر ـ الموقف العربي من الوحدة ويتضمن هذا البعد عادة اشارات ايجابية اما للموقف العربي العام من الوحدة أو لمواقف دول عربية محددة من القضية ذاتها[٥٦].

وبغض النظر عن الأوزان النسبية التي حملها كل بعد على حدة ـ وهو ما تضمنته الدراسة المشار إليها بالفعل ـ فمن الواضح أن رؤية القيادة اليمنية قد شملت الأبعاد كافة التي يمكن تصورها لقضية الوحدة. وإذا انتقلنا إلى بعض الأبعاد التي تضمنها التصور السابق

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩.

فسوف نجد أن البعد الخاص بمعوقات الوحدة، وكذلك المتغير الزمني في عملية إعادة الوحدة يعدان من أغنى الأبعاد وأهمها.

وفي ما يتعلق ببُعد المعوقات فقد ظهر أنها تتضمن أربعة أنواع وهي:

١ ـ المعوقات التاريخية التي أرجعها الرئيس علي صالح إلى رواسب نظام الإمامة في الشطر الشمالي وإلى الاستعمار في الجنوب، وهو ما يتطلب جهداً ضخماً.

٢ ـ التباين في الشطرين على الصعد السياسية والاجتماعية، وقد أبرز الرئيس علي صالح «ان هذا التباين يمثل بالفعل عائقاً في طريق الوحدة، إلا أنه اختلاف قابل للزوال والانتهاء من خلال المبادىء العامة التي تم إقرارها في الاتفاقات الموقع عليها من قبل قيادتي الشطرين ومنها ما يحدد طبيعة النظام السياسي لدولة الوحدة».

٣ ـ المعوقات الخارجية والتي قصد بها ادوار القوى الكبرى ومدى تأثيرها في عملية الوحدة. وقد حرص الرئيس علي صالح على: «التقليل من أهمية تلك المعوقات على اعتبار أن كلا الشطرين لهما علاقات مع الاتحاد السوفياتي، ولأن الوحدة اليمنية ملك لإرادة الشعب اليمني دون سواه».

٤ ـ أعداء الوحدة، وقد أشير إليهم تحديداً بأنهم إسرائيل والقوى الاستعمارية. أما الأعداء غير المحددين فهم المرتزقة والانفصاليون ودعاة التفرقة الذين تزعجهم خطوات الوحدة وتؤثر في مصالحهم[٥٧].

أما بخصوص المتغير الزمني في عملية إعادة الوحدة، فقد ظهر أن رؤية الرئيس علي صالح تميل إلى: «اعطاء الأولوية بهذا الصدد لبناء الوحدة على أسس متينة تجنباً لتعرضها لنكسة، وذلك بغض النظر عن المدى الزمني الذي تستغرقه هذه العملية. ومع ذلك فإن هذا لا يعني التخلي عن هدف إنجاز عملية إعادة الوحدة في أسرع وقت ممكن»[٥٨] وهو ما يتماثل مع فكرة الوحدة المدروسة التي طرحتها نخبة الجنوب.

٢ ـ ادراك النخبة الشمالية بعد احداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦

لعبت أحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ دوراً في إثارة بعض المشكلات في طريق العمل الوحدوي، وقد تحددت تلك المشكلات من وجهة نظر نخبة الشطر الشمالي في كيفية استيعاب النازحين من الجنوب، وسبل استعادة الحيوية للنشاط الوحدوي وكيفية تلافي احتمالات توتر عسكري ما. وقد اعتبر وزير خارجية الشطر الشمالي عبد الكريم الأرياني أن الاجراءات التي اتخذها الجنوب ليست كافية لحل مشكلة النازحين، إذ إن «بيان العفو العام الذي أصدره الجنوب لم يكتب بصيغة تعطي درجة كافية من التطمين، وإن الأمل هو في حل سياسي من منطلق

---

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٤.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٣٤.

القانون الدولي والديلوماسي»[٥٩] وبالرغم من بعض الصعوبات الناتجة من وجود معسكرات للنازحين واستمرار نزوحهم، فإن الشمال لن يتجه إلى إجبار هؤلاء النازحين إلى العودة إلى الجنوب مرة أخرى، وهو ما أوضحه الرئيس علي صالح بقوله «إن لدينا معسكرات كبيرة من أبناء الجنوب النازحين بعد الأحداث، ونود أن نوضح بأننا دعونا إخوتنا في الشطر الجنوبي، وعلى رأسهم العطاس والبيض، بأن يأتوا للالتقاء باخوانهم في المعسكرات لإقناعهم بالعودة، ونحن على استعداد لمساعدتهم في ذلك، إذا ما اقتنعوا، ولكن لا نستطيع أن نجبرهم على العودة وهم خائفون على أنفسهم»[٦٠].

إن عدم إجبار النازحين على العودة إلى الجنوب مرة أخرى، لا يعني من وجهة نظر الرئيس علي عبد الله صالح اطلاقاً استخدامهم أو توظيفهم في عمل عسكري أو في توتير الأجواء بين الشطرين، ذلك أن هؤلاء النازحين «يعيشون بين أهليهم وذويهم ويلاقون الرعاية حتى يتم حل مشكلتهم»[٦١]. ولما كان «الشمال لا يجوز له أن يسمح باستخدام أراضيه للانطلاق ضد دولة أخرى»[٦٢] فإن وجود قيادة جنوبية في أراضيه كما أكد ذلك وزير الخارجية عبد الكريم الأرياني «لا يبرر نشوب أي صراع مع الجنوب»[٦٣].

يتصل بمشكلات تلك الفترة مسألة اكتشاف النفط وتحديد الحدود، وقد برز موقف الشمال رافضاً لعملية تحديد الحدود بين الشطرين، لأنه «لا حدود في الوطن الواحد»[٦٤]، ولأن رسمها يعني «ان نشطب على حرف الوحدة الوطنية، فالحدود لم تخطط، فإما أن نرسم حدوداً دولية بيننا، أو أن يكون البديل انشاء شركة وطنية تعمل لمصلحة الشطرين»[٦٥].

إن عدم رسم الحدود بين الشطرين يعكس الإيمان بأن «الشعب اليمني شعب واحد وأن حالة التشطير حالة عارضة سوف تزول حتماً وفي وقت قريب إن شاء الله»[٦٦]. إلا أن زوال حالة التشطير لا يعني أن الوحدة اليمنية من وجهة نظر الارياني «مرهونة بقيادة معينة»[٦٧] أو أن «الصراع اليمني في صالح الوحدة، فلو كانت اراقة الدماء تقرب يوم الوحدة لكان في مقدور أحد الطرفين أن يصل إلى هذا اليوم المنتظر من زمان»[٦٨].

ولكن كيف يمكن الوصول إلى الوحدة؟. نستطيع أن نلمح إجابات عدة تهدف إلى التأكيد على الإجراءات الوظيفية الشاملة مثل «التكامل الاقتصادي، سواء من خلال إقامة مؤسسات

---

(٥٩) انظر: عبد الكريم الأرياني، وزير خارجية الشطر الشمالي، في: **التضامن** (٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦).
(٦٠) انظر: علي عبد الله صالح، في: **الشراع** (بيروت) (٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧).
(٦١) انظر: علي عبد الله صالح، في: **كل العرب** (باريس) (٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧).
(٦٢) انظر: الأرياني، في: **التضامن** (٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦).
(٦٣) انظر: عبد الكريم الارياني، في: **الحوادث** (١٨ آذار/ مارس ١٩٨٨).
(٦٤) انظر: علي عبد الله صالح، في: **الوطن العربي** (١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩).
(٦٥) انظر: الارياني، في: **الحوادث** (١٨ آذار/ مارس ١٩٨٨).
(٦٦) انظر: صالح، في: **الوطن العربي** (١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩).
(٦٧) انظر: عبد الكريم الأرياني، في: **الوطن العربي** (٣١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦).
(٦٨) انظر: عبد الكريم الأرياني، في: **الحوادث** (١٨ تموز/ يوليو ١٩٨٦).

اقتصادية مشتركة أو تشجيع المبادلات التجارية وتشجيع الاستثمارات المشتركة بين الشطرين»(٦٩) ومن «خلال مواصلة الحوار مع المسؤولين في الشطر الجنوبي»(٧٠) و«تعزيز مناخات الثقة والتفاهم والتوصل إلى القناعات المشتركة والجهود المخلصة التي تدفع بالمسيرة الوحدوية إلى آفاق أكثر تقدماً»(٧١) ومن خلال «أسلوب اللجان المشتركة واللجان الوحدوية والتي تعد بمثابة خطوات وحدوية مسؤولة»(٧٢)، وعبر «الشروع في توحيد السياسة الخارجية والدفاع بين الشطرين كمرحلة تتلوها مراحل أخرى تقود في النهاية إلى مراحل أكثر تقدماً»، ومن خلال «اعتبار الدستور المرتكز والأساس والقاعدة الأساسية للوحدة»(٧٣) إلا أن الخطوات السابقة ـ وهي خطوات ذات طابع سياسي وحكومي ـ وحدها لا تكفي كما قال بذلك يحيي العرشي وزير شؤون الوحدة، إذ «لا بد لها من رديف شعبي، الذي هو الأساس في قضية الوحدة، لأن الوحدة في النهاية قضية صلات وتفاعل ومعايشة»(٧٤).

وإجمالاً، فإن الوحدة المرغوبة ستكون «السبيل الوحيد إلى الاستقرار والأمن في المنطقة» وثمة اعتقاد جازم عبّر عنه عبد العزيز عبد الغنيَ رئيس وزراء الشطر الشمالي بانه «لا خيار أمام العرب غير الوحدة لأن اليوم هو عصر التكتل والوحدات الاقتصادية الكبيرة، وليس هناك قوالب حديدية يصعب الفكاك منها»(٧٥).

ويمكن اجمال النقاط المعبّر عنها في ما يلي:

١ ـ إن قضية الوحدة اليمنية تمثل أولوية في السياسة الخارجية للشطر الشمالي، نظراً لكونها هدفاً حتمي التحقيق، ولها أبعاد شعبية لا يمكن تجاهلها.

٢ ـ ان هناك أسساً عديدة للوحدة اليمنية، وهي أسس معنوية، كالولاء الوطني والديمقراطية والعدل الاجتماعي والإسلام، وأسس مادية كالاتفاقات المشتركة والمشروعات الثنائية، والدستور الموحد الذي يعد مرتكزاً للدولة اليمنية الواحدة وحل الخلافات التي تظهر.

٣ ـ إن الوحدة واجهت معوقات داخلية وخارجية، ومعوقات تاريخية واجتماعية وأخرى ناتجة من خصوصية التجربة السياسية والاقتصادية في كل شطر، ومع ذلك فإن العمل المخلص يُمكّن من تجاوز تلك المعوقات وإزالتها.

٤ ـ إن النهج السلمي الديمقراطي هو الأفضل لتحقيق إعادة الوحدة اليمنية، وإن الشمال

---

(٦٩) انظر: عبد العزيز عبد الغني، رئيس الوزراء بالشطر الشمالي، في: **الحوادث** (٤ آذار/ مارس ١٩٨٨).

(٧٠) انظر: الارياني، في: **الحوادث** (١٨ آذار/ مارس ١٩٨٨).

(٧١) انظر: صالح، في: **الوطن العربي** (١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩).

(٧٢) انظر: يحيى العرشي، وزير شؤون الوحدة بالشطر الشمالي، في: **الشرق الأوسط** (لندن)، ١٩٨٥/٦/٤.

(٧٣) انظر: علي عبد الله صالح، في: **اليوم السابع** (٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩).

(٧٤) انظر: العرشي، المصدر نفسه.

(٧٥) انظر: عبد العزيز عبد الغني، في: **الوطن العربي** (٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨).

لا يفكر قط، ولن يسمح بتوتير الأجواء مع الجنوب، أو استغلال ظروف النازحين إليه من الجنوب بعد احداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦.

٥ ـ إن الشمال لا يعتقد في نجاح الأساليب العسكرية والقهرية لتحقيق الوحدة.

٦ ـ ان مسألة تحديد الحدود تعد شططاً على الوحدة الوطنية، ولهذا فإن الشمال لا يقرّ رسمها بين الشطرين، ويعتقد أن البديل الأمثل هو في الاستثمار المشترك للثروات النفطية المكتشفة في المناطق المشتركة بين الشطرين.

٧ ـ إن الوحدة اليمنية هي إحدى سبل الاستقرار والأمن في المنطقة، وهي في الوقت نفسه ذات صلة بالاتجاه الدولي الساعي نحو التكتل الاقتصادي وتكوين التكتلات الكبيرة.

٨ ـ إن الهدف هو بناء وحدة يمنية متينة لا تتعرض لنكسات أو هزات، وذلك بغض النظر عن المدى الزمني الذي سوف تستغرقه.

خاتمة

يتضح مما سبق أن هناك تقارباً، وان لم يكن تطابقاً كاملاً في بعض عناصر وابعاد التصور الذي عكسته نخبتا الشطرين، ويبدو هذا في عناصر مثل حتمية الوحدة ومعوقاتها وسبل انجازها، ومدى تأثرها بالتطورات الجارية على الصعيد الثنائي أو الدولي. وكما سبق القول فإن هذه الدراسة ليست منهجية احصائية، ومن ثم فهي لا تتضمن أوزاناً نسبية يمكن مقارنتها، ولكنها انتقائية تعبر عن بعض مؤشرات تعكس طبيعة التصور للنخبات السياسية في الشطرين في مراحل زمنية مختلفة. ومن هذه الزاوية فهي جزء مكمل للعملية الوحدوية وما تعرضت له من تطورات. وكذلك فهي مجرد مؤشرات وليست حقائق لا تقبل الجدل.

ومن خلال تلك المؤشرات العامة يمكن الاستنتاج بوجود قدر كبير من التوافق حول قضية الوحدة. ويبدو ذلك التوافق بدرجة أكبر في عناصر تتعلق بقيمة الوحدة والإصرار على تحقيقها أيّاً كانت المعوقات، وكذلك في التأكيد على قيمة السبيل السلمي الديمقراطي الذي يتضمن الحوار والتفاهم وتعزيز أجواء الثقة والدخول في مشروعات مشتركة.

ومع أن مثل هذا القدر من التوافق يثير التساؤل حول أسباب تأخر انجاز الوحدة، واستغراقها لفترة زمنية طويلة نسبياً، فإن مثل هذا التساؤل يجد اجابته في عاملين وردا في ادراك قيادتي الشطرين معاً، الأول منهما، وهو اختلاف طريقة التفكير والتركيز على الاختلافات دون القواسم المشتركة مثلما حدث في الفترات الأولى للعمل الوحدوي، وكذلك الاختلاف الكبير حول هوية دولة الوحدة وهل تكون دولة اشتراكية على النمط الذي يتطلع إليه الجنوب، أم دولة اسلامية اصلاحية على النمط الذي يسعى إليه الشطر الشمالي.

أما العامل الثاني فهو خاص بتأثير العامل الدولي والاقليمي. وترتبط بهما مسألة اعداء الوحدة الذين يعملون على استمرار التشطير ويتخوفون من نتائج توحد اليمن. ويدخل في

هذا البعد الدولي والاقليمي الاعتراف بدور الاستقطابات السياسية التي حدثت في مراحل زمنية مختلفة، ويبدا خلالها أن كل شطر يتجه نحو معسكر دولي بذاته.

ويرتبط بهذين العاملين (وإن يكن بطريق غير مباشر) أمر ثالث وهو فكرة الوحدة المدروسة، التي تعني الاهتمام بجوانب البناء الوحدوي القوي والقادر على الصمود في مواجهة المخاطر المختلفة، ولا يتعرض بالتالي لنكسة أو هزة مثل تلك التي تعرضت لها التجارب الوحدوية العربية الأخرى.

وأياً كانت الخلافات، فمن الواضح ان ادراك الجانبين في ضوء مؤشراته العامة كان أقرب إلى بعضه البعض في المرحلة التالية مباشرة لأحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، التي بدا فيها الحرص المتبادل على عدم رسم الحدود بين الشطرين، وعدم الانزلاق إلى مواجهة عسكرية أو توتير الأجواء تحت أي زعم، وكذلك الحرص على متابعة العمل الوحدوي وفق المنهج السلمي الديمقراطي التدرجي، ثم في ما بعد الاندفاع نحو الوحدة مثلما تمت بالفعل بعد توقيع اتفاق عدن ١٩٨٩.

الفصل الثالث

نظرة تحليلية لبعض وثائق الوحدة اليمنية

تقديم

استعرضنا في مبحثين سابقين رؤى النخبة السياسية في الشطرين، وكذلك الرؤى التي عبّرت عنها القوى السياسية والحزبية المختلفة. وفي هذا المبحث سوف نحاول استكمال الصورة الخاصة بالفكر السياسي للوحدة من خلال تحليل عدد من الوثائق الأساسية التي ارتبط انجاز دولة الوحدة اليمنية بها على نحو أو آخر.

وكما رأينا في الفصل السابق، فقد تعددت الاتفاقات والاعلانات المشتركة الصادرة عن قيادتي الشطرين، وان كلاً منها تمّ ربطه بما سبق التوصل إليه بطريقة أضفت على عملية الوحدة طابعاً تراكمياً، وتدريجياً في الوقت نفسه. ولاحظنا ان الاتفاقات لم تكن تعلن من فراغ بل كانت تستند إلى كل من اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس الصادرين في عام ١٩٧٢ على نحو واضح. كذلك فإن قمة عدن ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ التي صدّقت على الدستور وأقرّت إحالته إلى الاستفتاء العام في غضون عام، لم تكن منقطعة الجذور في هاتين الاتفاقيتين.

وفي هذا المبحث سوف نعرض ونحلل اتفاقية القاهرة، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٢، باعتبارها الاتفاقية الوحدوية الأم، إضافة إلى اتفاق قمة عدن ١٩٨٩ وكلّ من بيان طرابلس، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، واعلان تنظيم الفترة الانتقالية، نيسان/ ابريل ١٩٩٠. كما سنلقي نظرة تحليلية على دستور الوحدة وما تضمنه من أحكام وبنود تعلقت بتنظيم السلطة وشكل النظام السياسي والاقتصادي في اليمن الموحّد.

أولاً: اتفاقية القاهرة ١٩٧٢

جاءت الاتفاقية المذكورة بعد أول صدام مسلّح بين الشطرين، ولعبت الجامعة العربية دوراً هاماً ورئيسياً في التوصل إليها. أخذ دور الجامعة العربية في بداية الأمر شكل المساعي

الحميدة لوقف القتال ومنع تدهور الأمور بين الشطرين. وفي إطار هذا الدور التوفيقي للجامعة العربية تم الاتفاق على الدخول في حوار وحدوي تحت مظلتها وبمشاركة معنوية وسياسية منها. وكما عرضنا آنفاً فقد انتهى هذا الحوار بصياغة أول اتفاقية وحدوية بين الشطرين. وقبل البدء في التعرف إلى البنود الواردة في اتفاقية القاهرة تجدر الاشارة إلى أن كل شطر تقدم بمشروع تضمن تصوره للوحدة اليمنية وكيفية إنجازها، ولم تكن الاتفاقية في حقيقة الأمر سوى نقطة وسط بين المشروعين، وهو ما يمكن تبينه من خلال استعراض البنود الرئيسية لكل مشروع.

١ ـ مشروع الوحدة المقدَّم من وفد الشطر الشمالي[1]

تضمن المشروع ديباجة قصيرة وثلاثة أسس رئيسية: **أولها**، حول الشكل، **وثانيها**، حول النظام المقترح لدولة الوحدة، **والأساس الثالث**، تحت مسمى الوسائل. وفي الديباجة حرص المشروع على الإشارة إلى أنه لا حياة لليمن كلها ولا استقرار ولا تطور من دون الوحدة التي تعني عودة الشعب اليمني إلى حقيقته وأصله، أي وحدته الطبيعية دون أن تتغلب فئة على فئة أخرى، أو تسيطر جماعة على جماعة.

وحول **الشكل**، اقترح مشروع الشطر الشمالي انصهار الكيانين القائمين في كيان واحد، أي دولة يمنية واحدة ذات علم واحد، ودمج كل المؤسسات بعضها في بعض، بما يقود إلى جيش واحد، وسلطة تشريعية واحدة منتخبة انتخاباً حراً، وسلطة تنفيذية واحدة ومؤسسات واحدة في المجالات كافة.

وبالنسبة إلى **النظام**، اقترح المشروع الأخذ بمبدأ الديمقراطية الواسعة التي وصفها «بكونها تحفظ في إطارها كل الاتجاهات والقوى السياسية، بحيث يترك للجماهير وحدها حق تقييم تلك الاتجاهات والقوى، ويحكم عليها داخل وفي عموم الدولة الموحدة».

أما الوسائل فقد اقترح المشروع ثلاث وسائل: **أولها**، اللجان التي تتشكل بغرض دراسة طرق وخطة توحيد الكيانات القائمة، كاللجنة الدستورية التي تختص بإعداد الدستور الدائم للدولة الموحّدة، واللجنة القانونية والقضائية التي تختص بدراسة القوانين المختلفة في الشطرين وإعداد الصيغة الموحّدة لها لإقرارها من قبل السلطة التشريعية بعد قيام الوحدة. إضافة إلى لجان أخرى للنواحي الاقتصادية والمالية، والجوانب الثقافية والاعلامية، ولجنة عسكرية وأخرى للخدمات العامة، ولجنة للشؤون الداخلية والإدارة المحلية. واقترح المشروع أن تعمل هذه اللجان تحت اشراف وتوجيهات الجامعة العربية، على أن تعمل تلك اللجان في فترة زمنية لا تزيد على ستة شهور. أما الوسيلة الثانية فهي تكوين حكومة موقتة لضمان سير العملية التوحيدية بعد انتهاء اللجان من أعمالها، وبعد مصادقة المجالس التشريعية على

---

(١) نص المشروع وارد في: عبد الله بن أحمد الثور، الجنوب اليمني من الاحتلال إلى الاستقلال إلى الوحدة (القاهرة: مطبعة المدني؛ المؤسسة السعودية بمصر، ١٩٨٦)، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٨.

الدستور، وأن تشكّل بالتفاهم من ممثلي السيادة في الشطرين والجامعة العربية، مع مراعاة أخذ وجهة نظر القوى الوطنية التي لا تمثلها السلطات القائمة. وأشار المشروع إلى أن مهمة الحكومة الموقتة هي إدارة الأعمال في البلاد وفقاً للأسس التالية:

أ ـ تعليق الدستور في كلا الشطرين.

ب ـ اعتبار كلتا الحكومتين في الشطرين مستقيلة.

ج ـ تشكيل حكومة بالتفاهم بين ممثلي السيادة في الشطرين والجامعة العربية.

أما مهام الحكومة الانتقالية فهي:

أ ـ توفير كافة الضمانات لعودة كل القوى والعناصر الوطنية إلى مواطنها.

ب ـ التهيئة للوحدة، وايجاد المناخ السليم لإقامة حوار فكري حول مشروع الدستور.

ج ـ الاعداد للاستفتاء العام واتخاذ الاجراءات الكفيلة بنزاهته وحريته.

وبالنسبة إلى الوسيلة الثالثة فهي الاستفتاء العام على الدستور، على أن يكون عاماً مباشراً وحراً وديمقراطياً، وأن يتم تحت اشراف لجنة من الجامعة العربية، بعد المصادقة عليه من قبل المؤسسات الدستورية القائمة في كلا الشطرين.

٢ ـ مشروع الشطر الجنوبي

تضمّن المشروع(٢) ديباجة طويلة نسبياً حول الوحدة اليمنية ومبرراتها وأهميتها بالنسبة إلى الحالة اليمنية، ومقترحَين: أولهما، تشكيل مجلس يمني أعلى، والثاني، تشكيل مجالس فرعية يختص كل منها بوظيفة محددة. ومما تضمنته الديباجة الاشارة إلى عدد من النقاط المسترسلة على النحو التالي:

أ ـ أهمية بناء دولة اليمن الموحّد كنتاج لروح العصر الحديث، التي يتطلب بناء أركانها وأسسها قوانين حديثة ومتطورة ومؤسسات اقتصادية وسياسية واجتماعية متحضرة.

ب ـ رفض التجزئة تحت أي اسم، ومهما كانت، لأنها المدخل الأساسي لشل حركة التقدم في الوطن العربي كله.

ج ـ إن الوحدة اليمنية ليست مجرد أمل ولا طموح مشروع لليمنيين فحسب، وإنما هي خطوة أولى نحو وحدة الأمة العربية كلها، شريطة أن يكون تحقيقها بعيداً عن القسر والمخاطر التي تزيد من الفرقة والانقسام.

د ـ إن تخلّف اليمن يزيد من مخاطر زيادة الفرقة، وإنه لا بد من الأخذ في الاعتبار

---

(٢) نص المشروع في: المصدر نفسه، ص ٣٢٨ ـ ٣٣٥.

ظروف التخلّف المريع الذي تعيشه اليمن، الذي من أبرز مظاهره انتشار القبلية والطائفية والشللية، وغيرها من السلبيات، والعمل على تصفية هذا الميراث السلبي.

هـ ـ إن من الضروري الاستفادة من الدروس التي عانتها الأمة العربية جراء انفصال دولة الوحدة المصرية ـ السورية في عام ١٩٦١، التي كانت سبباً مهماً من أسباب هزيمة العرب في حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

و ـ إن الطريق الواقعي هو الذي يوصل إلى الوحدة، والبدء فيه يكون بتصفية العراقيل، والعمل المشترك من أجل التقارب على نطاق الاقتصاد والتشريعات ومناهج التعليم وغيرها في برنامج زمني.

ز ـ إنه مراعاةً لظروف اليمن والأمة العربية كلها، تكون هناك فترة انتقالية مدتها عام واحد بقصد تهيئة الظروف المناسبة لشعب اليمن في ممارسة حقه لتنفيذ هذا المشروع عن طريق الممارسة الديمقراطية في ظل حريات عامة تكفل للشعب هذا الحق الذي لا شك في أنه المبدأ الأول والأساسي لدولة اليمن الموحّد.

بعد الديباجة اقترح المشروع كخطوة أولى تشكيل مجلس يمني أعلى ومجالس يمنية فرعية من ممثلي الشطرين.

بالنسبة إلى المجلس اليمني الأعلى فيشكَّل من رئيسي الدولتين وأعضاء المجلس الجمهوري ومجلس الرئاسة، على أن يجتمع مرة كل ثلاثة أشهر في إحدى العاصمتين بالتناوب. أما اختصاصاته فهي بحث الأمور المتعلقة بتوحيد سياسة الحكومتين في مختلف المجالات، وتكوين مجالس فرعية، واتخاذ القرارات في المقترحات والتوصيات المقدمة، وأن يُكوِّن المجلس الأعلى في أول اجتماع له لجنة دستورية خاصة تكون مهمتها اعداد دستور لدولة الوحدة لعرضه في ما بعد على المجالس التشريعية في الشطرين للمصادقة عليه، وعرضه على الشعب اليمني للاستفتاء.

أما المجالس الفرعية فدعا المشروع إلى تشكيلها على مستوى الوزراء، على أن يحق لها تكوين لجان فنية لتسهيل أعمالها. واقترح المشروع ستة مجالس فرعية، وهي: مجلس لتوحيد السياسة الخارجية، وآخر لتوحيد السياسة التعليمية والثقافية والصحية، وثالث لتوحيد السياسة الاقتصادية، ورابع لتوحيد السياسة العسكرية، وخامس لتوحيد السياسة التشريعية، وسادس لتوحيد السياسة الاعلامية. واعتبر المشروع أن تشكيل هذه المجالس الفرعية بمثابة خطوة عملية أساسية لتحقيق وحدة يمنية متينة، ودعا إلى تقديم جميع التسهيلات الممكنة لها.

وحول اختصاصات المجالس الفرعية، فقد حددها المشروع لكل مجلس على حدة، فمجلس توحيد السياسة الخارجية يختص برسم الخطوط العريضة والمبادىء العامة لتوحيد السياسة الخارجية للشطرين، وأن يضع الاقتراحات الخاصة بتوحيد موقفي الشطرين تجاه القضايا العربية والدولية، وأن يقدم الاقتراحات بشأن توحيد التمثيل الخارجي للشطرين.

وتضمنت اختصاصات المجلس الفرعي لتوحيد السياسة الاقتصادية دراسة خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية في الشطرين بهدف وضع خطة اقتصادية متكاملة، واقتراح مشاريع اقتصادية يمنية مشتركة، ووضع الاقتراحات الخاصة بتوحيد السياسة الجمركية للشطرين، وتوحيد السياسة النقدية.

أما اختصاصات المجلس اليمني لتوحيد السياسة العسكرية فهي وضع الخطط العريضة لتوحيد السياسة العسكرية والأمن، وان يشكل مؤسسات عسكرية تعليمية موحدة، وان يشكل فرقاً عسكرية موحدة لحماية الحدود اليمنية، ولاستعادة الأرض اليمنية السليبة.

وأشار المشروع إلى اختصاصات مجلس توحيد السياسة التشريعية وهي وضع الخطوط العريضة لتوحيد السياسة التشريعية للشطرين، ووضع قانون موحّد للجنسية اليمنية، ووضع قانون خاص بالحريات العامة وشروط تأسيس المنظمات السياسية والنقابية والمهنية، ووضع مشاريع موحّدة في مجال التشريع الجنائي والمدني في المجالات التشريعية الأخرى.

وتضمنت اختصاصات المجلس اليمني لتوحيد السياسة التعليمية وضع الخطوط العريضة لتوحيد السياسة التعليمية والثقافية والصحية للشطرين، ووضع مناهج تعليمية وتربوية موحّدة لخلق جيل مشبع بالروح الوطنية، وانشاء مؤسسات تعليمية وثقافية وصحية موحّدة.

وحدّد المشروع اختصاصات المجلس الفرعي لتوحيد السياسة الإعلامية بوضع الخطوط العريضة لسياسة إعلامية موحّدة تهيىء الشعب اليمني لتحقيق الوحدة، وانشاء مؤسسات اعلامية موحّدة، والمساعدة على تشكيل الاتحادات اليمنية التي تعمل في مجال الإعلام والثقافة، وتسهيل تبادل الصحف والمجلات والكتب بين الشطرين.

ويمكن ملاحظة مدى التقارب بين المشروعين من خلال:

١ ـ التشابه في خطوات تحقيق الوحدة التي تقوم على أساس وجود هيئة عليا، أسماها مشروع الشمال بحكومة موقتة، في حين أسماها مشروع الجنوب بالمجلس اليمني الأعلى، والاتفاق على ضرورة وجود هيئات فرعية يختص كل منها بدراسة وتوحيد مجال بعينه، وقد سميت في مشروع الشمال باللجان، وسميت بالمجالس الفرعية في مشروع الجنوب.

٢ ـ عبّر المشروعان عن الاهتمام بوجود فترة انتقالية تضمن التمهيد الكافي والمناسب لعملية الوحدة، إلا أنهما اختلفا في تحديد زمنها، ففي حين لم يحدد مشروع الشمال تلك الفترة وتركها مفتوحة تخضع للظروف الخاصة بعملية انجاز المهام المطلوبة، إلا أنه من ناحية أخرى حدد فترة عمل اللجان بفترة لا تزيد على ستة شهور. أما المشروع الجنوبي فقد حدد الفترة الانتقالية بعام واحد.

٣ ـ اتفق المشروعان على المطالبة بالديمقراطية كأساس لإنجاز عملية الوحدة، وعلى أن تكون المبدأ الأساسي لدولة الوحدة. وفي مشروع الشطر الجنوبي عرّفت الديمقراطية بأنها حرية

الاختيار وضمان الحريات العامة. أما مشروع الشمال فقد أسماها بالديمقراطية الواسعة التي تتيح لكل القوى والاتجاهات العمل، وان يكون للجماهير حق الاختيار والتقييم. ويتضح من التعريفين انهما أقرب إلى صيغة الديمقراطية الليبرالية بما تعنيه من تعددية وحرية اختيار.

٤ ـ أوْلى المشروعان اهتماماً خاصاً بدور اللجنة التي ستكلف بصياغة الدستور.

٥ ـ اتفق المشروعان على أن تكون الوحدة غير مرتبطة بصيغة غالب ومغلوب، أو فئة مُسيطِرة وأخرى مُسيطَر عليها.

وفي ما يتعلق بنقاط التميز، فقد تميز مشروع الجنوب بإيلاء أهمية خاصة للعلاقة بين تحقيق الوحدة اليمنية والخروج من دائرة التخلّف التي اعتبر من مظاهرها الطائفية والقبلية والشِللية. كما ربط المشروع الجنوبي بين الوحدة اليمنية والوحدة العربية.

أما مشروع الشطر الشمالي فتميز بربط عملية تحقيق الوحدة بدور للجامعة العربية من خلال إشرافها على عمل اللجان المشتركة، وأيضاً إشرافها على الاستفتاء على الدستور بعد المصادقة عليه من قبل المؤسسات التشريعية في كلا البلدين.

٣ ـ اتفاقية القاهرة للوحدة بين اليمنين

مَثّل المشروعان المشار إليهما أساس المباحثات التي عقدت في مقر الجامعة العربية في القاهرة، وبالرغم من التشابهات الكبيرة بين المشروعين على النحو السابق ذكره، فقد تبادل الطرفان الملاحظات النقدية التي انطوت على تبادل المخاوف أكثر منه تقييماً يتعلق بالمضمون الخاص الوارد في المشروعين، المتصل مباشرة بعملية الوحدة[٣]. وقد انتهت المباحثات بإعلان اتفاقية القاهرة، صادرة عن الجامعة العربية، وممهورة بتوقيع رئيسيَ وزراء شطري اليمن علي ناصر محمد، ومحسن العيني، واعضاء لجنة التوفيق العربية. وتضمّن الاتفاق ديباجة وخمس عشرة مادة[٤]. وورد في الديباجة إشارات بالوفاء إلى نضال الشعب اليمني، والإيمان بوحدة أرضه، والحرص على تعزيز النضال الوطني التقدمي في اليمن. وتضمنت الديباجة أن الوحدة هي الأساس في بناء مجتمع يمني حديث يضمن الحريات الديمقراطية للقوى الوطنية كافة،

---

(٣) من هذه الملاحظات ما أشار اليه وفد الشمال إلى أن مشروع وفد الجنوب يسهم بشكل ايجابي في انجاح مهمة الجامعة العربية، ولكنه يأخذ عليه المحاذير التي تكررت في المشروع واعتبرها ـ أي وفد الشمال ـ بمثابة مبررات لعرقلة عملية الوحدة وشروط مسبقة وتشدد في ظل قضايا وطنية. وأخذ وفد الشمال أيضاً على المشروع الجنوبي اصراره على تصوير اليمن كمجتمع متباين، في حين أن هناك انسجاماً تاماً بين الشعب اليمني في كلا الشطرين. وقد انحصرت ملاحظات وفد الجنوب في اعتبار ملاحظات وفد الشمال بمثابة اعتراض ورفض، اضافة إلى الاستغراب من اغفال مسألة استعادة الأراضي اليمنية المقتطعة. انظر: أحمد ابراهيم الابراشي، «الوحدة بعد الحرب بين صنعاء وعدن،» السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ٣١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣)، ص ١٣٥.

(٤) نص اتفاقية القاهرة في: الجمهورية اليمنية: كتاب اليمن الواحد، سلسلة وثائقية؛ رقم ٤ (صنعاء: مكتب شؤون الوحدة، ١٩٩٠)، ص ٣٨.

وانها الأساس لبناء اقتصاد وطني مستقل، وانها قضية مصير حتمي وهي قضية التقدم والحضارة والازدهار للشعب اليمني، وانها خطوة جادة نحو تحقيق وحدة الأمة العربية بأسرها.

وأشارت المقدمة إلى أنه، عملاً بأحكام المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية، يأتي اتفاق الحكومتين على قيام دولة موحّدة تجمع بين شطري اليمن، وفقاً للأسس التالية:

١ ـ قيام دولة واحدة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد.

٢ ـ أن يكون للدولة الجديدة علم واحد وشعار واحد وعاصمة واحدة ورئاسة واحدة، وسلطات تشريعية واحدة.

٣ ـ أن يكون نظام الحكم في الدولة الجديدة نظاماً جمهورياً وطنياً ديمقراطياً، وأن يضمن الدستور جميع الحريات الشخصية والسياسية والعامة، وأن تضمن دولة الوحدة حماية جميع المكاسب التي حققتها ثورتا سبتمبر واكتوبر.

٤ ـ ولتحقيق الوحدة وكخطوة أولى يُعقد مؤتمر قمة بين رئيسي الدولتين للنظر في الاجراءات الفورية اللازمة.

٥ ـ أن يُشرف ممثلان شخصيان للرئيسين على أعمال اللجان الفنية الواردة في المادة ٧.

٦ ـ تستمر جامعة الدول العربية في تقديم مساعداتها اللازمة لإنجاح هذه الوحدة بناء على رغبة الدولتين.

٧ ـ يشكّل مؤتمر القمة للدولتين لجاناً فنية من عدد متساوٍ من ممثلي الدولتين لتوحيد الأنظمة والتشريعات القائمة في كل منهما، وأن تحدد فترة زمنية أقصاها سنة لانتهاء اللجان الفنية من مهامها.

٨ ـ تشكيل اللجان الفنية الآتية: لجنة الشؤون الدستورية لوضع مشروع الدستور، ولجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي، ولجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، ولجنة الشؤون التشريعية، ولجنة شؤون التربية والثقافة والاعلام، ولجنة الشؤون العسكرية، ولجنة الشؤون الصحية، ولجنة الادارة والمرافق العامة.

٩ ـ أن يُطرح مشروع دستور دولة الوحدة على المجالس التشريعية في الدولتين بمجرد الانتهاء منه من قبل لجنة الشؤون الدستورية.

١٠ ـ يقوم رئيسا الدولتين بتفويض من السلطة التشريعية بتنظيم عمليتي الاستفتاء على الدستور، وانتخاب سلطة تشريعية موحّدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور. وأن يشكّل الرئيسان لجنة وزارية مشتركة للإشراف على هاتين العمليتين، وان يدعو الرئيسان جامعة الدول العربية لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال هذه اللجنة.

١١ ـ تُحَل المجالس التشريعية في الدولتين فور إقرار مشروع الدستور الجديد بالاستفتاء الشعبي.

١٢ ـ في حالة موافقة الشعب على مشروع الدستور يعلَن قيام الدولة الجديدة.

١٣ ـ يُعمَل بأحكام الدستور فور إقراره.

ان تأمل هذه الاتفاقية وما حوته من مبادىء وآليات لإنجاز الوحدة يجعلها نقطة وسط بين المشروعين اللذين تقدم بهما الشطران كتصورات حول الوحدة وكيفية انجازها. وثمة نقاط جديرة بالملاحظة، وهي على النحو التالي:

١ ـ ان المقدمة تضمنت الربط بين الوحدة اليمنية والوحدة العربية، ولكنه ربط لا يتعدى

البعد المعنوي العام، ويتضح هذا المعنى في الإشارة إلى أن الاتفاقية ذاتها أتت في سياق أعمال المادة ٩ من ميثاق الجامعة العربية، التي تشير إلى أن «للدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نصّ عليه الميثاق، أن تعقد بينها الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض. والمعاهدات والاتفاقات التي سبق أن عقدتها أو التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة اخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين»(٥).

٢ ـ ان الاتفاقية حددت دور الجامعة العربية في مجرد تقديم المساعدات، مع ربط تلك المساعدات برغبة الطرفين ذاتها. وبذلك افتقد الدور العربي ما يجعله جزءاً رئيسياً من عملية وآليات بناء الوحدة اليمنية. وبالرغم من محدودية الدور المذكور فقد رُهن برغبة الطرفين وتبعاً لتقديرهما.

٣ ـ حوت المقدمة إشارة إلى الديمقراطية وعلاقتها بالوحدة. وجاءت العلاقة على نحو تضمن ان الوحدة سابقة للديمقراطية، من خلال افتراض أن الوحدة اليمنية ستكون الأساس لبناء مجتمع يمني يضمن الحريات الديمقراطية لمن وصفوا بـ «كافة القوى الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية». والصياغة على هذا النحو وبالرغم من شمولها لفظة الديمقراطية، إلا أنها حددتها وقصرتها على قوى معينة. وأياً كانت تلك القوى فالمعنى هنا يتضمن استبعاد قوى أخرى من دولة الوحدة، ويلغي بالتالي المفهوم الليبرالي الوارد في المشروعَين المقدمَين من كلا الشطرين على نحو ما ورد ذكره. وفي هذا السياق يمكن الاستنتاج أن الفهم الوارد للديمقراطية هنا هو فهم ينطوي على معنى انتقائي تمييزي بين الشرائح الاجتماعية والقوى السياسية، وليس فهماً ليبرالياً بمعناه الغربي الأكثر شيوعاً. ويتعارض هذا الفهم مع المفهوم الليبرالي الكامل الذي تضمّنه نص المادة ٢، فقرة ب، التي أقرّت «بضمان دستور الوحدة لجميع الحريات الشخصية والسياسية والعامة للجماهير كافة ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية، وتتخذ جميع الوسائل الضرورية لكفالة ممارسة الحريات». على أننا يمكن أن نعيد هذا التعارض الجزئي إلى أن إغفال المعنى الليبرالي وفق المعنى الغربي كان متوافقاً مع السمات العامة للواقع العربي في مطلع السبعينيات، الذي لم يكن قد شهد بعد أي نوع من الانفتاح أو الأخذ بمبادىء التعددية السياسية.

٤ ـ ان الاتفاقية حددت أسساً عدة أثرت في، وطبعت العمل الوحدوي اليمني طوال المرحلة التي تلتها، ومن ضمن تلك الأسس:

أ ـ إنها جعلت الوحدة هدفاً يعني تحقيق قيام دولة اندماجية تذوب فيها الشخصية الدولية للشطرين في كيان دولي واحد.

ب ـ انها أضفت مشروعية على فكرة اللجان الفنية المشتركة التي أشار إليها المشروعان معاً تحت مسمى لجان ومجالس يمنية فرعية.

---

(٥) انظر نص ميثاق الجامعة العربية في: مفيد شهاب، إعداد، جامعة الدول العربية: ميثاقها وانجازاتها (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص ٢٤٦.

ج ـ انها أقرّت بضرورة وجود فترة زمنية معقولة لإنجاز المهام الموكولة للجان الفنية المشتركة.

د ـ انها جعلت قيام دولة الوحدة مرهونة بأعمال الدستور الموحد، الأمر الذي أضفى عليه قيمة معنوية ورمزية وسياسية في آن واحد، إذ صار تعبيراً عن الوحدة وإلغاء الحالة التشطيرية.

٥ ـ ان الاتفاقية تضمنت مبادىء هامة عدة، وهي:

ـ أقرّت مبدأ حماية المكاسب التي حققتها الثورتان معاً.

ـ أقرّت مبدأ حماية الحريات الشخصية والسياسية والعامة.

ـ أقرّت مبدأ الاستفتاء الشعبي على الدستور، لكي تكون الوحدة تعبيراً ومزيجاً بين الإرادة الشعبية وارادات القيادات السياسية.

ـ أقرّت مبدأ أن السلطة التشريعية الموحّدة يجب أن تكون منتخبة طبقاً للدستور الموحد، بعد المصادقة عليه وإقراره في استفتاء شعبي حر.

ثانياً: بيان طرابلس، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢[٦]

إنه عبارة عن مجموعة أسس اتُفق عليها في القمة التي عُقدت بين رئيسي الشطرين في طرابلس، تطبيقاً للمادة الرابعة من اتفاقية القاهرة. ومن هنا يعتبر بيان طرابلس جزءاً مكملا لاتفاقية القاهرة من ناحية، ومجموعة من الأسس التي تسترشد بها اللجان المشتركة في عملها من أجل انجاز عملية الوحدة من ناحية أخرى. واشتمل على بعض التفسيرات والتوضيحات لعدد من البنود الواردة في الاتفاقية كتحديد اسم دولة الوحدة، والعاصمة وألوان العلم.

تضمن الإعلان عشر مواد، تضمنت الخمس الأولى منها، تسمية اسم دولة الوحدة بالجمهورية اليمنية، وان تكون عاصمتها صنعاء، وان يكون لها علم واحد ذو ألوان ثلاثة، واعتبار الاسلام دين الدولة، مع التأكيد على القيم الروحية، وان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وان اللغة العربية هي اللغة الرسمية. أما المادة الثامنة فأشارت إلى أن نظام الحكم في الجمهورية اليمنية وطني وديمقراطي. وتضمنت المادة العاشرة قيام دستور الجمهورية اليمنية بتعيين حدودها.

أما المواد الباقية فجاءت كما يلي:

المادة ٦ ـ تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية مستلهمة التراث الإسلامي العربي وقيمه الإنسانية وظروف المجتمع اليمني بتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحظر أي شكل من أشكال

(٦) نص بيان طرابلس، في: الجمهورية اليمنية: كتاب اليمن الواحد، ص ٤٤ ـ ٤٥.

الاستغلال، وتعمل الدولة عن طريق اقامة علاقات اشتراكية في المجتمع على تحقيق كفاية في الانتاج وعدالة في التوزيع بهدف تذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات.

المادة ٧ ـ الملكية العامة للشعب أساس تطوير المجتمع وتنميته وتحقيق كفاية الانتاج، والملكية الخاصة غير المستغلة مصونة ولا تنزع إلا وفقاً للقانون وبتعويض عادل.

المادة ٩ ـ ينشأ تنظيم سياسي موحّد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلّف ومخلفات العهدين الإمامي والاستعماري وضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية. وتُشكّل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي للتنظيم الموحّد مستهدية بالنظام الخاص بإقامة الاتحاد الاشتراكي العربي في ليبيا، وعلى ضوء مناقشتها من قبل فئات الشعب.

كما تضمن البيان اتفاق الرئيسين على تسمية أعضاء اللجان الثماني التي اتفق على تشكيلها في المادة السادسة من اتفاقية القاهرة.

ولا يخلو البيان من دلالات نشير إليها على النحو التالي:

١ ـ إن الأسس الواردة فيه حاولت، في واقع الأمر، أن تجمع بين مسارات مختلفة في آن واحد، مثل التأكيد أن الإسلام هو دين دولة الوحدة، وانه المصدر الأساسي للتشريع، وفي ذلك ما يرضي مطالب التوجهات الأكثر بروزاً في الشمال. وفي الوقت نفسه تحدد هدف دولة الوحدة كما ورد في المادة ٦ بتحقيق الاشتراكية وتذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات من خلال كفاية الانتاج وعدالة التوزيع. وقد بدا البيان حريصاً في ربط مهمة تحقيق الاشتراكية باستلهام ما سمّي بـ «الطراز الإسلامي وقيمه الإنسانية وظروف المجتمع اليمني». ويوحي هذا الربط بأن الاشتراكية المقصودة ليست هي الواردة في وثائق الجبهة القومية الحاكمة في الشطر الجنوبي آنذاك. ومع ذلك فإن الشق الثاني من الفقرة يشير إلى تعريف أقرب إلى ما ورد اجمالاً في وثائق التجربة الجنوبية والفكر الماركسي بوجه عام، وهو ما يبدو في عبارات تطبيق العدالة الاجتماعية، وحظر أشكال الاستغلال، وتذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات.

٢ ـ ان توصيف نظام الحكم في دولة الوحدة بأنه وطني ديمقراطي، يمكن أن يثير بعض اللبس، ولا سيما مع قبول الشطر الشمالي له. فمن ناحية، إن ربط الوطنية بالديمقراطية كمرحلة من مراحل التحوّل السياسي الاجتماعي يعني أننا أقرب إلى توصيف ذي نزعة ماركسية بمعايير مطلع السبعينيات، وهو التحديد المعني بتطور المراحل التي تؤدي إلى تحقيق الاشتراكية، وتتيح التعاون مع القوى السياسية غير الماركسية كافة شريطة أن تكون وطنية، وغير مستغلة. وهي معانٍ وردت في وثائق الجبهة القومية الحاكمة في تلك المرحلة. ولما كان من الصعب الاعتراض على تلك الصفات في إجمالها، يبدو مفهوماً قبول الطرف الشمالي بها.

٣ ـ ثمة دلالة خاصة بالتنظيم السياسي الموحّد الذي تحدد بكونه يضم جميع الفئات المنتجة، حيث نجد أنفسنا أمام أفكار فيها مزيج من العمل الجبهوي، والتأثر بالتجارب العربية السياسية الأخرى في التنظيم السياسي الواحد مثل الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر

وفي ليبيا آنذاك. وواضح من صياغة المادة ٩ التأثر بالتجربة الليبية. إلا أنه من جانب آخر، وكما لاحظنا في تلك المرحلة من تطور الشطرين السياسي، فإن فكرة توحيد جهود القوى السياسية الوطنية كانت مثار جدل كبير في أوساط الجبهة القومية الحاكمة، في حين كان الشطر الشمالي يعيش حالة من التعددية السياسية والاجتماعية غير المستندة إلى معايير دستورية وسياسية منظمة، وكانت أقرب إلى الفوضى، ومن ثم دفعت المؤسسة العسكرية إلى التدخل لإنهاء هذا الوضع كما حدث في حزيران/ يونيو ١٩٧٤ بقيادة المقدم ابراهيم الحمدي.

وما يهمنا هنا، ان البيان من خلال الاتفاق على صيغة التنظيم السياسي الموحّد، حدد بطريق ضمني، النظام السياسي في دولة الوحدة باعتباره نظاماً غير تعددي سياسياً وحزبياً.

٤ ـ المادة السابعة عكست بدورها روح المسارات المتعددة. فمن ناحية أعطت للملكية العامة دوراً رئيسياً في تطوير المجتمع وتنميته، وحاولت الايحاء بحماية الملكية الخاصة وصيانتها، التي تمّ قصرها صراحة على ما سمّي بـ «الملكية الخاصة غير المستغلة»، وبوضع ضمان بعدم نزعها إلا في إطار القانون وبتعويض عادل.

وبصفة عامة، فإن الاعلان عكَس المتناقضات التي كانت تميِّز تجارب الشطرين، ومحاولة ايجاد قاسم مشترك بينها جميعاً في دولة الوحدة.

ثالثاً: اتفاق عدن، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩

يعتبر اتفاق عدن الموقع في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩[٧] من قبل رئيس الشطر الشمالي علي عبد الله صالح والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض، بمثابة الاتفاق التنفيذي لاتفاقية القاهرة. وقد جاء الإعلان مُصاحباً التحولات الكبرى التي أصابت الحياة السياسية والاقتصادية في الشطر الجنوبي بعد احداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، وحالة الاستقرار السياسي النسبي في الشطر الشمالي، والصعوبات الاقتصادية المتصاعدة التي واجهت الشطرين معاً، وبعد فترة تردد وحذر متبادل من الشطرين بعد احداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ على النحو الذي عرضنا له تفصيلاً في القسم الثالث.

تضمّن الاتفاق مصادقة القيادتين في الشطرين على مشروع الدستور الدائم لدولة الوحدة الذي أنجزته اللجنة الدستورية المشتركة بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، واستكمال الاجراءات المتفق عليها في الاتفاقات السابقة وخاصة المواد ٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ من اتفاقية القاهرة، وذلك من خلال اتخاذ الخطوات الآتية:

أولاً: (أ) إحالة مشروع الدستور إلى مجلسي الشعب في الشطرين، وذلك للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منها خلال مدة زمنية أقصاها ستة شهور.

---

(٧) نص اتفاق عدن، في: المصدر نفسه، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٨.

(ب) يقوم رئيسا الشطرين بتفويض من السلطتين التشريعيتين بتنظيم عمليتي الاستفتاء على مشروع الدستور، وانتخاب سلطة موحدة طبقاً للدستور الجديد.

(ج) ان يشكِّل الرئيسان لجنة وزارية مشتركة تضم إلى عضويتها وزيري الداخلية في الشطرين لكي تقوم بالإشراف على هذه الاجراءات، وذلك خلال ستة شهور على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية على مشروع الدستور.

(د) يدعو الرئيسان جامعة الدول العربية لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة.

ثانياً، استكمالاً لتنفيذ الاتفاقات:

(أ) تنشيط أعمال المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية المشتركة، والإسراع في إنجاز اعمال اللجان الوحدوية المشتركة خلال مدة زمنية، أقصاها شهران.

(ب) التأكيد على لجنة التنظيم السياسي الموحّد بالإسراع في انجاز مهمتها خلال مدة زمنية، اقصاها شهران، وبما يكفل الإعداد لمستقبل العمل السياسي لدولة الوحدة في ضوء مشروع دولة الوحدة، وبما يسهم في تعزيز المسار الديمقراطي للعمل السياسي.

وبالنظر إلى الاتفاق تتضح العلاقة العضوية بينه وبين اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس لعام ١٩٧٢، الأمر الذي يتيح القول إنه اتفاق ذو طبيعة تطبيقية تنفيذية، فهو ليس مُنشِئاً لاتفاق وحدوي، ولكنه مُنفِذ للاتفاقات الوحدوية السابقة على نحو واضح وصريح. وتتضح طبيعته التنفيذية في مسألة المعيار الزمني الذي حدده للوصول بالاتفاقات وبأعمال اللجان إلى منتهاها. فقد حدد الاتفاق مدة شهرين كحد أقصى لانتهاء اللجان الوحدوية من أعمالها. كما حدد الاتفاق عاماً واحداً لإنجاز أهم مسألتين، وهما: موافقة مجلسي الشعب في الشطرين على مشروع الدستور، ثم الاستفتاء الشعبي العام عليه، وحدد لكل منهما مدة ستة شهور كحدٍّ أقصى.

ولما كانت اتفاقية القاهرة قد أقرّت امكانية قيام الدولة الموحدة في حالة موافقة الشعب على الدستور، وأن تُحل المجالس التشريعية في الشطرين فور إقرار مشروع الدستور بالاستفتاء الشعبي (المادتان ١١ و١٢)، فمعنى ما ورد في اتفاق عدن انه حدد مدة عام واحد كحد أقصى لإعلان دولة اليمن الموحد، وبالتالي أجاز، ضمناً، قيام الدولة اليمنية حال الانتهاء من هاتين المهمتين، حتى إذا تمتا في مدة أقل من مدة العام.

وثمة ملاحظة هامة، وهي خاصة بالغموض حول طريقة وتوقيت انتخاب سلطة تشريعية موحّدة للدولة الجديدة، حيث لم يتضح هل يتم الانتخاب قبل قيام دولة الوحدة، أي في ظل دساتيرها الشطرية، أم بعد قيامها وتبعاً للدستور الموحّد ذاته. ويبدو مثل هذا الغموض في أن المادة (ب) من أولاً، التي أشارت إلى أن الرئيسين سيقومان بتفويض من السلطتين التشريعيتين بتنظيم عمليتي الاستفتاء على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحّدة طبقاً للدستور الجديد، حيث تفيد «واو» العطف بأن عمليتي الاستفتاء والانتخاب ستتمان قبل إقرار الدستور وفي ظل الدساتير والأوضاع الشطرية، إلا أن إضافة عبارة «وطبقاً

للدستور الجديد» تجعل من غير الجائز حدوث انتخاب للسلطة التشريعية الموحدة وفقاً لمعايير شطرية، وهو ما ينطبق أيضاً على إجراء عملية الاستفتاء ذاتها. ومن هنا أتى اللبس والغموض بالنسبة إلى انتخاب سلطة تشريعية موحدة وتوقيت هذا الانتخاب والمعايير التي يستند إليها.

رابعاً: إعلان تنظيم الفترة الانتقالية، نيسان/ ابريل ١٩٩٠

صدر إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية(٨) بعد خمسة أشهر من اتفاق عدن، واستهدف بصورة عامة تنفيذ بعض بنوده، وإزالة اللبس عن بعض الأمور التي ثبت تداخلها على الصعيد العملي. وجاء صدور الإعلان مُحاطاً بجدل صاخب فكرياً وسياسياً حول موقع مشروع الدستور بصيغته القائمة، ومطالبات القوى الأصولية بتعديل بعض بنوده تعديلاً جوهرياً، واندفاع الشطر الجنوبي نحو التعددية السياسية والاقتصادية، يقابله تحفظ الشطر الشمالي على مثل هذا التحول على الأقل قبل إعلان دولة الوحدة، فضلاً عن زخم دولي وعربي يدفع إلى التمسك بالأفكار الليبرالية والديمقراطية، وبالعمل الجماعي والتكتل الاقتصادي.

تضمن الإعلان الذي سمّي بـ «اعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية» ما يلي:

١ ـ تقوم بتاريخ ٢٦ أيار/ مايو ١٩٩٠ وحدة اندماجية بين الشطرين تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى «الجمهورية اليمنية»، ويكون لها سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة.

٢ ـ يكوّن مجلس رئاسة للجمهورية اليمنية لمدة الفترة الانتقالية، يتألف من خمسة أشخاص ينتخبون من بينهم في أول اجتماع رئيساً للمجلس ونائباً له. على أن يشكّل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخاب من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى والمجلس الاستشاري. ويؤدي مجلس الرئاسة اليمين الدستورية امام هذا الاجتماع المشترك قبل مباشرة مهامه.

٣ ـ تحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة شهور ابتداء من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق، ويتكون مجلس النواب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى، بالإضافة إلى ٣١ عضواً يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة، ويمارس مجلس النواب كامل صلاحياته المنصوص عليها في الدستور.

٤ ـ يصدر مجلس الرئاسة في أول اجتماع له قراراً بتشكيل مجلس استشاري مكوّن من ٤٥ عضواً وتحدد مهام المجلس في القرار نفسه.

---

(٨) نص اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية، في: المصدر نفسه، ص ٣١١ ـ ٣١٤.

٥ ـ يشكل مجلس الرئاسة حكومة الجمهورية اليمنية التي تتولى جميع الاختصاصات المخولة لها بموجب الدستور.

٦ ـ يكلف مجلس الرئاسة حكومة الجمهورية اليمنية في أول اجتماع له فريقاً فنياً لتقديم تصور حول إعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وإزالة آثار التشطير.

٧ ـ يخوِّل مجلس الرئاسة إصدار قرارات، لها قوة القانون، بشأن شعار الجمهورية وعلمها والنشيد الوطني، وذلك في أول اجتماع يعقده المجلس. ويتولى مجلس الرئاسة في أول اجتماع له اتخاذ قرار بدعوة مجلس النواب للانعقاد للبتّ في ما يلي:

أ ـ المصادقة على القرارات بقوانين التي أصدرها مجلس الرئاسة.

ب ـ منح الحكومة ثقة المجلس في ضوء البيان الذي ستقدمه.

ج ـ تكليف مجلس الرئاسة بإنزال الدستور للاستفتاء الشعبي عليه قبل ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠.

د ـ مشاريع القوانين الأساسية التي سيقدمها إليه مجلس الرئاسة.

٨ ـ يكون هذا الاتفاق نافذاً بمجرد المصادقة عليه وعلى دستور الجمهورية من قبل كلٍّ من مجلسي الشورى والشعب.

٩ ـ يعتبر هذا الاتفاق منظماً لكامل الفترة الانتقالية، وتعتبر أحكام دستور الجمهورية اليمنية نافذة خلال الفترة الانتقالية فور المصادقة عليه.

١٠ ـ تعتبر المصادقة على هذا الاتفاق ودستور الجمهورية اليمنية من قبل مجلسي الشعب والشورى، مُلغية لدستوري الدولتين السابقين.

وبالنظر إلى بنود الاعلان ومقارنته بالاتفاقات السابقة خصوصاً اتفاق عدن الموقع في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، ومن قبل اتفاقية القاهرة ودستور دولة الوحدة ذاته، يتضح أنه قد حسم الكثير من المسائل المعلقة التي كانت محلاً للخلاف، وخصوصاً طرح دستور دولة الوحدة أمام مجلسي الشعب في الشطرين، ومدى امكانية تعديل بعض بنوده وهو المطلب الذي نادت به القوى الأصولية وركّزت عليه، وتحديد مدة الفترة الانتقالية، وحدود المهام المطلوبة منها. واستحدث الاعلان أمراً جديداً وهو تشكيل مجلس استشاري مُكوّن من ٤٥ عضواً. وأزال الغموض الذي اكتنف مسألة انتخاب مجلس نواب دولة الوحدة، وهو الغموض الذي انطوت عليه الفقرة (ب) من المادة أولاً الواردة في اتفاق عدن.

ومن الأمور التي حسمها الإعلان انه حدّد أولاً قيام الدولة الواحدة وإنهاء التشطير كأمر سابق على وجود الفترة الانتقالية، وجعل بالتالي الفترة الانتقالية، ومدتها عامان ونصف، تالية لقيام الدولة اليمنية الموحّدة، على أن يكون الهدف منها استيعاب عملية الإعداد لمستقبل

الدولة اليمنية وإجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب طبقاً للدستور الموحّد. وأهمية هذه النقطة انها حسمت مسألة المطالبة بفترة انتقالية كافية، طرحها بعضهم بخمس سنوات على الأقل، قبل الانتقال إلى إعلان الدولة اليمنية الواحدة.

ومن الملاحظ أن الإعلان قد تضمن بعض أحكام كانت قد وردت في عدد من المواد التي ألغيت من المسوّدة الأولى لمشروع الدستور، وهي أحكام تنظيمية وإجرائية تتعلق بتشكيل مجلس الرئاسة وتكوين مجلس النواب في الفترة الانتقالية. وسوف نشير إليها تفصيلاً في الجزء الخاص بتحليل دستور الوحدة. وحين تقول بعض المصادر الحزبية ـ ولا سيما من الحزب الاشتراكي اليمني ـ والرسمية بأن الاعلان قد حدد موقفاً نهائياً من مسألة تعديل الدستور في تلك الفترة، فالقصد هنا عدم تعديل المواد الخاصة بالجوانب المضمونية المتعلقة بشكل النظام السياسي لدولة الوحدة ومختلف الأمور المتعلقة بالحريات والفصل بين السلطات وأسس الحياة الاقتصادية وغيرها من الأحكام الواردة في مشروع الدستور، التي كانت تيارات أصولية قد نادت في مطلع عام ١٩٩٠ بتغييرها قبل الاستفتاء الشعبي عليه. وقد استند أصحاب الرأي الداعي إلى عدم تغيير بنود الدستور الخاصة بالمضمون إلى أنه لا توجد أية جهة مُخوّلة حق التعديل ما دامت لم تُنتخب على أساس دستور الوحدة، أي أنهم استندوا إلى حجة دستورية شكلية، يمكن تفسيرها على أساس أن مجلسي الشعب والشورى في الشطرين استندا في وجودهما إلى دساتير شطرية، وبالتالي لا يحق لهما تعديل دستور الوحدة وبنوده المتعلقة بالمضمون. وبالمقابل اعتبر الاعلان أن الجهة الوحيدة المُخوّلة حق التعديل هي مجلس النواب شريطة أن يكون منتخباً على أساس الدستور نفسه، أي بعد قيام دولة الوحدة، وليس قبلها.

ومن ضمن ما هدف إليه إعلان تنظيم الفترة الانتقالية:

١ ـ سد الفراغ الدستوري الذي كان يمكن أن يحدث في حالة سقوط الدساتير الشطرية وإلغاء المؤسسات التشريعية الشطرية بمجرد إقرار الدستور الموحّد بعد الاستفتاء العام والموافقة الشعبية عليه.

٢ ـ ترتيب عمل المؤسسات الدستورية (سواء تنفيذية كالمجلس الرئاسي والحكومة، أو تشريعية) في ظل الفترة الانتقالية، التي تعبّر عن وضع سياسي مؤقت لا تتوافر فيه كل أركان الحالة الدستورية.

٣ ـ إعداد البلاد للانتخابات العامة وفقاً للدستور الموحّد، وبعد إعادة توزيع وتحديد الدوائر الانتخابية بما يتناسب مع إلغاء حالة التشطير، وقيام دولة اليمن الموحّد.

٤ ـ الحرص على وجود سلطة تشريعية ما تُشكّل بصورة مؤقتة من قبل مجلسي الشعب والشورى في الشطرين، وحتى يمكن تجنب قيام السلطة التنفيذية بصلاحيات السلطة التشريعية.

٥ ـ الحرص على أن يكون الدستور مُصدّقاً عليه من قبل السلطات التشريعية في

الشطرين، حتى بالرغم من كونها منتخبة على أسس شطرية. مع توضيح أن الهدف من الاستفتاء، هو الاستفتاء على مشروع الدستور، وليس الوحدة ذاتها.

٦ ـ ان إقرار الدستور، حتى قبل الاستفتاء الشعبي عليه، كان يهدف إلى تجنّب الدخول في متاهة التفاوض للبحث عن أسس دستورية للفترة الانتقالية، بما يعنيه ذلك من امكانات تأخر انجاز الوحدة، وحدوث العديد من الخلافات الحادة والمواجهات السياسية غير المأمونة العواقب.

خامساً: دستور دولة الوحدة اليمنية

ينصرف هذا الجزء إلى تحليل دستور دولة الوحدة اليمنية[٩] الذي صدّقت عليه قمة عدن في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، وتمّ الاستفتاء عليه شعبياً في أيار/ مايو ١٩٩١. وهو يتكون من ١٣١ مادة. أما المسوّدة الأولى لمشروع الدستور التي أقرّتها اللجنة الدستورية المشتركة في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، وكُشف النقاب عنها لأول مرة إعلامياً في ١٩٨٦، فتتكوّن من ١٣٦ مادة[١٠]. ومن خلال مقارنة النصَّين يتضح أن هناك خمس مواد قد تمّ الغاؤها من مسوّدة المشروع، وهي المواد ذوات الأرقام ١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٦. وتقع المواد الملغاة في الباب السادس بعنوان «سريان الدستور وأصول تعديله وأحكام عامة وانتقالية». وقد تناولت المادة ١٢٩ الملغاة اعتبار نفاذ الدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب في الشطرين عليه بالاستفتاء العام. أما المادة ١٣١ الملغاة فهي حول تشكيل مجلس الرئاسة الموقت من رئيس وأعضاء المجلس الاستشاري ورئيس وأعضاء هيئة رئاسة المجلس الأعلى القائمين في الشطرين، على أن يمارس منذ تاريخ تشكيله جميع الاختصاصات المُخوّلة لمجلس الرئاسة والواردة في مشروع الدستور. وتناولت المادة ١٣٢ الملغاة اعتبار الحكومتَين القائمتَين في شطري اليمن مستقيلتين من تاريخ نفاذ هذا الدستور، كما يُعتبر المجلسان التشريعيان القائمان فيهما محلولَين، وان يؤلف مجلس الرئاسة الموقت الحكومة التي تمارس الاختصاصات الواردة في الدستور، إلى أن يُنتخب مجلس رئاسة وفقاً لأحكامه. وتضمنت المادة ١٣٣ الملغاة أن يكلف مجلس الرئاسة الموقت الحكومة الموقتة بالإعداد لانتخاب مجلس النواب في مدة أقصاها ستة شهور من تاريخ نفاذ الدستور. أما المادة ١٣٦ الملغاة فقد نصّت أن يُصدر مجلس الرئاسة الموقت قانون الانتخابات الذي يتم بموجبه انتخاب أول مجلس للنواب، وان يبين القانون عدد الدوائر الانتخابية والاجراءات التي تتبعها اللجنة العليا للانتخابات واللجان الفرعية لها، على أن يعيد مجلس النواب النظر في القانون خلال الدورة الأولى التي يعقدها عقب الانتخابات.

---

(٩) نص دستور دولة الوحدة اليمنية، في: المصدر نفسه.

(١٠) انظر: مجلة الحكمة (صنعاء) (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦). نقلاً عن: خالد محمد القاسمي، إعداد، يوميات ووثائق الوحدة اليمنية، ١٩٧٢ ـ ١٩٨٦ (صنعاء: مكتب شؤون الوحدة؛ مركز البحوث والدراسات اليمني؛ الشارقة: دار الثقافة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٩٩ ـ ٤٢٦.

ويلاحظ أن بعض الأحكام الواردة في المواد الخمس الملغاة قد تمّ تضمينه في إعلان الجمهورية اليمنية، وتنظيم الفترة الانتقالية، مثل قيام مجلس الرئاسة الموقت بتأليف الحكومة التي تتولى بدورها جميع الاختصاصات الواردة في الدستور، وهو ما نصّت عليه المادة ٥ من الإعلان. وهناك بعض الأحكام الإجرائية تمّ تضمينها في الإعلان بعد إجراء تعديلات طفيفة عليها، ولا سيما المادة ١٣١ الملغاة من المسودة الأولى للدستور، حيث نصّ الإعلان في مادته الثانية أن يتشكل مجلس رئاسة موقت من خمسة أشخاص عن طريق الانتخاب من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى والمجلس الاستشاري في الشطرين، وليس عن طريق الجمع بينهما لتكوين مجلس الرئاسة كما نصّت ذلك المادة ١٣١ الملغاة. واستعيض من المادة ١٣٢ الملغاة التي أجازت حل مجلسي النواب في الشطرين، بالمادة ٣ من اعلان تنظيم الفترة الانتقالية، التي أجازت تكوين مجلس جديد للنواب طوال الفترة الانتقالية من أعضاء مجلسي النواب في الشطرين، مضافاً إليهما ٣١ عضواً يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة. أما ما يتعلق بقوانين الانتخابات، كما في المادتين ١٣٣ و١٣٦ الملغاتين، فاستعيض عنها بالإشارة إلى ـ كما في المادة ٧ من إعلان تنظيم الفترة الانتقالية ـ أن يخوِّل مجلس الرئاسة إصدار قرارات لها قوة القانون، ودعوة مجلس النواب إلى مناقشة مشاريع القوانين الأساسية التي سيقدمها إليه مجلس الرئاسة. ولم يذكر تحديداً القوانين الخاصة بالانتخابات، ولكن يُفهم ضمناً أنها ضمن مشروعات القوانين التي سيقوم مجلس الرئاسة بتقديمها لمجلس النواب في الفترة الانتقالية.

إذا انتقلنا إلى دستور الجمهورية اليمنية، فهو مكوَّن من ١٣١ مادة، موزعة على ستة أبواب رئيسية على النحو التالي:

الباب الأول، وعنوانه: **أسس الدولة**. وقد اشتمل على ٥٢ مادة موزعة على أربعة فصول، الفصل الأول منها اشتمل على خمس مواد تتناول الأسس السياسية، والفصل الثاني اشتمل على اثنتي عشرة مادة تناولت الأسس الاقتصادية. وتناولت مواد الفصل الثالث الأربع الأسس الاجتماعية والثقافية. أما الفصل الرابع فاشتمل على أربع مواد تتناول أسس الدفاع الوطني.

الباب الثاني، وعنوانه: **حقوق وواجبات المواطنين الأساسية**، واشتمل على أربع عشرة مادة.

الباب الثالث، بعنوان: **تنظيم سلطة الدولة**، واشتمل على ٧٩ مادة موزّعة على أربعة فصول: الفصل الأول اشتمل على ٤٢ مادة تناولت الأحكام الخاصة بمجلس النواب. والفصل الثاني تناول الأحكام الخاصة بمجلس الرئاسة في ١٩ مادة. واشتمل الفصل الثالث على ١٥ مادة تناولت الأحكام الخاصة بمجلس الوزراء. أما الفصل الرابع فتناول الأحكام الخاصة بأجهزة السلطة المحلية موزّعة على ثلاث مواد.

الباب الرابع، بعنوان: **القضاء والنيابة العامة**، وتناول الأحكام الخاصة بهما في ست مواد.

الباب الخامس، وهو حول شعار الجمهورية وعلمها ونشيدها الوطني متضمنة في ثلاث مواد.

الباب السادس، بعنوان: أصول تعديل الدستور، وتضمّن أحكاماً عامة تتناول السريان الموقت للقوانين واليمين الدستوري، واشتمل على ثلاث مواد.

وتفصيلاً لهذا الإجمال نشير إلى ما يلي:

حول الأسس السياسية، وفي المواد الخمس الأولى، تضمنت تعريف الجمهورية اليمنية بأنها دولة مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ، وان الشعب اليمني جزء من الأمة العربية والعالم الإسلامي. وان دين الدولة هو الإسلام، واللغة العربية هي لغتها الرسمية. وان الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الانتخابات العامة والاستفتاء. وان الدولة اليمنية تعمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق جامعة الدولة العربية.

وحول الأسس الاقتصادية الواردة في المواد من ٦ إلى ١٧، فقد تضمنت قيام الاقتصاد اليمني الموحّد ـ تبعاً للمادة ٦ ـ على المبادىء التالية:

١ ـ العدالة الاجتماعية الإسلامية في العلاقات الانتاجية والاجتماعية.

٢ ـ بناء اقتصاد عام متطور قادر على امتلاك وسائل انتاجية رئيسية.

٣ ـ صيانة الملكية الخاصة، فلا تُمس إلا لمصلحة عامة وبتعويض عادل وفقاً للقانون.

٤ ـ توجيه كل هذه العلاقات والطاقات لضمان بناء اقتصاد وطني قادر ومتحرر من التبعية، وتحقيق تنمية شاملة تكفل إقامة علاقات اشتراكية مستلهمة من التراث الإسلامي العربي وظروف المجتمع اليمني.

أما السياسة الاقتصادية للدولة فهي تقوم ـ تبعاً للمادة الثامنة ـ على أساس التخطيط العلمي، وبما يكفل انشاء المؤسسات العامة العاملة في حقل استغلال واستثمار الموارد العامة والطبيعية، وتنمية وتطوير قدرات وفرص كل من القطاع العام والخاص والمختلط، في إطار الخطة العامة للدولة.

وحددت المادة ٩ قيام الدولة بتوجيه التجارة الخارجية والعمل على تطويعها لخدمة الاقتصاد الوطني، والإشراف على التجارة الداخلية بهدف حماية المستهلكين وتوفير السلع الأساسية للمواطنين. وقررت المادة ١٢ أن إنشاء الضرائب العامة وتعديلها لا يكون إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها، كلها أو بعضها. وتضمنت المادة ١٣ أن تقوم الدولة بتشجيع التعاون والادخار، وتكفل وترعى وتشجع تكوين المنشآت والنشاطات التعاونية بمختلف صورها.

وفي الأسس الاجتماعية والثقافية، أشارت المادة ١٨ إلى أن الدولة تكفل حرية البحث

العلمي والانجازات الأدبية والفنية والثقافية المتفقة وروح الدستور، وتكفل - المادة ١٩ - تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وتصدر القوانين لتحقيق ذلك. واعتبرت المادة ٢١ أن العمل حق وشرف وضرورة لتطوير المجتمع.

وفي الفصل المعنون بأسس الدفاع الوطني، قررت المادة ٢٢ أن الدولة هي التي تنشىء القوات المسلحة وأية قوات أخرى، وهي ملك للشعب كله، ومهمتها حماية الجمهورية وسلامة أراضيها وأمنها، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة انشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية. وتضمنت المادة ٢٤ انشاء مجلس يسمّى «مجلس الدفاع الوطني» ويتولى رئيس مجلس الرئاسة رئاسته، ويختص بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل أمن الجمهورية وسلامتها.

وفي باب حقوق وواجبات المواطنين الأساسية، قررت المادة ٢٧ أن المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وانهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، وانه لا تمييز بينهم لأي اعتبار. وقرّرت المادة ٢٨ أن ينظم القانون الجنسية اليمنية، وانه لا يجوز إسقاطها عن يمني إطلاقاً، ولا يجوز سحبها ممّن اكتسبها إلا وفقاً للقانون. وقررت المادة ٢٩ عدم جواز تسليم أي مواطن يمني إلى أية سلطة أجنبية. وحظرت المادة ٣٠ تسليم اللاجئين السياسيين. وكفلت المادة ٣٢ حريات المواطنين الشخصية، ولم تُجز القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه إلا في حالة تلبس أو بأمر توجبه ضرورة التحقيق، وأعطت للإنسان الذي تقيد حريته الحق في الامتناع عن الإدلاء بأية أقوال إلا بحضور محاميه، وحظرت حبس أو حجز أي إنسان في غير الأماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون. وأعطت المادة ٣٤ الحق للمواطنين باللجوء إلى القضاء لحماية حقوقهم ومصالحهم المشروعة. وكفلت المادة ٣٥ حرمة المساكن ودور العبادة ودور العلم، وانه لا يجوز مراقبتها أو تفتيشها إلا في الحالات التي بيّنها القانون. وكفلت المواد ٣٦ و٣٧ و٣٨ حرية وسرية المواصلات والبريد، وحق التعليم، وحرية التنقل من مكان إلى آخر في الأراضي اليمنية.

أما أبرز المواد فهي المادة ٣٩ التي جاءت على النحو التالي: «للمواطنين في عموم الجمهورية - بما لا يتعارض مع نصوص الدستور - الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً، والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور، وتضمن الدولة هذا الحق. كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية». ويتضح من منطوق المادة أنها أجازت وكفلت حقوق التنظيم السياسي والنقابي والمهني كافة، وألزمت الدولة بحماية هذه الحقوق. وتُعَد تلك المادة بمثابة الأساس الدستوري الذي استند إليه المطالبون بالتعددية السياسية والحزبية، والأساس الدستوري الذي قام عليه نظام التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية.

وفي الباب الثالث الخاص بتنظيم سلطة الدولة، وفي الفصل الأول منه، تعرّضَ لمجلس النواب، وهو الهيئة التشريعية للدولة، والذي يقرر القوانين والسياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتألف من أعضاء - لم تحدد المادة ٤١ عددهم - يتم انتخابهم بطريقة الاقتراع السري العام الحر المباشر والمتساوي. وتحددت مدة المجلس بأربع سنوات شمسية، ومقرّه العاصمة صنعاء. ومن وظائفه - كما حددت المادة

٤٨ ـ المصادقة على المعاهدات والاتفاقات السياسية والاقتصادية الدولية ذات الطابع العام، أيّاً كان شكلها أو مستواها، خصوصاً المتعلقة بالدفاع والتحالف أو الصلح والسلم أو تعديل الحدود، أو التي تترتب عليها التزامات مالية على الدولة، أو التي يحتاج تنفيذها إلى إصدار قانون. وقررت المادة ٤٩ وجوب عرض الحساب الختامي لموازنة الدولة على مجلس النواب في مدة لا تزيد على تسعة شهور من تاريخ انتهاء السنة المالية. كما قررت المادة ٥٠ وجوب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس النواب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية.

وصاغت المادة ٥٨ مبدأ أن عضو مجلس النواب يمثل الشعب بكامله ـ وليس فقط دائرته الانتخابية ـ ويرعى المصلحة العامة، ولا يقيد نيابته قيد أو شرط.

وأعطت المادة ٦٨ للمجلس حق تقديم توجيهات للحكومة في المسائل العامة، والمادة ٧٤ اعطت للمجلس حق سحب الثقة من الحكومة. أما المادة ٧٨ فلم تجز لمجلس الرئاسة حل مجلس النواب إلا عند الضرورة، وبعد استفتاء الشعب في الأسباب التي يبنى عليها الحل.

أما مجلس الرئاسة، وهو السلطة التنفيذية الأولى، فحددته المادة ٨٢ بأنه يمارس رئاسة الجمهورية، وهو مكوّن من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس النواب. ومدة المجلس خمس سنوات شمسية. وحددت المادة ٩٤ اختصاصات مجلس الرئاسة في ثمانية عشر اختصاصاً، منها:

١ ـ تمثيل الجمهورية في الداخل والخارج.

٢ ـ دعوة الناخبين في الموعد المحدد إلى انتخاب مجلس النواب.

٣ ـ الدعوة إلى الاستفتاء العام.

٤ ـ تكليف من يشكل الحكومة وإصدار القرار الجمهوري بتسمية أعضائها.

٥ ـ يضع المجلس بالاشتراك مع الحكومة السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها على الوجه المبيّن في الدستور.

٦ ـ دعوة مجلس الوزراء إلى اجتماع مشترك مع مجلس الرئاسة، كلّما دعت الحاجة إلى ذلك.

٧ ـ المصادقة على الاتفاقات التي لا تحتاج إلى تصديق مجلس النواب.

٨ ـ اعلان حالة الطوارىء والتعبئة العامة وفقاً للقانون.

وفي الفصل الخاص بمجلس الوزراء حددت المادة ١٠٩ اختصاصات المجلس على نحو شمل:

أ ـ تنفيذ السياسة العامة للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والدفاعية.

ب ـ الاشتراك مع مجلس الرئاسة في اعداد الخطوط العريضة للسياسة الخارجية والداخلية.

ج ـ اعداد مشروع الخطة الاقتصادية للدولة والميزانية السنوية وتنظيم تنفيذها.

د ـ اعداد مشاريع القوانين والقرارات وتقديمها إلى مجلس النواب.

هـ ـ الموافقة على المعاهدات والاتفاقات قبل عرضها على مجلس النواب أو مجلس الرئاسة.

و ـ اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على أمن الدولة الداخلي والخارجي، ولحماية حقوق المواطنين.

واعتبرت المادة ١١٧ الوحدات الإدارية والمجالس المحلية جزءاً لا يتجزأ من سلطة الدولة. وقررت المادة ١١٨ أن يكون للوحدات الإدارية مجالس محلية منتخبة.

وفي باب **القضاء والنيابة العامة**، قررت المادة ١٢٠ أن القضاء سلطة مستقلة في أداء مهامه، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية جهة وبأية صورة التدخل في القضايا أو في شأن من شؤون العدالة. ومنعت المادة ١٢٢ عزل القضاة وأعضاء النيابة إلا في الحالات وبالشروط التي يحددها القانون، وانه لا يجوز نقلهم إلى أية وظائف غير قضائية إلا برضاهم.

وانشأت المادة ١٢٤ محكمة عليا للجمهورية، يحدد القانون كيفية تشكيلها ويبين اختصاصاتها والاجراءات التي تتبع أمامها، وتمارس على وجه الخصوص ما يلي:

١ ـ الرقابة على دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات.

٢ ـ الفصل في تنازع الاختصاص بين جهات القضاء.

٣ ـ الفصل في الطعون الانتخابية.

٤ ـ الفصل في الطعون النهائية المكتسبة الدرجة القطعية في المواد المدنية والجنائية والأحوال الشخصية.

٥ ـ الفصل في الطعون النهائية المكتسبة الدرجة القطعية في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية.

وفي باب **أصول تعديل الدستور وأحكام عامة**، نظمت المادة ١٢٩ مسألة تعديل بند أو أكثر من بنود الدستور، وأباحت الحق لكل من مجلس الرئاسة ومجلس النواب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، ووجوب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلى هذا التعديل. وإذا كان الطلب من مجلس النواب، وجب أن يكون موقّعاً من ثلث أعضائه، وفي جميع الأحوال يناقش المجلس طلب التعديل، ويُصدر قراره في شأنه بأغلبية أعضائه. إذا تقرر رفض طلب التعديل لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها

قبل مضي سنة على هذا الرفض. إذا وافق مجلس النواب على مبدأ التعديل يناقش بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة المواد المطلوب تعديلها. فإذا وافق ثلاثة أرباع المجلس على التعديل اعتبر نافذاً من تاريخ صدوره.

وقررت المادة ١٣٠ مبدأ استمرار العمل بالقرارات والقوانين التي يُعمَل بها في شطري اليمن، وأن يسري عملها في الشطر الذي كانت سارية فيه عند صدورها إلى أن تعدَّل وفقاً للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في هذا الدستور.

بعد هذا العرض التفصيلي لمحتويات الدستور، ثمة سبع ملاحظات، وهي:

١ ـ إن الدستور لم يعين حدود الدولة اليمنية الموحدة مثلما قرر بذلك بيان طرابلس ١٩٧٢ في مادته العاشرة.

٢ ـ إن الدستور لم يحدد بصورة جلية وقاطعة طبيعة النظام السياسي في دولة الوحدة: هل هو متعدد حزبياً أم يقوم على أساس تنظيم سياسي واحد، وترك المسألة مفتوحة تبعاً للمتغيرات. ولكنه في الوقت نفسه اهتم بوجود فصل بين السلطات الثلاث الرئيسية، التنفيذية والتشريعة والقضائية، والتأكيد على استقلالية كل سلطة. وفي هذا السياق فإن الاعتماد على ما ورد في المادة ٣٩ وحدها، التي أقرّت حق المواطنين في تنظيم أنفسهم لا يعطي دليلاً في حد ذاته على القول بأن الدستور قد حدد نظام الحكم بأنه متعدد حزبياً.

٣ ـ لم يتضمن الدستور طريقة انتقال السلطة السياسية من رئيس إلى آخر، سواء في الحالات العادية أو في الحالات الطارئة.

٤ ـ إن الدستور أباح سريان العمل بالقوانين الشطرية في كل شطر إلى حين تعديلها بما يتناسب مع ما هو وارد من أسس وأحكام في الدستور ذاته.

٥ ـ ان الدستور يحتوي على قدر من عدم التوازن بين الحريات الشخصية والسياسية والعامة التي كفلها للمواطن اليمني، وبين الحقوق الاقتصادية المحدودة، حيث عكس الدستور في الجانب الاقتصادي روح الفكر التدخلي وسيادة دور الدولة، وهو ما تناسب مع التوجهات السياسية الاقتصادية العامة التي سادت في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات، فضلاً عن الظروف العامة لشطري اليمن، في الوقت الذي تمّت فيه صياغة بنود الدستور وأحكامه.

٦ ـ ان الدستور يتضمن قدراً من عدم التلاؤم بين مواده الخاصة بالحياة الاقتصادية في دولة الوحدة، وبين ما انتهت إليه الدولة الموحدة بالفعل، حيث أقرّت العمل بمبادىء الاقتصاد الحر. وينطبق الأمر نفسه على الجانب السياسي في الشق الخاص بالتعددية السياسية وإقرار حق الأحزاب بالعمل العلني.

٧ ـ إن الدستور تضمّن انشاء محكمة عليا ـ كما في المادة ١٢٤ ـ وهي تماثل المحاكم الدستورية التي تراقب القوانين والنظم.

القسم الثاني

الوحدة اليمنية.. الخطوات والعمليات

تقديم

اختلطت عمليات تطبيق الوحدة اليمنية بالتغيرات الرئيسية التي عاشها كل شطر، سواء على صعيد تحولاته الاجتماعية والاقتصادية الكبرى، أو على صعيد صراعات نخباته الحاكمة وانقساماتها، وكذلك مدى تماسكها وقدرتها على إشاعة المؤسسية والشرعية القانونية. وقد تفاعلت العناصر جميعها، داخلية وخارجية، عبر عقدي السبعينيات والثمانينيات وشكّلت عبر تفاعلها هذا ما يمكن اعتباره المحطات الرئيسية للوحدة اليمنية، التي تراكمت فوق بعضها البعض ونسجت معاً خبرة عملية الوحدة اليمنية إلى أن انتهت بإعلان الجمهورية اليمنية في أيار/مايو ١٩٩٠. ومن هنا فمن الخطأ البالغ اعتبار أن ما حدث في أيار/مايو ١٩٩٠ لم يكن له جذور عملية وتطبيقية، أو انه منقطع الصلة بالجهود الناجحة أحياناً، والمتعثرة أحياناً أخرى، والتي بُذلت عبر العقدين السابقين له.

الهدف من هذا القسم هو التعرف على تلك المحطات المفاصل، وجملة الظروف التي أحاطت بكل منها، وساهمت في بلورتها وتحديد خصائصها على نحو أو آخر، كذلك عمليات التطبيق التي ارتبطت بكل منها، والمعوقات التي حالت دون الوصول بالوحدة إلى منتهاها وفق تلك المحطات، كلٌ في موقعها الزمني.

سوف يشتمل القسم على ثلاثة فصول رئيسية وهي:

الفصل الرابع، وهو بعنوان: «عقد السبعينيات: صدامات مسلحة ومشروعات وحدوية.. سقوط الخيار العسكري»، وفيه سيتم دراسة عمليات الوحدة التي جاءت في أعقاب الصدامات المسلحة التي تكررت ثلاث مرات في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٩. ولكنها شكلت في الوقت نفسه الأساس المعنوي والتطبيقي لدولة الوحدة اليمنية في عصرها

الحديث، ويبرز في هذا الصدد اتفاقية القاهرة التي تمت تحت رعاية الجامعة العربية، وما تلاها من بيان طرابلس الذي حدد أسس عمل اللجان المشتركة، ثم اتفاقية قعطبة، وأخيراً اتفاقية الكويت التي وقعت أيضاً تحت رعاية عربية. كما سيتم مناقشة العلاقة بين تلك الاتفاقات الوحدوية والصدامات المسلحة التي عبرت في شق منها عن إمكانية تحقيق الوحدة بالحل العسكري.

الفصل الخامس، وهو بعنوان: «عمليات الوحدة وخطواتها ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥.. التطبيقات الأولى للوظيفية الشاملة». وتبعاً للمرحلة الزمنية المحددة سيركز الفصل على الأداء الوحدوي في النصف الأول من الثمانينيات، التي غلب عليها طابع التطبيق السلمي التطوري ذو المنحى الوظيفي في أكثر من مجال مادي ومعنوي. الأمر الذي مثل التطبيق الأولي للوظيفية في إطار شامل، تكون فيه عناصر الإرادة السياسية إلى جانب التطبيقات الفنية والاقتصادية أبعاداً هامة للأداء الوحدوي.

الفصل السادس، وهو بعنوان: «التمهيد للوحدة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩.. شرط الإرادة السياسية وتنشيط الوظيفية الشاملة». يهتم هذا الفصل بدراسة الفترة التالية لأحداث كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ في الشطر الجنوبي من اليمن وما تلاها من تغييرات كبرى في مجال التجربة السياسية والحزبية والاجتماعية، وتأثيراتها في صعيد العملية الوحدوية.

الفصل الرابع

عقد السبعينيات: صدامات مسلحة، ومشروعات وحدوية.. سقوط الخيار العسكري

تقديم

تمتد فترة هذا الفصل طوال عقد السبعينيات، وفيه تبلورت ملامح تجربة الحكم في كلا الشطرين، كما تعرضا لعديد من التحولات الرئيسية سياسياً واقتصادياً. وأبرز محطات الوحدة اليمنية وأولها ـ ونعني بها اتفاقية القاهرة للعام ١٩٧٢ ـ ولدت في تلك المرحلة الزمنية المبكرة، التي شهدت أيضاً صدامين مسلحين أحدهما في العام ١٩٧٢ والثاني في ١٩٧٩. والمفارقة البارزة هنا أنه بعد كل صدام منهما، تبلورت خطوة هامة على طريق الوحدة اليمنية. ويمكن القول إن تلك الفترة هي مرحلة تأسيس وتقنين مشروع إعادة توحيد اليمن، وذلك بالرغم من الخلافات الموضوعية التي تبلورت بين الشطرين في مختلف مناحي تجربة كل منهما، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

والواقع أن تقنين وتأسيس مشروع إعادة وحدة اليمن في العصر الحديث برز في أمرين، أولهما التوصل إلى وثائق وحدوية طموحة، والثاني إعطاء كل الأفكار، سواء السياسية أو العسكرية، الفرصة لكي تعبر عن نفسها وعن مدى صدقيتها في سياق تحقيق الوحدة اليمنية. ومن هذه الزاوية وُجد العمل السياسي والعسكري جنباً إلى جنب. وحين نشير إلى آلية عسكرية، نعني أسلوب الضم والإلحاق والوحدة القسرية، ومحاولة سحب التجربة الذاتية على تجربة الشطر الآخر. وهي كلها أمور ومعانٍ تتناقض تماماً مع الأساليب السياسية القائمة على الاعتراف بالآخر والحوار والتوصل إلى اتفاقات والسعي إلى تنفيذها والتقيد بما جاء فيها. وقد أثبتت تجربتا الصدامين المسلحين على أن تحقيق الوحدة، أو بالأحرى إعادتها لا تستقيم بهذا الأسلوب حتى ولو كانت بين شعب واحد.

اجمالاً فان أبرز محطات عقد السبعينيات هي: اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس في شهري تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢ على التوالي، حيث تُوصل إليهما في أعقاب

الصدام الأول، ثم اتفاق قعطبة ١٩٧٧، وآخر المحطات في ذلك العقد اتفاقية الكويت ١٩٧٩ التي جاءت بعد الصدام المسلح الثاني.

وسوف نشير إلى كل منها تفصيلاً على النحو التالي:

أولاً: اتفاق القاهرة، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٢

أبرمت اتفاقية القاهرة يوم ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٢، كنتيجة مباشرة للمساعي العربية التي بُذلت آنذاك في إطار الجامعة العربية لاحتواء الصدام المسلح الذي شهدته حدود الشطرين في شباط/فبراير وآذار/مارس على صعيد محدود، ثم على صعيد واسع في تشرين الأول/اكتوبر من العام نفسه. كان ذلك الصدام المسلح بمثابة علامة بارزة على مدى التباين في توجهات النظامين الحاكمين في كلا الشطرين في تلك المرحلة المبكرة، وعلى التباين في نظرتها إزاء قضية الوحدة اليمنية، وآلياتها وسبل تحقيقها، ومضمونها السياسي والاجتماعي. وقد ساهم في بلورة ذلك الاختلاف طبيعة التجربة السياسية والتحولات الاجتماعية التي مرّ بها كل شطر على حدة. وهو ما سوف نشير إليه.

١ ـ التحولات السياسية في الشطرين، والتمهيد للصدام المسلح

أ ـ تجربة الشطر الجنوبي

بعد استقلال الجنوب مباشرة طُرحت قضية تطوير المجتمع اليمني الجنوبي عبر إحداث تحولات ثورية حقيقية في البلاد ومواجهة الاقطاع والقبلية وإعادة بناء مؤسسات الدولة الموروثة من حقبة الاستعمار كالجيش والبوليس، واستحداث مؤسسات أخرى وتجسيد دور التنظيم السياسي الطليعي في تلك التحولات. وكان من نتيجة ذلك أن تبلور انقسام حاد بين تيارات عدة داخل الجبهة القومية الحاكمة، تصارعت حول مدى التحول المطلوب وسرعة تطبيقه وأدواته المناسبة. وظهر هذا الصراع جلياً في المؤتمر العام الرابع للجبهة القومية الحاكمة والمعروف بمؤتمر زنجبار، آذار/مارس ١٩٦٨.

ومع صعود ممثلي التيار اليساري ـ ومن بينهم عبد الفتاح اسماعيل وعلي عبد الله وعلي سالم البيض وسالم ربيع علي ـ إلى المواقع القيادية للجبهة القومية الحاكمة وأجهزة الحكومة، «أمكن اتخاذ العديد من القرارات التي اتسمت بالحدّة «الثورية» مثل تطهير جهاز الدولة والجيش وإقامة ميليشيا شعبية من العمال والفلاحين، وتعميم معسكرات التدريب على السلاح، وإعادة النظر جذرياً في الأوضاع التنظيمية للجبهة، واتخاذ قرار بالتوجه نحو الالتزام بالفكر الاشتراكي العلمي، وتحويل الجبهة إلى حزب طليعي للاشتراكية»[1]. وقد أضرّت تلك التحولات ضرراً بالغاً بوضعية شرائح اجتماعية واسعة سواء

---

(١) فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية (موسكو: دار التقدم، [د.ت.])، ص ٢٣٣.

في المؤسسات القائمة كالجيش والبوليس أو في الريف. ومن هنا كان تمرد بعض وحدات الجيش النظامي في آذار/مارس ١٩٦٨، وهو ما أمكن احتواؤه في حينه. إلا أن العلاقات بين ممثلي التيار اليساري في الجبهة، والتيار الآخر الذي قاده الرئيس قحطان الشعبي ـ الذي وصف في ما بعد بـ «اليمينية» ـ أخذت في التوتر إلى أن حسم اليساريون الأمر في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩، في ما يوصف في أدبيات الجبهة القومية بالحركة التصحيحية التي حملت بدورها رموز التيار اليساري إلى قيادة الجبهة دون منافس، حيث أصبح عبد الفتاح اسماعيل أميناً عاماً للجبهة ودخل لجنتها التنفيذية كل من سالم ربيع علي، وعلي عنتر. وتشكل مجلس رئاسة من خمسة أعضاء، ثم خُفض في ما بعد إلى ٣ فقط هم سالم ربيع علي وعبد الفتاح اسماعيل ومحمد علي هيثم الذي أُقيل في آب/أغسطس ١٩٧٠، وحلّ محلّه ناصر محمد عضواً في مجلس الرئاسة ورئيساً للوزراء.

ومن التطورات البارزة في تلك المرحلة إقرار القيادة العامة للجبهة القومية، التي عقدت دورتها في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ومطلع كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ لوثيقة نظرية باسم **«برنامج مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي»**، وهي الوثيقة التي عبّرت عن توجهات الجبهة ورؤيتها لمهام المرحلة والتحولات المرغوب إحداثها في البلاد. كما أقرّ العمل على توحيد القوى السياسية التي وصفت بـ «الوطنية في إطار تنظيم سياسي واحد قائم على مبادىء الاشتراكية العلمية»[٢].

في ضوء التوجهات النظرية التي حوتها وثيقة البرنامج عمدت القيادة الجديدة إلى تسريع وتيرة التحولات الاجتماعية من خلال إعادة صياغة الخريطة الاجتماعية في الريف عبر قانون الإصلاح الزراعي ١٩٧٠، وفي المدينة عبر إصدار قوانين تأميم الشركات الأجنبية والبنوك، وكان الهدف المعلن هو تحقيق المناخ الأمثل للتطبيق الاشتراكي وإتاحة المجال لتنمية الطبقة العاملة، وتأكيد دور التنظيم السياسي في عملية التحويل الثوري للمجتمع. وكان من نتيجة تلك التحولات ـ خصوصاً وان مجمل عناصر البنية الاجتماعية الواقعية لم تكن مهيأة لمثل هذه الدرجة من سرعة التحول الاجتماعي ـ ان اتجهت قطاعات جنوبية كبيرة من الذين تضرروا من تلك الاجراءات إلى الشطر الشمالي. وكان بعض من تلك القطاعات الاجتماعية منظماً حزبياً، والآخر بعيداً عن التنظيم، ولكنه كان مدفوعاً للابتعاد قدر الإمكان عن تأثيرات التحولات السياسية المتسارعة في الشطر الجنوبي، ووجد في الشطر الشمالي ملجأ له، بل دعماً وسنداً سياسياً وعسكرياً معاً.

ارتبطت تلك التحولات بنمو توجهات خارجية صوب الاتحاد السوفياتي وبلدان ما كان يعرف بالمنظومة الاشتراكية، وتبلور ذلك في توقيع اتفاقية تعاون فني مع الاتحاد السوفياتي في كانون الثاني/يناير ١٩٦٩[٣]. وقد أثار ذلك بدوره تخوفات من قبل نظام الحكم في الشطر

---

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥٠ ـ ٢٦٣.
(٣) حول مضمون الاتفاقية، انظر: سجل العالم العربي (بيروت: [د.ن.]، ١٩٧١)، ص ٢٥٢.

الشمالي، وقوى اقليمية أخرى في مقدمتها السعودية، حيث وجدوا في تلك الاتفاقية ـ مصحوبة بالتحولات السياسية الأخرى ـ ما يُعد توسيعاً لمجالات نشر الأفكار الشيوعية والالحاد في اليمن كله وأجزاء أخرى من الجزيرة العربية.

ب ـ تجربة الشطر الشمالي

على الصعيد الزمني الموازي ارتبطت التحولات السياسية في الشمال بأمرين، **أولهما**، النتائج التي تمخض عنها حصار صنعاء في نهاية ١٩٦٧ ومطلع ١٩٦٨، والمعروف بحصار السبعين يوماً[٤]. وأول تلك النتائج فشل محاولة القوى القبلية الملكية والمدعومة من السعودية في إنهاء الحكم الجمهوري نتيجة صمود القوى الوطنية الشعبية إلى جانب القوى القبلية التي عُرفت بـ «القبائل الجمهورية» وكانت تسيطر على الحكم والمؤسسات الجمهورية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧. **ثانيهما**، بروز تخوفات القوى القبلية الحاكمة والمسيطرة على أجهزة الدولة من تصاعد الدور السياسي للقوى الوطنية ـ التي سُميت باسم «المقاومة الشعبية» وتشكلت من قوى ناصرية وبعثية وقوميين عرب ويساريين وعناصر من مختلف أنحاء اليمن شاركت من قبل في الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني ـ كامتداد لدورها في مواجهة القوى القبلية الملكية في حصار صنعاء.

ومن ثم عمد التحالف القبيلي الجمهوري العسكري الحاكم إلى التخلص من القوى الشعبية الوطنية مستغلاً الانقسامات التي حدثت بينهم، والصراع المسلح الذي حدث في آب/أغسطس ١٩٦٨، مما أدى إلى تصفية عدد كبير من العناصر الوطنية، في حين تمكن جزء منها من اللجوء إلى عدن.

توازت مع تلك التطورات السلبية في مواجهة القوى الوطنية الشعبية جهود أخرى من القوى الحاكمة للمصالحة مع القبائل الملكية، وإتاحة المجال لهم للمشاركة في الحكم عبر المؤسسات التي تشكلت وأبرزها مجلس الشورى. وقد جسدت تلك الخطوة رفض السلطة الحاكمة في الشمال القوي لتجربة الحكم في الجنوب سياسياً واجتماعياً، خصوصاً بعد بدء العلاقات اليمنية السعودية على الصعيد الرسمي ١٩٧٠، التي كانت بدورها نتيجة منطقية للمصالحة الداخلية من ناحية، وللتوجهات القبلية التقليدية المسيطرة على الحكم في الشطر الشمالي من ناحية أخرى. وبصفة عامة فقد تصاعد دور المشائخ وتبلورت قناعة حاكمة برفض الحزبية، ورفض أية تنظيمات تدعو إلى إحداث تحولات اجتماعية قريبة مما يشهده الجنوب تحت حكم الجبهة القومية[٥]. ومن جانب آخر وبالرغم من التصالح مع القوى

---

(٤) حول الحصار ومقدماته ووقائعه المختلفة، وما تمخض عنه من نتائج سياسية وغيرها، انظر: مركز الدراسات والبحوث اليمني، إعداد وتوثيق، **حصار صنعاء شهادات للتاريخ**، الكتاب الأول (صنعاء: [المركز]، ١٩٨٩).

(٥) لمزيد من التفاصيل حول تلك الفترة والصراع مع القوى الشعبية الجمهورية، انظر: يلينا جلوبوفسكايا، «الحرب الأهلية والصراع في صفوف التكتل الحاكم، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٤،» **قضايا العصر**، السنة ١١، العدد ٤ (نيسان/ابريل ١٩٩١)، ص ١٣٩ ـ ١٦٩.

الملكية فلم يحدث استقرار للأوضاع في الشمال، أو تطوير نموذج الحكم على الرغم من صدور الدستور في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، الذي تضمن توزيع السلطة. ورجع ذلك بالأساس إلى ضعف شخصية القاضي عبد الرحمن الأرياني الذي رأس المجلس الجمهوري، وصراعه مع الشيخ عبد الله الأحمر رئيس مجلس الشورى آنذاك، فضلاً عن انتشار الفساد الإداري والمالي، مما جسّد عجزاً شاملاً في بناء السلطة كله(٦).

ج ـ العلاقة بين الشطرين

على صعيد العلاقة بين الشطرين دفعت التطورات التي جرت في الشطر الشمالي نظام الحكم في الجنوب إلى الاعتقاد بأن الشمال يشارك جدياً في مؤامرات ضده، وأنه صار أحد أدوات القوى «الرجعية والامبريالية» الساعية للقضاء على تجربة الحكم في الجنوب الساعية من جانبها إلى مزيد من التطبيق الاشتراكي وصبغ المجتمع اليمني بصبغة أكثر ثورية. ومن هنا تشكّل ما يمكن تسميته مناخاً عدائياً بين النظامين.

وهكذا ساهمت التغيرات في كلا الشطرين في دفع بعض القوى الداخلية للجوء إلى الشطر الآخر، وقيام الشطرين بتبني هؤلاء اللاجئين وتوظيفهم كورقة في الصراع السياسي مع القيادة الأخرى، فضلاً عن إثارة الشكوك المتبادلة والمناخ العدائي بين النخبتين الحاكمتين.

وبالنسبة إلى قضية الوحدة اليمنية فقد تبلور دافع آخر للصدام المسلح وقوامه التباين إزاء مفهوم الوحدة اليمنية وطريقة تطبيقها (راجع الفصل الخاص بإدراك النخبات الحاكمة في الشطرين قضية الوحدة). وما يهمنا في هذا الصدد أن تلك المرحلة المبكرة شهدت وجود طرحين حول الوحدة اليمنية، أولهما، هو طرح الشمال وقوامه تحقيق الوحدة الفورية دون شروط، استناداً إلى أن استقلال الجنوب وسيطرة الجبهة القومية على مقدراته ليس عملاً شرعياً، وان الشرعي هو مد السلطة من الشمال إلى الجنوب، وقد برز هذا الاتجاه اثر الخلافات الحادة التي حدثت بين قيادتي الشطرين، خصوصاً بعد أحداث آب/أغسطس ١٩٦٨، وما تلاها من تداعيات، الأمر الذي اعتبرته الجبهة القومية الحاكمة نوعاً من سياسات الإلحاق والضم المرفوضة. وفي المقابل طرحت الجبهة القومية الحاكمة مفهومها للوحدة اليمنية على أساس «ضرورة توفير المحتوى التقدمي للوحدة، عبر إحداث تغييرات اجتماعية في الشمال مماثلة لما تمَّ في الجنوب، وعبر وجود التنظيم السياسي الثوري»(٧) وهو ما اعتبره الشمال من جانبه مدخلاً لإشاعة الشيوعية في البلاد.

---

(٦) حول مثالب وصراعات هذه الفترة انظر: عبد الكريم علي محمد الخطيب، «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣،» (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨)، ص ٩١ ـ ٩٥.

(٧) عبد الواسع قاسم، «الوحدة بين التناقض والتماثل،» قضايا العصر، السنة ٩، العدد ١٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩)، ص ١٣٩.

٢ ـ الجامعة العربية واحتواء الصدام

مثلّت تلك التباينات في التجربة الداخلية والتوجّه الخارجي الإقليمي والدولي، فضلاً عن تلازمها مع تحركات قوى يمنية من كلا الشطرين في مواجهة الشطر الآخر، مثلّث الأساس الموضوعي لقيام الصدامات المسلحة في شباط/فبراير وآذار/مارس وتشرين الأول/اكتوبر من عام ١٩٧٢[٨]. ونتيجة تدخلات عربية أرسلت الجامعة العربية لجنة توفيق عربية من مندوبين مثّلوا كلاً من مصر وليبيا والجزائر إلى عدن. وقد «طالبت اللجنة في بيان لها صدر في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٢ بوقف إطلاق النار وإيقاف الأعمال العسكرية نهائياً، وانسحاب قوات الجانبين إلى ما وراء الحدود، ومنع أية حشود عسكرية قد تؤدي إلى تجديد الاشتباكات. كما طالبت بدعوة وفدي الجانبين إلى الاجتماع في مقر الجامعة العربية يوم ٢١ تشرين الأول/اكتوبر للبحث في عودة أهل الجنوب، وإيجاد تسوية شاملة ترضي القبائل، وتعويض أهالي الشمال الذين أمّمت ممتلكاتهم، وتسوية مشاكل الأراضي المتنازع عليها. ودعت اللجنة إلى سحب القوات العسكرية وفتح الحدود، وإحياء اللجان المشتركة في جميع المجالات، وبحث التدابير والاجراءات التي تؤدي إلى الوحدة الحقيقية بين شطري اليمن لعرضها على مؤتمر القمة. وقد وافق الطرفان على بيان اللجنة وتعهدا بالالتزام بما جاء فيه»[٩]. وتبلور ذلك عملياً في ما بعد عبر الاتفاق في القاهرة، ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٢ على ثمانية بنود، على أن تنفذ في حدّ أقصاه شهر واحد، وتضمنت انسحاب الجانبين من المناطق التي تمّ الاستيلاء عليها، وعودة النازحين إلى الشمال والجنوب، ووقف أعمال التخريب وإغلاق معسكرات التدريب، وتسوية المشاكل التي تؤثر في علاقات الطرفين[١٠].

شكّلت تلك الموافقة المشتركة الخطوة الأولى في عملية احتواء الموقف، ومهدت في الوقت نفسه إلى التباحث الجدي حول آفاق تحقيق الوحدة بينهما. وتنفيذاً لبيان لجنة التوفيق العربية، وفي إطار الاستعداد للمباحثات حول الوحدة التي جرت في القاهرة في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر تقدم كل وفد بمشروع أولي للوحدة (انظر الفصل الخاص بتحليل وثائق الوحدة). وانتهى الأمر بالإعلان عن اتفاق الطرفين على إقامة وحدة بينهما تذوب فيها الشخصية الدولية والقانونية لكل منهما، والاتفاق على عقد قمة بين رئيسي الدولتين لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاتمام الوحدة، وتشكيل مجموعة من اللجان تتولى توحيد الأنظمة والتشريعات ومن أهمها اللجنة الدستورية، المختصة بصياغة دستور دولة الوحدة، على أن تنتهي هذه اللجان من أعمالها في غضون فترة زمنية أقصاها سنة تبدأ من تاريخ توقيع الاتفاقية. وإلحاقاً بها عُقدت قمة طرابلس في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢ بين الرئيسين

---

(٨) تمثل حادثة مصرع مجموعة من المشايخ الملكيين بقيادة الشيخ علي بن ناجي الغادر في الأول من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٢، حين اتجهوا إلى الأطراف الجنوبية، السبب المباشر في تفجر الصدام العسكري بين الشطرين. لمزيد من التفاصيل، انظر: سعيد أحمد الجناحي، **الحركة الوطنية اليمنية: من الثورة إلى الوحدة** (صنعاء: مركز الأمل للدراسات والنشر، ١٩٩٢)، ص ٥٦٦ وما بعدها.

(٩) عادل رضا، **محاولة لفهم الثورة اليمنية** (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٤)، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٨. (بتصرف).

(١٠) نص الاتفاق في: المصدر نفسه، ص ٢٩١ ـ ٢٩٥.

الجنوبي سالم ربيع علي، والشمالي القاضي عبد الرحمن الارياني، وتمخّض عنها «بيان طرابلس»، الذي بدوره أكّد حرص الطرفين على الوحدة والمحافظة على منجزات ثورتي أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٤ معاً، وضرورة القضاء على الاقطاع وحكم السلاطين. وتضمّن البيان إقرار الأسس التي سيتم وفقاً لها إنجاز أعمال اللجان المشتركة، التي ورد بعضها في «اتفاقية القاهرة»، مع توضيح للبعض الآخر. وممّا شمله بيان طرابلس التأكيد على أن دين دولة الوحدة هو الإسلام، وأنه المصدر الرئيسي للتشريع، وأن الدولة الموحّدة تهدف إلى تحقيق الاشتراكية، مستلهمة التراث الإسلامي العربي وقيَمه الإسلامية وظروف المجتمع اليمني، وأن تُطبق العدالة الاجتماعية، واعتبار الملكية العامة هي أساس تطوير المجتمع وتنميته. وتضمّن البيان إنشاء تنظيم سياسي موحّد يضم جميع فئات الشعب المنتجة، وأن تُشكّل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي له مستهدية بالنظام الخاص بإقامة الاتحاد الاشتراكي الليبي[11].

لعبت هذه الاتفاقات بصورتها التوازنية التي خرجت عليها، وكذلك كونها جاءت تحت مظلة الجامعة العربية، لعبت دوراً في تهدئة مجمل الأوضاع التي نشأت عقب الصدام المسلح، وأدى «الاتفاق» و«البيان» إلى توالي اجتماعات الممثلين الشخصيين لرئيسي الشطرين، فضلاً عن لقاءي قمة بين الرئيسين الارياني وسالم ربيع علي أحدهما في الجزائر، أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، والآخر في تعز ـ الحديدة، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣.

وفي اللقاء الأول الذي تمّ في الجزائر، أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، أُتُّفق فيه على أمرين هامين، **الأول**، هو عدم كفاية المدة الزمنية التي حُددت لإنجاز اللجان الفرعية لأعمالها، وأن يترك للممثلين الشخصيين الصلاحيات في تحديد المواعيد المنظمة لمواصلة أعمال تلك اللجان. ويُعد ذلك أول تراجع متفق عليه حول عمل اللجان الفرعية التي تحدد زمن عملها ـ كما ورد في اتفاقية القاهرة ـ في غضون عام. أما الأمر الثاني فهو الاتفاق على إيقاف ما سمّي التدريب والتخريب في كل أنحاء اليمن، وإغلاق معسكرات العناصر المخرّبة، وتمّ تبرير ذلك بتوفير المناخ الملائم لعمل اللجان المشتركة[12].

وقد دلّل هذا الاتفاق على استمرار وجود عناصر معارضة لدى كل شطر تجاه الشطر الآخر وأنه لم تتخذ بشأنهم الخطوات المتفق عليها من قبل كما ورد في اتفاقية القاهرة. «فالشمال ظل مسانداً لكل من «الجبهة الوطنية المتحدة» بقيادة عبد القوي مكاوي وتنظيم «القوى الوطنية» برئاسة عبد الله الأصنج الذي عُين فيها بعد وزيراً في حكومة صنعاء، وكلاهما عارضا نظام حكم الجبهة القومية في الجنوب، وناديا بالعمل على إسقاطه»[13]. في حين «وفر الجنوب الأرض والتدريب «للجبهة الوطنية الديمقراطية» ذات

---

(١١) نص بيان طرابلس، في: الجمهورية اليمنية: كتاب اليمن الواحد، سلسلة وثائقية؛ رقم ٤ (صنعاء: مكتب شؤون الوحدة، ١٩٩٠)، ص ٤٤.

(١٢) انظر: نص الاتفاق، في: المصدر نفسه، ص ٥١.

(١٣) أحمد ابراهيم الابراشي، «الوحدة بعد الحرب بين صنعاء وعدن،» السياسة الدولية، العدد ٣١ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٣)، ص ١٣٥.

الميول اليسارية والمناهضة بدورها لنظام الحكم في الشمال»[14].

وفي اللقاء الثاني الذي عُقد في تعز ـ الحديدة، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، تمّ الاتفاق على أهمية إيجاد «صيغ مشتركة على صعيد الاقتصاد الوطني تُمكّن من اتخاذ خطوات عملية تخدم بالأساس الشعب اليمني وترفع من مستواه»[15]. والعبارة السابقة هي عبارة عامة، ولكنها تكشف عن إدراك الطرفين إزاء صيغ العمل المشترك في المجالات الاقتصادية دون أن تحدد كيفية وآليات التنفيذ أو الإشارة إلى مجالات عمل معينة. وبالرغم من ذلك القصور يمكن اعتبار أن مجرد حدوث لقاءات القمة يُعدّ بمثابة مؤشر على حدوث انفراج نسبي في علاقات الشطرين، ومحاولة منها للالتزام باتفاقية القاهرة وبيان طرابلس، مع الأخذ في الاعتبار بطء الانجاز في المجالات المتفق عليها. وقد عكس ذلك التباطؤ من جانب آخر وجود مشكلات عملية وتعقيدات داخلية لكل نظام فضلاً عن التباين في الاطروحات حول الوحدة، وهي العوامل التي أفرزت عدم الالتزام بكامل بنود الاتفاقية. وقد تجلّت مشكلة عدم الالتزام في التوصيات التي تضمنها بيان لجنة الممثلين الشخصيين في دورتها الثانية التي عُقدت في عدن، في نيسان/أبريل ١٩٧٣، حيث تضمنت التوصيات:

أ ـ الدعوة إلى اتخاذ الخطوات التنفيذية لتشكيل لجان مشتركة لمعاجلة موضوعات النازحين وحوادث الأطراف والمعتقلين، وأهمية الإسراع بإصدار عفوٍ عام عن جميع اليمنيين.

ب ـ ضرورة الالتزام الفوري بوقف الحملات الإعلامية.

ج ـ اتخاذ الإجراءات لتسهيل حركة السفر والتنقل بين جميع المناطق.

د ـ اتخاذ خطوات التنسيق والتعاون الاقتصادي في مجالات الجمارك والبريد والهاتف والمواصلات والطيران[16].

وتكشف التوصيات عن استمرار تبادل الحملات الإعلامية بما يعنيه ذلك من مناخ عدم الثقة، إلى جانب استمرار حوادث الحدود، ومشكلة المعتقلين لدى كل شطر من أبناء الشطر الآخر، وتعثر عمليات سفر واتصال المواطنين عبر الشطرين.

وقد أصيب عمل تلك اللجان بضربة قوية بعد حادث مقتل محمد علي عثمان عضو المجلس الجمهوري اليمني، ونائب رئيس الوزراء وأحد الرموز القبلية في الشطر الشمالي في تعز في ٣ أيار/مايو ١٩٧٤، حيث وُجه اتهام صريح إلى سلطات عدن بأنها اليد المدبرة. واعتبر الحادث من وجهة نظر الشطر الشمالي مبرراً قوياً لوقف عمل لجان الوحدة، وعادت مرة أخرى وبدرجة أقوى الحملات الإعلامية والمناداة ـ من قبل القوى الشمالية على وجه

---

(١٤) الخطيب، «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣،» ص ٩٧.

(١٥) انظر نص البيان، في: الجمهورية اليمنية: كتاب اليمن الواحد، ص ٥٢.

(١٦) انظر نص بيان لجنة الممثلين الشخصيين في دورتها الثانية، في: المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٥٩.

الخصوص ـ باستخدام القوة كأسلوب وحيد لإنجاز الوحدة اليمنية[١٧]. وبدت كل أعمال الوحدة عبر الأسلوب السلمي والحوار بين الشطرين معرضة للضياع، وباتت العودة إلى مناخات الصدام المسلح وما قبل اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس ١٩٧٢ مسألة حتمية.

وفي ظل هذا الوضع العام حدث تغير هام في طبيعة السلطة اليمنية في الشطر الشمالي إذ استولى على السلطة في حزيران/يونيو ١٩٧٤ عسكريون تأثر بعضهم بأفكار ناصرية وتحديثية بقيادة المقدم ابراهيم الحمدي. ومهّد ذلك إلى جانب عوامل أخرى إلى كبت نوازع استخدام القوة، ثم إلى توقيع اتفاق قعطبة بعد حوالى ثلاث سنوات.

ثانياً: اتفاق قعطبة، شباط/فبراير ١٩٧٧

١ ـ التطورات الداخلية في الشطرين

كان للرئيس الحمدي رؤية متميزة واضحة الأهداف في عملية إعادة بناء الدولة وتقوية السلطة المركزية على أسس حديثة، وهو ما استلزم تغيير بنية السلطة السياسية التقليدية لمصلحة القوى الجديدة والكفاءات الفنية على حساب شيوخ القبائل، «وكان طبيعياً أن يتضمن ذلك الاتجاه التحديثي جعل أداة الإكراه التي تملكها الدولة موالية بالفعل للنظام الجديد، وأقوى من تلك التي تملكها القبائل، ومن هنا جاء تركيزه على تصفية الولاءات القبلية داخل الجيش، والعمل على إعادة بنائه كمؤسسة وطنية قوية حديثة. كما أعطى الحمدي أهمية لعملية التنمية وفق الأساليب الحديثة والخطط الخمسية المحددة وهو ما لم يكن معمولاً به من قبل»[١٨]. وأدت تلك السياسات إلى الاصطدام المباشر بين أجهزة الدولة والقوى القبلية.

وتخضع مسألة تفسير موقف القيادات القبلية من التغيرات الحديثة التي أتى بها نظام المقدم الحمدي بعد حزيران/يونيو ١٩٧٤ إلى اجتهادات عديدة، منها ما يرجع ذلك إلى «انزعاج القيادات القبلية والمشايخ من استعانة الحمدي بالتيار الجديد من الشباب المتعلم والذين يحملون أفكاراً واتجاهات سياسية حديثة، لما لذلك من آثار سلبية على المصالح القبلية بشكل عام»[١٩]. ومنها ما يرى أن مشروع الحمدي لتحديث الإدارة وأساليب الحكم لم يكن مرفوضاً من حيث المبدأ من قِبَل كل القوى القبلية، بل إن هناك من الرموز القبلية التي تعاونت معه في بدايات فترة حكمه، إلا أن مشروع التحديث هذا تضمن في الواقع تركيزاً شديداً للسلطة بيد الإدارات والأجهزة

---

(١٧) انظر: حسن أبو طالب، الصراع بين شطري اليمن: جذوره وتطوراته، سلسلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام؛ ٤٣ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٩)، ص ٨٤ وما بعدها.

(١٨) أحمد يوسف أحمد، «التطورات الأخيرة في اليمن الشمالية،» السياسة الدولية، السنة ١٤، العدد ٥١ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٨)، ص ١٣٧.

(١٩) خديجة الهيصمي، العلاقات اليمنية ـ السعودية، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٠ (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٨٣)، ص ٢٧٤.

الحكومية، الأمر الذي قاد إلى تدخل تلك الأجهزة في ما اعتبره شيوخ القبائل من صميم اختصاصاتهم، وهو ما لم يكونوا على استعداد لقبوله(٢٠). ويمكن القول ان التفسيرين يكملان بعضهما في توضيح دوافع اصطدام - بعض أو كل - القوى القبلية مع أسلوب ومشروع الحمدي لتحديث سلطات الدولة المركزية.

وعلى الصعيد الاقتصادي «فإن حركة ١٩٧٤ لم تحدث تغيراً يذكر على مسار واتجاه التطور الاقتصادي العام في البلاد، بل إن شعاراتها الرئيسية (أي تكوين الدولة المركزية، توحيد الجيش، تشكيل لجان التصحيح، الدفع بالحركة التعاونية) كانت منصبّة لإحداث الإصلاح المطلوب في سلطة الدولة وتحديث أجهزتها التنفيذية، والأهم انتزاع المبادرة من القوى التقليدية، الأمر الذي ينسجم كلية مع متطلبات العملية الجارية في ميدان العلاقات الاقتصادية، والذي قوامه الانفتاح على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وارساء بنيان الاقتصاد اليمني على أسس الاقتصاد الحر»(٢١).

وعلى صعيد السياسة الخارجية، أدار الحمدي سياسة بلاده بصورة توازنية، «جمعت بين تطوير علاقاته مع السعودية لتوفير المناخ الأمثل للتطوير الداخلي ومن منطلق تحقيق المصلحة اليمنية»(٢٢)، وفي الوقت نفسه تهدئة العلاقات مع الشطر الجنوبي، «والتمهيد لاستئناف عمل لجان الوحدة، وإيقاف الحملات الإعلامية، وتقوية العلاقات مع مصر والبلدان العربية كافة خصوصاً التي تطل على البحر الأحمر. كما أبرز بعداً قومياً في السياسة اليمنية من خلال الاهتمام بقضية الأمن في البحر الأحمر وعروبته ومواجهة الخطر الإسرائيلي على باب المندب»(٢٣)، والعمل على إبعاد البحر الأحمر عن مخاطر الصراعات الدولية، وبما يحقق المصالح المشتركة للدول المطلة عليه(٢٤).

وتجيء أهمية تلك السياسات في ضوء ما شهدته تلك الفترة من تصاعد تحركات القوى الدولية بغرض السيطرة على البحر الأحمر ومنافذه وإيجاد مواطىء قدم لها على أراضي عدد من الدول المحيطة به. كما كانت التغيرات التي أصابت خريطة التفاعلات السياسية الإقليمية في القرن الافريقي وبصفة خاصة المواجهة الصومالية - الأثيوبية والوضع في جنوب السودان والوجود الفرنسي في جيبوتي. ولم تكن العوامل الإقليمية تقل تأثيراً عن تحركات الدول الكبرى في هذا الصدد، بل انه حدث تلازم بين الأمرين، أي الصراع الإقليمي المحلي من جهة، والتنافس الدولي من جهة أخرى. وأدّت مجمل التطورات السابقة إلى جانب انعكاسات الصراع العربي - الإسرائيلي وتطوراته المختلفة إلى الاهتمام المكثّف بوضع رؤية

---

(٢٠) في تفاصيل هذا الرأي، انظر: فضل علي أحمد أبو غانم، القبيلة والدولة في اليمن (القاهرة: دار المنار، ١٩٩٠)، ص ٣٢٥ - ٣٣٨.

(٢١) أحمد سلطان، «التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجمهورية العربية اليمنية: المسار، والسياسات، والآفاق،» دراسات يمنية (صنعاء)، العدد ٢٩ (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٣٢.

(٢٢) الخطيب، «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٧٠ - ١٩٨٣،» ص ٩٦.

(٢٣) أحمد، «التطورات الأخيرة في اليمن الشمالية،» ص ١٣٨.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل حول ابعاد مخاطر الصراع الدولي عن البحر الأحمر ودوله ودور اليمن، انظر: السيد عليوة، «سياسة اليمن في البحر الأحمر،» السياسة الدولية، السنة ١٤، العدد ٥٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨)، ص ٩٦ - ١٠٧.

عربية للأمن في البحر الأحمر. وكان لليمن في ظل قيادة الرئيس الحمدي دور ملموس في هذا الصدد.

وعلى صعيد الشطر الجنوبي فقد قوّمت نخبته الحاكمة تحركات نظام الرئيس الحمدي داخلياً وخارجياً بصورة إيجابية، «وساعد على ذلك أن علاقات الشطر الجنوبي آنذاك تجاه الدول الخليجية - وفي مقدمتها السعودية والكويت وعُمان - شهدت انفراجاً ملموساً. إذ أسهمت الكويت في عدد من مشروعات التنمية، كما توقفت الحملات الإعلامية بين عدن والرياض ومسقط، كما أعلنت عُمان عن رغبتها في تصفية الوجود الأجنبي في أراضيها. وكان لبعض الوساطات العربية - كالوساطة المصرية صيف ١٩٧٤ - دور في تسهيل عودة لقاءات القمة اليمنية»[٢٥].

وفي مجال السياسات الداخلية شهد الشطر الجنوبي في تلك السنوات تحولات سياسية هامة، كان قوامها إقرار صيغة «التنظيم السياسي للجبهة القومية» - في مؤتمرها العام الخامس في آذار/مارس ١٩٧٢ - لبرنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، الذي حدد المقصود بالثورة الوطنية الديمقراطية ومهامها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق أفكار الاشتراكية العلمية. كما أُقرّ النظام الداخلي الذي تضمن المبادىء المنظمة لحياة التنظيم الداخلية وأبرزها مبادىء المركزية الديمقراطية. ثم تطورت الحياة السياسية الداخلية خطوة أخرى في اتجاه توحيد عمل الأحزاب السياسية العاملة في الجنوب التي تتشارك مع «التنظيم السياسي للجبهة القومية» في الالتزام بأفكار الاشتراكية العلمية، ومن هنا كان الحوار مع كل من «اتحاد الشعب الديمقراطي» و«حزب الطليعة الشعبية»، الذي انتهى إلى اتفاقية التوحيد بينهما في آذار/مارس ١٩٧٥. وتلا ذلك انعقاد المؤتمر التوحيدي في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥ الذي تمخّض عنه قيام «التنظيم السياسي الموحّد للجبهة القومية». وقد صبّت تلك التطورات في مزيد من تعزيز علاقات التنظيم مع الأحزاب الشيوعية والعمالية في ما كان يسمى بالبلدان الاشتراكية الأوروبية وغير الأوروبية. وترافق مع ذلك بدايات حوار حزبي داخلي حول تحويل الحزب إلى تنظيم طليعي ايديولوجياً وتنظيمياً وطبقياً[٢٦]. وهو ما كان محلاً لصراعات وتباينات عديدة، سنشير إليها تفصيلاً في الأجزاء التالية.

وما يهمنا الإشارة إليه أن تلك الفترة شهدت تحولات رئيسية في اتجاه مركزة الحياة السياسية حول التوجهات الاشتراكية داخلياً وخارجياً، وان هذه العملية لم تكن تخلو من بوادر انقسامات وصراعات بين النخبة الحزبية ذاتها، وأدّت في ما بعد إلى الاصطدام في حزيران/يونيو ١٩٧٨.

٢ - مضمون الاتفاق

ساهمت تلك الملابسات الداخلية (تحديث سلطة الدولة ومواجهة القوى التقليدية في

---

(٢٥) أبو طالب، الصراع بين شطري اليمن: جذوره وتطوراته، ص ٨٤.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، ١٩٧٨ - ١٩٨٦، ط ٣ (عدن: دار الهمداني، ١٩٨٩)، ص ١٦ - ٢٢.

الشمال، والاتجاه نحو مركزة العمل السياسي الحزبي في الجنوب) إلى جانب التطورات الخارجية (تفاعلات الصراع الدولي والإقليمي حول البحر الأحمر والقرن الافريقي)[٣٧] في تقريب وجهات النظر مرة أخرى بين الشطرين، ومن ثم الاتجاه مرة أخرى ناحية تنشيط عمل لجان الوحدة. وهو ما تبلور في اتفاق قعطبة الموقّع في ١٥ شباط/فبراير ١٩٧٧، الذي تضمن ما يلي:

«١ ـ الاتفاق على تشكيل مجلس يتكون من الرئيسين ومسؤولي الدفاع والاقتصاد والتجارة والتخطيط والخارجية، على أن يجتمع مرة كل ستة أشهر بالتناوب في كل من صنعاء وعدن.

ب ـ أن يكون هدف اللقاءات الدورية بحث ومتابعة القضايا التي تهم الشعب اليمني وسير أعمال اللجان المشتركة في مختلف المجالات.

ج ـ تشكيل لجنة فرعية من وزراء الاقتصاد والتخطيط والتجارة في الشطرين مهمتها دراسة ومتابعة المشاريع الانمائية والاقتصادية في الشطرين.

د ـ أن يمثل أحد الشطرين الشطر الآخر في البلدان التي لا توجد له فيها سفارات.

هـ ـ ان يعقد أول اجتماع للمجلس يوم الخامس عشر من تموز/يوليو ١٩٧٧»[٣٨].

ولقد أولى لقاء القمة في قعطبة القضايا الاقتصادية اهتماماً خاصاً «سواء بمناقشتها مباشرة، أو من خلال ضم وزراء الاقتصاد والتخطيط إلى عضوية المجلس الذي اتفق على تشكيله برئاسة رئيسي الشطرين. كما برز أيضاً الاهتمام بالقضايا الخارجية. ولا شك أن تطورات الأمن في البحر الأحمر كانت وراء مثل هذا الاهتمام. وقد اعتبر المجلس المتفق عليه بمثابة مجلس تخطيط وتنسيق ومتابعة لرسم وتوجيه الخط العام للسياسة اليمنية داخلياً وخارجياً إبّان فترة الإعداد واستكمال اللجان اليمنية الثماني المشتركة أعمالها لتحديد الأسس والمقومات والأنظمة التي تقوم عليها الجمهورية الموحدة»[٣٩].

٣ ـ حدود التطبيق

ثمة امكانية للقول ان اتفاق قعطبة ببنوده المشار إليها جاء بمثابة خطوة مرتبطة عضوياً بالاتفاقات السابقة حول الوحدة، ومن ثم يعتبر مكمِّلاً إيّاها ومنفذاً بنودها. ويلاحظ أن الاتفاق تضمن ثلاثة أمور جوهرية؛ **الأول**، استحداث فكرة المجلس المشترك، الذي من شأنه دفع جهود التنسيق المشترك ـ ولا سيما في القضايا الاقتصادية والسياسة الخارجية ـ قدماً إلى الأمام. **الثاني**، انه أحيا آلية اللجان المشتركة ذات الوظائف المتعددة والمنصوص عليها في

---

(٣٧) حول ردات الفعل الدولية وخاصة الأمريكية والسوفياتية ازاء مسألة تعريب الأمن في البحر الأحمر، انظر: منصور عزيز حمود الزنداني، «العلاقات اليمنية بالدولتين العظمتين، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٤،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧)، ص ٢٤٨ وما بعدها.

(٣٨) انظر نص اتفاق قعطبة في شباط/فبراير ١٩٧٧، في: الجمهورية اليمنية: كتاب اليمن الواحد، ص ٦٧.

(٣٩) محمد علي الشهاري، «اتفاق قعطبة،» روز اليوسف (القاهرة) (٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٧).

اتفاقية القاهرة للعام ١٩٧٢. والثالث، انه حاول أن يوجد علاقة عضوية وتداخلاً بين النشاط الدبلوماسي للشطرين من خلال تمثيل أحدهما الآخر على النحو المشار إليه في الاتفاق.

وتعدّ قيمة الاتفاق الحقيقية بالنسبة إلى عملية الوحدة، انه أنهى فترة التردد وتوقف أعمال اللجان الوحدوية التي استمرت حوالى ثلاثة أعوام. إلا أنه لم تتح له فرصة التطبيق العملي، ورجع ذلك إلى اغتيال الرئيس الحمدي في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧، قبل يوم واحد من توجهه إلى الشطر الجنوبي لاستكمال اتخاذ خطوات أخرى في السياق نفسه. ومن هنا أشير إلى ان الاغتيال وراءه القوى القبلية التي تضررت من أسلوب الحمدي في الحكم والإدارة، ولمنع اتخاذ مزيد من الخطوات الوحدوية التي رأت فيها القوى القبلية إمكانية لتمرير الأفكار والقيم الشيوعية إلى الشطر الشمالي، ومزيداً من التأثير السلبي في مصالحهم ومواقعهم الطبقية[٣٠]. كما أن بعض الآراء تشير إلى دور إقليمي في عملية الاغتيال.

ثالثاً: اتفاق الكويت، آذار/مارس ١٩٧٩

١ ـ الإطار الظرفي للاتفاق وملابسات الصدام العسكري

إذا كان اتفاق الكويت وثيق الصلة بالصدام المسلح الذي اندلع بين الطرفين في أواخر شباط/فبراير ١٩٧٩، فإن الفهم الصحيح لأبعاده يتطلب الرجوع إلى الفترة التالية مباشرة لحادث اغتيال الرئيس الغشمي رئيس الشطر الشمالي في حزيران/يونيو ١٩٧٨، الذي تولى السلطة في أعقاب اغتيال الرئيس ابراهيم الحمدي، وما تلاه من نتائج، سواء داخل الشطرين، أو في علاقاتهما العربية والدولية.

وصدام شباط/فبراير ١٩٧٩ هو الثالث من نوعه خلال عقد السبعينيات، والأخير في حياة الشطرين منذ استقلال الجنوب وسيطرة الجبهة القومية على مقدراته السياسية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧. وهو مثل سابقه الذي حدث في أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ وتمخض عنه تدخل عربي عبر الجامعة العربية واتفاق وحدوي، حدث الشيء نفسه بالنسبة إلى ما بعد تفجّر الموقف عسكرياً على حدود الشطرين في شباط/فبراير ١٩٧٩، إذ تدخلت الجامعة العربية وعملت على ترتيب لقاء قمّة بين رئيسي الشطرين.

وبالنظر إلى أسباب انفجار الصدام المسلّح يمكن أن نشير إلى جملة أسباب تضافرت فيها الأبعاد الداخلية والمؤثرات الخارجية؛ ففي الشطر الشمالي، فإن اغتيال الرئيس الغشمي، والتورط المباشر للنظام الحاكم في عدن جعل من الطبيعي أن تسود أجواء المواجهة والتوتر،

---

(٣٠) ركزت معظم التفسيرات حول اغتيال الحمدي على الدوافع السياسية وليست الجنائية. انظر: أحمد، «التطورات الأخيرة في اليمن الشمالية،» ص ١٣٤.

وزاد من حدّتها توظيف كل نظام للجماعات المعارضة في مواجهة النظام الآخر، مما خلق وضعاً متوتراً على الحدود. ورافق هذا التوتر عودة اطروحات تحقيق الوحدة بالحل العسكري واستخدام القوة، ومحاولة استغلال حالة الصراع السياسي الناشبة في قيادة الحزب الاشتراكي الحاكم في الجنوب. الأكثر من ذلك فقد تكاثرت تلميحات كثيرة من قبل قوى إقليمية في الجزيرة العربية بالاستعداد لتقديم الدعم والمساندة للنظام في الشمال في حالة اندلاع أية مواجهة محتملة مع الشطر الجنوبي خصوصاً في ضوء تحليل صعود عبد الفتاح اسماعيل إلى قمة السلطة في الحزب والدولة واعتباره كمؤشر لمزيد من تشدد النظام في الجنوب، ومزيد من الإفساح في المجال للتدخل السوفياتي في شؤون المنطقة[31]. في الوقت نفسه «تزايدت عزلة النظام عربياً إثر قرار الجامعة العربية بتجميد العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين دول الجامعة واليمن الديمقراطي، ووقف العلاقات الاقتصادية والثقافية والمعونات الفنية التي تقدمها الدول العربية إلى عدن، نظراً لأن العمل الذي أقدمت عليه اليمن الديمقراطية يتناقى وروح الميثاق»[32].

بعبارة محددة أفرز اغتيال الرئيس الغشمي مناخاً مواتياً للحرب، وساعد على زيادة حدّته تدخلات القوى الاقليمية، وتصاعد حملاتها الدعائية ومحاولتها التخلّص من النظام في الجنوب عبر مواجهة مسلّحة شاملة، خصوصاً وان تقييمات القوى الإقليمية للنظام الحاكم في عدن صارت أكثر سلبية في ضوء ما تمخّض عنه صعود عبد الفتاح اسماعيل إلى قمة رئاسة الدولة والحزب معاً.

وتجدر الإشارة إلى ان انتقال السلطة بعد اغتيال الرئيس الغشمي، حدث بصورة سلمية، إذ تم ـ في يوم مقتل الرئيس الغشمي ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٧٨ ـ تشكيل مجلس رئاسة مؤقت من أربعة أشخاص كان من بينهم المقدم علي عبد الله صالح، ثم في ما بعد اختار هذا المجلس الرئاسي المقدم علي عبد الله صالح ليكون مرشحاً لمنصب الرئيس، وتم تقديم هذا الاختيار/ الترشيح إلى مجلس الشعب التأسيسي الذي وافق عليه في ١٧ تموز/يوليو ١٩٧٨. ولم يصاحب ذلك الانتخاب صراعات سياسية داخلية ملموسة، وربما ساعدت خلفيته العسكرية على القول ان هناك استمراراً ـ ظاهرياً على الأقل ـ للسلطة الجديدة التي يمثلها الرئيس المنتخب مع حركة التصحيح التي قادها الرئيس ابراهيم الحمدي قبل أربع سنوات. وفي الوقت نفسه فإن صلاته القبلية القوية ـ حيث ينتمي إلى «سنحان» إحدى فروع «تكتل حاشد» القبلي القوي والنافذ في البلاد ـ أفرزت بدورها تأييداً واسع المدى من القوى القبلية التقليدية لهذا التغيير مما ساعد على استقرار نسبي للأوضاع الداخلية. وربما كان الشعور العام بالخطر وأجواء المواجهة مع الشطر الجنوبي أحد المحفزات لبلورة التفاف شعبي وسياسي وراء السلطة الجديدة. وقد زاد التأييد السعودي (الاقتصادي) والأمريكي (إمدادات

---

(٣١) حول دوافع الصدام بصفة عامة، انظر: عبد الحميد محمد موافي، «النزاع بين شطري اليمن ومؤتمر الكويت،» السياسة الدولية، العدد ٥٦ (نيسان/ابريل ١٩٧٩)، ص ١٦٤ ـ ١٦٥، وثروت مكي، «التطورات الأخيرة في دولتي اليمن،» السياسة الدولية، السنة ١٤، العدد ٥٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨)، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٣٢) أبو طالب، الصراع بين شطري اليمن: جذوره وتطوراته، ص ٨٧.

السلاح) للسلطة الجديدة في الشطر الشمالي، وكان لهذا التأييد والدعم المادي أثر إيجابي في استقرار الأوضاع الداخلية في الشمال بصفة عامة(٣٣).

أما في الجنوب فقد اختلف الوضع كثيراً، إذ برز صراع على السلطة لم يكن بعيد الصلة عن عملية اغتيال الرئيس الغشمي ذاتها، ولكنه من جانب آخر توفرت له أسبابه الذاتية وجذوره التاريخية، التي تعلقت بالصراع حول كيفية تطوير تجربة التنظيم السياسي الحاكم في البلاد. ولم تنفصل تلك القضية عن قضية أخرى وهي المدى الذي يجب الأخذ به في الالتزام بالتحول الاشتراكي وتعظيم العلاقات مع دول المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي. ولم تكن تلك القضايا مسألة هيّنة أو يمكن العبور عليها بسهولة، إذ اعتبرت من قبل فريق عبد الفتاح اسماعيل مسألة حياة أو موت، وارتبط هذا التوجه بتحديد العلاقة مع الصين الشعبية، والتعامل بحذر إزاء جهود تحسين العلاقات مع الدول الخليجية ذات نظم الحكم التقليدية، وهي الجهود التي ارتبطت بأسلوب الرئيس سالم ربيع علي. وقد أضيف إلى تلك القضايا الخلافية قضية دور الرئيس سالم ربيع علي في عملية اغتيال الغشمي، حيث اتهم مباشرة بمسؤوليته عن ذلك الحادث، وربُط ذلك بما سمّي بـ «النزعة الفردية» لسالم ربيع علي، ومحاولته القفز على أسلوب القيادة الجماعية في الحزب والدولة، وكذلك نزعته اليسارية الانتهازية والإعداد لانقلاب ذي طابع عسكري توازى زمنياً مع عملية اغتيال الغشمي.

وهكذا اجتمعت عدة قضايا في آن واحد دار حولها صراع سياسي حاد بين نخبة الجنوب يمكن اجمالها في ما يلي:

- قضية بناء الحزب الطليعي ذي التوجه الاشتراكي الواضح داخلياً وخارجياً.

- أسلوب قيادة سالم ربيع علي في الحزب وفي أجهزة الدولة، وتوجهاته نحو دول الخليج والشطر الشمالي.

- آفاق التحوّل الاجتماعي وأسلوب تحقيقه.

- آفاق تعظيم العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والعلاقات مع الصين الشعبية.

وقد أشارت الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، التي نوقشت في اجتماع تداولي عام (كونفرنس) في حزيران/يونيو ١٩٨٨، في معرض عملية النقد الذاتي لتجربة الحزب بعد أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ الدامية، أشارت إلى ذلك الصراع السياسي واصفة الرئيس سالم ربيع علي بأنه كان يمثل «مزيجاً من ظواهر الفوضوية والنزعة الفردية والتطرف اليساري»، وأنه وقف في دورة اللجنة المركزية للتنظيم السياسي الموحّد للجبهة القومية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ضد «قيام الحزب الطليعي تحت حجة عدم نضوج الظروف، وتدني نسبة الطبقة

---

(٣٣) حول انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح، ودور التأييد الأمريكي السعودي في تلك الفترة المبكرة، والمشكلات التي ورثها الرئيس الجديد داخلياً وفي مواجهة الشطر الجنوبي، انظر: الخطيب، «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٧٠ - ١٩٨٣،» ص ٩٧ وما بعدها.

العاملة في الحزب والمجتمع، وان ذلك سوف يستفز القوى الامبريالية والرجعية»، وانه بدلاً من الاقتناع بقرارات اللجنة المركزية التي أقرّت قيام الحزب، «عمدت كتلة اليسار الانتهازي إلى إثارة الانقسام والبلبلة في صفوف التنظيم وإذكاء النزعات القبلية والمناطقية والتحضير باتجاه فرض خيار الحل العسكري للخلافات القائمة في صفوف التنظيم الذي توّج بتنفيذ حركة ٢٦ تموز/يوليو ١٩٧٨ الانقلابية»[٣٤].

وتضيف الوثيقة أن هذا التيار ظهرت لديه نزعات إصلاحية يمينية كردّ فعل لفشل تطرفاته اليسارية التي ارتبطت بممارساته بعد الخطوة التصحيحية في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩، وان هذا الظهور كان بتأثير «ضغط صعوبات الحياة الاقتصادية والشعور بأن حل هذه الصعوبات لن يتأتى إلا باتباع سياسة براغماتية نفعية ضيّقة على الصعيد الخارجي، وعمّق هذه النزعات اشتداد الهجوم الايديولوجي والسياسي للدوائر الرجعية والامبريالية»[٣٥].

وهكذا تفصح الوثيقة عن عمق وشمول الصراع السياسي بين تيار سالم ربيع علي وتيار عبد الفتاح اسماعيل الذي وصفته بـ «الصف المبدئي». وربما أمكن استنتاج ان حسم هذا الصراع كان مسألة ضرورية لتمرير عملية بناء الحزب الطليعي، وتعزيز التعاون مع الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الاشتراكية، والوقوف بحزم في مواجهة أية أفكار تدعو إلى أي قدر من التعامل مع الولايات المتحدة. وان هذا الحسم لكي يكون حقيقياً وشاملاً لا يكون إلا بالتخلص الكامل من كل أنصار التيار الآخر ورموزه. ولربما أمكن الاستنتاج أيضاً أن عملية اغتيال الرئيس الشمالي الغشمي والملابسات التي أحاطت بها ـ حيث تأكد تورط مسؤولين جنوبيين فيها ـ مثلت فرصة لكلا التيارين، إلا ان تيار عبد الفتاح اسماعيل كان الأكثر تحضيراً واستعداداً، ومن ثم أمكنه توظيف حادث الاغتيال وما رافقه من مناخ مشحون بالتوتر في إقصاء تيار الرئيس سالم ربيع علي وتصفيته هو شخصياً، تحت دعوى تنفيذه محاولة انقلاب عسكري. ومن ثم صار الوضع السياسي أكثر ملاءمة لإقامة حزب طليعي في الداخل وتعزيز العلاقات مع السوفيات في الخارج، دون أدنى معارضة.

لقد اعتبر المراقبون السياسيون آنذاك ان صعود جناح عبد الفتاح اسماعيل وتوليه شخصياً رئاسة الدولة والحزب، لم يكن سوى مؤشر قوي على الاتجاه ناحية الحرب، خصوصاً وان الشمال واجه ضغوطاً داخلية وإقليمية دفعته إلى الطريق نفسه، مثلما سبق القول. وقد ساهم الانقسام الذي عاناه النظام العربي في تلك الآونة من عدم إيلاء الاهتمام المناسب لما يجري بين شطري اليمن وبتصاعد أجواء الحرب بينهما. وغلب على تفاعلات النظام العربي تناقض المواقف إزاء السلوك المصري الخاص بالتسوية السياسية، وبمواجهة نتائج زيارة القدس، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، وانغماس بعض الأطراف العربية في تكوين جبهات للصمود والتصدي ـ كان الشطر الجنوبي أحد أطرافها الرئيسيين ـ لم تستمر طويلاً، نظراً للانقسام الذي دبّ بين مؤسسيها حول استراتيجيات المواجهة المطلوبة.

---

(٣٤) الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦، ص ٢٤.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٥.

٢ ـ التدخل العربي ونتائجه

لم يسهم الصدام المسلح[٣٦] الذي شهدته حدود الشطرين لمدة ثلاثة أسابيع في حسم الموقف لصالح أي منهما، بل انه جسّد في الواقع صعوبة، إن لم يكن استحالة إسقاط أي من النظامين أو تحقيق الوحدة بين الشطرين عن طريق الحرب، حتى ولو نال أحدهما دعماً دولياً وإقليمياً أكبر من الطرف الآخر. وهذه النتيجة ارتبطت في واقع الحال بطبيعة الصراع الدولي الذي ساد في تلك المرحلة بين المعسكر السوفياتي والمعسكر الغربي، حيث قدم كل منهما لأحد الشطرين المظلّة السياسية والعسكرية التي تحول دون إسقاطه عسكرياً، فضلاً عن الضعف الذاتي لكل منهما، وهو ما حال موضوعياً دون تحقيق هذا الهدف، حتى ولو انعدمت المظلة الدولية الحامية للطرف الآخر.

في هذه الأجواء تدخلت الجامعة العربية، وجاء تدخلها في صورة تأليف لجنة وساطة، ثم عقد دورة استثنائية في الكويت، صدر عنها عدة قرارات في ٦ آذار/مارس ١٩٧٩ طالبت بوقف فوري لإطلاق النار، وانسحاب القوات المسلحة خلال مدة أقصاها عشرة أيام، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية، ووقف الحملات الإعلامية. كما نصّت القرارات على فتح الحدود وإعادة العلاقات الطبيعية، وتشكيل لجنة من عدد من وزراء الخارجية العرب للإشراف على تنفيذ القرار، والدعوة إلى حوار بين الحكومتين على مستوى القمة للعمل على إعادة الأوضاع إلى طبيعتها، وبما يحقق تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وطرابلس[٣٧].

٣ ـ مضمون الاتفاق وحدوده

وفقاً للقرارات السابقة تمّ لقاء القمة اليمني في الكويت في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٩، وصدر عنه ما يعرف باتفاق الكويت[٣٨]. وبعد مقدمة حوت التعبير عن إيمان الطرفين بقضية الوحدة اليمنية واعتبارها تقوية للنضال القومي العربي المعادي للامبريالية والصهيونية، اتفق الطرفان:

ـ أن تقوم اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دولة الوحدة خلال فترة أربعة أشهر، وبمتابعة من الرئيسين.

ـ وبعد الانتهاء من ذلك يلتقي الرئيسان اليمنيان لإقرار الصيغة النهائية له تمهيداً لعرضها على مجلسي الشعب في الشطرين.

---

(٣٦) حول السبب المباشر لهذا الصدام المسلح، انظر هامش رقم (٣١) في الفصل التاسع الخاص بـ «الوحدة اليمنية والوحدة العربية».

(٣٧) انظر نص قرارات الجلسة الطارئة للجامعة العربية في ٤ ـ ٦ آذار/مارس ١٩٧٩، في: الجمهورية اليمنية: كتاب اليمن الواحد، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٣٨) انظر نص اتفاق الكويت في آذار/مارس، في: المصدر نفسه، ص ٧٢ ـ ٧٣.

ـ أن يشكّل الرئيسان لجنة وزارية للإشراف على الاستفتاء العام على الدستور.

ـ ان الطرفين يُقرّانْ التقيد والالتزام الكامل باتفاقيتي القاهرة وطرابلس لعام ١٩٧٢ .

وبالرغم من الثغرات التي تضمنها الاتفاق، إلا أنه أظهر اهتمام الطرفين بوضع دستور دولة الوحدة، وتضمّن بعض الإجراءات في هذا الصدد كإقرار تشكيل لجنة وزارية في كل شطر للاشراف على الاستفتاء العام على الدستور بعد الانتهاء منه. كما أنه أوقف الأعمال العسكرية، وأعاد مرة أخرى عملية الوحدة إلى واجهة الأحداث، باعتبارها قدر ومصير الشعب اليمني في كلا الشطرين.

خاتمة

ثمة سمة عامة فرضت نفسها على حركة ومشروع إعادة توحيد اليمن، كما أبرزته المحطات الفاصلة في عقد السبعينيات. هذه السمة هي تبلور مشروع وحدوي طموح على صعيد الوثائق والاتفاقات، ولكنه تعثّر شديد التعثر على صعيد التطبيق. وبدا هذا التعثر بارزاً للأعين في تلك الصدامات المسلحة التي وقعت في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٩ على النحو المشار إليه. ومما انطوت عليه الأحداث تلك المفارقة الكبرى والمثيرة معاً، وهي ان تلك الوثائق الطموحة والتفصيلية وشبه التفصيلية جاءت إما بعد صدام مسلح ـ كاتفاقية القاهرة ١٩٧٢ واتفاق الكويت ١٩٧٩ ـ أو بعد فترة برود سياسي وتوتر عسكري محدود مثلما الحال في اتفاقية قعطبة ١٩٧٧ .

ان الخبرة البارزة من تلك الصدامات المسلحة أنها أبرزت عجز أيّ من الطرفين، أو بعبارة أخرى عجز أيّ من السلطتين المركزيتين في الشطرين عن إنجاز مشروع وحدوي قسري عن طريق الضم والقوة العسكرية والإلحاق وإسقاط الآخر. وربما كان ضرورياً خوض صدامين مسلحين للخروج بتلك الخلاصة، التي جسّدت في الواقع ضرورة البحث عن مخارج أخرى تقوم على الحوار وتبادل الأفكار، والبحث عن المصلحة المشتركة وتنميتها. بعبارة أخرى القبول بالآخر والتعاون معه ـ مهما كانت درجة الاختلاف الموضوعي والذاتي من أجل المصلحة المشتركة والأهداف الكبرى الجامعة.

لقد كشفت خبرة السبعينيات عن دور التحولات الداخلية سياسياً واقتصادياً، وامتداداتها الخارجية في الدفع إلى الصدام المسلح ما دام ارتبط ذلك بأفكار قوامها رفض الآخر كلاً وجزءاً. وكما رأينا فقد تعرّض الشطران إلى تحوّلات كبرى، ولم تخلُ تلك التحولات من صراعات سياسية ونخبوية وطبقية واجتماعية، وارتبط بها نوع من الحراك السياسي بين الشطرين، كان قوامه لجوء القوى المتضررة من سياسات هذا الشطر إلى الشطر الآخر، الذي قدّم لها الدعم والمساندة والبيئة الصالحة لعملها في معارضة السلطة الأخرى. وكما كان هذا الحراك أحد مظاهر التحول في كل شطر بعينه، وأحد مظاهر غياب الأفكار

الديمقراطية، فانه مثّل في لحظات بعينها أحد دوافع الصدام المسلّح والتوتر شبه الدائم بين الشطرين.

لقد انطوت التحولات في كل شطر على حدة على خبرة متميزة وفريدة، عكست في جوانب كثيرة منها تأثير العوامل التاريخية التي مرّت على كل منهما. ويمكن القول إن جزءاً من تلك التحولات السياسية والاجتماعية لم يكن بعيد الصلة عن الموروثات الفكرية والعقيدية والسياسية لحقبتي الإمامة في الشمال والاستعمار في الجنوب. ونظراً لاتساع الشقة بين تلك الموروثات هنا وهناك، كان التباين في التحول السياسي الذي مارسته كل سلطة مركزية شطرية. والأمر الخطير هنا هو أن غياب عنصر الحوار، وغياب الحوار القائم على تفهم موروثات الآخر ووضعها في الاعتبار، إلى جانب الإيمان العميق والمطلق بصحة المسلك الذاتي، والعمل على فرضه على الآخر، وربط ذلك بمشروع إعادة التوحيد، كل ذلك جعل من الوحدة ـ كما بدت في عقد السبعينيات ـ قضية صراعية أكثر مما تفترضه هي ذاتها ـ بحكم أنها وحدة وتوحيد لعناصر متباينة الخبرات والمسالك ـ من تفاعلات تعاونية منظمة ومتأنية.

ان الوحدة اليمنية، كقضية عربية هامة ذات أبعاد يمنية بحت وأخرى قومية، لم تجد الاهتمام الكافي من قبل النظام العربي في تلك المرحلة، فقد انحصر اهتمامه الأكبر في ذلك العقد بقضية الحرب ثم التسوية مع إسرائيل، والسعي إلى التضامن العربي والحفاظ عليه، وكيفية التعامل مع نتائج زيارة السادات إلى القدس. وأدّت غلبة الاهتمام بقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى تجاهل نسبي للقضايا الأخرى التي اعتبرت قضايا عربية ـ عربية، حتى على الرغم مما لهذه القضايا من انعكاسات وملابسات مباشرة وغير مباشرة على حيوية النظام العربي ذاته وفعاليته في الصراع والمواجهة مع إسرائيل.

من هنا كان هناك ما يمكن اعتباره تجاهلاً عربياً شبه متعمد لما يجري بين الشطرين، اللهم إلا في لحظات الصدام المفتوح، التي لعبت فيها وساطات الجامعة العربية دوراً ملحوظاً. وربما كانت النظرة العربية العامة، التي تأثرت بالانقسامات العربية حول قضايا أخرى، تقوم بالأساس على اعتبار أن ما يجري بين شطري اليمن هو من قبيل الأعمال السيادية لهما، التي لا يجوز التدخل فيها إلا في لحظات غير عادية. ومن هنا فإن البند الوارد في اتفاق القاهرة حول استمرار تقديم الجامعة العربية مساعداتها اللازمة لإنجاح الوحدة، تمّ تقييده برغبة الدولتين، ومن ثم انعدمت إمكانية التدخل العربي عبر مؤسسته القومية إلا في لحظات التوتر والاستثناء.

نستطيع أن نشير أيضاً إلى عامل البيئة الدولية، أو بالأحرى انعكاس انقسام النظام الدولي إلى معسكرين متصارعين في تلك الحقبة الزمنية. وأنه حتى في لحظات الوفاق التي بدت بينهما في مطلع السبعينيات، التي تبددت تماماً في نهايته، لم تعكس نفسها إيجاباً على الأطراف والنظم الإقليمية المختلفة؛ فقد ظلّت الأخيرة محوراً لصراع خفي حيناً وعلني ومفتوح حيناً آخر. ان عامل البيئة الدولية هنا أفرز بدوره مناخاً غير مؤاتٍ لعملية الوحدة، خصوصاً وأن تجربة كل شطر اعتبرت تعبيراً أو امتداداً لقيم وسياسات ومصالح معسكر

بذاته. وحتى اللحظات التي شهدت تقارباً بين الشطرين - كما في عهد الرئيس الحمدي الذي استمر قرابة ثلاث سنوات - على قاعدة مواجهة أو الحد من مخاطر الصراع الدولي على أمنهما وأمن المنطقة الاقليمية المحيطة بهما مباشرة، كان تقارباً محدوداً. ولم تعدم القوى المتضررة - سواء الإقليمية أو الدولية وامتداداتها المحلية - الوسيلة لوقف مثل هذا التقارب، الذي بشّر في حينه بانعكاسات إيجابية على مشروع إعادة توحيد اليمن وعلى قضية الأمن في البحر الأحمر.

بعبارة أخرى ان عنصر الملاءمة الدولية لمشروع الوحدة اليمنية لم يكن متوافراً، ومن هنا تأثرت مسيرة الوحدة في السبعينيات بشكل سلبي. ولا شك ان عنصر الملاءمة الدولية تظهر كخبرة هامة في سياق تلك المرحلة الزمنية، وما بعدها أيضاً.

وعلى الرغم من جوانب القصور العديدة التي واجهتها عملية إعادة توحيد شطري اليمن، فان عقد السبعينيات لم يمر دون جوانب إيجابية. ونستطيع أن نلحظ نتيجتين هامتين في هذا الصدد، وهما:

النتيجة الأولى، وهي التوصل إلى عدد من الاتفاقات الوحدوية الطموحة التي مثّلت القاسم المشترك بين قيادتي الشطرين، ومثلّت في الوقت نفسه الأساس التطبيقي والقانوني الذي بنيت عليه دولة الوحدة في ما بعد، ونشير في هذا الصدد إلى اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس، وما تضمناه من مبادىء وآليات عمل لإنجاز الوحدة.

النتيجة الثانية، وهي نابعة من تلك الخبرة التي تميز بها عقد السبعينيات في مجال العمل الوحدوي وقوامها المزج بين التحرك السياسي والعمل العسكري. ولا يخفى أن هناك تعارضاً بين طبيعة كل منهما، فالأول يُعنى بالحوار والقواسم المشتركة، والثاني يُعنى بالضم والإكراه المادي. وكان من نتيجة المزج بينهما أن تعثر الالتزام بما تمّ التوصل إليه من اتفاقات ومبادىء، وبالتالي تعثرت عملية الوحدة. وحين عجزت الآليات العسكرية، أو بالأحرى سقط الخيار العسكري كمدخل لضم الآخر ولتحقيق الوحدة القسرية، بقيت الوثائق الوحدوية، وبقيت قيمة وضرورة العمل السياسي السلمي التطوري، وبقيت ضرورة الاستمرار في هذا الدرب باعتباره الدرب الوحيد الأكثر أمناً، والأكثر قابلية لتحقيق الأهداف النبيلة.

الفصل الخامس

عمليات الوحدة وخطواتها ١٩٨٠-١٩٨٥
التطبيقات الأولى للوظيفية الشاملة

تقديم

تمثل سنوات النصف الأول من الثمانينيات نموذجاً للمنهج الوظيفي، ومع ذلك يمكن الاستدراك بأن التطبيق اليمني يضيف بعدين هامين وجديرين بالتأمل، انهما بُعدا الشمول والتدرج. وحين نشير إلى الشمول فإننا نعني عدم الاقتصار ـ كما تقول بذلك أدبيات المنهج الوظيفي في صورته التقليدية ـ على التكامل في قطاع واحد أو أكثر. ونعني بالمقابل شمول الفعل الوحدوي للقطاعات كافة في آن واحد، فضلاً عن الربط العضوي بين الإرادة السياسية وفعل التكامل الشامل. وحين نشير إلى التدرج فنعني التراكم الزمني والموضوعي والترابط بين السياسات والإجراءات. وكلا الأمرين لا يستقيمان ـ كما تدل على ذلك تجربة النصف الأول من الثمانينيات ـ إلا في ضوء اتخاذ المنهج السياسي التطوري طريقاً وحيداً لإنجاز العملية الوحدوية، وفي الوقت نفسه الابتعاد الكلي عن أية أفكار أو سياسات تدعو إلى الوحدة القسرية والالحاقية.

وتبدو تجربة العمل الوحدوي في السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ مليئة بالخطوات الاجرائية والتنظيمية، وبروح الحذر أحياناً والتردد أحياناً أخرى. ولكنها الروح التي استهدفت التخلص من ميراث الحقبة الماضية، وترسيخ الإصرار على عدم الوقوع في اخطاء جوهرية تطول العملية الوحدوية برمتها.

ويستهدف هذا الفصل التعرف على الملابسات الخاصة والعامة التي أحاطت بكل الخطوات الوحدوية في تلك السنوات الخمس، وما انتهت إليه على صعيدي المبادىء أو الاتفاقات الوحدوية، وما قدمته بالفعل في سياق مشروع إعادة توحيد اليمن.

أولاً: التحولات الرئيسية في الشطرين

١ ـ الشطر الشمالي: الاستقرار السياسي النسبي والتوجه الرأسمالي

من خلال استعراض مختلف جوانب التطور السياسي التي لحقت بالشطر الشمالي في أعقاب تولي الرئيس علي عبد الله صالح، ولا سيما بعد أن تجسّد فشل أسلوب الحل العسكري في حسم مسألة إعادة توحيد الشطرين، يمكن المرء أن يلحظ أن المناخ السياسي العام قد اتسم بدرجة أكبر من الاستقرار السياسي. وساعد على ذلك جملة متغيرات، بعضها نبع من علاقات اليمن الشمالي العربية وتحديداً الخليجية، والآخر من جملة الاجراءات التي استهدفت تغيير البنية السياسية وعلاقات القوى داخلها، وإيجاد الإطار المؤسسي الذي يسمح لتلك القوى السياسية بالعمل داخلها. وتبلور ذلك التطور في البنية السياسية في إنشاء المؤتمر الشعبي العام كإطار مؤسسي للعمل السياسي لكل القوى والاتجاهات داخل الشطر الشمالي، وذلك تعويضاً لها عن حظر الحزبية والعمل الحزبي. وهو الحظر القانوني الذي لم يمنع عملياً من وجود قوى سياسية منظمة تعمل في إطار من السرية، كالناصريين والبعثيين وذوي التوجهات القومية والماركسيين كحزب «العمل» وحزب «الوحدة الشعبية» و«الحزب الديمقراطي الثوري». بل وصل الأمر ببعض تلك القوى الناشطة سياسياً أن حاولت القيام بانقلاب عسكري كما حدث في صيف ١٩٧٨. ومع فشل تلك المحاولة توجّه بعض رموزها وقواعدها إلى الجنوب، ووقفوا مع النظام هناك أثناء صدام شباط/فبراير ١٩٧٩ مما كان له أثر على سير المعارك لغير صالح قوات الشمال[١].

وفي واقع الأمر أدّت هذه الصيغة التي تمثلت في إنشاء تنظيم سياسي فضفاض إلى تهدئة العلاقات بين الاتجاهات والقوى السياسية. وأنهى تأسيس «المؤتمر الشعبي العام» ـ كتنظيم سياسي ينظم حركة القوى السياسية ويؤطر أسلوب مشاركتها في الحكم ـ الانتقادات التي كانت توجه للنظام السياسي في الشمال حول غياب أداة للمشاركة السياسية، وعدم القدرة على الاستفادة من طاقات الجماهير على اختلاف مشاربها وتوجهاتها الفكرية والإيديولوجية، وغياب الأداة الشعبية التي تسمح بالحوار على ذلك الصعيد مع المؤسسات المناظرة في الشطر الجنوبي. وبغض النظر عن الانتقادات الكثيرة التي يمكن أن توجه لصيغ العمل السياسي المستندة إلى فكرة تعبئة قوى سياسية وتوجهات فكرية متباينة في إطار تنظيمي واحد، فإن تجربة «المؤتمر الشعبي العام» ـ وفي ظل ظروف وواقع الشطر الشمالي ـ كانت لها جوانب إيجابية، ومن بين تلك الجوانب استيعاب الصراعات السياسية في إطار مؤسسي معترف به، واحتواء القوى القبلية، وإيجاد صيغة بديلة لصراع تلك القوى مع الدولة ونظام الحكم مباشرة، من خلال تحويلها إلى صراع تنظيمي وحزبي. كما أسهم وجود مثل هذه الصيغة السياسية إلى ترسيخ

---

(١) سمير أحمد صالح، «معوقات الوحدة اليمنية،» (رسالة دبلوم في العلوم السياسية، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٩)، ص ٤٩.

فكـرة الحـوار السلمي في الحيـاة السيـاسيـة[1]. ومن ثم أمكن استنفـاد طـاقـة تلك القـوى الاجتماعية والسيـاسية وتحـويلها بعيداً عن المواجهـة المباشرة مـع الدولـة ذاتها، وتـوفير آليـة للمشاركة الشعبية، حيث انتخب ٧٠ بالمئة من بين الأعضاء مثلوا القطاعات والفئات الشعبية كافة، وكان انتخابهم البداية الأولى لنشأة هذه الآلية السياسية.

وقد عقد المؤتمـر الأول «للمؤتمر الشعبي العـام» في آب/اغسطس ١٩٨٢ تحت شعـار: «من أجل ميثاق وطني يجسـد عقيدة الشعب وأهـداف الثورة»، وتضمن بيـانه الختـامي الأول توصيات عـدة حول القضـايا الـداخلية والخـارجية، وتعـددت مؤتمراتـه العامـة السنويـة كل عامين، وكان آخرها في آب/اغسطس ١٩٨٨.

وارتبطت تجربة «المؤتمر الشعبي العام» ببلورة صياغة فكرية تتسم بالمرونة والاتفـاق على القيم الكبرى كالحرية والديمقراطية والعدالة والوحدة اليمنية، وجاء ذلك عـبر صيغة «الميثـاق الوطني»[3]، الذي قدّم تحليلاً لواقع اليمن وتاريخه، وحدد الأهداف والمهام المطلوب إنجـازها داخلياً وخارجياً. وقد سمحت تلك الصيغة الفكرية بسد الفراغ الإيديولوجي والتفاف غالبية القوى السياسية حولها.

ان تلك الصيغـة على الـرغم من اتسامهـا بسمات العمـل الحزبي الـواحدي، لم تستفـز القوى الإقليمية التقليدية وخصـوصاً السعـودية، التي عـارضت آنذاك التجـارب الحزبيـة في

---

(٢) وصل عدد أعضاء المؤتمر الشعبي العام في مطلع تكوينه إلى ألف عضـو، ينتخب ٧٠ بالمئـة منهم من قبل المواطنين بالانتخاب المباشر، وتعين القيادة السياسية الـ ٣٠ بالمئة من الأعضاء الباقين. ويضم المؤتمر لجنة دائمة مكونة من ٧٥ عضواً منهم ٥٠ بالانتخاب. وتضم تلك اللجنة عدة لجان متخصصة في مجالات مختلفة. ورئيس الجمهورية هو الأمين العام للمؤتمر ورئيس اللجنة الدائمة. وهناك لجنة عامـة تضم الأمين العـام للمؤتمر ونائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وأمين سر اللجنة الدائمة ومساعديه ورؤساء اللجان المتخصصة باللجنة الدائمة. وتوجد مؤتمرات فرعية على مستوى المحافظات، بنفس نظام الانتخاب ونسب التعيين المقـررة في المؤتمر الشعبي العـام، ويزيـد عدد أعضاء المؤتمرات الفرعية على عشرين ألف عضـو، حيث يمثـل كـل عضـو ٥٠٠ مواطن. في التفاصيـل، انظر: اللجنـة الدائمـة للمؤتمر الشعبي العـام، أمانـة السر، **برنـامج العمـل السياسي والنظم واللوائح** (صنعاء: [د.ن.]، ١٩٨٤).

(٣) تم إقـرار الميثاق الـوطني بصورتـه النهائيـة في المؤتمر الشعبي العـام الأول، الذي عقـد في ١٩ ـ ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٢. ويتضمن تقديماً لرئيس الجمهورية ومقدمة وخمسة أبواب شاملة. وجـاءت صياغتـه عبر عدة مراحل، بدأت بتشكيل رئيس الجمهورية لجنة خاصة لهذا الغرض في أيار/مايو ١٩٨٠ سميت لجنة الحوار الوطني، ضمت ممثلين عن جميع التيارات الفكرية والسياسية في البلاد، وفي ١٩٨٠ طرح المشروع على أوسـاط المثقفين لمناقشته، وفي مرحلة ثالثة طرح على المواطنين في صورة استمارات استبيان. ثم صيغ في صورة نهائية بعد مراعاة كافة المداخلات التي وردت من أوساط المثقفين والمواطنين. انـظر: «تقريـر لجنة الحـوار الوطني في المؤتمـر الشعبي العـام الأول،» في: اللجنـة الـدائمة للمؤتمـر الشعبي العام، أمـانة السر ومـركز الـدراسات والأبحـاث اليمنية، **وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول** (صنعاء: [د.ن.]، ١٩٨٣)، ص ٢٥١ ـ ٢٥٧.

وهناك من يرى أن فكرة الميثاق الوطني والمؤتمر الشعبي العـام هدفت إلى سـد النقص في التنظير والتـنظيم السيـاسي في المجتمـع اليمني. انـظر: محمـد ابـراهيم الحلوة، «التحـديث السيـاسي في اليمن الشـمالي،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ٩، العدد ٣٥ (تموز/يوليو ١٩٨٣)، ص ١٦٢ ـ ١٦٤.

البلدان المجاورة لها، وضغطت على تلك البلدان من أجل تعليق وإنهاء تلك التجارب، مثلما حدث مع البحرين والكويت في منتصف السبعينيات. وأياً تكن المثالب التي تضمنتها تلك التجربة في الواقع العملي اليمني، فإنها ساهمت في إحداث نوع من الاستقرار السياسي العام في المجتمع والدولة في الشمال. وتعزز ذلك الاستقرار أكثر بعوامل اقتصادية سمحت بضخ موارد إضافية للدولة اليمنية في الشمال، وبالتالي إنجاز العديد من المشروعات التنموية والخطط الاقتصادية؛ ومن تلك العوامل:

١ ـ تدفق المعونات الاقتصادية الخليجية على الشمال. وليس بخافٍ أن الدافع الأساسي وراء ذلك الدعم ارتبط بالعمل على تقوية النظام ومساعدته في ترسيخ تجربته السياسية والاقتصادية في مواجهة تجربة الشطر الجنوبي. ولعبت المساعدات السعودية الدور الأكبر في هذا الصدد عبر مجلس التنسيق السعودي ـ اليمني الذي تأسس في ١٩٨٠، ومن خلاله نفذت مشروعات عديدة في قطاعات الصحة والتعليم والمواصلات[٤].

٢ ـ عوائد العمالة اليمنية التي استقرت أعداد كبيرة منها في بلدان الخليج وخصوصاً السعودية. وتشير الدراسات الخاصة بالاقتصاد اليمني إلى أن اقتصاد الشمال قد أصبح جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وصار تابعاً كلية للسوق الرأسمالية العالمية، وعلى الأخص لمصادر التمويل الخارجية. «وتظهر وثائق الاحصاء الرسمي أن البرنامج الانمائي الثلاثي (٧٣ ـ ٧٤/ ٧٥ ـ ٧٦) اعتمد في تمويله بمعدل ٧٥ بالمئة على مصادر التمويل الخارجية، ثم انخفضت مساحة التمويل الخارجية في الخطة الخمسية الأولى (١٩٧٦ ـ ١٩٧٧/ ١٩٨٠ ـ ١٩٨١) إلى ١٤,٤ بالمئة، ولكنها عادت إلى الصعود خلال الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٢/ ١٩٨٦) محققة نسبة ٥٢,٢ بالمئة». وهي نسبة كبيرة بكل المقاييس، وتظهر العجز الكبير في الموارد الذاتية. «ومنذ مطلع الثمانينيات اتسم الاقتصاد اليمني بالاعتماد شبه الكامل على تحويلات المهاجرين اليمنيين إلى الخارج، وحسب تقدير البنك المركزي اليمني أن تلك التحويلات كانت ثابتة وعند مستوى ١٢٠٠ مليون دولار سنوياً حتى العام ١٩٨٣، ولكنها أخذت في الانخفاض ووصلت إلى ٨٠٩ ملايين دولار العام ١٩٨٥، ثم إلى ٦٦٩ مليون دولار عام ١٩٨٦»[٥]. وقد

---

(٤) حول تفاصيل المساعدات الاقتصادية السعودية وعلاقتها بالدوافع السياسية وبعدم إثارة مشكلة الحدود بين البلدين، انظر: يوسف الهاجري، **السعودية تبتلع اليمن: قصة التدخلات في شؤون الشطر الشمالي لليمن** (لندن: الصفاء للنشر والتوزيع، [د.ت.])، ص ١٣٠ ـ ١٣٥. انظر أيضاً: عبد الكريم علي محمد الخطيب، «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣،» (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨)، ص ٢٨٣.

وتشير أطروحة دكتوراه في الاقتصاد إلى أن مساهمات السعودية في جملة القروض العربية المقدمة لليمن (التي بلغت ٤٧٦٣,٦ مليون ريال يمني) التي قدمت إلى الشطر الشمالي في الفترة من ٨٠ إلى ٨٤ احتلت المرتبة الأولى بحجم ٢٠٣٣,٩ مليون ريال يمني، ونسبة ٤٢,٧ بالمئة من جملة القروض العربية، وتلاها العراق بحجم ١٦٨٠,٦ مليون ريال يمني ونسبة ٣٥,٣ بالمئة. انظر: عبد الله حسين بركات، «مصادر تمويل التنمية في الجمهورية العربية اليمنية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥)، ص ٥٧٥.

(٥) محمد أحمد الزعبي، «ملامح واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية في الفترة من ١٩٦٢ وحتى ١٩٨٦،» **دراسات يمنية**، العدد ٣٩ (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٠)، ص ١٩٨ ـ ١٩٩. (بتصرف).

ساعدت التحويلات في «سد حوالى ٩٠ بالمئة من حجم فجوة الموارد المحلية بالنسبة إلى الخطة الأولى، ولكنها انخفضت إلى نسبة ٧٣ بالمئة فقط في الخطة الثانية»[٦]. وبينما كانت «القروض والمساعدات والاستثمارات الخارجية تفوق في قيمتها العجز الجاري في ميزان المدفوعات خلال الخطة الخمسية الأولى، فقد أصبحت في سنوات الخطة الثانية أقل من فجوة النقد الأجنبي مما استلزم تغطيته بالسحب من احتياطي الأرصدة الأجنبية، والأكثر من هذا فإن نسبة القروض إلى المساعدات قد ارتفعت من ٤٥ بالمئة خلال الخطة الأولى إلى ٦٢ بالمئة خلال سنوات الخطة الثانية»[٧].

كان من نتيجة الاعتماد على المصادر الخارجية في تمويل المشروعات العامة أن «بدأ الاقتصاد في الشطر الشمالي يواجه مشكلات جديدة لم يكن قد عرفها من قبل، كالمشكلة الغذائية ومشكلة التضخم»[٨]. وعلى الرغم من أن تحويلات العاملين في الخارج ساهمت في تغذية حصيلة النقد الأجنبي المتاحة للاقتصاد الوطني، إلا أنها أدّت إلى شيوع أنماط مظهرية وسلوكيات ترف خصصت في الاستهلاك والاستثمارات العقارية، إضافة إلى تأثيرات سلبية أخرى في الصعيد الاجتماعي[٩].

وبالرغم من تلك المظاهر السلبية التي رافقت الهجرة اليمنية الخارجية على الصعيد الاجتماعي والسلوكيات الاقتصادية العامة ـ وهي سمة تتشارك فيها كل البلدان التي اعتمدت لفترة على عوائد عامليها في البلدان المصدرة للنفط ـ فقد ساهمت تلك العوائد إلى جانب المعونات الاقتصادية الخارجية في إحداث قدر من الاستقرار الاقتصادي الداخلي في تلك الفترة.

---

(٦) عثمان محمد عثمان، «التغير في هيكل تمويل التراكم الرأسمالي في الاقتصاد اليمني،» دراسات يمنية، العدد ٣٠ (تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧)، ص ١٠٦.

وهناك تقديرات أخرى حول نسبة تحويلات المغتربين في تمويل استثمارات الخطة الخمسية الأولى تصل بها إلى ٩٥,١ بالمئة من مجموع مصادر التمويل. انظر: بركات، «مصادر تمويل التنمية في الجمهورية العربية اليمنية،» ص ٥٣٨.

(٧) عثمان، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

وحول ما يمثله الاعتماد الكبير على مصادر تمويل خارجية من دلالات وما يضفيه من أعباء على خطط التنمية، انظر: عبد الرحمن زكي ابراهيم، «التمويل الأجنبي ومستقبل التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ٨، العدد ٣٢ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢)، ص ١١٩ ـ ١٢٥. وحول دلالاتها في تعميق التبعية الاقتصادية والتكنولوجية، انظر: بركات، المصدر نفسه، ص ٧٢٤ ـ ٧٢٥.

(٨) الزعبي، «ملامح واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية في الفترة من ١٩٦٢ وحتى ١٩٨٦،» ص ١٩٩.

(٩) في تفصيلات هذه التأثيرات، انظر: محمد أحمد علي المخلافي، «الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الجمهورية العربية اليمنية،» دراسات يمنية، العدد ٣٩ (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٠)، ص ٢٥٦. انظر أيضاً: نادر فرجاني، «تصدير قوة العمل والتنمية: حالة الجمهورية العربية اليمنية،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، ص ٨٨ ـ ١٠٦.

أما عن التأثيرات السلبية في مجالات قوة العمل وتكاليف عوامل الانتاج، والانتاج الزراعي، انظر: بركات، المصدر نفسه، ص ٥٤٥ ـ ٥٥٠.

وتجدر الإشارة إلى أن الصيغة التوازنية في علاقات اليمن الشمالي الخارجية تجاه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، سمحت للنظام إلى حد كبير بتفادي الآثار السلبية التي صاحبت عودة الحرب الباردة في مطلع الثمانينيات، كما سمحت أيضاً بالحصول على أسلحة ومعونات فنية واقتصادية من هاتين القوتين المتصارعتين معاً[10].

ومن المهم القول إن تجربة التطور الاقتصادي في الشمال، وبالرغم من اتباعها منهجية التخطيط المركزي، ووضع الخطط الثلاثية أو الخمسية، فإن ذلك لم يكن يعني توجيه الاقتصاد في الشمال ناحية زيادة دور الدولة على حساب القطاع الخاص، أو التوجّه ناحية الاقتصادات المركزية على نمط بلدان أوروبا الشرقية في ذلك الوقت. بل على العكس تماماً، فقد كانت تجربة التخطيط قائمة على أساس «توجيه عملية التطور صوب الإفساح في المجال وتهيئة الشروط اللازمة لنمو الاقتصاد الحر. وبدا ذلك المنحى في توجيه الجزء الأكبر من الموارد نحو إنشاء الهياكل والبنى الأساسية في الوقت الذي تراجعت فيه المجالات الانتاجية إلى مواقع ثانوية»[11]. وأدى ذلك إلى «ان يكون دور القطاع الحكومي بمثابة «وصيف» و«مساند» للقطاعات الخاصة، يضع تحت أقدام أنشطتها القاعدة الصلبة ويضخ في شرايينها الدماء الدافئة. وعملت تلك السياسات على إعادة تشكيل اللوحة الاجتماعية في الريف اليمني، وتعميق التمايز الجاري في أوساط الفلاحين. وتحوّلت قوى الإقطاع الريفي إلى رأسمالية تحولاً ذاتياً بطيئاً وممضاً، مستفيدة من مشروعات البنى الأساسية التي أقامتها الدولة في عموم الريف، من طرق وسدود ومشروعات ري وتوفير الأسمدة ومتطلبات الإنتاج الزراعي وخلافه. وأفضى ذلك إلى تحطيم علاقات الانتاج القديمة وظهور المستأجر الرأسمالي بين ملّاك الأرض من جهة وبين المنتجين المباشرين من الفلاحين من جهة أخرى. وتوازي ذلك مع عملية فرز للقوى الاجتماعية، وتعزيز مواقع القوى صاحبة رأس المال سواء في الريف أو المدينة، وهي القوة التي تتألف عموماً من أرباب رأس المال التجاري والصناعي ووكلاء الشركات والاحتكارات الأجنبية، وكذلك أغنياء الفلاحين وعناصر الإقطاع الآخذة بالتحول إلى أسلوب الانتاج الحديث»[12].

٢ ـ الجنوب: توتر سياسي واقتصاد مركزي

على عكس مظاهر الاستقرار السياسي النسبي في الشمال، اختلفت التطورات في الجنوب، التي يمكن اجمالها في استمرار تجربة «الحزب الاشتراكي الطليعي»، وتعاظم دوره في الحياة السياسية «كقائد وموجّه للدولة والمجتمع، وباعتباره يمثل سلطة العمال والفلاحين وسائر الكادحين»[13]، الأمر الذي عنى في الواقع تحييد ومصادرة الصراعات السياسية والاجتماعية في

---

(١٠) حول ملابسات حصول الشطر الشمالي من اليمن على أسلحة ومعونات من القوتين العظميين بالرغم من الحرب الباردة بينهما، انظر: منصور عزيز حمود الزنداني، «العلاقات اليمنية بالدولتين العظميين، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٤،» (اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧)، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٤.

(١١) أحمد سلطان، «التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجمهورية العربية اليمنية: المسار، والسياسات، والآفاق،» دراسات يمنية، العدد ٢٩ (تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٣٢.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٧. (بتصرف).

(١٣) حول الاتجاهات الرئيسية لتطور النظام السياسي في الشطر الجنوبي، ودور الحزب الاشتراكي فيه، =

المجتمع والقفز عليها. ومن هنا وجدت بذرة الصراع والانقسامات الدورية في طبيعة البناء الحزبي والحكومي ذاته. وكان من أبرز مظاهر الصراع إبعاد عبد الفتاح اسماعيل في العام ١٩٨٠ عن جميع مناصبه الرسمية والحزبية، وتولّي علي ناصر محمد أمانة الحزب إلى جانب رئاسة الدولة. وخلال فترة ابتعاد عبد الفتاح اسماعيل بدا أن الرئيس علي ناصر محمد يتمتع بحرية حركة، وانعكس ذلك في التخفيف من العداء للدول التقليدية الخليجية، وتوالي لقاءات القمة مع قيادة الشطر الشمالي والرئيس علي عبد الله صالح.

وبعد حوالى خمس سنوات من وجود عبد الفتاح اسماعيل في منفاه الاختياري بموسكو، دبّ الانقسام بين جناحين أحدهما بقيادة علي عنتر الأكثر صلة بعبد الفتاح اسماعيل، والثاني بقيادة الرئيس علي ناصر محمد. وفي المؤتمر الحزبي العام الثالث «للحزب الاشتراكي» تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥، أحرز جناح علي عنتر مكاسب سياسية من بينها اتخاذ قرار بعودة عبد الفتاح اسماعيل مرة أخرى إلى الحزب. وقد ارتبطت عودة عبد الفتاح اسماعيل ببلورة انقسامات سياسية حول أسلوب الرئيس علي ناصر في إدارة الدولة وتوجهاتها الخارجية، الأمر الذي مهّد عملياً إلى المواجهة الدموية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. وتشير الوثيقة النقدية التحليلية الصادرة عن الحزب الاشتراكي في العام ١٩٨٧ إلى أن من أسباب هذه الصراعات التي انتهت بإقصاء عبد الفتاح اسماعيل في نيسان/ابريل ١٩٨٠، الخلاف «حول صلاحيات وزارتي أمن الدولة والدفاع، إضافة إلى ضغط الصعوبات الموضوعية للتطور الاقتصادي والاجتماعي وتأثير النشاط التخريبي للعدو الطبقي في الداخل والخارج، وتدني مستوى الوعي الايديولوجي الاشتراكي العلمي وخاصة في أوساط القيادة السياسية وانتشار الأفكار البرجوازية الصغيرة، وبعض النزعات القبلية والمناطقية، والميل نحو التكتل والخروج عن المبادىء الحزبية المحددة في النظام الداخلي»[14].

وبعد صعود علي ناصر محمد إلى قمة الحزب والدولة، تشير الوثيقة النقدية نفسها إلى حدوث الكثير من الأخطاء التي تمثلت على حد تعبيرها في «محاولة سيطرة اليمين الانتهازي على مقدرات الحزب والدولة، من خلال خرق القواعد التنظيمية للحياة الحزبية الداخلية، ومضايقة العناصر الطليعية، وممارسة أساليب الإفساد والفساد وشراء الذمم والكسب الرخيص، والعمل على تقويض الدور القيادي للحزب في إطار المنظومة السياسية للمجتمع»[15]. وحول تحليل أسباب أزمة «الحزب الاشتراكي» في تلك المرحلة أشارت الوثيقة إلى نوعين من الأسباب، الأولى الموضوعية وتمثلت في «تدني نسبة الطبقة العاملة في إطار الحزب والمجتمع، وشيوع الفئات البرجوازية الصغيرة وتأثيرها على الحزب، وضغط فئات الرأسمال المحلي والأجنبي وقوى الثورة المضادة الداخلية والخارجية، وبقاء النزعات المناطقية كنتيجة لعدم نضج واكتمال الأساس الاقتصادي والاجتماعي للوحدة الوطنية»، أما الأسباب الذاتية فتكمن في «صعوبات الانتقال من مواقع الديمقراطية إلى مواقع الاشتراكية العلمية، وعدم قدرة بعض الأعضاء في القيادة والحزب على استيعاب ودراسة الفكر الجديد والاهتداء به، وخرق مبادىء الديمقراطية

= انظر: محمد أحمد جرهوم، «الاتجاهات الأساسية في تطور النظام السياسي لجمهورية اليمن الديمقراطية،» قضايا العصر، السنة ٨، العدد ٢ (شباط/فبراير ١٩٨٨) ص ١٥٤ ـ ١٦٩.

(١٤) الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦، ط ٣ (عدن: دار الهمداني، ١٩٨٩)، ص ٣٢.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٠.

المركزية والقيادة الجماعية، إلى جانب الميول التكتلية وعدم مراعاة المعايير المبدئية في اختيار وانتخاب كوادر الحزب وقياداته، والاستعاضة عنها بأسلوب التوازنات والقوى والولاءات الشخصية»[١٦].

في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ثلاث ملاحظات هامة، وهي:

أ ـ ضرورة الأخذ في الاعتبار أن مُعدّي «الوثيقة النقدية التحليلية» هم من الفريق الذي وقف في مواجهة جناح الرئيس السابق علي ناصر محمد، الذي تصفه الوثيقة بـ «الصف المبدئي»، وهو الفريق الذي استحوذ على السلطة بعد احداث كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. ومن المتصور أن يكون التقييم مختلفاً في حال استمر الرئيس علي ناصر في السلطة، وكان هو المنتصر في ذلك الصراع.

ب ـ ان روح الوثيقة ونصوصها تكشف مدى التباين والانقسام والصراع الذي عانته قيادة الحزب الاشتراكي في تلك المرحلة، وأدى إلى المواجهة الدموية ١٩٨٦. كما تكشف أن هذا الصراع السياسي العسكري كان شاملاً، ومتعلقاً بعديد من القضايا الحزبية أو الخاصة بإدارة الدولة وأجهزتها المختلفة في الداخل وفي الخارج.

ج ـ ان الحزب الاشتراكي واجه تحديات ومشاكل كبرى نظراً لأن جوهر التجربة السياسية والحزبية التي عاشها الشطر الجنوبي، ارتبطت بالعمل على مصادرة التباين الطبيعي الموجود في المجتمع ومحاولة القفز عليه، وتحييده قسراً في إطار الحزب وأجهزة الدولة التي يسيطر عليها. ومن ثم لم تجد هذه التباينات مجالاً للتعبير عن نفسها سوى في الحزب ومؤتمراته واجتماعات لجانه المركزية، وكذلك في تسيير أجهزة الدولة. ومن هنا كانت المواجهات بين كل فترة وأخرى.

إذا انتقلنا إلى الجانب الاقتصادي يمكن أن نلحظ تشابهاً في بعض الوسائل المطبقة في الشطر الجنوبي، وهو التشابه في اعتماد مبدأ التخطيط المركزي، ووضع الخطط والبرامج الانمائية لسنوات محددة، ثلاث أو خمس، تبعاً للظرف التاريخي. إلا أن هذا التشابه في الشكل العام لم يتبعه تشابه في الهدف أو الفلسفة من وراء هذه الخطط. وكما وضح في السابق فإن الخطط التنموية في الشمال كان هدفها تهيئة البيئة الاقتصادية والمادية لنمو الرأسمالية المحلية والارتباط بالسوق العالمية. أما الأمر في الشطر الجنوبي فقد اختلف جوهرياً، إذ هدف بالأساس إلى تعزيز دور القطاع الحكومي، وتخصيص الموارد له من أجل القيام بالعبء الأكبر في النشاط الاقتصادي سواء كان انتاجياً أو خدمياً.

ومن التشابهات أيضاً خاصية الاعتماد على المدخلات الخارجية ـ عائدات العمالة المهاجرة إلى بلدان النفط والمعونات والقروض ـ خصوصاً من الدول الاشتراكية والاتحاد السوفياتي ـ كمصدر لتمويل عملية التنمية. إلا أن تلك الخاصية العامة ارتبطت في حالة الشطر الجنوبي بقدر من الخصوصية، التي تعود بدورها إلى السمات العامة لهجرة العمالة

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٧.

الجنوبية، التي أدّت إلى تخفيض مجمل العوائد التي ضُخّت بطرق مختلفة إلى الاقتصاد الوطني في الجنوب. فقد غلب على هجرة العمالة اليمنية من الجنوب «طابع الهجرة الدائمة والاندماج في المجتمعات الجديدة التي يهاجرون إليها»[17]، «وضآلة نسبة ما يحولونه، وإذا ما تم تحويله فإن أغلبه يكون على شكل إعانة لأهاليهم في الوطن أو أقاربهم (كزكاة عن أموالهم في الخارج) يضاف إلى ما سبق أن الكثيرين من اليمنيين الجنوبيين الذين يملكون رؤوس أموال كبيرة في الخارج يتمتعون بجنسية هذه البلدان، والجزء الآخر من المغتربين المالكين لرؤوس أموال ترددوا طوال تلك السنوات في استثمار أموالهم في الداخل، وكانوا يفضلون إبقاء رؤوس أموالهم خارج البلاد»[18]. ويمكن أن نعزو ذلك بالطبع إلى السمة العامة التي ميزت مجمل التجربة الاقتصادية في الجنوب، التي حدّت بدورها من إمكانات لعب القطاع الخاص دوراً كبيراً في الأنشطة الاقتصادية، وأعطت بالمقابل المجال الأكبر للقطاعات الحكومية والتعاونية، التي تسيطر على تحركها رؤية الحزب الاشتراكي وأجهزته المختلفة. فضلاً عن ذلك «فهناك التعقيدات الإدارية والروتينية الأخرى والتي حالت دون تدفق أموال العمالة، مما عكس لدى الرأسمال الأجنبي والمغترب انطباعاً بأن الدولة غير جادة في إتاحة الفرصة للرأسمال المغترب للاستثمار»[19]، وتوظيف تلك الأموال في المجالات المتعددة بالداخل.

ومن جانبها حاولت الدولة التأثير في تلك العوامل الطاردة للأموال المغتربة، واتخاذ بعض الاجراءات التي تساعد على جذب المزيد منها للداخل، «مثل إصدار القانون رقم ٢٥ للعام ١٩٨١ تحت عنوان «قانون تشجيع الاستثمار»، والذي تضمن مجموعة من الاعفاءات والمزايا، وقيام الوزارات بتوفير المعلومات والبحوث والاحصاءات لأغراض الاستثمار»[20]، إضافة إلى تسهيلات بالإعفاء الجمركي للسلع الاستهلاكية في حدود مبلغ معين، وتوفير مواد البناء للمساكن الخاصة، «والسماح للمغتربين بالاحتفاظ بحسابات بالنقد الأجنبي في البنك الأهلي ـ وهو البنك التجاري الوحيد في البلاد ـ بمعاملة تفضيلية»[21]. وبالفعل ساهمت تلك الاجراءات في جذب بعض تلك العوائد في مطلع الثمانينيات، «فقد زادت تحويلات العاملين النقدية من ١٢٢,٢ مليون دينار عام ١٩٨٠، إلى ١٤٢,١ مليون دينار عام ١٩٨١، ووصلت إلى ١٦٥,٦ مليون دينار عام ١٩٨٢. مع ملاحظة أنه غلب عليها طابع «إعانة العائلات»، أكثر من المشاركة في الاستثمار بأنواعه»[22].

ان ضعف التحويلات الخارجية، فضلاً عن الاعتماد الرئيسي على الدولة في إحداث التنمية والتحويل الاجتماعي، أدّى إلى قيام القطاع الحكومي بالعبء الأكبر في الأنشطة

---

(١٧) حسن علي القفعي، «الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة من اليمن الديمقراطية وآفاقها المستقبلية،» **دراسات يمنية**، العدد ٣٩ (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٠)، ص ٢١٥.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢١٩. (بتصرف).

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

(٢٠) عبد الوكيل غيلان، «دور المغتربين اليمنيين في دعم وتمويل الاقتصاد الوطني لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية،» في: رمزي زكي، محرر، **تحويلات العاملين العرب بالخارج: آثارها ووسائل تنظيم الإفادة منها** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط؛ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار؛ قبرص: دار الشباب للنشر والترجمة، ١٩٨٧)، ص ٦٠٠.

(٢١) القفعي، المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

(٢٢) غيلان، المصدر نفسه، ص ٥٩٩.

الاقتصادية، وهو ما يتضح من الجدول رقم (٥ ـ ١) الخاص بتطور إجمالي ونسب مساهمات القطاعات الحكومية والتعاوني والمختلط والخاص في اجمالي الانتاج الاجتماعي الكلي لعدد من السنوات في الثمانينيات.

جدول رقم (٥ ـ ١)

اجمالي ونسب المساهمات في قيمة الانتاج الاجتماعي الكلي بالتكلفة حسب قطاعات الملكية (بالمليون دينار، سنوات مختارة)

السنة	١٩٧٨		١٩٨٠		١٩٨٥		١٩٨٧	
	الاجمالي	النسبة المئوية	الاجمالي	النسبة المئوية	الاجمالي	النسبة المئوية	الاجمالي	النسبة المئوية
الحكومي	٨٣,٩	٤٠	١١٧,٢	٤٣	٢٠٩,٤	٥٠	١٩٣,٥	٥١
التعاوني	١٤,٦	٧	١٥,٢	٥,٦	٣٨,٠	٩	٣٩,٠	١٠,٢
المختلط	٨,٣	٤	١١,٠	٤,٤	١٤,٥	٣,٤	١٢,٣	٣,٣
الخاص	١٠٢,٠	٤٩	١٢٨,٤	٤٧	١٥٥,٣	٣٧	١٣٤,٩	٣٥,٥

المصدر: بيانات الجدول مستخرجة من: وزارة الاعلام، دائرة الإعلام المحلي، ملامح التطور في اليمن الديمقراطي خلال عشرين عاماً، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧ (عدن: دار الهمداني للطباعة والنشر، [د.ت.])، ص ٤٦. والنسب المئوية من وضع الباحث.

ويتضح من الجدول أنه في فترة الدراسة، وبينما كانت مساهمة القطاع الحكومي تزداد باضطراد، سواء من حيث الإجمالي المطلق، أو من حيث النسبة من الناتج الإجمالي، فإن مساهمة القطاع الخاص تعرضت للتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً من حيث الإجمالي المطلق، ولكنها عبّرت عن اتجاه نزولي من حيث نسبة المساهمة. وربما يدلل ذلك من ناحية أخرى على أن اجراءات جذب العوائد والاستثمارات الخارجية لم تكن فعّالة في تبديد مخاوف المغتربين والمستثمرين اليمنيين، ومن ثم لم تسهم في زيادة دور القطاع الخاص أو المختلط في الإنتاج الاجتماعي الكلي. أما مساهمة القطاع الحكومي فقد شهدت زيادة مضطردة من نسبة ٤٠ بالمئة كما في العام ١٩٧٨ إلى نسبة ٥١ بالمئة كما في العام ١٩٨٧. وهذا الأمر توافق إجمالاً مع اتجاه «الحزب الاشتراكي» في تعظيم دور قطاع الدولة في عملية التنمية والتحول الاجتماعي.

لقد شمل قطاع الدولة في الشطر الجنوبي الأنشطة الاقتصادية كافة تقريباً بما في ذلك «المصارف وشركات الطيران والتأمين والتوكيلات الملاحية والتجارة الخارجية وتجارة الجملة والمواصلات السلكية واللاسلكية والسياحة والفنادق والسينما. كما نما دوره في مجال الصناعة التحويلية وصيد الأسماك والصناعات

السمكية والنقل والشحن والمقاولات والتشييد ومزارع الدولة ومحطات وورش التأجير للآليات الزراعية»[٢٣]. وحتى نهاية العام ١٩٨٧ كانت أشكال الملكية كالتالي: «قطاع الدولة ٤٤,٧ بالمئة، القطاع التعاوني ٨,٦ بالمئة، المختلط ٣ بالمئة، الخاص ٤٢,٩ بالمئة، فيما يمثل ملكية الدولة في الصناعة قرابة ٦٤ بالمئة، والزراعة ١١ بالمئة، والبناء ٤٣ بالمئة، والنقل والمواصلات ٥٦ بالمئة، وفي التجارة والمطاعم والفنادق ٣٥ بالمئة، وتبلغ سيطرة الدولة على حجم التجارة الخارجية ٩٥ بالمئة»[٢٤].

وتظهر البيانات السابقة الفروق الكبيرة بين تجربتي الشطرين الاقتصادية، حيث اتجه الشطر الشمالي إلى الاعتماد على المعونات والموارد الخارجية في تمويل خططه ومشروعاته التنموية، وتقليل دور الدولة في الأنشطة الانتاجية والتركيز على إنشاء البنية الأساسية، والافساح في المجال أمام القطاع الخاص، والارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية، في حين اتجه الشطر الجنوبي إلى زيادة الاعتماد على معونات البلدان الاشتراكية، ومحاولة تغيير البنية الاقتصادية من خلال زيادة دور القطاع الحكومي والتعاوني، وتقليل دور القطاع الخاص، والابتعاد عن الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية، وهو ما جسد في النهاية محاولة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي، لم تسعفها الإمكانات الذاتية المحدودة أصلاً مادياً وبشرياً.

ثانياً: البيئة العربية

تميزت البيئة العربية في السنوات الخمس الأولى من الثمانينات، بأنها امتداد لحالة الانقسام السياسي الذي شهده العامان الأخيران من عقد السبعينيات، الذي نجم عن توقيع مصر معاهدة سلام مع إسرائيل، آذار/مارس ١٩٧٩، وبالتالي تغيير طبيعة الصراع العربي - الاسرائيلي. وقد تبلورت ملامح الانقسام العربي في عدم فاعلية جهود جبهة الصمود والتصدي التي كان من بين أعضائها اليمن الجنوبي، ثم اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية التي أفرزت بدورها انقسامات عربية جديدة نتيجة تباين مواقف الدول العربية من الحرب وإدانة أو تأييد الموقف العراقي. وبدأت مظاهر التدهور العربي في إثمار نتائجها. بدا ذلك في قصف الطائرات الإسرائيلية للمفاعل النووي العراقي، حزيران/يونيو ١٩٨١، ثم العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان حزيران/يونيو ١٩٨٢، وحصار بيروت بمن فيها من القيادات الفلسطينية ومنهم الزعيم الفلسطيني عرفات. وبعد الانسحاب الإسرائيلي جزئياً من لبنان أقرّت قمّة فاس الثانية مشروع سلام للصراع العربي - الإسرائيلي في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، بعد أن فشلت في المسعى نفسه قبل عام في المكان نفسه نتيجة الخلافات حول بنود ومضمون

---

(٢٣) اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، أمانة السر، الدائرة الايديولوجية، **التحولات الاجتماعية في اليمن الديمقراطي** (عدن: دار الهمداني، [د.ت.])، ص ٤٩.

(٢٤) عبد الملك محمد علي، «الدور القيادي للحزب الاشتراكي كقانونية أساسية للتطور في اتجاه اشتراكي،» **قضايا العصر**، السنة ٨، العدد ٤ (نيسان/ابريل ١٩٨٨)، ص ١٩٩.

المشروع الذي قدمته العربية السعودية على لسان ولي عهدها آنذاك «الأمير فهد» في آب/أغسطس ١٩٨١[٢٥].

كان الوضع العربي العام في النصف الأول من الثمانينيات يعج بأسباب الانقسام، مما حال دون عقد القمة العربية الدورية الثالثة عشرة، التي كان مقرراً عقدها في الرياض تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣. وبالرغم من انعقاد القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء آب/أغسطس ١٩٨٥ للبحث في الحرب العربية - الايرانية وتأثيراتها الأمنية في منطقة ودول الخليج العربية، التي أقرّت تكوين لجان تنقية الأجواء العربية بين سوريا والأردن، سوريا والعراق، العراق وليبيا، والمنظمة وليبيا، إلا أن تلك اللجان لم تستطع أن تحقق نجاحاً يذكر إلا بعد فترة طويلة، واستغرق عملها طوال العام ١٩٨٦[٢٦].

وإجمالاً نشير إلى أن الساحة العربية قد انتهت في منتصف الثمانينيات إلى النتائج التالية:

«أ - تضعضع تحالف دول جبهة الصمود والتصدي، إذ ما لبثت هذه الجبهة أن تكوّنت، حتى بدأت في التدهور نتيجة تغليب التناقضات الثانوية. وقد بدأ التضعضع ينال من هذه الجبهة مع تفجر الخصومة بين ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ ١٩٨٠. ثم استقر العداء بين ليبيا والجزائر خاصة منذ ١٩٨٣. وانزلق الصراع المستتر بين سوريا والقيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى صراع مسلح في لبنان عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤. ولم يبق من أركان هذا التحالف غير سوريا وليبيا واليمن الجنوبي، في حين عانت علاقات ليبيا وسوريا من فترات جفاء طويلة.

ب - تضعضع التحالف بين مصر والسودان نتيجة الثورة الشعبية السودانية، آذار/مارس - نيسان/ابريل ١٩٨٥، وقد نشأ الجفاء بين مصر والقيادة الجديدة للسودان نتيجة عوامل تتصل بالمرارة السودانية من دعم مصر لنظام الديكتاتور السابق نميري، والخلافات حول تكييف مشروع التكامل، وشعور السودان بالحاجة لتهدئة صراعاتها مع الدول المجاورة خاصة ليبيا واثيوبيا، وإلى معونة الدول الخليجية لحل مشكلاتها الاقتصادية المتفاقمة.

ج - تدعّم تحالف الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، استناداً إلى ميراث طويل، وإلى علاقات

---

(٢٥) لمزيد من التفاصيل حول البيئة العربية بعد الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، ومشروع الأمير فهد، ومبادرة السلام العربية، وقمة فاس الثانية، انظر: حسن أبو طالب، **المملكة السعودية وظلال القدس: دراسة في السياسة الخارجية السعودية والصراع العربي - الاسرائيلي** (القاهرة: دار سيناء للنشر، ١٩٩١)، ص ٢٠٢ - ٢٢٩؛ «ملف السياسة الدولية: لبنان وفلسطين والحرب السادسة،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨، العدد ٧٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢)، ص ١٣٠ - ١٩١، وهاني شكر الله، «انهيار قمة فاس ومعضلة البدائل في التسوية السلمية،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨، العدد ٦٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، ص ٧٥ - ٨١.

(٢٦) حول قمة الدار البيضاء والقضايا التي نوقشت فيها ونتائجها، انظر: حسن أبو طالب، «قمة الدار البيضاء الطارئة: الملابسات والنتائج،» **السياسة الدولية**، السنة ٢١، العدد ٨٢ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥)، ص ١٣١ - ١٣٦. وعن نتائج أعمال لجان تنقية الأجواء العربية، وما واجهته من صعوبات، انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٧)، ص ٢١٧ - ٢٢٢.

إيديولوجية مشتركة، وإلى الحاجة للتنسيق إزاء المخاطر الأمنية والخارجية. وقد تواكبت مجموعة التحولات في البيئة العربية إلى ميل موازين القوى الاجمالية لصالح دول مجلس التعاون الخليجي التي أصبحت تتصرف كتحالف سياسي له ملامح واضحة، يقوم بتنسيق المواقف إزاء القضايا المتجددة على الساحة العربية[٣٧].

د ـ تغير قائمة الأولويات العربية وتراجع موقع الصراع العربي ـ الاسرائيلي لصالح الحرب الإيرانية ـ العراقية، حتى بالرغم من استمرار مركزية الصراع مع إسرائيل بالنسبة إلى تطور النظام العربي ذاته، كما تعاظم الإحساس بالمشكلات الداخلية لكل قطر عربي، وتضخمت المشكلات مع دول الجوار الجغرافي عامة».

ثالثاً: البيئة الدولية

شهد النظام الدولي تردياً كبيراً، كان من أبرز سماته عودة الحرب الباردة بين المعسكرين السوفياتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة، إثر صعود اليمين فيها ممثلاً بتولي الرئيس ريغان الرئاسة الأمريكية، الذي سعى إلى إنهاك الدولة السوفياتية عبر إدخالها في دوامة من سباق التسلح فوق التقليدي، وتسليح الفضاء وغيرها من مشروعات نشر الأسلحة الدفاعية والهجومية، التي كان أبرزها برنامج الدفاع الاستراتيجي الذي تقرر في عهد الرئيس ريغان، والشائع باسم «حرب النجوم».

لم يكن صعود اليمين في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا سبباً وحيداً في زيادة حدّة التوتر الدولي في مطلع الثمانينيات، إذ ساهم التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بنصيب في هذا التوتر الدولي والاقليمي. وكان من نتائجه المباشرة إثارة قضية الأمن في الخليج ـ من منظور حماية الدول التقليدية فيها والحفاظ على تدفقات النفط الخليجي إلى الأسواق الرأسمالية ـ واعتبارها محلاً لتهديدات وأطماع سوفياتية جارفة، وبات هناك ما يعرف بقوس الأزمات الذي يجمع ما بين بعض الدول العربية وغير العربية، ذات العلاقة القوية بدول المعسكر السوفياتي، وهي أفغانستان واليمن الجنوبي وأثيوبيا وليبيا. وكان مجرد الإشارة إلى هذا القوس يعد دليل تأزم شديد في حالة الاستقرار الاقليمي العربي والشرق أوسطي.

ومع بداية واستمرار الحرب العراقية ـ الإيرانية تشعبت عناصر الأمن في الخليج، وتداخلت في ما بينها، وحدث مزج ـ بفعل الأمر الواقع وبفعل عامل التزامن ـ بين ما سمي بالمخاطر السوفياتية، والمخاطر الإيرانية، وأدّى ذلك مع مرور الوقت إلى نشوء قضايا عربية إقليمية ملتهبة. واهتمت دول الخليج آنذاك ببلورة تجمع خاص بها، له دوافعه الأمنية المباشرة في مواجهة الحرب العراقية ـ الإيرانية، وما سمّي آنذاك بالطموحات السوفياتية في

---

(٣٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٦)، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

الهيمنة على الخليج. وما لبثت ان تدهورت الأمور بعد فترة بين السعودية والكويت من جهة وإيران من جهة أخرى.

ارتبط التنافس بين القوتين العظميين في مطلع الثمانينيات وحتى منتصف العقد تقريباً بسعي كل منهما إلى تعزيز روابطه مع مجموعة الدول المناصرة له، ومن هنا كانت المساعي الأمريكية لخلق روابط استراتيجية بين كل من مصر والسعودية وإسرائيل، وفي مرحلة لاحقة الأردن - إذا ما تم تنفيذ الخيار الأردني لحل القضية الفلسطينية - تحت مظلة سياسة الإجماع الاستراتيجي لمواجهة المد السوفياتي في المنطقة العربية، وهو ما جوبه برفض من الأطراف العربية المعنية. في حين سعى الاتحاد السوفياتي من جهته لتقديم مزيد من الدعم العسكري والسياسي لمجموعة الدول العربية المناصرة له، ومن بينها شطري اليمن وسوريا وليبيا والجزائر، وفي المحيط الإقليمي أثيوبيا وأفغانستان[٢٨].

والخلاصة ان تلك الفترة التي استغرقت النصف الأول من الثمانينيات شهدت مزيداً من التنافس الدولي على المنطقة العربية، ومزيداً من الاستقطاب بين الدول العربية وبعضها تجاه هذا الطرف الدولي أو ذاك. وكان لذلك أثره في زيادة حدّة الانقسام العربي، وتدهور أداء النظام العربي بصفة عامة.

رابعاً: التطبيق اليمني للوظيفية الشاملة/المتدرجة

بالرغم من أن كلاً من البيئتين العربية والإقليمية/ الدولية كانتا تعجّان بمصادر التوتر، وتدفعان إلى المواجهة السياسية والعسكرية أيضاً، فإن عملية الوحدة اليمنية في تلك المرحلة استطاعت أن توجد لنفسها قوة دفع خاصة بها. وربما كان هناك عامل نفسي وراء تلك المفارقة اليمنية التي تتناقض ظاهرياً مع مجمل عناصر البيئة العربية والدولية. وهو العامل الذي يمكن أن نعيده إلى الخبرة المريرة من الصدامين المسلحين اللذين انزلق إليهما شطرا اليمن في السبعينيات. وبالتعلم من تلك الخبرة، التي قوامها استحالة حسم قضية الوحدة بالحرب حتى ولو كانت بين شعب واحد، كان البديل الوحيد والمتاح هو الاهتمام بالأسلوب السلمي التطوري، واتخاذ الحوار مساراً رئيسياً، مع محاولة تعميق وتجسيد ذلك الحوار من خلال تطبيق نصوص وروح الاتفاقات الوحدوية التي تُوصل إليها من قبل، وعبر أكثر من مستوى، كلقاءات القمة بين الرئيسين، وتنشيط أعمال اللجان المشتركة، والاتفاق على عدد من المشروعات المشتركة في مجالات عديدة. واتخاذ قرارات تمسّ الحياة المباشرة للمواطن اليمني، وتعمق الوعي بالوحدة وأهمية إنجازها لديه، وضح التطبيق اليمني لما نعنيه «بالوظيفية الشاملة/المتدرجة».

ان تلك الخبرة المريرة من التعامل مع أسلوب الحرب، ومحاولة تجاوز هذا الأسلوب

---

(٢٨) حول التنافس الدولي في مطلع الثمانينيات، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٣ - ٦٥.

بدت أوضح ما تكون في أيار/مايو ١٩٨٢، حينما أخذت قوات الشطر الشمالي في الهجوم على نقاط تمركز «الجبهة الوطنية» المعارضة، التي كانت موجودة في أراضٍ من الشطر الجنوبي، وألحقت بها خسائر كبيرة[٢٩]، الأمر الذي أثار في ذلك الوقت احتمالات كبرى لقيام مواجهة مسلحة بين الشطرين. إلا أن قيادة الشطر الجنوبي ممثلة في رئيسها علي ناصر محمد بادرت بالذهاب إلى العاصمة صنعاء، وأمكن خلال لقاء القمة في تعز، ٥ ـ ٦ أيار/مايو ١٩٨٢، اتخاذ قرارات مناسبة لإنهاء الوضع المتوتر على الحدود، وبالتالي نزع فتيل تفجّر الموقف على نحو أشمل. وقد تضمن الاتفاق بنوداً جعلت من السلطة في الجنوب وسيطاً مسؤولاً ـ بالنيابة عن الجبهة الوطنية المعارضة ـ عن تنفيذ الاتفاق الذي اشتمل على ما يلي:

«١ ـ التأكيد على مبدأ نبذ استخدام العنف والتأكيد على الحل السلمي السياسي.

٢ ـ وقف إطلاق النار التام.

٣ ـ إخفاء المظاهر المسلحة أمام الدولة.

٤ ـ يبدأ استئناف الحوار بعد مضي مدة أقلها شهر وأقصاها شهران من بدء سريان وقف إطلاق النار من أجل حل سلمي سياسي»[٣٠].

وواقع الحال ان هذا الاتفاق كان بمثابة تجسيد لخبرة التعلم من تجربة الصدام المسلح المباشر بين قوات الشطرين، ونقطة فاصلة بين مفاهيم وتطبيقات الوحدة القسرية ومفاهيم وتطبيقات الوحدة السلمية التطورية.

وقبل استعراض مجمل الخطوات المتعلقة بعملية الوحدة ـ أو ما يمكن تسميته بالتطبيق اليمني للوظيفية الشاملة ـ التي اتُفق عليها بين الرئيسين علي ناصر محمد وعلي عبد الله صالح تجدر الإشارة إلى الملاحظات الآتية:

الملاحظة الأولى: ان فترة بداية الثمانينيات شهدت توتراً في العلاقة بين الشطر الشمالي والعربية السعودية، بسبب الخلاف على ترسيم الحدود بينهما والموقف من اتفاقية الطائف ١٩٣٤ الخاصة بذلك، مما دفع السعودية إلى الامتناع عن إرسال الأسلحة الأمريكية التي اشترتها من أجل النظام في الشمال. وآنذاك تواترت في وسائل الإعلام اليمنية الشمالية انتقادات حادة لموقف دول الخليج من عدم دعوة صنعاء للمشاركة في اجتماعات مجلس التعاون الخليجي، معتبرة ذلك تجاهلاً خليجياً لدور اليمن، وتكريساً لسياسة التكتلات والمحاور في المنطقة العربية[٣١]، إلا أن هذا التوتر لم يستمر طويلاً.

---

(٢٩) الجمهورية (القاهرة)، ١٩٨٢/٥/٩. وحول الملابسات السياسية والعسكرية لهذه المواجهات، انظر: سعيد أحمد الجناحي، الحركة الوطنية اليمنية: من الثورة إلى الوحدة (صنعاء: مركز الأمل للدراسات والنشر، ١٩٩٢)، ص ٥٣٥ ـ ٥٤٣.

(٣٠) نص الاتفاق في: الجمهورية اليمنية: كتاب اليمن الواحد، سلسلة وثائقية؛ رقم ٤ (صنعاء: مكتب شؤون الوحدة، ١٩٩٠)، ص ١٣٩.

(٣١) انظر: الاهرام، ١٩٨٢/٢/١٥.

الملاحظة الثانية: انه مع تولي الرئيس علي ناصر محمد السلطة في الجنوب تبلور اتجاه لفتح أبواب التقارب مع دول الخليج للحصول على بعض مساعداتها الاقتصادية، والتهدئة من توجهاتها إزاء نظام الحكم في الجنوب، وهو ما بدا في زيارة الرئيس علي ناصر إلى كل من الكويت والسعودية والإمارات في مطلع تموز/يوليو ١٩٨٠[٣٢]، وقد ساعد هذا التقارب في ما بعد على قيام الدول الخليجية الثلاث بوساطة بين اليمن الجنوبي وعُمان، اتفق على أثرها بالعمل على إيجاد علاقات طبيعية بين البلدين في نهاية ١٩٨٢[٣٣].

الملاحظة الثالثة: ان هذه الفترة شهدت علاقات حسنة بين كلا الشطرين اليمنيين والاتحاد السوفياتي. وتعود العلاقات الحسنة بين الاتحاد السوفياتي والشطر الجنوبي إلى أسباب معروفة إيديولوجياً وسياسياً وعسكرياً، التي تبلورت في عدد من الاتفاقات ومعاهدة صداقة وتعاون حددت مدتها بعشرين عاماً، تم توقيعها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ (ولم يكن عبد الفتاح اسماعيل قد أبعد من مناصبه الحزبية والرسمية) وارتبط بها تعزيز التعاون بين البلدين في المجال العسكري والتسليحي. أما بالنسبة إلى الشطر الشمالي فإن بداية التحسن في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي رافقت التوتر في العلاقات مع السعودية أصلاً والأمريكية فرعاً، ـ مثلما سبق القول ـ والحاجة إلى مصدر أسلحة بديل[٣٤].

على صعيد الخطوات والعمليات التطبيقية، نشير إليها في ما يلي:

١ ـ مستوى لقاءات القمة واتفاقاتها

أ ـ لقاء قمة بصنعاء ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩، وفيه تم التأكيد على أن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية هي قدر ومصير، وتتطلب جهوداً مشتركة لتحقيقها بالطرق السلمية، وعلى أساس ديمقراطي، وإعطاء مهلة إضافية للجان الوحدة لاستكمال أعمالها، والتأكيد على بذل جهود مشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الشطرين[٣٥].

ب ـ لقاء صنعاء حزيران/يونيو ١٩٨٠، واتفق فيه على الخطوات التالية:

«(١) التعاون في توطيد الأمن والاستقرار في الشطرين، وعدم دعم أي نشاط سياسي أو عسكري أو إعلامي مناهض أو مضاد أو معاد لإحدى الثورتين، وللأسس التي يقوم عليها النظامان.

(٢) إزالة المواقع العسكرية في مناطق الأطراف في الشطرين، وأن تحل محلها قوات الشرطة العادية، أو قوات رمزية، يحدد مواقعها وزيرا الدفاع.

---

(٣٢) الأخبار، ١٩٨٠/٧/٨.

(٣٣) حول ملابسات التقارب بين عمّان والشطر الجنوبي، انظر: جمال زهران، «أبعاد المصالحة العربية بين عمّان واليمن الجنوبية،» السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧٢ (نيسان/ابريل ١٩٨٣)، ص ١٣٩ ـ ١٤٢.

(٣٤) انظر: الزنداني، «العلاقات اليمنية بالدولتين العظميين، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٤،» ص ٢٦٢ ـ ٢٦٤.

(٣٥) انظر نص البيان الصادر عن لقاء قمة صنعاء، في: الجمهورية اليمنية: كتاب اليمن الواحد، ص ٧٥ ـ ٧٧.

(٣) وضع خطة للدفاع عن الأرض اليمنية والحفاظ على السيادة الوطنية.

(٤) أن يتم اللقاء الدوري مرة كل أربعة أشهر بين الرئيسين لمتابعة تنفيذ الاتفاقات والقرارات المختلفة»[٣٦].

وفي البيان الصادر عن الاجتماع أعلن الاتفاق عن إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة والتنسيق في الخطط الاقتصادية وتبادل الخبرات والمعلومات، وتشجيع رأس المال الوطني وتوفير الضمانات الكافية له وللاستثمارات العربية والأجنبية في مشاريع التنمية في الشطرين وفقاً لقوانين الاستثمار فيهما. كما حوى البيان أيضاً إشارات حول مواقف مشتركة تجاه قضايا خارجية كالصراع العربي ـ الإسرائيلي والأمن في القرن الأفريقي، والدعوة إلى إبقاء المنطقة خالية من القواعد العسكرية، والتشديد على أن أمن المنطقة هو مسؤولية شعوبها وحدها[٣٧].

ج ـ لقاء تعز ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، واتفق فيه على تشكيل لجنة لتنفيذ المادة ٩ من بيان طرابلس ١٩٧٢، والمتعلقة بتشكيل التنظيم السياسي الموحد. على أن تقدم نتائج أعمالها بحد أقصى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١. وأن تشكّل لجنة من رئيسي هيئة الأركان لتنفيذ ما اتفق عليه في لقاء صنعاء حزيران/يونيو ١٩٨٠ حول إزالة المواقع العسكرية، وأن تحل محلها قوات الشرطة العادية، ووضع خطة للدفاع عن الأرض اليمنية[٣٨].

د ـ لقاء عدن كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، وفيه تم التوصل إلى اتفاق تطوير التعاون والتنسيق بين شطري اليمن، على صعيد التنسيق بين القيادتين، وعلى الصعد الاقتصادية والسياسة الخارجية والتنقل بين الشطرين، وعلى الصعيد التربوي والثقافي والاعلامي. ومما تضمنه الاتفاق ما يلي:

«(١) انشاء المجلس اليمني الأعلى من رئيسي الشطرين، وتكون مهمته متابعة سير تنفيذ اتفاقات الوحدة والإشراف على أعمال لجان الوحدة.

(٢) انشاء لجنة وزارية مشتركة من الشطرين تتكون من رئيسي الوزراء ووزيري الخارجية ووزيري الداخلية ووزيري التنمية والتخطيط ووزيري التربية والتعليم، ورئيسي هيئتي الأركان العامة للقوات المسلحة. على أن تجتمع مرة كل ثلاثة أشهر، وتقوم بالإشراف على تنفيذ المشاريع المشتركة التي تضمنتها الاتفاقات الموقعة بين الشطرين، وضمان التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشطرين.

(٣) اتخاذ قرارات تستهدف التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشطرين، وأخرى في المجالات التربوية والثقافية، وعلى توحيد مواقف الشطرين على الصعيدين العربي والدولي»[٣٩].

هـ ـ لقاء تعز، أيار/مايو ١٩٨٢، وهو اللقاء الذي تواكب مع المواجهة بين جيش الشطر الشمالي وقوات «الجبهة الوطنية» المعارضة على الحدود المشتركة بين الشطرين، واتفق

---

(٣٦) انظر نص الاتفاق، في: المصدر نفسه، ص ٨١ ـ ٨٢.

(٣٧) انظر نص البيان، في: المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ٨٨.

(٣٨) انظر نص اتفاق تعز في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، في: المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٣٩) من نص اتفاق تطوير التعاون والتنسيق بين شطري الوطن. انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٧ ـ ١٣٣.

فيه على عدم التدخل من قبل أي شطر في شؤون الشطر الآخر ونبذ العنف في العلاقة بين الطرفين وحل المشاكل سلمياً[40].

و ـ لقاء قمة في عدن واستكمل في تعز كانون الثاني/يناير ١٩٨٥. وتمّ فيه التأكيد على قرارات دورة المجلس الأعلى الثالثة.

٢ ـ مستوى المجلس اليمني الأعلى

ومن حيث الجوهر فإن المجلس اليمني الأعلى يُعدّ امتداداً أشمل للقاءات القمة المبرمجة في دورات انعقادها. وكان قد اتفق على تشكيله في قمة عدن كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، وجاء الاتفاق بمثابة إحياء لما ورد من قبل في اتفاقية القاهرة ١٩٧٢، واتفاق قعطبة شباط/فبراير ١٩٧٧. وقد عقد المجلس أربع دورات اتخذ في كل منها اتفاقات معينة، وتفاصيلها كالتالي:

أ ـ **الدورة الأولى**، صنعاء آب/أغسطس ١٩٨٣، وفيها تمّ الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة خاصة لدراسة ما تمّ الاتفاق عليه من قبل لجان الوحدة، ولوضع الاجراءات العملية لتنفيذ ما يمكن تنفيذه في جميع المجالات، وتمّ أيضاً إصدار تعليمات بشأن تسهيل حرية انتقال المواطنين بين الشطرين بالبطاقة الشخصية بعد مرور شهرين من صدور هذا البيان وفقاً للاجراءات المبسطة المتفق عليها[41].

ب ـ **الدورة الثانية**، عدن شباط/فبراير ١٩٨٤، وفيها دعيت الأجهزة ذات العلاقة بالتنسيق والتعاون في ما بينها لتحقيق التكامل في الخطط والمشاريع الاقتصادية التنموية في الشطرين، وان يشمل التنسيق في ميدان الأبحاث والدراسات العلمية والتقنية مجال البحث عن المعادن والثروات الطبيعية في الشطرين[42].

ج ـ **الدورة الثالثة**، صنعاء كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، وفيها تمّت مراجعة نتائج أعمال اللجان المشتركة في المجالات المختلفة، والتأكيد على طريق إعادة الوحدة بين الشطرين بالطرق السلمية والديمقراطية. وفي مجالات التنسيق المقترح تم بحث التنسيق في مجالات الطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية لتحقيق مزيد من تسهيل الاتصالات بين المواطنين في الشطرين. واقترح دراسة إمكانية إنشاء صندوق يمني يختص بالمساهمة في تمويل المشاريع اليمنية المشتركة، وتم تسمية أعضاء اللجنة الخاصة بالتنظيم السياسي الموحّد[43].

---

(٤٠) انظر نص اتفاق تعز في أيار/مايو ١٩٨٢، في: المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٤١) انظر البيان المشترك الصادر عن الدورة الأولى للمجلس اليمني الأعلى في صنعاء، ١٥ ـ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٣، في: المصدر نفسه، ص ١٦١ ـ ١٦٤.

(٤٢) من البيان المشترك الصادر عن الدورة الثانية للمجلس اليمني الأعلى. انظر: المصدر نفسه، ص ١٧١ ـ ١٧٤.

(٤٣) انظر البيان المشترك الصادر عن الدورة الثالثة للمجلس اليمني الأعلى، في: المصدر نفسه، ص ١٩٤ ـ ١٩٧.

د ـ الدورة الرابعة، صنعاء كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، وفيها تمّ استعراض أعمال اللجان المشتركة وأعمال اللجنة الوزارية في دورتها الثالثة، وتم اتخاذ قرارات وتوجيهات استهدفت توسيع التنسيق وتبادل الزيارات على المستويين الحكومي والشعبي[٤٤].

٣ ـ مستوى اللجنة الوزارية المشتركة

وقد عقدت تلك اللجنة الوزارية ثلاث دورات، نتج من كل منها عدة قرارات واتفاقات بيانها كالتالي:

أ ـ الدورة الأولى، عدن كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، وأخذت القرارات الآتية:

«أولاً: في مجال التنقل بين الشطرين: ضرورة الالتزام بالاتفاق المبرم بين وزيري الداخلية حول تسهيل تنقل المواطنين، والإسراع في تشكيل نقاط المرور المشتركة عند الأطراف المشتركة.

«ثانياً: الشركات اليمنية المساهمة: إقرار وضع تشريع موحد ينظم أعمال تلك الشركات المساهمة، ووضع نظام مالي ومحاسبي موحد وهيكل أجور ومرتبات. وأن يشكل لهذا الغرض عدد من اللجان وهي: لجنة التشريع الموحد، لجنة النظام المالي والمحاسبي، ولجنة هيكل الأجور والمرتبات.

ثالثاً: التبادل التجاري: العمل على توحيد الاجراءات الكفيلة بتسهيل وتشجيع التبادل التجاري، والبدء في قيام هيئة فنية يمنية موحدة للمواصفات والمقاييس، وإقرار إلغاء جميع الرسوم التي تجبى على السلع ذات المنشأ اليمني والتي يتم تسويقها بين الشطرين.

رابعاً: مجال التنمية: تشكيل لجنة فنية من وزارات الاقتصاد والتخطيط والصناعة والزراعة في الشطرين لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المشتركة.

خامساً: طريق الوحدة: تكليف وزيري الأشغال والانشاءات في الشطرين للبحث عن مصدر تمويل مشروع طريق الوحدة الذي يربط بين إب ـ قعطبة ـ دكيم.

سادساً: التربية والتعليم: تكليف لجنة التربية والثقافة والاعلام بمتابعة اللجان الفرعية في مجالات الإدارة التربوية والتاريخ والآداب والجغرافيا.

سابعاً: المجال الزراعي: تشكيل لجنة فنية برئاسة وزيري الزراعة في الشطرين لدراسة إمكانات التعاون والتنسيق في المجالات الزراعية»[٤٥].

ب ـ الدورة الثانية للجنة الوزارية المشتركة، عدن آب/أغسطس ١٩٨٤، حيث أخذت توصيات عدة، تعلقت بسرعة تنفيذ القرارات المتفق عليها في الدورة الأولى، كما أقرّت قرارات جديدة على النحو التالي:

«أولاً: في مجال التنمية: تكليف الجهات المختصة لدراسة الجدوى الاقتصادية لعدد من المشروعات وهي: مشروع تطوير الدواجن، مشروع زراعة الموز، مشروع زراعة العنب، ومشروع الربط الكهربائي.

---

(٤٤) من بيان الدورة الرابعة للمجلس اليمني الأعلى، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٨.

(٤٥) انظر نص القرارات الصادرة عن الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة، في: المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٤٧.

وتكليف الجهات المختصة بتحقيق عدد من المشروعات وهي: محطة لقياس تدفق السيول، مركز رصد الزلازل، ومعهد الفندقة.

ثانياً: في مجال التربية والثقافة والإعلام: اتخاذ قرار البدء في تدريس كتاب التاريخ اليمني الموحد في العام الدراسي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، وإقرار مشروع خطة جمع التراث الشعبي اليمني»[٤٦].

ج ـ الدورة الثالثة للجنة الوزارية المشتركة، صنعاء كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، وتمّ فيها:

«(١) مراجعة مشروعات اللوائح الموحدة للشركات والمشروعات اليمنية المشتركة.

(٢) تكليف وزيري التنمية ببحث إمكانية توحيد الآفاق الزمنية لخطط التنمية في الشطرين.

(٣) إقرار قيام تجارب مشتركة لصيد الجمبري والأسماك والتدريب لعناصر من الشطر الشمالي.

(٤) تكليف وزيري الثقافة في الشطرين بالعمل على تذليل أية صعوبات تحول دون تنقل الكتب والصحف والدوريات بين الشطرين، ودراسة مشروع إنشاء مجلس مشترك للفنون والآداب.

(٥) تكليف وزيري الاعلام والمواصلات بدراسة تعميم الارسال التليفيزيوني لكلا الشطرين بحيث يغطي عموم مناطقهما.

(٦) تكليف محافظي الالوية المتجاورة من الشطرين بدراسة إمكانية توأمة المحافظات المتجاورة، وتنظيم لقاءات بين قطاعاتها ومؤسساتها وأنشطتها الشبابية والرياضية والاجتماعية.

(٧) تكليف محافظي البنك المركزي اليمني ومصرف اليمن بالتنسيق فيما بينهما في المجال المالي والمصرفي، للوصول إلى نظام متفق عليه ينظم المعاملات المصرفية والمالية بين الشطرين»[٤٧].

خامساً: خاتمة، وتقييم التطبيق الوظيفي الشامل/المتدرج، وحدوده

على الرغم من التباين الشديد في مسار تجربتي الشطرين سياسياً واقتصادياً، وانفراط عقد العلاقات العربية، وزيادة حدة مظاهر التدهور في النظام العربي، وعودة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي «سابقاً» والغربي، وشدة التنافس الدولي على المنطقة العربية وما رافقه من استقطاب في العلاقات العربية ـ العربية، بالرغم من كل تلك المؤثرات السلبية فقد وجدت قوة دفع خاصة لعملية الوحدة اليمنية، وهنا يتضح دور التعلم والخبرة المكتسبة من فترة السبعينيات. هذه الخبرة ترجمت نفسها في الابتعاد عن وسيلة القوة، وسيادة منهج الحوار، والتركيز على جوانب فنية ملموسة، تمسّ حياة المواطن اليمني وطريقة تنشئته، وبالتالي نظرته إزاء الوحدة كهدف وكمصير مشترك.

---

(٤٦) انظر نص القرارات والتوصيات الصادرة عن الدورة الثانية للجنة الوزارية المشتركة، في: المصدر نفسه، ص ١٨٤ ـ ١٨٨.

(٤٧) من نص القرارات والتوصيات الصادرة عن الدورة الثالثة للجنة الوزارية المشتركة. انظر: المصدر نفسه، ص ٢١٦ ـ ٢٢٣.

ويمكن القول إن تلك الفترة شهدت تأسيس النظرة الوظيفية الفنية، الممزوجة باعتبارات سياسية لانجاز مشروع الوحدة اليمنية. وهو ما يمكن تسميته بمنهج «الوظيفية الشاملة/المتدرجة». ومثلما وضح من الخطوات الوحدوية التي اتفق عليها فقد غلب الطابع الفني الممتزج بإرادة سياسية، أو بعبارة أخرى أخذ القرار السياسي بالتركيز على الجوانب الفنية التي من شأنها بلورة المصلحة المشتركة، وتبادل المنافع، وتوحيد الأنظمة في العديد من المجالات المادية والمعنوية، ولم يقتصر الأمر على العمل التكاملي في قطاع أو اثنين على وجه التحديد. وبالطبع فإن اتخاذ القرار والتوصل إلى اتفاق بعينه لا يمثل سوى نصف الطريق، باعتبار أن النصف الثاني هو تنفيذ تلك الاتفاقات، ونقلها إلى حيز الواقع، وجعلها أكثر من مجرد حبر على ورق. ويتضح من متابعة مجمل القرارات والاتفاقات المشار إليها أن بعضها واجه تعثراً كلياً أو جزئياً لاعتبارات شتى، مثل تسهيل التبادل التجاري بين الشطرين، وتسهيل انتقال المواطنين وفق إجراءات مبسطة، وتنفيذ بعض المشروعات المشتركة، إضافة إلى أداء بعض اللجان المشتركة. في حين وجدت بعض الاتفاقات الأخرى طريقها إلى التطبيق، وجزء منها طبّق حرفياً. ومن هذه الطائفة تشكيل المجلس اليمني الأعلى الذي عقد أربع دورات، واجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة، التي كانت أشبه بمجلس وزراء مصغر للشطرين معاً، وبدوره عقد ثلاث دورات. كما ان الاتفاقات في مجال الأمن والحفاظ على الاستقرار في الشطرين والابتعاد عن التدخل المباشر أو غير المباشر في شؤون الشطر الآخر كان لها نصيب كبير من الالتزام والتطبيق. ويمكن القول إنه بالرغم من تباين تطبيق بعض القرارات والاتفاقات فإن السمة الغالبة هي توافر قوة دفع خاصة للوحدة اليمنية، والتزام مشترك بمنهج الحوار والتطبيق السلمي التدرجي لمشروع إعادة توحيد الشطرين، والعمل على توفير وإيجاد أساس واقعي مشترك.

لقد عرفت تلك الفترة ـ الممتدة منذ مطلع الثمانينيات وحتى منتصفه تقريباً ـ تطوير العمل بمبدأ إقامة الشركات المشتركة، حيث اتفق على تأسيس ثلاث شركات، أولاها، للسياحة ومقرها صنعاء، والثانية، للنقل البحري ومقرها الحديدة، والثالثة، للنقل البرّي، ومقرّها عدن[٤٨]. كما بدا اهتمام خاص بالجوانب الاعلامية والثقافية والتربوية جسده اتفاق وقع في حزيران/يونيو ١٩٨٠ للتنسيق في تلك المجالات[٤٩]، ومما تضمنه الاتفاق أن يعمل الطرفان على تشجيع وتسهيل تبادل البرامج والمواد المحلية، الاذاعية والتليفزيونية، وتبادل زيارات الفرق الفنية والثقافية، وتوحيد الأبحاث والدراسات الخاصة بالحضارة اليمنية والعناية بالآثار.

---

(٤٨) حول اتفاقيات تأسيس الشركات المشتركة الثلاث للسياحة والنقل البري والبحري، انظر: الجمهورية اليمنية: كتاب اليمن الواحد، سلسلة وثائقية؛ رقم ٣ (صنعاء: مكتب شؤون الوحدة، ١٩٨٩)، ص ٩١ ـ ١٠٦.

(٤٩) من نص الاتفاق حول التنسيق في المجالات الاعلامية والثقافية والتربوية. انظر: المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٨٨.

ومن أبرز الاتفاقات ذات الطابع الفني في تلك المرحلة، ذلك الخاص بالمشروع المشترك للموارد الطبيعية[50]، الذي وقّعه الشطران معاً مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢. وتضمن المشروع نوعين من الأهداف، الأهداف القريبة التي تحددت في: إعداد خرائط الأساس، واجراء المسح الجيوفيزيائي، وتصميم شبكات الرصد المائي والمناخي، وتصميم نظام للمعلومات، وتقديم خدمات فنية وتجهيزات. أما الأهداف البعيدة فتحددت في: بناء قاعدة علمية حول الموارد الطبيعية في الشطرين، وتعبئة الطاقات الفنية في الشطرين وتنميتها، ووضع تشريعات إقليمية لتنظيم واستثمار وإدارة الموارد المائية، ووضع مشروعات لكل شطر على حدة ومشتركة بين الشطرين تسمح بالاستثمار الرشيد للموارد المائية والمعدنية، وإدخال الأساليب المتطورة في مجالات خزن واسترجاع المعلومات، وتفسير صور الأقمار الصناعية والصور الجوية.

ومن أبرز إنجازات تلك الفترة إقرار الصيغة الأولية لمشروع دستور دولة الوحدة اليمنية، الذي أنجزته اللجنة الدستورية في ١٩٨١/١٢/٣٠. وهو ما مثّل خطوة هامة في حينه، إلا أن المشروع ظل حبيس أدراج القيادتين السياسيتين فترة طويلة، إلى أن صدقتا عليه في قمة عدن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وقرّرتا إحالته إلى مجلسي الشورى والشعب في الشطرين تمهيداً لطرحه على الاستفتاء العام.

ومن خبرة تلك الفترة نشير إلى أربع نتائج هامة:

النتيجة الأولى، وهي خاصة بدور العامل الأمني، ونعني به الحفاظ على الاستقرار المشترك، والامتناع عن مساندة قوى المعارضة أو الأنشطة الإعلامية المضادة، والعمل على إنهاء مظاهر وأسباب التوتر عبر الحوار وتجنّب لغة القوة. ومثل هذه الخطوة تبدو ضرورية ليس فقط في إطار القبول بالآخر على ما هو عليه، والتعامل مع تجربته أيًّا كان توجهها، وإنما أيضاً لدواعي بناء مناخ إيجابي للحوار بين سلطات الشطرين، ولتبادل المنافع المشتركة في المجالات الأخرى.

النتيجة الثانية، وهي أن منهج الحوار و«تطبيق الوظيفية الشاملة/المتدرجة» الذي اقتضاه العمل الوحدوي، افترض تعدد الآليات وتشعبها وتكاملها في الوقت نفسه. ونستطيع الإشارة إلى الآليات التالية:

١ ـ تشكيل مجلس أعلى، يعد بمثابة قيادة رئاسية مشتركة، لها دورات انعقاد محددة ومتتالية.

٢ ـ تشكيل لجنة وزارية مشتركة، كانت بمثابة مجلس وزراء مشترك مصغر، يهتم بإنجاز المسائل الفنية المشتركة، وتحديد التكليفات، والمتابعة والإشراف على أعمال الوحدات الأصغر.

---

(٥٠) انظر نص الاتفاق بين حكومتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بشأن المشروع المشترك للموارد الطبيعية، في: المصدر نفسه، ص ١٠٧ ـ ١١٢.

٣ ـ تنشيط عمل لجان الوحدة من خلال إعطائها مهلة زمنية إضافية لإنجاز أعمالها.

٤ ـ التنسيق بين خطط التنمية الشطرية، وتوحيد آفاقها الزمنية.

٥ ـ إقامة المشروعات المشتركة.

٦ ـ تبادل الخبرات الفنية والمعلومات في مجالات علمية واقتصادية.

٧ ـ توحيد النظم المالية والمصرفية.

٨ ـ تدريس مناهج موحدة، لخلق بيئة تربوية وثقافية موحدة.

٩ ـ تبادل الزيارات الشعبية والحكومية.

النتيجة الثالثة، وهي أنه من خلال استعادة تجارب الوظيفية الرائدة عالمياً سواء في أوروبا أو في آسيا[٥١]، يمكن القول إن التطبيق اليمني حاول أن يدمج العديد من المراحل والآليات في آن واحد، وهو ما يبدو في:

١ ـ الشمول في مواجهة التركيز على التكامل القطاعي.

٢ ـ قيام القيادة السياسية بدور رئيسي في العمل التكاملي، والربط بين الجوانب الفنية والجوانب السياسية.

٣ ـ الربط بين الجوانب المادية والميادين المعنوية مثل التربية والتعليم والاتصالات الشعبية وإحياء الثقافة والتراث المشترك والتنسيق في مجال الإعلام.

٤ ـ الاهتمام بتحييد الآثار السلبية النابعة من البيئتين الدولية والإقليمية.

٥ ـ الاهتمام بالجوانب الإجرائية والتنظيمية.

٦ ـ الاهتمام بالتنسيق النسبي في الجانب الأمني.

ومما تجدر ملاحظته أن هذه العملية قد اختلفت مع التجربة الأوروبية على وجه التحديد في أربعة أوجه رئيسية، وهي المدى الزمني، إذ إن التطبيق الأوروبي للوظيفية يعدّ

---

(٥١) حول نظريات التكامل الدولي وموقع الوظيفية التقليدية أو الحديثة منها، والافتراضات التي تقوم عليها كالقطاعية، والفصل بين الجوانب الفنية والسياسية والانتشار التكاملي بين القطاعات، انظر:
James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey* (Philadelphia, U.S.A.: J.B. Lippincott Company, 1970), pp. 279 - 311, and Walter S. Jones, *The Logic of International Relations* (New York: Harber Collins Publishers, 1991), pp. 594 - 633.
وحول التجربة الأوروبية، انظر: Werner J.Feld, *The European Community in World Affairs: Economic Power and Political Influence* (Port Washington, N. Y.: Alfred Publishing Company, 1976).

أطول عمراً من التجربة اليمنية، حيث يعود إلى عام ١٩٥٩، في حين أن التجربة اليمنية لم تبدأ إلا مع نهاية السبعينيات. أما وجه الاختلاف الثاني فهو خاص بطبيعة الأطراف الداخلة في التجربة الوظيفية ذاتها. ففي التجربة الأوروبية هناك أطراف عدة ذات هويّات قومية متباينة، ولكنها في الوقت ذاته تنتمي إلى الفكر والسلوك الرأسمالي، وذات تقارب نسبي في مسائل التطور الاجتماعي والاقتصادي. في حين أن التجربة اليمنية قامت في الأصل بين شعب واحد، وبين نظامين سياسيين مختلفين تمام الاختلاف على الصعد الداخلية والخارجية، ولكنهما واجها المشكلات التنموية نفسها. وفي ما يتعلق بوجه الاختلاف الثالث فهو خاص بأن التجربة الأوروبية وجدت قدراً من الدعم السياسي والمعنوي على الصعيد الدولي، وخصوصاً من قبل الولايات المتحدة، في حين عجز الاتحاد السوفياتي ـ آنذاك ـ عن الوقوف أمام تلك التجربة وتطورها. أما التجربة اليمنية فطالما واجهت معوقات شتى سواء من الداخل المحلي أو من الخارج الإقليمي والدولي. يضاف إلى ذلك أن الهدف ـ وهو وجه الاختلاف الرابع ـ من كلا التجربتين اختلف جوهرياً، ففي حين تجسد هدف التكامل الاقتصادي، ثم في ما بعد التنسيق السياسي والتكامل الاجتماعي في التجربة الأوروبية، فإن التجربة اليمنية انطلقت بالأساس من هدف تحقيق وحدة الشعب اليمني الواحد، وهناك فارق جوهري بين الأمرين.

النتيجة الرابعة والأخيرة، وهي أن التطبيق اليمني للوظيفية الشاملة والمتدرجة كما بدا في النصف الأول من عقد الثمانينيات، قد غاب عنه بعد هام وهو المتعلق بالدور الشعبي المصاحب للعمل الرسمي، والمتكامل معه. وذلك الغياب يعدّ أحد مكامن القصور الرئيسية التي بات على القيادة السياسية والأجهزة الشعبية تداركها في مراحل لاحقة.

الفصل السادس

التمهيد إلى الوحدة ١٩٨٦-١٩٨٩
شرط الإرادة السياسية
وتنشيط الوظيفية الشاملة

تقديم

يعالج هذا الفصل الفترة من ١٩٨٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، وهو تاريخ إعلان الاتفاق الصادر عن قمة عدن التي صدقت على دستور دولة الوحدة، وأقرت إحالته إلى الاستفتاء العام في غضون عام واحد. وتحتل هذه الفترة النصف الثاني من عقد الثمانينيات، والتي بدأت بأحداث الصراع على السلطة في الشطر الجنوبي، ثم التردد والحذر في علاقات الشطرين لمدة قاربت العامين، ثم زخماً هائلاً، واندفاعاً عملياً نحو اعلان الوحدة وتحقيقها بالفعل بعد ستة شهور من قمة عدن.

لقد أظهر الاندفاع نحو الوحدة أهمية شرط الإرادة السياسية المؤمنة بالوحدة والساعية إلى تحقيقها. ومن خلال هذا الشرط أمكن القضاء على فترة التردد والحذر وتجاوز مبرراتها من ناحية، كذلك أمكن العودة إلى نهج الوظيفية الشاملة وتنشيطه وتفعيله من ناحية ثانية. ومن الأمور المبرّزة ان بداية التنشيط هذه لم تكن من نقطة صفرية وإنما جاءت من آخر نقطة تراكمية تم الوصول إليها من قبل، الأمر الذي حقق أيضاً شرطاً هاماً وهو شرط التراكم.

هذه المرحلة مثل المراحل السابقة التي عالجناها من قبل، تميزت بخصائص وسمات ذاتية في كلا الشطرين اليمنيين سابقاً، كما توافرت جملة من العوامل الخارجية التي ساهمت بأدوار نسبية مختلفة وعملت على إنجاح وتحقيق هدف الوحدة اليمنية. ويهدف هذا الفصل إلى دراسة العوامل اليمنية الذاتية، وأيضاً العوامل الخارجية المساعدة كل على حدة. وتفرض طبيعة الأحداث في كلا الشطرين التمييز بين ما جرى في كل شطر على حدة، وفي الوقت نفسه متابعة علاقات التأثير المتبادلة لتطورات الأحداث الذاتية لكل شطر على مجريات الأمور في الشطر الثاني.

ومثلما عالجنا الفصلين السابقين، فسوف نشير إلى ثلاثة عناصر متكاملة وهي «الأبعاد

الخارجية»، ونعني بها ما شهدته البيئتان العربية والدولية من خبرات وظواهر واتجاهات ساهمت بدور أو آخر في الحد من أو الدفع إلى تحقيق الوحدة اليمنية.

والعنصر الثاني فهو خاص بدراسة «الأبعاد الذاتية» وتركز على تحليل التغيرات السياسية والاقتصادية التي لحقت بالشطرين ودورها في الاندفاع نحو إعادة تفعيل الأداء الوظيفي الشامل، ومن ثم تحقيق الوحدة.

أما العنصر الثالث فسوف يركز على تحليل «الخطوات الوحدوية» التي اتخذت في تلك الفترة وصلتها بمشروع إعادة توحيد اليمن.

أولاً: العوامل الخارجية

١ ـ البيئة العربية

شهدت البيئة العربية في النصف الثاني من الثمانينيات تحولات ايجابية عديدة، كانت بمثابة خروج من عنق الزجاجة الذي عرفته في النصف الأول من العقد ذاته. وفي تلك المرحلة تبلورت عدة مظاهر ذات طابع ايجابي يمكن أن نشير إليها على النحو التالي:

أ ـ مظاهر خاصة بوقف التدهور العربي العام، والتمهيد لشيوع بعض مظاهر النهوض العربي الشعبي والمؤسسي، ويبرز في هذا الصدد بعض النتائج الايجابية لعملية تنقية الأجواء العربية، والتخلص من بعض أسباب التوتر والتدهور العربي العام التي تجسدت على نحو جلي في النصف الأول من عقد الثمانينيات. وفي فترة الدراسة بدا أن هناك درجة أكبر من السيطرة على الصراعات العربية المزمنة كالأزمة اللبنانية وأزمة الصحراء الغربية والحرب الأهلية في جنوب السودان. وأتت جهود المصالحة العربية نتائجها ولا سيما بين العراق وليبيا، وسوريا ومنظمة التحرير، ومنظمة التحرير والأردن. وقد اعتبرت تلك النتائج الأولية التي تبلورت في غضون العام ١٩٨٧ بمثابة مؤشرات أولية على وقف التدهور العام في البيئة العربية[(١)]. وارتبط ذلك بانعقاد قمة عمان الطارئة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ التي اعتبر أن مجرد انعقادها دليل على وجود قوة دفع عربية ذاتية كافية لوقف التدهور والشلل الذي أصاب مؤسسات النظام العربي. وقد نجح المؤتمر في إيجاد حد أدنى من التوافق العربي حول أهم قضيتين واجهتا النظام العربي آنذاك، وهما الحرب العراقية ـ الايرانية، والصراع العربي ـ الاسرائيلي. وأسهم قرار القمة حول إمكانية استعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر على أسس ثنائية في ايجاد مخرج لمسألة عودة مصر إلى الصف العربي، والتمهيد لعودتها إلى

---

(١) حول ملامح وقف التدهور في النظام العربي، انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٩)، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٨.

مؤسسات النظام العربي وفي مقدمتها الجامعة العربية، والتي تمت بالفعل في قمة الدار البيضاء الطارئة أيار/ مايو ١٩٨٩[٢].

ومن أبرز مظاهر النهوض الشعبي العربي تلك الانتفاضة الفلسطينية التي انبثقت بمبادرة داخلية ومساندة مادية ومعنوية من الخارج، الأمر الذي ولّد شعوراً عربياً عاماً بإمكانية التصدي السياسي والعسكري للعدو الصهيوني. وقد زادت درجة هذا الشعور العربي العام مع تمكن العراق من تحقيق بعض انتصارات عسكرية ضد القوات الايرانية في العام ١٩٨٧، وقبول ايران بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ حول وقف الحرب بينهما والدخول في مفاوضات تحت اشراف الأمم المتحدة، الأمر الذي ساهم في احتواء المخاطر التي أحاطت بمنطقة الخليج وبلدانها العربية طوال فترة الحرب.

ويدخل في هذا الإطار إمكانية السيطرة على بعض الأزمات العربية، مثل الأزمة اللبنانية التي شهدت جهداً عربياً متميزاً، حيث انتهى الأمر إلى تبني اتفاق الطائف، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩، عربياً بعد صعوبات شتى، ومَثّل هذا الاتفاق نقطة تحول رئيسية في مسار الأزمة ذاتها من ناحية، ومسار النظام العربي من ناحية أخرى.

ب ـ مظاهر خاصة بانكسار الراديكالية العربية، التي تبلورت منذ العام ١٩٨٨ فصاعداً، وبدا ذلك في سلوكيات داخلية وخارجية لكل من سوريا والعراق وليبيا والجزائر والشطر الجنوبي من اليمن. وقد شاركت عوامل عربية وإقليمية ودولية في بلورة وتقنين مجرى هذا التحول في كل بلد عربي على حدة، إذ أدى وقف الحرب العراقية ـ الايرانية إلى تحولات رئيسة في السياسة السورية إزاء منطقة الخليج والتحالف مع ايران، كما دفعت التحولات في السياسة السوفياتية إلى افقاد سوريا غطاءً دولياً كان له دوره الجوهري في صياغة الموقف السوري على نحو معين تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولعب توقف الحرب العراقية ـ الايرانية دوره أيضاً في كسر الراديكالية العراقية على الصعيدين الخارجي والداخلي. ونسبت إلى مسؤولين عراقيين تصريحات حول السماح للقطاع الخاص بدور في عملية إعادة الإعمار، والتفكير في تعددية حزبية وإعادة تكييف دور حزب البعث الحاكم مع المتغيرات الداخلية. أما ليبيا فقد أدى فشل تدخلها في تشاد إلى إعادة النظر في جوانب من التجربة الليبية، ودفع ذلك إلى جانب الصعوبات الاقتصادية إلى التفكير في أسلوب جديد للمصالحة الوطنية الداخلية والعمل على تخفيف حدة المعارضة، وإظهار النظام باعتباره قادم على ولوج مرحلة من الانفتاح الداخلي والخارجي. أما في الجزائر فقد ساهمت المشكلات الاقتصادية الحادة جنباً إلى جنب الضغوط الشعبية التي وصلت إلى حد الانتفاضة ـ مثلما حدث في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧ ـ في إقناع القيادة الجزائرية بضرورة الاصلاح السياسي والاقتصادي، وإنهاء

---

(٢) حول قمتي عمّان والدار البيضاء ودورهما في عودة مصر إلى مؤسسات النظام العربي، انظر: حسن أبو طالب: «قمة عمان وبناء الوفاق القومي،» السياسة الدولية، السنة ٢٤، العدد ٩١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨)، ص ١٩٠ ـ ١٩٣، و«قمة الدار البيضاء وعودة مصر،» السياسة الدولية، السنة ٢٥، العدد ٩٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٩)، ص ١٥٥ ـ ١٦١.

هيمنة حزب جبهة التحرير والانفتاح على القوى السياسية الأخرى، ومن هنا فُتح الباب أمام تعديل الدستور وسُمح بالتعددية الحزبية[3]. وحدثت التغيرات نفسها تقريباً، وإن كانت بدرجة أعلى من الحدة والسرعة والكثافة في الشطر الجنوبي من اليمن ـ وسوف نعرض لها تفصيلاً.

ج ـ مظاهر خاصة بإعادة الاعتبار للتكامل الوظيفي الإقليمي العربي، وبدا ذلك أكثر وضوحاً في إعادة طرح مشروع المغرب العربي وبنائه على أسس اقتصادية سياسية، وفي قيام مجلس التعاون العربي الذي جمع كلا من مصر والعراق واليمن الشمالي والأردن. وكلا التجمعين أعلن عن قيامهما في شباط/ فبراير ١٩٨٩، حيث أعلن قيام مجلس التعاون العربي في السادس عشر منه، أما التجمع المغاربي فقد أعلن قيامه في السابع عشر منه. وإلى جانب إعلاء قيمة التعاون الوظيفي العربي، فقد كشف قيام هذين التجمعين عن مدى الحاجة إلى التكيف مع عناصر البيئة الدولية الأكثر غلبة، وخصوصاً في شقها الخاص بالسعي ناحية التكتلات الاقتصادية، فضلاً عن مواجهة بعض النتائج السلبية لمشروع الجماعة الأوروبية في ما بعد ١٩٩٢.

إلا أن هذه المظاهر الايجابية العامة، لم تفعل فعلها إزاء بعض القضايا الأساسية، ولا سيما إزاء بعض أطراف النظام العربي وبعض تفاعلاته الاقليمية، وفي مقدمتها الصراع العربي ـ الاسرائيلي، على الأقل في تلك المرحلة والممتدة إلى نهاية الثمانينيات. فقد تبلورت مظاهر أقل ما يمكن وصفها بكونها مظاهر تحدٍ نسجتها عوامل ومتغيرات دولية واقليمية، وعبّرت عن نفسها في تدفق موجة هائلة من الهجرة اليهودية السوفياتية إلى اسرائيل، مستفيدة من التحولات التي أصابت في العمق بنية السياسة السوفياتية داخلياً وخارجياً. كما ارتبط مع ذلك موجة أخرى من تحول سياسات بلدان أوروبا الشرقية ـ بعد تخلصها من الهيمنة السوفياتية والأحزاب الشيوعية الحاكمة في الماضي ـ واندفاعها نحو أحضان الغرب، وسعيها إلى تحسين علاقاتها مع اسرائيل، الأمر الذي أفرز تغيرات جوهرية في مواقف تلك البلدان إزاء العديد من القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

والحق ان البيئة العربية كانت على إدراك بأهمية اتخاذ موقف عربي موحد إزاء تلك الظواهر السلبية، وبدا ذلك في قرارات قمة بغداد الطارئة، أيار/ مايو ١٩٩٠، التي تحدثت عن الأمن القومي العربي، والالتزام العربي بمبادرة السلام الفلسطينية، وأهمية تقويم العلاقات مع بلدان أوروبا الشرقية على قاعدة المصالح المتبادلة، واستنكار حملات التهديد الأمريكية والغربية لكل من العراق وليبيا، واتخاذ قرار بدعوة وزراء الخارجية العرب ووزراء المال والاقتصاد إلى عقد اجتماع لدرس ومتابعة موضوع الهجرة اليهودية السوفياتية إلى الأراضي العربية المحتلة، والموقف العربي من التكتلات الاقتصادية الدولية[4]. إلا أن اندلاع

---

(٣) حول انكسار الراديكالية العربية في هذه الفترة، انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، المصدر نفسه، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٢.

(٤) انظر: حسن أبو طالب، «قمة بغداد الطارئة وتحديات الأمن القومي العربي،» السياسة الدولية، العدد ١٠١ (تموز/ يوليو ١٩٩٠)، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

أزمة الخليج الثانية بعد فترة وجيزة من تلك القمة حال دون بلورة موقف عربي عملي من تلك الظواهر السلبية.

وإجمالاً يمكن القول إن البيئة العربية في تلك المرحلة الزمنية شهدت بلورة رؤية عربية قائمة على إدراك قيمة حل الأزمات العربية، والخوض في تجارب تعاون إقليمية، والبحث عن صيغ لمواجهة انعكاسات التحولات المتسارعة في قمة النظام الدولي وفي شكل العلاقات الدولية عامة.

٢ ـ البيئة الدولية

في النصف الثاني من الثمانينيات تبلورت ظواهر دولية هامة، كان أكثرها دلالة تغير التوازن الدولي لصالح بلدان الغرب بقيادة الولايات المتحدة. كما تبلورت على نحو بارز توجهات التكتل الاقتصادي وقيمته البالغة مثلما جسدته تفاعلات الجماعة الأوروبية وتوجهها ناحية الوحدة السياسية، وجماعة بلدان جنوب شرق آسيا ومنطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمكسيك. وأخذت قائمة الأولويات الدولية تعرف مشكلات لم تكن توليها سوى اهتمامات هامشية من قبل، وبرز من ضمنها الاهتمام بحماية البيئة الدولية، ومحاربة ما سمي بالإرهاب الدولي ومناهضة تجارة المخدرات. واطلّت حقوق الإنسان وحرياته كأحد معايير التعامل الدولي، أو بالأحرى تعامل الغرب مع الدول الأخرى من بلدان العالم الثالث وبلدان أوروبا الشرقية بعد تحولها عن الأفكار الاشتراكية والهيمنة السوفياتية. وتأكد دور التقدم التقاني كأحد العناصر الحاكمة للنمو الاقتصادي المحلي والدولي، ومن ثم النفوذ السياسي العالمي. وأخذت أفكار الديمقراطية والتعددية تشيع في الغالبية العظمى من دول العالم، وتحددت مصائر الكثير من الأنظمة الحاكمة بناء على مدى اقترابها أو ابتعادها عن تلك الأفكار وتطبيقاتها المختلفة. كما حدثت موجة من تهدئة الصراعات الإقليمية، والبعض منها وجد طريقه للتسوية، والبعض الآخر عرف جهوداً هامة على الطريق نفسه.

وهناك بالطبع عوامل عديدة ساهمت بأدوار مختلفة في ترسيخ مثل هذه النتائج والقيم. إلا أننا وبقدر كبير من الاطمئنان، وبناء على ما شهده العالم من تحولات درامية وغير مسبوقة يمكن أن نقرر أن أحد أبرز تلك العوامل، هو ما جرى في الاتحاد السوفياتي السابق منذ آذار/ مارس ١٩٨٥ حين تولى الرئيس غورباتشيف السلطة في الكرملين، إذ حمل توليه السلطة تغيرات كبرى في السياسة السوفياتية تحت عنواني البيروسترويكا (إعادة البناء) والغلاسنوست (الشفافية). وهي تغييرات أفضت في النهاية إلى خلق نمط جديد ومختلف للعلاقات الدولية عما كان سائداً من قبل وطوال أربعة عقود. ووفق هذه السياسات الجديدة في المجال الدولي تمت إعادة النظر في العديد من التطبيقات التي ارتبطت عضوياً بالاتحاد السوفياتي سواء تجاه علاقاته بالغرب إجمالاً، وبالولايات المتحدة على وجه الخصوص، أو إزاء بلدان أوروبا الشرقية والعالم الثالث. وقد بات معروفاً أن سياسات البيروسترويكا عنت من ضمن ما عنت إعادة صياغة علاقات الاتحاد السوفياتي مع تلك البلدان التي ارتبطت به عضوياً على صعيدي

الايديولوجيا وسياسات مواجهة الغرب. وجاءت إعادة الصياغة تلك مقرونة بالابتعاد عن أنماط التحالف التي عرفت من قبل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. فضلاً عن التقليل ثم تهميش المكونات الإيديولوجية في تلك العلاقات وفق تشكيلها الجديد، مع تغليب مبادىء تبادل المنافع والمصالح، وإعلاء شأن الأسس الاقتصادية في العلاقات الثنائية.

ارتبطت تلك السياسات السوفياتية الجديدة في المجال الخارجي كذلك بالاقتراب الحثيث والمتدرج من الولايات المتحدة من أجل بلورة علاقات جديدة ومختلفة معها، يكون الأساس فيها التخلص من العوامل الحاكمة السابقة، التي كان قوامها الصراع السياسي والايديولوجي وكسب مواقع للنفوذ في أقاليم العالم المختلفة، فيما عرف بالحرب الباردة، التي شكلت قوام التفاعلات الدولية والاستقطابات هنا وهناك معظم المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

أفرزت التطبيقات التي جاء بها الرئيس غورباتشيف جملة من النتائج على الصعيد الدولي، وكان لها آثارها المباشرة أحياناً، وغير المباشرة أحياناً، على تجارب سياسية وفكرية للعديد من بلدان العالم الثالث وعدد من الأقطار العربية وفي مقدمتها تجربة الشطر الجنوبي السياسية والفكرية. وإجمالاً يمكن الإشارة إلى آثار السياسات السوفياتية على النحو التالي:

أ ـ بناء نمط جديد من العلاقات مع الولايات المتحدة تدرج من عملية بناء الثقة، والدخول في مفاوضات حول الحد من التسلح، وتقديم العديد من المبادرات التي انطوت على تنازلات سياسية كبيرة، مروراً بالتعاون في تسوية عدد من المشكلات الإقليمية وانتهاءً بإعلان انتهاء الحرب الباردة، ثم نفي الغرب وحلف الأطلنطي صفة العدو عن الاتحاد السوفياتي السابق قبل وقت قليل من تفكك صيغته الاتحادية القديمة واستبدالها بصيغة اتحاد الجمهوريات المستقلة (الكومنولث) في نهاية العام ١٩٩١.

ب ـ انتهاء عصر الوصاية السوفياتية سياسياً وفكرياً ومعنوياً على العديد من بلدان العالم الثالث، وترك أنظمتها الحاكمة تواجه خياراتها المستقبلية بناء على ما تراه من معايير وموازين القوة الداخلية. وعلى الصعيد العملي أدى ذلك إلى انتفاضات شعبية في بلدان أوروبا الشرقية أفضت إلى تحولات ناحية الفكر الليبرالي سياسياً واقتصادياً، وانتهى عصر هيمنة الأحزاب الشيوعية فيها. وتكرر الأمر في بعض تجارب بلدان العالم الثالث وفق صيغ مختلفة، مثل ما حدث في نيكاراغوا وإثيوبيا وبلدان إفريقية جنوب الصحراء والشطر الجنوبي من اليمن.

ج ـ بروز الخيار التعددي سياسياً المقترن بالخيار الرأسمالي على الصعيد الاقتصادي باعتباره البديل المناسب لروح العصر، عصر ما بعد الأفول ثم التفكك السوفياتي.

د ـ بروز الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الأكثر تحكماً في قواعد النظام الدولي، ثم القوة الوحيدة في قمة الهرم الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

ثانياً: العوامل الذاتية

نقصد بالعوامل الذاتية تلك المسارات التي سلكتها تجربة كل شطر على حدة، سياسياً واقتصادياً، ومدى تأثيرها على العملية الوحدوية، وهو ما سنعالجه في ما يلي:

١ ـ تباين التجربة السياسية في شطري اليمن

شهدت هذه الفترة أزمة الحرب الأهلية التي اندلعت في الشطر الجنوبي، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، والتي عبرت في أحد جوانبها عن ذلك الاتجاه العام الذي حكم التجربة الحزبية والسياسية منذ الاستقلال، ومفاده تحييد الصراعات الاجتماعية والسياسية الطبيعية في المجتمع، وتفجرها فيما بين أعضاء النخبة الحاكمة. وواقع الحال أن تلك المرة فاقت المرات السابقة من حيث العنف، أو كثافة استخدام القوة، أو عمق الانقسام السياسي ـ العسكري والمؤسسي ـ القبلي، وكذلك من حيث التأثيرات التي تبعتها، ليس فقط على صعيد الحزب الحاكم، وإنما على صعيد الدولة ومرافقها وأجهزتها كافة، الأمر الذي قاد إلى مراجعة التجربة برمتها. وكان لذلك آثاره الكبرى على إعادة تنظيم الخريطة السياسية، وقائع وأقطاباً، وقوى، وقضايا، وموضوعات على مستوى الشطرين معاً، أو بالأحرى على مستوى اليمن الواحد.

في الوقت نفسه استمرت تجربة الشطر الشمالي السياسية من حيث استمرار هيمنة المؤتمر الشعبي العام، ومنع أشكال الحياة الحزبية كافة، وبالتالي استمرار حالة الاستقرار السياسي النسبي. إلا أن درجة التشابك بين النظامين السياسيين أدت في المرحلة التي تلت قمة عدن، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، والتي سبقت اعلان دولة الوحدة مباشرة، إلى تأثر الوضع العام في الشطر الشمالي بحالة المراجعة الكلية التي خاضتها تجربة الشطر الجنوبي سياسياً واقتصادياً، والتي ترافقت ـ على نحو ما سيتم الإشارة إليه لاحقاً ـ مع تطورات عملية إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ذاتها. وفيما يلي إشارة إلى أبرز ما في التجربة السياسية لكل من الشطرين على حدة.

أ ـ الاستقرار السياسي النسبي في الشطر الشمالي

تبلورت مظاهر الاستقرار السياسي النسبي في الشطر الشمالي في عدد من الأمور والظواهر وهي:

(١) التمكن من التعامل مع افرازات ونتائج الحرب الأهلية في الشطر الجنوبي دون الانزلاق إلى الارتباط الكلي مع أي من الفريقين المتصارعين على السلطة في الجنوب في مواجهة الفريق الآخر. وبالتالي النجاح في ابعاد خيار الحرب والمواجهة العسكرية بين الشطرين. وبالرغم من وجود الرئيس السابق علي ناصر محمد وأنصاره في صنعاء وبعض مدن وأنحاء الشمال، والذين قُدّروا بما يفوق ٢٠ ألف شخص، فقد حرصت السلطة في

الشمال على التعاون السياسي مع الفريقين دون التدخل لتقديم دعم عسكري أو سياسي مبالغ فيه لأحدهما على حساب الآخر. وقد ساعد ذلك فيما بعد على استمرار الحوار مع الفريق المنتصر في الجنوب، الذي أمكنه السيطرة على الأوضاع هناك وصار بحكم الأمر الواقع قابضاً على مقاليد الحزب والدولة وممثلاً للسلطة الحاكمة. وقد ساعد هذا الموقف الحيادي على القيام بمحاولة وساطة بين الفريقين في مرحلة تالية، ولكنها لم تحدث أثراً ملموساً نظراً لطبيعة الصراع الشخصي والسياسي بينهما.

وفي ما يتعلق بطبيعة الموقف الحيادي لسلطة الشمال، فقد أفرز ذلك ـ عبر المقارنة السريعة بين طبيعتي التطور السياسي في الشطرين ـ تقييمات إيجابية لصالح تجربة الشمال السياسية والاجتماعية، حيث التدرج والسلمية، مقابل القفز على المراحل والثورية المبالغ فيها والعنف في الجنوب. وبرز الشطر الشمالي باعتباره متعدد الصلات مع أطراف النخبة المتصارعة كافة في الجنوب، وان تجربته في العمل السياسي الشعبي كفيلة بابعاد شبح الاقتتال الداخلي والسيطرة على مصادره. الأكثر من ذلك، فإن الموقف الحيادي نال تقييماً إيجابياً من قبل السلطة الجديدة في الجنوب.

وفي عبارة موجزة، إن الموقف الحيادي الذي اتخذته سلطة الشطر الشمالي بين طرفي الصراع في الشطر الجنوبي كان له انعكاساته الايجابية على التجربة السياسية في الشطر الشمالي، حيث بدت الأقرب إلى طبيعة الشعب اليمني، وانها الأقرب إلى أن تكون الخيار الأصح سياسياً.

(٢) تمكن السلطة من إحداث تحويلات جوهرية في المؤسسات السياسية في البلاد، ونعني هنا تجربة تأسيس مجلس الشورى المنتخب، كبديل لمجلس الشعب التأسيسي المعين. وقد أجريت أول انتخابات عامة في ٥ تموز/ يوليو ١٩٨٨، لانتخاب المجلس الجديد المكون من ١٥٩ عضواً، منهم ١٢٨ بالانتخاب المباشر، و٣١ عضواً يعينهم الرئيس لإحداث قدر من التوازن بين الكفاءات والقبائل والتيارات السياسية والفئات الاجتماعية في حالة ما إذا غاب عنها التمثيل الكافي بالانتخاب. وقد كانت تجربة الانتخابات المباشرة هذه إحدى الدلائل على الاستقرار السياسي الداخلي، وعلى قدرة النظام على ضبط الأوضاع. وظهر ذلك في وقائع عملية الانتخابات، إذ وصل عدد المرشحين إلى ١٢٠٠ مرشح، أما عدد الذين أدلوا بأصواتهم فقد وصل إلى مليون مشارك، من بينهم ٦٠ ألف امرأة. وبالرغم من أن الانتخابات قامت على الأساس الفردي وليس تمثيل تيارات سياسية معينة، فانها بلورت وجود تيارات سياسية كبرى في الواقع اليمني، ولا سيما التيار الأصولي الإسلامي الذي استطاع المتعاطفون معه الحصول على المقاعد الستة الممثلة للعاصمة صنعاء في المجلس(٥). كما ظهرت

(٥) *The Middle East and North Africa, 1989,* 35th ed. (London: Europa Publications, [n.d.]), p. 912.

وبالنسبة إلى وجود تيارات سياسية أبرزتها نتائج الانتخابات، وخاصة الأصولية الاسلامية، فالمسؤولون في الشمال حرصوا دائماً على نفي الصيغة الجماعية، والتعامل مع الأمر على أساس الاعتبارات الشخصية والمعتقدات =

تيارات ناصرية وبعثية وغيرهما من التيارات القومية.

وبصفة عامة قام هذا المجلس بأدوار المجالس النيابية المعروفة مثل مراقبة أعمال الحكومة ومناقشة الميزانية، وكانت له صلاحية التشريع والتصديق على الاتفاقات وغير ذلك من الوظائف التقليدية للمؤسسات البرلمانية.

(٣) قيام المجلس المنتخب بإعادة انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح مدة خمس سنوات تالية في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٨٨. وقد اعتبر إعادة الانتخاب بنسبة ٩٦ بالمئة مؤشراً على الثقة العامة في مجمل سياسات النظام.

(٤) إصدار قرار رئاسي بإلغاء قرار «تجميد ترقيات وتصعيد الرتب العسكرية» الصادر في تموز/ يوليو ١٩٧٤ في عهد الرئيس الحمدي، والذي أدى آنذاك ولفترة تالية إلى إحداث قدر من عدم الرضا في قطاعات العسكريين. وساهم القرار الجديد في بلورة نوع من التأييد المفتوح من العسكريين للنظام إجمالاً، فضلاً عن زيادة درجة الولاء له.

(٥) على صعيد التنظيم السياسي، أي المؤتمر الشعبي العام، فقد أمكنه استمرار عقد مؤتمراته العامة الاعتيادية في مواعيدها المقررة، فقد عقد - خلال فترة الدراسة - مؤتمرين، الأول في تعز، آب/ اغسطس ١٩٨٦، والثاني في ١٢ - ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨. وجاء انعقاد الأول مواكباً لتداعيات الحرب الأهلية في الجنوب، وجاء انعقاد الثاني مواكباً لاندفاع الشطرين نحو تحقيق الوحدة ولعدد من القرارات الوحدوية الهامة التي اتخذت آنذاك.

(٦) على صعيد استحداث المؤسسات السياسية، «فقد أُنشىء المجلس الاستشاري في العام ١٩٨٥، وهو مكوّن من مجموعة مختارة من السياسيين والمفكرين والأدباء والعلماء للتشاور معهم بشأن القضايا اليمنية المختلفة. وهو جهاز رسمي مرتبط برئيس الجمهورية مباشرة، ويتم تعيين أعضائه من قبل الرئيس، وتوصياته غير ملزمة»[٦].

(٧) ارتبطت هذه الفترة أيضاً بالتوسع في تكوين النقابات العمالية، والنقابات المهنية والتخصصية، والجمعيات الحرفية والجمعيات التعاونية في القطاع الزراعي. «وحتى نهاية العام ١٩٨٩ بلغت النقابات والاتحادات المهنية ١٧ نقابة واتحاداً، وتأسست خمس جمعيات نسائية وخمس جمعيات ثقافية واجتماعية، و٢٤ جمعية حرفية. وبلغ عدد الجمعيات التعاونية ١٠٠ جمعية، وإجمالاً تجاوز عدد المنظمات الجماهيرية ٣٠٠ منظمة في مجالات متعددة»[٧].

= الفردية التي يجيزها الدستور والعرف العام، والتأكيد على أن النائب في مجلس الشورى لا يمثل منطقته وحسب، بل اليمن كله. انظر أحاديث عبد العزيز عبد الغني، رئيس الوزراء في الشطر الشمالي، في: الوطن العربي (٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨)، ص ٣٢ - ٣٣، والحوادث (١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨)، ص ٣٨ - ٣٩.

(٦) حسين عبد الله محمد ابراهيم، «الديمقراطية في الجمهورية العربية اليمنية،» (دبلوم، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، ١٩٨٦)، ص ٦٨.

(٧) الجمهورية العربية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، الثورة في ٢٧ عاماً: منجزات وارقام (صنعاء =

في المجال الخارجي، فقد أتاح ذلك القدر من الاستقرار السياسي الداخلي النسبي للقيادة السياسية أن تمد علاقاتها الحسنة مع الأطراف العربية، إلى الحد الذي لعبت فيه أدواراً ملحوظة في مجال المصالحات العربية، ولا سيما بين مصر وليبيا حسبما أشار إليه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧، والمساعدة في عودة مصر إلى مؤسسات النظام العربي، وتقديم وجهة نظر متكاملة في قمة الدار البيضاء حول حل القضية اللبنانية في إطار التعريب.

وبدا الشطر الشمالي عنصراً رئيسياً في التفاعلات العربية، وهو ما تبلور في مشاركته مع كل من مصر والأردن والعراق بتأسيس مجلس التعاون العربي، شباط/ فبراير ١٩٨٩، واستضافت صنعاء قمة دول المجلس في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩. وأعطت الدبلوماسية اليمنية للشطر الشمالي اهتماماً خاصاً بالاستقرار في القرن الافريقي، وخصوصاً تحفيز الأطراف الاثيوبية المعارضة لنظام الرئيس منغستو السابق على الحوار والتفاوض، كما استضافت صنعاء مؤتمر مصالحة بين الفصائل الاريترية خريف ١٩٨٩.

وفي إطار الاهتمامات العربية، وفي نيسان/ ابريل ١٩٩٠ عبرت الدبلوماسية اليمنية عن تأييدها الجارف لكل من العراق وليبيا حينما تعرضتا لحملات عدائية غربية على الصعيدين الرسمي والاعلامي.

ب ـ التحول السياسي في الشطر الجنوبي

في ما يتعلق بالشطر الجنوبي، فقد تدرج الوضع السياسي عبر ثلاث مراحل، الأولى وهي مرحلة قيام الفريق المنتصر في الحرب الأهلية في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ بالسيطرة على الأوضاع في الحزب وأجهزة الدولة المختلفة، والتأكد من شل حركة أيٍّ من المؤيدين للرئيس السابق علي ناصر محمد. المرحلة الثانية وفيها بدأ اتجاه نقد الذات ومراجعة التجربة الحزبية والسياسية طوال العقدين المنصرمين. أما المرحلة الثالثة فقد طرح فيها تطبيق مشروع الاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل الذي تبلورت أفكاره واتجاهاته الرئيسية في ضوء عملية النقد الذاتي التي جرت داخل أجهزة الحزب ومنظماته الجماهيرية المختلفة. وقد قادت كل مرحلة إلى الأخرى، وعبرت جميعها عن عمق وكثافة التأثيرات التي أفرزتها عملية الصراع على السلطة كما حدثت في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، فضلاً عن أن التأثيرات المعنوية والسياسية لعملية المراجعة الشاملة التي جرت في الاتحاد السوفياتي ـ الحليف الرئيسي للشطر الجنوبي ـ ومنظومة البلدان الاشتراكية السابقة، التي تزامنت مع مراجعة تجربة الشطر الجنوبي، قد وفرت بدورها غطاء فكرياً ومعنوياً وايديولوجياً ذا صفة دولية لعملية المراجعة الذاتية.

لقد كان على السلطة الجديدة التي تولّت الحكم في أعقاب الصراع على السلطة في

= [د.ن.]، ١٩٨٩)، ص ١٦ ـ ١٧، واللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، أمانة السر، المسيرة الديمقراطية: حقائق ووثائق (صنعاء: [د.ن.، د.ت.])، ص ١٦ ـ ١٩.

كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ أن تعمل بسرعة على استيعاب مجمل الآثار الماثلة، وكان تحركها السريع مركزاً على عدة مسارات منها[٨]:

(١) انهاء كل مظاهر الانقسام في النخبة الحاكمة، من خلال التمسك بسياسة متشددة ضد قيادات الجناح المنافس. ومن هنا رفضت كل الوساطات العربية، والتي أتت من قبل الشطر الشمالي وليبيا، والوساطات الدولية التي تمثلت في جهد إثيوبي ومن قبل الاتحاد السوفياتي. وركزت تلك الوساطات على إيجاد صيغة للحوار والمصالحة الوطنية بين جناحي السلطة المتصارعين، على اعتبار أن ما جرى هو حرب أهلية، وأن تجاوز آثارها يكمن بالأساس في الحلول السياسية وإعادة لمّ الحزب مرة أخرى، وهو ما رفضته السلطة الجديدة في الشطر الجنوبي. وربما تصورت السلطة الحاكمة أن أسلوب التصفية الجسدية لرموز هذا التيار كفيلة بإنهاء هذا الصراع، وبالتالي استتباب الأمر لها. ولكنها اتبعت في تلك المرة المسار القانوني من خلال محاكمة أنصار الجناح المنافس بتهم التآمر والخيانة والتخريب. فبعد محاكمة استمرت حوالى العامين، أصدرت المحكمة العليا للجمهورية في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ حكمها بالإعدام في حق ٣٥ شخصاً، ثم خُففت تلك الأحكام وحُصرت في حق ١١ شخصية، من بينهم الرئيس علي ناصر ذاته. ونُفذ الحكم بالفعل في خمسة من المعتقلين، من بينهم أعضاء من اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي وقائد القوة الجوية ونائب وزير أمن الدولة، في حين بقي الستة الآخرون في المنفى تحت طائلة العقاب. ويعود تخفيف الأحكام على النحو السابق لاظهار قدر من التجاوب الجزئي مع المناشدات والالتماسات الدولية والعربية، وفي الوقت نفسه التجاوب مع الرأي العام اليمني في الجنوب الذي تمت تعبئته طوال فترة المحاكمة في مواجهة المحكوم عليهم بالاعدام بعد تحميلهم المسؤولية الأساسية في أحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦[٩].

(٢) المسار الثاني استهدف العمل على إعادة الوحدة للحزب واستعادة كوادره التي تورطت في مناصرة الفريق الآخر في الصراع، واضطرت إلى مغادرة البلاد حرصاً على حياتها. وكانت الصيغة التي اتبعت في ذلك هي اصدار عفو عام عن هؤلاء، باستثناء الشخصيات التي وجهت إليها الاتهامات. وبعد صدور الأحكام بالإعدام، صدر عفو عام شامل على الجميع باستثناء الـ ١١ شخصاً الصادرة بحقهم الأحكام. وفي كل مرة كان إصدار عفو عام يهدف إلى تجاوز الضغوط السياسية والمعنوية التي مورست على السلطة الجديدة خصوصاً من قبل الشطر الشمالي، وفي الوقت نفسه إحداث خلخلة لدى أنصار الفريق المنافس من خلال جذب الكثير من أعضائه ومناصريه، ووعد العائدين منهم باعادتهم

---

(٨) حول هذه المسارات، انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨**، ص ٣١٧ ـ ٣١٨.

(٩) حول الأحكام وخلفياتها، والمحكوم عليهم والادوار المنسوبة اليهم، انظر التقرير المفصل الوارد في: **المجلة** (لندن) (١٧ ـ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٨). وهناك تصريحات للرئيس علي ناصر محمد حول تلك الأحكام، بأنها قد أغلقت باب المصالحة الوطنية على أسس سياسية، انظر: **الحوادث** (١٢ شباط/ فبراير ١٩٨٨)، ص ٣٠ ـ ٣١، و**الوطن العربي** (٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، ص ٣١ ـ ٣٢.

إلى أعمالهم والحصول على مرتباتهم كاملة، وهو ما لم يحدث بصورة شاملة. وأدى ذلك إلى ضعف الاستجابة للعودة، إذ إن بعض العائدين لم يعودوا إلى مواقع عملهم الأصلية، وعينوا في أماكن أخرى عادة أقل أهمية، ولا سيما الذين كانوا من قبل في وزارات ومؤسسات ذات طابع سيادي وأمني[١٠].

(٣) إعادة بناء أجهزة الدولة وتقويتها، ومما يذكر في هذا الصدد القرار الذي اتخذ باستدعاء دفعة جديدة للخدمة العسكرية في شباط/ فبراير ١٩٨٨، وإلغاء جانب من الاستثناءات وقواعد التأجيل في أداء الخدمة العسكرية التي كانت سارية من قبل.

(٤) اتباع سياسة تهدئة إقليمية بهدف طمأنة الدول المجاورة، وبهدف تفويت الفرصة على الفريق المنافس لبناء تحالفات إقليمية يمكن أن تشكل ضغطاً مهماً على الدولة ونخبتها الحاكمة الجديدة. ويدخل في هذا الإطار اختيار حيدر أبو بكر العطاس رئيساً لليمن الديمقراطي، وهو المعروف بانتمائه للجناح التكنوقراطي المعتدل، ثم زيارته إلى عُمان، وهي الأولى لرئيس يمني جنوبي، واستعادة العلاقات مع مصر بناء على قرار قمة عمان، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، وتنشيط التعاون مع السعودية، وتشكيل لجنة يمنية سعودية مشتركة عقدت عدداً من الدورات في عاصمتي البلدين.

أمّا أهم عمليات التحييد الإقليمي فقد عُمل بها في منتصف ١٩٨٨، وجاءت في اتجاه الشطر الشمالي، وتركزت في تنشيط عمل لجان الوحدة اليمنية، واتباع استراتيجية متابعة العمل الوحدوي، وقوامها المرونة والتنازلات المتبادلة. وهي التي قادت ـ ضمن عوامل أخرى ـ في النهاية إلى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية.

وإذا كان الصراع على السلطة[١١] كما حدث في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ قد قاد إلى

---

(١٠) في الوقت الذي أصرّ فيه الرئيس حيدر أبو بكر العطاس على أن قرار العفو ساهم في عودة الكثيرين من الذين لجأوا إلى الشمال بعد احداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، فإنه أشار إلى أن هناك جملة عوائق تعوق عودة الآخرين مثل ما أسماه بـ «الضغوط التي تمارسها قيادات هذه العناصر ضد عودة من يرغبون في العودة، إضافة إلى بعض ممارسات قاصرة تجاه العائدين، نظراً لوجود من لم يستوعب خلفية القرار السياسية والاجتماعية». انظر حديث الرئيس العطاس، في: اليوم السابع (٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧)، ص ١٣.

(١١) هناك توصيفات عديدة لأحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، وتختلف تلك التوصيفات تبعاً للجهة القائلة بها. وفي كل الوثائق الصادرة عن الحزب الاشتراكي اليمني، الذي قادته النخبة المنتصرة في أحداث ١٩٨٦، وكذلك في حوارات رموز تلك النخبة يتم التركيز على عنصر المؤامرة، والطابع الارهابي، وأنها كانت تعبيراً عن وامتداداً لمؤامرة قام بها تيار اليمين الانتهازي للقضاء على تجربة الحزب السياسية والاقتصادية الطليعية والقفز على نتائجها، وأن التيار المبدئي هو الذي استطاع الوقوف أمامها. انظر في ذلك: الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦، ط ٣ (عدن: دار الهمداني، ١٩٨٩)، ص ٣٧ ـ ٤٧. انظر أيضاً حوار سالم صالح محمد، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، في: التضامن (١٥ آب/ اغسطس ١٩٨٧)، ص ٢١ ـ ٢٣.

في الجانب المقابل، فإن الرئيس علي ناصر محمد كان يطرح الموضوع من زاوية مختلفة قوامها أن ما حدث =

عملية نقد ذاتي ومراجعة شاملة، فقد أدت الأخيرة إلى إعادة صياغة تجربة الشطر الجنوبي على صعيدي الحزب والدولة، وطرح مفاهيم وولوج سياسات داخلية وخارجية كان يصعب تماماً تصور حدوثها من قبل. وفي هذا الجانب تبدو الدعوة إلى تبني الديمقراطية المقرونة بالاعتراف بتعددية سياسية واجتماعية واقتصادية، والافساح في المجال أمام تلك التعددية للتعبير عن نفسها سلمياً، كأحد المداخل الجوهرية التي أثرت على سير التجربة برمتها فيما بعد.

وفي «الوثيقة التحليلية النقدية لتجربة الحزب والدولة»، التي نوقشت في اجتماع عام (كونفرنس) تموز/ يوليو ١٩٨٧ والمشار إليها سابقاً، بدت أولى مؤشرات الاعتراف بأن غياب عنصر الديمقراطية بمعناها التعددي كان سبباً جوهرياً في الطابع الدموي العنيف لصراعات السلطة التي شهدتها التجربة منذ الاستقلال. وان إصلاح وتجاوز واستيعاب آثار «مؤامرة ١٣ كانون الثاني/ يناير» مرهون بالعمل على تطوير سلطة الدولة بالاتجاهات الرئيسية التالية:

«(١) تعزيز الدور القيادي للحزب، من خلال اتباع أساليب صحيحة لتنظيم نشاط الحزب بحيث يقوم بدوره كقائد وموجه لسلطة الدولة والمنظمات الجماهيرية وتجنب الإرادية والتجريبية.

(٢) استكمال بناء هيئات السلطة الشعبية المنتخبة من القمة إلى القاعدة، وذلك على قاعدة مبادىء وحدة السلطة والمركزية الديمقراطية والشرعية الديمقراطية.

(٣) اشاعة الديمقراطية في آلية سلطة الدولة وعلى صعيد المجتمع، وتوسيع نطاق المشاركة الفعلية للكادحين في الحياة السياسية وفي إدارة شؤون التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في البلاد.

(٤) التحسين المتواصل للمضمون الطبقي لسلطة الدولة بما يتناسب وطبيعة مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاق تطورها اللاحق نحو الاشتراكية.

(٥) تحقيق الترابط بين المهام الوطنية والمهام الاجتماعية لتطور النظام الوطني الديمقراطي.

(٦) تعزيز المؤسسات الأمنية والعسكرية، ورفع جاهزيتها ومقدرتها القتالية وتكثيف العمل السياسي والايديولوجي في أوساطها.

(٧) تطوير أوضاع المنظمات الجماهيرية وتوسيع طبيعتها الديمقراطية ورفع دورها في إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية»[١٢].

ويمكن ملاحظة أن الاتجاهات السبعة المشار إليها خلطت بين تعزيز دور الحزب واستمرار هيمنته على الحياة السياسية من جانب، وبين تحقيق اشاعة أولية للممارسة الديمقراطية في البناء الحزبي وأجهزة الدولة من جانب آخر. ومثل هذا الخلط يمكن تفهمه في

= كان صراعاً على السلطة والمناصب، ولم يكن له ابعاد مبدئية كما يصورها قادة الحزب في الجنوب، وأن النخبة الحاكمة هناك هي التي قادت الانقلاب على قيادته الشرعية، وانهم مسؤولون عن تفجير الوضع، وأنهم هم الذين دفعوا الأمور إلى العنف، وأحدثوا بذلك شرخاً نفسياً كبيراً في المجتمع اليمني الجنوبي فضلاً عن الخسائر الاقتصادية الأخرى. انظر حوارات الرئيس السابق علي ناصر محمد، في: **التضامن** (١٥ آب/ اغسطس ١٩٨٧)، ص ١٧ - ٢٠؛ **الوطن العربي** (٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨)، ص ٣٠ - ٣٢، و**الحوادث** (١٢ شباط/ فبراير ١٩٨٨)، ص ٣٠ - ٣١.

(١٢) **الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، ١٩٧٨ - ١٩٨٦**، ص ٦٤ - ٦٥.

ضوء الهدف من عملية نقد التجربة في وقت لم تكن احداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ قد تم استيعابها بالكامل، فضلاً عن انه لم يكن متصوراً آنذاك اتخاذ قرار بالتخلي عن الحزب ودوره المتميز في الحياة السياسية للشطر الجنوبي، ومع ذلك يمكن القول إن مجرد نقد التجربة، والاعتراف بحدوث أخطاء كان تطوراً ايجابياً في حد ذاته، وإن من ضمن تلك الأخطاء غياب عنصر الديمقراطية بمعناها الطبقي التقليدي، الذي لا ينفي التمايز الاجتماعي والسياسي، ومن ثم يقر بالحاجة إلى بلورة آليات تسمح بالتعبير عن ذلك التمايز. كل ذلك مهد في الواقع إلى اتخاذ خطوة أخرى متقدمة على طريق الاعتراف بضرورة إشاعة الديمقراطية والتعددية، وهو ما عبرت عنه بصورة أوضح نسبياً «وثيقة مشروع الاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل».

وفي تلك الوثيقة التي نوقشت في الدورة الـ ١٥ للجنة المركزية للحزب الاشتراكي، حزيران/ يونيو ١٩٨٩، ذكرت مجموعة دوافع وأهداف للاصلاح الشامل وهي:

«(١) تطوير أوضاع الحزب الداخلية وتعزيز طابعه الكفاحي.

(٢) توسيع القاعدة الاجتماعية للنظام من خلال تصحيح الأخطاء التي أضرّت بالتحالف الوطني الديمقراطي وبمستوى مشاركة الطبقات والفئات الاجتماعية.

(٣) التحسين المستمر لمستوى الشعب المعيشي مادياً ومعنوياً.

(٤) تطوير النظام الاجتماعي ونظام الدولة باتجاه إشاعة الديمقراطية بصورة متزايدة في حياة المجتمع وتوسيع مشاركة الجماهير في إدارة سلطة الدولة.

(٥) توطيد نظام الدولة الوطني الديمقراطي وتأكيد الشرعية الديمقراطية وسيادة القانون.

(٦) التغلب على عوامل الخلل التي رافقت الوحدة الوطنية.

(٧) إعادة بناء المنظمات الجماهيرية بهدف تعزيز استقلاليتها وتفعيل دورها.

(٨) تحسين وتطوير الجهاز الاداري، واصلاح الاختلالات التي رافقت السياسات الثقافية والاعلامية والتربوية»[١٣].

وقد اعتبر «مشروع وثيقة الاصلاح» أن «الاصلاح من حيث جوهره يقوم على أساس الترابط الجدلي بين المهام الوطنية والمهام الديمقراطية، وأن شعاراته تتصل بالمضمون والطبيعة الوطنية الديمقراطية للاصلاح، وان المهام والتحديات التي تجابه النظام الوطني الديمقراطي تحتم الطابع الشمولي للاصلاح»[١٤].

وفي الجزء الخاص بسلطة الدولة والقانون أشار مشروع الوثيقة إلى أهمية بحث الأشكال المناسبة لاشاعة الديمقراطية على صعيد المجتمع ومراجعة المواقف الخاطئة تجاه قوى التحالف في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وانه يمكن البدء بإحداث نقلة نوعية في وضع ونشاط

---

(١٣) من نص «مشروع الاتجاهات الاساسية للاصلاح الشامل،» قضايا العصر، العدد ٨ (آب/ اغسطس ١٩٨٩)، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.
(١٤) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

المنظمات الاجتماعية، وتأمين مستوى رفيع لاستقلاليتها النسبية، وتوسيع مساحة الرأي الآخر الوطني في وسائل الاعلام بما في ذلك اصدار الصحف الوطنية المستقلة، وإصدار قانون للصحافة يؤمن الضمانات القانونية لاشاعة الديمقراطية ولعدم انحرافها عن مضامينها السياسية والاجتماعية، ودراسة التعبيرات السياسية للتحالف الوطني الديمقراطي تحت قيادة الحزب بما في ذلك إمكانية انشاء جبهة وطنية عريضة(١٥).

على صعيد الواقع العملي فقد سُمح بالفعل بقدر من حرية التعبير في الأدوات الاعلامية المختلفة، كما تمّ تحرير عمل المنظمات الجماهيرية والشعبية المختلفة، وبدأ قدر من التمايز بين أجهزة الدولة وأجهزة الحزب. وتم تنشيط عمل مجلس الشعب الأعلى، حيث سُمح فيه بتوجيه الانتقادات للاجراءات ومشروعات القوانين كافة التي تعرض عليه، وتحريره من الهيمنة الجامدة والمباشرة للحزب(١٦). إلا أن تنشيط آليات الديمقراطية الداخلية للحزب الاشتراكي وبعض أجهزة الدولة، دون أن يُصاحب بالسماح للقوى الأخرى من تيارات سياسية أو مستقلين بالعمل في الواقع السياسي وبالتعبير عن نفسها علناً(١٧)، أثار انتقادات تلك القوى السياسية، التي اعتبرت أن مثل هذا الاصلاح ناقص ومحدود. وتبلورت في هذا الصدد مطالبات بضرورة الافساح في المجال للتعبير عن التعددية الحقيقية في المجتمع، والاعتراف بأن جوهر الديمقراطية يعني التعددية الحزبية وحرية التنظيم. ورُبط ذلك بحرية العمل الاقتصادي والافساح في المجال أمام القطاع الخاص وتنشيط دوره والتخلي عن توجيه اتهامات له وتقييد أنشطته ومساهماته في الحياة الاقتصادية(١٨).

---

(١٥) انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(١٦) حول تنشيط أجهزة الدولة، وتوسيع إطار المشاركة الشعبية، واعمال آليات الديمقراطية واختلاف الآراء داخل أجهزة الحزب المختلفة، والفصل بين الحزب ومؤسسات الدولة، وتعزيز دور مجلس الشعب الأعلى الرقابي، وربط ذلك بعملية الاصلاح السياسي، والتمهيد لإصدار قانون الأحزاب والتعددية السياسية في البلاد، انظر حوار الرئيس حيدر أبو بكر العطاس، في: اليوم السابع (٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩)، ص ٨ ـ ٩، وحوار مع الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، سالم صالح محمد، في: اليوم السابع (١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩)، ص ١٤ ـ ١٥.

(١٧) في هذا الصدد يقول رئيس وزراء الشطر الجنوبي ياسين نعمان: «نحن نتحدث في الوقت الراهن عن كيفية ممارسة الرأي والرأي الآخر في إطار الحزب الواحد والمجتمع، وأنه حتى الآن لم تبرز الحاجة إلى تشكيل أحزاب أخرى، وأن تجربتنا في هذا البلد تفيد أن الديمقراطية ممارسة في إطار الحزب والمؤتمرات الجماهيرية التي تشكل قاعدة عريضة لممارسة الرأي الآخر، وفي إطار نشوء الجبهة الوطنية الواسعة المتوقعة وفي إطار الحديث عن قيام صحف وطنية خاصة تعبر عن مختلف وجهات النظر»، انظر حديث رئيس وزراء الشطر الجنوبي في: المجلة (١٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩)، ص ٢٥.

(١٨) من ابرز المطالبات الصريحة بالتعددية الحزبية في تلك المرحلة، ما ورد في: افتتاحية مجلة الحكمة (اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين)، العدد ١٥٧ (شباط/ فبراير ١٩٨٩)، حيث انتقدت الافتتاحية الاكتفاء بتنشيط الحزب الواحد، وطالبت بالاعتراف الفوري بالأحزاب ودفعها إلى التحالف، وإصدار قوانين تعترف بالحريات كاملة بما في ذلك التعددية الحزبية أو حرية الأحزاب انطلاقاً من أهداف ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر و١٤ تشرين الأول/ اكتوبر، وأن يكون ذلك في الشطرين معاً. المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٦.

انظر أيضاً انتقادات عمر الجاوي رئيس اتحاد الأدباء اليمنيين لما طرحه الحزب الاشتراكي اليمني في =

ولّدت تلك المطالبات التي عبرت عن نفسها سواء داخل الحزب وأجهزته المختلفة أو في وسائل الإعلام ضغوطاً قوية على الحزب الذي تبلور في داخله اتجاهان، أحدهما سعى إلى التجاوب مع تلك الضغوط من خلال تقنين التمسك بالخيار الديمقراطي الشامل، ولو بطريقة تدرجية من خلال الاعتراف بالأحزاب والقوى السياسية التي آمنت بأهداف ثورتي أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ اكتوبر[19]. والثاني يمكن وصفه بالحرس القديم حيث تبلورت شعاراته بضرورة التمسك بالدور الطليعي للحزب والخوف على مصيره من تلك الاصلاحات الشاملة.

من المهم ملاحظة أن تلك المجادلات السياسية والفكرية في الشطر الجنوبي التي

= الجنوب حول اقتصار الديمقراطية داخل الحزب الواحد، معتبراً أن هذا الطرح قاصر حتى عن متطلبات الدعوة إلى تشكيل جبهة وطنية عريضة كما جاءت في مشروع وثيقة الاصلاح الشامل لأن الجبهة في نظره تتطلب أولاً الاعتراف بالاحزاب كخطوة أولى، ثم الدخول معها في تحالف عريض أو في اطار جبهة كخطوة ثانية، ومركزاً على أن الاصلاح الحقيقي مرتبط بالديمقراطية أي التعددية الحزبية الصريحة. انظر: عمر الجاوي، في: المجلة (١٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩)، ص ٢٣ ـ ٢٤. وفي الفترة نفسها تقريباً وجّهت مجموعة من الشخصيات السياسية والثقافية اليمنية رسالة مفتوحة إلى قيادتي الشطرين دعت فيها إلى تعزيز العملية الديمقراطية في الشطرين، وإفساح المجال أمام القوى والأحزاب للعمل بحرية، واعتبرت أن ذلك هو أحد العوامل الأساسية في إنجاز أكثر المهام الوطنية قدسية وهي الوحدة اليمنية، والحفاظ عليها. انظر نص الرسالة، في: اليوم السابع (٢٤ شباط/ فبراير ١٩٨٩)، ص ١٣.

(١٩) من أبرز رموز هذا التيار جار الله عمر، عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي وعضو المجلس الاستشاري فيما بعد الوحدة، وكان يشغل منصب أمين عام حزب الوحدة الشعبية اليمني، الذي كان بمثابة فرع الحزب الاشتراكي في الشطر الشمالي. وقد قدم رسالة «سرية» في نيسان/ ابريل ١٩٨٩ ممهورة بتوقيع حركي تحت مسمى «خالد عمر»، أثناء مناقشات مشروع وثيقة الاصلاح الشامل إلى الأمين العام للحزب الاشتراكي تحت عنوان أهمية «موقع التعددية السياسية في إطار الاصلاح السياسي،» عبر فيها عن ما أسماه وجهة نظره في الاصلاح، وركّز فيها على أهمية ربط الاصلاح الشامل بإقرار مبدأ التعددية الحزبية وإقرار حقوق الإنسان، وتم ربط اقرار التعددية الحزبية بقضية التحالفات الوطنية والسياسية والاجتماعية ودور ذلك في احداث تغييرات مناسبة لعملية الوحدة اليمنية في الشطر الشمالي، واعتبرت الرسالة أن استمرار فكرة الحزب الواحد هي سبب رئيسي في جملة العوامل التي تعيق قيام تحالفات عريضة في الشمال يلعب فيها الحزب الاشتراكي دوراً قيادياً، ودعت الرسالة إلى ما أسمته «مفهوم التعددية الثورية» أي ضمان حق النشاط العلني للقوى السياسية التي لم تكن جزءاً من المشروع الاقطاعي الكمبرادوري الاستعماري والتي وقفت في صف ثورة ٢٦ ايلول /سبتمبر وثورة ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر ولم تناهضهما. وأشارت الرسالة إلى دور البيروسترويكا وعملياتها في الاتحاد السوفياتي في كسر الحاجز النفسي الذي كان يقود إلى التهيّب من مناقشة الأطروحات النظرية المختلفة. هذه المعلومات حول مضمون الرسالة جاءت في حوار الباحث مع جار الله عمر بمقر اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في صنعاء ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١، انظر أيضاً: جار الله عمر، في: الوطن العربي (٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩)، ص ٣٠. وبعد تسرب الرسالة إلى خارج «أجهزة الحزب الاشتراكي» خضعت لنقاش سياسي، وتعرضت لانتقادات كبرى من القوى السياسية الجنوبية المعارضة مثل «رابطة ابناء الجنوب العربي» التي تحولت في ما بعد إلى «رابطة أبناء اليمن». وقد فنّد رئيس الحزب عبد الرحمن الجفري أطروحة جار الله عمر، معتبراً أنها تتجاهل القوى السياسية الموجودة بالفعل في الساحة، وانها أطروحة تهدف إلى تعزيز دور الحزب الاشتراكي والاستمرار في الارتباط بالفكر الماركسي. انظر عرضاً مطولاً لرد عبد الرحمن الجفري، في: الحياة: ٢٠ ـ ٢١/ ١٩٨٩/٩.

تمحورت حول مشروع الاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل، ترافقت زمنياً مع تداعيات سياسات الاصلاح والعلانية في الاتحاد السوفياتي، التي تمثلت آنذاك في إعلان موسكو تخليها عن مبدأ قمع أية حركات اصلاح سياسي في بلدان أوروبا الشرقية، وتركها تواجه خياراتها المستقبلية بناء على رغبات شعوبها، الأمر الذي ساهم في تخلص تلك البلدان من الهيمنة السوفياتية في البداية، ثم من قبضة الأحزاب الشيوعية المحلية، وبالتالي التمهيد لانهيار حكم الأحزاب الشيوعية فيها. وقد جرت عملية انهيار النظم الشيوعية في بلدان أوروبا الشرقية تبعاً لنمطين رئيسيين: الأول منهما نمط التحول السلمي مثلما جسدته حالتي بولندا والمجر، وهما الحالتان اللتان شهدتا مبادرة الأحزاب الحاكمة بالتغيير، وبالتالي تجنبت المواجهة مع جماهير الشعب المطالبة بالتغيير الجذري. اما النمط الثاني فهو التحول من خلال المواجهة وإراقة الدماء، وهو ما جسدته حالات المانيا الشرقية ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا[٢٠]. وكلا النموذجين أبرزا ان المبادرة بالتحول هي الطريق الأسلم، وأن إقرار التعددية من قبل النخبة الحاكمة لن يعطي القدرة على الاستمرار وحسب، بل سيجنب الدخول في مواجهة مع المجتمع المدني المتعطش للحريات العامة بكل أشكالها وسبلها.

إن انهيارات النظم الشيوعية ذات الحزب الواحد في بلدان أوروبا الشرقية، على النحو الذي جرت عليه في العام ١٩٨٩ لعبت دوراً محفزاً وهاماً في ترجيح كفة تيار اعتماد الخيار الديمقراطي التعددي وإعادة تكييف دور الحزب مع تلك المتغيرات الدولية والمحلية[٢١]، فضلاً عن أن الخطوات الوحدوية التي كانت قد اتخذت بعد تموز/ يوليو ١٩٨٨ بدءاً من اتفاقات تنقل المواطنين بين الشطرين بحرية ودون قيود وانتهاء باتفاق عدن الخاص بانجاز الوحدة قبل ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، حفزت بدورها على التمسك بالخيار الديمقراطي، بل الأكثر من ذلك، ربطت إعادة الوحدة اليمنية بالخيار الديمقراطي لكل اليمن. وهو ما سوف نشير إليه تفصيلاً.

المهم هنا هو أن تلك الفترة شهدت تداعيات عملية نقد الذات ومراجعة التجربة مراجعة شاملة، وجاءت التحولات في بلدان أوروبا الشرقية لتدعم من التمسك بالتعددية الحزبية والاستمرار في إحداث أكبر مساحة ممكنة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية.

---

(٢٠) لمزيد من التفاصيل حول التحولات في بلدان أوروبا الشرقية، انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٩، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩٠)، ص ٤٩ ـ ٥١.

(٢١) حول مدى تأثر الشطر الجنوبي بما جرى في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية، هناك وجهات نظر مختلفة، ولكنها تجمع على أن هناك قدراً من التفاعل مع تلك الأحداث، ولكن بقدر من الحذر، ودون أن ترتبط بأسلوب النقل النمطي مثلما كان يحدث في السابق، وأن ما حصل في الاتحاد السوفياتي لعب دور العامل المساعد خاصة في شقه النظري، مع مراعاة الفوارق في مستوى التطور السياسي الاجتماعي بين الشطر الجنوبي وتلك البلدان. انظر حديث علي سالم البيض، الأمين العام للحزب الاشتراكي، في: اليوم السابع (٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩)، ص ١٣، وحديث سالم صالح محمد، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، في: اليوم السابع (١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩)، ص ١٤ ـ ١٥.

وكان ذلك موازياً للعديد من الخطوات الوحدوية التي بوشر في الاتفاق عليها وتنفيذها مع سلطات الشطر الشمالي منذ منتصف العام ١٩٨٨.

٢ ـ عمق الأزمة الاقتصادية في الشطرين

نقصد بعمق الأزمة في الشطرين قصور الأداء الاقتصادي لكلا التجربتين، وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية الطموحة التي نصت عليها الخطط التنموية في كل منها على حدة، ولاسيما في ضوء ندرة الموارد المتاحة ذاتياً وتقلص الموارد البديلة الآتية من مصادر خارجية، بما جسد العجز في استمرار أية جهود تنموية ما دامت الحالة التشطيرية قائمة. وتدل وقائع تلك المرحلة أن كلا الشطرين سابقاً قاما ببلورة مشروعي خطة تنموية شطرية لمدة خمس سنوات عالجت الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ كما في الجنوب، وفي الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩١ كما في الشمال. وبالرغم من الاتفاق السابق على ايجاد علاقة عضوية مشتركة بين خطتي التنمية في الشطرين، فإن الخطتين افتقدتا عملياً تلك الرابطة. ورجع ذلك في البداية إلى دور أحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ في الشطر الجنوبي، التي افرزت ـ كما سبق القول ـ مناخاً من الحذر المتبادل بين القيادة الجديدة في الجنوب وقيادة الشمال، استمر زهاء العام ونصف العام. ويبدو افتقاد الرابطة الموضوعية من خلال تباين الأهداف المرجوة من كل خطة شطرية على حدة، ففي خطة الشطر الجنوبي تحددت الأهداف في «استمرار تثبيت القاعدة الانتاجية وتوسيع الهياكل الانتاجية، والسعي لضمان استقرار المستوى المعيشي للمواطنين بما يتواكب مع الأهداف الاقتصادية والثقافية والسياسة المحددة في برنامج الحزب الاشتراكي اليمني، وتضمنت الخطة تعزيز دور الدولة وقاعدته المادية، والعمل على زيادة عدد المشتغلين في الاقتصاد الوطني بحوالى ٤٤ ألف مشتغل ليصل مجموع كل المشتغلين في نهاية الخطة إلى ٥٤٤ ألف مشتغل، وتحقيق زيادة في الاعتماد على قطاعات الانتاج المحلي لتلبية احتياجات السوق المحلية، والسعي إلى خلق فائض للتصدير. وتضمنت أهداف الخطة أيضاً تنمية دور القطاع الصناعي ورفع انتاجية العاملين فيه وتطوير الخدمات الاجتماعية في مجالات التربية والتعليم والصحة والإسكان، كما نصت الخطة على الوصول بالايرادات المحلية إلى حدود ٦٢٣ مليون دينار، وتخفيض العجز في الميزان التجاري»[٢٢].

أما الخطة الخمسية للشطر الشمالي (١٩٨٧ ـ ١٩٩١) فقد نصت على أهداف مختلفة تطلبتها ظروف الشطر ذاته، إذ «اعطت أولوية لتطوير القطاع الزراعي والثروة السمكية وصولاً إلى الاعتماد على الذات وتحقيق الأمن في مجال الغذاء، وأولت الخطة اهتماماً خاصاً لقطاع النفط من خلال تكثيف أعمال التنقيب والاستكشاف لمكامن النفط والغاز الطبيعي. واستهدف الاهتمام بالنفط ايجاد بدائل لايرادات الدولة في ضوء انخفاض عوائد العاملين في الخارج، وتضاؤل المتحصلات من القروض والهبات والمساعدات الخارجية المختلفة. وركّزت أهداف الخطة أيضاً على تنمية الموارد البشرية من خلال التوسع في مستويات التعليم والتدريب والتأهيل الفني والمهني. وكذلك تحفيز قطاعات الانتاج السلعي على زيادة الانتاج وخفض تكاليفه»[٢٣].

---

(٢٢) الاتحاد (أبو ظبي)، ١٩٨٧/٨/٣١.

(٢٣) الجمهورية العربية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، الثورة في ٢٧ عاماً: منجزات ووثائق، ص ٢٤.

وقد تم تحديد تلك الأهداف الشطرية بعيداً عن عملية الوحدة، وغلب عليها الطابع العام الذي حكم التطور الاقتصادي في كلا الشطرين في المراحل التاريخية السابقة، حيث تعظيم دور الدولة وقطاعاتها المختلفة كما في الشطرالجنوبي، وبالمقابل العمل على تعظيم مكونات البنية الاساسية وتهيئة المجال لانطلاق القطاع الخاص في الشطر الشمالي. إلا أن التغيرات المتسارعة التي شهدها الشطر الجنوبي سياسياً على النحو المشار إليه، ساهمت في الافساح في المجال أمام دور القطاع الخاص، والانتهاء إلى نتيجة أن الدولة ـ ولا سيما في ظل الواقع التشطيري ـ لا تستطيع أن تقوم بكل أعباء التنمية، ومن هنا صدر قانون للاستثمار راجع فيه الحزب وجهاز الدولة عدداً من الاجراءات التي طبقت في الفترة السابقة، ووُصفت بأنها متطرفة وثبت عدم جدواها الاقتصادية، مثل تأميم الدكاكين والمساكن والأراضي عشوائياً. ويمكن النظر إلى تلك الخطوة باعتبارها تقريباً للمسافة بين الشطرين في مجال تعزيز دور القطاع الخاص، وبالتالي تقليل الاعتماد نسبياً على قطاع الدولة.

لقد تبلورت الأزمة الاقتصادية في كلا الشطرين في أكثر من مؤشر، منها استهلاك جزء كبير من الإنفاق الجاري في الإنفاق العسكري والأمني عموماً، وقد أظهرت بيانات ١٩٨٧ «ان الانفاق العسكري والأمني في اليمن الجنوبي وصل إلى ٣٧ بالمئة، بينما وصلت النسبة إلى ٣٠ بالمئة في الشطر الشمالي»[٢٤]، وهي نسب عالية وتدل على استنزاف الجانب الأمني والعسكري لجزء كبير من الموارد المحدودة أصلاً، وذلك على حساب التنمية الاجتماعية والاقتصادية العامة. وفي العام نفسه «سجلت نسبة العجز منسوبة إلى الناتج الاجمالي في اليمن الجنوبي ٣٥ بالمئة، و١٤ بالمئة في الشطر الشمالي، كما وصلت نسبة الاعتماد على الموارد الخارجية لتمويل عجز الميزانية إلى ٦٠ بالمئة في الشطر الجنوبي»[٢٥]. في حين قلت تلك النسبة في الشطر الشمالي إلى حوالى ٣٠ بالمئة، ويعزى انخفاض النسبة في الشطر الشمالي إلى حصيلة النفط الذي بدأ تصديره بكميات محدودة في عام ١٩٨٧، «وقدرت حصيلته بحوالي ٤٥٣٦ مليون ريال عام ١٩٨٨، شاملة حصة الشريك الأجنبي»[٢٦]، أي ما يوازي ٤٥٠ مليون دولار، ثم وصلت إلى ٥٤٠ مليون دولار في العام ١٩٨٩.

وعلى صعيد التضخم فقد وصل معدله في الشطر الشمالي عام ١٩٨٩ إلى نسبة ١٢ بالمئة، أما في الجنوب فقد استقر عند ٣ بالمئة، وقد تباين سلوك الشطرين في معالجة هذا التضخم، فبينما مُوّلت بعض بنود الميزانية في الجنوب تمويلاً ذاتياً، ومن خلال حصيلة فروق الأسعار في بعض السلع الكمالية، ومن خلال الحصول على قروض خارجية، فإن تغطية العجز في الشمال كانت تتم من خلال الاصدار النقدي الجديد، مما ولّد فارقاً في معدلات التضخم على النحو المشار إليه. وعلى سبيل المثال فقد «حصل الشطر الجنوبي في عام ١٩٨٨ على قروض وهبات اقتربت من الـ ٣٠٠ مليون دولار، منها ٢٣,٨ مليون دولار قرضاً من صندوق النقد العربي في

---

(٢٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨، ص ٤٠٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٠٣.

(٢٦) الجمهورية العربية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، المصدر نفسه، ص ٥٩.

آب/ اغسطس ١٩٨٨»[٢٧]، كما حصل على «قرضين من صندوق التنمية السعودي قيمتها ٢٨,٨ مليون دولار، وقرض آخر من صندوق أبو ظبي قيمته ٦٦,٨ مليون دولار لتمويل عمليات توسيع ميناء عدن، وقرض ثالث من الصندوق الكويتي قيمته ١٢٦ مليون دولار لتمويل انشاءات في مطار المكلا، وقدمت الحكومة السعودية هبة قدرها ٢٣,٧ مليون دولار لإنشاء مستشفى ومجمع سكني»[٢٨].

ويعد الدين الخارجي للشطرين ديناً ثقيلاً، فقد «بلغ دين الشطر الجنوبي ٢,١ بليون دولار للعام ١٩٨٧، كما أن نسبة الدين إلى الناتج القومي الاجمالي تضع البلد في المرتبة الثانية بعد السودان في العالم العربي، بينما يبلغ الدين في الشطر الشمالي نحو ٣ بلايين دولار، وتصل نسبة الدين إلى الناتج القومي الاجمالي ٨٠ بالمئة»[٢٩]. وتبعاً لمصادر اقتصادية دولية فإن «الدين الاجمالي لدولة الوحدة وصل إلى ٧,٢٥٦ مليون دولار في نهاية آذار/ مارس ١٩٩٠ أي ما يقرب من ١١٠ بالمئة من الاجمالي القومي للشطرين. وقد حظي نصيب الشطر الجنوبي منها ٤,٣٦٦ مليون دولار، بينما بلغت ديون اليمن الشمالي ٢ مليار و٨٩٠ مليون دولار»[٣٠].

وقد انعكست الأزمة الاقتصادية في انخفاض قيمة العملة في الشطر الشمالي، حيث «انخفض سعر الريال اليمني من ٩,٨ ريال يمني للدولار العام ١٩٨٧ إلى حوالى عشرين ريالاً للدولار الواحد العام ١٩٩٠. كما تعرضت تحويلات العمالة اليمنية ـ الشمالية والجنوبية على السواء ـ في الخليج إلى التقلص الشديد. وعلى سبيل المثال هبطت قيمة التحويلات من العاملين المغتربين الشماليين إلى ٣٥٥ مليون دولار في العام ١٩٨٩ بالمقارنة برقم قياسي وصل إلى ١,٢ بليون دولار في العام ١٩٨٢»[٣١].

وفي الشطر الجنوبي ظل سعر صرف الدينار اليمني ثابتاً بما يعادل ٢,٢ دولاراً للدينار الواحد، ولا يعكس ذلك قوته الشرائية بقدر ما يعكس تدخل الدولة في تحديد سعر صرف رسمي ثابت بغض النظر عن الواقع الفعلي. ومع قيام دولة الوحدة، ونظراً لعدم اقرار عملة يمنية واحدة فقد أقر التعامل بالعملتين، واعتمد سعر صرف الدينار بما يوازي ٢٦ ريالاً يمنياً شمالياً.

وواجه الشطران ـ وكذلك دولة الوحدة بعد اعلانها ـ مشكلات اقتصادية كبيرة تتمثل في «الديون وشح النقد الأجنبي ونظام مصرفي غير متطور بدرجة كافية وبنية أساسية ضعيفة. وهناك شيوع لظاهرة تهريب السلع والبضائع الغذائية والكهربية، ويصل حجم تجارة التهريب إلى أكثر من ٢ بليون دولار سنوياً، لا تستطيع الدولة الحصول منها على أية حصيلة جمركية، فضلاً عن أن التهريب يعمل على استنزاف جزء كبير من حصيلة النقد الأجنبي المحدودة أصلاً، ويشجع رؤوس الأموال على التوسع في عمليات التهريب ـ نظراً لعوائدها الكبيرة ـ وبالتالي عدم الدخول في أنشطة انتاجية واستثمارية حقيقية»[٣٢].

---

(٢٧) نشرة وكالة أنباء الشرق الأوسط، ١٩٨٨/٨/٢٨، نقلاً عن ارشيف مؤسسة الأهرام.

(٢٨) السياسة (الكويت)، ١٩٨٨/١١/١٢.

(٢٩) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨، ص ٣٧٣.

(٣٠) مجلة ميد الاقتصادية المتخصصة، نقلاً عن: الأهرام، ١٩٩٠/٩/٢٧.

(٣١) تقرير رويتر الاقتصادي، نقلاً عن: الحياة، ١٩٩٠/٥/١١.

(٣٢) المصدر نفسه.

وهناك تعويل كبير على دور النفط المكتشف في المناطق التي كانت تمثل أطرافاً مشتركة بين الشطرين سابقاً.

ثالثاً: الخطوات الوحدوية: اعادة تنشيط الوظيفية الشاملة

١ ـ تحييد نتائج صراع السلطة في الجنوب

تأثرت الخطوات الوحدوية بمجمل الآثار والتحولات التي شهدها الشطر الجنوبي بعد وقائع الصراع على السلطة، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦. ولفترة قاربت العامين توقفت عملياً المباحثات واللقاءات والجهود المشتركة، كما حدث تجميد فعلي للاتفاقات كافة التي اتخذت من قبل. وخيَّم على علاقات الشطرين الرسمية قدر من البرود الممتزج بالحذر المتبادل. وتمثلت الأسباب في تركيز السلطة الحاكمة في الجنوب لجهودها على استيعاب آثار الأزمة مثلما سبقت الإشارة إلى ذلك، وانتظار السلطة في الشمال للنتائج التي سيفرزها الوضع الجديد. وقد ساهم وجود فريق الرئيس علي ناصر محمد في الشمال في زيادة حدة الحذر المتبادل، خصوصاً أن اختلافاً في توصيف الأزمة وسبل حلها عرف طريقه بين السلطة الجديدة في الجنوب ونظيرتها في الشمال، حيث بدا الشماليون أقرب إلى اعتبار أن ما جرى هو انقسام في السلطة، وأن الطابع الدموي له لا يعني اتخاذ خطوات ذات طابع عدائي وصراعي أكثر، وان المخرج يكمن في الدخول في حوار بين جناحي السلطة المتصارعين.

اختلف هذا الطرح الشمالي جوهرياً عن طرح السلطة في الجنوب التي أكدت على عدم التصالح مع هذا الفريق أياً كانت النتائج، وأخذت بدورها في اتباع أسلوب قانوني للاجهاز على أنصار فريق الرئيس علي ناصر من خلال احالتهم للتحقيق والمحاكمة واتهامهم بالخيانة. ومع زيادة الضغوط العربية والدولية اتبعت طريقاً مزدوجاً قوامه السير في استكمال المحاكمة للأعضاء البارزين الذين تورطوا في تأييد الفريق المنافس، وفي الوقت نفسه إعلان عفو عام عن الذين تركوا الجنوب إلى الشمال. وكما سبق القول فقد مددت سلطات الشطر الجنوبي مدة العفو عدة مرات، وركزت على ما أسمته بطابعه الإنساني. وقد مثّل ذلك أحد بؤر التوتر الكامن بين الشطرين، إلى أن تبلورت بعض الخطوات الوحدوية، وتضمنت مخرجاً عاماً لقضية المعارضة في الشطرين من خلال إصدار عفو عام شامل، على النحو الذي تم به في نهاية العام ١٩٨٩.

كانت مشكلة التعامل مع المعارضة واحتواء آثار صراع السلطة في الجنوب واحدة من العوامل التي قلصت عملياً من فرص الحوار الوحدوي بين سلطتي الشطرين في تلك الفترة التالية مباشرة للاقتتال الداخلي في الجنوب، خصوصاً وان قيادة الشطر الشمالي حاولت من جانبها توفير أسس لمصالحة وطنية في الجنوب، لكنها فشلت بسبب تصلب الطرفين المتنافسين. وتلا ذلك وساطات عربية ودولية، من بينها وساطة سورية وأخرى ليبية تمتا في

تموز/ يوليو ١٩٨٧، ولكنهما فشلتا أيضاً[٣٣]. ومع استمرار تعثر حل مشكلة الرئيس علي ناصر ومناصريه، بدا أن المخرج هو استمرار وجوده في صنعاء شريطة عدم القيام بأي نشاط معادٍ للسلطة الجديدة في الجنوب، وترافق ذلك مع إعلان رغبات متبادلة بتنشيط اتفاقات الوحدة المعلن عنها من قبل[٣٤]، إلى أن جاء متغير النفط مضيفاً بعداً آخر للعلاقة بين الشطرين.

٢ ـ الاعلان عن النفط في الجنوب وتنشيط الجهود الوحدوية

مع إعلان الشطر الجنوبي عن اكتشاف النفط في منطقة حدودية مشتركة دخل متغير جديد ضمن مجموعة المتغيرات الحاكمة لعلاقات الشطرين، خصوصاً وأن النفط المكتشف ـ رغم أنه بكميات قليلة ـ كان في منطقة حدودية يصعب الجزم بتبعيتها لأي من الشطرين. ومع أن الشطرين، وكما أشرنا من قبل، كانا قد اتفقا على مبدأ الاستغلال المشترك للنفط الذي يُكتشف في مناطق متداخلة، فقد بدا أن هناك خلافات جوهرية حول عملية تطبيق هذا الاتفاق المبدئي[٣٥]. وزاد من حدة المشكلة أمران: **الأول** منهما وجود تداخل بين حدود المناطق الممنوحة لشركات التنقيب، وكانت إحداها أمريكية تعمل بامتياز من السلطة الشمالية في منطقة مأرب، والثانية سوفياتية بامتياز من السلطة في الجنوب، وتعمل في محافظة شبوه. أما الأمر الثاني فهو أن حسم المشكلة بعيداً عن مبدأ الاستغلال المشترك كان يعني بالضرورة اللجوء إلى تحديد صارم للحدود بين الشطرين، أو بالأحرى اتخاذ خطوة عملية من شأنها التناقض جوهرياً مع مطلب الوحدة اليمنية، وهو ما كان يصعب من الناحية السياسية والمعنوية على أي من السلطتين الحاكمتين الدعوة إليه أو القبول به، لما له من مردودات عكسية يصعب تبريرها وتمريرها دون معارضة شعبية ملموسة[٣٦]. وقد تبلور آنذاك خياران

---

(٣٣) انظر في تفاصيل تلك الوساطات: **اليوم السابع** (٢٥ آب/ اغسطس ١٩٨٦)، ص ١٦ ـ ١٧.

(٣٤) انظر في ذلك تصريح رئيس الشطر الجنوبي حيدر العطاس، بأنه «طالما هؤلاء المقيمون في الشطر الشمالي من الوطن يحترمون حقوق الاستضافة ويقيمون بشكل عادي وطبيعي، فلن تؤثر علينا هذه الاستضافة بشيء»، حوار في: **اليوم السابع** (٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧)، ص ١٤؛ وتصريح وزير شؤون الوحدة في الجنوب راشد محمد ثابت في: **الوطن العربي** (٣ نيسان/ ابريل ١٩٨٧). وفي الجانب المقابل تأكيدات رئيس الشطر الشمالي علي عبد الله صالح بأن بلاده لا تعمل اطلاقاً على غزو الجنوب، وأن النازحين يعيشون في الشطر الشمالي بين أهليهم حتى تحل مشكلتهم، انظر حواره في: **كل العرب** (٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧)، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٣٥) انظر في ذلك تصريحات عبد الكريم الأرياني وزير خارجية الشطر الشمالي حول رفض السلطة الجديدة في الجنوب الاتفاق بالاستغلال المشترك للثروات الطبيعية، بحجة أنها ترفض أية اتفاقات وقعها الرئيس السابق علي ناصر محمد، في: **الحوادث** (١٨ آذار/ مارس ١٩٨٨)، ص ٣١.

(٣٦) حول مدى القلق الذي ارتبط باكتشاف النفط في المنطقة المشتركة يقول فضل محسن سكرتير اللجنة المركزية للشؤون الاقتصادية بالحزب الاشتراكي اليمني، «إنه عندما تيقنا في الشطرين أن هذه الرقعة الجغرافية المشتركة كفيلة بالتحول بسبب أو دون سبب إلى برميل بارود، اجتمعت قيادة الشطرين ولاحظت أن المعلومات حول النفط متوافرة لدى الأمريكيين والسوفيات معاً، لذا وجدنا من الصعب استثناء احدهما». انظر الحوار في: **الوطن العربي** (١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩)، ص ٢٣.

أمام القيادتين السياسيتين، إما تنشيط العمل الوحدوي المشترك بصيغته الشاملة، وإنهاء فترة التردد والحذر والعمل على احتوائها كاملة، وإما التمهيد لمواجهة مفتوحة وشاملة تعصف بما تم انجازه على صعيد عملية الوحدة. ولم يكن الخيار صعباً، إذ اختارت القيادتان في الشطرين خيار تنشيط العمل الوحدوي والعودة إلى نهج الوظيفية الشاملة المتدرجة، ومن هنا تعددت لقاءات القمة على النحو التالي:

أ ـ قمة تعز، نيسان/ ابريل ١٩٨٨

وقد اهتمت بمعالجة موضوع النفط ومعالجة المشكلة بما يجنب الدخول في مواجهة محتملة، وفي الوقت نفسه بما يفتح المجال أمام مزيد من الاكتشافات النفطية، ومن ثم لم يكن هناك اختيار سوى اعادة العمل بصيغة الاستغلال المشترك للنفط. وهو ما تم إعادة الاتفاق عليه في القمة الأولى بين قيادتي الشطرين التي عقدت في تعز بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٧. وفي هذا اللقاء الذي شارك فيه وفدان كبيران من قيادتي الشطرين السياسية والتنفيذية، تم الاتفاق على عدة مبادىء تحكم علاقات الشطرين وعملهما الوحدوي المشترك وهي[٣٧]:

(١) استكمال جهودهما المشتركة في احتواء ومعالجة آثار أحداث ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ في الشطر الجنوبي.

(٢) الالتزام الكامل وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مجال العمل الوحدوي قبل أحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ في المجالات كافة، مع تنشيط أعمال الهيئات واللجان الوحدوية المشتركة.

(٣) تكليف سكرتارية المجلس اليمني الأعلى إعداد البرنامج الزمني المتعلق بمشروع دستور دولة الوحدة لاحالته إلى مجلسي الشعب في الشطرين، وللاستفتاء عليه في ضوء الاتفاقات الوحدوية بينهما.

(٤) تكليف هيئة الأركان بتحديد نقاط التمركز لقوات الشطرين على أطراف محافظتي مأرب وشبوه، وتخفيف القوات في هذه المواقع وتحديد حجمها. مع التأكيد على عدم اللجوء إلى المواجهة المسلحة في كل أشكالها بين الشطرين، واستبعاد ذلك كلية باعتماد الحوار والتفاهم كوسيلة وحيدة لمعالجة أيّة مشكلة قد تطرأ.

(٥) التأكيد على أهمية المشروعات الاستثمارية المشتركة، ومنها ما يتعلق بالاستثمار المشترك للثروات الطبيعية بين محافظتي مأرب وشبوه.

ب ـ قمة صنعاء، أيار/ مايو ١٩٨٨

بعد أقل من شهر عقد لقاء القمة الثاني في صنعاء في الفترة ٣ ـ ٤ أيار/ مايو، وفيه تم إعادة تأكيد بنود الاتفاق السابق في تعز الذي وقعه رئيسا الوزراء في الشطرين، مع تفصيل

---

(٣٧) انظر نص الاتفاق الصادر عن لقاء تعز في ١٧ نيسان/ ابريل ١٩٨٨، في: الجمهورية اليمنية: كتاب اليمن الواحد، سلسلة وثائقية؛ رقم ٣ (صنعاء: مكتب شؤون الوحدة، ١٩٨٩)، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٥.

البند الخامس الخاص بالاستثمار المشترك للثروات الطبيعية على نحو تضمن الاتفاق على إقامة مشروع استثماري مشترك بين محافظة مأرب وشبوه بمساحة قدرها ٢٢٠٠ كم مربع، على أن تخلى منطقة الاستثمار المشترك من المواقع العسكرية للشطرين، وان تتولى لجنة طبوغرافية تحديد منطقة المشروع على الطبيعة، واعتبار المشروع المشترك بمثابة تأكيد على تمسكهما الكامل بالوحدة اليمنية ورفضهما للتجزئة أو لأي اعتبارات حدودية.

وأضافت قمة صنعاء بنداً آخر حول إحياء لجنة التنظيم السياسي الموحّد المنصوص عليها في المادة التاسعة من اتفاق طرابلس، لغرض الوصول إلى تصور مشترك للعمل السياسي الموحّد طبقاً للاتفاقات، على أن تنهي أعمالها خلال أقرب وقت ممكن[٣٨].

وقد وقع على اتفاق صنعاء علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي، والرئيس علي عبد الله صالح رئيس الشطر الشمالي. وفي اللقاء نفسه وقع رئيسا وزراء الشطرين اتفاقاً حول تسهيل حركة تنقل المواطنين بين الشطرين تضمن إلغاء النقاط القائمة في كلا الشطرين واستبدالها بنقاط مشتركة، وأن يسمح للمواطنين بالتنقل والمرور بالبطاقة الشخصية وعدم فرض قيود على المواطنين، وأن تبحث الحكومتان معاً عن توفير مصادر تمويلية لربط الطرق بين الشطرين[٣٩].

وهكذا ساهم لقاءا القمة في تعز وصنعاء، وما تضمناه من اتفاقات على مستوى المبادىء أو مستوى تنفيذ بعض الاتفاقات في المجالات الأمنية وتنقل المواطنين وتنشيط عمل اللجان الوحدوية، إلى إنهاء فترة التردد والحذر التي غلبت على علاقات الشطرين منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، ومن ثم إعادة الروح مرة أخرى لعملية الوحدة اليمنية.

والتأمل في صيغ الاتفاقات على النحو المشار إليه يقود إلى عدة ملاحظات هامة:

(١) إن قمتي تعز وصنعاء أحيتا الاتفاقات الوحدوية السابقة، وأعادتا الروح لآليات العمل التي كانت قد شهدت زخماً تنفيذياً كبيراً في زمن الرئيس علي ناصر محمد، مثل المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية المشتركة ولجان الوحدة. وفي ذلك يمكن القول إن عملية الوحدة في تلك المرحلة الزمنية ـ وبالرغم من التغيير الشامل للقيادة السياسية في الجنوب ـ لم تبدأ من فراغ، أو نقطة صفرية، ولكنها قامت على أساس إضافة خطوات أخرى لما تم انجازه بالفعل في المراحل السابقة. مع الاستفادة من توظيف كل الانجازات السابقة وما حوته ضمناً أو صراحة من مبادىء وآليات للعمل الوحدوي المشترك.

(٢) إنه تم إحياء عمل «لجنة التنظيم السياسي الموحد» وذلك للمرة الأولى منذ الاتفاق على تشكيلها كما في اتفاق طرابلس ١٩٧٢. وقد ترافق ذلك مع طرح مشروع وثيقة الاصلاح

---

(٣٨) انظر نص الاتفاق الصادر عن قمة صنعاء في ٤ أيار/ مايو ١٩٨٨، في: المصدر نفسه، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٨.

(٣٩) انظر نص الاتفاق بشأن تسهيل حركة تنقل المواطنين بين الشطرين، في: المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

السياسي والاقتصادي الشامل في الشطر الجنوبي التي لم يكن فيها مفهوم الاصلاح قد تجاوز بعد فكرة هيمنة الحزب الواحد، واقتصر في جوهره على تنشيط الآليات الديمقراطية داخل أجهزة الحزب ومؤسسات الدولة. ومن هنا تعرض إحياء عمل لجنة «التنظيم السياسي الموحد» للعديد من التساؤلات باعتبار أن إحياء الدعوة إلى تنظيم سياسي موحد من شأنها إحداث ردة عن فكرة الاصلاح السياسي القائم على التعددية السياسية والاجتماعية التي كانت بعض القوى والشخصيات السياسية في الجنوب تنادي به وتصر عليه وتعتبره بمثابة الاصلاح الحقيقي.

إلا أنه من جانب آخر فقد توافق مفهوم التنظيم الواحد مع أسلوب العمل السياسي في الشطر الشمالي الذي كان يرى ـ في ذلك الوقت ـ في الحزبية والتعدد الحزبي أمراً مرفوضاً، «ولأنها لا تتوافق مع طبيعة الشعب اليمني، وقد تفضي إلى حرب أهلية كما حدث في لبنان، أو توترات وانقسامات كما هو الحال في السودان ـ الإشارة هنا خاصة بمرحلة الحكم الديمقراطي المفتوح بعد اسقاط نظام الرئيس نميري السابق في نيسان/ ابريل ١٩٨٥ ـ أو تثير النزاعات والعصبيات القبلية، وتعطل التنمية، وبالتالي تحدث ردة سياسية واجتماعية في اليمن كله»[٤٠].

(٣) ان اتفاقات قمتي تعز وصنعاء تضمنت إحياء فكرة طرح مشروع دستور دولة الوحدة الموقّع في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ للاستفتاء الشعبي ولعرضه على برلماني الشطرين، ولكن دون أن يكون هناك مدة محددة وصارمة في هذا الصدد. وهو ما اعتبر نقطة ضعف، وتفتح الباب على تأجيلات غير مرغوبة، وهو ما حدث بالفعل لمدة قاربت العام ونصف العام حتى عقدت قمة عدن في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩.

ج ـ التمهيد إلى قمة عدن، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩

بعد هاتين القمتين، وفي الفترة الفاصلة بينهما وحتى قمة عدن تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ تركزت أهم الانجازات الوحدوية في:

(١) التوصل إلى اتفاق في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ بشأن استثمار المنطقة المشتركة بين الشطرين، وانشاء شركة مشتركة بين الحكومتين للاستثمارات النفطية والمعدنية، واعتبارها ذات شخصية اعتبارية وقانونية مستقلة عنها[٤١].

(٢) انعقاد دورة اللجنة الوزارية المشتركة في صنعاء، آذار/ مارس ١٩٨٩، وكان أبرز ما انتهت إليه، التأكيد على ضرورة استئناف أعمال لجان الوحدة التي لم تستكمل أعمالها وفقاً

---

(٤٠) هذه الانتقادات واردة في حوار الرئيس علي عبد الله صالح، في: اليوم السابع (٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩)، ص ٩. انظر أيضاً تصريحات أحمد الأصبحي، سكرتير اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام في صنعاء، في: الوطن العربي (٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٤١) انظر نص الاتفاق بشأن استثمار المنطقة المشتركة بين الشطرين، في: الجمهورية اليمنية: كتاب اليمن الواحد، ص ٢٤٧ ـ ٢٥٨.

للدورات المحددة بحد أقصى ست دورات. وقامت الدورة بتسمية أعضاء لجنة التنظيم السياسي الموحد من ممثلين عن الشطرين(٤٢).

(٣) تبادل الشطرين مشروعات حول شكل دولة الوحدة اليمنية وطريقة انجازها. ففي أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ عرض الشطر الشمالي مشروعه للوحدة متضمناً النقاط التالية:

«(أ) وجود شخصية دولية واحدة أمام المجتمع الدولي، بمعنى ذوبان الشخصية الدولية للشطرين في شخصية واحدة، وان يكون لها قيادة واحدة.

(ب) دمج وزارتي الشؤون الخارجية في وزارة واحدة في الحكومة الاتحادية.

(ج) دمج القوات المسلحة في وزارة دفاع واحدة ضمن الحكومة الاتحادية.

(د) أن يكون للاتحاد عاصمة واحدة وعلم واحد وشعار واحد ونشيد وطني واحد.

(هـ) وحدة النظام المالي ووجود عملة واحدة يصدرها الاتحاد.

(و) الوحدة الإقليمية والسكانية لأراضي الاتحاد وجنسية سكانه.

(ز) وجود سلطات اتحادية تمارس صلاحياتها في جميع أراضي الاتحاد مع وجود هيئات أو أجهزة حكومية محلية.

(ح) يراعى في تشكيل السلطة التشريعية للاتحاد أن تشكل من مجلسين أحدهما يقوم على أساس العدد السكاني ويسمى عادة مجلس النواب، والمجلس الآخر يقوم على أساس التمثيل المتساوي لأعضاء الاتحاد.

(ط) وجود قوانين اتحادية وعامة يختص الاتحاد باصدارها ويسري مفعولها في جميع أنحاء الاتحاد.

(ي) وحدة النظام القضائي عن طريق وجود محكمة عليا إلى جانب المحاكم المحلية»(٤٣).

في حين تضمن مشروع الشطر الجنوبي النقاط التالية:

«(١) يحتفظ الشطران بهويتهما السياسية الخارجية والداخلية.

(٢) ينشأ اتحاد مؤقت بين الشطرين يقر مجلس الرئاسة اليمني تسميته.

(٣) ينشأ مجلس رئاسة اتحادي من الشطرين يحدد قوامه وأعضاءه القانون الأساسي للاتحاد.

(٤) ينشأ مجلس وطني اتحادي ويتم اختيار أعضائه من الشطرين بالتساوي.

(٥) ينشأ مجلس وزاري اتحادي يتم تحديد قوامه وعضويته من قبل مجلس الرئاسة ومصادقة البرلمان.

(٦) يكون للاتحاد قانون أساسي أو دستور تستند عليه القوانين والتشريعات المنظمة لنشاط الهيئات الاتحادية المؤقتة.

(٧) تنشأ قيادة عسكرية دفاعية مشتركة تتولى سحب القوات مما يسمى بالحدود بين الشطرين، وتتولى اعادة

---

(٤٢) انظر قرارات دورة اللجنة الوزارية المشتركة، في: المصدر نفسه، ص ٢٦٢ ـ ٢٧٢.

(٤٣) من نص المحاضرة المركزية الصادرة عن اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام في اطار برنامج ندوات التوعية السياسية، بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، نقلاً عن: «ملف الوحدة اليمنية الوثائقي،» الاكليل (وزارة الاعلام والثقافة بصنعاء)، السنة ٧، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٩)، ص ٢٥٣.

توزيع وتنظيم القوات المسلحة في الشطرين وتضع الخطط والمهام في القوات المسلحة الهادفة لحماية اليمن والدفاع عن سيادته، وذلك وفق نظام يوافق عليه مجلس الرئاسة ويصادق عليه البرلمان.

(٨) يعتبر الاتحاد شكلاً من أشكال الانتقالية إلى حين توفير الشروط للعمل بدستور دولة الوحدة.

(٩) يكون للاتحاد خطة استراتيجية واقتصادية للشطرين تقوم على دمج المشاريع والمؤسسات والشركات المتماثلة بهدف تقوية وتعزيز اقتصاد الوطن.

(١٠) يحدد النظام الأساسي للاتحاد حقوق وواجبات المواطنين الأساسية في التعبيرات السياسية والنقابية والجماهيرية والحقوق المدنية الأخرى.

(١١) بالنسبة إلى السياسة الخارجية تثبت المبادىء المتفق عليها في الاتفاقات السابقة كأساس للسياسة الخارجية»[٤٤].

(٤) عقد لجنة التنظيم السياسي الموحد دورتها الأولى في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، في تعز واتفاقها على وجود أربعة بدائل قابلة للنقاش، لغرض ايجاد الصيغة المناسبة للتنظيم السياسي الموحد لدولة الوحدة، على أن تناقش في الدورة القادمة للجنة، وهذه البدائل هي:

«البديل الأول: اندماج المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي في اطار واحد.

البديل الثاني: احتفاظ الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام باستقلاليتهما وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الوطنية بممارسة نشاطهم السياسي.

البديل الثالث: يحل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني نفسيهما ويتركان الحرية لقيام التنظيمات السياسية.

البديل الرابع: قيام تنظيم سياسي يتكون بشكل جبهة وطنية عريضة تضم المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والقوى الوطنية المؤمنة بأهداف ثورتي أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ اكتوبر، على أن تحتفظ كل من هذه القوى باستقلالها»[٤٥].

ان تأمل البدائل الأربعة يكشف عن طرح ثلاثة أفكار أساسية لكي تحكم العمل السياسي في دولة الوحدة. الفكرة الأولى وهي دمج التنظيمين القائمين بالفعل، وبالتالي تكوين تنظيم سياسي موحد للشطرين، وهو ما عبر عنه البديل الأول. والفكرة المتضمنة هنا هي إلغاء العمل بالتعددية الحزبية والاتساق روحاً ونصاً مع ما أقره اتفاق طرابلس للعام ١٩٧٢. والفكرة الثانية هي تشكيل جبهة عريضة بمشاركة التنظيمين الحاكمين والقوى الوطنية، وهو ما عبر عنه البديل الرابع. ولكنه في الوقت نفسه لم يحدد الأساس الذي ستشارك وفقاً له القوى الوطنية الأخرى، وهل سيكون ذلك قبل أو بعد إقرار حقها في التنظيم والعمل الحزبي، أم من خلال مشاركة أفراد وشخصيات تعبر عن اتجاهات معينة سواء بصفتها الحزبية أو الشخصية. وهذا البديل رغم غموض صياغته، إلا أنه أقر ضمناً بوجود قوى وطنية ليست مستوعبة في التنظيمين الحاكمين.

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(٤٥) من نص اجتماع لجنة التنظيم السياسي الموحد في دورتها الأولى، نقلاً عن: الجمهورية اليمنية: كتاب اليمن الواحد، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

أما الفكرة الثالثة فهي إقرار حق القوى الوطنية في تنظيم انفسها، وهو ما عنى ضمناً الاعتراف بالتعددية السياسية والحزبية سواء ظل التنظيمان الحاكمان على حالهما أم حلّا نفسيهما أو قاما بالاندماج معاً، وهو ما عبّرت عنه البدائل الثاني والثالث والرابع.

ومن هنا يمكن الاستنتاج بأن طرح خيار التعددية السياسية ولو بصورة ضمنية صار أحد الخيارات المطروحة أمام القيادتين السياسيتين، وبالتالي لم يعد الأمر قاصراً على البحث في إنشاء تنظيم سياسي موحد كما تضمن بذلك اتفاق طرابلس للعام ١٩٧٢، وإنما البحث في شكل النظام السياسي برمته، وهل يعتمد التعددية أم لا. ولا شك أن التحولات التي جرت في الشطر الجنوبي، وكذلك الآثار السياسية والمعنوية للتحولات في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية كان لها دور كبير في تجاوز مفهوم التنظيم السياسي الواحد، والاتجاه إلى اعتماد التعددية كخيار أكثر ملاءمة مع التغيرات المحلية اليمنية ذاتها والتحولات الدولية على وجه العموم.

ويتضح من الخطوات الوحدوية في تلك الفترة أنها كانت محدودة حجماً، ولكنها رئيسية مضموناً، ذلك أن الأمر تعلق بثلاثة أمور متكاملة مع بعضها البعض، أولها الاتفاق على أسلوب الاستغلال المشترك للثروة النفطية، وبالتالي استبعاد احتمالات المواجهة التي أطلت بوجهها في وقت سابق، والثاني هو تبادل التصورات شبه التفصيلية حول شكل الوحدة التي يرغب فيها كل طرف على حدة وإخضاع تلك التصورات للنقاش والحوار. أما الأمر الثالث فهو وضع بدائل محددة حول شكل النظام السياسي لدولة الوحدة. وأهمية الأمور الثلاثة أنها معاً تغلب جانب الحوار على جوانب القوة أو التلويح بها.

ومن الأمور الجوهرية أن الشطرين في تلك الفترة كانا على خلاف أساسي في ما يتعلق بدولة الوحدة ذاتها، وهل تكون اندماجية فورية كما عبر عن ذلك مشروع الشطر الشمالي، أم انتقالية تدرجية كما عبر عن ذلك مشروع الشطر الجنوبي؟ إلا أن هذا الخلاف الذي بلوره المشروعان المطروحان في شهر أيلول/ سبتمبر لم يدم كثيراً، حيث حسمت قمة عدن ذلك الخلاف من خلال خطوة وسط بين المشروعين المطروحين من حيث المدة الزمنية الانتقالية، أو جوهر عملية الوحدة ذاتها.

د ـ قمة عدن واتفاقاتها

لم تكن قمة عدن قمة عادية، ليس فقط لما انجزته من اتفاقات، ولكن لمجمل الظروف العامة التي أحاطت بها، ولمجمل الضغوط الشعبية التي مورست على القيادتين في الشطرين من أجل اتخاذ خطوة جادة على طريق الوحدة الاندماجية، فضلاً عن التحركات التمهيدية التي اتخذت في كل شطر على حدة. فإثر إعلان الرئيس علي عبد الله صالح عن موعد زيارته إلى عدن للقاء قيادتها السياسية والمشاركة في احتفالات الشطر الجنوبي بذكرى مرور ٢٢ عاماً على الجلاء البريطاني، توالت الاجتماعات الرسمية والشعبية في الشطرين، وضغطت بقوة من أجل مطلب الوحدة الاندماجية والفورية. ففي الشطر الشمالي تمت اجتماعات للمجلس

الاستشاري ولمجلس الوزراء، واللجنة الدائمة «للمؤتمر الشعبي العام» للبحث في موضوع الوحدة. وعقد مجلس الشورى (البرلمان) جلسة استثنائية في صنعاء، تمخض عنها بيان دعا فيه المجلس قيادتي الشطرين إلى الاسراع في اتخاذ خطوة ايجابية وهامة على طريق الوحدة الاندماجية، وأكد بيان مجلس الشورى على:

أولاً: وجوب قيام قيادتي الشطرين باحالة مشروع دستور دولة الوحدة إلى السلطتين التشريعيتين في الشمال والجنوب، وطرحه للاستفتاء الشعبي.

ثانياً: دعوة مجلس الشعب الأعلى في الشطر الجنوبي إلى اجتماع عاجل مشترك للاضطلاع بمسؤوليته في إزالة العقبات التي تعترض طريق وحدة القطر اليمني.

وفي عدن حدث نشاط مماثل، حيث عقد مجلس الشعب الأعلى اجتماعاً استثنائياً أكد فيه على ضرورة العمل على تحقيق الوحدة الاندماجية. أما اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي والمكتب السياسي فعقدا بدوريهما اجتماعات متتالية لمناقشة الحدث. وتوالت في الوسائل الاعلامية في الشطرين ضغوط عديدة طالبت بانهاء التشطير على وجه السرعة(٤٦).

على صعيد الانجاز فقد صدقت قمة عدن على مشروع الدستور الدائم لدولة الوحدة الذي أنجزته اللجنة الدستورية المشتركة بتاريخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، أي قبل ثماني سنوات سابقة. كما أقرت القمة خطوات عملية لتنفيذ الاجراءات المتفق عليها من قبل وخصوصاً المواد التاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة من اتفاقية القاهرة للعام ١٩٧٢، من خلال الخطوات التالية:

«(١) احالة مشروع الدستور إلى مجلسي الشورى والشعب في الشطرين للموافقة عليه خلال مدة زمنية اقصاها ستة شهور.

(٢) تفويض السلطتين التشريعيتين بتنظيم عمليتي الاستفتاء على مشروع الدستور، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور الجديد.

(٣) يشكل الرئيسان لجنة وزارية مشتركة تضم إلى عضويتها وزيري الداخلية في كلا الشطرين لكي تقوم بالإشراف على هذه الأعمال، وذلك خلال ستة شهور من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الشطرين على مشروع الدستور.

(٤) دعوة جامعة الدول العربية لايفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة»(٤٧).

وتضمن الاتفاق أيضاً تنشيط أعمال المجلس اليمني الأعلى، واللجنة الوزارية المشتركة واللجان الوحدوية القائمة بين الشطرين، وتنفيذ نتائج الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة

---

(٤٦) عن الفترة التي سبقت مباشرة انعقاد قمة عدن وما حوته من نشاط سياسي مكثف، طالب بالوحدة فوراً، انظر تقريراً مفصلاً، في: اليوم السابع (٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩)، ص ٢٠.

(٤٧) انظر نص الاتفاق الصادر عن قمة عدن في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، في: الجمهورية اليمنية: كتاب اليمن الواحد، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٨.

التي عقدت في آذار/ مارس ١٩٨٩، وأن تسرع اللجان الوحدوية المشتركة، بما في ذلك لجنة التنظيم السياسي الموحد، انجاز اعمالها في مدة زمنية أقصاها شهران.

وبناء على ما سبق يمكن القول: إن قمة عدن وما تمخض عنها من اتفاقات مثلت الأساس العملي والتنفيذي لمشروع دولة الوحدة اليمنية، إذ إنها حسمت أحد أهم الاشكاليات السياسية/ القانونية، وهي إشكالية الموقف من دستور الوحدة الذي انتهت صياغته في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، أي قبل ثماني سنوات كاملة. كما أنها أقرت خطوات عملية في مدد زمنية محددة لتنفيذ مجمل البنود المتفق عليها في اتفاقية القاهرة للعام ١٩٧٢. وبهذا تكون قمة عدن قد أقرت ما كان يجب عمله منذ ١٧ عاماً، مع تحديد مدة اجمالية لا تزيد على عام للانتهاء من الاجراءات الخاصة بالموافقة من قبل البرلمانين في الشطرين على الدستور والانتهاء من الاستفتاء الشعبي عليه.

وبهذا تكون قمة عدن قد تجاوزت الاطروحات الكونفيدرالية أو الصيغ الانتقالية الأخرى التي كانت تنحصر فقط في المؤسسات التنفيذية وأجهزة الإدارة، مثل مقترحات دمج بعض الوزارات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية. وجاء هذا التجاوز من خلال مخاطبة مباشرة مع الدستور باعتباره الوثيقة التي تتضمن مبدأ انشاء الدولة الواحدة، وتحدد بوضوح هوية النظام السياسي الداخلي ومؤسساته ووظائفها، وتصيغ علاقاتها الخارجية مع الدول والمؤسسات الدولية المختلفة.

ومن المهم القول إن اتفاق عدن الوحدوي لم يكن فاقد الصلة بما تم اتخاذه من اتفاقات وخطوات سابقة. ومن ثم فإنه لم يكن منشئاً لاتفاق وحدوي بذاته، ولكنه منفذ لروح ومضمون الاتفاقات الوحدوية السابقة، وبصفة خاصة اتفاقية القاهرة الموقعة في العام ١٩٧٢. ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى اتفاقية القاهرة للعام ١٩٧٢ باعتبارها الأساس القانوني التعاهدي الذي قام عليه مشروع الوحدة اليمنية، مع تعديلات جزئية تطلبتها الظروف التي استجدت طوال تلك المدة. ومن ناحية أخرى، فإن قمة عدن نقلت التطبيق الوحدوي الجزئي في مجالات الاقتصاد والاتصالات والتنقل وغيرها إلى المجال المركزي وهو البناء السياسي المنصوص عليه في الدستور. ومن ثم يمكن الاستنتاج بأنه قد بدأت مع اتفاق عدن حقبة بناء وتأسيس دولة الوحدة، وهو ما سيكون محلاً للدراسة التفصيلية في القسم الثالث.

ومن الأمور التي تميز قمة عدن، أنها تفادت الاعلان الفوري عن قيام الجمهورية اليمنية، نظراً لأن مثل هذا الاعلان يهمش دور المؤسسات السياسية والقواعد الشعبية، الأمر الذي يجعل من قرار الوحدة أقرب إلى صيغة فوقية، وليس صيغة قاعدية شعبية ومؤسسية(٤٨). كما وفرت قمة عدن فترة كافية ـ وهي عام ـ لانجاز مهام خاصة بالدستور

(٤٨) حول بعض دلالات قمة عدن واتفاقاتها، انظر تحليلاً بعنوان: «بعد التوقيع على الدستور في عدن، اليمن على أعتاب الوحدة،» في: الفرسان (باريس) (٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩)، ص ١٢ ـ ١٣.

والتصديق عليه من قبل البرلمانين في الشطرين، ولاستكمال الحوار الوحدوي ودراسة عدد من المسائل المعلقة والخاصة بدمج مؤسسات الأمن وتحديد طبيعة النظام السياسي لدولة الوحدة، إلى جانب اقرار عدد من المسائل الإجرائية الأخرى. ويمكن القول أيضاً إن قمة عدن قد تجاوبت مع المناخ الشعبي والرسمي العام الذي سبق انعقادها، واستهدف الضغط من أجل اتخاذ خطوة رئيسية لإنهاء التشطير والتسريع بانجاز الوحدة الفورية.

خاتمة

عرفت الفترة الممتدة منذ العام ١٩٨٦ وإلى نهاية عقد الثمانينيات تغيرات حاسمة، لم تقتصر على النظام الدولي أو البيئة العربية وحسب، بل امتدت تلك التغيرات إلى كلا الشطرين اليمنيين. ولقد بدا الشطر الجنوبي كنموذج مبرز في مراجعة الذات وإجراء تحولات شاملة بمبادرة من الحزب الحاكم، والتأثر بما جرى في بنية الحليف الرئيسي وهو الاتحاد السوفياتي ومجموعة البلدان الأوروبية الشرقية سابقاً. وكما لاحظنا فقد حدث تمازج بين المدخلات جميعاً، تمازج زمني أحياناً، وتمازج موضوعي أحياناً أخرى. ووصل هذا التمازج والتداخل إلى ما بين الشطرين ذاتهما، وهو أمر يبدو طبيعياً إلى أقصى درجة.

إن اختلاف تجربة الشطرين السياسية والاقتصادية في مراحل سابقة لم يمنع عملياً من الوصول معاً إلى مواجهة التحديات نفسها، وخصوصاً في المجال الاقتصادي، حيث بدت الأزمة الاقتصادية واحدة في عناصرها وفي آثارها، ولم يكن أمامهما من مخرج سوى انهاء الحالة التشطيرية، لإتاحة الفرصة للعمل معاً على إحداث تنمية حقيقية في عموم اليمن. ولقد ساعد اكتشاف النفط في مناطق مشتركة ومتداخلة على لعب دور مساعد في اعادة تقييم الخطوات الوحدوية السابقة، وبعدم الاكتفاء بالاجراءات الجزئية مهما كانت طيبة الأثر وعظيمة المنافع. كما لعبت عوامل مثل عدم قدرة أي من الطرفين على المطالبة برسم الحدود بين الشطرين، وتوافر مناخات ايجابية دولية وعربية، دوراً هاماً في احياء اتفاقات الوحدة السابقة، التي تأثر العمل بها إبّان الفترة التالية لأزمة صراع السلطة في الجنوب، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦. تجسد ذلك التنشيط لبنود الاتفاقات السابقة في إعادة العمل بأسس الاستغلال المشترك للثروات الطبيعية، وتنشيط اللجان الوحدوية، وإتاحة الفرصة الطبيعية للمواطنين للتنقل بحرية بين الشطرين. ولا شك أن كل هذه الاعتبارات ساهمت في الاقتراب من جوهر عملية الوحدة، أي النظر في البناء السياسي والمعبر عنه تفصيلاً في الدستور. وبالتالي كان مخرجاً طبيعياً لقمة عدن أن تصدق على الدستور بعدما استنفدت الخطوات الوحدوية جوانب عديدة ذات طابع جزئي ووظيفي وفني واقتصادي.

ما يهمنا الاشارة إليه هو أن تلك الفترة، على الرغم من قصرها الزمني المحدود، قد شهدت تجمعا من العوامل المساعدة، بعضها ذو منشأ داخلي، والبعض الآخر ذو منشأ خارجي، ونظراً لعلاقات التأثر المتبادل بين الشقين معاً، توافرت بذلك فرصة تاريخية لإعادة توحيد اليمن، وقد أظهرت قيادة الشطرين مهارة في اقتناص تلك الفرصة. وفي هذا الصدد

فإن نجاح القيادتين السياسيتين في تحييد الآثار المعاكسة والسلبية لصراع السلطة في الجنوب، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، وإثبات القدرة على احتوائها بما حال دون الانزلاق مرة أخرى نحو أسلوب القوة العسكرية أو التلويح به، بلور ما يمكن تسميته بشرط الإرادة السياسية الملتزمة بالوحدة والساعية إلى تحقيقها، والمُغلبة للمنهجية السلمية التطورية مهما كانت المغريات العابرة للضرب بهذه المنهجية عرض الحائط. ولولا تجسد هذا الشرط عملياً ـ وخصوصاً في لحظات الأزمات الكبرى ـ لكانت قد تغيرت معادلات «الوحدة اليمنية» بصورة سلبية، ولما أمكن احياء وتنشيط «الوظيفية الشاملة» بعد فترة من الحذر والتردد المبررة سيكولوجياً وسياسياً.

وتصوغ خبرة تلك الفترة درساً بليغاً في مدى أهمية وعي القيادة السياسية المشروع الوحدوي والإيمان به، ووعيها العوامل التي يمكن أن تدفع به ـ أي المشروع الوحدوي ـ قدماً إلى الأمام وتصل به إلى بر الانجاز، وتلك التي يمكن أن تجره إلى هاوية سحيقة وتقضي عليه، أو على الأقل تعطل من القدرة على إنجازه في زمن مناسب، وتضفي عليه معوقات اضافية. ومن هنا فشرط الارادة السياسية مثل باقي العوامل المؤدية إلى الوحدة لا يمكن التقليل من شأنه أو القفز عليه.

واجمالاً يمكن الاشارة إلى عدد من الدلالات التي تفصح عنها تجربة النصف الثاني من الثمانينيات:

(١) إن دور القيادة السياسية سواء في تحييد الآثار السلبية لأحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، أو في دفع وتنشيط مجمل الأنشطة الوحدوية كان دوراً رئيسياً وجوهرياً.

(٢) إن عملية المراجعة للتجربة السياسية والاقتصادية التي تمت في الشطر الجنوبي، أتاحت عملياً نوعاً من التقارب مع النظام في الشطر الشمالي.

(٣) إن تلك الفترة الزمنية جسّدت على نحو جلي وحدة المصاعب الاقتصادية والتنموية في ظل الوضع التشطيري، كما أبرزت عدم القدرة على تحقيق آفاق أرحب للتنمية ما دامت هذه الحالة التشطيرية قائمة. وبالمقابل فإن تحقيق تنمية حقيقية وشاملة مرهون بإنهاء التشطير وانجاز دولة الوحدة اليمنية التي تتيح الاستغلال الأمثل للقدرات والثروات الطبيعية.

(٤) إن عامل النفط ساهم في انهاء فترة التردد والحذر التي غلبت على علاقات الشطرين بعد أزمة الصراع على السلطة في الجنوب. ومن هذه الزاوية يدخل في إطار العوامل المساعدة، ولا يعد من قبيل العوامل المنشئة للحالة الوحدوية اليمنية، على نحو ما درجت عليه بعض الدوائر في توصيف العلاقة بين حدث الوحدة اليمنية وعامل النفط.

(٥) إن الخطوات الوحدوية المنجزة في تلك الفترة لم تكن منفصلة عما سبقها من تراكمات وانجازات واتفاقات ومبادىء للعمل المشترك بين الشطرين. وبالتالي تعد حلقة في سلسلة متصلة مع بعضها البعض. ومن هنا تبرز الطبيعة التدرجية التراكمية لمشروع إعادة الوحدة اليمنية في العصر الحديث.

(٦) إن قمة عدن بتصديقها على دستور دولة الوحدة، أنهت عملياً الفوارق التي كانت مطروحة بين الشطرين حول كيفية انجاز الوحدة وأسس عملها. كما خطت قمة عدن خطوة أكبر من خلال تحديد مدة زمنية معينة للانتهاء من المهام والاجراءات التي تسبق قيام دولة الوحدة، ولم تفعل مثل القمم السابقة التي تركت المسائل الزمنية مفتوحة، مما قاد إلى العديد من التأجيلات، والتهرب الفعلي من الالتزامات.

(٧) ان عامل ملاءمة البيئة الدولية والعربية يمثل أحد جوانب انجاح الخطوات الوحدوية اليمنية، حيث تكثفت على الصعيد العربي العديد من مظاهر الصحوة، والاتجاه النسبي إلى تعظيم قيم العمل العربي المشترك على الصعد الجماعية والإقليمية والثنائية، الأمر الذي ولّد بيئة عربية مناسبة للسير قدماً في مشروع إعادة توحيد اليمن. أما على الصعيد الدولي فإن التغيرات العاصفة التي لحقت ببنية النظام الدولي وقائمة موضوعاته وقضاياه، والتي أعطت أولوية للتجمع الاقليمي والتعددية السياسية، فقد مثلت بدورها عنصر ضغط معنوياً ـ ولو بطريق غير مباشر ـ للإسراع في تحقيق الوحدة. ومن هنا جاء التوافق والملاءمة بين جهود تحقيق الوحدة اليمنية من ناحية، وبين السمات العامة لكل من البيئة العربية والدولية من ناحية أخرى.

القسم الثالث

اليمن الواحد.. البناء والممارسة

تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩ - أيار / مايو ١٩٩٣

تقديم

منذ أن صدّقت قمة عدن في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ على دستور الوحدة، وتحديد فترة العام للانتهاء من إجراءات احالته على السلطة التشريعية في الشطرين، وكذا الانتهاء من الاستفتاء الشعبي على الدستور، دخلت عملية الوحدة حيز التنفيذ المرتبط بمدة زمنية معينة، أقصاها عام واحد منذ ذلك التاريخ. وحتى إعلان قيام دولة اليمن الواحد باسم «الجمهورية اليمنية» تعددت العمليات التنفيذية وبدا ضرورياً حسم العديد من القضايا التي تدخل في إطار إنهاء ميراث حقبة التشطير وتباين التجربة السياسية الاجتماعية، وأبرزها قضايا دمج المؤسسات والوزارات، والاتفاق على شكل النظام السياسي لدولة الوحدة، وإعادة تكييف العلاقة مع القوى السياسية التي عارضت أياً من النظامين السياسيين في الشطرين، وكذلك التعامل مع المواقف الدولية والاقليمية المتحفظة أو الرافضة لعملية اعادة توحيد اليمن. كما ولدت تلك العمليات بدورها قضايا أخرى، وأفرزت مواقف شعبية وسياسية بات ضرورياً التعامل معها باعتبارها جزءاً مكملاً من بناء دولة اليمن الواحد.

ومع قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠، قبل الموعد المقترح لها بحوالى نصف عام كامل، تغيرت ملامح الصورة السياسية والجغرافية في جنوب الجزيرة العربية. ولم يكن ذلك التغير قاصراً على مجرد دمج شطرين أو كيانين دوليين في إطار وكيان دولي واحد، وإنما تعدى ذلك التغير آفاقاً أخرى ارتبطت بطبيعة التجربة السياسية الاقتصادية الجديدة التي اقترنت بالدولة الموحدة الوليدة، ونعني بذلك تجربة التعددية الحزبية المفتوحة، وسياسات الاقتصاد الحر، والاكتشافات النفطية، وإعادة بناء الدولة الموحدة وفق أسس ومبادىء ومعايير وحدوية شاملة تنهي ميراث التشطير وما ارتبط به من تخلّف وتعثر لمحاولات التنمية، وأخيراً بنشوء مشكلات بعضها كان متوقعاً والآخر لم يكن كذلك، ونشأ بفعل تداعيات الأحداث، أو نتيجة ظروف قاهرة.

وينصرف هذا القسم إلى دراسة عمليات بناء دولة الوحدة، وفقاً لما تمّ الاتفاق عليه في قمة عدن، وحتى إعلان الجمهورية اليمنية، ودراسة ممارسات الدولة الجديدة داخلياً وخارجياً، ودراسة العلاقة بين الوحدة اليمنية والوحدة العربية. ويهدف القسم بفصوله الثلاثة إلى اكتشاف الآليات ومستويات العمل الوحدوي، طبيعة المشكلات والتحديات التي واجهت بناء دولة الوحدة، والحلول والمخارج التي اتفق عليها بين السلطتين الشطريتين، إضافة إلى التعرف على عموم التجربة السياسية والاقتصادية، وآفاق استمرارها. ونظراً لأهمية العلاقة بين الوحدة اليمنية والوحدة العربية سيتم افراد فصل خاص لتناول الاستخلاصات والدروس العملية والتطبيقية التي تحفل بها التجربة اليمنية، ويمكن الاستفادة بها في مسيرة الوحدة العربية.

وعلى هذا النحو سوف يتضمن هذا القسم الفصول الثلاثة الآتية:

ـ بناء دولة الوحدة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ ـ أيار/ مايو ١٩٩٠، الضغوط والعمليات والمخارج. . الشرط الديمقراطي.

ـ أسلوب عمل الفترة الانتقالية: الانجازات والتحديات.

ـ الوحدة اليمنية والوحدة العربية. . خصوصية التجربة وعمومية النتائج.

الفصل السابع

بناء دولة الوحدة ١٩٨٩ - ١٩٩٠
تحقيق الشرط الديمقراطي

تقديم

أدخل التصديق على دستور دولة الوحدة متغيراً هاماً ورئيسياً في مجموعة المتغيرات الحاكمة عملية بناء دولة الوحدة، وهو متغير الدستور ذاته الذي انهى إشكالية شكل دولة الوحدة وطبيعتها السياسية. ومن المهم ملاحظة أن اتفاق قمة عدن على النحو السابق لم يمنع كلا الشطرين من الاستمرار في تجربته السياسية الاقتصادية على النحو الذي عرضنا أسسه ومتغيراته الحاكمة آنفاً (انظر الفصل الثالث من القسم الأول). وفي الوقت نفسه تبلور جهد مشترك قوامه التعامل مع الإشكاليات الجديدة التي طرحها التصديق علي الدستور، إضافة إلى المشكلات الموجودة من قبل. ومن هنا جاء بناء دولة الوحدة مقروناً بمسارين متوازيين، أحدهما مسار ذاتي شطري قامت به كل سلطة على حدة في إطار الشطر الخاص بها، والمسار الثاني هو مسار العمل الوحدوي المشترك في إطار تنفيذ الاتفاقات الوحدوية وصولاً إلى قيام الجمهورية اليمنية.

وعلى صعيد الواقع، فقد حدث تداخل بين المسارين، ومن خلال هذا التداخل حدث تحقق جزئي لما يمكن تسميته الشرط الديمقراطي في عملية بناء دولة الوحدة اليمنية، ونعني بالشرط الديمقراطي مجموعة العمليات والتفاعلات التي:

١ ـ تتيح مساحة أكبر من التفاعلات الشعبية في بناء الوحدة وعملياتها المختلفة.

٢ ـ تقر بحقوق كل القوى السياسية في الوجود العلني.

٣ ـ تتضمن حق الاجتهاد السياسي بشأن دولة الوحدة وبنائها السياسي والمؤسسي، والحق في تقديم رؤى مختلفة حول ما يتم اتخاذه من قرارات وخطوات تنفيذية.

٤ ـ تكفل الحق للقوى السياسية في تقديم بدائل للخطوات الوحدوية التي تتخذ بالفعل.

٥ ـ تكفل التطلع إلى القيام بعبء أدوار أو المساهمة الايجابية في القرارات ذات الطابع المصيري.

وكما سنرى فإن هذه العناصر الخمسة تحققت بدرجات متفاوتة. وكان للتحولات التي شهدها الشطر الجنوبي، وما تضمنته من الاعتراف بالتعددية السياسية وبحرية النشاط الاقتصادي، الدور الأكبر في تحقيق الشرط الديمقراطي جزئياً في بناء دولة الوحدة، ثم في ما بعد إقرار التعددية السياسية كنظام لدولة الوحدة.

ولأسباب الدراسة والتفصيل، سوف نعالج كل مسار ذاتي شطري على حدة، ثم نتعرف على عمليات التداخل والتأثر التي حدثت بينهما، وساهمت على نحو أو آخر في تشكيل خصائص معينة لدولة الوحدة اليمنية، وسوف نشير إلى الإشكاليات التي تضمنها ذلك التداخل والآليات التي اتبعت لتجاوزها، وكذلك ابعاد تحقق الشرط الديمقراطي في بناء الوحدة اليمنية.

أولاً: المسار الذاتي الشطري

لم تحدث تغيرات سياسية كبرى في الشطر الشمالي على النحو الذي جرى في الشطر الجنوبي. واستمرت في الواقع تجربته السياسية والاقتصادية بالوتيرة نفسها والاتجاه الذي عرضنا له في الفصل الثالث من القسم الأول. ومع الاقتراب من إعلان دولة الوحدة اليمنية حدثت بعض التحولات على صعيد العلاقة مع فئات المعارضة والإقرار بحق القوى اليمنية في تنظيم نفسها، إلا أنه تم ربط هذا الحق بقيام الجمهورية اليمنية وليس قبلها. وكان ذلك في الواقع نتيجة التداخل الكبير بين ما جرى في الشطر الجنوبي من تحولات جذرية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، والخطوات الكبرى التي اتخذت في المسار الوحدوي المشترك. وسوف نعرض إلى تفصيلات تلك العلاقة في جزء تال من هذا الفصل.

أما في الشطر الجنوبي فقد تتابعت الوقائع الخاصة بالاصلاح السياسي والاقتصادي التي شكلت عنصراً أساسياً في عملية احتواء آثار أحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، وما تلاها من تحول سلمي، تم أساساً بمبادرة من النخبة الحزبية التي سيطرت على مقاليد الأمور. ومن هنا جاءت «وثيقة الاتجاهات الأساسية للاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل» التي أقرت في الدورة الـ ١٩ للجنة المركزية شباط/ فبراير ١٩٩٠ مؤكدة على الاعتراف بدور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على «مراجعة القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالنشاط الرأسمالي الخاص وبالذات قانون تشجيع الاستثمار، وقانون ضريبة الدخل والجمارك وقوانين الرقابة على النقد والنظام المصرفي وغيرها»[١]. وفي الإطار نفسه أعطي الحق «للجهات المنتجة والمسوقة بتحديد وتعديل الأسعار للسلع والخدمات وفقاً للعرض والطلب»[٢].

---

(١) الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل، أقرتها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في الدورة الـ ١٩، ١٠ ـ ١٥ شباط/ فبراير ١٩٩٠ (عدن: مطابع الهمداني، [د. ت.])، ص ٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٦.

وعلى الصعيد السياسي العام، فقد انتهت الوثيقة إلى أن تفعيل الحياة السياسية يكون من خلال ضمان حرية التعبير وإشاعة وتشجيع الرأي والرأي الآخر، وحق الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية في إصدار الصحف الخاصة بها والنشر في وسائل التعبير الحكومية، والعمل على تأمين مساهمة الأحزاب والقوى الوطنية في برنامج الاصلاح وتنفيذ اتفاق عدن الوحدوي، وتوسيع وترسيخ قاعدة الممارسة الديمقراطية في مجالس الشعب المحلية ومجلس الشعب الأعلى وبقية هيئات الدولة، وإقرار مبدأ المناقشة العامة والاستفتاء الشعبي على أية تعديلات في القوانين تتعلق بأسس النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالحقوق والحريات الديمقراطية للمواطنين أو القوانين الأساسية التي يقرها مجلس الشعب الأعلى، واحترام استقلالية ونشاط المنظمات الجماهيرية والابداعية[٣].

في ما يتعلق بالحزب الاشتراكي ودوره، فقد أُقر اعادة النظر في برنامج الحزب وإدخال التعديلات الضرورية عليه، وتطويره في ضوء ما أسمته وثيقة الاتجاهات الأساسية للاصلاح الشامل برؤية علمية ناضجة تستند إلى معطيات الفكر العلمي الاجتماعي المعاصر (ولم يقتصر كما كان الوضع من قبل على الفكر الاشتراكي وحسب) ومتطلبات تطور المجتمع اليمني وخصائصه الوطنية، وذلك بهدف تعزيز الطابع الواقعي للخط السياسي العام للحزب. كما أُقر أيضاً العمل على توسيع حدود الممارسة الديمقراطية الحزبية الداخلية من خلال التأكيد على حق المناقشة وحرية التعبير عن الرأي، وتثبيت حق العضو أو العضو المرشح بالانسحاب الطوعي من عضوية الحزب وحق الاستقالة من لجانه القيادية، وتوسيع الحقوق الديمقراطية في انتخاب الهيئة القيادية ابتداء من المنظمات الحزبية القاعدية وحتى اللجنة المركزية[٤].

وتكشف تلك الاتجاهات عن تحول رئيسي في مسار التجربة، إذ فتحت الباب أمام تفعيل دور القطاع الخاص والتعامل بأسس السوق وآلياته، كما اتخذت خطوة جريئة بإقرار حق القوى الوطنية في تنظيم نفسها وبالعمل الحر سياسياً وإعلامياً، وهي تحولات واكبت من حيث المضمون والجوهر ذلك التوجه العام الذي ساد البلدان التي عرفت تجربة التنظيم السياسي الواحد سواء في شرق أوروبا أو غيرها من بلدان العالم الثالث.

ومن خلال الجوانب التطبيقية لما جرى من تحولات في الشطر الجنوبي في تلك الفترة الزمنية، نستطيع أن نبرز ثلاث خصائص رئيسية على النحو التالي:

١ ـ الانفتاح على القوى الوطنية وإقرار التعددية الحزبية

لم تكن تلك التحولات على المستوى الوثائقي للحزب الاشتراكي ولأجهزة الدولة ومؤسساتها سوى مقدمة لتحولات رئيسية في حياة الشطر الجنوبي عملياً. فقد اتخذت اللجنة المركزية للحزب في اجتماع طارىء لها قراراً بالسماح بالتعددية الحزبية المقيدة بالدستور

---

(٣) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٥٠.

وبالإيمان بأهداف ثورتي أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ اكتوبر. وتم ربط القرار باتخاذ اجراءات لإعادة الاعتبار لكل القوى التي تضررت من الأساليب الخاطئة في حسم الخلاف داخل الحزب في إشارة إلى معالجة الأخطاء التي ارتكبت في حق تيارات سياسية وشخصيات وطنية. وقد اعتبر القرار بمثابة انتهاء لعصر هيمنة الحزب الاشتراكي ووحدانيته في العمل السياسي في الجنوب، وأنه يهدف إلى السماح لقوى ناصرية وبعثية للإعلان عن نفسها بطريقة مشروعة، كما استهدف شق المجموعة الحزبية التي أحاطت بالرئيس السابق علي ناصر[5]، وفي الوقت نفسه استبعاد قوى سياسية أخرى مثل «رابطة أبناء الجنوب»، و«التجمع القومي للقوى الوطنية في الجنوب اليمني» المعارضين لتجربة الجنوب والملتزمين في وثائقهما بالعمل على إسقاط التجربة بكل الوسائل، إلا أن هذا الاستبعاد لم يدم طويلاً نظراً لأن قيام الجمهورية اليمنية أفسح في المجال أمام الأحزاب كافة للعمل بصفة شرعية. وفي ضوء ذلك التطور أعلن عن تشكيل عدة أحزاب منها «التنظيم الوحدوي الناصري»، و«التجمع الوحدوي اليمني» الذي ضم عناصر شمالية وجنوبية، و«جبهة قوى الوحدة اليمنية» الذي شكلته عناصر تعيش في الشمال قريبة من فكر الرئيس الأسبق قحطان الشعبي[6]، كما أعلن عدد من أنصار الرئيس علي ناصر محمد تشكيل لجنة تحضيرية لتأسيس حزب آخر تحت اسم «الحزب الوحدوي الديمقراطي»[7].

وفي خطوة استهدفت استقطاب الشخصيات الوطنية إلى داخل مؤسسات الدولة، «أوصت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في دورتها العشرين الاستثنائية مجلس الشعب الأعلى (البرلمان) اضافة ٢٠ بالمئة من مجموع أعضائه البالغين ١١١ عضواً افساحاً في المجال أمام ممثلي الحركة الوطنية والشخصيات المستقلة وممثلي رأس المال الوطني للمشاركة فيه، وتوسيع هيئة رئاسة المجلس»[8].

وفي إطار تنظيم الحياة الحزبية ناقش مجلس الوزراء مشروع قانون الأحزاب، وكان من أبرز ما فيه «حظر اللجوء إلى العنف أو تكفير التيارات والأحزاب الأخرى، وعدم السماح بتكوين ميليشيات عسكرية، وألزم مشروع القانون كل تنظيم سياسي أن يكون من خلال مبادئه وأهدافه وبرنامجه وفياً لمبادىء ثورتي أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ اكتوبر، وأن يحافظ على وحدة اليمن وسيادته ووحدة أراضيه، وأن يحتكم إلى مبادىء الممارسة الديمقراطية بما في ذلك داخل التنظيم»[9]. إلا أن المشروع لم يصدر رسمياً في فترة التشطير.

كما جرت بعض حوارات بين الحزب الاشتراكي وبعض القوى والشخصيات الوطنية الأخرى، ومنهم من كان محظوراً عليه دخول الجنوب، وعاش فترة طويلة في الشمال أو في أقطار عربية أخرى، ومنهم علي باذيب عضو اللجنة المركزية للحزب وأحد كبار مناصري

---

(٥) في هذه التقييمات، انظر تقارير اخبارية تحليلية في: الحياة، ١٢/١٢/١٩٨٩، والشرق الأوسط، ١٢/١٢/١٩٨٩.

(٦) انظر: الحياة: ٥/١/١٩٩٠، و٢٩/٣/١٩٩٠.

(٧) انظر: الحياة: ٣/١/١٩٩٠، و١١/١/١٩٩٠.

(٨) الحياة، ٥/٤/١٩٩٠.

(٩) الحياة، ١١/٤/١٩٩٠.

الرئيس علي ناصر محمد(١٠)، وكذلك علي شيخ عمر عضو اللجنة التنفيذية «للتجمع القومي للقوى الوطنية في الجنوب اليمني» الذي زار عدن في آذار/ مارس ١٩٩٠ وأشار إلى وجود اتصالات مع عناصر من الحزب الاشتراكي وآخرين من جماعة الرئيس علي ناصر، وإلى طرح «التجمع القومي» لمشروع مصالحة وطنية في الجنوب لم يجد استجابة رسمية، كما أكد اقتناع قيادة التجمع القومي بتحويل النشاط من العمل على إسقاط نظام الحكم في الجنوب إلى التعايش والنضال مع بقية الفصائل الوطنية والديمقراطية في عموم الساحة اليمنية(١١). وبعد وقت قصير اتخذ «التجمع قراراً بتغيير اسمه إلى «التجمع القومي للقوى اليمنية» وأصدر برنامجاً جديداً ليتلاءم مع متطلبات المرحلة»(١٢).

٢ ـ مساحة أكبر من الحريات العامة

انطوت التحولات المشار إليها على السماح بقدر ملموس من حرية الرأي في وسائل الاعلام الرسمية والحزبية(١٣)، وأبرزت المناقشات التي ظهرت في الصحف مدى الحاجة إلى صياغة مشروع جديد للصحافة يقنن تلك الحريات ويسمح بحرية إصدار الصحف. وبالفعل قُدم مشروع بهذا المعنى إلى مجلس الوزراء لغرض مناقشته «تضمن إلغاء الحظر والقيود على تداول المطبوعات بمختلف أنواعها. وأجاز المشروع إصدار صحف مستقلة للأفراد والهيئات والأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية، وكذلك امتلاك واستثمار المطابع الصحفية والسماح بحرية تداول المطبوعات»(١٤). إلا أن اصدار القانون بالفعل لم يحدث في فترة التشطير، بسبب سرعة إعلان دولة الوحدة اليمنية والاتفاق مع القيادة الشمالية على تأجيل إصداره إلى ما بعد الوحدة، ولكي يكون قانوناً لدولة الوحدة وليس لأحد الشطرين. ولكن على الصعيد الفعلي شهد العمل الصحفي والاعلامي في الجنوب في تلك المرحلة انفراجة كبيرة ومساحة ملموسة من حرية الرأي، كما رفعت القيود المفروضة على تداول الكتب ومختلف المطبوعات.

على صعيد الحريات العامة برزت ظواهر لم تكن مطروقة من قبل في الحياة العامة، ومنها الاضراب العام الذي نفذه الأطباء والصيادلة وعمال الصناعات النفطية للمطالبة بزيادة الأجور، وبتوفير المعدات الطبية الحديثة. وقد استمر الاضراب حوالى أسبوعين. ولم تعمد السلطة الحاكمة إلى استخدام القوة لفضه، ولجأت إلى أسلوب الحوار مع قادة الاضراب

---

(١٠) الحياة، ١٧/٤/١٩٩٠.

(١١) انظر حوار علي شيخ عمر، في: الحياة، ٣٠/٣/١٩٩٠.

(١٢) الحياة: ٢١ ـ ٢٢/٤/١٩٩٠.

(١٣) من مظاهر الحرية في الصحف ووسائل الاعلام حتى الرسمية منها، ظهور الكثير من مقالات الرأي التي تنطوي على انتقادات للحزب الاشتراكي ذاته واعتبار ايديولوجيته كإيديولوجية دخيلة على البلاد. ووصلت الانتقادات إلى النخبة الحاكمة إلى الحد الذي اتهمت بعض المقالات، التي نشرت في الجريدة الرسمية بالجنوب، النخبة الحاكمة بأنها اقلية ملحدة، وهو ما يناقض الدستور. انظر: محمد عبده العمري، «لا اصلاح بدون الاعتراف الشجاع بعثرات المسيرة،» ١٤ اكتوبر، ١٨/٢/١٩٩٠، نقلاً عن: الحياة، ٢٠/٢/١٩٩٠.

(١٤) من تصريح لمحمد أحمد جرهوم، وزير الاعلام في الشطر الجنوبي، في: الاتحاد (أبو ظبي)، ٦/٢/١٩٩٠.

والتجاوب مع بعض مطالبهم(١٥). كما شهد القطاع الزراعي، ومصفاة عدن اضرابات مماثلة للأغراض الاقتصادية ذاتها(١٦). وتعددت التظاهرات العامة، ولعبت النساء دوراً ملموساً في القيام بها، سواء لدوافع خاصة بأوضاعهن والتأكيد على مبدأ المساواة مع الرجل في ظل دولة الوحدة، وحقهن في تبوء المناصب العامة دون قيود، أو لقضايا عامة تمس الحقوق والحريات في البلاد، حيث طالبن في تظاهرة ٨ آذار/ مارس ١٩٩٠ ـ وهو يوم المرأة العالمي ـ بالابقاء على قانون الأحوال الشخصية المعمول به في الشطر الجنوبي، وهو الذي يساوي بين الرجل والمرأة ويمنع تعدد الزوجات إلا في حالات قاهرة(١٧). وفي مظاهرة تالية طالبن باطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين احتجزوا إثر احداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦(١٨). وللمرة الثالثة تظاهرت النساء للمطالبة بما أسمينه «حرية حقيقية في انتخابات الاتحاد النسائي اليمني، وتردد أن تلك التظاهرة كان وراءها أصوليون للمرة الأولى في تاريخ الشطر الجنوبي»(١٩).

وجرت تظاهرات في المكلا بحضرموت لم تكن بعيدة عن الصراع بين مؤيدي التيار الأصولي، ومؤيدي الحزب الاشتراكي، حيث قام الطلاب بتظاهرة رفعوا خلالها مزيجاً من المطالب الخاصة بتحسين الأوضاع الدراسية ومطالب أخرى ذات طابع سياسي مثل المطالبة بإلغاء التعليم المختلط وفرض الحجاب، وحذف مادتي الفلسفة المادية والاشتراكية العلمية من برامج التعليم، والدعوة إلى تشكيل تنظيم طلابي مستقل عن منظمة «أشيد» التابعة للحزب الاشتراكي الحاكم. وحدثت للمرة الأولى مواجهات مع قوات الأمن، وفُسر الأمر رسمياً بأن عناصر مندسة وغير طلابية كانت وراء أحداث إطلاق الرصاص، وكان قد سبق هذه التظاهرات الطلابية انتشار «أشرطة تسجيل صوتية» داخل المدارس الثانوية وغيرها حضت الطلاب على المطالبة بالتغيير، وتعزى إليها جملة المطالب ذات الطابع السياسي(٢٠).

ورداً على هذه التظاهرات جرت تظاهرة أخرى رفعت لافتات معادية لمن اسمتهم «القوى الظلامية»، وأخرى مؤيدة للاصلاح الاقتصادي والسياسي ولدور الحزب الاشتراكي الحاكم في إحداث التحولات السلمية في البلاد(٢١).

كانت أكثر التظاهرات دلالة تلك التي حدثت في منتصف نيسان/ ابريل ١٩٩٠، وارتبطت بنوع من الانقسام داخل النخبة الحاكمة، بين الذين سعوا إلى التحقيق العملي لحرية الانتخاب في اختيار القيادات التنفيذية، وحاولوا التجاوب مع روح التفكير الجديد في

---

(١٥) انظر: الأهرام، ١/٣/١٩٩٠، والحياة، ١٢/٣/١٩٩٠.
(١٦) انظر: الحياة، ٥/٣/١٩٩٠.
(١٧) انظر: الحياة، ٩/٤/١٩٩٠.
(١٨) انظر: الحياة، ١٢/٣/١٩٩٠.
(١٩) الحياة، ٩/٤/١٩٩٠.
(٢٠) انظر تقارير مفصّلة عن تظاهرة الطلاب وما رفع فيها من شعارات في: الحياة، ٢٤ ـ ٢٦/٣/١٩٩٠؛ والقدس، ٢٦/٣/١٩٩٠.
(٢١) انظر: الحياة، ٢٨/٣/١٩٩٠.

الحزب والدولة، وهؤلاء الذين شككوا في جدوى تلك الاجراءات ونددوا بها نظراً لافرازاتها السلبية على الحزب الاشتراكي ودوره الطليعي[٢٢]. وترافق معها ظهور جدل اعلامي بين «هذين الجناحين اللذين أُطلق عليهما القرويون والقبليون، كما ظهرت بيانات عديدة داخل الحزب أدانت ما أسمته فشل القيادة في تأدية المهمات ونبذ الخلافات وتوحيد الصفوف»[٢٣].

أثارت مثل هذه التحولات والتطورات قضية كبرى وهي دور الحزب ووحدته ومصيره، وهو ما أشار إليه علي سالم البيض الأمين العام للحزب، بأن الحزب لم يُلغ دوره، وأن هذا الأمر مرتبط بتاريخه وبقياداته التي تنزع نحو التطور، وأن الحزب جاهز لأن يكون شريكاً مع غيره من القوى الوطنية والديمقراطية في تحمل المسؤولية، وأنه يسعى بصدق إلى إقامة التحالفات الوطنية الواسعة التي لا يمكن تصور دوره خارج تلك التحالفات أو من دونها[٢٤]. اما «هؤلاء الذين ليست لديهم المقدرة على مواكبة الاصلاح فعليهم ترك الطريق والبقاء كأصدقاء للحزب»[٢٥]. كما تم التأكيد على أن دور الحزب في تلك المرحلة هو العمل على انجاز مشروع الوحدة اليمنية وتطبيق الاتفاقات الوحدوية التي تمّ التوصل إليها مع قيادة الشطر الشمالي.

لم تخلُ تلك المرحلة من إعادة البناء من بوادر صراع مع توجهات أصولية استفادت بقوة من المناخ السياسي الجديد في الجنوب، وكشفت عن نفسها داخل عدن ومدن أخرى، وارتبط ذلك بالاندفاع نحو تحقيق الوحدة، حيث اتهم الأصوليون الحزب الاشتراكي وقياداته وأعضاءه بالإلحاد، ودعوهم إلى ترك السلطة، والتخلي عما أسموه «اتجاهاتهم المستوردة»، واعتبروا أن الوحدة تحت مظلة العمل المشترك مع الحزب الاشتراكي هي نوع من الكفر والزندقة التي يجب محاربتها والجهاد ضدها. في حين هاجمت صحف الحزب وقياداته التيار الأصولي مؤكدة أنه تيار معادٍ للوحدة ومدعوم عالمياً ويعمل على تكفير باقي المجتمع وقواه الوطنية على اختلاف مشاربها وانتماءاتها[٢٦].

---

(٢٢) كانت المناسبة التي فجرت هذا الانقسام علناً هي انتخاب محافظ عدن عن طريق الانتخاب، وهزيمة محافظها السابق ناجي عثمان عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، وفوز صالح كمراني أحد قياديي منظمة عدن الحزبية مما أدى إلى تبادل الاتهامات بين أنصار كل طرف، والخروج في مظاهرات انتقدتها بشدة صحيفة الثوري الرسمية للحزب الاشتراكي اليمني وصحيفة صوت العمال الناطقة باسم اللجنة المركزية لاتحاد نقابات العمال. انظر تقارير اخبارية مفصلة في: الحياة، ١٧/٤/١٩٩٠، والشرق الأوسط، ٢٥/٤/١٩٩٠.

(٢٣) الحياة، ٢١ ـ ٢٢/٤/١٩٩٠.

(٢٤) انظر كلمة علي سالم البيض، الأمين العام، في افتتاح الدورة الـ ١٩ للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في ١٩ شباط/ فبراير ١٩٩٠، في: علي سالم البيض، الوحدة الديمقراطية: الاصلاح خيار المستقبل، كتاب وثائقي ([د.م.]: اصدارات سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، [د.ت.])، ص ٢٧.

(٢٥) من كلمة علي سالم البيض في المؤتمر المحلي للحزب في ابين، انظر: الحياة، ١١/٤/١٩٩٠.

(٢٦) أثناء زيارة الباحث لعدن في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١ استمع إلى بعض الأشرطة المسجلة لعدد من قيادات التيار الأصولي، والتي كانت منتشرة في مطلع ١٩٩٠، وبعضها كان عبارة عن خطب قيلت في عدد من المساجد، وتضمنت جميعها الاتهامات المذكورة. وطالب المتحدثون فيها بعدم انجاز الوحدة مع الحزب الاشتراكي الحاكم في الجنوب لأنها ستكون من وجهة نظرهم وحدة مع كفرة وزنادقة. وتضمنت الشرائط =

٣ ـ مساحة أكبر في النشاط الاقتصادي الخاص

على الصعيد الاقتصادي تم اتخاذ بعض الخطوات في مجال اتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص من خلال مشروعات قوانين أوصت بها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، وتمت مناقشتها من قبل مجلس الوزراء ومجلس الشعب الأعلى. ومن بين الإجراءات التي تضمنتها مشروعات القوانين تلك السماح بعيادات خاصة للأطباء، وزيادة الأجور للعاملين في الدولة، وإقرار مبدأ تمليك المساكن المؤممة لساكنيها، وتسهيل إجراءات تأجير الأراضي المخصصة للبناء السكني لذوي الدخل المحدود، كما نوقشت مشروعات لقوانين تشجيع الاستثمار والسياحة والمنطقة الحرة في عدن، بما يُؤمن مساهمة رأس المال الخاص العربي والأجنبي والمحلي والمغترب(٢٧).

وهكذا أدت عملية النقد فالمراجعة الشاملة إلى إعادة النظر كلياً في التجربة السياسية والاقتصادية، وولوج مسار التعددية الحزبية والديمقراطية، والاعتراف بدور القطاع الخاص، وبالانفتاح على القوى الوطنية والسياسية الأخرى. كما أدت تطورات الأحداث إلى المواجهة مع قوى الأصوليين، وبروز بوادر لانقسام حاد في الحزب الاشتراكي ذاته بين دعاة التفكير الجديد من جهة، وممثلي الحرس القديم ودعاة تحسين الوضع جزئياً دون التخلي عن دور الحزب ومكانته الطليعية والريادية من جهة أخرى. ولقد تزامن ذلك مع الاندفاع نحو الوحدة اليمنية، التي رُبطت عملياً وواقعياً بتوجهات المراجعة والاصلاح في الجنوب.

ثانياً: المسار الوحدوي المشترك

شهدت الشهور الستة التي فصلت بين قمة عدن تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ وقيام دولة الوحدة أيار/ مايو ١٩٩٠ نشاطاً مشتركاً كبيراً، عمل على إنهاء ميراث حقبة التشطير من جهة، وبلورة مخارج لما بدا من مشكلات من جهة أخرى، وفي بعض الأحيان بدا الأمر وكأن هناك سباقاً مع الزمن من أجل إعلان دولة الوحدة. تضمنت تلك الخطوات مستويات متعددة من اللقاءات وحسم العديد من القضايا الشائكة التي كانت محلاً للخلاف بين القيادتين السياسيتين ولا سيما موقف الجيش بعد دمجه من العمل الحزبي، وكيفية دمج الأجهزة الأمنية، والموقف من مسألة التنظيم السياسي في دولة الوحدة، ومسألة تعديل الدستور وضوابطها، والشكل الذي ستكون عليه الحكومة في دولة الوحدة.

كما تضمنت الخطوات الوحدوية الانتهاء من صياغة وتحديد كثير من الأسس القانونية الخاصة بدمج الوزارات والمصالح والهيئات المتناظرة، وبطريقة عملها في ظل دولة الوحدة.

= المسجلة الدعوة إلى تغيير شامل للدستور. انظر أيضاً: الحياة: ١٩٩٠/٢/٢٢ و١٩٩٠/٣/٢، والقدس العربي (لندن)، ١٩٩٠/٣/٢٠.

(٢٧) انظر: الحياة: ١٧ ـ ١٩٩٠/٢/١٨؛ ٢٤ ـ ١٩٩٠/٢/٢٥، و١٩٩٠/٤/١٠.

وشهدت الفترة نفسها تقريباً نشاطاً شعبياً ذا طابع وحدوي من خلال عمليات دمج وتوحد تمّت بين عديد من التنظيمات الشعبية والنقابية وعدد من المنظمات التطوعية. ولم تخل الجهود المبذولة في تلك الفترة من عملية حشد دولي وعربي لتأييد عملية الوحدة، وأخذت تلك الجهود شكل الاتصالات مع الدول العربية وغير العربية، والتأكيد بأن دولة الوحدة اليمنية لن تكون مصدراً لتهديد الجيران، وستكون عامل استقرار اقليمي، وستعتمد الحوار في حل أية قضية إقليمية، وأنها دولة وحدة عربية إسلامية لا تشكل خطراً على أحد، وستساهم في مناصرة القضايا العربية[٢٨]. ولتفصيل ما سبق إجماله سنشير إلى المستويات التطبيقية التالية:

١ ـ مستوى لقاءات القمة

عقدت خمسة لقاءات للقمة بين قيادتي الشطرين، ركّزت كل منها على معالجة إحدى القضايا الهامة، إضافة إلى متابعة النشاط الوحدوي اجمالاً. وهذه اللقاءات على النحو التالي:

أ ـ قمة صنعاء في ٢٢ ـ ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩

عقدت بعد أقل من شهر واحد تلا قمة عدن، واتخذت بدورها مجموعة من الاتفاقات، على النحو التالي:

وأولاً: انتظام لقاءات القمة للوقوف أولاً بأول أمام سير تنفيذ الاتفاق ومتابعة الاجراءات الدستورية للتصديق على مشروع دولة الوحدة في مجلسي الشعب والشورى، وكذا اجراءات الاستفتاء عليه.

ثانياً: تكليف مجلسي وزراء الشطرين بعقد اجتماعات مشتركة ووضع برنامج عمل موحد لإنجاز ما يلي:

(أ) الوقوف أمام نتائج عمل اللجان الوحدوية واتخاذ الاجراءات التنفيذية لها.

(ب) تقديم تصور بشأن دمج الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات والأجهزة المختلفة في الشطرين، وتوحيد النظم واللوائح.

(ج) وضع دراسة تقييمية لتجربة الشطرين في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي مجال الممارسة الديمقراطية، واستخلاص الايجابيات منها وتثبيتها في عمل دولة الوحدة.

(د) الاسراع في تأمين حركة التنقل بحرية للمواطنين.

(هـ) إعداد مشروع قانون الانتخابات الجديدة ونظام إجراء الاستفتاء الشعبي على مشروع دستور دولة الوحدة، وتنظيم فترة الانتخابات واجراءاتها وقانون التنظيمات السياسية في ضوء الاتجاهات السياسية التي تقرها القيادة السياسية في الشطرين على ضوء الدستور.

(و) العمل السريع لتوحيد الأنظمة والقوانين المنظمة للحقوق والحريات الشخصية للمواطنين في عموم الوطن اليمني.

---

(٢٨) حول المعاني والتأكيدات الواردة في المتن، هناك الكثير من التصريحات المنسوبة للرئيس علي عبد الله صالح ومسؤولين في الشمال والجنوب. انظر: الشرق الأوسط، ١٩٨٩/١٢/٤، والحياة: ١٩٩٠/٢/٩ و١٩٩٠/٣/٧.

ثالثاً: إعلان العفو العام عن جميع المواطنين اليمنيين الذين تعرضوا للاجراءات نتيجة نشاطهم السياسي بحيث يشمل الحق العام، وإنهاء جميع المطالب الثأرية والانتقامية، وتكليف مجلس وزراء الشطرين باتخاذ الاجراءات المنفذة لذلك.

رابعاً: تكليف لجنة التنظيم بانجاز مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون التنظيمات السياسية، ومشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الانتخابات، ومشروع الميثاق الوطني، وتنظيم الحوار مع التنظيمات والشخصيات الوطنية وإشراكها في مناقشة المشاريع المختلفة، وإعداد تصور يحدد وضع القوات المسلحة من العمل السياسي في ظل دولة الوحدة»(٢٩).

ويتضح من قرارات قمة صنعاء أنها تضمنت أربعة أنواع فرعية، النوع الأول منها ذو طابع تنفيذي، مثل إعداد مشروعات لقوانين، والتصورات الخاصة بدمج الوزارات والمصالح الحكومية وتوحيد الأنظمة والقوانين المنظمة للحقوق والحريات العامة.

النوع الثاني يدخل في نطاق البحث المشترك لبعض القضايا والاشكاليات الرئيسية المرتبطة بانجاز الوحدة التي يتطلب الأمر حسمها مبكراً، مثل وضع القوات المسلحة من العمل السياسي في ظل دولة الوحدة، ومشروعات الاتجاهات الأساسية لقوانين التنظيمات السياسية والانتخابات.

النوع الثالث يدخل في إطار تصفية بعض ميراث فترة التشطير والعداء المتبادل وهو ما وضح في إقرار العفو العام والشامل عن جميع المواطنين اليمنيين الذين تعرضوا لاجراءات عقابية في أي من الشطرين بسبب نشاطهم السياسي. والقرار هنا موجه لكل اليمنيين دون استثناء، سواء الذين عارضوا الشمال واحتضنهم الجنوب أو العكس. وقيمة هذا القرار الذي جاء في صيغة إعلان من القيادتين السياسيتين أنه انهى واحدة من المشكلات التي كانت تؤرق الكثير من اليمنيين، وكانت تمثل بؤرة توتر كامنة قابلة للتفجر على نحو خطير ما لم يكن قد تم احتواؤها على هذا النحو العام الذي سمح بانهاء مشكلة الرئيس علي ناصر محمد وبعض كبار معاونيه وعدد من الذين صدر بحقهم أحكام بالإعدام غيابياً.

أما النوع الرابع فكان يستهدف مقابلة الضغوط الشعبية والحزبية التي تبلورت في ذلك الوقت وطالبت بضرورة ايجاد آلية للمشاركة الفاعلة في عملية الوحدة اليمنية، وعدم اقتصارها على التنظيمين الحاكمين. ومن هنا جاءت إضافة مهمة تنظيم مشاركة القوى الوطنية في عملية الوحدة كأحد مهام لجنة التنظيم السياسي مثلما ورد في (رابعاً) اعلاه.

ب ـ قمة مكيراس المفاجئة في ١٩ شباط/ فبراير ١٩٩٠

هذه القمة لم يعلن عنها قبل إتمامها، وقد بدا من المناخ العام الذي أحاط بها استهدافها لمعالجة تطورات طارئة قد تؤثر في عملية الوحدة. ولم يصدر عنها قرارات محددة،

(٢٩) انظر نص البلاغ الصحفي الصادر عن قمة صنعاء في: الجمهورية اليمنية: كتاب اليمن الواحد، سلسلة وثائقية؛ رقم ٣ (صنعاء: مكتب شؤون الوحدة، ١٩٨٩)، ص ٢٨٠ ـ ٢٨١.

وحسب نص التصريح الرسمي فإنها «استهدفت البحث في وسائل تسريع الوحدة ومواجهة المعوقات التي من شأنها التأثير على الوحدة وسبل التصدي لها»[30] في حين ركزت تصريحات الرئيس صالح يوم القمة على إدانة الذين يشككون بالوحدة وبالخطوات المتخذة في سبيلها[31].

ج ـ قمة تعز في ٨ آذار/ مارس ١٩٩٠

بدأت تلك القمة وقائعها في تعز واستكملت في عدن، وركّزت في البحث على توحيد الأجهزة العسكرية والمؤسسات الأمنية على وجه العموم[32]، وقد سبق القمة تأكيدات للرئيس صالح بأن الوحدة قد تعلن قبل موعدها، وأن المتغيرات الدولية لعبت دوراً في إحداث التقارب بين الشطرين وإزالة التبعية، «وان الهدف من قمة تعز البحث في قضايا عديدة من بينها توحيد المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية وتوحيد الطيران المدني»[33]. وبعد القمة ركزت تصريحات علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي على: «ان عملية التوحيد ستستمر مهما كانت العقبات والمصاعب، وأنه لن يكون هناك تراجع أبداً»[34]. ولم يصدر عن تلك القمة قرارات محددة.

د ـ قمة صنعاء في ١٩ ـ ٢٢ نيسان/ ابريل ١٩٩٠

تعرضت هذه القمة لضغوط شعبية وسياسية مكثفة ومتناقضة في الوقت نفسه، أولها استهدف الإسراع بانجاز الوحدة، والثانية طالبت بتعديل بعض مواد من الدستور لكي تتوافق مع مطالب التيار الأصولي، فيما اعتبر أن رفض الدستور هو رفض للوحدة ذاتها. وكان كل من الشطرين قد عبّر عن موقف رافض لتعديل الدستور لأسباب مختلفة. وهي القمة الأولى التي شارك فيها إلى جانب الرئيس صالح والأمين العام للحزب الاشتراكي، أعضاء من النخبة السياسية في الشطرين مَثّلهم أعضاء من قيادات الحزبين الحاكمين، وأعضاء من القوات المسلحة والحكومتين ونواب من مجلس الشورى والمجلس الاستشاري في الشطر الشمالي ومجلس الشعب الأعلى في الشطر الجنوبي. وانتهت القمة إلى إصدار «اتفاق بإعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية»[35]. وقد أنهى الإعلان الجدل الخاص بالدستور من خلال التصديق عليه، كما حدد موقفاً نهائياً من تعديل بنود الدستور المتعلقة بالمضمون الذي طالبت به القوى الأصولية، وحدد كيفية انتقال السلطة من التشطير إلى سلطة دولة الوحدة وفقاً لما هو مبين في الدستور، وصياغة المهام المطلوبة من الفترة الانتقالية (راجع تحليل الإعلان في الفصل الخاص بتحليل وثائق الوحدة في القسم الثاني).

---

(٣٠) انظر نص تصريح المتحدث اليمني الرسمي في: الحياة، ١٩/٢/١٩٩٠.

(٣١) من تصريحات للرئيس علي صالح. انظر: المصدر نفسه.

(٣٢) الشرق الأوسط، ٧/٣/١٩٩٠، والحياة: ٨ ـ ١١/٣/١٩٩٠.

(٣٣) الحياة، ٧/٣/١٩٩٠.

(٣٤) الحياة، ١٢/٣/١٩٩٠.

(٣٥) انظر نص الاعلان، في: الجمهورية اليمنية: كتاب اليمن الواحد، ص ٣١١ ـ ٣١٤.

هـ ـ قمة تعز في ١٠ ـ ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٠

وهي القمة الأخيرة قبل إعلان الوحدة، وقد رافق انعقادها ملابسات هامة ذات طابع أمني[٣٦] وتحركات من قوات الجيش الجنوبي إلى الشمال وصفتها مصادر جنوبية رسمية «بأنها تنفيذ للخطة الأمنية والدفاعية التي تم الاتفاق عليها في اجتماع القيادة اليمنية في نيسان/ ابريل ١٩٩٠»[٣٧].

ولم تصدر قرارات رسمية عن تلك القمة، في حين أشار الرئيس علي عبد الله صالح إلى «ان القمة انتهت، أولاً إلى تشكيل لجنة حوار مع التنظيمات والقوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية على الساحة اليمنية من عدد من الأخوة من لجنة التنظيم السياسي الممثلة للحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام. وثانياً إنه تم الاتفاق على أن المصلحة تقتضي إخلاء العاصمة صنعاء والعاصمة الاقتصادية عدن من القوات المسلحة وسحبها إلى مناطق عسكرية يتفق عليها المسؤولون في رئاسة الأركان ضمن المناطق العسكرية للدولة اليمنية، على أن يكون الحفاظ على الأمن العام في مدينتي صنعاء وعدن من خلال الترتيبات الأمنية الكفيلة بحفظ الأمن العام لتفويت الفرصة على أي مندس للقيام بشكل مباشر أو غير مباشر في التسبب بكارثة. وثالثاً إنه تم تشكيل لجنة من وزيري الداخلية ورئيسي جهازي الأمن الوطني وأمن الدولة، وتقرر حل هذين الجهازين لأنه لا يوجد داع لأن يبقى أي منهما، وأن تلك الخطوة تأتي في إطار تدعيم الديمقراطية والرأي الآخر. ورابعاً سيكون هناك جهاز في الداخلية مسؤول عن الأمن العام في العاصمتين وفي سائر مدن الجمهورية اليمنية»[٣٨].

إلى جانب تلك الاتفاقات الخاصة بالمؤسسات العسكرية والأمنية على وجه العموم، أقرت القمة ثلاثة مشروعات توصلت إليها لجنة التنظيم السياسي في اجتماعها بتاريخ ٣ ـ ٥

---

(٣٦) تمثلت تلك الملابسات في تقارير صحفية حول حدوث مواجهات منذ مطلع شهر أيار/ مايو ذات طابع قبلي اندلعت في شمال الشطر الشمالي بمنطقة صعدة بين قوات حكومية وقبائل تلك المنطقة. واضطرابات أخرى في منطقة مأرب في شرق البلاد كانت بسبب قيام الحكومة بمحاولة ضبط نشاط التهريب في تلك المنطقة. وإنه لذلك قام الرئيس علي عبد الله صالح بزيارة لم يعلن عنها إلى الجنوب لطلب قوات عسكرية للمساعدة في ضبط الأوضاع هناك. وربطت التقارير الصحفية المنسوبة لمصادر دبلوماسية غربية تلك المواجهات بين قوات الحكومة والقبائل بوجود غليان لدى قطاعات من القبائل بسبب انقطاع المعونات التي تقدمها الدولة لهم، وبسبب خوفهم من تغير الأحوال مع قيام دولة الوحدة، وربما انقطاع تلك المعونات كلية. وكذلك بسبب انتقاداتهم للوحدة التي يعتبرونها ليست اسلامية تماماً. وقد نفت سلطات الشمال مثل هذه الاضطرابات رسمياً، كما أن اتصالات هاتفية جرت بين الرئيس صالح والملك حسين ملك الأردن، أكد فيها الأول أن لا صحة للاخبار حول المواجهات ذات الطابع القبلي، في حين أكد مصدر مسؤول في عدن أن تحركات القوات المسلحة في الجنوب أتت في اطار تحركاتها الطبيعية المتفق عليها مع سلطات الشمال، وان الزيارة التي قام بها الرئيس علي صالح إلى عدن كانت للتباحث في الوحدة اليمنية، ونفى طلبه أية مساعدات عسكرية. انظر تقرير وكالة الأنباء الفرنسية عن الاضطرابات اليمنية، ونفي مصدر رسمي في الشمال لما ورد في التقرير، في: **القدس العربي**: ٢ ـ ١٩٩٠/٥/٤. وحول هدوء الأوضاع في المنطقة محل الاضطرابات انظر التقرير الوارد بعنوان: «جولة في محافظة صعدة اليمنية: الناس مع الوحدة والوضع طبيعي،» في: **الحياة**، ١٩٩٠/٥/١٥. انظر أيضاً نفي سعودي رسمي لما ورد من «مزاعم حول تقديمها الدعم لشيوخ القبائل المتمردة ضد الوحدة اليمنية»، في: **القدس العربي**، ١٩٩٠/٥/١٩.

(٣٧) **القدس العربي**: ١٢ ـ ١٩٩٠/٥/١٣.

(٣٨) تصريح للرئيس علي صالح، عقب القمة، في: **الحياة**، ١٩٩٠/٥/١٤.

أيار/ مايو وهي: مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومشروع الاتجاهات الأساسية لميثاق العمل السياسي للأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية، ووثيقة العمل الحزبي والسياسي في المؤسسات العسكرية والأمنية خلال الفترة الانتقالية.

ويتضح مما سبق أن تركيز القمة كان على الجوانب المتعلقة بدمج المؤسسة العسكرية، وأجهزة الأمن الداخلي، وهي خطوة ضرورية قبل الإقدام على إعلان الجمهورية اليمنية.

٢ ـ مستوى الاجتماعات المشتركة لمجلسي الوزراء في الشطرين

وفق هذا المستوى تم اجتماعان أولهما في صنعاء (٢٠ ـ ٢٢ كانون الثاني/ يناير)، والثاني في عدن (٢٠ ـ ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٠). وفي الاجتماع الأول[٣٩] تم تشكيل مجموعة من اللجان المتخصصة في المجالات الاقتصادية، والثقافة، والتربية، والتشريع القضائي، والشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي لإنجاز القوانين الموحدة ووضع التصورات الخاصة بعملية الدمج. واقترح المجلس المشترك أن تكون حكومة دولة الوحدة مكونة من ٣٣ وزيراً وحقيبة وزارية. وفي الاجتماع الثاني[٤٠] تم إقرار مشروعات ٤٥ قانوناً في مجالات مختلفة منها قانون مجلس الوزراء، وقانون تنظيم التجارة الخارجية، وقانون المؤسسات العامة، وقانون تنظيم النقابات العمالية، وقانون خدمة الدفاع الوطني، وقانون الأسلحة النارية والمتفجرات، وقوانين الضرائب، وقوانين عدد من البنوك المتخصصة، وغيرها من القوانين. كما أقر المجلسان خمسة عشر مشروعاً للوائح تنفيذية لعدد من الوزارات والمصالح الحكومية، و٤٨ مشروعاً للوائح وهياكل تنظيمية خاصة بدمج الوزارات والأجهزة والهيئات والمصالح والمؤسسات. وحدّد الاجتماع خمسة عشر مشروعاً لقوانين مطلوب استكمالها في مجالات منها الإحصاء والأسعار، ومصلحة المساحة، وتبعية الهيئة العامة للمواصفات القياسية، وقوانين خاصة بالصحة العامة، والشعار والنشيد الوطني، وقوانين الصحافة والمطبوعات والإجراءات القضائية والعقوبات، وقانون الطوارىء وغيرها.

وتم أيضاً اعتماد موازنة الفترة الانتقالية، وإنشاء صندوق تسويات يخصص له مبلغ من الاعتمادات المركزية في كل شطر لصرف فوارق واستحقاق الموظفين الذين سينقلون إلى العمل في العاصمة. وأقر المجلسان استخدام الريال والدينار كوسيلتي دفع في الشطرين، وعلى أساس أن الدينار يساوي ٢٦ ريالاً.

ومن أهم القرارات المتخذة في الاجتماع الثاني اعتماد مبدأين هامين للعمل بهما في دولة الوحدة، وهما:

---

(٣٩) انظر قرارات الاجتماع الأول لمجلسي وزراء الشطرين، في: الجمهورية اليمنية: كتاب اليمن الواحد، ص ٢٨٤ ـ ٢٩٠.

(٤٠) انظر قرارات الاجتماع الثاني المشترك في: المصدر نفسه، ص ٢٩٦ ـ ٣٠٧.

١ ـ حق التوظيف للمواطنين اليمنيين دون اشتراط الحصول على شهادة حسن سيرة وسلوك، وأن ينص على ذلك في قانون العمل والخدمة المدنية.

٢ ـ التأكيد على حق المرأة اليمنية في احتلال مواقع قيادية في مختلف الوزارات والأجهزة والمؤسسات وفقاً لكفاءتها وخبرتها.

٣ ـ مستوى لقاءات رئيسي الوزراء

عقد رئيسا وزراتي الشطرين ـ عبد العزيز عبد الغني عن الشطر الشمالي وياسين سعيد نعمان عن الشطر الجنوبي ـ لقاء مشتركاً في تعز أول آذار/ مارس ١٩٩٠ استكملا فيه عملية دمج بعض المؤسسات والوزارات ذات الطابع السيادي. وجاء هذا اللقاء مكملاً من الناحية الموضوعية للاجتماع المشترك لمجلس وزراء الشطرين الأول الذي عقد في صنعاء والمشار إليه آنفاً. وفي هذا اللقاء وقّع الرئيسان اتفاقاً(٤١) قضى بدمج عدة مؤسسات في الشطرين وهي: وكالتا الأنباء وهيئتا الإذاعة والتليفزيون ومصلحتا البرق والبريد والهاتف وهيئتا الطيران المدني ومصلحتا الجمارك والضرائب والموانىء والمصرفان المركزيان وشركتا الخطوط الجوية.

وأكد الاتفاق على قيام مدينة عدن بدور اقتصادي ومالي وتجاري متميز يتناسب مع ما تتمتع به من مكانة تاريخية ومزايا جغرافية. ومنح الاتفاق صلاحيات أكبر إلى فرع البنك المركزي وفروع الوزارات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي والخدمات في عدن.

وعلى الصعيد التجاري والصناعي نص الاتفاق على تنسيق التجارة الخارجية في اتجاه توحيد برامج الاستيراد للشطرين واستفادة أي منها من التسهيلات التجارية أو الائتمانية التي يحصل عليها الشطر الآخر، واستغلال الطاقات الانتاجية المتاحة في مصفاة عدن، والبحث عن مصادر تمويل لتطويرها.

وعلى الصعيد المالي كُلف وزيرا المال في الشطرين إعداد مشروع الموازنة الموحدة للجمهورية اليمنية للسنة ١٩٩١، على أن يستمر العمل في الموازنتين الشطريتين حتى نهاية السنة، وأن يتولى المصرفان اليمني والأهلي تنفيذ ما توصلت إليه اللجنة الاقتصادية بشأن تسوية المدفوعات المتعلقة بانتقال السلع.

وحول وضع التصورات لخطة التنمية، تم الاتفاق على تكليف فريق عمل من الجهاز المركزي للتخطيط باعداد تصور لخطة التنمية الانتقالية مع العمل على توحيد المفاهيم التخطيطية ووضع التصورات بشأن منهج الخطة الخمسية المقبلة. واعتبر الاتفاق تأشيرات دخول غير اليمنيين إلى أي من الشطرين صالحة للدخول إلى الشطر الآخر.

---

(٤١) حول الاتفاقات الواردة في المتن، انظر: الحياة: ٣ ـ ١٩٩٠/٣/٥، والشرق الأوسط، ١٩٩٠/٣/٤.

٤ ـ مستوى اللجان الثنائية المتخصصة

جرت عدة اجتماعات للجان الثنائية في كل من صنعاء وعدن، ومن هذه اللجان لجنة الإدارة والمرافق العامة المشتركة، ولجنة التربية والثقافة والإعلام التي أقرت أسس العمل في مجال الآثار والعمل الاعلامي والتعاون التربوي وإنشاء المجلس اليمني الأعلى للثقافة والفنون والآداب، ولجنة الأسعار والمواصفات القياسية، واللجنة التشريعية والقضائية المشتركة، واللجنة الصحية المشتركة، ولجنة الاقتصاديين في الشطرين، واللجنة المشتركة لقطاع الثروة السمكية[٤٢]، واللجنة العسكرية والأمنية التي انتهت إلى إقرار عدد من مشاريع القوانين والنظم العسكرية الموحدة، وأقرت عدداً من الاتفاقات حول إعادة توزيع بعض الوحدات من القوات المسلحة للشطرين، وسحب القوات من الأطراف، وخطة أمنية خاصة بإخلاء العاصمة صنعاء ومدينة عدن من القوات المسلحة، وقد صدّق عليها الرئيس علي عبد الله صالح قبل قيام دولة الوحدة بأيام قلائل[٤٣].

وفي إطار هذا المستوى الخاص باللجان الثنائية المشتركة تمّ حسم موضوع التنظيم السياسي الموحد، من خلال اقرار لجنة التنظيم السياسي في اجتماعها في ٨ ـ ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ للبديل القاضي باحتفاظ الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام باستقلالهما، وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الأخرى بممارسة نشاطهم السياسي، وعلى اعتبار أن هذا الحق يكفله دستور دولة الوحدة لجميع التنظيمات السياسية. كما اعتبرت اللجنة أن مسألة قيام جبهة وطنية عريضة بين تنظيمين أو أكثر من القوى الوطنية المؤمنة بأهداف ثورتي أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ اكتوبر يظل أمراً متاحاً وطوعياً، ويتفق مع الدستور.

كما اتفق على تشكيل لجنة مصغرة لإعداد التصورات المتصلة بتنظيم الحوار مع التنظيمات والشخصيات الوطنية والديمقراطية، بغرض تأمين مساهمتها في العملية الوحدوية[٤٤].

وفي اجتماع اللجنة الأخيرة بتاريخ ٥ أيار/ مايو ١٩٩٠، الذي تمّ بعد صدور «اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية» الصادر عن قمة صنعاء ٢٢ نيسان/ ابريل ١٩٩٠، أقرت مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، ووثيقة العمل الحزبي والسياسي في المؤسسات العسكرية والأمنية، ومشروع اتفاق العمل المشترك بين المؤتمر

---

(٤٢) تم رصد هذه الاجتماعات من «يوميات الوحدة اليمنية،» مجلة اليمن الجديد (وزارة الاعلام والثقافة بصنعاء) (شباط/ فبراير ١٩٩٠)، ص ١٧٩ ـ ١٩١.

(٤٣) انظر تقارير صحفية متنوعة عن عمل هذه اللجنة العسكرية والأمنية وما انتهت اليه من قرارات ومشروعات قوانين ومجمل أنشطتها في: الحياة: ٨/١٢/١٩٨٩؛ ١١/١٢/١٩٨٩؛ ٢١/١٢/١٩٨٩؛ ١٦/١/١٩٩٠؛ ٩/٢/١٩٩٠؛ ١٤/٥/١٩٩٠، و١٧/٥/١٩٩٠، والقدس العربي، ١١/٥/١٩٩٠.

(٤٤) انظر نص البلاغ الصحفي عن نتائج أعمال لجنة التنظيم السياسي الموحد، في: الجمهورية اليمنية: كتاب اليمن الواحد، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، وأوصت اتحاد الشباب تقديم تصور مشروع برنامج ونظام داخلي أساسي لإقامة اتحاد الشباب على صعيد الوطن كله، والتعجيل باصدار قانون التعاونيات الزراعية حتى يمكن اتحاد الفلاحين في الجنوب من استكمال الاندماج معه. وتحقيقاً لوحدة الحركة النسائية اليمنية، أوصت اللجنة بسرعة انشاء الاتحاد النسائي في صنعاء حتى يتسنى تحقيق الاندماج مع الاتحاد النسائي القائم في الجنوب.

وعن الحوار مع القوى الوطنية أقرت اللجنة رفع البديلين التاليين إلى القيادة اليمنية لاتخاذ القرار. **الأول**: تشكيل لجنة من أعضاء لجنة التنظيم السياسي لإجراء الحوار مع القوى والشخصيات الوطنية، والثاني: تشكيل لجنة موسعة للحوار تشارك فيها القوى والشخصيات الوطنية برعاية المؤتمر والحزب(٤٥). ويستدل من تلك الصيغة أنه حتى يوم الخامس من أيار/ مايو ١٩٩٠ لم يكن هناك أي حوار مع الأحزاب والقوى الوطنية بصفة رسمية كجزء من مشاركتها في العملية الوحدوية. وقد ظل الوضع معلقاً إلى أن أعلن قيام دولة الوحدة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠. وبهذا يكون إنجاز الوحدة قد اقتصر من الناحية التنفيذية والتنظيمية على التنظيمين الحاكمين في الشطرين وحسب. وقد أقرت قمة تعز التي عقدت في ١٠ ـ ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٠ البديل الثاني الداعي إلى تنظيم لجنة من أعضاء لجنة التنظيم السياسي ومن ممثلين عن المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي للحوار مع الأحزاب والقوى الوطنية الأخرى. ولم يبدأ عمل هذه اللجنة المصغرة إلا بعد قيام الجمهورية اليمنية.

٥ ـ مستوى التنظيمات الشعبية والنقابية

وفق هذا المستوى اتفق من حيث المبدأ على دمج نقابتي المهندسين في الشطرين، واتفق على دمج نقابة الصحفيين ومنظمة الصحفيين في كيان نقابي واحد، وأعلن عن قيام اتحاد نقابي عمالي يضم الحركة العمالية في الشطرين. وأدمجت نقابة الأطباء والصيادلة واتحاد الأطباء في إطار نقابي واحد باسم **«نقابة الأطباء والصيادلة اليمنيين»** وأعلنت وثيقة توحيد حركة السلم والتضامن اليمنية، كما اتفق على تشكيل لجنة تحضيرية لإعداد مشروع النظام الأساسي للاطار النقابي الموحّد للطيارين اليمنيين. وجرت جهود مشتركة لدمج اتحاد ونقابة الفنانين اليمنيين في الشطرين. وبحثت نقابتا المحامين في الشطرين عملية توحيدهما في إطار نقابي واحد(٤٦).

٦ ـ مستوى حشد التأييد الدولي والاقليمي لعملية الوحدة

تم إرسال مبعوثين مشتركين إلى عدد من الأقطار العربية لإطلاعها على الخطوات الوحدوية. ومن الأمثلة على ذلك قيام وزيري العمل والشؤون الاجتماعية في الشطرين في

---

(٤٥) انظر نص محضر اجتماع لجنة التنظيم السياسي في دورتها الأخيرة بمدينة تعز، في: المصدر نفسه، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٤.

(٤٦) «يوميات الوحدة اليمنية».

منتصف كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ بزيارة كل من دول الاتحاد المغاربي ودول مجلس التعاون الخليجي لشرح الخطوات الوحدوية للمسؤولين بها. كما قام وزيرا شؤون الوحدة معاً بزيارة مشتركة شملت دول مجلس التعاون العربي الثلاث للغرض ذاته. وفي الوقت نفسه حمل الشيخ عبد الله الأحمر عضو المجلس الاستشاري في الشطر الشمالي رسالة من الرئيس علي عبد الله صالح إلى الملك فهد حول تطورات الوحدة بين الشطرين[٤٧]. وكانت زيارة الرئيس علي عبد الله صالح في نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ للولايات المتحدة وفرنسا مناسبة لنيل تأييدهما لقيام دولة الوحدة. وتعد القمة السعودية ـ اليمنية التي تمت في حفر الباطن ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩٠ بين الرئيس علي صالح والملك فهد، أحد أهم خطوات عملية الحشد العربي والإقليمي لمشروع إعادة توحيد اليمن، إذ سبق القمة تحليلات عديدة حول رفض السعودية للوحدة اليمنية ولخطواتها المتسارعة، ولانعكاساتها المحتملة على العلاقات بين البلدين في المستقبل، وما قد تثيره من مشكلات حول الترسيم النهائي للحدود بين البلدين. ويدا تأثير تلك التحليلات في التطمينات التي قال بها الرئيس اليمني علي صالح أثناء الزيارة حول أن «كل ما كان عالقاً في الذهن سواء لدى اليمن أو لدى المملكة تم التوصل إليه وحله بطريقة أخوية جيدة»[٤٨].

وفي إطار حشد تأييد دول الخليج لعملية الوحدة، زار الرئيس اليمني علي صالح دولة الإمارات والتقى رئيسها الشيخ زايد بن سلطان الذي أبدى تأييداً قوياً لدولة الوحدة اليمنية[٤٩]، وتم تبادل العديد من الرسائل والاتصالات الهاتفية بين قيادتي الشطرين والقادة العرب حول الوحدة اليمنية وخطواتها، من بينهم الرؤساء القذافي والأسد والبشير[٥٠]، كما زار الرئيس صدام حسين العاصمة صنعاء مرتين للتعبير عن تأييد بلاده للوحدة اليمنية ومناقشة المستجدات على الساحة العربية[٥١]. وشارك الرئيس الفلسطيني عرفات في يوم إعلان قيام الجمهورية اليمنية في عدن.

الشطر الجنوبي من جانبه، وفي إطار حشد التأييد الدولي للوحدة اليمنية، استقبل وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية[٥٢]. كما زار رئيس وزراء ايطاليا عدن وتم بحث تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين[٥٣]. وترافقت الزيارتان مع إقرار برنامج الاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل.

---

(٤٧) المصدر نفسه، والحياة، ١٢/١٢/١٩٨٩.

(٤٨) الشرق الأوسط، ٢٦/٢/١٩٩٠. انظر أيضاً تقريراً مفصلاً عن قمة حفر الباطن وتصريحات الملك فهد المؤيدة للوحدة اليمنية، وعدم التفات المملكة إلى ما اسماه بمحاولات البلبلة في هذا الصدد، في: معين (نصف شهرية تصدر في صنعاء) (٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٠)، ص ٤ ـ ٦.

(٤٩) انظر: الحياة، ١١/٤/١٩٩٠.

(٥٠) انظر: القدس العربي، ٩/٤/١٩٩٠.

(٥١) الحياة: ٢٤/١/١٩٩٠ و١٧/٥/١٩٩٠.

(٥٢) الشرق الأوسط، ٤/١٢/١٩٨٩.

(٥٣) الحياة، ٢٩/١٢/١٩٨٩.

مع اقتراب إعلان دولة الوحدة أعاد الجنوب علاقاته مع الولايات المتحدة في نهاية نيسان/ ابريل ١٩٩٠. وكان الرئيس علي عبد الله صالح قد لعب دوراً في اقناع الادارة الأمريكية بأهمية وضرورة تلك الخطوة أثناء زيارته للولايات المتحدة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠. وتمت محادثات كويتية ـ يمنية جنوبية في الكويت بين وزيري خارجية البلدين تناولت دعم الكويت لخطوات الوحدة[٥٤]، واستقبلت عدن مسؤولين عسكريين وسياسيين وبرلمانيين سوفياتيين في شهري آذار/ مارس ونيسان/ ابريل ١٩٩٠، وتناولت المباحثات موضوع الوحدة، وآثاره على التعاون بين البلدين في المجالات العسكرية والسياسية. واعتبر السوفيات أن مسألة الوحدة اليمنية تختلف جذرياً عن الوحدة الألمانية، وأنهم يؤيدون خطوات الوحدة اليمنية. وأثناء زيارة وزير خارجية الشطر الجنوبي عبد العزيز الدالي لفرنسا تم بحث الجوانب المختلفة للوحدة اليمنية[٥٥]. كما اتجهت سلطات الجنوب إلى إعادة تكييف علاقاتها مع المانيا الشرقية وكوبا، خصوصاً في المجال الأمني، حيث «انهت التعامل مع الخبراء الكوبيين في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، وكان يقدر عددهم بـ ٧٠٠ خبير متخصص في مجال تدريب قوات الميليشيا التي كانت تتبع الحزب الاشتراكي اليمني»[٥٦]. واتخذت الخطوة نفسها تجاه خبراء الأمن الألمان الشرقيين في ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٠، أي قبل قيام دولة الوحدة بوقت قصير، «وكان يقدر عددهم بنحو ٢٠٠ خبير»[٥٧]. ولم تكن هذه الخطوات بعيدة عن تباين وجهات النظر التي نشأت بين القيادتين في الشطرين حول موضوع دمج الأجهزة الأمنية والعسكرية. ويمكن القول إن الخطوات التي لجأ إليها الشطر الجنوبي كانت جزءاً من التسويات الكلية حول موضوع دمج المؤسسات الأمنية في الشطرين.

ثالثاً: التفاعل بين الذاتي الشطري والمشترك الوحدوي

قاد التداخل بين التحولات الجذرية في الشطر الجنوبي، والسير في خطوات جادة على طريق الوحدة اليمنية مع قيادة الشطر الشمالي، قاد إلى ردود أفعال متباينة من القوى السياسية والاجتماعية في كلا الشطرين. وجسّدت ردود الأفعال مع الخطوات العملية للوحدة إضافة إلى السياسات والمواقف التي عبر عنها التنظيمان الحاكمان في الشطرين، جسدت جميعها جملة من الإشكالات السياسية والعملية التي باتت مواجهتها جزءاً من عملية إتمام الوحدة والوصول بها إلى منتهاها الطبيعي ممثلاً في قيام الجمهورية اليمنية. ونظراً لطبيعة تلك الإشكالات وجوهريتها، كان طبيعياً أن يتفاعل الشطران على صعيدي النخبة الحاكمة والقوى السياسة في مواجهة تلك الإشكالات، وأدت هذه المواجهة إلى وسم عملية الوحدة، ودولة الوحدة فيما بعد، بسمات معينة، وصاغت أمامها جملة من المشاكل والحلول معاً.

---

(٥٤) القدس، ١٩٩٠/٥/٣.

(٥٥) انظر: الحياة: ١٩٩٠/٣/٣١ و ٢ ـ ١٩٩٠/٤/٤.

(٥٦) الشرق الأوسط، ١٩٨٩/٢/٥.

(٥٧) الشرق الأوسط، ١٩٩٠/٥/١١.

وعلى الرغم من أن تلك الفترة لم تزد عن ستة شهور فقد تعينّ على الشطرين معالجة جملة إشكالات على النحو التالي:

١ ـ إشكالية التعامل مع الضغوط الشعبية، وزاد من صعوبة مواجهة هذه الاشكالية السياسية انها أخذت مسارين متناقضين أحدهما يدخل في خانة تعويق عملية الوحدة وفق الطريقة التي تمت بها، إن لم يكن رفضها أصلاً. وهو ما بدا في مواقف بعض الاتجاهات الأصولية. أما المسار الثاني فهو مسار المناداة بالإسراع بالوحدة وإنجازها وربطها بالتعددية الحزبية على نحو واضح لا غموض فيه، فضلاً عن المطالبة بآلية للمشاركة الفاعلة في عملية الوحدة وعدم اقتصارها على التنظيمين الحاكمين في الشطرين. وعبّر عن هذه الضغوط التيارات السياسية غير الأصولية كافة في كلا الشطرين.

٢ ـ إشكالية اعادة تكييف العلاقة من قبل سلطتي الشطرين مع الفئات المعارضة لهما، ووفق أي شروط.

٣ ـ اشكالية العلاقة بين النظام السياسي لدولة الوحدة وإقرار التعددية الحزبية، وعلاقة الثانية بدستور الوحدة وزمن تطبيقها.

٤ ـ إشكالية العلاقة بين التنظيمين الحاكمين في ظل دولة الوحدة.

٥ ـ إشكالية العلاقة بين الجيش الموحّد والعمل السياسي، أو بعبارة أخرى الموقف من تسييس الجيش في ظل دولة الوحدة.

لم تكن مواجهة تلك الاشكالات مسألة يسيرة، خصوصاً وانها في الواقع تداخلت مع بعضها البعض على نحو جعل من عملية بناء الدولة اليمنية في بعض الأوقات أشبه بحلم يستحيل تحويله إلى واقع ملموس. ويبدو التداخل بين الاشكالات وبعضها في الأربعة الأولى آنفاً، والتي بدت من فرط تداخلها وتشابكها معاً، وكأن كلاً منها يمثل سبباً ونتيجة في الوقت نفسه. وتتفق الاشكالات الخمس معاً في كونها ترتبط بميراث زمن التشطير من ناحية، وتمس مباشرة البناء السياسي لدولة الوحدة وعلاقاته الحاكمة من ناحية أخرى. وفي ما يلي تفصيل لعمليات المواجهة السياسية والمعنوية التي ارتبطت بكل إشكالية على حدة.

١ ـ المواجهة مع التيار الأصولي ونتائجها

في ما يتعلق بالضغوط الشعبية فقد اتخذت مسارين مختلفين، أولهما مسار مواجهة عملية الوحدة بالطريقة التي تمت بها، وبدت تلك الضغوط أكثر ما تكون بعد اتفاق عدن الذي أقر إقامة الوحدة في غضون عام واحد وقبل حلول ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. كان رأس الحربة في تلك الضغوط ممثلين لقوى أصولية عبّرت عن رفضها دستور الوحدة، واعتبرت أن الوحدة التي تتم مع الحزب الاشتراكي في الجنوب وحدة غير اسلامية(٥٨). وقد تطور موقف

(٥٨) من أبرز ممثلي هذا التيار الشيخ عبد المجيد الزنداني، الذي سُجلت له شرائط عدة انتشرت في =

ممثلي هذا التيار الأصولي على نحو اشترط مسبقاً «تعديل الدستور على أن ينص صراحة بأن الشريعة الاسلامية هي المصدر الوحيد للقوانين جميعاً، وأن مصدر الدستور هو الكتاب والسنة»[٥٩]. وقد فتحت هذه الضغوط باب الحديث عن تعديل الدستور، وفيه أثيرت تساؤلات شتى عن البنود الواجب تعديلها، ومن يملك حق التعديل؟ وما هو الزمن الأنسب لإجراء التعديلات؟ وهل يكون قبل الاستفتاء عليه أم بعد الاستفتاء عليه؟ وغير ذلك من الأسئلة التي تداخلت فيها المعايير السياسية والدستورية في آن واحد.

من جانب آخر ارتبطت هذه المعارضة ذات الطابع الأصولي بجوانب نقدية لتجربة الشطر الجنوبي السياسية والاجتماعية، مثل انتقاد الموقف من عمل المرأة، ودعوة المساواة بينها وبين الرجل في تبوء المناصب القيادية وغير ذلك من الحقوق التي استقرت في تجربة الشطر الجنوبي. ومثلت الدعوة إلى تنظيم حمل السلاح إحدى القضايا الخلافية الكبرى، حيث انطلق موقف القوى التقليدية والقبلية الرافض عملية تنظيم حمل السلاح من أنه يمثل أحد مظاهر الفخر الاجتماعي وجزءاً من التراث والتقاليد الذي لا يمكن التنازل عنها، وأن انتشاره في أيدي القبائل حدّ عملياً من انتشار ظواهر الثأر والانفلات الأمني في المناطق البعيدة عن سيطرة الأجهزة الأمنية. ولهذه الأسباب رفضت القوى التقليدية والقبلية الدعوات الخاصة بتنظيم عملية حمل السلاح، أو مد القواعد التي كان معمولاً بها في هذا الصدد في الشطر الجنوبي إلى الشطر الشمالي، حتى ولو كانت عملية التنظيم هذه جزءاً هاماً وضرورياً من عملية أكبر قوامها مد هيبة دولة اليمن الموحد إلى كل مناطقه.

وفي واقع الحال انطوت انتقادات القوى التقليدية على مسألة أكبر، وهي الموقف من المكاسب الاجتماعية والأمنية التي أتت بها كلٌ من ثورتي ١٢ أيلول/ سبتمبر و١٤ تشرين الأول/ اكتوبر في ظل دولة الوحدة. وهل يكون من المقبول أن يتم التنازل عن تلك المكاسب، ووفق أية ظروف؟ ولم يكن الحوار حول هذه القضايا المتداخلة سواء بين القوى السياسية المختلفة أو بين تلك القوى والحزبين الحاكمين منقطع الجذور عن جملة المواقف المسبقة والمعروفة. وبالرغم من توصل الحزبين الحاكمين إلى **«مبدأ لا تنازلات عن مكاسب أي من الثورتين»**، فقد خضع الأمر عملياً إلى مساومات متبادلة. ففي حين تم اقرار مبدأ حق المرأة في العمل والمساواة مع الرجل في كلا الشطرين، فإن مسألة تنظيم حمل السلاح أجلت إلى ما بعد إتمام الوحدة، الأمر الذي عنى مد تلك العادة الاجتماعية التي تتصادم مع فكرة الضبط الاجتماعي وهيبة الدولة، من نطاق الشطر الشمالي فقط إلى الشطرين معاً.

= مطلع عام ١٩٩٠، وحوت انتقادات للوحدة وللدستور، وقد استمع الباحث إلى بعضها أثناء وجوده في صنعاء في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠، ومن بين تلك الانتقادات: إن دستور الوحدة يفتح الباب أمام شركاء لله في الحكم، وإنه يساوي بين من كان مؤمناً ومن كان كافراً، وإنه يبيح الردة ويضمن الحرية للمرتدين، وهو يضمن وجود أحزاب مرتدة وكافرة وليس هناك ما يردعها، وإن الدستور لا يوفر الضمانات التي تضمن التزام الحكم في دولة الوحدة بالالتزام بكتاب الله، وإنه ينشر الإباحية في البلاد وهي مسلمة، ويساوي بين الرجل والمرأة، ويلغي الزكاة وهي فرض اسلامي، ويتحدث فقط عن الضرائب التي هي غير اسلامية.

(٥٩) من نص رسالة للشيخ الزنداني يوضح فيها مواقفه، انظر: الحياة، ١٠/٤/١٩٩٠.

والواقع أنه حدث قدر كبير من اللبس والغموض إزاء تلك الضغوط النابعة من القوى الأصولية والتقليدية، خصوصاً بعد أن رفعت شعار «الجهاد» ضد القادة في الجنوب بغية اسقاطهم. ويبدا هذا اللبس في طبيعة تلك المعارضة والهدف منها، وهل ستقف عند حدود معارضة الدستور، وبعض بنوده المتعلقة بالشريعة، أم انها معارضة للوحدة ذاتها، وتهدف إلى تعويقها تماماً؟ ولم يكن هذا القدر من اللبس مسألة هينة خصوصاً مع التفسيرات التي قالت إن القبائل، سواء في الجنوب أو في الشمال، تتمثل وتؤيد هذا الموقف الأصولي الأكثر تطرفاً، الذي لا يفرق بين جوهر الأشياء وفروعها، وانه يعبر عن مواقفها ـ أي مواقف القبائل وشيوخها ـ الحقيقية إزاء الوحدة، وإزاء الحزب الاشتراكي اليمني الشريك الثاني في عملية الوحدة، الأمر الذي أظهر بعض القبائل النافذة أمام الرأي العام اليمني كقوة اجتماعية ضد الوحدة. الأكثر من ذلك ـ وربما البعد الأهم ـ هو ما تعلق بالتساؤلات عن مدى تعبير هذا التيار الأصولي عن موقف كل علماء اليمن. ولم تكن تلك التساؤلات مسألة عابرة أو تعبيراً عن رفاهية فكرية، بقدر ما كانت بحثاً في أكثر من زاوية مثل توازنات القوى المؤيدة أو الرافضة الوحدة، والحجم الحقيقي لتلك القوى الرافضة، والمدى الذي يمكن أن تصل إليه تلك المعارضة.

ويبدو أن الضغوط المعنوية التي نبعت من المجتمع اليمني في الشطرين، واستندت إلى رفض هذا الموقف الأصولي المتشدد، واعتباره مناهضاً للوحدة جملة وتفصيلاً، قد دفعت بشيوخ عدد من القبائل وعدد من العلماء إلى إظهار اختلافهم مع الصورة العامة التي التصقت بالتيار الأصولي الاسلامي على وجه عام. وفي هذا السياق أصدرت ٥١ شخصية من بينهم عدد كبير من علماء الدين في الشطر الشمالي، مثل مفتي الجمهورية ونائبه ومفتي تعز، وعدد من رؤساء المحاكم وأعضاء من مجلس الشورى وبعض رموز قبلية، بياناً للرد على هذه الحملة، دعوا فيه إلى مساندة مشروع الوحدة، معتبرين إياه فريضة، ومشيرين إلى أن لهم تحفظات على الدستور، ولكنها لا تستدعي عرقلة الوحدة، وانه يمكن لذلك التريث إلى ما بعد قيامها واجراء التعديلات المناسبة[٦٠]. وفي الاطار نفسه توالت تصريحات القيادات القبلية البارزة تؤيد الوحدة على الرغم من تحفظاتها على بعض بنود الدستور[٦١].

وهكذا قاد تشدد بعض الأصوليين في رفض العملية الوحدوية إلى عكس ما كانوا

---

(٦٠) انظر تقريراً مفصلاً عن مواقف الأصوليين، وبداية ظهور تباينات في ما بينهم تجاه الوحدة اليمنية، في: القدس العربي، ١٩٩٠/٣/٢٦. ونص رسالة علماء اليمن إلى الشعب اليمني واردة في: «ملف الوحدة اليمنية الوثائقي،» الاكليل، السنة ٧، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٩)، ص ٣١٩ ـ ٣٢٠.

(٦١) انظر على سبيل المثال تصريحات الشيخ سنان أبو لحوم شيخ مشايخ قبائل باكيل، وفيها أن رجال القبائل مؤيدون للوحدة ومع سرعة إعلانها، وان الرافضين للدستور ليسوا الاقلية وما يقولونه هو من باب التشويش ولهم اغراض، وعدم وعي، في: القدس، ١٩٩٠/٤/١٠.

وتصريح آخر للشيخ عبد الله الأحمر شيخ مشايخ حاشد حول تأييده الوحدة والدعوة إلى التعايش بين القبيلة والتعددية الحزبية في ظل دولة الوحدة في: القدس، ١٩٩٠/٤/٣. وهناك تصريحات أخرى للشيخين بنفس المعاني في: اليوم السابع (١٦ تموز/ يوليو ١٩٩٠)، ص ١١ و١٣.

يهدفون إليه، حيث أعاد كثيرون من علماء اليمن والقبائل النافذة تقييم موقفهم من عملية الوحدة، وتحولوا إلى تأييدها مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بتحفظاتهم على مشروع الدستور. ومن حيث الجوهر صب هذا التطور لصالح التنظيمين الحاكمين وجهودهما المشتركة لاتمام الوحدة. كما ساهم في بلورة قناعة مشتركة بعدم فتح باب تعديل الدستور في تلك المرحلة. وفي هذا السياق تبدو واحدة من المفارقات الكبرى، حيث إن التشديد على تعديل بعض بنود الدستور قاد في النهاية إلى حسم المسألة لصالح عدم التعديل والقبول به رغم كل التحفظات التي يمكن أن توجه إليه على نحو أو آخر. ومن الناحية العملية توافقت هذه النتيجة مع الموقف الذي شدد عليه الحزب الاشتراكي بعدم تعديل الدستور قبل الوحدة، وتأجيل مثل هذا الأمر إلى ما بعد وجود برلمان منتخب في ظل دولة الوحدة ذاتها[٦٢].

٢ ـ ضغوط الإسراع بالوحدة وتنظيم العلاقة مع الفئات المعارضة

المسار الثاني في الضغوط الشعبية أخذ منحى مختلفاً، حيث شدد على الاسراع بالوحدة، والدعوة إلى ربط الوحدة بالديمقراطية والتعددية، والافساح في المجال أمام القوى الوطنية المختلفة للمشاركة في تلك الجهود، حتى لا يقتصر بناء دولة الوحدة على التنظيمين الحاكمين وحسب، وبالتالي يحدث تجاهل لدور القوى والشخصيات الوطنية الأخرى والموجودة بالفعل في الساحة اليمنية كلها. وقد حمل لواء تلك الضغوط كل القوى الحزبية التي سُمح لها بالظهور في الجنوب، أو التي كانت موجودة بفعل دورها وتاريخها السابق. وبالرغم من أن تلك الضغوط صبت من حيث الجوهر في صالح عملية الوحدة، إلا أنها طرحت اشكالية العلاقة مع تلك القوى خصوصاً الرافضة منها التي كانت تضع في مواثيقها الرسمية ما يشير إلى العمل على اسقاط تجربة هذا الشطر أو ذاك.

وفي هذا الاطار أثيرت التساؤلات حول ما هي الآلية المناسبة التي يمكن من خلالها تأمين هذه المشاركة في تأسيس دولة الوحدة. وقد ترك للجنة التنظيم السياسي البحث في مشكلة الآلية المناسبة، وانتهى الأمر إلى إقرار صيغة تشكيل لجنة مصغرة من لجنة التنظيم السياسي لإجراء الحوار مع تلك القوى السياسية. والمفارقة في هذا القرار أنه تم التوصل إليه ضمن أحد بديلين انتهت اليهما لجنة التنظيم السياسي في اجتماعها الأخير الذي عقد في تعز ٢ ـ ٣ أيار/ مايو ١٩٩٠، وقد أقرت الأخذ به قمة تعز الأخيرة قبل ميلاد دولة الوحدة التي عقدت في ١٠ ـ ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٠، أي قبل قيام الجمهورية اليمنية بعشرة أيام فقط. ومن ثم فإن مشاركة القوى السياسية في عملية تأسيس دولة الوحدة على النحو الذي طالبت به لم يتحقق، وإن اجراء الحوار بين تلك القوى السياسية والتنظيمين الحاكمين لم يكن له أن يتم إلا بعد إعلان الجمهورية اليمنية، وقد شكّل هذا الحوار أحد القضايا الخلافية.

ومن حيث الجوهر ارتبطت تلك الضغوط بالاعتراف بالتعددية الحزبية في دولة الوحدة.

---

(٦٢) انظر في ذلك تصريحات علي سالم البيض، في: اليوم السابع (٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٠)، ص ١٠.

وعلى صعيد المبدأ تحدد العمل بالتعددية مع إقرار لجنة التنظيم السياسي البديل القاضي باحتفاظ التنظيمين الحاكمين بنفسيهما، وحق كل القوى الوطنية في تنظيم نفسها. أما توقيت العمل بالتعددية فقد اختلف فيه الشطران، حيث اندفع الجنوب ناحية العمل بالتعددية السياسية، وسمح بظهور الأحزاب قبل وقت قليل من قيام دولة اليمن الواحد، إلا أن الشمال أصر على أن إقرار التعددية مرتبط باعلان الوحدة وليس قبلها(٦٣). وعكس هذا الاختلاف فارقاً في مدى التحول نحو آليات العمل الديمقراطي والتعددي.

أثارت المشلكتان السابقتان ـ مواجهة التيار الأصولي من ناحية والضغوط المطالبة بالاسراع بتحقيق الوحدة من ناحية أخرى ـ إشكالية ثالثة لم تخل من جوانب حساسية وتوتر كثيرة، وهي اشكالية العلاقة مع الفئات المعارضة. ومن جوانب الحساسية احتضان كل شطر في مراحل سابقة لمجموعة معارضة أو توفير غطاء سياسي أو معنوي لتحركها في مواجهة الشطر الآخر، أو على الأقل استضافتها مثلما كان الوضع مع الرئيس علي ناصر محمد الذي استمر وجوده في الشطر الشمالي تحت شروط معينة. وبالرغم من محدودية نشاطه السياسي، فقد مثل وجوده مع مجموعة من مناصريه في صنعاء بؤرة من التوتر المحكوم في علاقات الشطرين، وكادت أن تؤثر في بعض الأوقات على العمل الوحدوي المشترك. وقد مثّل اعلان الرئيس علي ناصر اعتزال العمل السياسي في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، إضافة إلى الانتقال إلى بلد آخر وهو سورياً للعيش فيه، مثّل مخرجا مناسباً لكلا الشطرين(٦٤)، والجدير بالملاحظة أن قرار الاعتزال الذي أخذ صورة إعلان شخصي، جاء بعد أربعة أيام من انتهاء أعمال قمة صنعاء، التي اتخذت قراراً بالعفو العام عن الذين تعرضوا لإجراءات عقابية بسبب نشاطهم السياسي. ومن الجائز الاستنتاج أن التطورين معاً لم يكونا بعيدي الصلة عن بعضهما، وأن مسألة اعتزال الرئيس علي ناصر بالصورة التي تمت بها، كانت جزءاً من تسوية ارتضتها القيادتان السياسيتان في الشطرين وقبل بها الطرف الثالث ـ وهو علي ناصر نفسه ـ مقابل عدم المطالبة بملاحقته قانونياً. المهم أن تلك الصيغة ساعدت على انهاء واحدة من بؤر التوتر، وأتاحت قدرا أكبر من الايجابية في علاقات الشطرين وعملهما المشترك من أجل الوحدة.

إن تشعب اشكالية التعامل مع فئات المعارضة اقتضى بدوره الولوج في مسارات مختلفة للمواجهة، منها اصدار عفو عام مشترك، مثلما حدث في قمة صنعاء التي عقدت في كانون

---

(٦٣) عبّر عن ذلك الموقف وزير داخلية الشطر الشمالي بقوله: «إن المهم أن نحقق الوحدة أولاً، ثم بعد ذلك يمكن أن يعدل الدستور، وإذا قرر البرلمان الموحد التعددية الحزبية ندخل في تفاصيل عدد الأحزاب وغير ذلك، المهم أن لا تسبق الوحدة بأي حال من الأحوال، لأن الوحدة هي الهدف الأسمى»، من تصريحات لوزير داخلية الشطر الشمالي عبد الله بركات، في: الحياة، ١٢/٤/١٩٩٠.

(٦٤) في بيانه حول اعتزال العمل السياسي أشار الرئيس السابق علي ناصر محمد إلى كونه أدى دوره في سبيل الوحدة اليمنية، وأن الظروف الدقيقة والمصلحة الوطنية العليا تقتضي منه التنحي عن موقعه السياسي، داعياً الجميع إلى السمو فوق آلام وجراح الماضي. نص بيان الاعتزال بتاريخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، في: «ملف الوحدة اليمنية الوثائقي،» ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، وأقرت حق العفو العام عن جميع المواطنين الذين تعرضوا للاجراءات نتيجة نشاطهم السياسي بحيث يشمل الحق العام، وانهاء المطالب الثأرية والانتقامية. كما أصدر مجلسا الوزراء في اجتماعهم الأول «قراراً بالافراج فوراً عن جميع السجناء السياسيين أينما وجدوا في شطري اليمن»[٦٥]، كما تم تشكيل لجنة أمنية مشتركة بين الشطرين من وزيري الداخلية ووزيري العدل ومسؤولي الأمن الوطني في الشطرين «لتفقد أحوال السجون والتأكد من خلوها من سجناء الرأي»[٦٦].

وتطبيقاً للعفو العام وجدت صور عديدة، مثل إلغاء أحكام صدرت بحق شخصيات لأسباب سياسية[٦٧] وقرارات برد الاعتبار للشخصيات التي اتخذت بحقها اجراءات سياسية ومعنوية نالت من قدرها ومن دورها في الحياة العامة[٦٨]، ومنها الاتصال بالمعارضة والسماح لها بالحركة داخل الشطرين، والاتصال رسمياً أو بشكل غير رسمي مع ممثلي السلطة في الشمال أو الجنوب[٦٩]. ويدخل في ذلك أيضاً إلغاء الادارات الأمنية التي تعلقت «بالرأي والنشاط السياسي» وهو ما أقرته قمة تعز الأخيرة التي عقدت قبل اعلان دولة الوحدة.

---

(٦٥) الحياة، ١٩٩٠/١/٢٣.

(٦٦) الشرق الأوسط، ١٩٩٠/٢/٢٨.

(٦٧) مثل قرار هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى بإلغاء الأحكام بالاعدام أو بالسجن، عن المحكوم عليهم غيابياً في أحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦. وشمل القرار أيضاً العفو عن المحكومين حضورياً في القضايا نفسها، وإعفاءهم من إكمال الأحكام. واتخذت الهيئة قراراً بتقديم رعاية كاملة إلى أسر القتلى والمفقودين في الأحداث بصرف مرتب شهري لعائلاتهم. وهو ما اعتبر بمثابة خطوات ضرورية لإغلاق ملف الماضي. انظر: الحياة: ١٤ ـ ١٩٩٠/٤/١٥، والشرق الأوسط، ١٩٩٠/٤/١٤.

وبالرغم من تلك الاجراءات ذات الطابع الشامل، فلم يعرف مدى انطباقها على الرئيس علي ناصر محمد واثنين آخرين من كبار مساعديه، وهناك من دعا إلى الاغلاق الكامل لملف كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ بصورة شاملة، مثل علي عبد الرزاق باذيب، وهو رئيس اللجنة التحضيرية للحزب الوحدوي الديمقراطي الذي شكّل بعد توقيع اتفاق عدن وبيان اعتزال الرئيس علي ناصر، وكانت له اتصالات مع الحزب الاشتراكي في عدن، وقد قال بضرورة التطبيق الصحيح والكامل للعفو العام. انظر: الحياة، ١٩٩٠/٤/١٧.

(٦٨) من القرارات التي أقرتها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في دورتها الـ ١٩ في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٩٠، تحديد الاجراءات والضوابط حول رد الاعتبار إلى كل العناصر والشخصيات الوطنية التي تضررت من الأساليب الخاطئة في حل الخلافات السياسية. وبالنسبة إلى القياديين احتفظت اللجنة بحقها في البت في مسألة رد الاعتبار، أما غير القياديين فاشترطت أربعة شروط، منها ان يكون وطنياً ساهم في النضال ضد الاستعمار، ومن الذين ارتكبت في حقهم ممارسات خاطئة أو أقصي من السلطة بصورة تعسفية، ولم يرتبط بجهات معادية للثورتين في اليمن، وأن لا يكون ممن أزيحوا عن السلطة وصدر عليه حكم قضائي من محكمة ولم يلغ الحكم. اما طبيعة رد الاعتبار فتحددت بعودة من يرغب إلى الحزب، وإعادة المدنيين والعسكريين إلى مؤسساتهم مع مراعاة شروط اللياقة والسن بالنسبة إلى العسكريين، وشمول أسر المفقودين ممن سيرد لهم الاعتبار برعاية الدولة الكاملة. من نص القرار، نقلاً عن: الحياة: ٢٤ ـ ١٩٩٠/٣/٢٥.

(٦٩) من الأمثلة على الاتصالات بين فئات المعارضة والسلطة في الشمال، الزيارة التي قام بها جار الله عمر وسلطان أحمد إلى صنعاء، وهما من قادة حزب الوحدة الشعبية اليمني، ومقابلة الرئيس علي عبد الله صالح. انظر: الحياة، ١٩٩٠/٢/٢٢، والقدس العربي، ١٩٩٠/٤/٣٠.

٣ ـ الربط العضوي بين الوحدة والديمقراطية والتعددية

يمكن القول إن كل الاجراءات التي اتخذت بحق القوى المعارضة كانت تصب في مسار أكبر وهو التخلص من ميراث التشطير، وفي الوقت نفسه تمهد إلى التعددية والانفتاح على كل القوى والتيارات السياسية، والافساح في المجال لها للتحرك والتعبير عن نفسها بحرية ودون قيود. بعبارة أخرى قادت هذه الاجراءات إلى بلورة مشكلة الموقف من التعددية وتوقيت إقرارها رسمياً. وفي حين اندفع الشطر الجنوبي في اجراءاته السياسية والقانونية للسماح بالتعددية الحزبية، اقتصر التحول في موقف الشطر الشمالي على إقرار التعددية والقبول بها من حيث المبدأ، إذ بدا أنه لا مجال سوى الأخذ في الاعتبار واقع الجنوب وتطوراته المتسارعة صوب التعددية من جهة، والضغوط المعنوية الدولية الداعية إلى الأخذ بالديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان من جهة أخرى، فضلاً عن وجود تيارات سياسية بالفعل في الشمال سعت إلى الإعلان عن نفسها كقوى سياسية منظمة وحزبية كالناصريين والبعثيين والاسلاميين.

جاء التحول في موقف الشطر الشمالي على صعيد المبدأ من خلال الاعتراف بقيمة الديمقراطية وحق اليمنيين في التنظيم[٧٠]، إلا أن إعلان هذا الحق رسمياً والتخلي عن صيغة التنظيم السياسي الواحد، ظلت تمثل مشكلة قابلة للشد والجذب. وقد ربط المسؤولون في الشمال مسألة التحول الرسمي إلى التعددية بانجاز دولة الوحدة، وليس قبلها. وأعطى هؤلاء تفسيرات شكلية تتعلق بالدستور الموجود في البلاد الذي يحظر الحزبية بكل أشكالها، وبعدم الملاءمة الزمنية في تغييره.

وبالرغم من هذا الاختلاف حول عنصر التوقيت، فقد انتهى الأمر عملياً بالربط العضوي بين الديمقراطية وإنجاز الوحدة، سواء من خلال الاندفاع إلى إقرار التعددية الحزبية سياسياً وعملياً كما حدث في الجنوب، أو الإقرار بتلازم الوحدة والتعددية كما عبر عن ذلك مسؤولو الشطر الشمالي. وفي هذا الاطار تجدر ملاحظة أن ردود الأفعال تلك التي عبرت عنها القيادتان السياسيتان ـ رغم اختلاف توجهاتها العملية فيما يتعلق بشق التوقيت على الأقل ـ لم تكن سوى نتاج للتفاعل مع الضغوط الشعبية والسياسية المختلفة الداعية إلى اقرار الديمقراطية كمخرج رئيسي للقضاء على السلبيات العديدة لمرحلة التشطير، الأمر الذي أوجد ربطاً عضوياً بين الوحدة من جانب والديمقراطية من جانب آخر.

تجسد الربط العضوي بين الوحدة والديمقراطية في أكثر من معنى، فهو ربط عضوي لأنه عبّر عن الخلاص من تجربة هيمنة التنظيم السياسي الواحد على المقدرات السياسية في الشطرين، وهو في الوقت نفسه تعبير عن تقنين واقع التعددية الاجتماعية والسياسية الموجود بالفعل في البلاد، وهو نوع من التلاؤم مع ومواكبة التغيرات الكبرى التي حدثت في البيئة

---

(٧٠) انظر في ذلك تصريح الرئيس علي عبد الله صالح الذي يؤيد فيه الديمقراطية والمعارضة التي تهدف إلى الاصلاح، وان «من حق كل مواطن يمني أن ينتمي إلى التنظيم السياسي الذي يعبر فيه عن عقيدته وأفكاره وتطلعاته ليمارس من خلاله وجوده السياسي وحقه في المشاركة في صنع القرارات والتحولات الحضارية في البناء الوطني الشامل». من حوار في: الحياة، ١٩٩٠/١/٢٣.

العالمية وقوامها شيوع الديمقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان وآليات السوق. علماً أن الربط بين الديمقراطية والوحدة على هذا النحو مثل الخلاص المناسب من الضغوط المتعاكسة كافة والمتناقضة في أهدافها ومشاربها وآلياتها.

وإذا كانت القوى السياسية والضغوط الشعبية المختلفة لم تصل كما كانت تأمل في تلك المرحلة إلى القيام بدور ذي صفة رسمية في المشاركة في الجوانب التنظيمية لعملية بناء الوحدة واتمامها، ولم يتح لها الدخول في حوار رسمي مع الحزبين الحاكمين في الشطرين اللذين اقتصر عليهما رسمياً إنجاز دولة الوحدة، فإن اقرار أحد مطالب هذه القوى السياسية قد تم توفيره إلى حدّ كبير، وهو الحق في التعددية والعلانية الحزبية وحقوق الإنسان وإنهاء العلاقات الاستعلائية بين التيارات السياسية واعتباره الأساس للعملية السياسية في دولة الوحدة، الذي يجعل منها مشاركة على نحو موضوعي في تأسيس دولة الوحدة اليمنية، وفي صياغة آليات عملها السياسي. ومن الممكن الاستنتاج أن مشاركة القوى السياسية ـ غير المنضوية تحت أيٍ من التنظيمين الحاكمين في عملية الوحدة ـ كانت مشاركة غير أساسية، بمعنى عدم المشاركة المباشرة في صياغة واتخاذ القرارات، ولكنها كانت مؤثرة إلى حد كبير.

لم يقتصر الانفتاح السياسي الذي حدث في تلك المرحلة على علاقات التنظيمين الحاكمين والقوى السياسية الأخرى وحسب، بل طال أيضاً علاقات تلك القوى ببعضها أيضاً. ومن هنا جاء المناخ التعددي كمخرج لحالة التأزم التي لازمت علاقة تلك التيارات في مواجهة كل منها للآخر، سواء لأسباب تاريخية أو ايديولوجية. ففي المناخ التعددي أصبح من حق الجميع التعبير عن نفسه ورؤاه، والبحث في أدواره التاريخية، وتقديم تفسيرات لمواقف سابقة، وتصحيح ما علق بها من تشوهات لسبب أو لآخر. الأكثر من ذلك فقد عمد العديد من تلك القوى السياسية إلى تغيير برامجه ووثائقه لتتناسب مع حقائق المرحلة وطبيعة العمل السياسي في ظل الوحدة والديمقراطية معاً. وسوف تحتل هذه العملية من اعادة التصحيح واعادة بلورة مواقف حزبية جديدة، مساحة كبيرة من العمل السياسي في دولة الوحدة.

ومن النتائج المباشرة لمثل هذه التفاعلات المتداخلة والمتشابكة، أن صارت الديمقراطية والوحدة متلازمتين وبعدين لعملية واحدة قوامها انهاء التشطير كلية. إن تمازجهما معاً على هذا النحو الفريد، والمشار إليه آنفاً، لم يكن منّة أو هبة من طرف إلى آخر، بل جاء بقوة الأحداث وتداعياتها، ونتيجة مباشرة لتشابكاتها، وإفرازاً للمصلحة المشتركة بين الجميع، حاكمين ومحكومين؛ هذه المصلحة التي تبلورت على نحو جعل الخيار أمام الجميع خياراً بين أحد أمرين، الديمقراطية والوحدة في جانب، أم تفجر الموقف وضياع المشروع الوحدوي كلية في جانب آخر.

٤ ـ تنظيم العلاقة بين التنظيمين الحاكمين

إن الربط بين الديمقراطية والوحدة والضغوط الشعبية ذات المسارات المتباينة على النحو الوارد سابقاً، لم يكن لينفي الدور الخاص الذي لعبه التنظيمان الحاكمان في الشطرين. وفي

خضم التوجه بقوة نحو التعددية والديمقراطية بدا لهما ضرورة البحث في العلاقة الخاصة التي يمكن أن تنشأ بينهما، نظراً لكونهما الحاكمين من جهة أولى، ولكونهما اللاعبين الرئيسيين في العملية الوحدوية من جهة أخرى، ولكونهما يتحملان العبء الأكبر في استكمال بناء دولة اليمن الواحد.

وواقع الحال أن مسألة تنظيم العلاقة بين التنظيمين الحاكمين لم تكن بعيدة عن اندفاع الشطر الجنوبي ناحية التعددية الحزبية. ففي المبررات التي دفعت الجنوب إلى التعددية نلمح جملة عناصر كبرى، **العنصر الأول** يتعلق بمسألة التحالفات السياسية العريضة التي يمكن أن يلعب فيها الحزب الاشتراكي اليمني الدور القيادي أو الدور الأبرز على الأقل[٧١]. **والعنصر الثاني** هو عدم امكانية اغفال الدور السياسي ومكانة المؤتمر الشعبي العام في السياسات اليمنية على وجه عام. **والعنصر الثالث** أنه بالرغم من كل الخلافات التي بين التنظيمين، فهي من الناحية المضمونية والموضوعية تظل أقل كثيراً من تلك الخلافات التي تبرز مع المشروعات والقوى السياسية الأخرى وفي مقدمتها المشروع الأصولي. أما **العنصر الرابع** فهو خاص بالبديل الذي تم الاتفاق عليه في لجنة التنظيم السياسي والذي قضى بالتعددية الحزبية، واستمرار وجود التنظيمين الحاكمين كتنظيمين مستقلين، وطرح في الوقت ذاته امكانية قيام تحالفات بين حزبين أو أكثر. وهو البديل الذي عبّر عن نوع من الحل الوسط بين رؤيتي الشطرين حول التعددية والتحالفات السياسية العريضة. ومن هنا يمكن النظر إلى الاتفاق الذي أقره التنظيمان الحاكمان على تنظيم العلاقة بينهما في ظل دولة الوحدة بأنه نوع من تطبيق الحد الأدنى لفكرة التحالفات السياسية العريضة. ويبدو ذلك جلياً في مجمل بنود الاتفاق الذي تم تحريره في تعز في ١٩٩١/٥/١٣، والذي تضمن مجالات التعاون المشترك بينهما على النحو التالي:

«١ ـ تنسيق المواقف بين المؤتمر العام والحزب الاشتراكي في برلمان الجمهورية اليمنية، والمنظمات الجماهيرية والابداعية والنقابية والمهنية وسواها.

٢ ـ دراسة تجربتي العمل السياسي والتنظيمي للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، والاستفادة مما هو ايجابي فيهما.

٣ ـ إقامة علاقات تعاون بين المؤسسات الفكرية والاعلامية التابعة للحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي.

٤ ـ اشتراك كل من المؤتمر الشعبي العام والحزب في الدورات والمؤتمرات وفقاً لتقاليد كل منهما.

٥ ـ متابعة المسائل المتعلقة بتوفير المقرات المناسبة للمؤتمر والحزب على مستوى المحافظات، وحسب الامكان في الوحدات الادارية الأدنى، وكذا توفير السكن والمواصلات لكوادرهما التي ستنتقل إلى المحافظات الأخرى.

---

(٧١) انظر في ملامح وموقع الفكرة الخاصة بإقامة تحالف وطني ديمقراطي عريض، ومدى محوريتها في سياسة الحزب الاشتراكي في ظل دولة الوحدة اليمنية، نص البلاغ الصادر عن الدورة الـ ٢١ للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في ١٩ ـ ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٠، في: البيض، **الوحدة الديمقراطية: الاصلاح خيار المستقبل**، ص ١٥٨ ـ ١٦٧.

٦ ـ التنسيق بين المؤتمر والحزب عند المشاركة في المؤتمرات والندوات الحزبية والسياسية العربية والدولية.

٧ ـ تشكل لجنة عليا مشتركة من الحزب والمؤتمر تتولى متابعة المسائل المتعلقة بتنظيم وتنسيق العلاقة بين التنظيمين، وأن ينعكس هذا الأساس على بقية التكوينات الأدنى لهما، وان تقوم اللجنة بتقديم برنامج تنفيذي لضمان نجاح هذا الاتفاق.

٨ ـ يلتزم التنظيمان بحل أية خلافات فكرية أو سياسية أو سلطوية بواسطة الحوار وبطرق ديمقراطية بعيدة عن اللجوء إلى استخدام العنف والسلاح. ويؤكدان أن أي تفكير في استخدام السلاح يعتبر خيانة وطنية للشعب اليمني ولأهدافه في الوحدة والديمقراطية والاستقرار والتقدم.

٩ ـ يعتبر هذا الاتفاق ساري المفعول بعد التوقيع عليه من قيادتي المؤتمر والحزب، وملزماً لهما خلال الفترة الانتقالية، ويجدد تلقائياً ما لم تستجد ملاحظات لدى أحد الطرفين الموقعين عليه»(٧٢).

٥ ـ العلاقة بين الجيش والسياسة في دولة الوحدة

مثلت هذه الاشكالية واحدة من أكثر القضايا حساسية، ويعود الأصل فيها إلى تباين التجربة السياسية الاقتصادية بين الشطرين على النحو المشار إليه في القسم الأول. وكان من عناصر الاختلاف والتباين موقع الجيش من العمل السياسي والحزبي. ففي الشطر الشمالي حُظرت الحزبية سواء في الحياة المدنية أو داخل القوات المسلحة، واقتصر العمل السياسي على المؤتمر الشعبي العام الذي كان ـ قبل قيام الجمهورية اليمنية ـ بمثابة التنظيم السياسي الوحيد الذي تنضوي تحته التيارات والاتجاهات السياسية كافة الملتزمة بالأفكار الواردة في الميثاق الوطني. وفي وضع كهذا كان طبيعياً أن يُمنع أفراد الجيش من ممارسة أية أنشطة سياسية، وان يقتصر دورهم على الواجبات المهنية العسكرية.

ومن أسباب التمسك بمبدأ إبعاد الجيش عن العمل السياسي حتى تحت مظلة المؤتمر الشعبي العام طبيعة تكوين الجيش الشمالي ذاته، فهو خليط من قوات نظامية وأخرى من قوات تتبع القبائل الكبرى. وهذه القوات القبائلية تعد جزءاً من الجيش ككل، وتحصل على رواتب لهذا الغرض الأمني، ومن شأن ادخال عنصر التسيس أن يفتح الباب أمام توترات كبرى داخل الجيش وبين عناصره المختلفة، أي أن ثمة ضرورات بنائية حسمت إبعاد الجيش عن العمل السياسي.

أما الوضع في الشطر الجنوبي فقد اختلف جذرياً، ليس فقط على صعيد التعامل مع الأحزاب، ثم دفعها إلى الاندماج منذ العام ١٩٧٥ وتشكيل التنظيم الطليعي الممثل في الحزب الاشتراكي اليمني، وانما أيضاً في السماح لأفراد القوات المسلحة بالانخراط في العمل السياسي تحت مظلة الحزب الاشتراكي الحاكم. ومن هنا كان جيش الشطر الجنوبي يجمع بين الاحتراف العسكري والانتماء الفكري والايديولوجي على نحو جعل من الجيش جزءاً من

---

(٧٢) من نص اتفاقية العمل المشترك بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، في: المصدر نفسه، ص ١٥٤ ـ ١٥٦.

العملية السياسية الكلية في الشطر الجنوبي. ومن الطبيعي في ظل وضع كهذا أن يكون أفراد الجيش على درجة عالية من التسيس، وأن يكونوا أعضاء في الحزب ومشاركين في الأنشطة السياسية كافة، كالانتخابات والاستفتاءات وغيرها، وان يكون لهم دور رئيسي في حسم بعض الخلافات التي تثور بين الأجنحة المختلفة في الحزب، مثلما حدث في حالة إقصاء الرئيس سالم ربيع علي في حزيران/ يونيو ١٩٧٨، وأحداث الصراع على السلطة كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦.

وفي الجنوب أشياء كثيرة ومبادىء تعرضت للنقد والمراجعة في تلك المرحلة الزمنية، إلا أن حالة الجيش الجنوبي وصلته بالعملية السياسية الكلية ظلت في منأى عن ذلك. وبالرغم من انهاء هيمنة الحزب الواحد على الدولة ومؤسساتها المختلفة ـ والذي كان يمكن في ظله تقبل فكرة تسيس الجيش ـ والتحول إلى التعددية الحزبية، فقد استمر ايمان النخبة الحاكمة في الجنوب بحق المنتمين إلى القوات المسلحة بالعمل السياسي، وبعدم تعارض هذا المبدأ مع مهمة القوات المسلحة الوطنية[٧٣].

ومن الجائز الإشارة إلى اعتبار عملي نابع من أن عدد أعضاء الحزب الاشتراكي من جنود القوات المسلحة فاق ثلث إجمالي أعضاء الحزب، حيث وصلت نسبة العسكريين إلى ٣٦,٨ بالمئة من جملة أعضاء الحزب البالغين ٣٤١٤٦ عضواً في نهاية العام ١٩٨٨ حسب احصاء جريدة الحزب الرسمية. ومن ثم فإن إبعاد أفراد القوات المسلحة عن العمل الحزبي كان يعني حرمان الحزب الاشتراكي اليمني من عدد كبير من الأعضاء.

طُرحت قضية الجيش والعمل السياسي في مراحل عديدة من علاقات الشطرين، ولكنها كانت تنحسر جانباً مع بروز قضايا أكثر مصيرية في العمل من أجل الوحدة. ولكن هذه القضية برزت كقضية مركزية بعد اتفاق عدن الموقع في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، وتطلّب الأمر حسمها في اطار الخطوات الرئيسية لدمج الجيشين معاً وجعلهما جيشاً واحداً. وقد بدت وجهة نظر الشطرين كامتداد لخبرتهما في هذا المجال، حيث طالب الشطر الشمالي، على لسان رئيسه، أكثر من مرة بضرورة إبعاد الجيش عن السياسة، وتركه لمهمته في الدفاع عن الوطن اليمني كله[٧٤]، في حين كرر الشطر الجنوبي حججه في أن عمل أفراد

---

(٧٣) في هذا الصدد يقول سالم صالح محمد، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني «انا لا استوعب مسألة إبعاد الجيش عن السياسة، فنحن نعتز ان جيشنا مُسيس. وفي اللحظات الحاسمة تدَخل من أجل إعادة السلطة إلى القيادة السياسية كما حصل في عام ١٩٨٦، وكان دائماً يعود إلى وضعه الطبيعي. لذلك نشعر أن من حقه أن يشارك في العمل السياسي على أساس القانون وأوضاع البلد. ونحن لا نشعر تجاهه بالخطورة كما يطرح البعض عن دور متزايد للجيش، أو رغبة في السيطرة على السلطة، ونحن نحرص على أن الجيش تربى تربية وطنية، ولديه مهامه التي يحرص على أدائها وأهمها الحفاظ على السيادة وحدود الوطن». من حوار في: اليوم السابع (١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩)، ص ١٥.

(٧٤) من تصريحات الرئيس علي عبد الله صالح «ان القيادة لن تتسامح أبداً أو تغفر أي نشاط في القوات المسلحة والأمن يروّج للعمل الحزبي أو يمس وحدة وتماسك بناء هذه المؤسسات الوطنية» و«العمل الحزبي محظور داخل صفوف القوات المسلحة وله مخاطره التي تضر بالوحدة الوطنية»، في: القدس العربي، =

القوات المسلحة في السياسة لا يعني أبداً عدم انضباط الجيش أو تخليه عن مهمته الوطنية الرئيسية[75].

وحسماً لهذا الخلاف أنيط بلجنة التنظيم السياسي بحث الموضوع، وقد انتهت في اجتماعها الأخير ٢ ـ ٣ أيار/ مايو ١٩٩٠ إلى الاتفاق على:

«١ ـ تشكيل لجنة أو قيادة مشتركة من دائرة التوجيه السياسي والمعنوي في الشمال، والدائرة السياسية للقوات المسلحة في الجنوب لمتابعة النشاطات السياسية في القطاع العسكري خلال الفترة الانتقالية، على أن تقدم صيغة لاتفاق كامل ومدروس إلى القيادة السياسية للمصادقة عليه.

٢ ـ ان تكلف الجهات ذات العلاقة في القوات المسلحة بوضع برنامج تثقيف وطني في محاولة لإنهاء الانتماء الحزبي في القوات المسلحة تدريجياً.

٣ ـ إنه نظراً لأن العمل الحزبي مُحرم حسب دستور الوحدة، اعتبرت لجنة التنظيم السياسي أن الانتماء الحزبي في القوات المسلحة غير مرغوب فيه، وأن من الضروري أن توضع البرامج والنشاطات بما يتناسب وذلك.

٤ ـ بالنسبة إلى المرحلة الانتقالية، اتفق على الابقاء على التكوينات السياسية في القوات المسلحة، وحقها في ممارستها لانتماءاتها، مع إقرار وقف أي استقطاب حزبي جديد يضاف إلى ما هو قائم بالفعل»[76].

ومن صيغة الاتفاق تبدو محاولة الوصول بالقضية إلى صيغة وسط. فهو من جانب التزم بما أقره دستور دولة الوحدة حول تحريم الحزبية والأنشطة السياسية في القوات المسلحة، واتفق بذلك من حيث المبدأ مع وجهة نظر الشطر الشمالي. في الوقت نفسه، وضع في اعتباره الانتماءات الحزبية والسياسية الموجودة بالفعل في الوحدات العسكرية لجيش الشطر الجنوبي التي يصعب، لأسباب سياسية وعملية، اتخاذ قرار فوري بإلغائها وحظرها. ومنعاً لإثارة

= ١٩٩٠/٥/١١. وفي السياق نفسه يقول حسن اللوزي وزير إعلام الشطر الشمالي: «ان الاتفاق جاء بين الشطرين على أن تكون القوات المسلحة محايدة، خصوصاً وأنها في دولة تقوم على التعددية. ولأن التعددية جدل وصراع فكري من أجل الوصول إلى الرأي السليم، وهو مطبق في كل الدول التي تأخذ بالتعددية، أما الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد فهي تصهر القوات المسلحة في هذه البوتقة، وأول أثر للتعددية يتجلّى في إبعاد الجيش عن السياسة». من حوار في: اليوم السابع (٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٠)، ص ١٢.

(٧٥) حول هذه الحجج يقول سالم صالح، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، «أولاً جيشنا في اليمن يختلف عن كثير من الجيوش، فهو جاء من أوساط البسطاء من هذا الشعب الذي كان له شرف حمل السلاح ضد الاستعمار البريطاني. وأبناء الجيش مرتبطون بالحزب الاشتراكي بكل ما تعنيه هذه الكلمة، وجيشنا الذي تمكن من ضرب مؤامرة ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ وغيرها من محاولات التآمر هو ضد المفهوم الانقلابي، وهو يأتمر بأمر الشرعية القائمة بامرة الحزب والقيادة. وما يقرّه الحزب ومكتبه السياسي أو لجنته المركزية أكثر من يلتزم به هو الجيش الذي هو أكثر المنظمات الحزبية تضحية من أجل الوحدة، ولذلك فان ما يقال عن تخوفات من الجيش والادعاءات عن تحفظاته ليس من الصحة بشيء، لأن جيشنا في طليعة المقاتلين من أجل أهداف الشعب الوطنية الكبرى وفي مقدمتها الوحدة، وسيدافع عنها الجيش ببسالة وبطولة». من حوار في: الحياة، ١٩٨٩/١٢/٨.

(٧٦) هذه المعلومات حول الاتفاق الخاص بوضع الجيش في ظل دولة الوحدة وعلاقته بالعمل السياسي واردة في تصريحات للأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي في حوار له في صحيفة الجمهورية، الصادرة في تعز، ونقلتها: الحياة: ١٢ ـ ١٣/٥/١٩٩٠.

حفيظة العسكريين المنتمين إلى الحزب الاشتراكي في تلك الوحدات، كانت الخطوة الوسط ممثلة في الابقاء على هذه المنظمات الحزبية، مع منع أية استقطابات حزبية جديدة.

ووفقاً لصيغة الاتفاق يمكن الاستنتاج بأن اللجنة المشتركة للتوعية السياسية تهدف إلى إعادة صياغة هذه الانتماءات الحزبية لتتوافق مع واقع دولة الوحدة وحالة التعددية السياسية فيها، والمهام الوطنية الكلية للجيش الموحد. ويمكن الاستنتاج أيضاً أن إعادة الصياغة هذه ستتم بصورة تدرجية، وبهدف تذويب الانتماء الحزبي في الانتماء الوطني الأكبر على مدى زمني بعيد[٧٧]. ومن المهام أيضاً رفع درجة الوعي والتثقيف السياسي لتتلاءم مع ظروف الوحدة بالنسبة إلى الجنود غير المُسيسين أصلاً، والمنتمين إلى جيش الشطر الشمالي.

وهكذا تبدو أمامنا عملية ذات مسارين، الأول موجّه إلى الجنود الجنوبيين المسيسين بهدف إعادة تنشئتهم سياسياً وثقافياً، والمسار الثاني موجّه إلى الجنود الشماليين بهدف خلق وعي ثقافي ووطني عام يتواكب مع واقع دولة الوحدة. وبالطبع فإن هذه المهمة تحتاج إلى زمن قد يطول نسبياً. ويبدو أنه تماشياً مع هذا الواقع وملابساته، فقد تأثرت خطط دمج الجيشين معاً، والتي تراوحت بين اتجاهين رئيسيين، الأول يقوم على تذويب الأفراد في تشكيلاتهم العسكرية الجديدة في جيش الوحدة، بغض النظر عن انتماءاتهم السابقة أو مسقط رأسهم، أما الاتجاه الثاني فقد اقتصر على إحداث قدر من التداخل بين الوحدات العسكرية المتماثلة، على أن تظل كل وحدة عسكرية كما هي وفقاً لتكوينها وتشكيلها السابق. وفي إطار مراعاة الفوارق الخاصة بدرجة التسيس وجوانب تنظيمية أخرى، ومحاولة لمحاصرة بعض التوجهات المعارضة للدمج الفوري والكلي للجيشين[٧٨]، اقتصر الأمر على الاتجاه الثاني.

خاتمة

كما رأينا، ان تلك الفترة التي لم تزد عن ستة شهور، شهدت نشاطاً مكثفاً على الصعيدين الشطري والوحدوي، ولم يكن هذا النشاط منفصلاً عن بعضه البعض. وتعدّ أهمية تلك الفترة الزمنية أنها فترة تأسيس دولة الوحدة اليمنية، ونعني بالتأسيس هنا عدة عناصر متداخلة يمكن الاشارة إليها على النحو التالي:

١ ـ العنصر الأول تعلق بالتطبيق، أي اتخاذ الجهات الحاكمة جملة الاجراءات التنفيذية الخاصة بتطبيق القرارات والاتفاقات كافة التي اتفق عليها من قبل وتحويلها إلى واقع.

---

(٧٧) ينسب إلى بعض المصادر اليمنية انه «جرى البحث في ضرورة توحيد الجيش خلال فترة انتقالية تدرجية تطول إلى أربع سنوات بعيداً عن الاخضاع والضغط». انظر: اليوم السابع (٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٠)، ص ١٢.

(٧٨) أشارت بعض التقارير الصحفية إلى وجود نوع من المعارضة لعملية الدمج وفق اية صيغة، وأن من المعارضين اعضاء في اللجنة الأمنية بالحزب الاشتراكي، وأن هؤلاء اعتبروا الدمج يمهد لتقليص دور الحزب الاشتراكي، وأن البعض منهم أُحيل للتقاعد، والبعض الآخر تم تحويله إلى العمل الدبلوماسي خارج البلاد. انظر: القدس العربي: ١٢ ـ ١٣/٥/١٩٩٠.

٢ ـ العنصر الثاني وهو خاص بحسم الخلافات والتباينات حول عدد من القضايا الكبرى التي تتعلق بدمج مؤسسات رئيسية مثل الأجهزة الأمنية والجيش، وشكل النظام السياسي وطبيعته وهل يكون تعددياً أم لا، وضوابط التعددية.

٣ ـ العنصر الثالث وهو خاص بتحييد ومواجهة القوى المعارضة للوحدة.

٤ ـ العنصر الرابع وتعلق بحماية عملية الوحدة وتوفير عوامل استمرارها ونجاحها من خلال نسج علاقات وتفاعلات دولية وعربية وإقليمية تدفع إلى الوحدة ولا تقف عثرة أمامها.

لقد مثلت العناصر الأربعة معاً مواجهة مركزة لميراث حقبة التشطير سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وفي مجال العلاقات الخارجية. ولم تكن هذه المواجهة قاصرة على شطر دون الآخر، بل لعب فيها التنسيق المشترك، والحوار، والحلول الوسط الدور الأكبر في الوصول بمشروع الوحدة إلى نهايته المتمثلة في قيام الجمهورية اليمنية، أو دولة اليمن الواحد. ويتضح هذا الدور المشترك في جملة الاشكالات الكبرى التي تَعينّ على الشطريْن مواجهتها، والتي أطلّت بوجهها بين حين وآخر، ومثّلت في واقع الأمر مشكلات شائكة سياسية واجتماعية على الصعيدين النظري والعملي معاً. كان يمكن لتلك المشكلات أن تعصف بعملية الوحدة، وتقود إلى توترات ومواجهات غير مسبوقة، ما لم يكن الحوار والتنسيق المشترك هو أسلوب المواجهة، والحلول الوسط القائمة على التنازلات المتبادلة هي المخرج المناسب. وتبدو في هذا الاطار العام واحدة من أكثر الدلالات أهمية ووضوحاً في عملية بناء الدولة اليمنية الموحدة، إنها الدلالة الخاصة بالعلاقة بين وضوح المشروع، والعمل المشترك، والإصرار على إنجازه مهما كانت العقبات، واعتماد مبدأ التنازلات المتبادلة. وهي ما تمثل العوامل الرئيسية لانجاحه والوصول به إلى التطبيق المناسب إن لم يكن الأمثل.

وكما رأينا فقد حدث تداخل بين المستوى الرسمي والمستوى الشعبي، بحيث يمكن الاستنتاج بقدر عالٍ من الاطمئنان أن الخروج من دوامة التشطير إلى بر الوحدة قام على تفاعل متكامل بين الجهد السلطوي من جهة والجهد الشعبي ـ الذي أخذ صيغة دمج وتوحيد النقابات المتماثلة والمنظمات التطوعية وغير الحكومية المتناظرة ـ من جهة أخرى، وأن أياً من الجانبين لم يكن ليستطيع تحقيق انجاز الوحدة ما لم يكن الطرف الآخر متجاوباً معه، ويمده بزخم وبقوة دفع. حتى الذين وقفوا معارضين الوحدة أو تحفظوا على بعض إجراءاتها وبنود دستورها، فان موقفهم قاد إلى عكس ما أرادوه، فكانت النتيجة تكثف الضغوط من أجل الاسراع في الوحدة وعدم التباطؤ فيها. وفي هذا الصدد تبرز قيمة المناخ التعددي الديمقراطي الذي أتاح للقوى السياسية كافة أن تشارك في الرأي والعمل الشعبي في تفنيد مواقف المعارضين من الأصوليين ومحاصرتهم سياسياً ومعنوياً، أو بالجهد العام في العمل الوحدوي.

ومن الدلالات البارزة أن عدم مشاركة القوى السياسية المختلفة في الجوانب التنظيمية لتأسيس دولة الوحدة لم يكن يعني غيابها أو عدم مشاركتها كلية في بناء الوحدة ذاتها. وكما لاحظنا فان تلك المشاركة كانت مشاركة موضوعية ومؤثرة، رغم أنها اخذت شكلاً سلبياً

أحياناً تبلور في ممارسة الضغوط السياسية والمعنوية بأشكال مختلفة من أجل الاسراع بالوحدة وانجازها وعدم الارتداد عنها، ومن أجل ربط الوحدة بالديمقراطية وبحق الجميع في التعبير عن رؤاهم وأفكارهم المختلفة. وهي الضغوط التي أثّرت في عمل السلطة الحاكمة في الشطرين، إذ لم يكن أمامها سوى التجاوب مع تلك الضغوط والمطالب، ومن هنا يمكن القول إن إنجاز الوحدة اليمنية كان نتاج تفاعل خلاق بين العمل الشعبي من جهة والجهد السلطوي من جهة أخرى.

إن تلك الفترة التي انهت حقبة التشطير اليمني مليئة بالدروس على نحو فريد، فقد أثبتت التحولات التي جرت في الشطر الجنوبي مدى الحيوية السياسية التي يمكن أن يمتلىء بها الواقع اليمني إذا ما توافرت شروط موضوعية تنفي العلاقات الاستعلائية بين القوى والتيارات السياسية، وتنهي ميراث الشكوك المتبادلة، وتطرح حق الجميع في العمل الوطني دون قيود ومعوقات أيّاً كانت.

أثبتت أيضاً تلك الفترة أن المشروع التشطيري، على صعيدي الممارسة والفكر في كلا الشطرين قد وصل إلى نهايته، ولم يبق سوى أحد خيارين: اما العودة إلى مشروع اليمن الواحد، أو مواجهة احتمال تفجر الموقف على نحو يصعب السيطرة عليه والتحكم بنتائجه وتداعياته. وبالطبع لم يكن منطقياً تضييع تلك الفرصة التاريخية من خلال اعادة وحدة اليمن وبناء الدولة المركزية القادرة على تحقيق أداء أفضل سياسياً واقتصادياً.

ومن الأمور الهامة التي تكشفها تفاعلات تلك الفترة، تلك المتعلقة بالطابع التراكمي لعملية الوحدة اليمنية، وهو ما بدا في الترابط بين مواثيق الوحدة والاتفاقات والاعلانات المختلفة التي تم التوصل إليها طوال الفترة السابقة، الأمر الذي يتيح القول إن الوحدة اليمنية لم تكن سوى سلسلة متصلة من العمليات والتطبيقات التي ساهم فيها كل من سبق من القادة والمسؤولين في الشطرين.

وتبقى الاشارة إلى ثلاثة جوانب تبدو أهميتها في ضوء تفاعلات ووقائع تلك المرحلة الزمنية: **الجانب الأول** خاص بدور التحولات الكبرى التي شهدها الشطر الجنوبي، والتي أتاحت بالفعل نوعاً من التقارب السياسي والاقتصادي الموضوعي مع الشطر الشمالي، وفي الوقت نفسه ومن خلال المحاكاة غير المقصودة وغير المخططة انتهى الأمر باقدام الشمال على التلاقي مع الشطر الجنوبي في كثير من العناصر التي بلورتها تحولاته الكبرى ولا سيما في مجال مواجهة القوى والآراء الأصولية الرافضة للوحدة، وفي مجال التعددية والديمقراطية، والربط بين الديمقراطية والوحدة على نحو تكاملي وعضوي.

الجانب الثاني: متعلق بعنصر ملاءمة الواقع الدولي وتقبله لفكرة الوحدة اليمنية، بل وتأييده لها. ولكم مارس الواقع الدولي دوراً في صياغة النظام السياسي لدولة الوحدة من خلال ما شكله من ضغوط معنوية اكسبت الداعين لربط الوحدة بالديمقراطية غطاء معنوياً، لم يكن من الممكن تجاهله، والضرب به عرض الحائط.

أما الجانب الثالث فهو خاص بتحييد القوى الإقليمية، سواء بفعل العلاقات الحسنة من جانب، أو من خلال التطمينات المكثفة حول الطبيعة السلمية لسياسة دولة الوحدة اليمنية واهتمامها بالاستقرار الاقليمي من جانب آخر.

وفي المحصلة الأخيرة فإن انجاز الوحدة لم يكن سوى حصيلة منطقية لعمليات مختلفة المستويات السلطوية والشعبية، ولاعبين عديدين سواء في الداخل أو في الخارج، فضلاً عن مناخ عربي ودولي مؤات وإيجابي إلى درجة كبيرة.

الفصل الثامن

أسلوب عمل الفترة الانتقالية.. الانجازات والتحديات

تقديم

يختص هذا الفصل بدراسة الأداء السياسي والاقتصادي لدولة الوحدة اليمنية في الفترة الانتقالية التي استمرت ثلاثة أعوام. والهدف العام هو متابعة الحياة السياسية والاقتصادية وما أبرزته من مشاكل كانت بدرجة أو بأخرى امتداداً لحقبة التشطير، أو نتيجة مباشرة لانجاز ما تحقق، أو لقصور ما شاب عملية بناء اليمن الموحد مثلما تعرضنا لها في الفصل السابق. وفي البداية يحسن أن نُذكِّر بالخصائص الثلاث الأساسية التي ارتبطت ببناء دولة الوحدة، أولاها الطابع التراكمي، وثانيها الربط العضوي بين انجاز الوحدة وإشاعة التعددية والديمقراطية، وثالثها الدور المحوري الذي لعبه التنظيمان السياسيان اللذان حكما الشطرين اليمنيين سابقاً في إنجاز الوحدة عبر الحوار المباشر والتنسيق المشترك والتنازلات المتبادلة.

من الناحية المقابلة، فان عملية الوحدة بالطريقة التي تمت بها، نتج منها ثلاث نتائج، **أولها** ان بناء الوحدة لم يرافقه برنامج سياسي يحدد المهام المختلفة المطلوب اداؤها في ظل الوحدة وفق برنامج زمني معين، يحدد الأدوار التي يفترض أن تقوم بها السلطة من جانب وباقي المؤسسات السياسية والشعبية من جانب آخر.

النتيجة الثانية أن الربط العضوي بين الوحدة والديمقراطية لم يكن مرتبطاً بوجود الوثائق الرئيسية المنظمة للحياة السياسية في ظل التعددية السياسية، والتي أُقرت بحكم الأمر الواقع. واكتُفي لفترة طويلة بممارسة الأحزاب والتنظيمات المختلفة مجرد الاستناد إلى روح ومضمون «المادة ٣٩» من دستور دولة الوحدة التي تتيح حرية التنظيم السياسي وحرية التعبير بكل اشكالها. بعبارة أخرى غياب القوانين الواحدة المنظمة للحياة السياسية، واستمرار هذا الغياب لفترة طويلة اقتربت من العامين، أي ما يمثل النسبة الأعظم من المرحلة الانتقالية.

النتيجة الثالثة أن الدور المحوري لكل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي

اليمني، قاد عملياً إلى تغييب المشاركة المباشرة والفاعلة من قبل الأحزاب والقوى السياسية الأخرى التي اقتصر دورها على ما يمكن تسميته «المشاركة السلبية»، أي التي تحددت في ممارسة الضغوط والمطالبات السياسية. ومن ثم لم يحدث أن شارك أي من تلك الأحزاب أو القوى السياسية في اتخاذ قرار يتعلق بعملية الوحدة وبنائها. وفي السياق نفسه كان طبيعياً أن يحدث نوع من تقاسم السلطة بين الحزبين الحاكمين في الشطرين، على النحو الذي أثار انتقادات عديدة.

الخصائص الثلاث على النحو السابق، وما تفرع عنها من نتائج لم يقف صداها عند حد إتمام الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية، ولكنها استمرت في كونها محاور أساسية في عمل دولة الوحدة، وشكلت الأساس الذي قامت عليه مختلف التحركات والسلوكيات السياسية اللاحقة. فمن ناحية استدعى بناء الدولة الواحدة متابعة إجراءات قانونية وتنظيمية في مختلف المجالات لاستكمال ما لم يتم استكماله في الفترة السابقة. ومن ناحية ثانية عرف المجتمع المدني اليمني ظاهرة الحزبية قبل أن توضع القوانين المنظمة لها، وطالته حيوية كبيرة عكست الامكانات الخاصة الكامنة لديه. وشهدت الصحافة الوطنية انفراجة كبيرة، وتعدد إصدار الصحف المحلية الحزبية أو المستقلة حتى قبل صدور قانون الصحافة. كما أن علاقة الحزبين الحاكمين شكلت بدورها الإطار العام والعنصر الضابط للحركة السياسية في اليمن الموحد. وبناء على ما شابها من قصور أو ما انتهت إليه من اتفاقات تبلورت خطوات الحركة الفعلية للحياة السياسية.

أما الواقع الاقتصادي فقد تداخلت فيه مؤثرات شتى منها المحلي الصرف والممتد في جذوره إلى حقبة التشطير وأزماتها الاقتصادية الهيكلية، ومنها الناتج من أسباب وعوامل خارجية خاصة بعد اندلاع أزمة الخليج الثانية، وتوتر العلاقات اليمنية مع الدول الخليجية النفطية والولايات المتحدة، وهي الدول التي مثلت مصدراً هاماً من مصادر الدعم الاقتصادي وفق صيغ مختلفة مباشرة وغير مباشرة.

وإجمالاً، شهد اليمن الموحد ظواهر وقضايا عدة نتجت من مجمل الخصائص التي ميزت عملية بناء اليمن الواحد، منها استكمال تأسيس الدولة على الصعيدين المؤسسي والقانوني/ التشريعي، وتوتر العلاقات الحزبية في ظل التعددية الجديدة، وبروز الأزمة الاقتصادية، وتوتر العلاقات الخارجية لليمن الموحد وغيرها. وفي ما يلي مناقشة تفصيلية لهذه الظواهر والقضايا عبر دراسة أربع نقاط هي:

١ ـ استكمال تأسيس الدولة.

٢ ـ المجتمع المدني.

٣ ـ الأزمة الاقتصادية.

٤ ـ السياسة الخارجية.

أولاً: استكمال تأسيس الدولة

نقصد باستكمال تأسيس الدولة متابعة الجانب القانوني والمؤسسي والبرنامجي الذي لم يتم الانتهاء منه في الفترة السابقة على إعلان دولة الوحدة.

١ ـ على مستوى الانجاز التشريعي

منذ الأيام الأولى لقيام الجمهورية اليمنية وضح الاهتمام باصدار القوانين المنظمة للحياة السياسية والاقتصادية، والعمل على تطبيقها فيما يلغي عملياً القوانين الشطرية التي ظل العمل بها ـ من حيث المبدأ ـ في كل شطر إلى حين ايجاد تلك القوانين الموحدة. وفي غضون العامين الأولين تم إصدار أكثر من ٦٠ قانوناً[١] موحداً عالجت مجالات عدة منها:

ـ **قانون الجنسية اليمنية**، وصدر في ٢٦ آب/ اغسطس ١٩٩٠، واشتمل على ٣٤ مادة موزعة على أربعة فصول عالجت أسباب كسب الجنسية اليمنية والقواعد الخاصة بسحبها ممن اكتسبها.

ـ **قانون انشاء مجلس الدفاع الوطني**، صدر في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، واشتمل على ٨ مواد حددت الأعضاء والمهام التي يتولاها المجلس للنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين الجمهورية اليمنية وسلامتها.

ـ **قانون الصحافة والمطبوعات**، صدر في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، واحتوى على ١١٦ مادة تضمنت شروط العمل الصحفي وحقوق وواجبات الصحفيين، والأحكام المتعلقة بتنظيم نشاط الصحف والمجلات والأحكام المتعلقة بدور النشر والمطابع والمصنفات والايداع القانوني، ومعالجة محظورات النشر والأحكام الجزائية.

ـ **قانون السلطة القضائية**، صدر بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، واحتوى على ١٤٧ مادة موزعة على ستة أبواب تناولت أحكاماً عامة والمحاكم بمختلف درجاتها، والأحكام المنظمة لعمل القضاة وأعضاء المحاكم وأعضاء النيابة العامة، وموظفي المحاكم.

ـ **قانون الاستثمار**، صدر في ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٩١، وتضمن ٨٥ مادة موزعة على عشرة أبواب، وتضمن القانون الاعفاءات الجمركية والضريبية للمشروعات وتشجيع الانتاج وزيادة الصادرات واجراءات تراخيص المشروعات وإعفائها وتسجيلها وغير ذلك من الأحكام.

ـ **قانون واجبات وصلاحيات الشرطة**، صدر في ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٩١، تضمن

---

(١) قام الباحث برصد هذه القوانين من أعداد مختلفة من: **الجريدة الرسمية (التي تصدرها وزارة الشؤون القانونية في اليمن)**، من العدد ١ (١٣ أيار/ مايو ١٩٩٠) حتى العدد ١٥ (٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠). والقوانين الصادرة بقرارات رئاسية نقلاً عن: **الشرق الأوسط**، ١٩٩٢/٤/٦.

١٨ مادة موزعة على ٦ فصول تناولت واجبات الشرطة والصلاحيات المخولة إليها، وبيان التعويض والحق في تقديم الشكوى.

- قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، صدر في ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١، تضمن ٤٠ مادة موزعة على سبعة فصول، تناولت الأحكام والاجراءات المتعلقة بتكوين الأحزاب ونشاط الأحزاب والتنظيمات السياسية، واجراءات التأسيس، وقواعد خاصة بتنظيم الموارد المالية، والحقوق والواجبات المنظمة لعمل الحزب ومقراته ومنشآته.

- صدور مجموعة من القوانين بقرارات رئاسية في ٢ نيسان/ ابريل ١٩٩٢، وهي قوانين المرافعات والتنفيذ المدني، وقانون المحاماة وحقوق وواجبات نقابة المحامين، قانون نظام المحاسبين القانونيين والترخيص لشركات ومكاتب المحاسبة، قانون مزاولة المهن الصحية، قانون المعاشات والمكافآت لرجال القوات المسلحة والأمن، قانون تنظيم وكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية، قانون الرقابة على الأغذية، وقانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

- قانونا الانتخابات العامة وتنظيم حمل الأسلحة النارية والذخائر والمفرقعات والاتجار بها، وقد أقرهما مجلس النواب اليمني في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٢.

٢ - استكمال بناء الدولة الموحدة

إلى جانب إصدار القوانين الموحدة، تم اتخاذ الخطوات القانونية والتنفيذية لتشكيل المؤسسات الموحدة، وهو ما تبلور في:

أ - تشكيل مجلس للوزراء برئاسة حيدر أبو بكر العطاس، كأول حكومة للجمهورية اليمنية، وعدد أعضائها ٣٩ عضواً (انظر الملحق).

ب - كما عُيّن في مجلس النواب اليمني - أي برلمان دولة الوحدة الذي تشكل من مجموع أعضاء برلماني الشطرين سابقاً - عدد آخر من الأعضاء، وصل إلى ٣١ عضواً مثلوا اتجاهات سياسية مختلفة (انظر الملحق). واستهدف الإجراء إيجاد توازن بين الاتجاهات السياسية في المجلس النيابي، وتمثيل من لم يتم تمثيلهم وفق الصيغ الشطرية السابقة ولا سيما اتجاهات الناصريين والبعث والمنتمين إلى توجهات الرعيل الأول لثورة أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، وكذلك الاتجاه الأصولي والإسلامي، وعدد من أعضاء سابقين في قيادات تنظيمات معارضة للشطرين سابقاً مثل الجبهة الوطنية وحزب الوحدة الشعبية اليمني، والحزب الوحدوي الديمقراطي المحسوب على جناح الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد وبعض المستقلين. وبهذا صار مجلس النواب اليمني يضم ٣٠١ عضواً من بينهم ١٥٩ عضواً من الشطر الشمالي سابقاً و١١١ من الشطر الجنوبي سابقاً.

ج - تشكيل المجلس الاستشاري الذي تم استحداثه في اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية (راجع الفصل السابق)، وعدد أعضائه ٤٥ عضواً من بينهم أعضاء مجلس الرئاسة، وعدد

من الشخصيات الفاعلة يمثلون الاتجاهات السياسية والفكرية الموجودة في الساحة اليمنية، إضافة إلى عدد من الشخصيات العاملة في مجالات فكرية وثقافية وقبلية واجتماعية. وتحدد الهدف من قيام المجلس الاستشاري في «تقديم أفكار حول سياسات وقضايا يعالجها مجلس الرئاسة، وهي أفكار استشارية غير ملزمة. ويرأس المجلس رئيس مجلس الرئاسة نفسه. ويعد المجلس الاستشاري في الدولة اليمنية الموحدة من حيث الواقع امتداداً للمجلس الاستشاري الذي كان قائماً في الجمهورية العربية اليمنية ـ الشطر الشمالي سابقاً ـ مع اختلاف في بعض وظائفه، إذ لا يقوم المجلس الجديد بانتخاب رئيس مجلس الرئاسة مثلما كان الوضع في الشطر الشمالي. وفي كلا الحالين فهو جزء من هيكل السلطة التنفيذية في مستواها الرئاسي الأعلى»[2].

د ـ تشكيل لجنة عليا لاعادة النظر في التقسيم الإداري لليمن الموحد، وضمت في عضويتها الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيساً وعضوية كل من وزراء الخدمة المدنية والاصلاح الإداري، التخطيط والتنمية، الإدارة المحلية، ووزير الداخلية والأمن. ووفقاً للقرار الرئاسي الصادر فإن الهدف من تشكيل تلك اللجنة هو «اعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية، وتحقيق ترسيخ الوحدة الوطنية، وإزالة آثار التجزئة. وان للجنة الحق في الاستعانة بمن تراهم من الاختصاصيين وتشكيل لجان فرعية تسهيلاً للقيام بعملها»[3].

هـ ـ تشكيل مجلس الدفاع الأعلى للدفاع الوطني، وصدر به قرار جمهوري في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، حدد الأعضاء بأنهم أعضاء مجلس الرئاسة إلى جانب رئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء وستة أعضاء آخرين وهم وزراء الخارجية والدفاع والداخلية والأمن والإعلام والمال ورئيس الأركان العامة للقوات المسلحة. واختصاصات المجلس تحددت في النظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين الجمهورية وسلامتها[4].

٣ ـ المستوى البرنامجي

على الصعيد البرنامجي الذي حاول سد النقص الناتج من غياب وثيقة وحدوية تعبر عن رؤية سياسية واقتصادية شاملة وموحدة لدولة الوحدة، الأمر الذي كان مثار انتقادات حادة من قبل القوى السياسية اليمنية كافة، فقد تبلورت مثل هذه الرؤية في ما سمي: «البرنامج الوطني للبناء والاصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والاداري» الذي قدمه رئيس الوزراء في حزيران/ يونيو ١٩٩١، أي بعد مرور عام كامل على إعلان الجمهورية اليمنية، لمجلس النواب كتعبير عن المهام التي ترى حكومته انجازها في الزمن المتبقي من الفترة الانتقالية وما بعدها. وقد تعرض البرنامج لمناقشات سياسية مستفيضة من قبل مجلس النواب

---

(٢) من حوار مسجل للباحث مع جار الله عمر، عضو المجلس الاستشاري وعضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، أثناء وجوده في صنعاء، بتاريخ ١٦/١٠/١٩٩١.

(٣) قرار مجلس الرئاسة رقم ٣ لسنة ١٩٩٠، بشأن تشكيل لجنة عليا لإعادة النظر في التقسيم الاداري، في: **الجريدة الرسمية** (١٣ أيار/ مايو ١٩٩٠)، ص ٣٨.

(٤) انظر قرار مجلس الرئاسة رقم ١٥ لسنة ١٩٩٠ بتشكيل مجلس الدفاع الوطني، في: **الجريدة الرسمية** (١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠)، ص ٣١.

والأحزاب المختلفة، وحدثت فيه بعض تغييرات جزئية. وأقره مجلس النواب في جلسة خاصة بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩١ بعد أن تعدل اسمه إلى «**برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والاداري**».

يتضمن البرنامج أربعة فصول وهي الخلفية التاريخية والسياسية، والأسس والثوابت والأهداف العامة، والوضع الراهن والمشكلات الرئيسية التي يستهدفها البرنامج، والمهام العامة والمباشرة للبناء والاصلاح، اضافة إلى مقدمة وخاتمة.

وقد حدد البرنامج ثلاثة محاور رئيسية باعتبارها جوهر اتجاهات البناء والاصلاح الشامل وهي **أولاً** استمرار البناء، **وثانياً** ضرورة الاصلاح والتصحيح، **وثالثاً** الحاجة إلى رؤى جديدة يتم من خلالها تسيير دفة العمل وتحمل المسؤوليات داخل الدولة(٥). كما حدد البرنامج ستة مهام رئيسية شملت المناحي كافة على النحو التالي:

المجال الأول خاص ببناء الدولة، وتضمّن عدداً من المهام الفرعية التي تمس هيئات سلطات الدولة من خلال إعادة بناء سلطة الدولة على قاعدة الفصل والتكامل بين السلطات ووضع المبادىء لترسيخ تقاليد وطنية أكثر ثباتاً وتماسكاً، خصوصاً التعددية السياسية والحزبية والمشاركة الشعبية الواسعة، وايجاد الاصلاحات المؤسسية في الأجهزة والمؤسسات التي دمجت كمياً، ومعالجة التدخلات في شؤون السلطة التنفيذية من خلال ابعاد التأثيرات والتدخلات الحزبية والنقابية والعشائرية والشخصية وتقنين حقوق وواجبات المنظمات النقابية والمهنية، وتنظيم السلطة المحلية وصولاً إلى تأسيس نظام الحكم المحلي ونظام اللامركزية الإدارية. وأن تستكمل القوانين والتشريعات الموحدة لغرض الإزالة النهائية للقوانين الشطرية، وتعزيز أجهزة الرقابة القانونية وتشديد العقوبات على عملية اختراق القوانين، وتعزيز السلطة القضائية والنيابة العامة من خلال إصدار القوانين المنظمة للقضاء والنيابة العامة ومنع التدخل في الشؤون القضائية، ومعالجة قضايا الموروث الاجتماعي والسياسي كالأمية والثأر وتسوية الخلافات السياسية قبل الوحدة، والاهتمام بمشكلة تعاطي القات، ودعم تطور ومشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية(٦).

المجال الثاني وهو خاص بالبناء والاصلاح الاقتصادي والمالي، حيث تناول البرنامج ضرورات وضع استراتيجية للتنمية تستهدف رفع معدلات النمو الكلية في القطاعات الانتاجية والخدمية والاجتماعية وتوسيع قاعدة الموارد وتنويعها، وتحقيق أقصى درجات الترابط والتكامل بين القطاعات الانتاجية وقطاعات الخدمات، وإحكام الربط بين أهداف التنمية والوسائل والأدوات الاقتصادية لتحقيق التوازن بين الأجور والانتاج والحوافز وبين الضرائب

---

(٥) الجمهورية العربية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والاداري، المقر من مجلس النواب بتاريخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ (صنعاء: مطابع دائرة الصحافة والطباعة والنشر، [د. ت.])، ص ٣١ ـ ٤١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٨٣.

والدخول والأسعار والدخول. وحدّد البرنامج المبادىء التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية في الرعاية والموازنة بين جميع المصالح لنمو وازدهار الانتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية، والصيانة الكاملة للملكية الخاصة، وان وظيفة الدولة سوف تظل قائمة على توفير القاعدة الأساسية وتعزيز رأس المال الاجتماعي وتطوره بما يخدم تطور الاقتصاد وتكامل عمليات التنمية، والعمل على تأمين مصالح جميع أفراد المجتمع وتشجيع العمل التعاوني في كل المجالات، والاهتمام بجعل التشريعات والقوانين والنظم والاجراءات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والتجاري والمالي مستقرة ولها طابع الاستمرارية. وحول مالية الدولة دعا البرنامج إلى تقليص ميزانية الدولة ومواصلة العمل على ترشيد الانفاق الجاري وضرورة اعتماد أسلوب موازنة الأداء والبرمجة في وضع الميزانية وتسوية ديون المؤسسات العامة المتراكمة على المرافق الحكومية. وأشار البرنامج إلى الخطط والبرامج التفصيلية التي ستقوم بها الحكومة لرفع إيرادات الدولة وتنمية الانتاج في عدد من المجالات الهامة كالمعادن والزراعة والصناعة والتجارة والخدمات المنتجة وفي مجال السياحة[7].

المجال الثالث وهو خاص بالبناء والاصلاح في المجال الاجتماعي والثقافي، وقد حدد البرنامج عدة أهداف بعيدة، منها القضاء على الأمية، وجعل التربية والتعليم العام والتخصصي والعالي مواكباً بصورة منتظمة جملة التطور التنموي الاقتصادي والاجتماعي، والعمل على جعل الثقافة الوطنية الرابطة بين الأصالة والمعاصرة أساساً للتفكير العلمي والمنهاجي، والعمل على توسيع قاعدة الخدمات الطبية وتطويرها نوعياً، والاهتمام بقضايا البيئة. أما عن المهام المباشرة فحددها البرنامج في مجالات إصلاح التربية والتعليم والصحة والثقافة والإعلام والشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية والاوقاف وفي مجال البيئة[8].

المجال الرابع وهو خاص بـ «المهاجرون»، حيث أكد البرنامج مواصلة الحكومة جهودها لتقديم المساعدات والتسهيلات للمهاجرين العائدين وتحقيق استقرارهم وتهيئة فرص العمل لهم، والاهتمام باستكمال برنامج حصر العائدين، وتعزيز صندوق دعم ومساعدة العائدين، ودعم جهود اللجنة العليا لتحسين أوضاع المغتربين العائدين، وتسهيل الحصول على رخص الاستثمار في المشاريع الصغيرة وتقديم المساعدة لتوسيع رقعة الأرض المزروعة لاستيعاب العائدين من أبناء الريف، والتحرك السياسي لمتابعة حقوق وتعويضات العائدين ولإزالة العوائق عند عودتهم لأعمالهم في دول الجزيرة والخليج[9].

المجال الخامس وهو خاص بالدفاع والأمن، وبالنسبة إلى القوات المسلحة والدفاع الوطني تحددت مهمات الاصلاح في أن يتم وبصورة سريعة وكفوءة استكمال دمج وحدات القوات المسلحة وقوامها البشري المؤسسي في فترة أقصاها نهاية عام ١٩٩١، ودراسة أوضاع

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٨٤ ـ ١٣٠.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٤٦.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

القوات المسلحة من حيث تركيبها التنظيمي وبناؤها النوعي بشرياً وتقنياً وتنمية الروح القتالية والوطنية لمنتسبي القوات المسلحة، والوقوف بجدية أمام النفقات المخصصة للقوات المسلحة والأمن ووضع معايير للانفاق، وتقديم التصورات العملية لتحقيق مشاركة القوات المسلحة في التنمية ولاسيما وضع خطة للتصنيع العسكري، والعمل على تمركز القوات المسلحة خارج المدن وإعادة نشرها خارج المدن بما يحقق المهام الموكولة لها دستورياً.

وبالنسبة إلى الأمن والشرطة تحددت مهام الاصلاح في أن يتم بصورة سريعة وكفوءة استكمال دمج جميع الوحدات التابعة للأمن والشرطة بشرياً ومؤسسياً في فترة اقصاها نهاية العام ١٩٩١، والعمل على وجود مراكز الأمن والشرطة في جميع الوحدات الإدارية وحيث توجد الكثافة السكانية، ودراسة الأوضاع الأمنية ووضع خطة أمنية للبلاد وتنظيم مهام الأمن السياسي وتقديم مشروع قانون بذلك، وتطوير أوضاع السجون وجعلها مؤسسات تربوية وانتاجية حقيقية، وتنظيم القبول في كليات الشرطة، وانشاء حرس الحدود لإحكام السيطرة عليها[١٠].

المجال السادس والأخير وهو خاص بالسياسة الخارجية، حيث دعا البرنامج إلى الوقوف امام ثلاث مسائل هامة هي:

أ ـ الوقوف أمام السياسة اليمنية الخارجية منذ إعلان الجمهورية اليمنية على المستوى الاقليمي/ القومي/ الاسلامي/ الدولي وتقييم نقاط القوة والضعف فيها، والآثار المختلفة التي ترتبت عليها.

ب ـ اتخاذ قرار بتقليص التمثيل الدبلوماسي الخارجي على أساس قاعدة المنافع الوطنية وقاعدة التعامل بالمثل عند القدرة.

ج ـ تحديد الدائرة الرئيسية التي تتحرك فيها السياسة الخارجية للبلاد وأولويات هذا التحرك، مع ضرورة البحث المعمق والمسؤول في قضايا الحدود، واقامة أوسع الصلات مع البلدان العربية بما يحقق المنافع الاقتصادية والتقنية المتبادلة وتعزيز التضامن العربي والأخوة العربية[١١].

ثانياً: المجتمع المدني

ثمة تعريفات كثيرة لمفهوم المجتمع المدني، ودون الدخول في ثنايا تلك التعريفات النظرية والخلافات بينها، فإننا نقصد بالمجتمع المدني الأنشطة والتحركات والسلوكيات كافة التي تنتجها وتبدعها التنظيمات التطوعية وغير الحكومية، وكل ما يتكوّن أو ينتظم من نشاط بعيداً عن تدخل السلطة السياسية في مجتمع ما، سواء كانت أشكالاً تقليدية قائمة في المجتمع

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

بحكم خصائصه وتكوينه التاريخي الاجتماعي، أو اشكالاً حديثة مثل النقابات والتنظيمات السياسية والحزبية والمهنية والابداعية التي تشكل وعاء الحراك السياسي والاجتماعي والابداعي والثقافي في هذا المجتمع، وتعبر عن تفاعلاته الحرة وتعكس مدى حيويته ورؤيته الخاصة لقائمة الأولويات بعيداً عن تدخل السلطة وسلطانها.

وبالطبع فإن تلك المخرجات المدنية وتفاعلاتها المختلفة هي تعبير عن درجة التفاعل الديمقراطي التعددي في المجتمع محل الدراسة. وكما رأينا من قبل، فان دولة الوحدة اليمنية ارتبطت عضوياً بانفراج ديمقراطي وتعددي واسع حتى قبل صدور القوانين المنظمة لتلك التعددية السياسية والفكرية والتنظيمية. وكان على مكونات المجتمع المدني أن تعبر أو تعكس ذلك المناخ السياسي. وفي محاولة للتعرف على مخرجات المجتمع المدني في ظل الفترة الانتقالية لدولة الوحدة فسوف نشير إلى عدد من النقاط مثل الأداء الحزبي في ظل التعددية، والصحافة اليمنية، والمبادرات الشعبية الحديثة والتقليدية.

وفي ما يلي مناقشة تفصيلية لهذه النقاط.

١ ـ الأحزاب اليمنية في ظل التعددية

ما إن أعلنت دولة الوحدة حتى دبّت في الواقع السياسي اليمني حالة تسابق لم يعهدها من قبل على تكوين الأحزاب السياسية أو الإعلان عن الأحزاب التي كانت موجودة وتعمل في نطاق من السرية قبل الوحدة. وكان الشطر الجنوبي قد اتخذ قبل الوحدة جملة اجراءات ذات طابع سياسي ودستوري مهدت بالفعل للأحزاب ـ سواء السرية والقائمة بالفعل أو الراغبة في تنظيم نفسها ـ للإعلان عن نفسها، الأمر الذي أسهم جزئياً في شيوع تلك الظاهرة في ما بعد قيام الجمهورية اليمنية. وقد استندت القوى السياسية كافة إلى «المادة ٣٩» من دستور دولة الوحدة التي أباحت ـ وإن كان ذلك بصيغة عامة ودون أن تذكر صراحة الديمقراطية كنظام محدد ـ حريات التنظيم السياسي والنقابي والمهني كافة، فضلاً عن حماية كل حريات التعبير اللفظي والسلوكي. وقد «عكس الاندفاع ناحية التحزب السياسي مدى الرغبة الكامنة لدى المواطنين في التعبير عن انفسهم بحرية، وفي التخلص من قيود الكبت وتقييد الحريات التي ارتبطت بحقبة التشطير وسيادة وهيمنة الحزب الواحد، وفي التمسك بالخيار الديمقراطي التعددي»[١٢].

وفي ما يلي تناول تفصيلي لبعض جوانب الظاهرة الحزبية في ظل الفترة الانتقالية للجمهورية اليمنية.

---

(١٢) من حوار غير مسجّل مع أحمد الكبسي، أستاذ العلوم السياسية بكلية التجارة بجامعة صنعاء (صنعاء: ١٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١). ويشارك في هذا الرأي بعض قادة الأحزاب ومنهم عبد الرحمن نعمان رئيس حزب الأحرار الدستوري، الذي يرى أن الكبت الذي عاناه الشعب اليمني طويلاً، كان السبب في تفجر الطاقات وبالتالي كثرة هذه التكوينات السياسية. من حوار مسجل أجراه الباحث بمقر الحزب بصنعاء، في ١٩٩١/١٠/٢٣.

أ ـ الاندفاع نحو التحزب ونتائجه

من الناحية العملية افرز الاندفاع ناحية التحزب نتائج عدة منها:

(١) كثرة عدد الأحزاب إلى ما يفوق الأربعين حزباً (راجع الملحق)، خصوصاً في الفترة السابقة مباشرة على صدور قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية في منتصف تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١. ومع صدور القانون الذي اعترضت عليه بعض الأحزاب ورأت فيه قيوداً لا يبررها الدستور، ظهرت بعض التحركات بهدف الاندماج بين بعض الأحزاب خصوصاً التي تنتمي إلى جذور سياسية وفكرية واحدة كالناصريين والبعثيين والدينيين الاسلاميين. وبالطبع فإن كل هذا العدد من الأحزاب لا يعني انها ذات شعبية جماهيرية، أو انها قوية التأثير لدى جموع المواطنين، والبعض منها لم يعدُ أن يكون منبراً لعدد قليل من الشخصيات العامة أو المسيسة التي لا تختلف كثيراً في طرحها الفكري والسياسي مع أحزاب أخرى موجودة بالفعل. وكثير من تلك الأحزاب لم يكن لها برامج محددة أو برنامج أساسي أو حتى مقر واحد في العاصمة صنعاء. ومع مرور الوقت أخذت ظاهرة اختفاء الأحزاب الضعيفة أو اندماجها مع الأحزاب الأقوى في البروز، إلى الحد الذي أوصل عدد الأحزاب اليمنية إلى أقل من عشرين حزباً بعد مرور عامين على إعلان الجمهورية اليمنية[١٣].

(٢) انقسام التيارات السياسية الواحدة وتوزعها على أكثر من حزب. فإذا رجعنا إلى قائمة الأحزاب الملحقة سوف نجد أن التيار الناصري على سبيل المثال منقسم إلى سبعة أحزاب كل منها يصف نفسه بالناصرية مثل التنظيم العربي الإسلامي الناصري، وتنظيم الطلائع الوحدوية الناصرية، والتنظيم الناصري الوحدوي، والحركة الشعبية الناصرية، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، ومنظمة الصقور الناصرية ومنظمة المرابطين الناصريين. والأمر نفسه ينطبق على التيار الإسلامي والممثل في أكثر من حزب مثل التجمع اليمني للاصلاح واتحاد القوى الشعبية والمنبر اليمني الحر والحزب الإسلامي الديمقراطي وحزب الحق وحركة التوحيد والعمل الاسلامي، وحركة النهضة اليمنية التي اندمجت في ما بعد مع التجمع اليمني للاصلاح.

وتنطبق الظاهرة ذاتها على التيار البعثي الذي انقسم إلى ثلاثة أحزاب هي البعث العربي الاشتراكي (سوريا)، وحزب البعث العربي الاشتراكي (العراق) الذي انقسم بدوره مع بقاء الاسم نفسه مقروناً بلاحقة «جناح أم المعارك».

والواضح أن ظاهرة الانقسام وتعدد الأحزاب والتنظيمات للتيار السياسي والفكري الواحد نفسه لم تستثنِ تياراً دون غيره، ويمكن إرجاعها ـ أي ظاهرة الانقسام ـ إلى نمط العمل السري الذي غلب على عمل تلك التيارات في المرحلة السابقة، والذي نجم عنه تعدد التنظيمات وغلبة الارتباط بجهة خارجية ما، وسيادة روح الشك وعدم الثقة، والبحث عن

---

(١٣) انظر في ذلك، تقريراً عن الحياة الحزبية في اليمن بعد مرور عامين على قيام الوحدة، في: الشرق الأوسط، ١٩٩٢/٥/٢٣.

أكثر من قالب تنظيمي في جهات مختلفة وغير ذلك من الآثار الناتجة من نمط العمل الحزبي السري.

(٣) **تأثر الحزبين الحاكمين** في الشطرين سابقاً من جراء الانتقال من حالة الحزب الحاكم الوحيد إلى حالة التعددية. وأخذ التأثر اشكالاً عدة، منها خروج أعداد من أعضائهما وانضمامهم إلى الأحزاب الجديدة، أو تشكيلهم أحزاباً جديدة. وقد شمل الخروج قيادات كان لخروجها صدى قوي[١٤]. يضاف لما سبق عدم ملاءمة البرامج الحزبية السابقة عن الوحدة للوضعية الجديدة القائمة على التعددية والخيار الديمقراطي، ووجود عناصر داخل الحزبين الحاكمين تضررت من الانتقال إلى الوضعية التعددية. وفي هذا الاطار تبرز محاولات للتكيف، فعلى سبيل المثال يرى أعضاء في الحزب الاشتراكي أن من الضروري البحث عن اسم جديد للحزب يلائم ظروف الوحدة ومتطلباتها، وفي المؤتمر الشعبي العام يسود تيار يدعو إلى إعادة صياغة برنامج المؤتمر وإعادة النظر في بعض بنود الميثاق الوطني، وهناك بالفعل مشروع جديد لبرنامج سياسي للمؤتمر الشعبي العام تم اقراره في أيار/ مايو ١٩٩١.

إلا أن التأثيرات التي حملتها الوحدة والتعددية للحزبين الحاكمين لم تكن سلبية على اطلاقها، فقد أتاحت الوحدة لهما الانتشار الأفقي في كل ربوع اليمن دون مقاومة، فالحزبان، وتبعاً لصيغة التنسيق بينهما، استفادا من حالة كونهما حاكمين معاً في تقاسم السلطة وفي الحصول على دعم مالي من الميزانية العامة للمساعدة في عملية الانتشار الأفقي، وفي إعادة ترتيب أوضاعهما لتتناسب مع شروط ومتطلبات العمل في ظل دولة الوحدة. كما أن عديداً من أعضائهما البارزين أو المرتبطين بهما عُينوا في مؤسسات الدولة الجديدة. وتمثل هذه «الميزات» أو الآثار الإيجابية أحد أكثر النقاط التي تنتقدها الأحزاب اليمنية الأخرى، وتعتبرها نقطة ضعف رئيسية في بناء وتأسيس دولة الوحدة. في حين يرى أعضاء الحزبين الحاكمين أن تلك الآثار طبيعية نظراً لكونهما حاكمين، «ويكفي أنهما تنازلاً عن تفردهما بالحكم المطلق، وقبلا قسمة السلطة على اثنين، وأتاحا حرية النقد والتنظيم وقبلا بالتعددية، وانهما على استعداد لأن يكون احدهما في المعارضة إذا استدعت نتيجة الانتخابات الحرة ذلك»[١٥].

(٤) **الحوارات بين الأحزاب**، وهي واحدة من الظواهر التي برزت في سياق التجربة التعددية اليمنية. ونقصد بها أن يكون هناك لقاء فكري سياسي منتظم بين حزبين أو أكثر لايجاد موقف موحّد بعيد المدى. وهو أمر يختلف عن اللقاءات الحزبية التي استهدفت معالجة موقف أو قضية محددة أو تنظيم مظاهرة أو إصدار بيان وهو ما سنعالجه في فقرة المبادرات

---

(١٤) من هذه الحالات، استقالة العميد مجاهد أبو شوارب، نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية، من عضوية المؤتمر الشعبي العام، وانضمامه لحزب البعث (القيادة القطرية في اليمن)، وذلك بالرغم من كونه عضواً بالمكتب السياسي في المؤتمر الشعبي العام. انظر تقريراً صحفياً عن ملابسات ونتائج الاستقالة في: الشرق الأوسط، ١٩٩٢/٣/٢٦.

(١٥) هذه الآراء واردة في حوارات مسجلة أجراها الباحث مع مسؤولين في كل من الحزب الاشتراكي اليمني، والمؤتمر الشعبي العام أثناء وجوده في صنعاء في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١، كما أنها ترد في أدبيات الحزبين الصحفية، وفي تصريحات رئيس مجلس الرئاسة ونائبه علي سالم البيض.

الشعبية. وقد استهدفت ظاهرة الحوار بين الأحزاب عدة أهداف منها ايجاد قاسم مشترك بين الأحزاب، ومحاولة التخلص من ميراث الماضي خصوصاً في ما بين الأحزاب التي تصادمت في حقبة التشطير، أو توجد بينها خلافات كبيرة في الرؤية الفكرية والسياسية، أو الدخول في حالة اندماج وتوحد. ومن هذه الحوارات الحزبية الحوار بين حزب جبهة التحرير وكل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي «بهدف تطوير العلاقات الحزبية وايجاد صيغة مشتركة لمواجهة مهام المرحلة»[16] والحوار بين رابطة أبناء اليمن والحزب الاشتراكي اليمني الذي وصفته صحيفة حزب الرابطة بأنه «ودي واستهدف التنسيق المشترك بين الحزبين ازاء القضايا المتعلقة بالمصلحة الوطنية العليا»[17]، والحوار بين حزب الأحرار الدستوري والحزب الاشتراكي اليمني والذي بحثا فيه قضايا عدة منها «الموقف من قضية الاصلاح وعدم حصر تنفيذه على الحزبين الحاكمين أو الحكومة فقط»[18]، والحوار الذي تمّ بين حزب الحق ـ ذي التوجه الاسلامي المعتدل ـ وبين التجمع اليمني للاصلاح «بهدف التعرف على القواسم المشتركة بينهما في مجال العمل السياسي الاسلامي»[19]، وهو الحوار الذي أبرز اختلافات كبيرة في الرؤية بينهما، والحوار الذي تم بين ممثلين للتجمع اليمني للاصلاح والحزب الاشتراكي[20]، وغير ذلك من الحوارات الحزبية.

ب ـ انماط الأحزاب اليمنية

ثمة معايير كثيرة يمكن من خلالها بلورة أنماط للأحزاب اليمنية التي يتضمّنها المشهد السياسي لدولة الوحدة في الفترة الانتقالية. فإذا نظرنا إليها اعتماداً على معيار النشأة ـ على سبيل المثال ـ يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

الأول وهو الخاص بالأحزاب التي كانت حاكمة في الشطرين، ونعني بهما الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي)، وتعود نشأتها إلى أكثر من العقد قليلاً، وهما اللذان وقع عليهما عبء عملية الوحدة تحضيراً وانجازاً. ويتمتع هذان الحزبان بحضور سياسي وجماهيري وامكانات مادية وبشرية واسعة، فضلاً عن خبرة في العمل الحزبي ناتجة من حقبة التشطير. وقد أتاحت لهما الوحدة فرصة الانتشار الأفقي في كل ربوع اليمن الموحّد دون قيود، ويستفيد هذان الحزبان من امكانات الدولة المادية وسلطانها المعنوي، الأمر الذي يعد مثار انتقاد الأحزاب الأخرى ـ كما سبق القول ـ باعتبار أن ذلك لا يحقق تكافؤ الفرص ويعطي لهما امكانات أكبر بالمقارنة مع باقي الأحزاب.

النوع الثاني وهي الأحزاب التي تعود في نشأتها إلى فترة تاريخية سابقة، خصوصاً حقبة الاستعمار في الجنوب اليمني. وهي أحزاب كان البعض منها موجوداً في صراع مع السلطة

---

(١٦) حسب قول صحيفة التحرير (التي يصدرها حزب جبهة التحرير في اليمن)، ٨/١٠/١٩٩١.

(١٧) الحق (لسان حال حزب رابطة أبناء اليمن) (٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١).

(١٨) صوت اليمن (لسان حال حزب الأحرار الدستوري في اليمن) (٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١).

(١٩) الأمة (لسان حال حزب الحق في اليمن)، ٢٣/١٠/١٩٩١.

(٢٠) من حوار غير مسجل أجراه الباحث مع محمد الديلمي رئيس تحرير صحيفة الصحوة المعبّرة عن التجمّع اليمني للإصلاح، في مقر الصحيفة بصنعاء في ٢٢/١٠/١٩٩٢.

الحاكمة في الجنوب مثل رابطة أبناء الجنوب العربي التي كانت إحدى فصائل التجمع الوطني اليمني المعارض للحكم في الجنوب طوال عشرين عاماً. والبعض الآخر أعيد اعلانه بحكم الامتداد العائلي مثل حزب الأحرار الدستوريين برئاسة عبد الرحمن نعمان، والذي يعتبر نفسه امتداداً للحزب الذي أنشأه أحمد محمد نعمان ومحمد محمود الزبيري في العام ١٩٤٤ بعدن، ثم توقف بعد فشل حركة ١٩٤٨، ثم أعيد تكوينه تحت مسمى «الجمعية اليمانية الكبرى». وهناك «اتحاد القوى الشعبية» الذي يرى أنه امتداد لاتحاد الشوريين التعاونيين الذي تشكل في منتصف الخمسينيات بعد فشل حركة ١٩٤٨ (انظر فصل القوى السياسية والوحدة اليمنية). ويدخل تحت هذا النمط أيضاً فروع الأحزاب البعثية التي تشكّلت في حقبة سابقة على الاستقلال في الجنوب وحافظت على وجودها سرياً، وكذلك الأحزاب ذات الامتدادات القومية كالناصريين.

النوع الثالث وهي كل الأحزاب التي نشأت في ظل الوحدة ودستورها، سواء أكانت أحزاباً سرية في السابق وأعلنت عن نفسها، أو نشأت لأول مرة سواء على أساس ديني أو قومي أو فكري أو ايديولوجي ما. وتمثل هذه الأحزاب الغالبية العظمى من الأحزاب التي ظهرت في أعقاب قيام الوحدة مباشرة. والقليل منها هو الباقي أو لديه الفرصة الحقيقية والموضوعية للاستمرار في الساحة السياسية.

وتبعاً لمعيار التوجه الفكري يمكن الاشارة إلى تيارين عريضين هما: **التيار الديني** بشقيه التقليدي والمستنير، **والتيار التحديثي**، مع الأخذ في الاعتبار أن الأحزاب التي تنتمي إلى التيار الثاني لا تنكر الدين ولا تتخذ منه موقفاً سلبياً، ولكنها تعكس في أدبياتها وتحركاتها أفكاراً سياسية حديثة، وهي مزيج من الرؤى الاصلاحية والتقدمية والقومية والاشتراكية الديمقراطية. أما الأحزاب التي تنتمي إلى التيار الديني فهي تنطلق من أرضية رئيسية وهي تطبيق الشريعة والدور المتميز للعلماء في الحياة السياسية. والخلافات بين الأحزاب التي تنتمي إلى هذا التيار الديني تستند إلى الخلاف حول فهم الشريعة والأولويات في التطبيق ومدى المساحة التي تُعطى للعلماء في الشؤون السياسية، وأيضاً العلاقة مع قوى قبلية نافذة التي تمد هذا الحزب أو ذاك بشريحة اجتماعية ومؤيدين وانصار. وتمثل الاعتبارات المذهبية (أي الانتماء إلى الزيدية أو الشافعية أو الوهابية)، والعائلية اضافة إلى الانتماء القبيلي (حاشدي أو بكيلي)، تمثل كلها عوامل تلعب دوراً هاماً في بلورة خلافات وتنافسات بين تلك الأحزاب سواءً أكانت أحزاباً دينية أو تحديثية. كما تمثل في الوقت نفسه عوامل للتداخل بين ما يسمى أحياناً أحزاب المعارضة أو الأحزاب خارج السلطة، وبين الحزبين أو الأحزاب الحاكمة. وهنا تكمن واحدة من الخصائص المميزة للحياة الحزبية الجديدة في اليمن الموحد.

ج ـ قانون الأحزاب

بصدور قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، دخل متغير جديد في العلاقة بين الأحزاب والدستور والدولة. وكانت الأحزاب أثناء مناقشات مشروع القانون في مجلس النواب اليمني تثير اعتراضها على مشروع القانون المقدم من الحكومة استناداً إلى المطالبة

بقانون لتسجيل الأحزاب، وليس قانوناً للترخيص بها، من خلال ما قد يتضمنه من القيود العملية والقانونية التي تحول دون قدرة المواطنين على تشكيل أحزابهم وتأسيسها، وإلا كان القانون ـ حسب وجهة نظر الأحزاب السياسية خارج السلطة ـ ضد ما ورد في الدستور من حقوق تأسيس الأحزاب واقامة التنظيمات السياسية. ومن بين الاعتراضات التي قالت بها تلك الأحزاب، أن التجربة أثبتت أن النظم التي اعتمدت على وجود لجنة للأحزاب، إنما يكون من مهام تلك اللجنة وضع القيود على حرية تأسيس الأحزاب ونشاطها، وأنه في كل الأحوال يجب ألا تعد تلك اللجنة ضابطاً من ضوابط الممارسة، وأن من المهم أن يكون القانون محققاً للشرعية الدستورية ويكفل حق المعارضة، وحق الدخول في تحالفات، وتنظيم عملية تبادل السلطة سلمياً وديمقراطياً[٢١].

وقد صدر القانون بالفعل في ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١[٢٢]، وتحددت ملامحه الرئيسية في تحديد الأحكام والاجراءات المتعلقة بتكوين ونشاط الأحزاب والتنظيمات السياسية(م. ٤) وإقرار حق المواطنين في تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية، وان لهم حق الانتماء الطوعي لأي حزب أو تنظيم سياسي (م. ٥). وقد اشترط القانون ـ كما نصت المادة ٨ ـ تسعة شروط في تأسيس أي حزب أو تنظيم سياسي، هي:

أولاً: عدم تعارض مبادئه وأهدافه وبرامجه ووسائله مع الدين الاسلامي، سيادة واستقلال الوطن ووحدته، النظام الجمهوري وأهداف ومبادىء ثورتي أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ اكتوبر، الوحدة الوطنية للمجتمع، الحريات والحقوق الأساسية والاعلانات العالمية لحقوق الإنسان، والانتماء القومي العربي الإسلامي للمجتمع اليمني.

ثانياً: عدم تطابق برنامج الحزب أو التنظيم السياسي مع برامج الأحزاب والتنظيمات الأخرى.

ثالثاً: أن يكون له نظام داخلي وبرنامج عمل سياسي يقرهما اعضاؤه عند التقدم بطلب التأسيس.

رابعاً: عدم قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناطقي أو قبلي أو طائفي أو فئوي أو مهني أو التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللون.

خامساً: عدم قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناهض للدين الاسلامي أو

---

(٢١) انظر على سبيل المثال: أبو بكر السقاف، «نريد قانوناً لتسجيل الأحزاب لا للترخيص بها،» الوحدوي (لسان حال التنظيم الشعبي الوحدوي الناصري) (٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١)؛ كلمة الحق بقلم عبد الرحمن الجفري، رئيس رابطة أبناء اليمن في: الحق (١٦ تموز/ يوليو ١٩٩١)، ومحمد سيف ناجي، «قانون الأحزاب والديمقراطية،» الوحدوي (١٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠).

(٢٢) انظر النص الكامل لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، رقم ٦٦ لسنة ١٩٩١، في: الميثاق (لسان حال المؤتمر الشعبي العام) (٢١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١).

على أساس تكفير الأحزاب أو التنظيمات السياسية الأخرى أو المجتمع وأفراده والادعاء بالتفرد بتمثيل الدين أو الوطنية أو القومية أو الثورة.

سادساً: يحظر على الحزب أو التنظيم السياسي اقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية أو المساعدة في إقامتها، واستخدام العنف بكل أشكاله أو التهديد به أو التحريض عليه، أو أن تتضمن برامجه أو نشراته أو مطبوعاته ما يحرض على العنف أو إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية علنية أو سرية.

سابعاً: أن لا يكون الحزب أو التنظيم السياسي تابعاً لأي حزب أو تنظيم سياسي أو دولة أجنبية. ويحق لأي حزب أو تنظيم سياسي إقامة علاقات ثنائية متكافئة مع أي حزب أو تنظيم سياسي غير يمني وبما لا يتعارض مع المصلحة الوطنية العليا ونصوص الدستور والقوانين النافذة.

ثامناً: علانية مبادىء وأهداف ووسائل الحزب أو التنظيم السياسي وتشكيلاته وقيادته.

تاسعاً: قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس وطني بحيث لا تحصر العضوية في منطقة جغرافية معينة.

وقد اشترطت المادة ١٠ فيمن يُقبل انضمامه إلى عضوية الحزب أن يكون يمنياً، وألا يقل عمره عن ١٨ عاماً، وأن يكون متمتعاً بحقوقه السياسية الكاملة، وأن لا يكون من أعضاء السلطة القضائية أو من ضباط أو أفراد القوات المسلحة أو الأمن أو من أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي أثناء فترة عملهم في البعثات اليمنية في الخارج.

أما إجراءات التأسيس فقد شملت ـ حسب المادة ١٣ ـ تشكيل لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية مكونة من وزير الدولة لشؤون مجلس النواب رئيساً، وعضوية وزيري الداخلية والعدل، وأربعة أشخاص من غير المنتمين إلى أي حزب أو تنظيم سياسي من رجال القضاء غير العاملين أو من المحامين المقبولين بالترافع أمام المحكمة العليا، وأن يقدم طلب كتابي ـ تبعاً للمادة ١٤ ـ إلى رئيس تلك اللجنة موقع عليه من ٧٥ عضواً من المؤسسين، على أن يكون الحد الأدنى للأعضاء عند تأسيس الحزب أو التنظيم السياسي ألفين وخمسمئة عضو، وأن يكونوا من أغلب محافظات الجمهورية. وتقوم اللجنة في خلال ٤٥ يوماً من تاريخ تقديم الطلب بالاعتراض على تأسيس الحزب أو التنظيم السياسي بقرار مسبب وموثق. ويُعتبر عدم الاعتراض خلال تلك المدة بمثابة الموافقة على التأسيس. وأتاحت المادة ١٥ للمؤسسين حق الاعتراض على قرار اللجنة، وفي حالة الخلاف تحال القضية من اللجنة أو بدعوى مبتدأة يرفعها المؤسسون إلى المحكمة المختصة للبت فيها بصفة الاستعجال، ويحق للأطراف الطعن بطرق الطعن القانونية كافة.

وقد أباح القانون ـ المادتان ١٨ و١٩ ـ توزيع إعانة من ميزانية الدولة، تقترح لجنة الأحزاب قيمتها الاجمالية سنوياً، على أن توزع على نحو يتضمن توزيع ٢٥ بالمئة من اجمالي الإعانة بصورة متساوية على الأحزاب والتنظيمات التي لها تمثيل في مجلس النواب، و٧٥ بالمئة

الباقية على سائر الأحزاب والتنظيمات السياسية وفقاً لعدد الأصوات التي حاز عليها مرشحوها في الدورة الانتخابية لمجلس النواب، بشرط الا يستحق أي حزب أو تنظيم سياسي نصيباً من هذه النسبة إذا كان مجموع عدد الأصوات التي حاز عليها مرشحوه تقل عن ٥ بالمئة من مجموع الأصوات، مع عدم جواز ـ تبعاً للمادة ٢٠ ـ تجاوز الإعانة التي تقدمها الدولة اجمالي الاشتراكات السنوية لأعضاء الحزب أو التنظيم السياسي.

وأعفى القانون ـ م. ٢٨ ـ المقار والمنشآت المملوكة للحزب أو التنظيم السياسي وأمواله غير الاستثمارية من جميع الضرائب والرسوم. وحظر ـ م. ٢٩ ـ مداهمة أو مصادرة أو تفتيش أو مراقبة مقرات الأحزاب والتنظيمات السياسية ووثائقها أو مراسلاتها. وفي حالة التلبس بجريمة جزائية يُجرى التفتيش بحضور ممثل عن الحزب ورئيس النيابة المختصة. وأباحت المادة ٣٠ للحزب أو التنظيم السياسي حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المنصوص عليه في قانون الصحافة. واشترطت المادة ٣٣ سبعة شروط في ممارسات الأحزاب وهي:

١ ـ عدم المساس بعقيدة الشعب الاسلامية.

٢ ـ عدم تبنّي أيّ شكل من أشكال الحكم البائد الملكي أو السلاطيني.

٣ ـ عدم الاخلال بالنظام العام والأمن أو الإقدام على التآمر والعنف أو التحريض عليهما.

٤ ـ عدم المساس بحيادية الوظيفة العامة.

٥ ـ عدم القيام بأية استقطابات حزبية داخل القوات المسلحة والأمن والقضاء والجهاز الدبلوماسي.

٦ ـ عدم استخدام المساجد والمنشآت التعليمية والحكومية لممارسة النشاط الحزبي أو الدعاية لصالح أو ضد أي حزب أو تنظيم سياسي.

٧ ـ يجوز استخدام الأماكن العامة للنشاط السياسي بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وحظر القانون ـ المادة ٣٧ ـ على أي يمني أن يجمع بين عضوية أكثر من حزب أو تنظيم سياسي في وقت واحد.

د ـ ملامح الأداء الحزبي في الفترة الانتقالية

تحدد خلال الفترة الانتقالية الكثير من سمات العمل الحزبي، حيث غلبت عليها نقاط ضعف عديدة، وبصفة عامة واجهت كل الأحزاب اليمنية حالة ارتباك نتيجة التحول الفجائي إلى حالة التعددية والعلانية، فالأحزاب التي كانت حاكمة واجهت ارتباكاً نتيجة تعودها في السابق على غياب المنافسة من خارج الحزب، والتفرد بالسلطة، والتعود على استخدام العنف ضد كل من هو معارض، وبات عليها في ظل الوضع الجديد أن تتكيف مع

ضرورات التعددية وشروطها التي تفرض التنوع والاختلاف والحوار ووجود المنافس الحزبي. أما أحزاب المعارضة ـ التي كانت في غالبيتها أحزاباً سرية أو كانت تعمل من الخارج، في ظل علاقة خاصة مع أحد النظم العربية ـ فحظها لا يقل إرباكاً، إذ عانت هي الأخرى عدة تشوهات مثل حصر القرار في يد عناصر محدودة، وارتكازها على أساليب المناورة والتآمر، «ولم تتعود من قبل على الاحتكاك بالجماهير، كما أن طبيعتها السرية كانت تفقدها انتماءات عناصر مثقفة وواعية، واعتمادها على تحالفات مع شخصيات اجتماعية تقليدية أو شخصيات نافذة في مراكز عسكرية ومدنية بهدف الحماية من ناحية، وبهدف توسيع الأنصار من ناحية أخرى. كما أن البعض من هذه الأحزاب ظلت تتصرف بعقلية عالم السر وجو المخابرات وتعمل على توزيع أنصارها على أكثر من حزب متصورة أنها بذلك تمسك المجد من أطرافه، فضلاً عن أنها تجد صعوبة في اقناع كوادرها بالعمل في العلن»[٢٣].

وفي المحصلة الأخيرة ثمة قناعة شائعة بأن الأحزاب اليمنية واجهت حالة شديدة من الإرتباك، وكثير منها يعول على ترسيخ التجربة الديمقراطية، وجعلها خياراً لا رجعة فيه، وبما يساعد على تجاوز أزماتها الناتجة من التحول الفجائي إلى حالة تعددية علنية ومفتوحة. وقد أثارت مثل هذه الحالة مخاوف عدة من حدوث تراجع عن الحالة التعددية التي يعيشها اليمن الموحد.

ومن وجهة نظر يمنية، فإن تلك المخاوف تنبع من عدة أسباب منها «استمرار احتكار الحزبين الحاكمين للمال العام، وتوحدهما بالدولة وكذلك احتكار وسائل الاعلام المركزية، ولعدم تمايز البرامج التي تقدمها الأحزاب، لأن التشابه الشديد أو التطابق يدفع إلى الاعتقاد بأن الخلاف ليس موضوعياً بل ذاتياً، وتلك بدورها تربة خصبة لعزوف الجمهور عن السياسة، ويخشى أن يتحول التقارب بين الحزبين الحاكمين إلى ما يشبه التطابق، فضلاً عن أن عدم التمايز يفتح الباب أمام الدعوة إلى: إما الجبهة الوطنية تحت مظلة حزب واحد، أو تنصيب القائد الضرورة، أو الدعوة إلى حكم القوي. وكلها تلغي أسس الديمقراطية التي تستند إلى نظام سياسي تبنيه الأحزاب والنقابات والجمعيات والحركات الاجتماعية وتحميه قوة وفاعلية الرأي العام الذي يتكون في معترك النشاط الاجتماعي والسياسي، ويصبح حارساً للديمقراطية ومؤسساتها»[٢٤].

وفي الاطار نفسه ركزت وجهات نظر أخرى على «ان الوحدة اليمنية لم تتحقق موضوعياً، وانه لا يتوافر في المجتمع توازن قبلي ولا توازن مناطقي أو حتى توازن سياسي»[٢٥] وابدى البعض نظرة متشائمة لمستقبل العملية الديمقراطية نظراً «لغياب الشق الثاني من الديمقراطية وهو الديمقراطية الاجتماعية، وذلك رغم النص الواضح والصريح على مبدأ العدالة الاجتماعية في الدستور، الأمر الذي يهدد بكارثة اجتماعية تفقد المجتمع اليمني ترابطه التقليدي الذي عرف به منذ آلاف السنين»[٢٦].

---

(٢٣) محمد عبد الملك عبد الكريم المتوكل، «آفاق الديمقراطية في الوطن العربي: تجربة اليمن الموحد على طريق الاصلاح الديمقراطي،» (محاضرة)، الوحدوي (١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠). انظر أيضاً انتقادات أخرى للأحزاب اليمنية واردة في: عبد الملك المقرمي، «هل هي قواعد اللعبة أم لديكم نية صادقة لبناء الوطن،» الأيام (مستقلة تصدر في عدن) (٢٧ آذار/ مارس ١٩٩١).

(٢٤) أبو بكر السقاف، «ملحوظات أولية في قضية الاصلاح: الديمقراطية مدخلاً للإصلاح،» الأيام (٥ حزيران/ يونيو ١٩٩١).

(٢٥) سالم الحاج، «حول الوحدة اليمنية والنظام السياسي،» (محاضرة)، الحلقة الرابعة، في: الحق (٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١).

(٢٦) «الديمقراطية في بلادنا إلى أين؟» افتتاحية الوحدوي (٢٣ آذار/ مارس ١٩٩١). انظر أيضاً: =

وتعدّ العلاقة الخاصة بين الحزبين الحاكمين لدى كثير من الأحزاب والقوى السياسية نقطة ضعف رئيسية في العملية الديمقراطية، وثمة اعتقاد «ان التعددية ذاتها كخيار مرهونة برؤية الحزبين الحاكمين على ما بينهما من تفاوت، فضلاً عن غياب الرؤية المتبلورة من قبل الأحزاب خارج الحكم لمسألة التعددية ومستقبلها»[٢٧].

وعلى وجه الإجمال يمكن القول إن الأحزاب اليمنية تعكس نمطاً عاماً مختلفاً جذرياً عن ذلك النمط السائد في الديمقراطيات الغربية، إنه نمط العلاقة الأبوية/ السلطوية، سواء في علاقاتها الداخلية أو في علاقاتها مع بعضها البعض. ويتماشى هذا النمط مع درجة التطور الاجتماعي الأكثر شيوعاً في المجتمع العربي ومن بينه المجتمع اليمني. ولعل هذه الخاصية وراء معظم الإرباكات التي تعانيها الأحزاب اليمنية في ظل التعددية. ولا شك أن تطور التجربة التعددية على صعيد الممارسة واستقرار مبادئها في الوجدان الشعبي العام سيوفر شروطاً أفضل لعمل تلك الأحزاب في المستقبل.

هـ ـ الاستفتاء على الدستور

يمثل الاستفتاء على الدستور واحداً من المناسبات التي برزت فيها حيوية المجتمع المدني اليمني على نحو جلي، كما جسّد حالة الصراع على هوية دولة الوحدة بين الأحزاب، بين دعاة الدولة الدينية، وهؤلاء الذين يندرجون تحت مختلف التيارات الفكرية والايديولوجية الأخرى. وفي خضم الصراع السياسي برزت إمكانات الأحزاب على إقامة التحالفات مع بعضها بعضاً، وعلى تسيير المظاهرات وتوظيف الآراء والفتاوى الدينية للعلماء سواء لمقاطعة الاستفتاء أو لحث المواطنين على وجوب المشاركة.

كان مفترضاً إجراء الاستفتاء على الدستور في غضون عام من توقيع اتفاق عدن ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، إلا أن الاسراع باعلان قيام الجمهورية اليمنية في أيار/ مايو ١٩٩٠، حال دون ذلك، ثم جاء اندلاع أزمة الخليج الثانية وما أفرزته من تأثيرات على الواقع اليمني، مما دفع إلى تأخير إجراء الاستفتاء إلى أيار/ مايو ١٩٩١. ومنذ بدايات ١٩٩١ تحددت عدة تواريخ لإجراء الاستفتاء إلى أن استقرت على يومي ١٥ و١٦ أيار/ مايو، وهما اليومان اللذان تم فيهما الاستفتاء فعلاً. وما بين بداية العام وتأكد إجراء الاستفتاء، وحتى يوم إجرائه، تبلور تياران عريضان في الساحة اليمنية؛ **الأول** تندرج تحته غالبية الأحزاب القومية والديمقراطية والاصلاحية والناصرية والبعثية وأحزاب ذات رؤية دينية تتسم بعدم

= «ديمقراطية الصراخ،» افتتاحية صوت العمال (لسان حال اللجنة المركزية لاتحاد نقابات العمال، عدن) (٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١)، والتي تؤكد فيها على ضرورة الربط بين جناحي الديمقراطية السياسي والاجتماعي المرادفين للوحدة مع الاصلاح السياسي والاجتماعي.

(٢٧) عبد الغني ثابت (أمين التنظيم الشعبي الناصري الوحدوي)، «ندوة جامعة صنعاء عن الأحزاب والديمقراطية في اليمن،» الوحدوي (٣ حزيران/ يونيو ١٩٩١).

المغالاة والانفتاح الفكري. والثاني وتندرج تحته الأحزاب الدينية وعدد من العلماء وتنظيمات ناصرية وبعثية صغيرة وأحزاب تقليدية أخرى. وقد قام كل فريق بتنظيم نفسه على نحو يضمن لأفكاره وآرائه التعبير عنها أمام المواطنين ومتابعة تنفيذها، فالذين أيدوا الدستور دون تعديل كونوا ما يسمى بـ«جبهة نعم للدستور»، وتكونوا من أحزاب البعث العربي الاشتراكي، حزب الأحرار الدستوري، التجمع الوحدوي اليمني، التنظيم الشعبي التقدمي اليمني، الحزب القومي الاجتماعي، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، جبهة قوى الوحدة اليمنية، تنظيم التصحيح الشعبي الناصري، التنظيم السبتمبري الديمقراطي، ومنظمة البعث. وكان وراء هذه الجبهة كل من الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام الحاكمين.

على الصعيد المقابل، أي الجبهة الرافضة للدستور على شكله القائم، والداعية إلى تغيير بعض بنوده، فقد تكونت من أحزاب التجمع اليمني للاصلاح، رابطة أبناء اليمن، حزب الحق، التجمع الوطني اليمني، حزب جبهة التحرير، حزب العمل الاسلامي، اتحاد القوى الشعبية، الحزب الديمقراطي الناصري، اتحاد القوى الثورية الاسلامية، الحزب الجمهوري، جبهة قوى الوحدة، حزب المنبر الحر، تنظيم النهضة اليمني وحزب الشورى اليمني.

مثّل الصراع بين هذين التيارين جوهر التفاعلات السياسية التي سبقت الاستفتاء على الدستور. وتركز طرح التيار الأول في وجوب تأييد الدستور والقول بنعم في الاستفتاء. وربط هؤلاء بين تأييد الدستور وبين ترسيخ دولة الوحدة ذاتها، معتبرين أن الذين يعارضون الدستور هم من القوى غير الوحدوية. وطرح لذلك الموقف اعتبارات هي[٢٨]:

١ ـ إن الدستور هو القاسم المشترك بين جميع القوى الوطنية والاجتماعية، الذي يعبّر عن الحد المشترك في طموحات الجميع.

٢ ـ إن الدستور قد حوى الثوابت الأساسية والقيم الأهم بالنسبة إلى الشعب اليمني، وهو دستور إسلامي لأنه اعتبر بوضوح أن دين الدولة هو الاسلام، وأن الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وهو دستور عروبي وقومي لأنه حدد انتماء اليمن إلى الأمة العربية والعالم الاسلامي.

٣ ـ إن الدستور هو دستور ديمقراطي لأنه كفل حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً، وكفل حقوق الانسان والحريات العامة.

٤ ـ إن الدستور ليس نصاً قرآنياً مقدساً لا يجوز تعديله، ولكن لا يملك أحد في الظروف القائمة فتح باب التعديل فيه، لأن السلطة الدستورية التي تملك هذا الحق ـ أي مجلس

---

(٢٨) انظر على سبيل المثال حوار علي سالم البيض، أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني ونائب رئيس مجلس الرئاسة، في: الحياة، ١٩٩١/٥/١٦، وافتتاحية الوحدوي (١٨ شباط/ فبراير ١٩٩١).

النواب ـ ليس منتخباً ديمقراطياً. ومن ثم فإن الدعوة إلى التعديل سوف تؤدي إلى نتائج تضر بالمسيرة الديمقراطية ذاتها، وهو أمر مرفوض.

٥ ـ إن القوى التي لها ملاحظات على الدستور عليها الاحتفاظ بتلك الملاحظات إلى أن تُنتخب سلطة تشريعية، يكون من حقها إجراء تعديلات على بنوده بصورة شرعية ودستورية ووفقاً للطرق الديمقراطية المتعارف عليها.

٦ ـ إن الوحدة مطلوب ترسيخها وتوفير أجواء الاستقرار السياسي لها، ومن شأن القول بنعم للدستور أن يعطي الوحدة دفعة قوية ويؤدي إلى تقويتها.

٧ ـ إن الدستور هو حصيلة الجهود الوحدوية لما يقارب عقدين من الزمن، وهو في النهاية الضمان لاستمرار الأوضاع السياسية ـ من وحدة وديمقراطية وتعددية ـ في البلاد.

٨ ـ إن الذين اتخذوا من مسألة الاستفتاء على الدستور مدخلاً لنقده وتعديله قد خرجوا على «اتفاقية اعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية»، خصوصاً وأن الاتفاقية لم تعطهم الحق في التعديل خلال الفترة الانتقالية. ومن ثم فإن أي تعديل في الدستور هو بمثابة اعتداء عليه وعلى اتفاقية الوحدة وعلى دولة الوحدة ذاتها.

في المقابل تحدد طرح القوى الرافضة للدستور بوضعه الراهن، والرافضه للاستفتاء عليه في ما يلي[٢٩]:

أ ـ اعتبارات شكلية تحددت في:

(١) ان الاستفتاء على الدستور يحدث في وقت تجاوز فيه عمدا المدة المنصوص عليها في اتفاقية اعلان الوحدة. ومن ثم فإن نتيجة الاستفتاء لن تضيف جديداً.

(٢) إن الدستور نفسه قد خضع للتعديل من قبل القيادة السياسية، ومن ثم تجوز المطالبة باجراء تعديلات فيه وخصوصاً في المواد الأكثر أهمية والخاصة بالشريعة الاسلامية.

(٣) إن الربط بين الاستفتاء على الدستور بنعم وبين الوحدة فيه تعسف وتضليل لوعي الجماهير اليمنية، ولا يجوز استخدام الوحدة من قبل بعض القوى السياسية كسلاح ارهابي لوأد الرأي الآخر.

---

(٢٩) انظر: التجمع اليمني للإصلاح، لجنة التوجيه والإعلام، «آراء وملاحظات في مشروع دستور الجمهورية اليمنية،» (صنعاء، آذار/ مارس ١٩٩١)؛ «ملاحظات العلماء والاخصائيين السياسيين والقانونيين على مشروع دستور الجمهورية اليمنية،» الحق (١٧ آذار/ مارس ١٩٩١)؛ بيان هام للأحزاب السياسية بعنوان «ندعو مجلس الرئاسة للاستجابة إلى مطالبنا،» الحق (١٤ نيسان/ ابريل ١٩٩١)؛ أحمد عبد الرحمن شرف الدين، «الشكل والمضمون في الجدل الدستوري،» الحق (١٧ آذار/ مارس ١٩٩١)؛ محمد حسين الفرح، «لماذا يجب مقاطعة الدستور؟،» الصحوة (لسان حال التجمع اليمني للإصلاح) (٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٩١)، وأحمد محمد الدغشي، «وقفة مع مادة المواد،» الصحوة (٢ أيار/ مايو ١٩٩١).

ب ـ اعتبارات خاصة بالمضمون، وتحددت في:

(١) إن الدستور لكونه صادراً عن فكرتين متناقضتين، فمن الطبيعي أن يعتريه القصور والغموض في آن واحد، وهو ـ أي الدستور ـ جاء نتيجة الحوار بين القيادتين السياسيتين قبل ١٨ عاماً، وهو لهذا لا يلبي طموحات الأمة ولا يخدم حاضرها ومستقبلها معاً.

(٢) إن الدستور قد اهمل التنظيم الدستوري لبعض الجوانب الهامة كالأسرة والزكاة كواجب شرعي وكمقوم اقتصادي.

(٣) إن الدستور يحفل بالمتناقضات، وليس هناك مذكرات تفسيرية لبعض الأمور الهامة، كما تغيب عنه المفهومات العامة للمصطلحات ومدلولات الألفاظ.

(٤) إهمال الدستور لبعض الجوانب الهامة، ولم يضع القواعد العامة للحريات، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالحريات السياسية كأحد المقومات الأساسية للنظام السياسي والدستوري، ذلك أن تنظيم الناس لأنفسهم، والوقوف عند هذا النص لا يدل بأي حال من الأحوال على أن البناء السياسي للدولة قائم وفقاً للخيار الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية، وحق الأحزاب في تداول السلطة سلمياً عبر الانتخابات العامة.

(٥) إن الدستور لم يتضمن اية نصوص واضحة تبين خضوع الدولة للقانون، كما انه تجاوز مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث.

(٦) إن الدستور تجاهل أهم خصائص الشعب اليمني وهو تمسكه الشديد بدينه وشريعته، وإنه لا يقبل ان يحكم بغير شرع الله عز وجل.

وفي سياق المسائل المضمونية ذات الاستنادات الدينية تبلورت بعض الاعتراضات منها:

ـ إن المادة الثالثة لم تتضمن على نحو حصري الاعتراف بأن الشريعة الاسلامية هي المصدر الوحيد للتشريعات جميعاً، وإن الدستور أغفل الحديث عن الميراث، وهو حق اجتماعي مكفول تحكمه الشريعة الاسلامية، ولم يشر إلى الزكاة بأي حال واكتفى فقط بالحديث عن الضرائب، ومن ثم يجب اضافة مادة عن الزكاة ويفضل أن تكون صياغتها على نحو يقضي بأن «الزكاة فريضة شرعية واجبة الأداء وفقاً للشريعة الإسلامية».

ـ إن الدستور في مادته التاسعة تحدث عن توجيه الدولة للتجارة الخارجية والاشراف عليها. ومصطلحا التوجيه والاشراف لا يَردان إلا في الاقتصاد الاشتراكي، وهو ضد الشريعة.

لم يقف الصراع السياسي بين هذين التيارين عند حد طرح الرؤية الخاصة بالدستور في الصحف والمطبوعات الحزبية، وانما امتد الأمر ليشمل محاولات شتى، سواء للاقناع والضغط على مجلس الرئاسة، والتأثير في آراء ومواقف المواطنين من خلال توظيف الفتاوى الدينية

للعلماء، وتسيير المظاهرات الصاخبة، وحشد قادة الرأي سواء في المساجد أو عبر شرائط التسجيلات المرئية والمسموعة. وقد لعب قطاع من علماء الدين - بما لهم من وزن معنوي - دوراً هاماً، حيث أصدرت مجموعة منهم بالفعل فتوى في ١٩٩١/٣/١٧ مؤداها، أولاً وجوب المقاطعة وعدم الاستفتاء على الدستور والتصويت عليه بوضعه القائم، وثانياً وجوب الاستمرار بالمطالبة بتعديل مشروع الدستور ليكون موافقاً لكتاب الله وسنته(٣٠). وتلا ذلك تقديمهم مناشدتين متتاليتين، لمجلس الرئاسة تضمنتا ثلاثة مطالب وهي:

«الأول، تعديل المواد التي يرون انها تتعارض مع حكم الشريعة الاسلامية، وخصوصاً المادة الثالثة، على أن تصبح صياغتها - الشريعة الاسلامية مصدر التشريعات جميعاً - وتهيمن هذه المادة على كل المواد التشريعية بما فيها مواد الدستور.

الثاني، في حالة عدم إجراء التعديل فيطالب العلماء بتأجيل الاستفتاء لتدارس أي من البدائل الآتية: انتخاب هيئة تأسيسية لإقرار صيغة نهائية للدستور قبل إنزاله للاستفتاء، أو أن يترك مشروع الدستور في صيغته النهائية لمجلس النواب المنتخب، أو الجمع بين انتخابات أعضاء مجلس النواب والتصويت على الدستور في وقت واحد.

الثالث، إنه إذا لم يحصل شيء من البدائل السابقة فان العلماء يقررون عدم جواز التصويت بنعم على الدستور المطروح لما فيه من مواد مخالفة للشريعة»(٣١).

وفي محاولة من مجلس الرئاسة التعامل مع تلك الضغوط المعنوية والسياسية، ومحاولة لايضاح الرؤية وإزالة أي لبس في دلالة النصوص، قرر في بيان له بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٢ ان تلتزم جميع مؤسسات الدولة بالنقاط الأربع التالية:

«أولاً: إن دستور الجمهورية اليمنية هو الدستور النافذ الذي يحكم الفترة الانتقالية بكاملها استناداً إلى المصادقة عليه من قبل مجلسي الشعب والشورى سابقاً بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢١.

ثانياً: إن الشريعة الاسلامية الغراء بتعاليمها السمحاء وسعة أفق الدين الاسلامي الحنيف هي أساس ومصدر لكل التشريعات في ظل الجمهورية اليمنية، وإنه على هذا الأساس لا يجوز في أي حال من الأحوال أن يصدر تشريع بالتجاوز أو التناقض أو المخالفة لكتاب الله ورسوله، وإن أي تشريع يخالف الشريعة الاسلامية يعتبر تشريعاً باطلاً من أساسه، وإن المصادقة على الدستور من خلال الاستفتاء الشعبي تعني في صورة قطعية وناجزة عدم سريان أي قوانين أو قرارات صدرت عن الشطرين سابقاً، قبل إعادة توحيد الوطن وقيام الجمهورية اليمنية، تتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية ونصوص الدستور المستمدة منها بما في ذلك كل ما يمس بالحريات والحقوق التي كفلها الدستور.

ثالثاً: إن النظام الجمهوري أساس نظام الحكم الذي تحقق بفضله مكاسب الشعب اليمني المتمثلة في الوحدة والديمقراطية والتنمية.

رابعاً: إتاحة الفرصة أمام كل المواطنين المشاركين في الاستفتاء لابداء آرائهم وملاحظاتهم في الدستور أو

---

(٣٠) نص فتوى العلماء بوجوب مقاطعة الاستفتاء على الدستور، الصادرة في ١٩٩١/٣/١٧، واردة في: التجمع اليمني للإصلاح، لجنة التوجيه والاعلام، المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٣١) نص مناشدة العلماء الثانية الصادرة في ١٩٩١/٣/١٩، في: المصدر نفسه، ص ٢٧.

أية مادة من مواده، وذلك من خلال استمارة استبيان، وسيحيل مجلس الرئاسة هذه الملاحظات على مجلس النواب المنتخب الذي يملك الحق في تعديل الدستور أو الاضافة أو الإلغاء وليقف أمامها في أول دورة يعقدها»[٣٢].

وتأمل البيان يكشف عن محاولة مجلس الرئاسة التعامل مع الضغوط المتعارضة كافة في آن واحد. فمن ناحية جاء البيان ملبياً مطالب القوى الدينية والمطالبة بتعديل بعض مواده بما يقرر أولوية الشريعة الاسلامية على ما عداها. ومن ناحية أخرى أخذ جانب المنادين بعدم تعديل أي من بنوده إلى حين انتخاب مجلس نيابي جديد يكون له الحق في التعديل وفق ما أقره الدستور ذاته.

إلا أن ردود الفعل جاءت متباينة. فالذين طالبوا بتعديل الدستور اعتبروا أن البيان في حد ذاته جيد، إلا أنه يظل مجرد بيان غير ملزم دستورياً ما لم يلحق بالدستور ويخضع مثله للاستفتاء. أما الذين نادوا بأخذ الدستور بصيغته القائمة دون مساس، رأوا في البيان الرئاسي نوعاً من الخضوع ـ من قبل مجلس الرئاسة ـ لقوى التخلف التي تريد إفراغ الدستور من محتواه، وأن اصدار البيان نوع من الالتفاف على الشرعية وتشويه الدستور، وأنه يضرب الديمقراطية من أساسها[٣٣]. ومما يلفت النظر أن الحزب الاشتراكي أصدر بياناً انتقد فيه بيان مجلس الرئاسة بشدة.

وفي واقع الحال فإن البيان الرئاسي نجح في اقناع بعض العلماء الدينيين بتغيير مواقفهم إزاء مقاطعة الدستور، حيث وجدوا في اصدار البيان، سواء تم تضمينه كمقدمة للدستور أم لا، أنه كاف وملزم ويتساوى من الناحية العملية مع مسألة التعديل المطلوبة خصوصاً المادة الثالثة الخاصة بالشريعة واعتبارها المصدر الوحيد للتشريع. ومن بين هؤلاء القاضي محمد قاسم الوجيه ـ وهو واحد من ٢٣٠ عالماً وقّعوا فتوى المقاطعة من قبل ـ الذي أصدر فتوى بعد صدور البيان الرئاسي، أجاز فيها المشاركة في الاستفتاء على الدستور، معتبراً «أن صدور البيان الرئاسي قد أزال الشك حول بغية تحكيم شرع الله، وأنه بذلك قد تحقق المطلوب من الضجة التي أثيرت حول بعض مواد الدستور»[٣٤].

في ظل هذا المناخ المتضارب، وفي ظل مقاطعة رسمية من قبل حزبي التجمع اليمني للاصلاح ورابطة أبناء اليمن، جرى الاستفتاء يومي ١٥ و١٦ أيار/ مايو ١٩٩١. وبعد خمسة أيام أعلم رسمياً عن: «أن الذين قالوا (نعم) للدستور بلغوا ١,٣٤١,٢٤٧ مواطناً، أي بنسبة ٩٨,٣ بالمئة من اجمالي عدد المستفتين. أما الذين قالوا (لا) فبلغ عددهم ٢٠٤٠٩ مواطناً أي بنسبة ١,٥ بالمئة من مجموع المشتركين في الاستفتاء»[٣٥]. فيما اعتبرت الأحزاب المقاطعة أن الاستفتاء ليس شرعياً،

---

(٣٢) بيان مجلس الرئاسة في: الحياة، ١٩٩١/٤/٢٤.

(٣٣) انظر تقريراً حول ردود الفعل على بيان مجلس الرئاسة، في: الحياة: ١٩٩١/٤/٢٨، و١٩٩١/٤/٣٠.

(٣٤) نص الفتوى للقاضي محمد قاسم الوجيه بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٦، في: الحياة، ١٩٩١/٤/٢٧.

(٣٥) الحياة، ١٩٩١/٥/٢٢.

وأنه فيه تجاوزات شتى سواء في عملية التسجيل أو الاستفتاء ذاتها[٣٦].

و ـ العلاقة بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي

تمثل العلاقة الخاصة بين الحزبين الحاكمين العنصر الحاكم والضابط لإيقاع الحياة السياسية في اليمن الموحد. والأسباب وراء ذلك راجعة بالدرجة الأولى إلى دورهما في إنجاز الوحدة، ولما يتميزان به ـ مقارنة مع الأحزاب اليمنية الأخرى ـ من سمات كالخبرة في العمل الحزبي المعلن، ولكونهما حزبين حاكمين وتوحدهما بسلطة الدولة، ولكثرة عدد الأعضاء فيهما، وما لديهما من كوادر سياسية وحزبية. وقد سبقت الإشارة إلى اتفاقية التنسيق المشترك التي تحكم عمل الحزبين معاً، إلا أن العمل بهذه الاتفاقية لم يمنع عملياً من وجود تباينات بينهما حول مسائل مصيرية وهامة، تعلقت باستكمال تأسيس دولة الوحدة من ناحية، وبمستقبل الأداء الحزبي التعددي في اليمن الموحد من ناحية أخرى. وأخذت تلك التباينات تظهر في مناسبات عدة وحول صدور بعض القوانين الرئيسة مثل قانون الأحزاب وقانون الانتخابات والتقسيم الاداري وتقسيم الدوائر الانتخابية، وحول الميزانية العامة، والعائد النفطي وموقعه من الميزانية العامة للدولة، والموقف من صدور قانون تنظيم حمل السلاح والاتجار بالذخائر والحالة الامنية في البلاد. الا أن أخطر تلك التباينات تمحور حول استكمال دمج الجيش، والموقف من إنهاء الفترة الانتقالية في موعدها المقرر طبقاً لاتفاقات الوحدة وتوقيت إجراء الانتخابات النيابية ومصير العلاقة بين الحزبين.

إن كثيراً من هذه القضايا لا توجد إزاءه مواقف معينة ومحددة ومعلنة بصراحة من أي من الحزبين، وهو ما ساهم في غموض الموقف السياسي العام في البلاد، ودفع بالأحزاب خارج السلطة إلى توقع أكثر الاحتمالات سوءاً، والتركيز على أن الحزبين الحاكمين يمهدان في الواقع إلى الالتفاف حول العملية الديمقراطية برمتها. والأكثر تشاؤماً توقعوا انفجاراً أمنياً وسياسياً شاملاً، لا يقل خطورة ومأساوية عما شهده الشطر الجنوبي في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، أو نوعاً من الاقتتال الأهلي مثلما حدث في الصومال بعد سقوط نظام الرئيس السابق سياد بري في نهاية العام ١٩٩٠.

وصلت الخلافات بين الحزبين إلى مرحلة حرجة في فترتين، الأولى منهما كانت في نهاية ١٩٩١، والثانية طوال ما يقرب من أربعة أشهر متواصلة ما بين تموز/ يوليو إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. وفي فترات التوتر بين الحزبين كانت تبرز عدة مظاهر صراعية، كتصاعد الحملات الصحفية التي تبادلتها صحف كل حزب، وعدم تمكن مجلس الرئاسة من الاجتماع بكامل أعضائه، وانتقال علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة وأمين عام الحزب الاشتراكي من العاصمة إلى المحافظات الجنوبية والشرقية، وعدم مزاولته مهام منصبه المعتادة.

---

(٣٦) انظر نص بيان الأحزاب الرافضة، في: الحق (٢١ أيار/ مايو ١٩٩١). وهذه الأحزاب هي التجمع اليمني للإصلاح، رابطة أبناء اليمن، حزب الشورى، الجبهة الشعبية للانقاذ، جبهة التصحيح، المنبر اليمني الحر، الحركة الوطنية الديمقراطية المتحدة ومحمد حسين الفرح، ناصري مستقل.

- **التوتر الأول وملابساته**

دارت الخلافات بين الحزبين - ولاسيما في نهاية ١٩٩١ - حول عدد من القضايا، نشير إلى أهمها على النحو التالي(٣٧):

(١) **دمج الجيش**، حيث تبلورت رؤية الحزب الاشتراكي في وجوب الدمج من خلال دمج الأفراد بغض النظر عن انتماءاتهم المناطقية أو الشطرية السابقة. أما المؤتمر فرأى أن الدمج يكون من خلال دمج الوحدات بصورتها الكلية وليس الأفراد، وهو ما رفضه الحزب الاشتراكي لأنه يرى أن هذا الأسلوب يساعد على استمرار وجود ما يمكن تسميته ببعض مراكز القوى العسكرية وما ينتج من وجودها من أخطاء وتجاوزات. ويتصل بهذا نقطة أخرى وهي خاصة بموقع قوة ضاربة - أي الحرس الجمهوري - يدعو المؤتمر إلى أن تكون تحت إمرة رئيس الجمهورية وتتبعه مباشرة، في حين لا يمانع الحزب الاشتراكي في وجود مثل هذه القوة الضاربة شريطة أن تكون مرتبطة مباشرة بوزير الدفاع منعاً لتداخل الاختصاصات وتقسيم الجيش عملياً، ومنعاً لوجود أكثر من قوات مسلحة قد تتصادم مع بعضها لسبب أو لآخر.

ارتبط بهذا التباين، نقطة أخرى خاصة بموقع ووضع «**المؤسسة الاقتصادية العسكرية**»، وهي مؤسسة يفترض أنها تابعة للقوات المسلحة وتعمل في اطار توفير المواد الاستهلاكية المختلفة، ويحق لها الاستيراد من الخارج ولها الأولوية في الحصول على النقد الأجنبي. وقام الخلاف حول كيفية إشراف ورقابة القوات المسلحة على عمل تلك المؤسسة، وما هي اللوائح التنظيمية لهذا الغرض. ويميل الحزب الاشتراكي إلى أن تكون المؤسسة تابعة للقوات المسلحة، على أن يُمارس عليها اشراف مالي كامل. أما وجهة النظر الأخرى فتقوم على أن تكون هناك وضعية مخصوصة لتلك المؤسسة وإلا تكون هناك صلة عضوية مباشرة وكاملة لقيادة القوات المسلحة على عملها أو أسلوب ادارتها المالية.

(٢) **الفترة الانتقالية**، حيث تبلورت رؤية المؤتمر الشعبي في أن الفترة الانتقالية محددة زمنياً في اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية بعامين ونصف العام، وانه لا يجوز تمديدها بأي حال. أما الحزب الاشتراكي فرأى أن الهدف من الفترة الانتقالية هو استكمال بناء دولة الوحدة وأسسها القانونية والنظامية، وأنه ما دامت تلك المهام لم تُنجز بعد فمن الجائز تمديد الفترة الانتقالية. وعلى هذا النحو فإن جوهر الخلاف هو في طبيعة توصيف الفترة الزمنية وهل هي مرتبطة بمهام

---

(٣٧) الخلافات المشار إليها تفصيلاً في المتن مستقاة من الحوارات المسجلة التي أجراها الباحث مع عدد من مسؤولي الحزبين الحاكمين في صنعاء، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١، ومسؤولين حزبيين آخرين مثل: عبد الله سلام الحكيمي عضو الأمانة العامة، ورئيس اللجنة السياسية لاتحاد القوى الشعبية أثناء وجوده بالقاهرة في ١٩٩٢/٢/٩. انظر أيضاً: «تحديات صعبة تواجه الوحدة اليمنية،» **الأهالي** (مصر) (١١ آذار/ مارس ١٩٩٢)، والحوارات المنشورة التي أجرتها قيادات حزبية، وهم جار الله عمر عن الحزب الاشتراكي، ويحيى المتوكل ومحمد علي هيثم عن المؤتمر الشعبي، والرئيس علي عبد الله صالح، في: **الحياة**: ١٩٩٢/٤/١٣؛ ١٩٩٢/٤/٢٠؛ ١٩٩٢/٤/٢٣، و١٩٩٢/٤/٢٥.

معينة ـ وفق ما يرى الحزب الاشتراكي ـ أم أنها فقط محددة بمدة زمنية بغض النظر عن إتمام الوظائف المنوطة بها، كما رأى بذلك المؤتمر الشعبي.

(٣) **الانتخابات النيابية**، حيث ترتبط بالنقطة السابقة مسألة الانتخابات العامة النيابية التي ستنشىء أول برلمان منتخب لدولة الوحدة اليمنية، وتعكس في الوقت نفسه الأحجام النسبية لكل حزب أو تيار سياسي في البلاد. وفي حين صمم المؤتمر الشعبي على إجراء الانتخابات قبل نهاية الفترة الانتقالية ـ أي قبل ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وتحت أي ظروف ـ رأى الحزب الاشتراكي ان إجراء الانتخابات مرتبط أصلاً بانجاز القوانين المنظمة للانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية، وبتوحيد الجيش وتحييده تماماً منعاً لحدوث أية انتكاسات غير مرغوبة. ومن ثم فانه يجوز إجراء الانتخابات بعد فترة العامين والنصف.

(٤) **تنظيم الحالة الأمنية وضبطها**، إذ من أبرز نقاط الاختلاف في تلك المرحلة إصدار قوانين تتعلق بالحالة الأمنية في البلاد، خصوصاً قانون تنظيم وحمل والاتجار بالأسلحة النارية والذخائر. وفي حين ركز الحزب الاشتراكي على ضرورة إصدار القانون والعمل على تطبيقه كجزء من خطة أمنية لضبط الأوضاع الأمنية، كان المؤتمر الشعبي ينظر للمسألة من زاوية مدى القدرة على إصدار القانون دون معارضة من القبائل ورجالها الذين يرون في حمل السلاح جزءاً هاماً ورئيسياً من مكوّنات حياتهم الاجتماعية، ومن ثم ضرورة التريث في إصدار القانون.

(٥) **العلاقة مع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى**، فمن النقاط التي كانت مثار اختلاف أيضاً طبيعة العلاقة مع الأحزاب الأخرى، ووفق أية صيغة، وهل يتم التعامل معها من خلال منظور متفق عليه بين الحزبين، أم من خلال ترك الحرية لكل طرف في التحالف مع القوى الأخرى دون الوضع في الاعتبار «علاقته الرئيسة» مع شريكه الآخر في الحكم. وفي حين دعا الحزب الاشتراكي إلى صيغة التحالف العريض مع كل الأحزاب اليمنية، على أن يكون هناك دور مميز للحزبين الحاكمين، فان المؤتمر الشعبي كان يرى فتح الباب أمام التحالف مع أي من القوى السياسية، وانه من غير الضروري أن يكون الأمر مرهوناً بالاتفاق بين الحزبين الحاكمين.

(٦) **وضع عائد النفط في الموازنة العامة للدولة** وهي إحدى نقاط الخلاف ذات الطابع الحساس، حيث تباينت المواقف حول فكرة اقتطاع نسبة من عوائد النفط لاستخدامها في مصارف عامة، دون وضعها بالضرورة في الموازنة العامة للدولة.

في مواجهة هذه التباينات وحالة الفتور السياسي بين الحزبين الحاكمين، وفي ضوء احداث الجزائر ـ في نهاية ١٩٩١ ومطلع ١٩٩٢ ـ التي تمخض عنها تدخل الجيش وتوقف العملية الانتخابية الديمقراطية التي نجح في دورتها الأولى انصار جبهة الانقاذ الاسلامية، وتحت تدخلات قوى سياسية وحزبية يمنية، عاد الحزبان إلى معاودة التنسيق المشترك. وكان الاجتماع العام في نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ لرؤساء فروع المؤتمر الشعبي العام وسكرتيري منظمات الحزب الاشتراكي في المحافظات برئاسة الرئيس علي صالح ونائبه علي

سالم البيض، هو الأول بين الحزبين بعد فترة الفتور الأولى في العلاقة بينهما. وتمخض عنه تعميم مشترك وبيان استهدف إعادة حالة التنسيق بينهما إلى حالتها الطبيعية[٣٨]. وتضمن التعميم عدداً من الاجراءات الحزبية والاعلامية الهادفة إلى محاصرة أسباب الخلافات دون تصعيدها، كما تقرر في الاجتماع حل عدة مشكلات، كمشكلة المسجونين السياسيين، ومشكلة رواتب أسر الشهداء والموظفين السابقين والعناصر السياسية وتوفير فرص العمل لهم. وتطرّق التعميم إلى التعاون بين الرئيس ونائبه لاكمال عملية دمج القوات المسلحة وإعداد قانون الانتخابات، وتعزيز الأمن والاستقرار واتخاذ مواقف حاسمة ضد العنف والتخريب، وتنظيم الأمن السياسي وتحديد وظيفته في مكافحة التجسس على الوطن ومواجهة الاستخبارات الأجنبية، وتلافي اضعاف هيبة الدولة، وتحريم استخدام العمل الدبلوماسي لأغراض حزبية.

وتأكيداً لإعادة حالة التنسيق المشترك بين التنظيمين الحاكمين، وجها معاً دعوة مشتركة للاحزاب والقوى السياسية لبلورة ميثاق شرف للحياة السياسية اليمنية، من خلال الحوار الجماعي المباشر بين كل الأحزاب، أو عن طريق مائدة مستديرة. إلا أن الدعوة واجهتها عوائق شتى، وبدا أن القوى السياسية الأخرى أقل تجاوباً مع تلك الدعوة التي لم تسحب رسمياً. إلا أن الوضع السياسي العام بدا أقل توتراً من ناحية، وأكثر قابلية للنظر في مسألة التحالفات الحزبية العريضة، حتى ضمن إطار برنامج حدّ أدنى من ناحية أخرى. وقد أثمرت عملية محاصرة الخلافات بين التنظيمين الحاكمين على النحو المشار إليه، إلى جانب ضغوط عديد من القوى السياسية وضغوط الأحداث نفسها، خصوصاً في ما يتعلق بمطالبات الرأي العام لوضع حد لحالة الفوضى الأمنية التي شهدتها البلاد في فترة لاحقة، وساهم كل ذلك في تمرير عدة قوانين رئيسية تتعلق بمهام بناء دولة النظام والقانون، ومن أهم تلك القوانين قانون الانتخابات وقانون تنظيم حمل وحيازة الأسلحة النارية. وهما القانونان اللذان أقرهما مجلس النواب في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٢، وصادق عليهما مجلس الرئاسة في ما بعد.

- التوتر الثاني وآثاره

واقع الحال أن هذه المحاولة لإعادة التنسيق بين الحزبين الحاكمين لم تستمر طويلاً، إذ إن تكرار محاولات الاغتيال السياسي التي راح ضحية بعضها قياديين من الحزب الاشتراكي، ووصلت إلى قمتها في حالة الاعتداء على وزير العدل عبد الواسع سلام في ٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٩٢، وتفجير عبوات ناسفة بالقرب من منزلي رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس وسالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة، واطلاق قذيفة صاروخية على منزل يسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب، وهم جميعاً قياديون بارزون في الحزب الاشتراكي، إلى جانب تعرض مقار الحزب في عدد من المحافظات للاعتداء. ولم يسلم أعضاء بارزون من أحزاب أخرى

---

(٣٨) ملخص تفصيلي للتعميم، البيان في: الشرق الأوسط، ١٩٩٢/١/٢٨.

من محـاولات الاغتيـال ومن بينهم أعضـــاء من المؤتمـر الشعبي العــام، الشريـك الثــاني في الحكم[٣٩].

أدت هذه الحالة من الفوضى الأمنية إلى نتائج عدة منها شيوع الاحساس بالخطر على مستقبل دولة الوحدة وعلى مجمل العملية الديمقراطية، وعودة حالة الفتور السياسي بين الحزبين الحاكمين، وبروز جو من عدم الثقة والشك المتبادل بين قيادتي الحزبين، وتبلور درجة من التباعد عكسته صحف الحزبين وما فيها من تحليلات وآراء وتعليقات. وضَعفُ الاداء السياسي العام في البلاد، وزادت المطالبات والضغوط الشعبية والحزبية ـ من خارج السلطة ـ بضرورة الوقوف بحزم تجاه هذه الظاهرة المقلقة والمفزعة معاً. وساهم في تصاعد نغمة السخط الشعبي عدم قدرة أجهزة الأمن على معرفة أبعاد عمليات العنف ومنفذيها، إضافة إلى تواتر اشاعات بأن وراء تلك الحوادث قطاع في السلطة ذاتها. وهو ما تبيّن في ما بعد أن منفذيها يمنيون من المحافظات الجنوبية ينتمون إلى منظمة الجهاد الاسلامي، وأن عدداً منهم شارك في القتال في أفغانستان في عقد الثمانينيات، وقد استهدفوا توتير الأمن في البلاد والقيام بعمليات ثأر من الحزب الاشتراكي. ولقد ساهم هذا الكشف في إعادة النظر في كثير من الآراء والتحليلات التي راجت على نحو كبير في الفترة السابقة[٤٠].

ونتيجة الاستنفار السياسي العام حزبياً وشعبياً، برز نوعان من ردود الفعل، الأول منها ردود فعل الحزبين الحاكمين ذاتها، إذ تبلورت أمامها مقارنة بين حتمية معاودة التنسيق المشترك، وتقديم التنازلات المتبادلة بشأن القضايا الخلافية مثلما كان الحال إبان الإعداد للوحدة وضرورة الاتفاق على حلول وسط، أو ترك الأمور تجري بعيداً عن سيطرتها إلى الحد الذي ينذر بأوخم العواقب على الجميع.

أما ردود الفعل الثانية فهي خاصة بالأحزاب والقوى السياسية الأخرى التي سعت إلى إعادة تنظيم حركتها الجماعية، والعمل المشترك لوقف التدهور العام وتقديم البديل من خارج سطوة الحزبين الحاكمين سواء اتفاقاً أو خلافاً، ويكون في الوقت نفسه بمثابة عاصم من الانزلاق إلى هاوية الاقتتال الأهلي غير المبرر. وتبلورت حركة الأحزاب في مسعى رئيسي وهو

---

(٣٩) حول محاولات الاغتيال السياسي التي شهدها اليمن في ظل الوحدة ونتائجها السياسية ومواقف القوى السياسية منها وتفسيراتها لهذه الظاهرة، انظر: «بعد محاولة اغتيال وزير العدل في وضح النهار: من يغتال من في اليمن،» المجلة (٦ أيار/ مايو ١٩٩٢)، ص ٢٤ ـ ٢٧.

(٤٠) انظر تقارير مفصلة حول أفغان اليمن بقيادة طارق الفضلي ابن أحد السلاطين الذين أبعدوا عن الجنوب اليمني في ظل حكم الحزب الاشتراكي، وعلاقتهم بعمليات الاغتيال ضد قيادات الحزب الاشتراكي، ومدى ارتباطهم بتنظيم الجهاد الاسلامي، في: الوسط (١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣)، ص ٢٦ ـ ٢٩. وعن عمليات العنف عموماً في اليمن، يمكن الرجوع إلى تقرير مفصل وحوارات مع شخصيات يمنية في: الوسط (١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢)، ص ٣٠ ـ ٣٣. ومن نماذج تراجع الآراء والتحليلات بشأن عمليات الاغتيال ضد قادة الحزب الاشتراكي، تصريح الشيخ عبد الله حسين الأحمر، رئيس الهيئة التحضيرية العليا للإصلاح وفيه: «كان لدينا شك في البداية أنها تصفيات بين أعضاء الاشتراكي ولكن تبين لنا أنها ليست هكذا». انظر: الأمة (صنعاء)، ١٩٩٢/٩/٣١.

الإعداد لمؤتمر وطني عام يشارك فيه الجميع دون استثناء، ويقوم بوضع حد للتدهور السياسي في البلاد. ومن المفارقات التي أبرزها مسعى عقد مؤتمر وطني جامع للأحزاب في صيف ١٩٩٢، للالتفاف على حالة التوتر الكامن في علاقة الحزبين الحاكمين وآثارها السلبية على الحياة السياسية برمتها، انه تحول إلى أحد نقاط الاختلاف بين الحزبين الحاكمين، الأمر الذي دفع بالحزب الاشتراكي إلى الانسحاب من هذا العمل الجماعي، في حين استمر المؤتمر الشعبي العام في استقطاب عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية لمواجهة الأحزاب الأخرى التي سعت إلى عقد المؤتمر الوطني. وهو ما سوف نشير إليه تفصيلاً في الفقرة الخاصة بالمؤتمر الوطني لاحقاً.

رافق التوتر الثاني في العلاقة بين الحزبين الحاكمين في النصف الثاني من عام ١٩٩٢ قضيتان هامتان وهما:

١ ـ عملية الإعداد للانتخابات وفق القانون الصادر في تموز/ يوليو ١٩٩٢. وفي واقع الأمر أن عمل اللجنة العليا للانتخابات لم يسلم من هذا التوتر الذي أدى باللجنة عملياً ـ إلى جانب أسباب أخرى ـ إلى عدم انجاز المهام الموكولة إليها في فترة زمنية مناسبة، وبالتالي بدا قرار تأجيل الانتخابات ومد الفترة الانتقالية كمخرج وحيد. وسوف نشير إلى ملابسات العملية الانتخابية لاحقاً.

٢ ـ قضية تحديد مستقبل العلاقة بين الحزبين الحاكمين، وكيفية مواجهة الاستحقاق الانتخابي ذاته، ثم ما هو الموقف المشترك من مسألة التعديلات الدستورية الواجب إقرارها بعد انتخاب أول برلمان لليمن الموحد.

ولكم تداخلت هاتان القضيتان من الناحيتين الزمنية والموضوعية، بحيث بدا أن مواجهة احداهما تقود بالتالي إلى البحث في الثانية. ومع وضوح ضرورة تأجيل الانتخابات إلى ما بعد ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، وجد الحزبان نفسيهما أمام مشكلة حادة وهي إقرار هذا التأجيل بطريقة دستورية إلى تاريخ لاحق. وهنا تبلورت فرصة موضوعية لمعاودة التنسيق الحزبي، وهو ما حدث بالفعل بعد عودة علي سالم البيض إلى العاصمة صنعاء في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر.

بدت أهمية وضرورة هذا التنسيق في ضوء الاضرابات وأحداث السخط الشعبي التي دامت ثلاثة أيام (٩ ـ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢) في صنعاء وعدد من كبريات المدن اليمنية، وهي الأحداث التي كشفت عمق الأزمة السياسية والاقتصادية في البلاد، وأظهرت المسؤولية المباشرة للحزبين الحاكمين وراء تدهور الأوضاع بصفة عامة. وترافق مع الضغوط الشعبية والحزبية المباشرة وغير المباشرة، ضغوط أخرى قام بها رئيس الوزراء حيدر العطاس، وجاءت في صيغة رسالة صريحة موجهة إلى مجلس الرئاسة تضمنت كشفاً بأسباب المشكلات التي تواجهها حكومته التي عجزت عن القيام بواجباتها المختلفة. وكان من أبرز ما تضمنته الرسالة الاشارة المباشرة إلى دور الخلافات بين الحزبين الحاكمين في اثارة العقبات وتوتير الحياة

السياسية وتعميق الخلافات الحزبية وتشتيت مواقف التنظيمات السياسية والنقابية، وتوفير المناخ الأمثل للتصرفات الخاطئة[41].

أبرزت هذه المواقف الشعبية والحزبية والحكومية حقيقتين، أولهما أن هناك مسؤولية خاصة من قبل الحزبين الحاكمين. وأنهما يتحملان معاً الجزء الأكبر والساحق من مسؤولية الحفاظ على الاستقرار والأمن في البلاد. أما الحقيقة الثانية فهي أن معالجة الأوضاع المتوترة في البلاد تقوم أصلاً على معالجة العلاقة الخاصة بين الحزبين، عبر تحديد أسس عملهما المشترك في المرحلة اللاحقة، وخصوصاً كيفية التعامل مع الاستحقاق الانتخابي الذي تحدد بصورة نهائية في ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٩٣. وإدراكاً لهاتين الحقيقتين اتجه الحزبان إلى البحث الشامل في مسألة الوفاق الوطني وإعادة ضبط العلاقات الحزبية، وجاءت التحركات على مستويين، أحدهما ثنائي مشترك، والآخر حزبي ذاتي، وانتهت حصيلة هذه التحركات إلى طرح عدة خيارات، يمكن اختصارها في ثلاثة:

ـ الخيار الأول وهو أن يتجه الحزبان إلى الاندماج الكامل بينهما سواء على مستوى القيادة أو مستوى القواعد الحزبية المختلفة.

ـ الخيار الثاني وهو أن يكتفي الحزبان بالتوصل إلى صيغة تنسيق مشترك، كمدخل رئيسي لتنمية العلاقة بينهما وتعزيزها، على أن يمس هذا التنسيق القضايا الملحة بصفة رئيسية، ولا سيما موضوع الانتخابات النيابية.

ـ الخيار الثالث وهو خيار التحالف الاستراتيجي الذي يقوم في جوهره على التنسيق بعيد المدى، ويعكس درجة أكبر من نمو العلاقة والتعاون المتبادل بين الحزبين، على أن يستند إلى قدر من التداخل الهيكلي والتنظيمي بين الحزبين، خصوصاً في المستويات القيادية العليا وربما الوسيطة.

اختلفت مواقف الحزبين الحاكمين إزاء هذه الاختيارات، حيث فضل المؤتمر الشعبي العام خياري الدمج بصفة رئيسية، أو التنسيق كاختيار ثانٍ[42]. في حين أن الحزب الاشتراكي استبعد تماماً خيار الدمج، ولا سيما الدمج الفوري الذي يطرحه المؤتمر الشعبي لاعتبارات عدة، منها تأثير ذلك الخيار السلبي على الوضع السياسي العام في البلاد ولا سيما حالة التعددية فيه، ومن منطلق التمسك ببنية الحزب وتاريخه. وبالمقابل اعطى الحزب الاشتراكي

---

(٤١) انظر فقرات مطوّلة من رسالة أبو بكر العطاس رئيس الوزراء، إلى مجلس الرئاسة، التي نوقشت في اجتماع مشترك لمجلسي الرئاسة والوزراء يومي ١٤ و١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، في: الوسط (٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢)، ص ١٤ ـ ١٥.

(٤٢) انظر الحوار الصحفي للرئيس علي عبد الله صالح الذي أكّد فيه أن الخيار بالنسبة إلى المؤتمر هو التنسيق أو الدمج، الحياة، ١٩٩٢/١٠/٦. انظر أيضاً تصريحات أخرى بعد أن استعاد الحزبان حالة التنسيق بينهما قبل اجراء الانتخابات النيابية وفيها «أن الحزبين أقرا مبدأ التوحيد، وهناك لجنة سياسية من الحزبين تبحث في طريقة التوحيد»، الحياة، ١٩٩٣/٣/٢٠.

الأولوية لخيار التحالف الاستراتيجي[43]. ونظراً لتركيز الحزبين على الاستعداد للانتخابات النيابية، تأجل البت النهائي في اختياري الدمج أو التحالف الاستراتيجي، في حين بدا خيار التنسيق هو الخيار العملي الوحيد والمتاح في حدود الفترة الباقية على إجراء الانتخابات، على ألا يمثل هذا الخيار نهاية المطاف، بل يمكن أن يشكل الخطوة الأولى ناحية أي من الخيارين الآخرين وخصوصاً خيار الدمج.

وفي ضوء خيار التنسيق ـ الذي مثل الحد الأدنى من التعاون بين الحزبين في تلك المرحلة السابقة مباشرة لإجراء الانتخابات النيابية ـ وتأكيداً على تبادل العلاقات الحسنة بين الحزبين ومحاولة اسقاط هذه الحالة على الواقع السياسي كله، وقّع الحزبان من خلال الأمينين العامين المساعدين «ميثاق العمل السياسي» الذي تم التوصل إليه في فترة سابقة، ودعيا الأحزاب الأخرى إلى التوقيع عليه. وتضمن الميثاق عدداً من الثوابت والتعهدات المشتركة، دارت حول التمسك بالدستور وبالنظام الديمقراطي ومبدأ التداول السلمي للسلطة، وعدم اللجوء إلى العنف أو الدعوة إليه، وعدم الترويج للأفكار الدكتاتورية، والحفاظ على الصفة المدنية للدولة، والحفاظ على وحدة الوطن واستقلاله، وانشاء جهاز تحكيم يتم اختياره من الأحزاب والتنظيمات السياسية مهمته التنسيق بين الجهات الموقعة على الميثاق[44].

لم يكن توقيع الميثاق السياسي هو المظهر الوحيد لحالة التنسيق بين الحزبين الحاكمين في الفترة السابقة مباشرة لإجراء الانتخابات النيابية، فقد ظهر لاحقاً وبعد صدور نتائج الانتخابات النيابية مباشرة ان الحزبين ـ وقبل فترة قصيرة جداً من إجراء الانتخابات ـ صاغا وثيقة أكثر شمولاً تحدد رؤية مشتركة لكثير من القضايا الجوهرية سواء على صعيد علاقاتهما المشتركة، أو على صعيد إدارة الدولة وتنظيم علاقاتهما في البرلمان المنتخب، وكيفية تحديد شكل الحكم، وإجراء التعديلات الدستورية المناسبة. وتعرف هذه الوثيقة باسم «وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني». ومن أهم ما تضمنته الوثيقة: [45]

١ ـ إقرار الحزبين إقامة تنسيق بينهما وثيق وراسخ وصولاً إلى قيام تنظيم سياسي واحد بدءاً بتشكيل كتلة برلمانية واحدة في البرلمان الجديد.

٢ ـ الاتفاق على إجراء اصلاحات دستورية كجزء من عملية استكمال بناء الدولة، على أن تستهدف تحديد معالم النظام السياسي في صيغة تؤخذ من النظامين الرئاسي والبرلماني، وتأكيد استقلالية القضاء وحياد المؤسسات الأمنية والعسكرية، وإزالة أي لبس أو غموض في بعض مواد الدستور وخصوصاً في الأبواب الثلاثة الأولى.

---

(٤٣) انظر الحوار الصحفي لعلي سالم البيض، الذي استبعد فيه فكرة الدمج باعتبارها «فكرة خطيرة وبها مضار على الديمقراطية والتعددية» في: الحياة، ١٩٩٢/١٠/٣.

(٤٤) انظر فقرات مطوّلة من: «ميثاق العمل السياسي،» الحياة، ١٩٩٣/٤/١.

(٤٥) ما ورد في المتن هو تلخيص مكثف لأبرز ما ورد في الوثيقة نقلاً عن: الثورة (صنعاء)، ١٩٩٣/٥/١١. وهناك تحليل لأبرز نقاطها في: الوسط (٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٣)، ص ٦.

٣ ـ توسيع المشاركة الشعبية بانشاء مجلس شورى إلى جانب مجلس النواب، على أن يكوّن المجلسان معاً الجمعية الوطنية برئاسة نائب رئيس الدولة، والتي سوف تمثل السلطة التشريعية في البلاد.

٤ ـ تحديد مهام البرلمان في خمس نقاط أساسية وهي النظر في اتفاقات الحدود ومعاهدات الصلح والتحالف وإقرارها، وتعديل الدستور، وإقرار الترشيحات لرئاسة الدولة، والنظر في أي خلاف ينشأ بين مجلس النواب والحكومة، والقضايا الأخرى المنصوص عليها في الدستور.

٥ ـ تعزيز السلطة التنفيذية من خلال الانتخاب المباشر لرئيس الدولة ونائبه. وتحددت فترة الرئاسة بدورتين انتخابيتين، كل منها خمس سنوات.

٦ ـ التزام الحزبين بمواجهة عدد من القضايا العاجلة وهي تحسين الوضع الاقتصادي، وصيانة الأمن ومحاربة الفساد، وتطوير الخدمات العامة، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، واستكمال التقسيم الاداري، والتحضير لانتخابات المجالس المحلية.

٧ ـ الاتفاق على تشكيل عدد من اللجان المشتركة لتنفيذ ما جاء بالوثيقة وهي لجنة الأسس الدستورية والديمقراطية، ولجنة المهام العاجلة المحددة سابقاً، ولجنة انظمة الكتلة البرلمانية، ولجنة لوضع أسس ووثائق توحيد الحزبين في تنظيم سياسي واحد.

٨ ـ تخويل الأمينين العامين تشكيل اللجان المتفق عليها بعد القيام بالمشاورات اللازمة.

أثار الاعلان عن هذه الوثيقة ردود فعل سلبية وانتقادات، خصوصاً من قبل التجمع اليمني للاصلاح الذي وجد فيها رؤية لإعادة بناء الدولة بطريقة شاملة دون أن تراعى بعض مطالبه في هذا الصدد. أما باقي الأحزاب فوجدت في الوثيقة نوعاً من تقنين هيمنة الحزبين الحالية والمستقبلية على مجمل الأوضاع في البلاد، دون مشاركة منها.

وفي واقع الأمر فإن تأمل الوثيقة وما تضمنته من اتفاقات على الصعيدين السياسي العام والخاص، يبرز دلالات هامة، نشير إليها في ما يلي:

الدلالة الأولى وهي خاصة بالفارق بين توقيت صياغة الوثيقة وتوقيت الإعلان الصريح عنها. فالصياغة تمت قبل إجراء الانتخابات بفترة بسيطة، وارتبط بها قدر من الالتزام المعنوي والسياسي. أما الإعلان عنها والتوقيع الرسمي فجاء بعد ظهور النتائج وتبلور الأحجام النسبية لكل الأطراف الحزبية في الساحة اليمنية. وهو ما يعني أن التفاهم بين الحزبين الحاكمين حول هذه المسائل المصيرية كان جزءاً من عملية إنجاح الانتخابات ذاتها، وكان بمثابة تفاهم ضمني على عدم اتجاه أي من الطرفين على استبعاد الآخر من العملية السياسية بعد الانتخابات، خصوصاً إذا ما تعرض ايهما لنوع من الفشل الظاهر.

الدلالة الثانية وهي خاصة بالهدف البعيد من عملية التنسيق بين الحزبين، وكما هو موضح في الوثيقة، فان الهدف البعيد هو التوحيد بينهما، وبالتالي خلق كيان حزبي وتنظيمي

جديد. إلا أن الوثيقة لم تطرح بصورة مباشرة الأسباب الملحة والجوهرية التي دعت الحزبين إلى التوافق على تحقيق هذا الهدف البعيد، ولكنها اكتفت بالايحاء غير المباشر بأن مثل هذا الأمر ـ أي التوحد ـ سوف يُيسر عملية استكمال بناء الدولة، ويعزز العملية الديمقراطية فيها، ويعمل على تحسين مجمل الأوضاع.

ومن الصياغات المختلفة سواء في عنوان الوثيقة أو في متنها يتضح الحرص على استخدام الفاظ وتعبيرات مثل التنسيق والتحالف والتوحد، وبما يرضي الاتجاهات كافة في كلا الحزبين، والتي يتمسك كل منها بأحد هذه الخيارات ويرفض الخيارات الأخرى.

الدلالة الثالثة وهي خاصة بالعلاقة بين تشكيل كتلة برلمانية موحدة وعدد من اللجان ذات المهام المختلفة، وبين تحقيق الهدف الأقصى وهو توحد الحزبين. وهو ما يعني أن واضعي الوثيقة قد حرصوا على إظهار العلاقة بين مختلف أشكال التنسيق واجراءاته البرلمانية والسياسية والحزبية، وبين مستقبل العلاقة بين الحزبين. ومن الاستنتاجات المنطقية هنا، ان تحقيق توحد الحزبين على المدى البعيد ليس مسألة حتمية، ولكنه مرهون بمدى نجاح هذه الأشكال الأولية من التنسيق، كما أنه مرهون في الوقت ذاته بالقدرة على تنفيذ الاتفاقات الأخرى الواردة في الوثيقة بأقل قدر ممكن من المعاناة والرفض، يقابلها أكبر مساحة ممكنة من التأييد والقبول العام ليس من قبل أعضاء وكوادر الحزبين وحسب، ولكن أيضاً من قبل باقي التنظيمات السياسية الأخرى الموجودة في الساحة اليمنية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها.

ز ـ المؤتمر الوطني

عقد المؤتمر الوطني في الفترة ما بين ١٢ ـ ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ بعد مرحلة مخاض طويلة، تعددت فيها الخلافات الحزبية والمناورات والضغوط والضغوط المضادة على نحو صارخ كاد أن يذهب بالمضمون السياسي والرمزي لفكرة المؤتمر ذاتها. وبصفة عامة يمثل انعقاد المؤتمر الوطني نموذجاً لنمط العلاقة بين الأحزاب اليمنية عموماً، ويعكس طبيعة الصراع الحزبي والمتغيرات العديدة التي أثرت فيه خلال الفترة الانتقالية، ويبرز على نحو جلي حدود العمل الحزبي ولاسيما بالنسبة إلى الأحزاب المسماة **«الأحزاب خارج السلطة»**. كما يظهر في الوقت نفسه مدى سطوة الحزبين الحاكمين على العملية السياسية طوال الفترة الانتقالية.

تعود فكرة المؤتمر الوطني إلى الفترة السابقة مباشرة لإعلان دولة الوحدة اليمنية، وكان الهدف منها هو ايجاد آلية سياسية تتمكن خلالها الأحزاب والمنظمات السياسية المختلفة التي أعلنت عن نفسها آنذاك من المشاركة في عملية الوحدة. إلا أن اندفاع الأحداث حال دون ذلك. وبعد الوحدة طرحت المسألة مرة أخرى بهدف مشاركة كل التيارات السياسية اليمنية في تحديد هوية دولة الوحدة الناشئة. وكانت أبرز الأفكار المطروحة وإن يكن بشيء من الغموض، فكرة عقد مائدة مستديرة للأحزاب السياسية التي تنسب إلى المؤتمر الشعبي العام. وحال دون تحقيقها للمرة الثانية عدم استيعاب الأحزاب، خصوصاً الناشئة حديثاً، هذه الفكرة

وأبعادها السياسية والحزبية، فضلاً عن انشغالها ـ أي الأحزاب اليمنية ـ بأمورها الذاتية وبصفة رئيسية تأمين الحدود الدنيا لعملها في ظل الأوضاع السياسية الجديدة.

ومع بداية عمليات الاغتيال ضد عدد من السياسيين اليمنيين، والتي بدأت عملياً بمحاولة اغتيال عمر الجاوي أمين عام التجمع الوحدوي الوطني في أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، والتي اغتيل فيها حسن الحريبي، ومع غموض ابعاد تلك العمليات في حينه، وشيوع الإحساس الشعبي بمخاطر الردة عن التعددية السياسية الناشئة حديثاً في البلاد، بدأ التفكير مرة أخرى في عقد مؤتمر للأحزاب جميعها للبحث في مستقبل الحياة السياسية اليمنية. وتوالى الجدل الحزبي والاعلامي ونشطت بعض الأحزاب والشخصيات العامة في طرح تصوراتها حول الهدف من هذا التجمع ـ حال انعقاده ـ وما يجب أن يصدر عنه. وفي هذه الآونة تصاعدت الخلافات بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي حول عدد من القضايا وعلى رأسها القضية الأمنية. وزاد الاقتناع العام بضرورة الإسراع بعقد مؤتمر وطني للأحزاب والمنظمات السياسية جميعاً لوضع حد لحالة التدهور الأمني والسياسي.

وفي شهر أيار/ مايو ١٩٩٢ توالت اجتماعات القيادات السياسية والاجتماعية، وأسفرت عن عقد اجتماع موسع. وبالفعل عقد اجتماع موسع في ١٩٩٢/٥/٢٨ ضم ممثلي العديد من الأحزاب اليمنية وعدداً من المنظمات الجماهيرية والشخصيات الناشطة سياسياً. وضماناً لجدية الإعداد تم وضع عدة معايير للأحزاب والمنظمات التي يسمح لها بالاشتراك في هذا المؤتمر الوطني، كما تمّ اختيار لجنة تحضيرية ضمّت عدداً من ممثلي الأحزاب والمنظمات الجماهيرية لكي تتولى تنظيم الجوانب الإجرائية وإعداد مشروعات الوثائق التي ستمخض عن هذا المؤتمر، ولا سيما وثيقة «ميثاق العمل السياسي» ووثيقة «الخطوات الاجرائية لتهيئة الاجواء لانتخابات حرة ونزيهة قبل نهاية الفترة الانتقالية في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢».

وبالرغم من جدية الاجراءات المتخذة وصدق الجهود المبذولة، إلا أن «المؤتمر الشعبي العام» ابدى تحفظه على المشاركة في تلك العملية برمتها، وترافق تحفظه مع بروز الخلافات بينه وبين شريكه في الحكم الحزب الاشتراكي. ومع اتجاه الحزب الاشتراكي إلى تأييد المشاركة في «المؤتمر الوطني» وإنجاحه سياسياً، بدا «المؤتمر الشعبي العام» أكثر اصراراً على الانسحاب من هذه الجهود. ولمواجهة الضغوط التي مورست على قيادته السياسية للمشاركة في الأعمال التحضيرية، ابدى المؤتمر الشعبي العام موافقته المشروطة بعدد من الأمور مثل:

- التحفظ على الاسم وضرورة تغييره.
- إعادة تشكيل اللجنة التحضيرية.
- دراسة الوثائق المنتظر إصدارها عن المؤتمر قبل اقرارها.
- تغيير موعد انعقاد المؤتمر الوطني، والذي كان قد تقرر انعقاده في ١٥ آب/ اغسطس ١٩٩٢[٤٦].

---

(٤٦) اعتمد الباحث في رصده المكثف للتطورات التي سبقت عقد المؤتمر الوطني على: مؤسسة الأهرام،

هـذه التحفـظات، إلى جـانب نجـاح «المؤتمـر الشعبي العـام» في استقـطاب بعض الأحزاب الصغيرة لتؤيد موقفه، أدت إلى إحداث انقسام بين الأحزاب والمنظمات الجماهيريـة. وتـطور الأمر عملياً إلى تشكيل جبهتـين إحداهما حاولت الاستمـرار في عمليـة عقـد المؤتمـر الوطني، والثانية أيدت موقف «المؤتمر الشعبي العام» وحاولت بدورها عقـد مؤتمر بـديل تحت مسمى آخر. اما الحزب الاشتراكي فقد فضل الانسحاب من جهود عقد المؤتمر الـوطني، مع مقاطعة الفريق المناوىء والداعي إلى عقد مؤتمر بديل. وجاء في الرسالة/ المذكـرة التي وجهها الحـزب الاشتراكي إلى شريكـه في الحكم المؤتمر الشعبي العـام، قرار الانسحـاب إلى جـانب تحليل عام لوجهة نظر الحزب حول الهدف من عقد مؤتمر وطني جـامع، وكيف أن التـطورات انتهت إلى انقسام الأحزاب وتوجهها إلى عقد مؤتمرين مما أدى إلى أن «يغيب الهدف الأصلي من وراء فكرة المؤتمر الوطني، وتحولهما ـ أي المؤتمرين الجاري التحضير لهما ـ إلى نوع من أنـواع التحالفـات والجبهات السياسية المتقابلة، وهو أمر مشروع ولكن في سياق آخر»[47].

وإلى جانب هذا التفسير الرسمي الذي تضمنته مذكرة الحـزب الاشـتراكي يمكن القـول إن خطوة الحزب بالانسحاب استهدفت عدة أهـداف في آن واحد، منهـا الحفاظ عـلى موقـع وسط بين المجموعتين من الأحزاب المشار إليهما، وكنوع من المراعاة لموقف شريكه في الحكم ـ المؤتمـر الشعبي ـ المتحفظ شكلاً والـرافض موضـوعاً لفكـرة قيام أحـزاب من خـارج السلطة بجهد سياسي يمكن أن ينتج منه وثائق ملزمة ولو على النـطاق المعنوي والـرمزي، فضـلاً عن الـرغبة في عـدم تصعيد الخـلافات مـع المؤتمر الشعبي، والتـدليل من جـانب آخـر عـلى نيـة محاصرتها عملياً.

وهكـذا وبدلاً من أن تجتمـع الأحزاب لـوضع حـد لحالـة الـتردي العـام في الممارسـة السيـاسية والاقتصـادية، والتـدارس معاً للخـروج من المأزق الـذي تواجهـه البلاد، أضيفت قضية جديدة إلى مجمل القضايا التي كانت محلاً للصراع والتباين الحاد بين الجميع.

وعلى الرغم من أن انسحاب الحزبين الحاكمـين لأسباب مختلفـة من جهود عقـد المؤتمر الوطني، فضلاً عن الانقسـام الذي دب بين الأحزاب بعضها بعضاً، الذي شكل مأزقاً كبيـراً لفكرة عقد اجتماع عام تشارك فيه الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والسياسية لوضع ميثاق عمل سياسي ملزم للجميع، فإن الفريق المؤيد لعقد المؤتمر الوطني لم يجـد أمامـه سوى استكـمال ما بدأ دون الخضوع لرغبات الفريق المناوىء، وعلى اعتبار أن عقد المؤتمر الوطني بمن يشارك من الأحزاب والمنظمات الجماهيرية سوف يمثل في حد ذاته مناسبة للبحث الجاد في سبل حل الأزمة السياسية التي تواجهها البـلاد، ويرسـخ من جانب آخـر دلالة هـامة وهي أن بـامكان بعض

= قسم المعلومات، «ملف اليمن، داخلي،» ج ٣. وكذلك على تقريـر اللجنة التحضـيرية للمؤتمـر الوطني والـذي قدّم إلى المؤتمر في أولى جلساته، وحصل الباحث على نسخة منـه من «هيئة التنسيق والمتـابعة» المنبثقـة عن المؤتمر أثناء وجوده في صنعاء للمرة الثـانية في تشرين الأول/ اكتـوبر ١٩٩٢. ويمكن الـرجوع إلى تقـارير صحفيـة عن تلك التطورات في: المجلة: (٢٠ ـ ٢٧ آب/ اغسطس ١٩٩٢)، و(١٤ ـ ٢٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢).

(٤٧) من نص مذكرة الحزب الاشتراكي المؤرخـة في ١٩٩٢/٩/٧، والموجهـة إلى المؤتمر الشعبي العـام، في: «ملحق وثائقي عن المؤتمر الوطني،» صوت العمال (٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢).

الأحزاب خارج السلطة أن تعالج القضايا الوطنية الكبرى بروح من المسؤولية والالتزام. وفي ضوء هذا الإصرار تم بالفعل عقد «المؤتمر الوطني» بمشاركة ١٤ حزباً إلى جانب سكرتارية مجلس التنسيق للنقابات والمنظمات الجماهيرية ومؤتمر التلاحم الوطني. وصدر عن المؤتمر أربع وثائق رئيسية على النحو التالي[٤٨]:

١ ـ «ميثاق العمل السياسي» وتضمن بدوره جزءين رئيسيين أولهما الأسس والمبادىء العامة وجاء فيها الاشارة إلى عدد من الأسس والمبادىء العامة، كالتأكيد على انتماء الشعب اليمني إلى الأمة العربية والاسلامية، والالتزام بالأسس السياسية والاقتصادية الواردة في الدستور، والتمسك بالوحدة الوطنية والتعددية السياسية، وممارسة حق التداول السلمي للسلطة، والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات، وتحييد مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية وعدم استغلالها من قبل أي طرف لتحقيق أغراض سياسية حزبية أو شخصية.

أما الجزء الثاني فجاء تحت عنوان «قواعد وضوابط العلاقة بين أطراف الميثاق»، حيث نص على مجموعة من الضوابط، منها الاحترام المتبادل بين أطراف الميثاق للاستقلالية الفكرية والسياسية لكل منها، والتمسك بالحوار الموضوعي في معالجة القضايا الخلافية، والتأكيد على سرعة تنفيذ ما تبقى من اتفاقات الوحدة وبخاصة المتعلقة بوحدة المؤسسات الأمنية والقضائية، والتأكيد على احترام مبدأ حياد القوات المسلحة والأمن باعتبارهما مؤسسات ذات طابع وطني عام من حق الدولة وحدها انشاؤهما بعيداً عن أي طابع قبلي أو مناطقي أو طائفي، والتشديد على أن ضمان الأمن والاستقرار هو مسؤولية الأجهزة الشرعية في الدولة، وتشجيع أطراف الميثاق كل اشكال التنسيق والائتلاف والتحالفات والدمج بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، طالما قامت على الطوعية واعتبار ذلك حقاً يخص تلك الأحزاب.

٢ ـ «البرنامج العملي لتهيئة اليمن للمرحلة الدستورية القادمة»، وهو مقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول منها يتعلق بتهيئة المناخ قبل إجراء الانتخابات العامة. أما القسم الثاني فيطرح الاجراءات التي تكفل انتخابات حرة ونزيهة. والقسم الثالث يتعلق بطموحات المشاركين بما يجب أن يكون عليه بناء الدولة الحديثة بعد قيام الانتخابات النيابية. وقد شمل البرنامج خطوات تفصيلية في مجالات الادارة المحلية وكيفية توسيع المشاركة الشعبية، وعدداً من الاجراءات التفصيلية في ما يتعلق بعمل اللجنة العليا للانتخابات وصولاً لإجراء انتخابات حرة، إضافة إلى بعض آليات للاسراع بتوحيد القوات المسلحة وقوات الأمن، والحفاظ على المال والوظيفة العامة، ووسائل تفعيل الإعلام ودور العبادة، والاهتمام بتنشيط

---

(٤٨) حصل الباحث على نسخ من الوثائق الصادرة عن المؤتمر الوطني من «هيئة التنسيق والمتابعة» أثناء وجوده في صنعاء، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. وما ورد في المتن هو عرض مكثف لأهم النقاط الواردة في تلك الوثائق. وبالنسبة إلى الأحزاب التي شاركت في المؤتمر فهي: التجمع الوحدوي اليمني، حزب رابطة أبناء اليمن، حزب الأحرار الدستوري، التنظيم الوحدوي الناصري، حزب الحق، تنظيم التصحيح الناصري، اتحاد القوى الشعبية، المنبر اليمني الحر، اتحاد القوى الثورية الاسلامية، حركة التوحيد والعمل الاسلامي، الحركة الديمقراطية، جبهة التحرير، التنظيم الشعبي للجبهة اليمنية، والتنظيم الشعبي للقوى الثورية.

دور القضاء بعد توحيده وحل مشكلاته، ومواجهة هموم المواطنين المعيشية.

٣ ـ «القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الوطني»، وجاءت في صورة ٤٠ قراراً وتوصية شملت التعامل مع المشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية. ومن أبرز التوصيات المطالبة بوقف العبث بالأموال العامة وممتلكات الدولة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين واصلاح أوضاع السجون، والدعوة إلى ممارسة سياسة خارجية مستقلة أساسها المحافظة على السيادة الوطنية، والمطالبة بالإسراع بدمج القوات المسلحة وإخراج معسكرات الجيش من المدن، والدعوة إلى معالجة مشاكل المغتربين الذين نكبوا أثناء أزمة الخليج، والتوصية بمواصلة الحوار مع الأحزاب والمنظمات الجماهيرية التي لم تشارك في المؤتمر الوطني، والتوصية بضرورة تحديد دور جهاز الأمن السياسي وفقاً لقانون ديمقراطي وبما ينسجم مع الدستور.

٤ ـ «اعلان اختتام أعمال المؤتمر الوطني»، الذي شمل تحليلاً مكثفاً للوضع العام في البلاد، ودلالة عقد المؤتمر الوطني، والتأكيد على التزام الأطراف المشاركة فيه بما توصلت إليه من قرارات وتوصيات.

وكنوع من تنظيم العمل المستقبلي بين الأطراف المشاركة ولضمان القدرة على تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن المؤتمر، تم تشكيل هيئة للمتابعة والتنسيق تحددت مهمتها في ما يلي:

١ ـ دراسة كل السبل المشروعة لتنفيذ قرارات المؤتمر.

٢ ـ القيام بالتنسيق والحوار مع كل القوى المنظمة وغير المنظمة التي تقبل بالاصطفاف في سبيل تحقيق أهداف المؤتمر.

٣ ـ الدعوة إذا تطلب الأمر إلى عقد مؤتمر جديد.

٤ ـ وضع لائحة تنظم أعمال الهيئة.

وقد حاولت الهيئة القيام بما عهد إليها من ادوار، ولكنها واجهت مشكلات عملية عديدة، ولا سيما من فريق الأحزاب الذي قرر مقاطعة المؤتمر الوطني وعقد مؤتمراً بديلاً تحت مسمى «مؤتمر الأحزاب والمنظمات الجماهيرية»، الذي التأم بالفعل في نهاية تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢ وصدر عنه عدد من الوثائق الشبيهة تماماً بوثائق المؤتمر الوطني.

ومما يجدر ذكره أن انعقاد المؤتمر الوطني أدى إلى نوع من الفرز السياسي، وبدا أن الاعضاء المشاركين فيه يمكنهم أن يمثلوا نوعاً من المعارضة الجماعية وفق رؤية مشتركة بناء على ما اتفقوا عليه في الوثائق المعلنة، إلا أن تطورات الأمور لم تساعد على تحقيق ذلك المسعى، بل إنها انتهت إلى نتائج عكسية تماماً. فحين تقرر تأجيل الانتخابات إلى نيسان/ ابريل ١٩٩٣، دعت هيئة التنسيق والمتابعة إلى اضراب عام يوم ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، كتعبير شعبي احتجاجي. ولكن الاضراب لم يجد سوى استجابة ضعيفة للغاية، بما عكس عملياً أن أحزاب «المؤتمر الوطني» ذات تأثير محدود في الحياة السياسية القائمة في البلاد. ومع

الاتجاه إلى عقد الانتخابات النيابية بدت الأمور أقرب إلى أن تخوض أطراف المؤتمر الوطني - أو غالبيتها على الأقل - تلك التجربة بصورة جماعية استناداً إلى الحد الأدنى من الاتفاق في الرؤية والتحليل والهدف الذي تضمنته الوثائق الصادرة عن المؤتمر. إلا أن رغبة كل طرف في الاستقلال الفكري والسياسي والعملي حالت دون ذلك، حيث فضلت الأحزاب المشاركة في المؤتمر الوطني خوض الانتخابات بصورة منفردة مع حد أدنى من التنسيق غير الملزم في بعض الدوائر الانتخابية، مما نتج منه فشل معظم هذه الأحزاب في الحصول على مقاعد في البرلمان المنتخب.

ويمكن القول إن تجربة المؤتمر الوطني بما انتهت إليه عملياً كانت ذات مردود محدود سياسياً، رغم بعض جوانبها الايجابية على الصعيد الرمزي. ويعود ذلك إلى نوعين من الاسباب، **الأول** منها أسباب خاصة بالأحزاب نفسها التي شاركت في المؤتمر، حيث ساد لديها الميل نحو العمل الفردي، والشعور الزائف بقدرة كل حزب على استقطاب تأييد قطاعات واسعة من المواطنين، اضافة إلى ضعف امكاناتها المالية والإعلامية مقارنة بالإمكانات التي توافرت لدى مجموعة الأحزاب التي قاطعت المؤتمر. اما **النوع الثاني** من الأسباب فهو خاص بمجمل خصائص الحياة السياسية التي تبلورت في ما بعد الوحدة، والتي أبرزت هيمنة الحزبين الحاكمين على العملية السياسية رغم ما ثار بينهما من خلافات ومشاكل، والتنوع الشديد إلى حد التشرذم بين الأحزاب.

ومن الناحية الاجمالية فإن تجربة عقد المؤتمر الوطني عكست إلى حد كبير مدى حاجة الكثير من الأحزاب اليمنية إلى التخلي عن العمل الحزبي المنفرد خصوصاً إذا ما اجتمعت في ما بينها حول تحليل ومعالجة القضايا الكبرى في البلاد. ومن النتائج البارزة أن التوصل إلى وثائق قَيّمة لا يمثل سوى نصف الطريق وحسب، ولا يُعد بدوره ضمانة للنجاح والفاعلية.

٢ ـ الصحافة اليمنية في ظل التعددية

شهدت الصحافة اليمنية في ظل دولة الوحدة انفراجه كبيرة وحرية واسعة، وبدا ذلك في تعدد الصحف حيث وصل إلى ٩٦ مطبوعة صحفية في شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١، ثم قفز الرقم إلى ١٤٢ مطبوعة صحفية في شهر آذار/ مارس ١٩٩٢. وتتنوع تلك المطبوعات ما بين صحف يومية وأسبوعية ونصف شهرية، ومجلات متعددة الاتجاهات والاهتمامات. وثمة حرية مقررة بحكم القانون للصحف في نشر الأخبار والتحقيقات والمقالات وغير ذلك من المواد المتعلقة بالرأي. وحرية إصدار الصحف والمطبوعات المختلفة ممنوحة للأفراد والأحزاب والتنظيمات السياسية دون قيود سوى تلك التي تضمنها قانون الصحافة والمطبوعات الصادر في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، وهي قيود تدخل في باب تنظيم عملية الاصدار وتسجيل الصحف، وليست قيوداً سياسية أو فكرية بأي حال.

وحتى ما قبل صدور القانون، فقد كانت حرية إصدار الصحف قائمة بفعل الأمر الواقع، تماما مثلما الحال في ما يتعلق بتشكيل الأحزاب السياسية. وثمة اعتقاد قوي أن تلك

الحرية المجسدة في اصدار الصحف وعملها هو أحد مظاهر الديمقراطية التي عرفها المجتمع اليمني بعد الوحدة، ويشارك في هذا الاعتقاد سواء المسؤولون أو العاملون في حقل الصحافة الحزبية أو الأهلية التي يملكها أفراد بصفتهم الشخصية. إلا أن هذا العدد الكبير من الصحف الحكومية والأهلية والحزبية يواجه في الواقع بمشكلات كبرى بعضها راجع إلى واقع المجتمع اليمني نفسه، والبعض الآخر إلى مشكلات هيكلية في الصحافة اليمنية ذاتها.

ففي ما يتعلق بمشكلات الواقع اليمني، فإن المشكلات الاقتصادية وضعف الدخول الفردية يجعل من المستحيل على المواطن اليمني متابعة مثل هذا الكم من المطبوعات اليمنية اليومية والاسبوعية. فعلى سبيل المثال إذا أراد متابعة خمس مطبوعات يومية وحسب فعليه انفاق حوالى ٢٥ ريالاً يومياً، أي ما مجموعه ٧٥٠ ريالاً شهرياً، وهو ما يمثل ١٢,٥ بالمئة من دخله الشهري (على حساب أن متوسط الدخل الشهري ٦٠٠٠ ريال شهرياً)، الأمر الذي لا تستطيعه النسبة الأعظم من عموم الشعب اليمني. ومن ثم يسهم هذا الوضع الاقتصادي في عدم انتشار الصحافة اليمنية، وتعرضها لمخاطر الافلاس ومن ثم التوقف. كما أن عامل انتشار الأمية يجعل من تلك المطبوعات عرضة لعدم الفاعلية، اللهم إلا في قطاعات محدودة جداً، وفي مقدمتها الشريحة المسيسة وذات الاتجاهات الفكرية الواضحة، وهذه بدورها لا تتأثر كثيراً بما تعرضه صحف ومطبوعات الأحزاب الأخرى المنتمية إلى تيارات فكرية مختلفة. ومن هنا يتركز تأثير الصحافة اليمنية في قطاعات محدودة. وربما لهذين السببين الضاغطين، ورغبة في تحقيق درجة أعلى من التوزيع، تلجأ الصحف في غالبيتها، وخصوصاً الحزبية والأهلية منها، إلى الموضوعات المثيرة، وعرض القضايا بطريقة جذابة، غالباً ما تكون على حساب الحقيقة أو المعالجة الموضوعية للأحداث.

في ما يتعلق بالعوامل الخاصة بالصحافة اليمنية نفسها، فهناك ضعف شديد في الامكانات الصحفية، من مطابع ومنشآت ومراكز معلومات، وانعدام الاتصال بوكالات الانباء العالمية، اللهم إلا في ما يتعلق بالصحف التي تشرف عليها أو تملكها الدولة ذاتها. يضاف إلى ذلك ندرة الكوادر الصحفية، وعدم ترسخ تقاليد العمل الصحفي لدى الغالبية العظمى من الصحف التي يصدرها أفراد أو احزاب، وهو ما يبدو في عدم الدقة في سرد الأحداث والوقائع. ومن الأمور الشائعة جداً اختلاف الصحف الحزبية والأهلية، وأيضاً التي تشرف عليها الدولة، في سرد الحدث نفسه. ومنبع الأمر أن غالبية الصحف ليست لديها كوادر صحفية مدربة، وغالباً ما تكتفي بما يصل إليها بأية وسيلة كانت دون محاولة التدقيق في صحة ما ورد إليها من قصص وأخبار.

ويغلب على الكثير من الصحف الحزبية والأهلية طابع تصفية الحسابات التاريخية أكثر من تقديم خدمة صحفية للقارىء. وربما يعود ذلك إلى تراكم تلك الحسابات ذات الطابع التاريخي وشيوع تفسيرات معينة تلحق ضرراً بالبعض، مما يدفعهم إلى إعادة مناقشة الكثير من القضايا التاريخية والمعاصرة معاً. والبعض من الصحف الحزبية يغلب عليه طابع النشرة الداخلية لأعضاء الحزب، إذ لا تتوافر فيه أية معالجات صحفية، وتمتلىء صفحات الجريدة

بأدبيات حزبية صرف مثل تلخيصات كتب رئيسية أو اقوال زعيم الحزب وأخباره وصوره. وهذا النوع من الصحف الحزبية هو الاضعف تأثيراً والأقل توزيعاً.

وحسب إحصائية أعدتها وزارة الاعلام اليمنية في مطلع العام ١٩٩٢[٤٩]، فإن أكثر الصحف توزيعاً هي صحيفة صوت العمال الاسبوعية التي تطبع في عدن، ويصدرها المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال، حيث تطبع ٤٨ ألف نسخة، تليها صحيفة الثورة اليومية التي تطبع ٣٥ ألف نسخة، ثم صحيفة الصحوة الاسبوعية التي تطبع ٢٥ ألف نسخة، وهي لسان حال حزب التجمع اليمني للاصلاح، المعبر عن تحالف قبيلي ديني اصولي. ويليها جرائد تطبع في عدن مثل الأيام الاسبوعية، التي يصدرها الاخوان باشراحيل، ويعود صدورها إلى ما قبل استقلال الجنوب، وظلت متوقفة طيلة عشرين عاماً، ثم عادت إلى الصدور قبل الوحدة بأشهر قليلة مستفيدة من المناخ التعددي الذي ساد في الشطر الجنوبي قبل الوحدة[٥٠]، والتجمع الأسبوعية التي يصدرها حزب التجمع الوطني الوحدوي، وأمينه العام الكاتب والأديب عمر الجاوي، وهو أحد الشخصيات الوطنية اليمنية، التي حملت لواء الدفاع عن الوحدة اليمنية طوال حقبة التشطير.

في ما يتعلق بقانون الصحافة والمطبوعات الذي صدر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠[٥١]، فقد تضمن ١١٦مادة موزعة على ستة أبواب. وقد أقر القانون عدة حقوق للصحفي، منها عدم جواز مساءلته عن الرأي الذي يصدر عنه (مادة ١٣)، وحقه في الحصول على المعلومات والانباء والاحصاءات من مصادرها، وله حق نشرها أو عدم نشرها، والاحتفاظ بسرية مصادر معلوماته (مادة ١٤)، وله حق الاطلاع على التقارير الرسمية والحقائق والمعلومات والبيانات، وأن تلزم الجهة المتوفرة لديها بتمكينه من الاطلاع عليها والاستفادة منها (مادة ١٦). وقرر القانون حق الصحفي في تغطية أي حدث محلي أو عربي أو دولي بغض النظر عن طبيعة العلاقات الرسمية التي تربط الدولة بموقع الحدث (مادة ١٧). كما أقر عدم جواز فصل الصحفي أو نقله إلى عمل غير صحفي أو ايقافه عن العمل أو منعه من الكتابه أو محاسبته إلا في الحدود التي يجيزها القانون (مادة ١٨)، وحقه في حماية حقوقه من خلال اطاره النقابي وبالوسائل المشروعة (مادة ١٩).

وفي ما يتعلق بإصدار الصحف، فقد ضمن القانون حق إصدار الصحف والمجلات وملكيتها للأفراد والأحزاب السياسية المصرح لها، والأفراد والأشخاص ذوي الاعتبارية العامة والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية (م. ٣٣). وتضمن

---

(٤٩) انظر في ذلك تقريراً مفصلاً عن حال الصحافة اليمنية بعد عامين على قيام الوحدة، في: الشرق الأوسط، ١٩٩٢/٣/٩.

(٥٠) معلومات مستقاة من الناشرين، في لقاء جرى مع الباحث في عدن في ١٩٩١/١٠/٢٦.

(٥١) النص الكامل لقانون الصحافة في: الديمقراطية (دورية يصدرها مجلس النواب اليمني)، العدد ٢ (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١)، ص ٣١ ـ ٣٨.

القانون اشتراطات مبسطة، وهي مجرد طلب كتابي إلى وزير الاعلام مشتملاً على بيانات اسم راغب الترخيص ومحل إقامته، اسم المطبوعة ومواعيد صدورها، اسم رئيس التحرير والمسؤولين عن التحرير، اسم المطبعة التي ستطبع فيها الصحيفة، شعار المجلة أو الصحيفة، وبيان رأس المال (م. ٣٤)، ثم يمنح بعد ذلك ترخيصاً من وزير الإعلام متضمناً البيانات الخاصة بالمطبوعة وهويتها (م. ٣٥). وأجاز القانون لمن يرفض طلبه بانشاء جريدة أو مجلة التظلم أمام القضاء في خلال ٣٠ يوماً من إبلاغه بالرفض أو مضي ٣٠ يوماً دون رد. إلا أن القانون حظر على الصحف حظراً تاماً أن تتلقى معونات أو هبات بأية صورة كانت ومن أية جهة غير يمنية، أيّاً كان الغرض من هذه الهبات والمعونات. ولم يجز القانون مصادرة أو وقف أية صحيفة أو مجلة أو مطبوعاً وما في حكمها إلا طبقاً للقانون (م. ١١٣).

٣ ـ المبادرات الشعبية الحديثة والتقليدية

نقصد بالمبادرات الشعبية مجموعة الأنشطة التي صدرت بشكل تطوعي وخارج نطاق التأثير الحكومي عن جماعة من المواطنين، سواء بصفتهم الشخصية أو بصفتهم الحزبية أو التنظيمية في جهات عملهم، لمواجهة موقف أو المناداة بعلاج معين لقضية عامة، أو للتعبير عن وجهة نظر تجاه قضية محددة. ويدخل في هذا السياق اللجان التي شارك في تكوينها أكثر من حزب إلى جانب عدد من الشخصيات العامة والناشطة سياسياً، أو الجمعيات التطوعية أو المبادرات التي أخذت صورة صياغة ميثاق شرف أو توجيه ملاحظات أو انتقادات لمشروع قانون موحد وما شابه.

وقد عرف المجتمع اليمني الكثير من هذه المبادرات الشعبية والحزبية، ولم يقتصر الأمر على جانب الأشكال الحديثة (مثل اللجان الحزبية أو الجمعيات التطوعية أو أعمال الاضرابات التي تقودها التنظيمات النقابية المختلفة)، ولكنه شمل أيضاً نشاطاً بارزاً في التكوينات التقليدية القبلية كامتداد لظاهرة تاريخية معروفة في التاريخ اليمني القديم والحديث معاً، والتي عادة ما أخذت شكل إقامة المؤتمرات القبلية، أو اجتماع لقادة وشيوخ القبائل للتعبير عن موقف تضامني قبلي تجاه أمر من أمور الدولة والمجتمع.

وكثيراً ما تطورت تلك الأشكال من الأعمال التطوعية وغير الحكومية إلى تأسيس لجان وقيادة دائمة لمتابعة تنفيذ مجموع القرارات التي تم التوصل إليها. وقد تأثر عمل هذه الأشكال جميعها بالمناخ السياسي العام، ومثلما كانت تلك الأشكال وليدة مواقف وأزمات بعينها، فإنها حاولت استغلال وتوظيف امكاناتها المختلفة للتأثير في البيئة السياسية العامة على نحو أو آخر. والغرض من الاشارة إلى تلك الأمثلة من المبادرات هو التعرف على الحيوية السياسية التي دبت في المجتمع اليمني في ظل الوحدة، والعوامل المختلفة التي أحاطت بأبرز تلك المبادرات الشعبية وأبعادها.

وفي ما يلي إشارة إلى أمثلة من هذه المبادرات الشعبية والحزبية.

أ ـ اللجان الشعبية والحزبية

شهد المجتمع اليمني عدة لجان حزبية وشعبية، شارك في تشكيلها أكثر من حزب. ومن أمثلتها:

ـ **اللجنة الشعبية للبناء الوطني**[٥٢] التي تشكلت في مطلع عام ١٩٩١ من مجموعة من الشخصيات الحزبية والمستقلة، واستهدفت العمل على ترسيخ النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات الحرة، والمساهمة الفعالة في بناء دولة النظام والقانون، والدفاع عن حقوق الإنسان السياسية والمدنية. وقد دعت اللجنة إلى عدة لقاءات عامة، كما عملت على تنظيم عدة مظاهرات في صنعاء، وكانت وراء تنظيم إضراب ومظاهرات شعبية في تعز في أيار/ مايو ١٩٩١ لمواجهة مظاهر الفساد المالي والإداري في المدينة. وقد وجدت أعمال اللجنة صدى شعبياً وإعلامياً كبيراً.

ـ **سكرتارية الأحزاب والنقابات والمنظمات الابداعية والمهنية**، وقد تشكلت في أعقاب أول حادث للاغتيال السياسي في اليمن الموحد في ١٩٩١/٩/٩، والذي تعرض له عمر الجاوي الأمين العام لحزب التجمع الوحدوي اليمني، وراح ضحيته حسن علي الحريبي عضو السكرتارية العليا لمنظمة التجمع الوحدوي اليمني. وتحدد الهدف من تشكيل تلك السكرتارية، في الدفع لدى الجهات الأمنية والقضائية المسؤولية بالكشف عن ملابسات الحادث والكشف عن الجناة وتقديمهم للعدالة[٥٣].

ـ **اللجنة الشعبية للدفاع عن العراق والأمة العربية**، وقد لعبت اللجنة دوراً جوهرياً في تنظيم اجتماع «مؤتمر الشعب العربي لمناصرة العراق» الذي التأم في صنعاء في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٩١، كما شاركت في جمع تبرعات مالية وعينية للشعب العراقي.

ـ **اللجنة الشعبية اليمنية لمناصرة الكويت في شباط/ فبراير ١٩٩١**، وقد استهدفت بدورها التعبير عن مساندة الشعب الكويتي ومناصرته.

ب ـ مبادرات المثقفين والناشطين سياسياً واجتماعياً

لم تتوقف حيوية المجتمع المدني على النشاط الحزبي الجماعي على النحو المشار إليه، إذ قام بعض المثقفين اليمنيين، ساندهم في ذلك عدد من الناشطين سياسياً، بتكوين أشكال تنظيمية تطوعية بعيدة عن الدولة لمواجهة واحدة أو أكثر من الظواهر السلبية الموجودة في

---

(٥٢) في تغطية اخبارية لصحيفة صوت اليمن وضح أن المشاركين في اللجنة ضموا أحزاب البعث والأحرار الدستوريين، الرابطة، الناصريين، الحق، التصحيح، السبتمبريين، ممثلين عن المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي وممثلين عن منظمات جماهيرية وشعبية. انظر: **صوت اليمن** (٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١).

(٥٣) حضر الباحث جزءاً من اجتماع تلك اللجنة في مقر اتحاد الأدباء في صنعاء، ١٩٩١/١٠/٩، وهو الاجتماع الذي تقرر فيه القيام بمظاهرة في شوارع صنعاء على الرغم من رفض الحزبين الحاكمين المشاركة فيها، ودعوتهما إلى تأجيل المظاهرة تحت حجة أن الأوضاع الأمنية في البلاد لا تتحمل تلك الأعمال الشعبية الاحتجاجية.

المجتمع اليمني، وشملت المسائل الاجتماعية والثقافية والسياحية والبيئية. وفي هذا الاطار نستطيع أن نرصد عدداً منها مثل الاعلان عن تشكيل «جمعية محاربة القات»، وأخرى «لحماية المستهلك»، و«الجمعية اليمنية لحماية البيئة»، و«الجمعية اليمنية لحماية الآثار والشواطىء» التي كونّتها مجموعة من المهتمين بالآثار والشواطىء في عدن، وتهدف إلى حماية الآثار اليمنية وترشيد عمل البعثات الأجنبية العاملة في مجال البحث والتنقيب عن الآثار وإخضاعها لرقابة الدولة، وزيادة الوعي العام بأهمية الحفاظ على الشواطىء اليمنية واستغلالها في مشروعات سياحية وترفيهية، وتنظيم الأشكال المختلفة من استغلال الشواطىء، والسعي إلى وضع حد للعبث بجمال المدن اليمنية، واستصدار القوانين اللازمة لذلك(٥٤).

وفي سياق الاهتمام العام الحزبي والشعبي معاً بحقوق الإنسان تشكلت عدة منظمات للدفاع عن حقوق الإنسان، وقد لعبت الخلافات بين الأحزاب دورها في تعدد تلك التنظيمات رغم أنها تدافع عن قضية واحدة، ومن تلك التجمعات التطوعية «المنظمة اليمنية لحقوق الإنسان» التي أعلنت رسمياً في مطلع تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢، و«الجمعية اليمنية للحقوق والحريات» التي يرأسها القاضي حمود الهتار. وفي سياق الاهتمام الشعبي العام باجراء الانتخابات في موعدها الذي تحدد بصورة نهائية يوم ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٩٣، ومن أجل إعمال مبدأ الرقابة الشعبية عليها بعيداً عن هيمنة الأحزاب أو الحكومة عموماً، تشكلت جمعية للانتخابات من أجل تحقيق مبدأ الرقابة الشعبية عليها، ولكنها واجهت بعض الصعوبات من بينها عدم تعاون الحكومة والحزبين الحاكمين معها، وكذلك عدم تعاون اللجنة العليا للانتخابات.

ولمواجهة الظواهر السلبية التي صاحبت عودة المهاجرين في أعقاب أزمة الخليج تأسست «جمعية لرعاية العائدين من المهجر»، وذلك للمساعدة في إعادة تأهيلهم نفسياً ومادياً. كما أعلن مجموعة من المثقفين وأعضاء مجلس النواب وبعض الشخصيات العامة، عن تشكيل «جمعية محاربة الفساد»، استهدفت ممارسة ضغوط معنوية وسياسية من خلال أدوات الإعلام المختلفة وسائر الأعمال التطوعية الأخرى بغرض دفع أجهزة الدولة المختلفة إلى تنشيط أدوارها في مواجهة هذه الظاهرة المفزعة والأكثر انتشاراً في البلاد(٥٥).

ج ـ مظاهر الاحتجاج العفوي والمنظم

لعب المناخ العام الذي سيطر على الحياة السياسية طوال الفترة الانتقالية دوراً كبيراً في إثارة العديد من مظاهر الاحتجاج الشعبي سواء العفوية أو المنظمة. ومن السمات العامة لهذا المناخ السياسي العام التوتر بين الحزبين الحاكمين واستمرار العمل فترة غير قصيرة بالعديد من القوانين الشطرية، والاتجاه الغالب نحو التحزب، وسطوة المواجهات الاعلامية بين

---

(٥٤) المعلومات الواردة عن الجمعية، من حوار غير مسجل مع سالم الفراحي، رئيس الجمعية الوطنية لحماية الآثار والشواطىء، عدن في ١٩٩١/١٠/٢٦.

(٥٥) انظر تقريراً مفصلاً عن فكرة الجمعية وملابسات تكوينها، في: **الشرق الأوسط**، ١٩٩٢/٣/١٠.

الأحزاب، والاتجاه نحو التجمع التطوعي لأسباب شتى، في الوقت نفسه الذي غابت فيه فعالية العديد من تلك الأشكال من التجمع الحزبي أو التطوعي، إضافة إلى التوتر الأمني العام في البلاد وتردي الأوضاع الاقتصادية، وعجز الحكومة عن السيطرة على مظاهر التردي الأمني والاقتصادي.

وفي ظل هذا المناخ العام، شهد المجتمع المدني اليمني نشاطاً كبيراً في مجال الاضراب والاعتصام وتسيير المظاهرات الاحتجاجية. وكان البعض من تلك الاضرابات من تنظيم نقابات عمالية في قطاعات معينة أو من قبل اتحاد النقابات العمالية، كما أقدمت بعض المهن على تنظيم إضرابات واعتصامات من أجل تحقيق مطالب خاصة وعامة على السواء. ومن أبرز تلك الاضرابات التي شملت غالبية قطاعات الاعمال في معظم المحافظات اليمنية، إضراب الأول من آذار/ مارس ١٩٩٢ الذي دعت إليه نقابات العمال احتجاجاً على سوء الأوضاع المعيشية التي يعانيها العمال نظراً لتدهور قيمة العملة وللمطالبة برفع الأجور وتثبيت الأسعار خصوصاً للسلع الغذائية الضرورية، وترشيد سياسات الإنفاق العام، وكان لهذا الإضراب دويه السياسي والنقابي معاً[٥٦].

وفي إطار إدانة أعمال الاغتيالات التي تكررت على نحو مثير إبّان شهري آذار/ مارس ونيسان/ ابريل ١٩٩٢، أمكن عدد من الأحزاب خارج السلطة تنظيم مظاهرة حاشدة للتنديد بتلك الأعمال. وفي نهاية التظاهرة قدم المشاركون فيها مذكرة إلى مجلسي الرئاسة والوزراء تضمنت ثلاثة مطالب وهي:

«أ ـ تشكيل لجنة تحقيق أمنية على أعلى المستويات ومن مختلف الأجهزة الأمنية وأن توفر لها كل المستلزمات، وتلزمها بالانتهاء من التحقيقات والوصول إلى عناصر الإجرام التي قامت بمحاولة اغتيال وزير العدل عبد الواسع سلام في وقت محدد.

ب ـ العمل بسرعة على الانتهاء من التحقيقات في قضايا الاغتيالات الأخرى.

ج ـ إنهاء حالة التسيب الموجودة في الأجهزة الأمنية لتقوم بمسؤوليتها الكاملة في الكشف عن الجرائم وتقديم القتلة إلى القضاء بأسرع ما يمكن»[٥٧].

وفي سياق الاستنفار الشعبي نفسه ضد حوادث الاغتيال السياسي والفوضى الأمنية في البلاد تشكّلت لجنة حزبية في عدن، واستهدفت بدورها حث الدولة على تنظيم الأمن وحفظ النظام والقانون. وكان لتلك اللجنة دور كبير في تنظيم مظاهرة احتجاج صامتة في عدن مطلع أيار/ مايو ١٩٩٢[٥٨].

ويمثل اضراب القضاة ـ الذين بلغ عددهم ٢٠٠٠ قاضٍ في دولة الوحدة ـ

---

(٥٦) عن الاضراب وظروفه والحوار بين النقابات العمالية والحكومة، انظر تقارير صحفية في: الحياة: ١٩٩٢/٣/١، و١٩٩٢/٣/٢، والشرق الأوسط: ١٩٩٢/٣/١، و١٩٩٢/٣/٢.

(٥٧) الحياة، ١٩٩٢/٥/١.

(٥٨) الشرق الأوسط، ١٩٩٢/٥/٥.

واعتصامهم، نموذجاً للجمع بين المطالب العامة والخاصة معاً، ومثالاً يعكس الآثار السلبية التي نتجت من تأخر إصدار القوانين الموحدة في أحد أهم السلطات الثلاث المفترض أنها أساس النظام السياسي الذي نص عليه دستور الوحدة وهي السلطة القضائية، إذ أضرب القضاة عن العمل ثلاث مرات في تموز/ يوليو وأيلول/ سبتمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، بهدف حث السلطة على إعادة النظر في الأوضاع العامة للقضاء بما يتناسب مع وضعية الوحدة، ووضع تشريعات موحدة انطلاقاً من الدستور، ومواجهة أوجه القصور التي بدت طويلة في الفترة الانتقالية، حيث أوقع استمرار العمل بالقوانين الشطرية القضاة والمحاكم في العديد من المواقف المتناقضة التي أساءت بدورها إلى حرمة القضاء وأدت إلى تعطيل مصالح الجماهير. وتضمنت مطالب القضاة ما يلي:

«ـ تأكيد الولاية الشرعية للقضاة باصدار قرارات تعيينهم وأدائهم اليمين.

ـ استقلال القضاء بما يضمن عدم التدخل في عمله تحت أي ظرف من الظروف.

ـ توحيد القضاء باصدار القوانين السيادية وأبرزها قانون الاجراءات الجزائية وقانون العقوبات وتوفير الأمن للقضاة وإصدار قانون حماية السلك القضائي واعتماد موازنة مستقلة، وتسوية الوضع الوظيفي والمعيشي للقضاة»[59].

وعلى الرغم من اعتراف الجهات المسؤولة بأهمية تحقيق مطالب القضاة على النحو المشار إليه، فإن الاستغراق في مواجهة المشكلات السياسية والأمنية والتركيز على مواجهة الاستحقاق الانتخابي وانهاء الفترة الانتقالية، لم يتح الفرصة لمعالجة تلك المطالب، حيث أجلت معالجتها بصورة كاملة إلى ما بعد الانتخابات.

على صعيد أعمال الاحتجاج الكبرى التي أبرزت عمق الأزمة السياسية والاقتصادية، شهدت صنعاء وعدد من المدن اليمنية ـ كتعز والحديدة ورادع ومار في محافظة ذمار ـ عدة اضرابات ومظاهرات احتجاجية، لمدة ثلاثة أيام متواصلة بداية من ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، وحدثت فيها عدة مواجهات بين المتظاهرين وقوى الأمن. ولم تكن تلك التظاهرات الاحتجاجية ببعيدة عن المواجهات الإعلامية التي انغمست فيها الصحف الحزبية كافة دون استثناء، وشكلت بدورها خلفية استفزاز وتوتر عام لدى جموع المواطنين، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية التي بدت مستحكمة إلى حد كبير، ولا سيما لدى قطاع الموظفين ومحدودي الدخل بشكل عام الذين واجهوا آنذاك انخفاضاً حاداً في سعر العملة اليمنية وارتفاعاً مبالغاً فيه لأسعار السلع الأساسية مع غياب الرقابة على الأسعار وسوق الصرافة[60].

شكّلت تلك التظاهرات نذيراً لكل عناصر الحياة السياسية اليمنية سواء التي على قمة

---

(٥٩) مطالب القضاة كما حدّدها القاضي حمود الهتار، نائب رئيس المنتدى القضائي، نقلاً عن: الوسط (٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢)، ص ٧.

(٦٠) انظر تقارير مفصلة عن هذه المظاهرات الاحتجاجية وخلفياتها الاقتصادية والسياسية في: الوسط (٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢)، ص ١٧ ـ ٢٠، واليسار (يصدرها حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، القاهرة)، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣)، ص ٤٢ ـ ٤٥.

السلطة أو خارجها، ودفعت الحزبين الحاكمين إلى إعادة النظر في أسلوب عملهما المشترك. وفي محاولة لعلاج جزئي لأسباب تلك التظاهرات الاحتجاجية قررت الحكومة بالاتفاق مع مجلس الرئاسة اتخاذ جملة قرارت جاءت على النحو التالي:

«- تصفية الخلافات بين الحزبين الحاكمين عن طريق تعزيز الحوار ووقف المهاترات والحملات الاعلامية، ودعوة الأحزاب والمنظمات الجماهيرية إلى اجتماع مشترك لمناقشة التوصل إلى ميثاق شرف يحدد أساليب العمل السياسي في البلاد.

- ترشيد الانفاق العام، واتخاذ اجراءات لخفض الانفاق الحكومي مثل إغلاق ١٣ سفارة وعدد من الملحقيات العسكرية والثقافية والاعلامية والتجارية وخفض عدد أفراد البعثات الدبلوماسية اليمنية في الخارج.

- توفير السلع وتحديد أسعارها.

- تحسين أوضاع الموظفين والعاملين في الأجهزة الحكومية عن طريق اضافة نسبة ٤٠ بالمئة بدل غلاء معيشة لذوي الدرجات الوظيفية الدنيا، وإضافة نسبة ٣٠ بالمئة بدل انتقال لجميع موظفي الحكومة.

- إصدار القوانين واللوائح الخاصة بتنظيم أعمال الصرافة ومكافحة التهريب، وانشاء عدد من الشركات المساهمة لاستقطاب رأس المال الوطني وتشجيعه في مجال الاستثمار»[٦١].

د ـ حيوية التكوينات التقليدية

لم تتوقف الحيوية السياسية لدى قطاعات المجتمع المدني اليمني في شقه الحديث، وإنما امتد الأمر إلى تكويناته التقليدية أيضاً. ونقصد هنا تحديداً مبادرات القبائل الكبرى من أجل صياغة وبلورة موقف من قضية عامة أو الضغط من أجل إقرار قانون، أو إجراء تعديل بذاته مع التركيز على إجراء اصلاحات كبرى، والمساهمة في إطفاء جذوة الخلافات السياسية التي تعصف بأحوال البلاد. ومن الناحية التاريخية فإن مسألة اجتماع القبائل اليمنية تحت رعاية أكبرها هي مسألة متكررة وطبيعية معاً، وفي كثير من المناسبات التاريخية كان لتلك الاجتماعات القبيلية دور حاسم في تقرير مصير البلاد. وفي ظل الوحدة اليمنية كانت هناك اجتماعات من هذا القبيل حتى على الرغم من أن بعض الزعماء القبيليين صاروا زعماء لأحزاب أو أعضاء فاعلين فيها. ومن أبرز المؤتمرات القبيلية ـ التي شاركت فيها أيضاً رموز سياسية من عدد من الأحزاب والمنظمات الجماهيرية المختلفة ـ ذلك المؤتمر الذي انعقد في منطقة الركية تحت رعاية قبائل بني علي أرحب ابتداء من ١٢/١١ إلى ١٩٩١/١٢/١٩، ويعرف بـ«مؤتمر التلاحم الوطني»، وتمخض عنه بيان[٦٢] اشتمل على ٣٣ مطلباً عالجت قضايا

---

(٦١) نقلاً عن: الوسط (٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢)، ص ١٥.

(٦٢) انظر نص «قرارات وتوصيات مؤتمر التلاحم الوطني لجماهير الوحدة اليمنية،» الرأي العام (صنعاء) (٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١)، ص ٣ ـ ٤. وحول آراء مؤيدة للمؤتمر انظر: محمد علي الشهاري، «الدروس المستخلصة من مؤتمر التلاحم،» الوحدة: ١ و٨ و١٩٩٢/١/١٥، وعلي الصراري، «مؤتمر التلاحم الوطني والقبيلة،» المستقبل (صنعاء) (٨ آذار/ مارس ١٩٩٢).

ومن الآراء الرافضة للمؤتمر ونتائجه، انظر: صالح عبد الله، «زمن التحالفات المشبوهة،» الصحوة (٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢)، وصحيفة ٢٢ مايو (عدن)، ١٩٩٢/١٢/٢٥ حيث اتهمت الحزب الاشتراكي بأنه وراء انعقاد المؤتمر، وأنه أريد به تقسيم البلاد على أساس حاشدي وبكيلي.

عديدة. واعتبر البيان أن تلك المطالب ما هي إلا رؤية للاصلاح الشامل في البلاد اتفق عليها الحاضرون بصفتهم الشخصية والحزبية والتنظيمية. ومما تناوله البيان الدعوة إلى الاهتمام ببناء اقتصاد وطني قوي، ومنح الفاعلية المؤثرة للمؤسسات التشريعية في البلاد، والتحري في وضع الموازنة العامة للدولة وتقوية الأجهزة الرقابية والغاء كل البنود الخاصة الواردة في الموازنة أو تقليصها إلى أقل حيز ممكن، والحفاظ على استقلال القضاء، وترسيخ حالة الأمن، كما دعا البيان إلى الاهتمام بعملية دمج القوات المسلحة لكي تقوم بدورها في حماية البلاد.

وقد انبثقت عن المؤتمر عدة لجان للحوار السياسي ولجان شعبية أخرى في عدد من المحافظات اليمنية، كما انتخبت عنه هيئة قيادية مكونة من ٦٥ عضواً سميت «اللجنة الشعبية العليا للتلاحم الوطني»، وضمت في عضويتها ممثلين لمختلف القطاعات الجماهيرية.

شملت مبادرات القوى القبلية أيضاً واحدة من أكثر المشكلات إثارة في اليمن، وهي مشكلة الثأر بين القبائل بعضها بعضاً، والتي تقود إلى الاقتتال بين القبائل وتكدير الأمن العام، وإهدار قيم الروابط الاجتماعية والانسانية. وفي غمار تعدد محاولات الاغتيال التي استهدفت عدداً من مسؤولي الأحزاب المختلفة، وبعد أن تعرض الشيخ صادق عبد الله الأحمر عضو مجلس النواب وأحد قادة الحزب الجمهوري، لمحاولة اغتيال امتزجت فيها دوافع عدة سياسية وقبلية وأخرى خاصة بالثأر، تدارس قادة القبائل ـ حوالى ٤٠٠ شيخ من مختلف قبائل اليمن الموحد وعدد من الشخصيات العامة الدينية والحزبية وقادة الرأي ـ ما يمكن أن يجره هذا الحادث من تداعيات خطيرة على علاقات القبائل ببعضها ومجمل الأمن العام، وانتهى اللقاء إلى إقرار وثيقة تضمنت «قاعدة الأخوة وحقن الدماء بين أبناء اليمن»[٦٣]، وقع عليها كل الحاضرين، ويعد التوقيع بمثابة التزام معنوي لما ورد في الوثيقة، التي حددت جملة من الإجراءات لترسيخ الأمن والعلاقات الحسنة بين القبائل في مختلف مناطق اليمن الموحد، وإقرار صلح عام بين القبائل لمدة عام.

ونظراً لما يمثله حمل السلاح من قيم معنوية واجتماعية لأبناء القبائل، وفي خضم المواجهة بين الدولة من جهة وحالات الاغتيال التي تواترت في شهري نيسان/ ابريل وأيار/ مايو على نحو مكثف، في الوقت الذي خيمت حالة غموض كامل حول أسباب ودوافع تلك العمليات، ومع تزايد ضغوط القوى السياسية والشعبية بتنظيم حمل السلاح ومنعه في المدن، أمكن تمرير قانون تنظيم حمل السلاح والذخائر والاتجار بها، حيث أقره مجلس النواب في ١٩/٥/١٩٩٢ وصادق عليه مجلس الرئاسة بعد عدة أيام[٦٤]. وكان مشروع القانون قد

---

(٦٣) نص البيان الوثيقة، المعروفة باسم «قاعدة الاخوة وحقن الدماء بين أبناء اليمن،» في: الحق (٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١).

(٦٤) حول ملابسات صدور القانون والآراء المختلفة حول حمل السلاح منعاً أو إباحة أو تنظيماً، ومواقف الدولة تجاه القضية، انظر تقريراً مفصلاً بعنوان «انسلاح في اليمن: سلطان الدولة في مواجهة قوة العادة،» المجلة (١٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٢)، ص ٢٨ ـ ٣٢.

تعرض لاعتراضات شتى من قبل قوى يمنية قبلية وأصولية، اعتبرت أن منع حمل السلاح يمثل كارثة اجتماعية ويمهد إلى مواجهات غير مأمونة العواقب بين الشريحة القبلية والدولة. وقد حرصت رموز من القوى القبلية على توظيف المناخ التعددي السائد في البلاد لتوضيح وجهة نظرها وإقرار موقفها من القانون بعد أن تثبتت أن مشروع القانون سيجد طريقه للنفاذ. فقد دعا الشيخ عبد الله بن الأحمر شيخ مشايخ حاشد عدداً من الشخصيات العامة ممثلين لقطاعات العلماء والمشايخ والتجار وبعض المثقفين ـ وصل عددهم ٣٤ ـ حيث تدارسوا الأمر وأصدروا بياناً عبّروا فيه عن وجهة نظرهم في قانون تنظيم حمل السلاح. وجاء في البيان ثماني نقاط دعت إلى: «تنظيم حمل السلاح في المدن الرئيسية والعاصمة صنعاء، ودعوة أجهزة الأمن إلى اليقظة وتحمل مسؤوليتها، وعدم المساس ـ بما أسماه البيان ـ بحق المواطنين في حمل السلاح خارج المدن الكبرى لأن ذلك سيكون بمثابة انتقاص لكرامة المواطن اليمني واستهتار بقيمه وعاداته وتقاليده، لأن حمل السلاح يعتبر جزءاً من مكونات الشخصية اليمنية وتقاليدها. وحذّر البيان الحكومة من أن تحريم حمل السلاح سيكون فتنة لا يعلم مداها إلا الله، وطالب بعدم الفصل بين الوضع الأمني في البلاد وبين القضايا الإدارية والسياسية والمعيشية وتفشي الفساد»(٦٥).

أتاح المناخ التعددي أيضاً لقبائل المهرة في المحافظات الجنوبية التي تعذّر عليها منذ العام ١٩٦٧ تأمين أي اجتماع قبيلي، أتاح عقد أول اجتماع لها في ظل الوحدة، حيث استمر الاجتماع ما بين ٧ إلى ١٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١. وطالب البيان الصادر عن الاجتماع «بإشراك المحافظة في لجان الحدود مع الدول المجاورة ـ المقصود عُمان ـ وإعادة الاعتبار لضحايا الصراع السياسي بعد الاستقلال، والتأكيد على تشكيل لجان فرعية لحل المشكلات، وأكد على ضرورة منع حمل السلاح في المدن، وعدم التدخل في المحاكم وفي أعمال القضاء، وتأكيد ملكية الدولة للأرض، والدعوة إلى تأسيس معهد ديني، والاهتمام بالتعاونيات السمكية»(٦٦).

لم يقف اهتمام الشريحة القبلية عند حد إبداء وجهات نظر في قضايا فرعية كموقف من قانون معيّن، ولكنه امتد إلى طرح وجهة نظر شاملة، تضمّنت إثارة مطالب كلية تتعلق بسياسة الدولة الداخلية والخارجية معاً، إلى جانب اتخاذ تحركات استهدفت العمل على تنسيق المصالحة بين الرئيس علي صالح ونائبه علي سالم البيض. ومن أبرز الأمثلة اجتماع القبائل اليمنية الذي التأم في ١٩٩٢/١٢/١٠ للبحث في تداعيات التظاهرات الاحتجاجية التي عمّت عدداً من المدن اليمنية والتي سبق الإشارة إليها. وتمخّض عن الاجتماع تشكيل لجنة وطنية برئاسة الشيخ سنان أبو لحوم شيخ مشايخ قبائل بكيل ورئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب لتنسيق المصالحة بين الرئيس ونائبه. وكلف الاجتماع كلا من الشيخ عبد الله حسين الأحمر والشيخ محمد بن ناجي الشايف تسليم رسالة إلى مجلس الرئاسة بخصوص الأوضاع العامة في البلاد. وبعد الاشارة إلى:

«الأدوار التاريخية للقبائل اليمنية المشهورة في حماية العقيدة وصيانة الفضيلة وحماية مكتسبات الوطن»، تضمنت رسالة القبائل ما يلي:

---

(٦٥) الشرق الأوسط، ١٩٩٢/٥/١٢

(٦٦) الميثاق (٢١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١).

«ـ ضرورة حمل اللجنة العليا للانتخابات على تأكيد إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٩٣ كمخرج للأزمة التي تعصف البلاد.

ـ حضّ الحكومة على إعادة النظر في سياسة اليمن الخارجية والسعي المتزن إلى تحسين العلاقات مع الدول الشقيقة.

ـ إدانة كل الدعوات والتحركات المشبوهة التي تستهدف تمزيق الوحدة الوطنية وتعميق الانفصالية والطائفية»[٦٧].

وتعكس المطالب والتحركات القبلية على النحو المشار إليه مدى الايمان بضرورة التنسيق بين الحزبين الحاكمين وأهميته لاستقامة الحياة السياسية في البلاد وتعظيم قدرتها على مواجهة الاسباب التي تدفع إلى إثارة النعرات الانفصالية والطائفية، كما تعكس المطالب أهمية الحاجة إلى إجراء تعديلات رئيسية في السياسة الخارجية اليمنية التي نُظر إليها على أنها أحد أسباب تدهور الوضع الاقتصادي العام في البلاد.

ومن الأمثلة أيضاً التي تدل على التداخل بين حيوية التكوينات التقليدية واستغلال المناخ التعددي والحزبي في ظل الوحدة، ذلك المؤتمر الذي دعت إليه جماعة من القيادات الدينية تحت رعاية ودعم حزب «التجمع اليمني للاصلاح» الذي يمثل تحالف الشريحة القبلية والقيادات الدينية الأصولية التي ينتمي بعضها إلى الفكر الإخواني والبعض الآخر إلى فكر وهابي، وعرف باسم **«مؤتمر الوحدة والسلام»**، وكان شعاره **«القرآن والسنة فوق الدستور والقانون»**، وعقد في نهاية عام ١٩٩٢. وقد اعطيت للمؤتمر مبررات شكلية كالعمل على توحيد الكلمة، وإبعاد شبح الاقتتال الأهلي في اليمن والسيطرة على احتمالات تدهور الأوضاع على النمط الصومالي. وقد عكس شعار المؤتمر مدى رغبة بعض القيادات الدينية تعظيم دورهم السياسي تحت مبررات دينية[٦٨]. ويعد المؤتمر والدعوة إليه جزءاً من الاستعدادات العامة التي قام بها التجمع اليمني للإصلاح للدخول في الانتخابات العامة.

٤ ـ الانتخابات النيابية

شكلت الانتخابات النيابية التي أجريت في ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٩٣ منعطفاً هاماً في التجربة اليمنية برمتها، وبمجرد إجرائها انتقلت الوحدة اليمنية من شرعية الاتفاقات الانتقالية إلى الشرعية الدستورية الدائمة. وفي الجزء التالي سوف يتم دراسة ثلاثة جوانب لعملية الانتخابات وما ثار فيها من مشكلات سياسية ودستورية، وما انتهت إليه من نتائج.

أ ـ قانون الانتخابات العامة

صدر **«قانون الانتخابات العامة»** في ٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٢، مُحدِّداً الضوابط والاجراءات الخاصة باجراء الانتخابات النيابية وانتخابات المحليات. واشتمل القانون على

(٦٧) نقلاً عن: **الوسط** (٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢)، ص ١٥.
(٦٨) انظر تقريراً مفصلاً عن المؤتمر في: **الحياة**، ١٩٩٢/١٢/٢٨.

ثمانية أبواب نظمت الحق الانتخابي وشروطه، وجداول الناخبين وكيفية تنظيمها، واللجنة العليا للانتخابات ومهامها، وتنظيم وضوابط الدعاية الانتخابية، وكيفية إجراء الانتخابات وبعض أحكام عامة وانتقالية. ومن أبرز ما تضمنه القانون تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، حيث نصت المادة العشرون على أن: «تشكل اللجنة العليا للانتخابات من عدد لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن سبعة يتم تعيينهم بقرار من مجلس الرئاسة من بين قائمة تحتوي على ١٥ اسماً يرشحهم مجلس النواب ممن تتوافر فيهم الشروط المحددة في القانون». وشملت المواد من ٢١ إلى ٣٣ عدداً من الضوابط وشروط العضوية ومدتها التي تقررت بأربع سنوات قابلة للتجديد مرة ثانية فقط، وأن يمنح عضو اللجنة درجة وزير إن لم يكن حاصل عليها، وأن تمارس اللجنة مهمة الإدارة والإشراف والرقابة، على أن تخضع لها اللجان الفرعية والاشرافية والأمنية كافة على المستويات الأقل. وقد منح القانون للجنة العليا شخصية اعتبارية، وحظر على أية جهة التدخل في شؤونها أو الحد من اختصاصاتها وصلاحياتها المنصوص عليها في القانون.

وفي باب «أحكام عامة وانتقالية» قرّر القانون تشكيل اللجنة العليا للانتخابات لأول مرة في فترة أقصاها عشرة أيام من تاريخ نفاذ القانون، وأعطيت اللجنة صلاحية إجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب قبل نهاية الفترة الانتقالية، وأن تقوم حسب ـ المادتين ٤٨ و٨٩ ـ بتقسيم الجمهورية إلى ٣٠١ دائرة انتخابية متساوية من حيث العدد السكاني، وعلى أساس أرقام الاحصاءات للتعداد السكاني التي تمت بموجبها انتخابات مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى في آخر دورة لهما مع مراعاة النسب الاحصائية المقررة للزيادة والنقصان في حدود ٥ بالمئة، على أن ينتخب عن كل دائرة عضو واحد في مجلس النواب. كما حددت المادة ٤٣ مدة مجلس النواب بأربع سنوات تبدأ من أول اجتماع له.

ب ـ ملابسات تأجيل الانتخابات

أدى صدور القانون على النحو السابق إلى سدّ ثغرة أساسية في الحياة السياسية في ظل الفترة الانتقالية، وتحقق مطلب جوهري من مطالب الأحزاب، ودلل على أن إجراء الانتخابات النيابية المقرر لها ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ ـ حسب اتفاقات الوحدة ـ قد دخل مرحلة التنفيذ. ولكن المناخ السياسي العام المشحون بالخلافات بين الأحزاب وخصوصاً بين الحزبين الحاكمين، إضافة إلى عامل التوتر الأمني حالا دون تطبيق بعض نصوص القانون والالتزام بما ورد فيه حرفياً. وكانت أولى المواد التي تم الالتفاف عليها هي المادة الخاصة بعدد أعضاء اللجنة العليا للانتخابات، حيث تم توجيه انتقاد أساسي مفاده أن تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من خمسة أعضاء لن يكون كافياً لتمثيل أكبر عدد ممكن من الأحزاب، وبالتالي توفير مساحة كبيرة من الدعم السياسي والتأييد للجنة ولعملها. وبعد ضغوط سياسية ومعنوية وإعلامية وافق مجلس النواب اليمني على زيادة عدد أعضاء اللجنة إلى سبعة عشر عضواً، ولكنه قصر هذا التعديل على حالة اللجنة العليا التي ستشرف على الانتخابات النيابية الأولى دون غيرها.

ووفقاً لهذا التعديل تشكلت اللجنة في ١٩٩٢/٨/١٨ من ١٧ عضواً، مثلوا سبعة

أحزاب من بينهم الحزبين الحاكمين، ورأسها القاضي عبد الكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة.

واجهت اللجنة في عملها عدداً من المشكلات الفنية شكلاً والسياسية مضموناً التي اجبرتها في النهاية على عدم الوفاء بمهامها وفقاً للمواعيد التي حددتها اتفاقات الوحدة، ومن بين هذه المشكلات الأسس التي يتم عليها تقسيم الدوائر الانتخابية، والموقف من الاحصاءات السكانية التي أجريت من قبل في كل شطر على حدة وطريقة اعتمادها في تحديد الكثافة السكانية للدوائر المختلفة. ومع عدم استكمال باقي المهام الموكولة إلى اللجنة، ونظراً لقصر الوقت المتبقي، وجهت اللجنة رسالة إلى مجلس الرئاسة اقترحت فيه تأجيل موعد الانتخابات إلى ١٨ شباط/ فبراير ١٩٩٣، على أن يعلن عن الموعد الجديد قبل انتهاء الفترة الانتقالية لتحاشي عدم دستورية قرار التأجيل، نظراً لانتهاء صلاحيات كل المؤسسات السيادية، وكذلك صلاحية اللجنة نفسها بعد هذا التاريخ الذي حددته اتفاقات الوحدة.

و«أوضحت اللجنة في رسالتها أسباب عدم تمكنها من اجراء الانتخابات في موعدها، ومن أهمها ضيق الوقت المحدد لها وهو ثلاثة أشهر وسبعة أيام ـ من تاريخ تشكيلها في ١٧ آب/ اغسطس إلى ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ـ وأشارت إلى أن تشكيل اللجنة من ١٧ عضواً يمثلون أحزاب السلطة والمعارضة، انسحب على سير أعمال اللجنة ومناقشاتها، وبالذات في ما يتعلق ببيانات التعداد السكاني الذي استغرق وقتاً طويلاً، وأدى إلى إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية من جديد في ضوء جداول الجهاز المركزي للاحصاء. وحددت الرسالة ما أنجزته اللجنة العليا في إقرار الاحصاء السكاني والنظام الداخلي وتشكيل اللجان الست المساعدة واقرار خططها وتحديد عدد الدوائر الانتخابية في المحافظات. أما الأعمال المتبقية فحددتها اللجنة في مراجعة وإقرار مشروع تقسيم الدوائر الانتخابية ومشروع الدليل الانتخابي، وموضوع تشكيل اللجان الانتخابية وتوزيعها على كل المراحل والفترات وتحديد وترتيب مقراتها، واجراء الترتيبات الأمنية بالتعاون مع الأجهزة المختصة وطبع وثائق الانتخابات وتحضير صناديق الاقتراع»[٦٩].

أثار قرار اللجنة العليا انتقادات سياسية عديدة، وتوالت بيانات بعض الأحزاب، حيث اجمعت على أن قرار تأجيل الانتخابات هو نوع من الالتفاف على وثائق الوحدة والدستور، ومحاولة من الحزبين الحاكمين الاستئثار بالسلطة أطول فترة ممكنة، وأنهما يضللان الجماهير، وأنه لا توجد هناك ضمانات حقيقية على أن الانتخابات سوف تجري في الموعد الجديد، كما دعت بعض الأحزاب إلى سحب الثقة من اللجنة العليا للانتخابات، ودعت هيئة التنسيق والمتابعة المنبثقة عن المؤتمر الوطني إلى إضراب عام كرد على التأجيل، واعتبر بيانها أن المؤسسات القائمة في البلاد بعد يوم ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ غير شرعية وغير دستورية، إلا أن الدعوة إلى الإضراب لم تلق تجاوباً واسعاً وشاملاً واقتصرت على بعض قطاعات محدودة[٧٠].

---

(٦٩) الوسط (٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٤.

(٧٠) انظر نماذج من بيانات الأحزاب التي انتقدت تأجيل الانتخابات في: الحياة: ١٩٩٢/١١/٧؛ ١٩٩٢/١١/١٤؛ ١٩٩٢/١١/١٨، و١٩٩٢/١١/٢١. وعن ضعف الاضراب الذي دعت إليه أحزاب المؤتمر الوطني، انظر تقريراً مفصلاً في: الوسط (٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢)، ص ١٩.

إلى جانب اعتراضات الأحزاب وانتقاداتها المختلفة، فقد كانت المشكلة الأهم هي كيفية التعامل مع قرار التأجيل من زاوية البحث عن مخرج قانوني/ دستوري يجيز مد الفترة الانتقالية مدة أخرى. وبعد إجراء مشاورات موسعة لمدة يومين، دعا إليها مجلس الرئاسة، وشارك فيها هيئة رئاسة مجلس النواب ورئيس الوزراء ونوابه، وهيئة رئاسة المحكمة العليا والمجلس الاستشاري ورئيس اللجنة العليا للانتخابات وأعضاؤها ورؤساء الأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة فيها، تم تحديد ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٩٣ موعداً للانتخابات، وأن تستمر الهيئات السيادية في أعمالها بعد ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وحتى اجراء الانتخابات النيابية، على أن توضع ضوابط معينة لمواجهة التصرفات التي هي محل نقد عام. وبناء على هذه الاتفاقات من حيث المبدأ صدرت وثيقة واحدة اتخذت اسم «بيان سياسي وإعلان دستوري بشأن تطبيق الدستور على المؤسسات الدستورية وهيئات الدولة». وتضمنت الوثيقة جزأين، احدهما يمثل البيان السياسي الذي تضمن استعراضاً مفصلاً لما جرى في اللقاءات التشاورية، والمبررات السياسية والقانونية التي يستند إليها الاعلان الدستوري، والمقترحات والضوابط التي نادت بها الأحزاب في ما يتعلق بتسيير سلطات الدولة في فترة التمديد. وتضمنت الضوابط ستة بنود وهي:

«١ ـ تطبيق الدستور نصاً وروحاً وحشد الطاقات للانتخابات وعدم التدخل في أعمال اللجنة العليا للانتخابات.

٢ ـ عدم استغلال الوظيفة العامة لأغراض حزبية وعدم الصرف من أموال الدولة على الأحزاب والتقيد في الانفاق العام بموازنة الدولة العامة.

٣ ـ حياد وسائل الاعلام الرسمية والمساواة في استخدامها بين الأحزاب.

٤ ـ تأكيد سيادة القانون وتحقيق الاستقرار الإداري وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب وإيقاف الترقيات الوظيفية الا ما كان منها بموجب القانون.

٥ ـ إعادة بناء القوات المسلحة والأمن والعمل على حيادهما لغرض المصلحة العامة.

٦ ـ ترسيخ الأمن وتقديم المخلين به إلى العدالة»(٧١).

أما الجزء الخاص بالإعلان الدستوري فقد تضمن مادتين، الأولى منها نصت على أن: «تستمر المؤسسات القائمة ممثلة في مجلس الرئاسة ومجلس النواب ومجلس الوزراء وجميع هيئات الدولة الأخرى في ممارسة مهماتها وصلاحياتها طبقاً لأحكام دستور الجمهورية اليمنية، وذلك حتى انتهاء الانتخابات العامة لمجلس النواب المقرر اجراؤها في ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٩٣، وحتى قيام المؤسسات الدستورية الجديدة وفقاً للدستور»(٧٢). أما المادة الثانية فأشارت إلى العمل بهذا الاعلان اعتباراً من ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، وهو اليوم الأخير في الفترة الانتقالية.

وبصدور البيان السياسي والاعلان الدستوري، برز واقع جديد في البلاد وخلاصته أن

---

(٧١) نقلاً عن: الوسط (٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٨.

(٧٢) نقلاً عن: الحياة، ١٥/١١/١٩٩٢.

الفترة الانتقالية قد امتدت ـ لأسباب عملية وسياسية في آن واحد ـ لستة شهور أخرى، وان انتقادات بعض الأحزاب ومعارضتها لهذا التمديد لم تؤد إلى شيء.

ومن الناحية العملية البحت لم يكن هناك مخرج آخر سوى مخرج تأجيل الانتخابات شكلاً، وتمديد الفترة الانتقالية موضوعاً، والذي أتاح لكل الأحزاب دون استثناء فترة أخرى لكي تعيد تنظيم أوضاعها لمواجهة الاستحقاق الانتخابي في موعده الجديد. كما أتاح للجنة العليا فترة معقولة لاستكمال المهام المنوطة بها بحكم القانون. ومما يجدر ذكره أن مسألة التأجيل/ التمديد قد ارتبطت بعدد من الأمور المتداخلة، ويمكن أن نشير إليها على النحو التالي:

١ ـ تبلور قدر من احتواء الاختلافات بين الحزبين الحاكمين، وكان أحد أبرز المؤشرات على ذلك عودة الأمين العام للحزب الاشتراكي إلى العاصمة صنعاء يوم ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، بعد غياب عنها لمدة اقتربت من ثلاثة أشهر، وقبل يوم واحد من بدء اللقاءات التشاورية الموسعة التي دعا إليها مجلس الرئاسة، ونتج منها إصدار وثيقة «البيان السياسي والاعلان الدستوري» المشار إليها. وأدت هذه العودة إلى ترتيب لقاء بين المكتب السياسي للحزب الاشتراكي واللجنة العامة للمؤتمر الشعبي، توصل خلاله الطرفان إلى اتفاق عام حول اعطاء الأولوية للانتخابات، على أن يتم تأجيل البت في القضايا الأخرى محل الخلاف مثل الأمن وتحديد العلاقة بين الحزبين.

٢ ـ ان إصدار البيان السياسي والاعلان الدستوري وما تضمنه من تحديد لموعد جديد للانتخابات النيابية لم يكن نتيجة رغبة أو قرار جهة محددة بذاتها، وانما كان حصيلة مشاورات اشتركت فيها فاعليات سياسية وحزبية عديدة، قدمت نموذجاً للوفاق الوطني ـ على الأقل بين الغالبية العظمى من الأحزاب والتنظيمات السياسية ـ على قضية رئيسية مست مصير البلاد كلها. وعلى هذا الأساس يمكن فهم واستيعاب عدم استناد الاعلان الدستوري إلى مواد دستورية بعينها، أو إلى الحق الدستوري المخوّل لرئيس مجلس الرئاسة في مثل هذه الحالات، وانما إلى تحديد اللجنة العليا للانتخابات، والملاحظات المطروحة من قبل المشاركين في اللقاء التشاوري الموسّع، ولما تقتضيه ضرورات المصلحة الوطنية.

٣ ـ بناء على ما سبق يمكن القول إن الطعون السياسية والانتقادات كافة التي قالت بها بعض أحزاب خارج السلطة لم تكن سوى مناورات سياسية لتخدم بها مواقفها العامة وتحضيراتها الخاصة بالانتخابات النيابية في موعدها الجديد، وكجزء من صراعاتها المفتوحة ضد الحزبين الحاكمين. ويمكن أيضاً وصف هذه الانتقادات كافة بأنها كانت نوعاً من إبراء الذمة السياسية والتاريخية، وتحسبا لأي تأجيل محتمل آخر، والتفافاً على المسؤولية الذاتية لهذه الأحزاب بالنسبة إلى الأوضاع العامة التي أدت إلى تأجيل الانتخابات عملياً.

٤ ـ إن هناك توصيفات قانونية وشكلية مختلفة لقرار تأجيل الانتخابات، وهل هو مجرد تأجيل للانتخابات أم أنه مد للفترة الانتقالية. وفي هذا الصدد يبرز تفسير اسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية الذي أكد فيه «ان مسألة تأجيل الانتخابات يجب أن ينظر إليها من الجانب

العملي، وانها ليست ناتجة من رغبة سياسية لتجاوز الفترة الانتقالية، ولكنها ضرورة موضوعية وفنية ووطنية لا يمكن تجنبها. ولأن البديل عن التأجيل هو إما أن تجري خلال فترة قصيرة فتظهر ناقصة وغير صحيحة، وإما أن يتم إلغاؤها وكلاهما غير وارد ولا مقبول، فلم يبق إلا التأجيل في حدود الفترة اللازمة»(٧٣).

ج ـ النتائج والدلالات

بعد أن أتمت اللجنة العليا للانتخابات المسائل الاجرائية والفنية، قامت بفتح باب الترشيح لعضوية مجلس النواب لمدة عشرة أيام بداية من ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٣. ومنذ ذلك التاريخ بدأ العد التنازلي للانتخابات النيابية الأولى في الدولة اليمنية الموحدة. وكانت اللجنة قد «حددت سكان الجمهورية اليمنية بـ ١٤,٢٥٦,٧٢٣ نسمة، وفقاً للتعداد السكاني لعامي ١٩٨٦ و١٩٨٨، مضافاً إليه نسبة النمو السنوية للسكان حتى العام ١٩٩٣. وقسمت الدوائر الانتخابية وفقاً إلى ثلاثة معايير: الأول هو المعيار السكاني، الناتج من قسمة عدد السكان على الدوائر البالغ عددها ٣٠١، أي في حدود ٤٧ ألف نسمة تقريباً لكل دائرة. والثاني هو المعيار الجغرافي وهو أن تكون مناطق الدائرة الانتخابية متقاربة ومتجاورة، والمعيار الثالث هو المعيار الاجتماعي وهو مراعاة التركيبة الاجتماعية لكل دائرة»(٧٤). وقد تم تسجيل وقيد ـ خلال مدة التسجيل التي استمرت شهراً كاملاً ـ حوالى مليونين وستمائة ألف ناخب وناخبة. ولعبت الموروثات الاجتماعية دوراً كبيراً في تقليص نسبة القيد بالنسبة إلى النساء، حيث سجل من الرجال حوالى مليونين أي ما نسبته ٨٠ بالمئة من اجمالي الرجال الذين لهم حق الانتخاب، في حين سجل من النساء حوالى ربع مليون، أي ما نسبته ١٠ ـ ١٢ بالمئة. وهو ما يعود إلى «تحفظ بعض المناطق على استقبال اللجان النسائية، وتعرض بعض لجان نسائية أخرى للطرد بعد وصولها إلى مقر عملها، إضافة إلى لجان أخرى ذهبت إلى مقر عملها وظلت طيلة الفترة من دون أن تتقدم إليها ناخبات لتسجيل اسمائهن»(٧٥).

وقد بلغ عدد المرشحين ٤٧٨١ مرشحاً، بينهم ٣٤٢٩ مرشحاً مستقلاً، و١٣٥٢ مرشحاً حزبياً. أي أن المرشحين المستقلين قد مثلوا ما نسبته ٧٢ بالمئة من جملة المرشحين، ومثلوا مرتين ونصف المرة عدد المرشحين الحزبيين. إلا أن الغالبية العظمى منهم لم تكن تعبر عن ظاهرة المستقلين بحق، حيث رشح الكثيرون أنفسهم تحت هذا البند، في حين أنهم كانوا أعضاء بارزين في أحزابهم. وقد توزّع المرشحون الحزبيون على ١٩ حزباً وتنظيماً، بينهم حزب المؤتمر الشعبي العام ٢٩٠ مرشحاً، والحزب الاشتراكي ٢٨٨ مرشحاً، والتجمع اليمني للاصلاح ٢٤٦ مرشحاً، وحزب البعث العربي الاشتراكي ١٦٠ مرشحاً، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ٩٦ مرشحاً، وحزب رابطة أبناء اليمن ٩٠ مرشحاً، وحزب الحق ٦٢ مرشحاً، واتحاد القوى الشعبية ٢٤ مرشحاً، والتجمع الوحدوي اليمني ١٣ مرشحاً. «وتنافس في المعركة الانتخابية خمسون امرأة في ثلاثين دائرة انتخابية، بينهم ١٦ مرشحة حزبية توزعن بين مختلف

---

(٧٣) نقلاً عن: الوسط (١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٢٢.

(٧٤) عبد الجليل مرهون، «الانتخابات اليمنية: الأبعاد الداخلية والخارجية،» شؤون الأوسط، العدد ١٩ (أيار/ مايو ١٩٩٢)، ص ٣٧.

(٧٥) من تحليل وتقييم عبد الله الحكيمي، عضو اللجنة العليا للانتخابات، لعملية التسجيل، نقلاً عن: الوسط (١ آذار/ مارس ١٩٩٣)، ص ٨.

الأحزاب السياسية، باستثناء حزب الحق وحزب التجمع اليمني للاصلاح، اللذين يرفضان حق المرأة في الترشح والعمل النيابي»(٧٦).

إلى جانب الاهتمام المحلي المكثف بقضية الانتخابات، سواء على الصعيد الحزبي أو على الصعيد الشعبي الذي تمثل في تشكيل جمعية للرقابة الشعبية على الانتخابات، كان هناك قدر من الاهتمام الدولي تمثل في تقديم خبرات فنية من قبل بعض المنظمات الدولية ولا سيما الأمريكية والأوروبية، ومن بينها، البرلمان الأوروبي الذي أرسل عدداً من المراقبين المختصين في شؤون الانتخابات، والمعهد الدولي الديمقراطي ـ التابع للحزب الديمقراطي الأمريكي ـ والمعهد الدولي الجمهوري ـ التابع بدوره إلى الحزب الجمهوري الأمريكي ـ اللذين قدما خبرات فنية إلى اللجنة العليا للانتخابات وإلى جمعية الرقابة الشعبية اليمنية، وأرسلا مراقبين للاشراف على العملية الانتخابية. وكان لحضور هؤلاء دور كبير في التأكيد على حيدة ونزاهة الانتخابات التي جرت بأقل درجات التوتر والتدخلات غير المشروعة(٧٧). ومن الظواهر الهامة والملفتة للنظر أنه في الفترة السابقة مباشرة لإجراء الانتخابات النيابية، قد انحسرت عمليات العنف التي بدت قبل عدة أشهر وكأنها ظاهرة مسيطرة تماماً على الحياة السياسية اليمنية، مما يعطي مؤشراً عاماً على أن انغماس الأحزاب والتنظيمات السياسية في عمليات صراع حزبي مشروعة وفق القواعد القانونية التي يرتضيها الجميع، تمثل مخرجاً سياسياً تنتفي معه الحاجة إلى اللجوء إلى العنف أو استخدام القوة المسلحة للحصول على مزايا خاصة بالسلطة أو ممارسة الحكم.

ومع اقتراب موعد الانتخابات أصدرت بعض الأحزاب، ولا سيما الأحزاب الثلاثة الكبرى برامجها الانتخابية، لتوضيح أفكارها النظرية وسياساتها العملية(٧٨).

تضمن برنامج المؤتمر الشعبي العام عدداً من الثوابت مثل حماية الوحدة والتمسك بالشرعية الدستورية ومبدأ التداول السلمي للسلطة، والعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية وتوسيع نطاق الاستثمار، وتعزيز الأمن والتعددية السياسية. وفي ما يتعلق بالسياسة الخارجية أكد البرنامج ضرورة أن تكون علاقات اليمن الخارجية واضحة كل الوضوح وقائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ومبدأ المعاملة بالمثل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير. وجاء في برنامج الحزب الاشتراكي استناد الحزب إلى العقيدة الاسلامية وقيمها الداعية إلى الحرية والمساواة وبرنامج البناء الوطني والاصلاح الشامل. وتعهد الحزب في برنامجه بتطبيق نظام الحكم المحلي وتوسيع المشاركة الديمقراطية وتطبيق القانون وتحقيق التوحد

---

(٧٦) مرهون، المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٧٧) من أبرز المواقف الدولية، البيان الصحفي الذي أصدره المعهد الدولي الجمهوري، والذي أكّد فيه على أن الانتخابات اليمنية هي خطوة أساسية في اتجاه الحكم الديمقراطي، مشيراً إلى توافر عوامل ايجابية منها الالتزام الشعبي بالتعددية السياسية، والتزام المسؤولين والدور البنّاء لقوات الأمن ومشاركة المرأة في العملية السياسية. انظر مقتطفات من البيان في: الحياة، ١٩٩٣/٤/٣٠.

(٧٨) انظر برامج الأحزاب الثلاثة الكبرى في: الحياة: ١٩٩٢/٣/٣٠، و١٩٩٢/٤/٧.

الكامل والاندماج الاجتماعي وحماية الوحدة والدستور. وعلى المستوى الاقليمي أكد البرنامج التزام الحزب تعزيز العلاقات مع دول الجوار وحل المشاكل الحدودية سلمياً بما يحفظ الحقوق المشروعة للجميع وتوسيع مجالات التعاون المشترك.

أما برنامج التجمع اليمني للاصلاح الذي جاء تحت شعار **«أوضاع نصلحها وشريعة نحكمها وعلمانية نرفضها»**، فقد أبرز ضرورة الحرص على الانتماء الاسلامي للأمة العربية والاسلامية. وأشار البرنامج إلى أن الحرية مبدأ اسلامي وتشكل ضمانة من أهم ضمانات الاصلاح، مؤكداً على حماية الوحدة الوطنية باعتبارها شرطاً أساسياً لتجاوز كل السلبيات، والاقتناع الكامل بمبدأ التداول السلمي للسلطة. وعلى الصعيد الخارجي أكد البرنامج على توثيق العلاقات مع سائر الدول العربية والاسلامية، والعمل على تنقية الأجواء بين الأشقاء، واعتبر أن قضية فلسطين هي قضية العرب والمسلمين جميعاً.

ومن الملاحظات البارزة في هذه البرامج أنها عكست توافقاً شبه كامل في مضامينها، وذلك بغض النظر عن الصياغات والمصادر التي بدت مختلفة إلى حد ما. وبدا هذا التوافق أكثر ما يكون في ثلاثة جوانب رئيسية وهي **أولاً**: الالتزام بالعقيدة الاسلامية والتقيد بالدستور والنظم والقوانين، **وثانياً**: التركيز على إصلاح الأوضاع الأمنية والاقتصادية والادارية وتحسين مستوى الخدمات بالدولة، **وثالثاً**: في اعتماد الأسس نفسها لممارسة سياسة خارجية تقوم على حُسن الجوار وتأكيد الانتماء اليمني إلى العالمين العربي والإسلامي، والعمل على حل المشكلات الحدودية على قاعدة المصالح المشتركة والطرق السلمية.

وتثير هذه التشابهات قضية الاختلاف النظري بين هذه الأحزاب، وأثر الواقع اليمني المعاش على الرؤى السياسية المتضمنة في البرامج الانتخابية. ودون التهوين من وجود أو عدم وجود خلافات نظرية بين هذه الأحزاب الثلاثة الكبيرة، فان البرامج الانتخابية تبرز وطأة الواقع اليمني وثقله، وكيف أنه فرض قدراً كبيراً من التقارب بين الأحزاب، ودفع بها إلى الأبتعاد عن المسائل النظرية والايديولوجية، مع التركيز على المسائل العملية.

ومن الأمور الملفتة للنظر حرص البرنامج الانتخابي للتجمع اليمني للاصلاح على إظهار قناعاته القائمة على القبول بخيار التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، وربط ذلك بالحرية كمبدأ اسلامي أصيل. ومثل هذا الحرص يمكن ارجاعه إلى سببين، **الأول** منهما وهو تعلم هذا الحزب ـ رغم وجود تيار ديني أصولي فاعل داخله ـ من خبرة الانتخابات البرلمانية الجزائرية التي جرت جولتها الأولى في نهاية العام ١٩٩١، وحصل فيها التيار الاسلامي الأصولي ممثلاً في الجبهة الاسلامية للانقاذ على عدد كبير من المقاعد، ولكنها ألغيت قبل استكمال الجولة الثانية. وقد ظهر التيار الأصولي الجزائري كرافض للعملية الديمقراطية برمتها رغم فوزه وفقاً لقواعدها، وممهداً إلى الانقلاب عليها إذا ما ضمن الغالبية الكبرى في البرلمان. وهي الأسباب التي استندت إليها السلطة الجزائرية السياسية والعسكرية في عملية الانقلاب على نتائج الانتخابات، وما تلاها من صدام مكشوف بين النظام وبين التيار الأصولي على اختلاف أجنحته. وبصفة عامة فإن فضيلة التعلم تبدو مسألة ايجابية.

أما السبب الثاني فهو نابع من خصوصية الواقع اليمني ذاته، فهو واقع تعددي في جوهره، سواء اجتماعياً أو سياسياً أو فكرياً أو مذهبياً، وله جذوره القوية التي يصعب انكارها والتغاضي عنها أو محاولة اقتلاعها والوقوف موقف الصدام المباشر معها. ولعل ادراك قادة التجمع اليمني للاصلاح مثل هذه السمة الرئيسية للمجتمع اليمني، دفع بهم إلى التأكيد على قبولهم بخيار التعددية وابرازه في أحد أهم الوثائق السياسية الصادرة عن التجمع.

على صعيد النتائج النهائية والمعلنة رسمياً للانتخابات النيابية ـ انظر الجدولين ١ و٢ ـ يتضح أن المؤتمر الشعبي العام قد حصل على ١٢١ مقعداً، يليه التجمع اليمني للاصلاح الذي حصل على ٦٢ مقعداً، ثم الحزب الاشتراكي الذي حصل على ٥٦ مقعداً، وهو ما يعني أن هذه الأحزاب الثلاثة قد حصلت معاً على ٢٣٩ مقعداً، أي ما نسبته ٨٠ بالمئة من جملة مقاعد مجلس النواب اليمني. في حين حصل المستقلون ـ أو بالاحرى الذين رشحوا أنفسهم كمستقلين ـ على ٤٩ مقعداً أي ما نسبته ١٦ بالمئة. أما الأحزاب الخمسة الباقية الفائزة فقد حصلت على ١٢ مقعداً بنسبة ٤ بالمئة.

ووفقاً لمصادر الحزب الاشتراكي اليمني[٧٩] فإن عدد المرشحين والفائزين بصفتهم الحزبية هم ٦٠ نائباً وليس ٥٦ نائباً، ويعود هذا إلى أن هناك أربعة من النواب الفائزين قد احتسبوا رسمياً على أنهم مستقلين وليسوا تابعين للحزب. ومع ذلك فإن الحزب يظل في الترتيب الثالث، ولكن الفارق بينه وبين التجمع اليمني للاصلاح يضيق إلى عضوين فقط.

أما على صعيد عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب، فقد شارك في الانتخابات مليونان و٢٧٣,٨١٥ مواطناً يمنياً[٨٠]، صوت منهم مليون و٦١٧,٦٧٧ لصالح مرشحي الأحزاب، أي ما نسبته ٧١ بالمئة. في حين صوت ٦٥٦,١٣٣ لصالح المرشحين المستقلين بنسبة ٢٩ بالمئة.

وقد حصل المؤتمر الشعبي العام على عدد أصوات اجمالي وقدره ٦٤٠,٢٣٧ صوتاً من جملة الأصوات التي أعطيت إلى مرشحي الأحزاب، هو ما نسبته ٤٠ بالمئة، ويليه الحزب الاشتراكي اليمني بعدد أصوات ٤١٤,٠٤٥ صوتاً بنسبة ٢٦,٥ بالمئة يليه التجمع اليمني للاصلاح بعدد أصوات ٣٨٠,٦٢٥ صوتاً ونسبة ٢٤ بالمئة. وتشاركت الأحزاب الفائزة الأخرى في نسبة الـ ٩ بالمئة الباقية.

إلا أن هذه الأرقام والنسب على صعيدي عدد الأصوات أو عدد الأعضاء المنتمين لم تعكس حقيقة الكتل النيابية لكل حزب، ذلك أن عدداً كبيراً من الذين رشحوا أنفسهم كمستقلين، كانوا في واقع الأمر منتمين حزبياً، وبصفة مخصوصة للحزب الاشتراكي اليمني.

---

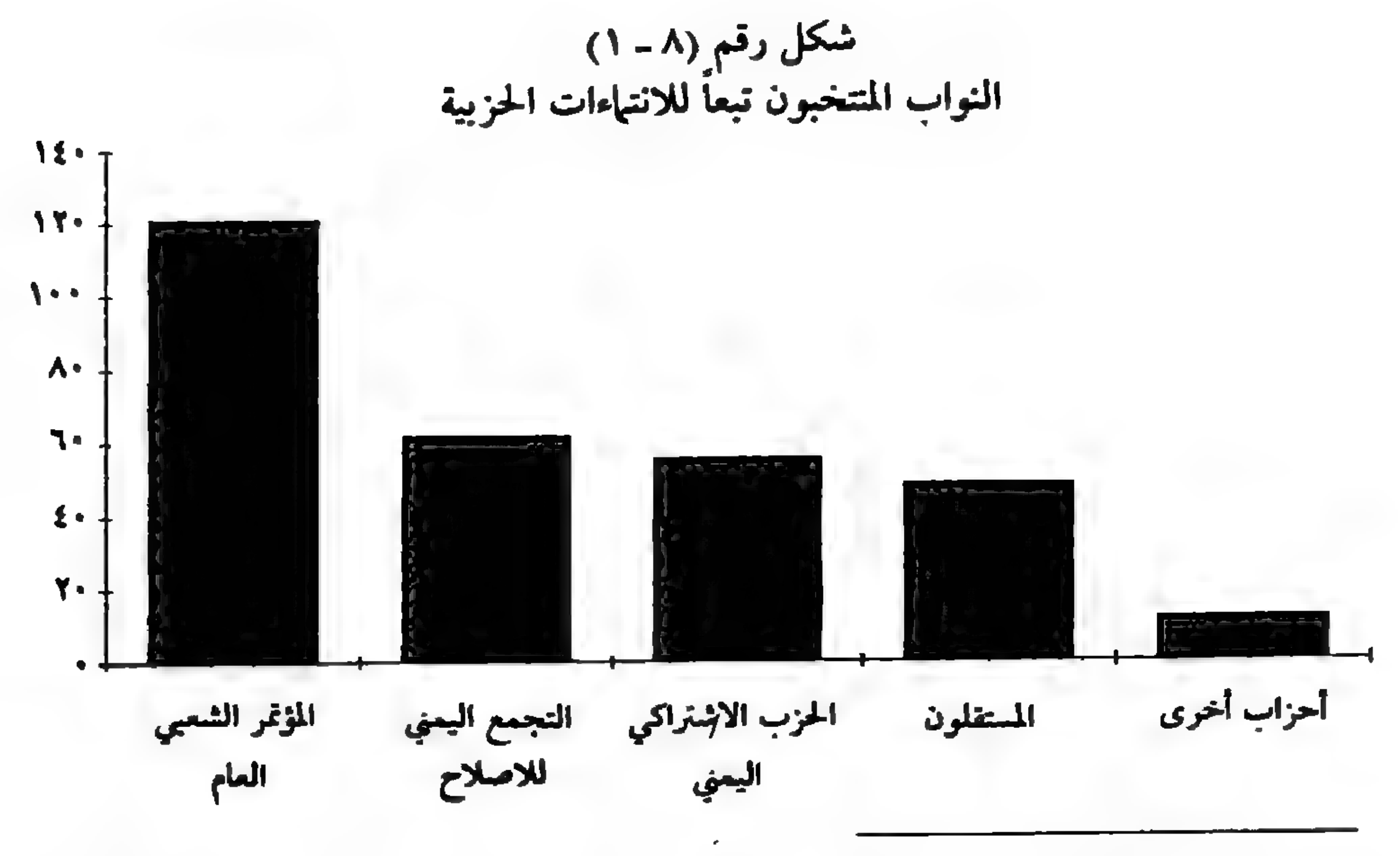
(٧٩) حسب بيان مصدر مسؤول في سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي تعليقاً على نتائج الانتخابات النيابية، والمؤرخ في ١ أيار/ مايو ١٩٩٣.

(٨٠) الأرقام الواردة في المتن نقلاً عن تعميم وزارة الخارجية اليمنية حول النتائج النهائية للانتخابات والمؤرخ في ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٣.

وتعود هذه الازدواجية إلى أن الكثير من هؤلاء يعملون في القوات المسلحة أو الأمن أو وزارة الخارجية، وهي وزارات رسمية، حظر القانون على العاملين فيها ترشيح أنفسهم بصفتهم الحزبية، ولكنه اعطاهم الحق في ترشيح انفسهم كمستقلين، ومن هنا وفي اطار رغبة الحزب لترشيح أكبر عدد ممكن من اعضائه المباشرين أو المتعاطفين معه، وفي الوقت نفسه عدم خرق القانون، فقد دفع بعدد من اعضائه للترشيح بصفة مستقلين، وقام بدعمهم ومساندتهم في حملتهم الانتخابية، إلى جانب دعم عدد آخر من المرشحين كمستقلين غير الأعضاء في الحزب. وكان من نتيجة ذلك أن أعلن هؤلاء ـ فور اعلان فوزهم ـ انضمامهم إلى الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي. ووفقاً لمصادر الحزب الاشتراكي[٨١] فإن الكتلة البرلمانية للحزب تتكون من ٨١ نائباً، بيانها كالتالي: ٦٠ نائباً فازوا بصفتهم الحزبية المباشرة، و٩ أعضاء حزبيين ترشحوا بصفة مستقلين، و١٢ عضواً مستقلاً دعمهم الحزب في دوائرهم.

أما كتلة المؤتمر الشعبي العام البرلمانية فقد زادت عضواً واحداً فقط بعد إعلان أحد المستقلين عن انضمامه إليها، في حين ظلت كتلة التجمع اليمني للاصلاح عند حدود أعضائها الـ ٦٢ فقط. وبذلك لم يتبق من الأعضاء المستقلين سوى ٢٣ نائباً مستقلاً بالفعل. ووفقاً لهذه التعديلات في المواقف انتقل الحزب الاشتراكي ـ من خلال عدد أعضاء كتلته البرلمانية ـ من الترتيب الثالث إلى الترتيب الثاني متفوقاً بذلك على التجمع اليمني للاصلاح بـ ١٩ عضواً، وفي الوقت نفسه ضاق الفارق بين كتلة الحزب الاشتراكي البرلمانية وكتلة المؤتمر الشعبي البرلمانية من ٦٥ إلى ٤٢ فقط. (انظر الشكلين (٨ ـ ١) و(٨ ـ ٢)).

شكل رقم (٨ ـ ١)
النواب المنتخبون تبعاً للانتماءات الحزبية



---

(٨١) حسب بيان مصدر مسؤول في سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي تعليقاً على نتائج الانتخابات، والمؤرخ في ١ أيار/ مايو ١٩٩٣.

شكل رقم (٨ ـ ٢)
أحجام الكتل البرلمانية في مجلس النواب اليمني المنتخب في ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٩٣



وبناء على هذه النتائج يمكن الاشارة إلى عدد من الدلالات الهامة على النحو التالي:

الدلالة الأولى: وهي أن الانتخابات قد جسدت فرزاً في الحياة السياسية بين نوعين من الأحزاب، يمكن وصف أولهما بالأحزاب الفاعلة ذات الحضور الجماهيري والمستندة إلى تأييد شعبي عريض، ولكنه يختلف في كثافته من منطقة إلى أخرى. أما النوع الثاني من الأحزاب فهي الأحزاب غير الفاعلة وذات الحضور الشعبي الضعيف، والتي افتقرت إلى الحدود الدنيا التي تبرز وجودها أو فاعليتها وجماهيريتها. ففي فئة الأحزاب الفاعلة هناك الأحزاب الثلاثة الكبرى التي استحوذت على النسبة الأكبر من الأصوات وعدد النواب المنتخبين، وهي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح. ويليها، ولكن بفارق كبيرجداً،باقي الأحزاب التي حصلت على مقاعد محدودة كأحزاب البعث والحق والأحزاب الناصرية الثلاثة.

وتحت فئة الأحزاب غير الفاعلة وذات الحضور الجماهيري الضعيف، تبرز كل الأحزاب التي تقدمت بعدد كبير نسبياً من المرشحين في دوائر مختلفة ولكنها لم تحصل على أية مقاعد نيابية، ومن أبرز تلك الأحزاب حزب رابطة أبناء اليمن الذي تقدم بـ ٩٠ مرشحاً، والجبهة الوطنية الديمقراطية التي تقدمت بـ ٢٦ مرشحاً، واتحاد القوى الشعبية الذي تقدم بـ ٢٤ مرشحاً. وحزب جبهة التحرير الذي تقدم بـ ٢٣ مرشحاً وغيرهم من الأحزاب.

الدلالة الثانية وهي خاصة بعدم التناغم والتجانس الجغرافي للنتائج التي حصل عليها كل حزب، وخصوصاً الأحزاب الثلاثة الكبيرة، حيث وجدت عملية تركز في منطقة معينة أو عدد معين من المحافظات يقابلها غياب كامل أو شبه كامل في منطقة أو عدد معين من

جدول رقم (٨ ـ ١)
التوزيع الجغرافي لنتائج الانتخابات اليمنية

	الشعبي	الاشتراكي	الاصلاح	البعث	الناصريون	الحق	المستقلون	الاجمالي
امانة العاصمة	١١	٠	٦	٠	٠	٠	١	١٨
عدن	٠	٨	٠	٠	٠	٠	٣	١١
تعز	٨	٥	١٨	١	٢	٠	٩	٤٣
لحج	٠	٨	٠	٠	٠	٠	٤	١٢
اب	١٧	٢	١٣	٠	٠	٠	٦	٣٨
ابين	١	٧	٠	٠	٠	٠	٠	٨
البيضاء	٢	٣	٢	١	٠	٠	٢	١٠
شبوه	١	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٦
حضرموت	١	١١	٠	٠	٠	٠	٥	١٧
المهرة	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٢
الحديدة(*)	٢٠	١	٦	٠	٠	٠	٥	٣٤
ذمار	١٢	١	٥	٠	٠	٠	٣	٢١
م. صنعاء	٢١	٢	٦	٣	١	٠	٣	٣٦
المحويت	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٨
حجة	١٤	٠	٣	٢	٠	٠	٤	٢٣
صعدة	٥	٠	١	٠	٠	٢	١	٩
الجوف	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٢
مأرب	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٣
المجموع	١٢١	٥٦	٦٢	٧	٣	٢	٤٩	٣٠١

(*) هناك دائرة لم تشملها الانتخابات.

المصدر: حسب القوائم المعلنة بإذاعة صنعاء بتاريخ ١ أيار/ مايو ١٩٩٣.

المحافظات. ومن بيانات الجدول رقم (٨ ـ ١) يتضح أن «المؤتمر الشعبي العام» لم يفز في عدن ولحج والمهرة، في الوقت الذي تفرد «الحزب الاشتراكي» في هذه المحافظات، وفي حين غاب الحزب تماماً من العاصمة عدن حصل المؤتمر الشعبي على ثلثي المقاعد المخصصة لها. كما غاب الحزب الاشتراكي أيضاً عن محافظات حجة والمحويت وصعدة والجوف.

أما التجمع اليمني للاصلاح فقد بدا تفوقه على الحزبين المنافسين في تعز، في حين غاب تماماً عن المحافظات الجنوبية والشرقية التي برز فيها الحزب الاشتراكي. أما حزب الحق

جدول رقم (٨ ـ ٢)
عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الفائزة من جملة الأصوات التي نالها مرشحو الأحزاب (نسبة مئوية)

اسم الحزب أو التنظيم	عدد الأصوات الحاصل عليها	نسبة مئوية
المؤتمر الشعبي العام	٦٤٠,٢٣٧	٤٠
الحزب الاشتراكي اليمني	٤١٤,٠٤٥	٢٦
التجمع اليمني للاصلاح	٣٨٠,٦٢٥	٢٠
حزب البعث العربي	٧٥,٣٦٠	٥
الحزب الوحدوي الناصري	٥٢,٠٤٥	٣
حزب الحق	١٨,٤١٧	١
حزب التصحيح الناصري	٦,١٦٨	٠,٥
الحزب الناصري الديمقراطي	٤,٦٦٦	٠,٣

المصدر: تعميم وزارة الخارجية اليمنية حول نتائج الانتخابات على السفارات اليمنية بالخارج، والمؤرخ في ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٣. والنسب المئوية من وضع الباحث.

فقد انحصر في صعدة، وتركزت الأحزاب الناصرية الثلاثة في تعز وصنعاء، في حين أن البعث توزع على أربع محافظات فقط وهي صنعاء وتعز وحجة والبيضاء.

أما المستقلون فقد توزعوا على غالبية المحافظات، في ما عدا أربعة لم يفز فيها أي مستقل وهي أبين والجوف ومأرب والمهرة.

ورغم أن ظاهرة اللاتناغم في الانتشار الحزبي وفقاً لعدد المقاعد النيابية لم تقتصر على حزب بذاته ولا سيما من الأحزاب الثلاثة الكبرى، إلا أن حصول الحزب الاشتراكي على المقاعد المخصصة للمحافظات الجنوبية والشرقية كافة والتي كانت تمثل في السابق الشطر الجنوبي، أثار بدوره جدلاً سياسياً وتفسيرات متناقضة، في حين لم يمتد مثل هذا الجدل إلى الحزبين الكبيرين اللذين يشتركان معه في الظاهرة نفسها وتنطبق عليهما أيضاً الكثير من التفسيرات المتناقضة. وقد تراوحت التفسيرات المعطاة لفوز الحزب الاشتراكي بمقاعد المحافظات الجنوبية بين التأكيد على استمرار «الروح الشطرية» لدى الحزب، وعدم قدرته على الانتشار خارج اطار المناطق التي كان يسيطر عليها قبل الوحدة، وبين قيامه بقدر من التجاوزات التي أتاحت له الحصول على كل المقاعد عدا مقعدين ذهبا إلى مناصرين له أيضاً.

وفي مواجهة هذه التفسيرات برزت وجهة نظر الحزب على نحو مغاير تماماً. وثمة ثلاثة معايير يقول بها أنصار الحزب الاشتراكي عند تقييمهم نتائج الانتخابات وهي: «المعيار الأول أن حصول الحزب على مقاعد المحافظات الجنوبية يثبت أن الجماهير هناك ما زالت ملتفة حول الحزب، وأنها لم

تتأثر بالحملة التي تعرض لها بحجة أنه حكم هذا الشطر وأذاقه العذاب، وأنه سوف يلقى تذمراً واسعاً منها. في الوقت نفسه فقد عجز منافسو الحزب عن الحصول على مقاعد في تلك المحافظات، بينما نجح هو في محافظات أخرى مثل تعز وإب والحديدة ومأرب والجوف ومحافظة صنعاء وغيرها. المعيار الثاني وهو أن مرشحي الحزب في كثير من الدوائر كانوا هم المنافسين الحقيقيين لمرشحي باقي الأحزاب سواء في المناطق الشمالية أو الغربية أو الوسطى، وأنه خسر بعض هذه الدوائر كما حدث في تعز وإب وأمانة العاصمة بفوارق بسيطة للغاية لم تزد على عشرات الأصوات. أما المعيار الثالث فهو انه بينما اعتمدت الأحزاب الأخرى بمرشحيها على تقديم واجهات اجتماعية وسياسية واقتصادية توافرت لديهم امكانات الهيمنة، فإن الحزب دفع شخصيات سياسية لا تملك امكانات الهيمنة السياسية والاقتصادية، ومع ذلك حققوا النجاح، بما يعد مؤشراً قوياً على مدى ثقل الحزب وكسبه للانصار والاتباع»[٨٢].

الدلالة الثالثة وهي خاصة بموقع المرأة، وقد سبقت الاشارة إلى ضعف تسجيل الناخبات لأسباب اجتماعية في العديد من المواقع. وقد انعكس هذا الضعف إلى جانب الموروثات الاجتماعية ولا سيما في المحافظات الشمالية، فضلاً عن الحملة السياسية/ الدينية التي قادها حزبا الاصلاح والحق ضد ترشيح المرأة، على موقعها عموماً في البرلمان، حيث لم تفز سوى امرأتين، الأولى في مدينة المكلا بحضرموت بمساندة من الحزب الاشتراكي، والثانية في مدينة عدن، وكانت مرشحة عن الحزب. ومع ذلك فإن وجود امرأتين في البرلمان اليمني يعد من وجهة نظر معينة «انتصاراً لقضية المرأة وضربة للتيار الديني الذي يحارب علناً وجود المرأة في البرلمان، حيث وزع تجمع الاصلاح فتاوى لبعض رجال الدين تنصح بعدم مشاركة المرأة في التصويت وعدم ترشيحها في مجلس النواب باعتبار أن المجلس سلطة تشريعية بمعنى الولاية العامة التي يزعمون بأن الاسلام يحرم على المرأة مثل هذه الوظائف»[٨٣].

الدلالة الرابعة والأخيرة وهي خاصة بظاهرة المستقلين/ الحزبيين الذين نعني بهم هؤلاء الذين رشحوا انفسهم من الناحية القانونية، وتم انتخابهم بالفعل بصفتهم «مستقلين»، ولكنهم في واقع الأمر منتمون حزبياً. وبدا انتماؤهم الحزبي جلياً في الانضمام إلى إحدى الكتل البرلمانية الحزبية، وبصفة أخص كتلة الحزب الاشتراكي اليمني، الأمر الذي أدى إلى تعديل الأوزان النسبية لكل حزب من الأحزاب الثلاثة الكبيرة الفائزة. ووفقاً لنسب أحجام الكتل البرلمانية (٤٠,٥ بالمئة للمؤتمر الشعبي، ٢٧ بالمئة للحزب الاشتراكي، ٢٠,٥ بالمئة لتجمع الاصلاح) أصبح من العسير على طرف بذاته أن يشكل الحكومة بمفرده، أو يقوم بتمرير التعديلات الدستورية ما لم يقم بتنسيق كامل مع الطرفين الآخرين.

وبصفة عامة أفرزت نتائج الانتخابات الأولى في ظل الوحدة اليمنية نوعاً من التوازن السياسي بين القوى الثلاثة الكبرى الفائزة، الأمر الذي قاد عملياً إلى تشكيل الائتلاف الثلاثي الحاكم.

---

(٨٢) عز الدين سعيد أحمد، «رسالة اليمن: الجماهير تتمسك بالديمقراطية والاشتراكي يحقق الرقم الصعب،» اليسار (حزيران/ يونيو ١٩٩٣)، ص ٦٧.

(٨٣) تقرير خاص عن الانتخابات اليمنية تحت عنوان «عرس الديمقراطية اليمنية،» المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في الوطن العربي (نشرة غير دورية، القاهرة)، العدد ١٨ (حزيران/ يونيو ١٩٩٣)، ص ٧.

ثالثاً: الأزمة الاقتصادية

واجهت دولة الوحدة وضعاً اقتصادياً صعباً، وثمة نوعان من الأسباب، الأولى هيكلية تعود إلى طبيعة الاقتصاد اليمني نفسه كامتداد لتجربة الشطرين السابقة، والثانية تعود إلى المتغيرات المصاحبة لحرب الخليج.

الأسباب الهيكلية ونعني بها جملة الخصائص البنائية التي ميزت تجربتي الشطرين اليمنيين سابقاً في الأداء الاقتصادي ـ وهو ما عالجناه في الفصول السابقة كل على حدة ـ والتي أثبتت أن وضعية التشطير تضع سقفاً معيناً على أية جهود تنموية حقيقية. وقد لاحظنا أنه بالرغم من تباين الفلسفة والأداء الاقتصادي طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات في الشطرين، كل على حدة، إلا انهما اجتمعا معاً على مشترك المردود الضعيف والمحدود لعائد التنمية الشطرية، وانهما اتسما معاً بسمات الاعتماد على موارد خارجية (من قروض ومنح وعائدات عمالة)، وقلة المصادر المالية الداخلية، وضعف القاعدة الانتاجية المحلية سواء الزراعية أو الصناعية، واستنزاف أعباء الأمن والجيش نسبة كبيرة من الموازنة العامة للدولة، وأيضاً غلبة الطابع الخدمي على مكونات الأداء الاقتصادي الكليّ، والاعتماد على دور كبير نسبياً للقطاع العام، ووضع الآمال على عائد النفط في تحسين مجمل شروط الاداء الاقتصادي في المستقبل. وتتحمل الدولة الموحدة عبء دين اجمالي قدره ٧,٨ مليارات دولار، فضلاً عن أعباء خدمته السنوية المقدرة بحوالى مليار دولار سنوياً.

وبعد اندلاع حرب الخليج وانتفاء دور الاتحاد السوفياتي ـ سابقاً ـ التوازني في العلاقات الدولية، واللذين جسدا عملية تحول فجائية وسريعة على الصعيدين الاقليمي والدولي، تبلورت حقائق جديدة ألقت بظلها سلباً على مجمل الأوضاع اليمنية، ومن بينها الوضع الاقتصادي الذي تأثر بشدة من جراء النتائج التي رافقت اندلاع أزمة الخليج وما ترتب عليها من:

أ ـ عودة العمالة اليمنية المهاجرة في السعودية بصورة جماعية وفي وقت وجيز، حيث وصل عدد العائدين حسب الاحصائيات الرسمية إلى ٨٠٠ ألف عائد ما بين عاملين ومرافقين، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة من ٧ بالمئة ـ قبل اندلاع الأزمة ـ إلى ٣٥ بالمئة بعدها. ولم تستطع الدولة توفير فرص عمل إلا لنسبة ١٢ بالمئة فقط من جملة العمالة العائدة، في حين ظلت نسبة ٨٨ بالمئة منهم بلا عمل. وقد ازداد الوضع سوءاً مع تدهور الأوضاع في القرن الافريقي (اثيوبيا والصومال) مع مطلع العام ١٩٩١، حيث رافقها أيضاً عودة كثير من المغتربين اليمنيين في هذين البلدين إلى اليمن. وقُدر عدد هؤلاء بحوالى ٢٢٠ ألف يمني[٨٤]. وأدت عودة المغتربين من الخليج ومن دول القرن الافريقي في واقع الأمر إلى

---

(٨٤) البيانات الواردة في المتن نقلاً عن: تصريحات لوزير الاقتصاد في: **الصحوة** (٤ آذار/ مارس ١٩٩٠)؛ حديث لمدير الادارة العامة للتخطيط والاحصاء والمتابعة، في: **المستقبل** (٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١)؛ عبد الله هزاع (مخطط بوزارة التخطيط والتنمية)، «الخصائص الخاصة بالقوى العاملة اليمنية،» =

نتيجتين رئيسيتين وهما فقدان الخزانة العامة لليمن الموحد مورداً هاماً من موارد الدخل المتمثل في عوائد تلك العمالة، والتي قدرت في العام السابق مباشرة للوحدة بـ ١,٢ مليار دولار للشطرين معاً. أما النتيجة الثانية فهي زيادة الضغط على فرص العمالة الضئيلة في اليمن، وعلى الخدمات الصحية والتعليمية والاسكان، مما ضاعف من عنصر الأزمة في هذه المجالات بصورة غير مسبوقة من قبل.

ب ـ انقطاع المعونات والمساعدات من الدول الخليجية والصديقة مثل الولايات المتحدة وأوروبا، حيث أوقفت تلك الدول معوناتها الاقتصادية (النقدية والعينية التي أخذت غالبيتها صورة تمويل مشروعات) نظراً للموقف اليمني المتميز ازاء أزمة الخليج الذي تصادم مع مواقف تلك الدول. فقد قلصت الولايات المتحدة معونتها الاقتصادية الفنية لليمن من ٢٣ مليون دولار إلى ٢,٢ مليون دولار فحسب، كما اوقفت الكويت معونتها المقدرة بـ ٣٩٧ مليون دولار، وأدى ذلك إلى مضاعفة أزمة الموارد المالية للدولة الموحدة على نحو غير منتظر. وتقدر مصادر يمنية رسمية أن جملة الخسائر التي تحمّلها اليمن بسبب أزمة الخليج وصلت إلى ٢,٣ مليار دولار، وهو ما يمثل ٧٠ بالمئة من اجمالي عائداتها الخارجية في العام الواحد[٨٥].

وفي ضوء تلك الاعتبارات عجزت الدولة عن تقديم حلول كلية، ولا سيما استيعاب العمالة العائدة، وانحصر سلوك الحكومة اليمنية إزاءها في ثلاثة اتجاهات، «الأول امتصاص المجتمع للمشكلة، بمعنى دمجهم فيه دون خلق تجمعات أو مخيمات، وهو ما تحقق بنسبة عالية تفوق ٩٥ بالمئة، أما الاتجاه الثاني فهو محاولة توفير فرص عمل واتخاذ مجموعة من الاجراءات والقرارات التي أباحت دخول المعدات الحرفية وتحديد مساحات من الأراضي للمغتربين لتمكينهم من الاستثمار في داخل اليمن، وتخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون ريال يمني تقدم في صورة تسهيلات ائتمانية للمغتربين الراغبين في دخول مجالات الزراعة وصيد الأسماك. والاتجاه الثالث فهو انشاء صندوق من التبرعات الداخلية والخارجية لتقديم منح شهرية للأسر التي تحول ظروفها دون الحصول على مورد رزق دائم لها»[٨٦].

لم يخلُ تكوين وتأسيس دولة الوحدة ذاتها من أعباء عامة أضيفت على الموزانة العامة للدولة، إذ استنزفت عمليات دمج الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية، وعمليات انتقال الكوادر الوظيفية من عدن إلى صنعاء، وتوفير مستلزمات الحياة المناسبة لهم، استنزف كل ذلك موارد مالية ضخمة، في الوقت الذي تقلصت فيه الموارد الكلية للدولة على النحو المشار إليه. ولذا أخذت مظاهر الأزمة الاقتصادية في التفاقم، وهو ما برز في الارتفاع الكبير في

= (ورقة مقدّمة إلى المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية الذي عقد في صنعاء)، الثورة، ١٩٩١/١٠/٢٦، وحوار لوكيل وزارة العمل لقطاع القوى العاملة، في: الصحوة (٨ آب/ اغسطس ١٩٩١).

(٨٥) أوقفت الولايات المتحدة معونتها الاقتصادية والفنية في عام ١٩٩١، والمقدرة بـ ٢١ مليون دولار. وتشير مصادر يمنية إلى أن حجم المعونات الكويتية التي توقفت بسبب موقف اليمن من الأزمة يقدر بـ ٣٩٧ مليون دولار كان يموّلها الصندوق الكويتي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي على عدد من المشروعات. انظر في ذلك افتتاحية جريدة: الثورة، ١٩٩٠/١٢/٢٤. وعن مجمل الصعوبات الاقتصادية التي يعانيها اليمن الموحد، انظر تقريراً اقتصادياً بعنوان: «مصاعب اليمن الاقتصادية مؤقتة ولكنها خطيرة،» الحياة، ١٩٩٢/١/١٥.

(٨٦) تصريحات لوزير شؤون المغتربين اليمني، في: الحياة، ١٩٩١/٥/١٧.

أسعار السلع والخدمات، وانخفاض قيمة العملة المحلية إزاء العملات الأخرى(٨٧)، وندرة مستلزمات الانتاج المستوردة، وشيوع المضاربة على الأراضي والعقارات في المدن الكبرى ولاسيا عدن(٨٨) وصنعاء، وشل يد الدولة في معالجة تلك الآثار والنتائج.

ساهم في زيادة حدة الأزمة اعتبارات أخرى منها ضعف البنية الأساسية اللازمة والمساعدة على الاستثمار، ولا سيما في المحافظات الجنوبية التي تتدهور فيها البنية الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات إلى جانب غياب الخدمات المصرفية المتطورة بما يعوق عملياً من الاستفادة المثلى من امكانات وفرص الاستثمار في تلك المناطق، واستمرار العمل بالقوانين الشطرية في المجال الاقتصادي، وعدم وضوح الفلسفة الاقتصادية لدولة الوحدة ـ حتى صدور قانون الاستثمار في نيسان/ ابريل ١٩٩١ ـ مما أدى إلى إحجام المستثمرين العرب والأجانب عن ولوج مصادر وفرص الاستثمار المتاحة في اليمن الموحد. فضلاً عن أن عدم الاستقرار السياسي في البلاد والغموض الكثيف الذي أحاط بمستقبل العملية الديمقراطية حال دون تعظيم تلك الفرص، ودفع الكثير من المستثمرين العرب والأجانب إلى الاحجام عن المغامرة في مجالات الاستثمار اليمنية إلى حين تتكشف الأمور مستقبلاً. ويلعب عامل ندرة الكفاءات المتخصصة دوراً لا يقل أهمية عن العوامل الأخرى في خفض جاذبية فرص الاستثمار المتاحة.

في مواجهة الأزمة الاقتصادية، اتخذت الحكومة اليمنية قراراً بخفض الإنفاق العام في الموازنة العامة للعام ١٩٩٢ بما يتراوح بين ١٣,٥ ـ ١٤ بليون ريال يمني، وتنفيذاً لذلك اتخذت مجموعة من الاجراءات ومن بينها:

١ ـ تقليص الجهاز الاداري للدولة من خلال تطبيق قانون التقاعد في المؤسسات المدنية

---

(٨٧) حول مدى تدهور العملة اليمنية، وتعرضها للتذبذب صعوداً وهبوطاً دون وجود أسباب حقيقية وراء ذلك سوى المضاربة على العملة من قبل تجار العملة الكبار، ومدى تأثير ذلك على التنمية اليمنية، انظر استطلاعاً صحفياً بعنوان: «هبوط الدولار حقيقة أم خدعة،» ٢٦ سبتمبر (٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠). وحول مظاهر الأزمة الاقتصادية بصفة عامة، انظر تقريراً بعنوان: «الأزمة الاقتصادية في اليمن خانقة والحكومة تشتري العملات الأجنبية من الأسواق،» الحياة، ١٩٩١/٤/١٠.

(٨٨) أدى إعلان مدينة حرة على ثلاث مراحل إلى تكالب شديد على شراء الأراضي فيها، وقيام بعض المواطنين ذوي النفوذ وعدد من المسؤولين من الأمن والجيش بوضع اليد على أراض فيها من دون وجه حق، مما حدا بوزير الاسكان إلى تقديم مذكرة احتجاج إلى مجلس الوزراء على عدم تعاون الأجهزة الأمنية والإدارية في عدن بالسيطرة على الوضع، مشيراً فيها إلى الآثار السلبية لهذه المظاهر بالنسبة إلى المستقبل الاقتصادي والتجاري لعدن، وعلى علاقات الناس وهيبة الدولة ذاتها. وقد أثارت المذكرة ردود فعل عديدة. انظر حوارات صحفية حول اجراءات تحويل عدن إلى منطقة حرة، ومشكلة الأراضي فيها ومذكرة وزير الإسكان في تقرير بعنوان: «مشروع تحويل عدن إلى منطقة حرة ينفذ على ثلاث مراحل،» الحياة، ١٩٩١/١/١٣، انظر أيضاً: الوسط (١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣)، ص ٣٣ ـ ٣٩؛ حوار عبد القادر باجمال (رئيس المناطق الحرة اليمنية) في: الحياة، ١٩٩١/٦/٢٦، والشرق الأوسط، ١٩٩٢/١/١٦، وحوار وزير الاسكان اليمني عن ملابسات مذكرته بشأن الأراضي في عدن، في: الشرق الأوسط، ١٩٩٢/٢/٧.

والعسكرية، على أن يمنح المحال على التقاعد مرتب شهرين وأربع علاوات. والمعروف أن الجهاز الإداري في الدولة الموحدة يتسم بالتضخم العددي، حيث يصل إلى أكثر من ٢٧٠ ألف موظف وإداري، فضلاً عن أفراد القوات المسلحة الذين يصل عددهم إلى ٦٥ ألف فرد. «وقد بلغت نفقات الأجور والمرتبات وما في حكمها في الميزانية العامة للدولة العام ١٩٩١ حوالى ٢٦ مليار ريال يمني، أي بما يزيد على نصف الموازنة العامة للدولة التي بلغت ٥٠,٨ مليار ريال يمني (حوالى ٤,٢ مليار دولار) في حين خصص فقط للتعليم ١٦ بالمئة»[٨٩].

٢ ـ اتخاذ عدد من اجراءات التقشف العام مثل:

«أ ـ تقليص الانفاق في مؤسسات الدولة ومن بينها وزارة الخارجية التي تقرر فيها اغلاق ثماني سفارات، وخفض عدد العاملين في البعثات الخارجية، وإغلاق كل القنصليات باستثناء تلك التي في جدة ودبي، وكل الملحقيات الاعلامية والعسكرية ما عدا الملحقية العسكرية في روسيا، والاكتفاء بشخصين اثنين في ملحقية مصر والمملكة السعودية. وأن يعمل شخص واحد في الملحقيات الاقتصادية في كل من فرنسا وأمريكا فقط، واغلاق الملحقيات الصحية في الخارج.

ب ـ خفض عدد المدرسين والعاملين في الدولة من غير اليمنيين.

ج ـ تقليص مخصصات الأثاث والتجهيزات المكتبية للدوائر الحكومية، وتقليص عدد المطبوعات التي تصدرها المؤسسات الحكومية.

د ـ منع استيراد السيارات باستثناء ما تحتاج إليه المشاريع.

هـ ـ حظر طباعة الكتب المدرسية بالخارج»[٩٠].

ولمساعدة الموظفين على مواجهة موجة الغلاء، قرر مجلس الوزراء صرف علاوة غلاء معيشة بحد أقصى ٢٥ بالمئة من الراتب الأساسي للموظفين، وفي الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢، خصص لهذا البند نحو ٤٠٠ مليون ريال يمني. وفي ضوء قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٢، قدرت ايرادات الدولة بـ ٤٥,٧٧٧,٦ بليون ريال يمني (على حساب أن الدولار يساوي ١٨ ريالاً يمنياً)، وقدرت النفقات العامة بحوالى ٥٩,١٣٣,٦ بليون ريال يمني، وقدر العجز بـ ١٢,٣٣٦ بليون ريال يمني.

ركزت الموازنة العامة على ضغط الإنفاق إلى أقل حد ممكن بما يكفل الاستخدام الأمثل لقدرات الدولة الايرادية، وعلى رفع مستوى العاملين في أجهزة الدولة من خلال زيادة بدلات غلاء المعيشة، وتوفير الاعتمادات اللازمة للقوات المسلحة في ظل التوجه نحو ترشيد الانفاق من دون التأثير على كفاءتها وقدرتها على القيام بمهامها في أي وقت. «وبلغت الاعتمادات المخصصة لوزارة الدفاع ١١,٢٢ بليوناً مقابل ١٢,٧٢٨ بليون ريال في موازنة عام ١٩٩١ بنسبة تقليص ١٢

(٨٩) الشرق الأوسط، ١٩٩١/١١/١٥، وتقرير اقتصادي لوكالة الأنباء الفرنسية، نقلاً عن: الشرق الأوسط، ١٩٩١/١١/٢٠.

(٩٠) في شأن اجراءات التقشف التي قررتها الحكومة اليمنية، انظر: الحياة، ١٩٩٢/١/٢٢.

بالمئة. ومع تقليص نفقات وزارة الدفاع زادت المخصصات لوزارة الداخلية والأمن بمقدار ٩١ مليون ريال أي بنسبة ٢,٥ بالمئة وبلغت ٣,٧٦٧ بليون ريال. كما زادت اعتمادات وزارة العدل والأجهزة القضائية بنسبة ١٠١ بالمئة واعتمد لها مبلغ ٦٦٣,١ مليون ريال اما اعتمادات قطاع التعليم فقد بلغت ١١,٦١ بليون ريال بزيادة مقدارها ٣٨,٦ بالمئة مقارنة مع العام الأسبق. وزادت اعتمادات قطاع الصحة بنسبة ٢٦,١ بالمئة لتبلغ ٢,٥٦٥ بليون ريال»(٩١).

وفي ضوء عجز الموازنة العامة للعام ١٩٩٢ ـ والمقدر بـ ١٢,٣٣٦ بليون ريال ـ «يكون تراكم العجز في الموازنة العامة قد بلغ ٢٦ مليار ريال يمني»(٩٢)، بما يعكس حجم الأزمة الاقتصادية التي تواجهها دولة اليمن الموحد. ومن وجهة نظر يمنية، فإن للخروج من تلك الأزمة لا بد من عدة متطلبات وهي:

«أ ـ أن ينتهج اليمن الموحد سياسة مرنة في علاقاته الخارجية، ولا سيما مع دول الجوار العربي.

ب ـ تحرير مجموعة من السلع من القيود التجارية كافة مثل السكر وقطع الغيار والاسمنت والخشب، وكل ما يتعلق بالاستثمار والتنمية، مع فرض قيود على بعض الواردات من الأقمشة والثلاجات والأجهزة الكهربائية والالكترونية، ومنع استيراد السلع والمنتجات التي ينتج مثلها في داخل اليمن.

ج ـ اتخاذ مجموعة من الاجراءات التي تكمن في منح المستثمرين مزيداً من التسهيلات وترغيبهم في العمل في اليمن، مع الغاء البيروقراطية المكتبية.

د ـ أن يعمل البنك المركزي على توفير النقد الأجنبي لاستيراد السلع الضرورية التي تدخل في الإنتاج.

هـ ـ توفير مناخ الاستقرار والالتزام بالقانون ومحاصرة أسباب ظاهرة الاضرابات العفوية التي لا تخدم التنمية»(٩٣).

قانون الاستثمار(٩٤)

في محاولة لتشجيع الاستثمار، وتقريراً لسياسة الاقتصاد الحر، تمّ إصدار القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١ بشأن الاستثمار، والذي تضمن مجموعة من المزايا والاعفاءات لكل من يعمل في مجالات الاستثمار الزراعي أو الصناعي في اليمن، بهدف جذب رأس المال العربي والأجنبي والمحلي أيضاً. وتبعاً للمادة الأولى فإن هدف الاستثمار الرئيسي هو «تشجيع وتنظيم استثمار رؤوس الأموال اليمنية والعربية والأجنبية في اطار أولويات الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في قطاعات استكشاف واستخراج النفط والمعادن والغاز والزراعة والثروة الحيوانية وتربية الأسماك والسياحة والصحة والتعليم والتدريب المهني والنقل والتعمير والاسكان».

---

(٩١) تقرير عن مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٢، في: الحياة، ١٩٩٢/٣/٢٠.

(٩٢) حسب تصريحات فضل محسن عبد الله، وزير التموين والتجارة اليمني، إلى مجموعة صحف يمنية نقلاً عن: الشرق الأوسط، ١٩٩٢/٤/٩.

(٩٣) المصدر نفسه.

(٩٤) قانون الاستثمار صادر بقرار جمهوري رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١ في: الجريدة الرسمية (١٥ نيسان/ابريل ١٩٩١)، ص ٤٠ ـ ٧٨.

وساوى القانون ـ المادة ٥ ـ بين المستثمر اليمني والأجنبي، واعتبرت المادة ٦ المشروعات المرخصة تبعاً للقانون من مشروعات القطاع الخاص ولا تسري عليها القوانين واللوائح الخاصة بالقطاع العام. وأجازت المادة ٧ للمشروعات والشركات الاستثمارية والمستثمرين العرب والأجانب الحق في شراء أو استئجار الأراضي أو المباني التي يمتلكها القطاع الخاص أو الدولة. وأعفت المادة ١٢ منتجات المشاريع كافة من التسعير الالزامي وتحديد الأرباح شريطة عدم الدخول في ممارسات احتكارية. وحظرت المادة ١٣ تأميم المشروعات أو الاستيلاء عليها، ولم تجز الحجز على أموالها أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ عليها أو فرض الحراسة عليها. وأعطت المادة ١٧ الحق في تحويل صافي الأرباح إلى الخارج. وأجازت المادة ٢٢ ـ فقرة ب ـ لغير اليمنيين العاملين في المشروعات الاستثمارية تحويل ٦٠ بالمئة من صافي رواتبهم، وكذلك تحويل كامل تعويضاتهم من نهاية الخدمة إلى الخارج، وأعطت الفقرة ج للمشاريع الحرية في التوظيف والتأديب والانهاء المؤقت للعاملين وفقاً لما تراه ادارة المشروع شريطة التقيد بعقد العمل ودفع الحقوق كافة التي ينص عليها لصالح العامل.

وتميّز القانون بمنح المشروعات الاستثمارية عدة اعفاءات جمركية وضريبية، فالمادة ٢٣ أعفت الموجودات الثابتة المستوردة لإقامة المشروع من الرسوم والضرائب الجمركية أياً كان نوعها. وأعفت المادة ٢٥ المشروعات من ضرائب الأرباح لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ الانتاج أو مزاولة النشاط، ولمجلس الوزراء أن يحدد مجالات معينة أو مشاريع يكون فيها حق الاعفاء لمدة تتراوح بين ٧ إلى عشر سنوات.

وأنشأ القانون ـ المادة ٣٣ ـ هيئة عامة للاستثمار لها شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة تتبع رئيس الوزراء، ومقرها صنعاء. وتكون مهامها ـ حسب المادة ٣٤ ـ تلقي الطلبات المقدمة من المستثمرين وإصدار التراخيص والموافقات والشهادات التي تتعلق باقامة وتوسيع المشروعات أو تشغيلها، ومنح المشروعات تراخيص الاستيراد، وتخصيص الأراضي اللازمة للمشروعات ودراسة القوانين واللوائح المتعلقة بالاستثمار، واعداد ونشر قوائم فرص الاستثمار ومشروعات الاستثمار المجدية، وجمع ونشر البيانات والمعلومات اللازمة بتعريف المستثمرين بمناخ الاستثمار في البلاد، وغير ذلك من الصلاحيات. أما مجلس ادارة الهيئة فمكون من رئيس الوزراء رئيساً والنائب الأول لرئيس الوزراء نائباً للرئيس، وعضوية وزراء الخارجية، الصناعة، النفط والثروة المعدنية، التموين والتجارة، التخطيط والتنمية، المالية، محافظ البنك المركزي، رئيس الهيئة، وزير أو نائب وزير الجهة المختصة، ومدير عام الهيئة، على أن يقوم مجلس الادارة ـ حسب المادة ٣٦ ـ بوضع السياسات المتصلة باختصاصات الهيئة في اطار السياسة العامة للدولة، والبت في طلبات التراخيص للمشروعات، والموافقة على عقد القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدم للهيئة بضمان الحكومة أو المصارف والمؤسسات التمويلية المتخصصة، وتحديد رسوم الخدمات التي تقدمها الهيئة للمشروعات والمستثمرين. كما تختص الهيئة ـ تبعاً للمادة ٣٧ ـ بوضع السياسة العامة للاستثمار في المناطق الحرة.

القطاع النفطي

قتامة المشهد الاقتصادي في اليمن الموحد، لا تمتد إلى قطاع النفط الذي أُعلن فيه كثير من الاكتشافات النفطية، وتكالبت عليه الشركات الأجنبية الدولية والعربية ـ حكومية وخاصة معاً ـ نظراً لما يعد به من مخزون ضخم ومردود كبير، إلا أنه يحول دون الاستفادة السريعة من هذا القطاع الحاجة إلى استثمارات باهظة نظراً للطبيعة الجيولوجية لبعض الآبار المكتشفة حديثاً ـ مثل حقل المسيلة ـ وحاجتها إلى نوعيات جديدة من تكنولوجيا الحفر والاستخراج، فضلاً عن بعدها عن الشواطىء ومرافىء التصدير. ومن ثم فإن حيزاً من الزمن لا يقل عن ثلاث إلى أربع سنوات قد يفصل بين الاستثمار القائم ذي الكميات المنخفضة، والانتاج المتوقع ذي الكميات الكبيرة.

يعود اكتشاف النفط بكميات تجارية إلى مطلع الثمانينيات، وقد أشرنا من قبل إلى دور تلك الاكتشافات النفطية في المنطقة المشتركة بين الشطرين ـ سابقاً ـ في دفع سلطاتهما في ١٩٨٧ إلى اتباع سياسة الاستثمار المشترك في قطاع النفط، الأمر الذي كان له مردوده الايجابي في ما يتعلق بتحسين العلاقات التي تردت نسبياً بعد احداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ في الشطر الجنوبي. وخلال العامين الأولين لليمن الموحد «بلغ انتاج النفط ما بين ١٨٠ إلى ٢١٠ ألف برميل يومياً، وهو ما يدر دخلاً سنوياً يتراوح بين ٧٠٠ إلى ٨٠٠ مليون دولار. وقد ساهم هذا الدخل النفطي في تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية الناتجة من العوامل المصاحبة لأزمة الخليج على النحو المشار إليه سابقاً. وثمة توقعات كبيرة حول زيادات انتاجية في الأفق القريب نتيجة الاكتشافات التي أعلن عنها في نهاية العام ١٩٩١، حيث يصل احتياطي النفط المكتشف إلى ٥٥٠ مليون برميل، اضافة إلى أكثر من ١٥ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. وهو ما سيسمح بزيادة الانتاج في مطلع العام ١٩٩٤ إلى نحو ٣٥٠ إلى ٤٠٠ ألف برميل يومياً، الأمر الذي يعني مضاعفة الدخل من القطاع النفطي أو أكثر قليلاً»[٩٥].

وتعتبر اليمن من الدول النفطية الجديدة التي تلقى اهتماماً متزايداً من قبل الشركات النفطية العالمية، وينصب الاهتمام على البحث في مناطق جديدة لم يتم البحث فيها سابقاً، «ومما ساعد على زيادة الاهتمام العثور على النفط في منطقة «مأرب» أولاً، ثم في «شبوه» ومؤخراً في «المسيلة»، ومعظم النفط المكتشف من النوع الخفيف والجيد والمرغوب دولياً لمواءمته قوانين البيئة. وهناك أكثر من ٤٠ شركة دولية ـ أمريكية وكندية وفرنسية وروسية وبريطانية وكورية ويابانية وعربية سعودية وكويتية واماراتية ـ تنتظم في ١٤ كونسرتيوم تعمل في مجال البحث عن النفط في اليمن. وهناك خطان من الأنابيب لنقل النفط أحدهما يتجه إلى البحر الأحمر لنقل نفط مأرب، والآخر إلى خليج عدن لنقل نفط شبوه، كما يجري العمل في بناء خط ثالث لنقل النفط من حقول «شركة أوكسيدنتال الكندية الأمريكية» إلى خليج عدن، ويجري التفكير في ربط هذه الخطوط الثلاثة معاً، بما يعطي مرونة في عمليات التصدير والتحسب للظروف الاستثنائية. وسوف يضفي هذا الأمر ـ حال تنفيذه ـ أهمية استراتيجية كبرى على اليمن في مجال تصدير النفط»[٩٦].

---

(٩٥) تقرير اقتصادي بعنوان: «اليمن يعقد آماله على صناعة النفط لمواجهة تدهور الزراعة وتوقف تحويلات العاملين،» الحياة، ١٩٩٢/٤/١٦. انظر أيضاً، حواراً صحفياً لنائب رئيس الوزراء، وزير الصناعة اليمني، في: الوسط (١٠ آب/ اغسطس ١٩٩٢)، ص ٢٦ ـ ٢٨.

(٩٦) وليد خدوري، «اليمن على أبواب مرحلة نفطية جديدة،» العالم اليوم (القاهرة)، ١٩٩٢/٣/٣٠.

وهناك عدة مشكلات تحول دون الاستفادة الكاملة من توقعات تحسن الانتاج النفطي اليمني في المستقبل القريب من بينها:

«أ ـ إن الصناعة النفطية في اليمن هي في مراحلها الأولى، ومن ثم فهناك ندرة في الكفاءات البشرية والادارية المدربة والقادرة على التعامل مع هذا الكم الكبير من الشركات الكبرى والمتخصصة في مجال استخراج وتصدير النفط.

ب ـ إن عدم تحديد خط الحدود بين اليمن والسعودية قد يثير بعض المشكلات في المستقبل، وبما يحول دون الاستفادة من النفط حال اكتشافه، خصوصاً في المناطق الشمالية من اليمن، وهي التي تكثر فيها عمليات التنقيب الراهنة.

ج ـ عدم وجود صناعة خدمات يمكنها تزويد الشركات العاملة بما تحتاجه من تلك الخدمات المساعدة. ومن هنا تعتمد الشركات العاملة في التنقيب أو استخراج النفط في اليمن على مصادرها الرئيسية في بلدانها الأم، وهو أمر يعمل على زيادة الكلفة الانتاجية»[٩٧].

وبالرغم من تلك المشاكل ذات الطبيعة الفنية، فإن واقع النفط اليمني يبشر بنتائج ايجابية على صعيد العائد المنتظر مستقبلاً، إلا أن التحدي الأكبر هو في كيفية الاستفادة المثلى من هذا العائد، وتوظيفه في تحقيق نقلة تنموية حقيقية.

رابعاً: السياسةِ الخارجية

بقيام دولة اليمن الموحّد، تغير المشهد السياسي والاستراتيجي في جنوب الجزيرة العربية والقرن الافريقي. فعلى صعيد الصورة السياسية الظاهرة انكمش عدد دول المنطقة برقم واحد، فبدلاً من أربع دول تشغل جنوب الجزيرة العربية، أصبح العدد ثلاثاً. وينطبق الأمر نفسه على إجمالي أعضاء الجامعة العربية، ومنطقة القرن الافريقي بساحليها الشرقي والغربي. أما على صعيد المشهد الاستراتيجي، فقد تكوّن واقع توازني جديد إن على الصعيد العسكري أو على الصعيد البشري والمادي والاقتصادي. وللوهلة الأولى يمكن القول إن توحّد اليمن قد حرّك مكانة الشطرين معاً من موقع أدنى في خريطة التوازن الشامل في المنطقة إلى موقع أعلى. هذا التحرك المضموني يبدو واضحاً في بيانات الجدولين المرفقين، قبل الوحدة وبعدها.

إلا أنه يجب التحفظ قليلاً، ذلك أن هذا التحرك الايجابي ليس مطلقاً في الواقع، خصوصاً في حالة المقارنة مع «اسرائيل» مثلاً التي تطل غصباً على البحر الأحمر وتفرض نفسها كإحدى دوله. ويبدو ذلك في الفوارق الكبيرة في الامكانات العسكرية البحرية والصاروخية والطيران وغيرها، مع الوضع في الاعتبار أن هناك فارقاً كبيراً بين اجمالي أطوال الشواطىء «الاسرائيلية» المطلة على البحر الأحمر وتلك التي لليمن الموحد، فضلاً عن أن اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تملك قدرات نووية.

---

(٩٧) Walid Khadduri, «Yemen: Big Exploration Drive in Yemen,» *Mees*, no. 28 (15 April 1991).

جدول رقم (٨ ـ ٣)
مضمون المشهد السياسي والاستراتيجي لليمن قبل الوحدة وبعدها في اطار جنوب الجزيرة العربية والقرن الافريقي

النوع / الدولة	تعداد السكان (مليون)	تعداد الجنود (ألف)	اجمالي الناتج القومي (بليون دولار)	الانفاق الدفاعي (بليون دولار)	دبابات قتال رئيسية	قطع مدفعية ميدان	ناقلات أفراد/ مدرعة	طائرات هيل مسلحة	قوات جوية قاذفات ومقاتلات	قوات بحرية قطع بحرية
اليمن الموحد	١١,٥	٦٥	٧,٩٨ [١]	١,٠٦	١٢٧٥	٥٤٧	٦٧٠	٢٠	٨٤	٦
السعودية	١٠,٦	٧٦,٥	٨٧,٩٧	١٣,٨٦	٧٠٠	٧٨٤	٢٢٠٠	—	٢٥٣	٢٠
عُمان	١,٥٤٦	٣٠,٤	٩,١٦	١,٤٤	٨٢	١٣٨	٨	—	١٨	٤
السودان	٢٦,٠٨٣	٧١,٥	١١,٠٣	,٤٦ [٢]	٢٣٠	١٤٤	٢٨٦	٢	١٧	—
الصومال	٦,٤٤٦	غ.م	,٦٠١	,٠٢٨ [٣]	غ.م	—	—	—	—	—
جيبوتي	,٤١٢	٣,٤	,٤٠٠	,٠٣٦	غ.م	—	—	—	—	—
اثيوبيا	٥٠,٦	٦٥ [٤] ٦٠	٦,٠٧	,٥٣٢	٣٠٠	غ.م	٣٥٠	١٨	٦٨	١٢
اسرائيل	٤,٨٢٢	١٤١ [٥] ٥٠٤	٥١,٢٢	٦,١٦	٤٤٨٨	١٤٢٠	٥٩٠٠	٩٤	٥٩١	٢٥
مصر	٥٦,٠١٨	٤٢٠ [٦] ٦٠٤	٤٩,٤	٤,٢٧ [٧]	٣١٩٠	١٢٥٨	٣٤٥٠	٧٤	٤٩٥	٣١

(١) تقدير عام ١٩٩٠.
(٢) تقدير عام ١٩٩٠.
(٣) الانفاق الدفاعي لعام ١٩٨٩.
(٤) ٦٥ ألف جندي للجبهة الديمقراطية لتحرير أثيوبيا + ٦٠ ألف جندي لجبهة تحرير أريتريا.
(٥) ١٤١ ألف جندي خدمة عاملة، ٥٠٤ ألف جندي خدمة احتياط.
(٦) ٤٢٠ ألف جندي خدمة عاملة، ٦٠٤ ألف جندي خدمة احتياط.
(٧) الانفاق الدفاعي لعام ١٩٨٩.

المصدر: International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1992* (London: IISS, 1992).

١ ـ السياسة الخارجية لليمن الموحد: المبادىء والأهداف

تتحدد أهداف ومبادىء السياسة الخارجية اليمنية في[٩٨]:

أ ـ تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار الاقليمي. والتأكيد بأن اليمن الموحد هو أحد عناصر هذا الاستقرار، وان الوحدة في حد ذاتها مُكوِّن رئيسي في هذا المسعى.

ب ـ إن اليمن الموحد يسعى من خلال الحوار الأخوي، وعبر تغليب مبدأ المصالح المشتركة إلى حل المشكلات الموروثة بين اليمن وجيرانه، خصوصاً المشكلات الحدودية مع كل من عُمان والسعودية.

ج ـ إن اليمن الموحد قيمة مضافة للمصالح وللقيم العربية، وإنه يسعى إلى المحافظة وتطوير تلك المصالح العربية القومية، وإن استمراره عضواً في مجلس التعاون العربي دليل على هذا الأمر.

د ـ إن اليمن الموحد يؤيد حل مشكلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي سلمياً وعبر التفاوض، شريطة أن يؤدي هذا الأسلوب إلى تسوية شاملة، وإعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

هـ ـ إن اليمن الموحد جزء من النظام الدولي بكل ما فيه من تغيرات وتحولات، وإنه حريص على التعامل مع الدول والكيانات السياسية كافة على قاعدتي عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتبادل المصالح المشتركة.

٢ ـ أزمة الخليج الثانية وانعكاساتها

لم تمض سوى فترة قصيرة، وإذا بأزمة الخليج الثانية تَخُط لنفسها مساراً في العلاقات العربية ـ العربية ومجمل التفاعلات الدولية. ولم تكن دولة اليمن الموحد قد اشتد عودها بعد، وإذا بهذا المتغير يلقي بعواصفه ومردوداته على كل من السياستين الخارجية والداخلية لهذا البلد. وفي فقرات سابقة تمت الإشارة إلى كيفية تفاعل المجتمع اليمني مع نتائج الأزمة ومردوداتها، وإلى الانعكاسات الاقتصادية التي صاحبتها، ولم يسلم منها الاقتصاد اليمني.

أما بالنسبة إلى علاقات اليمن الخارجية، فقد تأثرت بدورها نظراً للموقف الذي تم اتخاذه، والذي لم يجد صدى إيجابياً خصوصاً عند دول الخليج والولايات المتحدة، وبناء عليه اتُخذت مجموعة من الاجراءات ذات الطابع العقابي، مثل الغاء الامتيازات كافة التي كانت تُمنح للمغتربين اليمنيين في السعودية[٩٩] مما دفع بأكثر من ٧٠٠ ألف منهم إلى العودة، ووقف

---

(٩٨) هذه الأهداف والمبادىء مستقاة من حوارات أجراها الباحث مع مسؤولين رسميين وحزبيين وخبراء في الخارجية اليمنية، أثناء وجوده في صنعاء في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١.

(٩٩) في شأن هذه الامتيازات التي قامت سلطات العربية السعودية بإلغائها وشملت وقف منح تأشيرات الدخول في المنافذ وليس السفارات، وإلغاء شرط الإعفاء من كفيل عمل، والإعفاء من رسوم الاقامة، ووقف =

المعونات الاقتصادية من قبل دول الخليج، والدخول في حملات إعلامية ضد الموقف اليمني، ومن ثم توترت العلاقات اليمنية ـ الخليجية على نحو غير مسبوق.

تبلور الموقف اليمني من أزمة الخليج على النحو التالي[100]:

«١ ـ عدم الموافقة على غزو العراق للكويت وضمه بالقوة، والطلب من العراق الانسحاب منها.

٢ ـ رفض التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة، والعمل على حل القضية في إطار الأسرة العربية.

٣ ـ إدانة الاجراء العسكري ضد العراق، والذي هدف إلى تدمير القوة العسكرية العراقية الصاعدة.

٤ ـ ان اليمن توافق على بحث القضايا في المنطقة، وتؤيد مبادرة العراق الصادرة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٩٠، وترفض أن تعامل الشرعية الدولية قضايا الشرق الأوسط بشكل مزدوج».

هذا الموقف التوازني الذي التزمت به الحكومة اليمنية عبّر عن نفسه في أكثر من مناسبة، مثل الدعوة إلى عدم تدويل الأزمة، ورفض الاعتراف بالنتائج المترتبة على إقدام القوات العراقية على غزو الكويت، والمطالبة باستمرار الجهود العربية لحل الأزمة في إطار سلمي تفاوضي، والإصرار على عدم المشاركة في أية أعمال حربية في إطار الحشد الدولي الذي كونته الولايات المتحدة تحت مظلة الأمم المتحدة لمواجهة العراق، فضلاً عن تقديم مبادرة سياسية لحلحلة الموقف في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بهدف استبعاد شبح المواجهة العسكرية وإتمام الانسحاب العراقي من الكويت[101].

ويشير الجدول التالي إلى موقف اليمن من قرارات الأمم المتحدة الصادرة بحق العراق:

= العمل بإعطاء إقامة لمدة أربع سنوات، وغيرها من الامتيازات التي تمتعت بها الجالية اليمنية، انظر: الحياة، ٢٠/٩/١٩٩٠.

(١٠٠) من نص تقرير للخارجية اليمنية حول الموقف من أزمة الخليج، نقلاً عن: محمد عبد الملك عبد الكريم المتوكل، «موقف اليمن الشعبي، والنخبوي والرسمي من أزمة الخليج،» المستقبل العربي، السنة ١٤، العدد ١٤٨ (حزيران/ يونيو ١٩٩١)، ص ١٠٩.

(١٠١) هناك تصريحات كثيرة منسوبة للرئيس علي عبد الله صالح ووزير الخارجية عبد الكريم الأرياني ووزير الدولة للشؤون الخارجية عبد العزيز الدالي تحمل المعاني الواردة أعلاه، نذكر منها حديث الرئيس صالح مع راديو لندن بتاريخ ٢٤/١١/١٩٩٠، وحوار مع صحيفة الأنباء الكويتية، نقلاً عن: صحيفة ٢٦ سبتمبر (٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠)، وتصريحات له بعنوان: «لم نؤيد الاجتياح وليس لدينا ما نصدره للعراق،» الحياة، ٢٠/١٠/١٩٩٠. وتصريحات لعبد العزيز الدالي بعنوان «اليمن ضد الاحتلال العراقي للكويت ومع حل سلمي للأزمة بالطرق السلمية،» الحياة، ٥/١٠/١٩٩٠. وقد أفادت صحيفة ٢٦ سبتمبر في ١٨/١٠/١٩٩٠ أن هناك مبادرة يمنية يجري التشاور بشأنها وأنها ترتكز على المبادىء الآتية: انسحاب القوات العراقية، النظر في الأسباب التي أدّت إلى الاجتياح ومعالجتها بصورة مناسبة، سحب القوات الأجنبية من الخليج، احترام السيادة والاستقلال للكويت، انهاء الحصار الاقتصادي على العراق، اقامة وضع اقتصادي جديد وعادل في المنطقة، العمل على ايجاد سلام عادل ودائم في المنطقة.

جدول رقم (٨ ـ ٤)
موقف اليمن من قرارات الأمم المتحدة الصادرة بحق العراق

رقم القرار	تاريخه	الموضوع	موقف اليمن
٦٦٠	١٩٩٠/٨/٢	ادانة الغزو العراقي والمطالبة بسحب قواته من الكويت	عدم المشاركة
٦٦١	١٩٩٠/٨/٦	فرض المقاطعة التجارية والمالية	امتناع
٦٦٢	١٩٩٠/٨/٩	اعتبار ضم الكويت للعراق غير قانوني	مع القرار
٦٦٤	١٩٩٠/٨/١٨	السماح للرعايا الأجانب بمغادرة الكويت والعراق	مع القرار
٦٦٥	١٩٩٠/٨/٢٥	الحصار البحري	امتناع
٦٦٦	١٩٩٠/٩/١٣	عدم استثناء المواد الغذائية والأدوية من العقوبات	ضد القرار
٦٦٧	١٩٩٠/٩/١٦	انتهاك حرمة البعثات الدبلوماسية	مع القرار
٦٦٩	١٩٩٠/٩/٢٤	تخويل لجنة العقوبات النظر في طلب الدول المتضررة للمساعدة	مع القرار
٦٧٠	١٩٩٠/٩/٢٥	الحظر الجوي	مع القرار
٦٧٤	١٩٩٠/١١/٢٩	تحميل العراق مسؤولية الأضرار التي حدثت في الكويت	امتناع
٦٧٧	١٩٩٠/١١/٢٨	اعتماد التوزيع السكاني والديمغرافي الذي قدمته الكويت	مع القرار
٦٧٨	١٩٩٠/١١/٢٩	بشأن استخدام القوة ضد العراق	ضد القرار
٦٨٦	١٩٩١/٣/٢	بخصوص وقف العمليات العسكرية	امتناع
٦٨٧		الخاص بوقف إطلاق النار	امتناع

المصدر: محمد عبد الملك عبد الكريم المتوكل، «موقف اليمن الشعبي، والنخبوي والرسمي من أزمة الخليج العربي،» المستقبل العربي، السنة ١٤، العدد ١٤٨ (حزيران/يونيو ١٩٩١)، ص ١١١.

ومن الجدول يتضح أن اليمن قد تراوحت مواقفه على النحو التالي:

ـ التغيّب عن التصويت مرة واحدة، وذلك في بداية الأزمة، وإزاء القرار ٦٦٠ الخاص بإدانة العراق والمطالبة بسحب قواته من الكويت، وقيل في تفسير ذلك أن المندوب اليمني كان يمثل المجموعة العربية في مجلس الأمن، ولما كانت تلك المجموعة العربية لم تصل بعد إلى قرار موحد بشأن التعامل مع الأزمة فقد فضل المندوب اليمني التغيب عن الاجتماع وعدم المشاركة فيه.

ـ التصويت والموافقة على القرارات ست مرات، وهي قرارات تناولت عدم الاعتراف بضم العراق للكويت واعتماد التوزيع السكاني الذي قدمته، ومسائل إنسانية خاصة بمغادرة أعضاء البعثات الدبلوماسية للعراق والكويت، وأخرى خاصة بمبادىء قانونية دولية تتعلق بحرمة البعثات الدبلوماسية وعدم انتهاكها، وثالثة تتعلق بمساعدات الدول المتضررة وإقرار الحظر الجوي ضد العراق.

ـ التصويت مرتين ضد عدم استثناء الأدوية والمواد الغذائية من العقوبات، وبشأن استخدام القوة العسكرية ضد العراق.

ـ الامتناع عن التصويت خمس مرات إزاء قرارات فرض المقاطعة التجارية والمالية، والحصار البحري، وتحميل العراق الأضرار التي حدثت في الكويت، والقرارين الخاصين بوقف العمليات العسكرية والشروط المصاحبة بوقف إطلاق النار.

وإجمالاً فإن تلك المواقف حاولت أن تعكس صيغة توازنية جاهدت القيادة السياسية والحكومة اليمنية في التعبير عنها. ومع أن اليمن رفض بعض القرارات أو امتنع عن التصويت عليها، مثلما سبق القول، إلا أنه من الناحية العملية لم يكن لديه خيار أو قدرة على تحويل مثل هذا الرفض إلى واقع، ومن هنا فقد التزم عملياً بتلك القرارات خصوصاً المقاطعة الاقتصادية والتجارية والحظر الجوي. أما المجال الوحيد الذي عبر من خلاله عن وحدة موقفه سياسياً وعملياً فهو الخاص بعدم المشاركة في الاجراءات العسكرية ضد العراق بكل مستوياتها.

لم يقتصر التعبير عن تلك الصيغة التوازنية في الاطار الدولي وحسب، بل امتد إلى المجالين العربي والإسلامي. ومن هنا امتنع اليمن عن التصويت على قرار قمة القاهرة غير العادية التي التأمت في ١٠ آب/اغسطس ١٩٩٠، وهو القرار الذي أعطى شرعية عربية لمجمل الاجراءات التي اتجهت إليها دول الخليج للدفاع عن نفسها، وأدان في الوقت نفسه سلوك العراق وقرر عدم الاعتراف بأي من النتائج المترتبة عليه. كما امتنع اليمن عن التصويت على قرار وزراء خارجية الدول الإسلامية الصادر في ٣ آب/اغسطس ١٩٩٠، والذي تضمن الأفكار والمبادىء نفسها.

أشارت التفسيرات الرسمية التي أعطيت للامتناع عن التصويت على قرار قمة القاهرة إلى عدة اعتبارات، منها «ان القرار كان مُعداً سلفاً فيما يخالف العادة التي تتبع في كل القمم العربية، وانه تضمن إدانة للعراق في وقت كانت النية تتجه إلى عدم الإدآنة وإتاحة الفرصة للحل السلمي في إطار عربي، وأن القرار أخرج القضية عن إطارها العربي وأفسح في المجال أمام الوجود الأجنبي وهو ما لا توافق عليه اليمن»[١٠٢].

---

(١٠٢) انظر: المتوكل، المصدر نفسه، ص ١١٣، وانظر ضمن: «ملف الغزو العراقي للكويت: الأبعاد والنتائج»، هناء زكي محمد، «الموقف اليمني تجاه أزمة الخليج،» السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ١٠٢ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠)، ص ٣٩ ـ ٤٠.

في واقع الحال فإن الموقف اليمني التوازني على النحو المشار إليه حاول أن يضع في اعتباره ثلاثة عناصر، الأول العلاقة الخاصة التي تجمع اليمن والعراق في إطار مجلس التعاون العربي الذي جمعهما مع كل من مصر والأردن منذ شباط/فبراير ١٩٨٩. والثاني مجمل التفاعلات الإيجابية السابقة التي ميزت علاقات اليمن مع بلدان الخليج، والعنصر الثالث وهو خاص بضغوط الواقع الداخلي الذي اتجه إلى مساندة العراق من زاوية مواجهة ورفض الاستعانة بدور عسكري أجنبي، وهي الضغوط التي أخذت أكثر من صيغة شعبية وتنظيمية وحزبية، وشكلت بدورها عنصر ضغط على القيادة السياسية لم يكن من الممكن تجاهله.

إلا أن التساؤل الجوهري الذي يمكن إثارته في هذا الصدد هو «لماذا فُهم الموقف اليمني على غير حقيقته، كما يقول بذلك الرسميون اليمنيون أنفسهم؟». ثمة تفسيرات رسمية وحزبية كثيرة، منها رغبة البعض في تشويه الموقف اليمني، وأنه قُرىء وفق ما توقعه الآخرون منه وليس من خلال النظرة إلى مجمل الظروف المحيطة به، وعدم توافر النية الحسنة للعرب والإرادة الصادقة التي منعت التوصل إلى حل سلمي في إطار عربي.

وجهة النظر اليمنية على النحو السابق قد لا تعطي تفسيراً كافياً للأسباب التي أدت إلى عدم تفهم أبعاد الموقف اليمني والنظر إليه نظرة سلبية، كما أنها لا تفسر حجم التوتر الذي نشب في العلاقات اليمنية ـ الخليجية وغيرها مع عدد من الدول العربية مثل مصر وبعض القوى الدولية الفاعلة كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا. وفي هذا الصدد ثمة وجهة نظر حزبية يمنية مغايرة لا تتفق مع الموقف الرسمي والحزبي المشار إليه، وتطرح بدورها أبعاداً أخرى تراها أسباباً رئيسية وراء التوتر الذي حصل وما زالت له بعض الامتدادات في علاقات اليمن خصوصاً مع دول الخليج. وقوام ذلك التفسير هو أن الموقف اليمني اعتمد في الاساس فكرة الحل العربي والإطار السلمي إزاء قضية هي من حيث طبيعتها وطريقة تفجرها، كانت متناقضة تماماً مع أية اعتبارات موضوعية للحل العربي. هذا أولاً.

ثانياً، ان امتناع اليمن عن إدانة السلوك العراقي سواء في إطار الأمم المتحدة أو في إطار الجامعة العربية أو المنظمة الإسلامية لم يكن مُبرراً أو مُقنعاً في نظر الكثيرين، ونتج منه الانطباع السلبي الأول الذي استمر لصيقاً بالموقف اليمني حتى على الرغم من أن اليمن اتجه إلى الموافقة على غالبية قرارات الأمم المتحدة في ما بعد والتزم عملياً بها.

وثالثاً، إن العراق نفسه لم يُعط للحل العربي أية إمكانية للتحقيق، بل إنه بسلوكه حاول أن يحصر الحل العربي في إطار تحقيق أهدافه أولاً وأخيراً.

ورابعاً، إن الموقف اليمني بلور قدراً من عدم الاعتراف بالجميل الذي قدمته في السابق مجموعة الدولة الخليجية، في ما أثار حفيظتهم ضده.

خامساً وأخيراً، الاخطاء التي وقع فيها الإعلام اليمني الرسمي، حيث تمادت الصحف والإذاعة والتليفزيون في إدانة جزئية اللجوء إلى القوة العسكرية الأجنبية، وفي الوقت نفسه التعمية على جوهر الأزمة ذاتها، الأمر الذي عكس تماشياً مع جزء من تفاعلات

المجتمع المدني اليمني المؤيد للموقف العراقي، ومتجاهلاً في الوقت نفسه تلك التفاعلات الشعبية والحزبية التي أيّدت موقف الكويت وشعبها(١٠٣).

هذا الجدل السياسي حول ملابسات الموقف اليمني وانعكاساته لا ينفي اتفاق الجميع على وجهة نظر مفادها أن الأزمة بكل ملابساتها كانت نتاجاً لمجموعة أخطاء وقع فيها الجميع ـ العراق ودول الخليج ومصر واليمن ذاته وكل الأطراف العربية ـ وأنه لا يتحمل فيها طرف وزراً أكبر من الطرف الآخر.

في ما بعد الانتهاء من الأزمة، غلب على الموقف الرسمي اليمني محاولة تجاوز تلك المواقف، والمناداة بالبدء بصفحة جديدة من العلاقات العربية، وإصلاح النظام العربي بناء على الدروس المستفادة من الأزمة. وعلى هذا الأساس دعت اليمن إلى معاودة العلاقات مع الدول الخليجية، وإلى الترحيب بأي جهد يقوم به أي طرف عربي أو غير عربي للوساطة لعودة العلاقات اليمنية ـ الخليجية إلى طبيعتها الحسنة المعهودة من قبل، شريطة عدم فتح ملف الأزمة ذاتها ومن أخطأ ومن أصاب أو الخضوع لشرط تقديم اعتذار يمني لهذا الطرف أو ذاك(١٠٤). وفي هذا الإطار تدخل محاولات تنشيط العلاقات مع مصر، وكانت زيارة عبد الكريم الأرياني وزير الخارجية اليمني إلى مصر ولقاؤه مع الرئيس مبارك في مطلع أيار/مايو ١٩٩٢ خطوة في هذا الإطار. وفي هذا اللقاء تم بحث احياء اتفاقات التعاون الثنائي الموقعة بين البلدين في مختلف المجالات، وتنفيذ بروتوكولات تعاون فني(١٠٥).

وتثير أزمة الخليج والموقف اليمني ازاءها عدة قضايا منها:

١ ـ موضوع مصير مجلس التعاون العربي، فبالرغم من كل التوترات التي صاحبت الأزمة في علاقات اليمن ومصر، فإن أياً منهما لم يعلن قط عن رغبته أو نيته الانسحاب من المجلس، الذي جمدت أعماله بتوافق ضمني من كل أطرافه. وتشير تصريحات للرئيس علي عبد الله صالح إلى «ان المجلس ما زال قائماً، وأن المسألة مسألة وقت لاستعادة نشاطه مرة أخرى»(١٠٦).

٢ ـ موضوع الترتيبات الأمنية في الخليج، حيث تحدد الموقف اليمني في أنه «مع أي ترتيبات أمنية لأي منطقة، على أن يكون أمناً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، أما إذا كانت تلك الترتيبات تعني ترتيبات عسكرية خالصة، أو أن تأخذ صيغة تجمع لعدة دول لمواجهة دولة أخرى من الإقليم أو المنطقة نفسها، فهو ما لا تسعى إليه اليمن وليست حريصة عليه»(١٠٧).

---

(١٠٣) الأفكار أعلاه وردت بصيغ مختلفة في حوارات مسجلة وغير مسجلة أجراها الباحث مع عدد من المسؤولين الحزبيين وباحثين يمنيين في القاهرة وصنعاء.

(١٠٤) انظر على سبيل المثال حواري الرئيس علي عبد الله صالح، في: **الوسط** (٨ ـ ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٢)، ص ١٠ ـ ١٤، و**الشروق** (٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٢)، ص ٢٢ ـ ٢٤، وحوار وزير الخارجية عبد الكريم الأرياني، في: **الحياة**، ١٩٩١/١٠/٥.

(١٠٥) **الحياة**، ١٩٩٢/٥/١.

(١٠٦) من حوار الرئيس علي عبد الله صالح، في: **الوسط** (٨ ـ ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٢).

(١٠٧) حوار الارياني، في: **الحياة**، ١٩٩١/١٠/٥.

٣ ـ موضوع جهود التسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي باشرته الولايات المتحدة بمشاركة رمزية سوفياتية. وفي هذا الصدد تبلور موقف اليمن في «تأيد أية جهود سلمية تعمل على تطبيق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن، وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام باعتباره الحد الأدنى لتحقيق سلام عادل في المنطقة، مع مراعاة عدم الإفراط في التفاؤل من توقع مردودات إيجابية سريعة لتلك الجهود التي تبلورت في انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١»(١٠٨). وتعتبر الدبلوماسية اليمنية «ان مشاركتها في مراحل تالية لعملية السلام ـ كالمفاوضات المتعددة ـ مشروطة بموافقة ومشاركة الفلسطينيين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية»(١٠٩). ومن هذه الزاوية وافقت اليمن من حيث المبدأ على تلبية دعوة المشاركة في المفاوضات المتعددة التي جرت في شباط/فبراير ١٩٩٢ بموسكو، لكنها لم تحضر نظراً لعدم حضور الجانب الفلسطيني الذي مُنع من المشاركة في تلك الجولة.

٣ ـ المشهد السياسي في القرن الافريقي

مما يجدر ملاحظته أن فعل الوحدة اليمنية قد صاحبته من حيث الزمن تغيرات معاكسة من حيث الجوهر في عدد من الدول الرئيسية المحيطة بها، وهي التغيرات التي أوجدت قطيعة معنوية بين اتجاه الوحدة اليمنية من جانب، وبين اتجاه الانفراط والتشرذم الذي أصاب دولاً عربية أخرى من جانب آخر مثل الصومال واثيوبيا، فضلاً عن السودان الذي يعاني بلورة اتجاهات انفصالية يشتد عودها يوماً بعد يوم في ما يتعلق بمصير جنوبه. وينطبق الأمر على جيبوتي التي تعاني صراعاً عرقياً سياسياً بين العفر والعيس والذي ينبىء بدوره بانفراط عقد جيبوتي على نحو غير مرغوب. هذه الأمور كلها تنبىء بتغير كيفي في خريطة منطقة القرن الافريقي، سواء بظهور دول وكيانات جديدة، كاريتريا التي استقلت عن اثيوبيا في نيسان/ابريل ١٩٩٣، أو بضعف الكيانات القائمة مثل الصومال الذي فقد وحدته الموضوعية بعد سقوط نظام الرئيس السابق سياد بري نهاية العام ١٩٩٠، وما تلاه من اندلاع حرب أهلية، وإعلان دولة في شمال الصومال لم يعترف بها أحد، ثم تدخل القوات الدولية فيها وما ترتب على ذلك من مشكلات جمة وتعثر جهود المصالحة الوطنية الداخلية، أو السودان الذي يعاني بدوره استمرار الحرب في الجنوب ونزوع الفصائل المعارضة السياسية والعسكرية الجنوبية إلى خيار الانفصال، وزيادة درجة غموض المستقبل إزاء مصيره وبالتالي إزاء مصير السودان نفسه.

ومن هنا تضيف تلك التطورات العكسية في دول المحيط اليمني الافريقية مضموناً إيجابياً أكثر بالنسبة إلى اليمن الموحد، كما تجعل من دوره التوازني في سياسات المنطقة أمراً لا مفر منه من أجل الحفاظ على الحدود الدنيا للاستقرار الإقليمي لمنطقة القرن الافريقي من جهة ولجنوب الجزيرة العربية من جهة أخرى. وهكذا يتضح العبء السياسي والاستراتيجي الذي سيناط باليمن الموحد بفعل تداعيات الأحداث في المحيط الإقليمي المباشر.

---

(١٠٨) تصريحات وزير الخارجية اليمني في: ١٤ اكتوبر، ١٩٩١/١٠/٢٤.

(١٠٩) تصريحات وزير الخارجية اليمني في: الحياة، ١٩٩٢/٢/٨.

نستطيع أيضاً أن نضع أيدينا على عبء آخر نتج من المردودات التي تفرزها تلك الأحداث، ونعني به العبء الداخلي النابع من عودة كثير من المغتربين اليمنيين الذين استقروا في تلك البلاد لفترة طويلة سابقة، ولم يجدوا مفراً من العودة إلى بلدهم الأم بعد تدهور الأحوال المعيشية والسياسية في تلك البلدان، الأمر الذي يضفي أعباء مضاعفة على الاقتصاد والمجتمع اليمني في وقت لم يكن مستعداً فيه لمواجهة تلك الأعباء الاضافية. الأكثر منذ ذلك فقد باتت اليمن ـ بفعل استقرارها النسبي مقارنة بالاستقرار السياسي في تلك البلدان المحيطة ـ هي الملاذ لكثير من أبناء تلك الدول، باعتبارها الأقرب جغرافياً والأقرب من حيث طبيعة الحياة وأسلوب المعيشة. ومن ثم فهناك اللاجئون الصوماليون والاثيوبيون ومن جيبوتي ومن اريتريا، الذين يمثلون بدورهم عبئاً مضافاً على المجتمع اليمني. ان هذه الميزات المكانية والمعيشية لليمن الموحد، كانت السبب ـ على سبيل المثال ـ وراء اندفاع العديد من قطع البحرية الاثيوبية إلى الموانىء اليمنية(١١٠) أثناء المعركة الأخيرة التي جرت في أيار/مايو ١٩٩١ بين نظام الرئيس منغستو السابق وبين كل من الجبهة الوطنية الديمقراطية الثورية الاثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير اريتريا، واللتين دان لهما الحكم في ما بعد، سواء في أديس أبابا أو في أسمرا.

إلا أن آثار تدهور أوضاع دول الجوار الافريقي لا تقف عند حد استقبال مهاجرين أو لجوء قطع بحرية عسكرية في وقت الأزمات، ولكنها تمتد إلى أمر أخطر يتعلق بدرجة الانضباط الأمني داخل اليمن ذاته. فعدم وجود سلطات مركزية قوية في تلك البلدان جعل منها مصدراً من مصادر تهريب السلاح إلى اليمن، وساعد على ذلك اتساع شواطىء اليمن، وضعف الامكانات المتاحة لديه للسيطرة التامة على كامل تلك الشواطىء التي تستغل في عمليات التهريب، فضلاً عن شيوع الطلب على السلاح في اليمن ذاته. وطوال العامين الأولين في عمر الوحدة اليمنية أعلن أكثر من مرة عن الكشف عن عمليات تهريب أسلحة وذخائر إلى اليمن، كانت قادمة إما من جيبوتي أو من الصومال واثيوبيا(١١١).

ووفقاً لمجريات الأوضاع في القرن الافريقي يمكن الاستنتاج بأن تغير الصورة السياسية في القرن الافريقي والجزيرة العربية ناتج من تفاعل مسارين رئيسيين للأحداث، أحدهما تطور الوحدة اليمنية بما فيه من زيادة درجة القوة والمنعة والتحرك الايجابي من موقع إلى آخر، والتطور المعاكس، أي مسار الانفراط والتدهور الذي أصاب بعض دول المحيط المباشر. وتولي السياسة اليمنية أهمية قصوى لما ستؤول إليه مصائر تلك البلدان الافريقية والعربية. وهناك قدر أكبر من الاهتمام بمصير اريتريا واستقلالها، إذ سيجعل هذا التطور من البحر الأحمر بحيرة عربية في غالبيته القصوى. وتجدر الإشارة إلى أن وجهة نظر اليمن إزاء أمن

---

(١١٠) انظر تقريراً اخبارياً حول لجوء قطع من البحرية الاثيوبية إلى السواحل اليمنية في: الشرق الأوسط، ١٩٩١/٥/٢٧.

(١١١) انظر مثلاً قيام جيبوتي بمصادرة ٦٧٥٠ مسدساً كاتماً للصوت كان مخططاً تهريبها إلى اليمن عبر القوارب الصغيرة، في: الحياة، ١٩٩٢/٤/١. واحباط محاولة أخرى لتهريب ٧٧٠٠ مسدس آخر من جيبوتي إلى عدن، انظر: الحياة، ١٩٩٢/٥/١٠.

البحر الأحمر تقوم على أساس أنه من أمن دوله، وأنه مسؤولية الدول المطلة عليه، مع استبعاد أدوار أو تدخلات القوى الكبرى من تلك الجهود[112].

في ما يتعلق بمستقبل أريتريا فيجدر بالذكر أن السياسة اليمنية في السابق كانت ترى حق شعب أريتريا في الحصول على الاستقلال. ويطول التنسيق بين البلدين أموراً شتى، منها ضبط الأوضاع الأمنية في منطقة جنوب البحر الأحمر، والعمل المشترك لمواجهة عمليات تهريب السلاح إلى اليمن عبر تلك المنطقة. وتبرز في هذا الإطار زيارة وفد عسكري يمني رفيع المستوى إلى العاصمة الأريترية أسمرا في آذار/مارس ١٩٩٢، وتوقيع عدة اتفاقات أمنية تتعلق بمراقبة حركة الملاحة في مداخل مضيق باب المندب ومخارجه[113]. وأثناء زيارة اسياس أفورقي رئيس الحكومة الأريترية المؤقتة لصنعاء اتفق على إقامة مكاتب تمثيلية لكل بلد لدى الطرف الآخر لتسهيل الاتصالات بينهما[114].

وفي إطار حرص السياسة الخارجية اليمنية على استقرار بلدان القرن الافريقي، يجيء الحرص على استمرار الصومال موحداً، ومن هنا رفض اليمن الاعتراف، شأن كل الدول العربية الأخرى، بذلك الكيان الذي أعلن عن نفسه تحت مسمى «جمهورية شمال الصومال». ويطول الاهتمام اليمني مستقبل جيبوتي التي يتعرض نظامها السياسي لهزات شديدة نتيجة غياب الإصلاحات السياسية الضرورية، واشتداد معارضة العفر ضد العيس الذين يحتكرون السلطة فيه. وتقوم وجهة نظر اليمن على ضرورة الحفاظ على وحدة جيبوتي، والعمل على البدء بإصلاحات سياسية ذات طابع ديمقراطي حتى لا تتعرض البلاد إلى هزة تطول دولاً أخرى في المنطقة[115]. وفي هذا الصدد قدم اليمن مبادرة سياسية بهدف جمع زعماء حركة المعارضة الجيبوتية والحكم هناك لتسهيل إجراء الاصلاحات المطلوبة ومحاصرة الأزمة في هذا البلد[116].

٤ ـ مشكلات الحدود اليمنية

منذ الأيام الأولى لقيام دولة اليمن الموحد، كان ثمة حرص على توضيح الموقف من قضية الحدود التي تجمع بين تلك الدولة الجديدة وكل من عُمان والسعودية. وأبدت الحكومة اليمنية في أول بيان سياسي لها أمام مجلس النواب اليمني بعد أقل من أسبوع على إعلان

---

(١١٢) من تصريحات الرئيس علي عبد الله صالح أن «الأمن في البحر الأحمر من اختصاص الدول المطلّة عليه، ويجب أن يظل بمنأى عن الصراع والتوتر والتدخلات الأجنبية». الشروق (٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٢).

(١١٣) انظر تقريراً بعنوان: «٥ عواصم محور الدبلوماسية اليمنية في منطقة القرن الافريقي،» الحياة، ١٩٩٢/٦/١٤.

(١١٤) الشرق الأوسط، ١٩٩٢/٣/٢٨.

(١١٥) من رسالة شفهية من الرئيس اليمني إلى نظيره في جيبوتي، نقلها رئيس وزراء جيبوتي أثناء زيارته لليمن. انظر: الحياة، ١٩٩٢/١/٢٩.

(١١٦) «٥ عواصم محور الدبلوماسية اليمنية في منطقة القرن الافريقي».

الـوحدة، انها راغبـة في إنهاء ملف الحدود من خـلال الحوار والأسـاليب السلميـة مـع دولتي الجوار. وإذا كان اندلاع أزمة الخليج أثار شكوكاً كثيرة حول جهـود تسويـة ملف الحدود مـع السعـودية، فـإن الأمر بـدا مختلفاً بـالنسبة إلى تسـوية الحـدود اليمنية العُـمانية، حيث استمـر البلدان في الحوار حول ترسيم الحدود بينهما، واستكمال المهمـة التي بدأت في مـا قبل الـوحدة بـين الشطر الجنـوبي سابقـاً وعُمان. وقـد تم الاتفاق عـلى المبادىء التي يتم وفقـاً لهـا تـرسيم الحدود، وهي التراضي والتوازن وعدم الإفراط أو التفريط في الحقوق والسيادة الـوطنية لكـل منهما، وعدم سعي أيّ منهـما لتحقيق مكاسب عـلى حساب الـطرف الآخر، وأن يكـون خط الحـدود مستقيماً إلى أقصى حـد، وأن يتم تجاوز مبـدأ الحقوق التـاريخية مـا أمكن ذلـك، وأن يُراعى تسهيل الانتقالات بالنسبة إلى القبائل التي تعيش على جانبي الحدود(١١٧).

وبعـد عدة جولات من المفاوضات توصل الطرفـان إلى اتفاقيـة لترسيم الحـدود بينهما، وتم التوقيع عليها في صنعاء الأول من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢. «ولـلاتفاقيـة ملحقان أولهما ينـظم حقوق الـرعي المشتركـة بين البلدين، ويتيـح استمرار التقـاليد السـائدة في المنـاطق الحدوديـة منذ مئـات السنين، والتي تسمح للقبائل والرعاة المقيمين فيها بالتنقل داخل الحدود وفقـاً لمواسم هـطول الأمطار. ويشمـل الملحق الثاني تنظيم سلطات الحدود بين البلدين، والتي تركت لها مهمة تحديـد منافـذ العبور الـبرية عـلى امتداد الحدود وطولها ٣٠٠ كم، ومهمة تحديد اجراءات التأشيرة والجمارك والمساعدة على تحويل هذه المنطقة إلى منـطقة اقتصادية مشتركة ينمو فيها التبادل التجاري والاستثمار المشترك. ويسمـح الملحق الثاني بـالانتقال المبـاشر والميسر للأفراد على الجانبين بسياراتهم عن طريق البر»(١١٨).

وفي هذا الصدد تبرز عدة دلالات هامة وهي:

١ ـ إن الاتفاق على ترسيم الحدود اليمنية العُمانية على النحو السابق خرج بها من عباءة الحـدود الموروثـة من حقبة الاستعـمار البريـطاني لمنطقـة جنوب اليمن، والتي كـانت مقننـة في اتفاقات ١٩٥٤ و١٩٦١ و١٩٦٥. كما خرج بها من حالة حدود الأمر الواقع إلى حالـة الحدود المتفق عليها بالتراضي والتوازن والمصالح المشتركة. وهي بهذا المعنى تعد حدوداً عربية ـ عربية صرفاً ليست لأيّة جهة أجنبية خارجية يد في تحديـدها، وذلـك على عكس الكثـير من خطوط الحدود العربيـة ـ العربية الأخرى.

٢ ـ إن البلدين لم يعتمدا في ترسيم الحدود بينهما عـلى الاتفاقـات القديمـة أو المطالبـات التـاريخية، وإنمـا تجاوزا ذلـك من خلال الاعتـماد على جملة مبـادىء هـاديـة لهـما من صنعهـما وبرضائهما المشترك.

٣ ـ ان الاتفاق يقدم نموذجاً للتوصل إلى ترسيم حدود يجعل منها معابر عـلى جانبيهـا، وهو ما يبدو من المبادىء والأسس التي تضمنها ملحقا الاتفاقية على النحو المشار إليه.

---

(١١٧) حسب تصريح رئيس مصلحة المساحة اليمنيـة، نقـلاً عن: **الشرق الأوسط**، ٢٥/١/١٩٩٢. انظر أيضاً: حوار وزير الخارجية اليمني حـول ملف الحدود مـع عمان والمبادىء التي تحكمت فيه، في: **الـوسط** (٢٢ ـ ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٢)، ص ٢٣ ـ ٢٦.

(١١٨) **الحياة**، ٣/١٠/١٩٩٢.

في ما يتعلق بالموقف من مسألة الحدود مع السعودية، فقد تبادل الطرفان إشارات عامة خلال شهر أيار/مايو ١٩٩٢ عبرت عن الرغبة المتبادلة في إنهاء ملف الحدود بينهما[١١٩]. وقد أجريت بالفعل جولة تمهيدية لهذا الغرض في جنيف، تمّ فيها بحث تشكيل لجان فنية وأسلوب عملها[١٢٠]. وحتى مطلع كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ عُقدت ثلاث جولات للخبراء، اثنتان منها في السعودية والثالثة في صنعاء. وقبل عقد الجولة الأولى في ١٩٩٢/٩/٢٨، أرسلت السعودية مذكرة إلى الطرف اليمني أوضحت فيها وجهة نظرها في ما يتعلق بمهمة لجنة الخبراء تضمن ما يلي:

«١ ـ تشكيل لجنة لتحديد العلامات المقامة على خط الحدود وفقاً لتقارير الحدود المعدة بموجب معاهدة الطائف بالاتفاق مع شركة عالمية لتنفيذ ذلك.

٢ ـ ترسيم ما تبقى من حدود ابتداء من جبل الثار وفقاً لمعاهدة الطائف، وذلك بأن يقدم كل طرف في وقت واحد تصوره لخط الحدود الذي تتناوله معاهدة الطائف.

٣ ـ تعيين الحدود وترسيمها في المنطقة التي لا تتناولها معاهدة الطائف حتى حدود سلطنة عُمان بأن يقدم كل جانب تصوره لخط الحدود في هذه المنطقة.

٤ ـ تعيين الحدود البحرية»[١٢١].

وقد انصب اهتمام الجانب اليمني في اجتماعات الخبراء على الاتفاق على آلية التفاوض وحفظ الحقوق القانونية للطرفين أثناء التفاوض، في حين انصب اهتمام الجانب السعودي على إقناع الطرف اليمني بما تضمنته مذكرته المشار إليها.

وبناء على خبرة اجتماعات لجان الخبراء، يمكن الاستنتاج بأن المفاوضات اليمنية ـ السعودية قد تأخذ وقتاً طويلاً. ومع ذلك فهناك ثلاث دلالات هامة، أولها ان مجرد اعتماد أسلوب التفاوض المباشر يثبت رغبة الطرفين في التوصل إلى تسوية نهائية لمشكلة الحدود المشتركة، والدلالة الثانية هي أن المحدد السياسي المتمثل في قدر من الجفاء في علاقات البلدين السياسية، نظراً لعدم التخلص بعد من آثار المواقف المتبادلة أثناء أزمة الخليج الثانية، يؤثر في بطء الانجاز وعدم تناول الخبراء بالبحث والدراسة للمسائل الجوهرية. ومن الناحية النظرية فإن تحسن علاقات البلدين في المستقبل سوف يؤدي إلى التناول الجدي لهذه المشكلة. أما الدلالة الثالثة فهي خاصة بالموقف اليمني في تلك الاجتماعات، والذي لم يطلب رسمياً إلغاء اتفاق الطائف، وإنما طلب معالجة شاملة للمشاكل التي أثيرت وما زالت تثار في علاقات البلدين منذ العام ١٩٥٨ وحتى الآن، وكذلك المشكلات التي لم تتضمنها الاتفاقية. وتشير آخر مواقف الجانب اليمني المعلنة إلى أن اليمن يرى في اتفاق الطائف الحدودي للعام ١٩٣٤ والموقع عليه بين الإمام يحيى والملك عبد العزيز آل سعود والمصدق عليه في ما بعد

---

(١١٩) انظر في ذلك تصريحات الرئيس علي عبد الله صالح في: الحياة، ١٩٩٢/٥/٢٤، ورد مصدر سعودي مسؤول في: الحياة، ١٩٩٢/٥/٣٠.

(١٢٠) الشرق الأوسط، ١٩٩٢/٧/٢١.

(١٢١) الشرق الأوسط، ١٩٩٢/٩/٢٦.

منهما قد «أنهى ترسيم الحدود بين نقطة شمال ميدي إلى جبل الثار، وأن الجزء الباقي من الحدود الذي لم يشمله الاتفاق هو لب التفاوض مع المملكة السعودية»[122]. ويكشف هذا الموقف عن تناغم جزئي مع الموقف السعودي المعلن. ومن الممكن القول إن المبادىء التي حكمت الموقف اليمني في عملية ترسيم الحدود اليمنية العمانية سوف تحكم موقفه في المفاوضات مع الجانب السعودي.

٥ ـ اليمن وإيران

تعرضت علاقات اليمن الواحد وإيران إلى قدر من التنشيط خصوصاً في العام الثاني لقيام الجمهورية اليمنية، ورجع ذلك إلى اعتبارات عدة منها:

أ ـ انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية التي كانت وراء ما يشبه قطيعة يمنية ـ ايرانية، وأدت إلى إرسال اليمن ـ الشطر الشمالي تحديداً سابقاً ـ قوات عسكرية لمساندة العراق، ولا سيما بعد أن دخلت القوات الإيرانية الأراضي العراقية بعد حزيران/ يونيو ١٩٨٣.

ب ـ السياسة اليمنية في ظل الوحدة القائمة على قاعدة تبادل المصالح.

ج ـ التغيرات التي حدثت في القيادة الإيرانية في ظل رئاسة الرئيس هاشمي رافسنجاني، وما تبعه من تدشين سياسة قوامها التخفيف من عنصر الإيديولوجية في علاقات إيران الخارجية، والانفتاح السياسي على العديد من الدول العربية والإقليمية، وهو ما تعزز بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، وتغير موازين القوى في منطقة الخليج لصالح إيران نسبياً.

د ـ سبب آخر راجع إلى نمو العلاقات الإيرانية ـ السودانية، بما يلقي ظلاله على مجمل التوازنات في منطقة القرن الافريقي والتي تمثل المحيط الإقليمي المباشر ووثيق الصلة بالأمن في اليمن الموحد.

كانت الخطوة الأولى في تنشيط العلاقات بين البلدين هو التغاضي عن الخلافات التي كانت بين البلدين أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية و«انهاء ملف الأسرى اليمنيين الذين كانوا بحوزة إيران. وتلا ذلك تشكيل لجنة وزارية مشتركة للتعاون الاقتصادي»[123]، وتبادل زيارات لوفود من مجلسي الشورى في البلدين[124]، وتبادل رسائل بين الرئيس صالح والرئيس رافسنجاني[125] والتي أبرزت إصرار البلدين على تطوير علاقاتهما المشتركة في مجالات عدة. وفي ظل تلك الرغبة المتبادلة في تطوير العلاقات تفهم مشاركة اليمن في المناورات البحرية التي قامت بها وحدات بحرية سودانية ـ أريترية ـ إيرانية في البحر الأحمر في مطلع العام ١٩٩٢. وفيها «شاركت وحدات بحرية يمنية بصفة مراقب في تلك المناورات بناء على دعوة من الحكومة السودانية»[126].

---

(١٢٢) تصريحات وزير الخارجية اليمني، عبد الكريم الأرياني، في: الحياة، ١٩٩٢/٧/١٣.

(١٢٣) من حوار وزير الخارجية اليمني مع: الشرق الأوسط، ١٩٩٢/٢/٣.

(١٢٤) تمت زيارة وفد برلماني ايراني إلى صنعاء في ١٩٩١/٢/١٨، ووفد آخر برئاسة مهدي كروبي، رئيس البرلمان الايراني إلى صنعاء، في ١٩٩١/١٢/٢٣.

(١٢٥) انظر: الحياة، ١٩٩١/٩/٢٣، والشرق الأوسط، ١٩٩٢/٢/٣.

(١٢٦) من حوار وزير الخارجية اليمني، في: الشرق الأوسط، ١٩٩٢/٢/٣.

وعلى الصعيد الاقتصادي، قررت إيران رفع حجم استثماراتها في اليمن إلى ٣٠٠ مليون دولار، وتشمل مجالات صحية وإنشاء طرق وتنقيب عن النفط والمشاركة في تطوير الموانىء اليمنية. كما رفعت إيران حجم صادراتها النفطية إلى اليمن، وسمحت له باستيراد ما يعادل ١١٠ ملايين دولار من الانتاج الصناعي الإيراني مقابل ضمانة حكومية. وتشارك «مؤسسة الشهيد» الإيرانية في مشروع بناء مستشفى حديث في صنعاء، وثلاث مصحات حديثة في عدن وتعز والحديدة[١٢٧].

٦ ـ العلاقات مع الولايات المتحدة والكومنولث الجديد

تأثرت علاقات اليمن وتفاعلاته السياسية بالموقف الذي اتخذه أثناء تفاعل أزمة الخليج، إلا أن هذا التأثر ظل في حدوده الدنيا. ولعب عامل اكتشاف النفط في اليمن والنتائج المبهرة المنتظرة في هذا المجال، دوراً في تكالب الشركات الأمريكية على التنقيب عن النفط في اليمن. وربما ساهم ذلك في ايجاد منفذ لإعادة تقويم العلاقات بين البلدين بناء على قاعدة المصالح المشتركة. وبعد الانتهاء من الأزمة وكذلك تأييد اليمن لسياسة التسوية تحت رعاية أمريكية ـ روسية، وغلبة الطابع التعددي على سياسته الداخلية، كل ذلك أدى إلى مزيد من تطوير العلاقات بين البلدين. وقد عبر الرئيس علي صالح عن ذلك بقوله: «ان العلاقات اليمنية ـ الأمريكية تزداد تطوراً كل يوم وهي أفضل مما كانت عليه أثناء أزمة الخليج، فالولايات المتحدة تتفهم الموقف اليمني الآن ربما أكثر من الآخرين، وهناك حرص مشترك على تطوير العلاقات الثابتة لوجود مصالح مشتركة في الحاضر والمستقبل»[١٢٨]. وينطبق الأمر نفسه على علاقات اليمن الموحد وكل من فرنسا وبريطانيا، حيث تحولت العلاقات معهما من موقع التوتر إلى موقع المصالح المشتركة، وللنفط دور رئيسي في هذا التحول. وتعد تجربة التعددية السياسية التي ارتبطت بالوحدة اليمنية، وميزت الأداء السياسي الداخلي طوال الفترة الانتقالية، أحد أهم العوامل التي تدفع الغرب إلى الاهتمام بتطوير علاقاته السياسية مع اليمن. ولقد أظهرت دول غربية عديدة حرصها على نجاح الانتخابات اليمنية البرلمانية الأولى التي تمت في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٣، باعتبارها خطوة في اتجاه حكم ديمقراطي في منطقة تسودها اتجاهات أصولية وحركات عنف ديني ذات مناخ وأفكار شمولية. وتمثل هذا الحرص في تقديم العديد من الخبرات الفنية للحكومة اليمنية واللجنة العليا لمساعدتها على إنجاز الانتخابات وتحقيق رقابة شعبية ودولية عليها.

وفي الإطار الدولي يبرز تفاعل اليمن مع حقيقة اختفاء الاتحاد السوفياتي وتبلور صيغة دولية جديدة تحت مسمى «كومنولث الدول المستقلة». وقد اعترف اليمن بهذا الكيان الدولي وبجمهورية جورجيا في اليوم الأول لإعلان وجوده. كما اعترف بجمهوريات البلطيق الثلاث

---

(١٢٧) الشرق الأوسط، ١٩٩٢/١/٤١.

(١٢٨) من حوار الرئيس علي عبد الله صالح في: الوسط (٢٢ ـ ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٢)، ص ١٤.

حين أعلنت استقلالها أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وتعد أبرز ملفات العلاقات اليمنية مع الكومنولث الجديد هي تسديد الديون المستحقة على اليمن لما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي سابقاً، سواء الديون العسكرية أو المدنية، وملف الطلاب اليمنيين الدارسين في الجامعات والمعاهد العليا السوفياتية سابقاً، والذين كانت دراستهم عبارة عن منح سوفياتية بالأساس، وملف التسليح والامدادات العسكرية السوفياتية لليمن وما يلحقه من خبراء ومدربين. وثمة اتفاق على أن المبدأ الحاكم في تلك المجالات مستقبلاً هو الأساس الاقتصادي وتقديم السلعة مقابل الثمن[١٢٩].

خاتمة

الفترة الانتقالية: محاولة للتقييم

مثلت الفترة الانتقالية تجربة فريدة في عمر الجمهورية اليمنية. والسؤال الذي يفرض نفسه بعد أن انتهت الفترة الانتقالية ودخل اليمن الموحد مرحلة جديدة قوامها الشرعية الدستورية الدائمة، هو ماذا أضافت هذه الفترة الانتقالية بالفعل إلى تجربة الوحدة اليمنية؟، وما هي انجازاتها الكبرى إن صح التعبير، يقابلها اخفاقاتها الكبرى ان صح التعبير أيضاً؟. وكما رأينا في فصول سابقة فإن الفترة الانتقالية جاءت كحل وسط بين طرحي الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام. فالأول طالب بفترة انتقالية طويلة نسبياً، ما بين خمسة إلى سبعة أعوام، قبل الدخول في حالة دمج حقيقي وشامل، والثاني طالب بالدخول فوراً في حالة وحدة اندماجية. واكمالاً لقاعدة التنازلات المتبادلة التي اتبعها الحزبان الحاكمان عند الإعداد للوحدة، تم الاتفاق على إقامة دولة موحدة، وفي الوقت نفسه تحديد فترة انتقالية لمدة عامين ونصف العام، ولكنها امتدت في واقع الأمر ـ كما سلفت الإشارة ـ إلى ما يقرب الثلاث سنوات.

تحددت الأهداف الرئيسة الكبرى من الفترة الانتقالية في اعمال الدستور، وتوفير مساحة زمنية للعمل المشترك لبناء دولة موحدة بالفعل، والانتهاء من الآثار التشطيرية التي ظلت قائمة رغم إعلان الوحدة، واستكمال بعض الجوانب التشريعية والتنظيمة التي لم تستكمل في الفترة السابقة. وكما رأينا بين ثنايا هذا الفصل فإن الفترة الانتقالية حدث فيها العديد من التطورات البارزة، كما واجهت الكثير من التحديات والمشكلات أيضاً، ويُعد هذان الجانبان انعكاساً مباشراً وأميناً للطريقة التي تمّ بها إعلان الوحدة في أيار/ مايو ١٩٩٠، ولمدى التطور السياسي/ الاقتصادي في الشطرين معاً، وكنتيجة مباشرة لتداعيات أحداث عربية لم تكن لليمن الوحد يد فيها.

---

(١٢٩) انظر تقريراً مفصلاً عن علاقات اليمن بدول الكومنولث السوفياتي في: **الشرق الأوسط**، ١٩٩١/١٢/٢١.

١ ـ انجازات الفترة الانتقالية

بمراجعة ما تم في المجالات الأربعة الرئيسة (استكمال بناء الدولة، والمجتمع المدني، والمجال الاقتصادي والسياسة الخارجية) يمكن الإشارة إلى أبرز الانجازات على النحو التالي:

ـ الانجاز الأول وهو حماية الوحدة واستمرارها وانتهاء دعاوى ومبررات التشطير، فبالرغم من كل الخلافات التي برزت بين القوى السياسية، فإن الأمر الذي اجتمعت عليه هو حماية الوحدة وترسيخ وجودها. ويعد هذا الأمر بمثابة امتداد للقاسم المشترك بين الأحزاب والتنظيمات السياسية سواء التاريخية أو الحديثة التكوين. ومن الأمور اللافتة للنظر حرص جميع القوى السياسية اليمنية على ألا تصل الأمور ـ حين حدث التدهور الأمني في صيف ١٩٩٢ وصاعداً ـ إلى ما وصلت إليه الصومال بعد سقوط نظام الرئيس سياد بري السابق، فضلاً عن سعي الجميع إلى احتواء مظاهر الخلاف بين الحزبين الحاكمين. وكان المنطلق الرئيسي هو الحفاظ على الوحدة وترسيخ وجودها. وحتى هؤلاء الذين أشاروا إلى احتمال العودة إلى التشطير وفق صيغة جغرافية جديدة، لم يشيروا إليه إلا كنوع من التحذير من مغبة الإفراط في الخلافات بين الحزبين الحاكمين، وليس لكونه احتمالاً قائماً بالفعل. ولعل صعوبة، إن لم يكن استحالة العودة إلى التشطير، راجعة إلى أن الوحدة لم تكن مجرد شعار لدى المواطن اليمني بقدر ما كانت مشروعاً للنهضة والتقدم. وليس هناك من جهة أو قوة سياسية تستطيع أن تعيد عقارب الساعة إلى الوراء وذلك لاعتبارات عديدة سياسية واقتصادية وأمنية ودولية وإقليمية. فالعودة إلى التشطير تعني إقامة كيان مقتطع من اليمن الموحد، وتعني قدرة على إدارة شؤون هذا الكيان داخلياً وخارجياً، وتوفير الحد الأدنى له من الاستمرارية والبقاء داخلياً وإقليمياً ودولياً، وهي شروط تبدو مستحيلة الحدوث في ظل الواقع الجديد الآخذ في الترسخ والتجذر مع مرور الوقت للجمهورية اليمنية.

ـ الانجاز الثاني استكمال العديد من الجوانب التنظيمية والتشريعية، حيث تم استصدار كثير من القوانين الموحدة التي حلت محل القوانين الشطرية كقانون الأسرة وقانون التعليم، كما تم إصدار العديد من القوانين التي لم تكن لها نظائر من قبل، ولعل المثل البارز هو قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية وقانون تنظيم حمل الأسلحة والذخائر وقانون الاستثمار.

على الصعيد التنظيمي فقد تم تشكيل بعض الأجهزة السياسية الرسمية كالمجلس الاستشاري، واللجنة العليا لإعادة النظر في التقسيم الإداري للدولة، وتشكيل مجلس الدفاع الأعلى للدفاع الوطني، وغيرها من المؤسسات والأجهزة السيادية.

ـ الانجاز الثالث فهو خوض تجربة تعددية حزبية، تمثل بداية أولية لممارسة ديمقراطية على المدى البعيد، حال تحقق عدد من الشروط المفتقدة والتي أبرزتها التجربة العملية. وعلى الرغم من المثالب العديدة التي ظهرت في ثنايا التطبيق التعددي طوال الفترة الانتقالية، فقد وضح أن المجتمع اليمني بكل فئاته وشرائحه الاجتماعية وتياراته السياسية والمذهبية أكثر

حرصاً على التمسك بهذه التعددية وتطويرها في المستقبل. ومن الجائز القول إن تجربة التعددية هذه كانت لها آثارها الكاشفة للكثير من النواقص والمثالب التي وقعت فيها عملية إعداد الوحدة على النحو الذي تمت به، كما كانت لها آثارها الكاشفة أيضاً لمكامن القصور في العمل الحزبي ذاته، وما تعرض له من تحديات ومشكلات. ولقد رأينا وبصورة جلية أن هذه التعددية ذاتها كان لها دور كبير في محاولات تقييد الخلافات بين الحزبين الكبيرين ودفعهما إلى التحاور بغية حل ما بينهما من مشكلات وقضايا.

لم تنطوِ التعددية الحزبية على مسألة تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية أو ذات الأغراض الاجتماعية والثقافية وحسب، بل شكّلت في حد ذاتها نظاماً كاملاً لإعادة بث الحيوية في أوصال المجتمع المدني اليمني بكل أشكاله وتكويناته الحديثة والتقليدية على السواء. صحيح أن بعض الأشكال التقليدية ـ كاجتماعات زعماء القبائل والقادة الدينيين وما ينتج منها من مطالبات معينة ـ مسألة متكررة في التاريخ اليمني، إلا أن الوضع في ظل الوحدة اختلف من حيث الجوهر والمعنى عن تلك السوابق التاريخية. فزعماء وقيادات الكثير من القبائل النافذة إلى جانب عدد من الزعماء الدينيين باتوا قياديين بارزين في أحزاب وتنظيمات سياسية مُعترف بها، الأمر الذي جعلهم يتحدثون ليس بصفتهم القبلية المحدودة أو بصفتهم الدينية الخالصة، وإنما بصفتهم الحزبية العريضة، أو بعبارة أخرى بصفتهم كقادة سياسيين يطالبون بمطالب تتجاوز شؤون القبيلة أو امتيازاتها المحدودة أو بعض مطالب دينية، إلى شؤون الوطن اليمني كله ومصيره ومستقبله. وهكذا أدّت التعددية الوليدة إلى نوع من التزاوج بين الكيانات التقليدية والأطر التنظيمية الحديثة.

ومن المتصور ان استمرار تجذر التعددية في الوجدان اليمني سيقود إلى انتشار الأشكال التنظيمية الحديثة، ويسهل بالتالي حدوث نقلة كيفية في المجتمع اليمني على المدى الطويل.

ـ **الانجاز الرابع للفترة الانتقالية** وهو نابع أيضاً من خبرة التعددية على النحو المشار إليه، ونعني به **شيوع القبول بالآخر كمبدأ حاكم في الحياة السياسية**، والتعايش السياسي بين الفرقاء، والاحتكام إلى القواعد السياسية والقانونية، فضلاً عن ارتضاء حكم المواطنين من خلال التصويت والاستفتاءات والانتخابات. ولقد تدرج الشعور العام بأهمية وضرورة هذه المبادىء للحياة السياسية اليمنية طوال الفترة الانتقالية. وبقدر من الاطمئنان يمكن القول إن هذه المبادىء صارت أكثر رسوخاً في الوجدان اليمني في نهاية الفترة عنها في بدايتها.

ولقد بدت هذه المبادىء مطبقة في عديد من المناسبات، كقبول الأقلية التي رفضت الدستور ـ رغم اعتراضاتها العديدة والقوية عليه ـ لنتيجة الاستفتاء الذي تم عليه في أيار/مايو ١٩٩١ والذي جاء لصالح العمل به دون تعديل أو تغيير. كذلك في القبول العام لنتائج الانتخابات البرلمانية الأولى التي تمت في نهاية نيسان/ابريل ١٩٩٣. ويبدو الآن مبدأ القبول بالآخر كأحد عناصر التوازن السياسي الذي يصعب أن يدعو أحد للقفز عليه أو تجاوزه. فبرغم الاعتراضات التي يقول بها كثير من الأحزاب ضد بعضها البعض، فإن هذه الاعتراضات لم تصل إلى المناداة بإلغاء هذا الآخر تماماً وتصفيته سياسياً. وحتى هؤلاء الأكثر

تشدداً، والذين طالبوا في بداية الوحدة باحتواء الحزب الاشتراكي والدعوة إلى ما أسموه باستتابة قياداته وأعضائه ـ باعتبارهم مرتدين عن الدين ـ تراجعوا عن مثل هذه الدعوات تماماً، حيث لم تجد صدى سياسياً أو معنوياً لدى جموع المواطنين، بل الأكثر من ذلك، استبدلت هذه الدعوات بشيء من الحوارات الحزبية بغية التعرف أكثر فأكثر على الأطراف الأخرى، والتمهيد إلى التعامل والتنسيق معها في الكثير من القضايا العامة.

ولقد أثبتت التجربة السياسية أن الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة، والحزبين الحاكمين ضمناً، كانت بحاجة إلى ممارسة أساليب العلن، وكانت بحاجة إلى تفهم نفسها تماماً كما كانت بحاجة إلى تفهم الآخرين. ولقد لعبت الحوارات بين الأحزاب دوراً كبيراً في ترسيخ مبدأ القبول بالآخر، بل والتعاون معه في بعض الأحيان تعاوناً سياسياً وثيقاً كما سلف القول.

ـ الانجاز الخامس وهو العمل المشترك عن قرب ووفق قناعات متقاربة، وأهداف كبرى واحدة. فرغم كل الخلافات والتباينات التي ظهرت وخصوصاً بين الحزبين الحاكمين، فقد كانت النهاية دائماً تصب في مصلحة العمل المشترك وتعزيزه، ومحاولة التعلم من الأخطاء التي أدّت إلى إثارة هذه المشكلات. ومن الصعب بلورة هذا الإنجاز بعيداً عن مبدأ القبول بالآخر والتعايش معه.

ـ الانجاز السادس وهو التأكيد العملي لمبدأ أن اليمن الموحد هو جزء من ترسيخ الاستقرار الاقليمي، وتعظيم قيمة حل المشكلات الاقليمية عبر الطرق السلمية والأخوية، وهو ما برز في الاتجاه إلى حل المشكلات الحدودية مع السعودية وعُمان عبر التفاوض، وكذلك في تعزيز جهود الوفاق الوطني في دول القرن الافريقي ولا سيما جيبوتي والسودان، ومناصرة القضية الاريترية.

٢ ـ الاخفاقات والتحديات

إذا انتقلنا إلى الجانب الآخر، جانب التحديات أو بالأحرى الاخفاقات الكبرى التي ارتبطت بالفترة الانتقالية يمكن أن نشير إلى:

ـ الإخفاق في نقل مبدأ التوازن السياسي من المستوى المجتمعي العام إلى قمته وأجهزته التنفيذية الوسيطة والعليا، ونعني بهذا الاخفاق غياب ممثلين للتيارات السياسية المختلفة عن الأجهزة والمؤسسات السيادية صاحبة القرار. وواقع الأمر أن هذه المسألة كانت محل جدل كبير بين القوى السياسية جميعها.

فالذين قالوا إن سلطة الدولة الموحدة لم تكن سوى نوع من تقاسم السلطة بين الحزبين الحاكمين وحسب، اعتبروا هذا التقاسم سبباً رئيسياً في استبعاد التيارات الأخرى من المشاركة في عملية تكوين الوحدة، ومن السلطة في دولة الوحدة. وبالتالي حدث نوع من الانفصام بين الحزبين الحاكمين، وبين باقي القوى السياسية والحزبية في اليمن الموحد. وكان من نتيجة

ذلك الوضع أن مبدأ التوازن العام الذي يجد قبولاً عاماً في المجتمع السياسي لدولة الوحـدة، لم يجد فرصة تجسيده سلوكياً في أجهزة السلطة وقياداتها الوسيطة والعليـا. ويتابـع أنصار هـذا الرأي رؤيتهم بالقول إنه نتجت من عملية تقاسم السلطة العديد من التجـاوزات والمثالب في جميع أجهزة الإدارة، كان أبرز مظاهره حـدوث تضخم إداري غير مـرغوب، وزيـادة الأعباء عـلى ميزانيـة الدولـة، فضلاً عن انخفـاض الكفاءة الإداريـة بصفة عـامة نتيجـة الصراعات الوظيفية على المناصب وحدود الأعباء الإداريـة والالتزامـات الماديـة، كما تـدهورت الخـدمات العامة وتأثرت قدرة الحكومة على القيام بأعبائها المنوطة بها، ومن هنا حدث التدهور السياسي والاقتصادي والأمني على مستوى واسع، ولم يسلم من آثاره المباشرة أو الجانبية أحد.

في الجانب المقابل، تبلورت رؤية الحزبين الحاكمين على نحو مغاير نسبيـاً، وتقوم هـذه الرؤية على أساس الفصل بين عملية تقاسم السلطة بالطريقة التي حصلت بها كجـزء من بناء الوحدة ذاتها، وبين بعض الآثار الجانبية التي نتجت في الممارسة السياسية والإدارية إبّان الفترة الانتقالية. ويطول الفصل أيضاً مسألة توازن السلطة كمبـدأ، وبين تقـاسم السلطـة كأسلوب لدمج الجهازين الإداريين اللذين وُجدا في كل شطر على حدة.

وتقوم وجهة نظر الحزبين الحاكمين على عدة أسس وهي:

أ ـ ان دمج الجهازين الإداريين كان ضرورة لا بد منها، لأنه كان من الصعب الدخول في وحدة، وفي الوقت نفسه طرد أعداد كبيرة من المـوظفين، ففي هـذه الحالـة كانت الـوحدة تعني إتاحة الفرصة لإيجاد قاعدة شعبية لمعارضتها، وهو أمر لم يكن مقبولاً بأي حال.

ب ـ إن تقاسم السلطة بين الحزبين الحاكمين ليس صحيحاً على إطلاقه، فهما لم يحتكرا المستويات العليا أو الوسيطة كافة كما يقول بذلـك المعارضـون لهما، وإن هنـاك ممثلين لتيارات عدة موجودون في مستويـات عديـدة للسلطة سواء التشريعيـة أو التنفيذيـة، حيث تم تطعيم أول بـرلمـان للوحـدة بـ٣١ شخصيـة سيـاسيـة من مختلف التيـارات كـالنـاصريـين والبعثيـين والإسلاميين على اختلاف مشـاربهم إضافـة إلى المستقلين، بغرض إحـداث نوع من التـوازن العام داخل هذه السلطة الرئيسيـة. كذلـك حين استحـدث المجلس الاستشاري، الـذي تم تشكيله من شخصيات تنتمي إلى كل التيارات السياسيـة دون استثناء، فضـلاً عن أن القيادة العليا كانت تقوم بالتشاور مع الـرموز السيـاسية المختلفـة حين الاقـدام على قـرارات كبرى، كالموقف من حرب الخليج الثانية، والاستفتاء على الدستور، وتأجيل الانتخابات، أو إصـدار قانون تنظيم الأسلحة والذخائر، أو مواجهة الأزمة الاقتصادية وأعمال الاحتجاج الشعبي التي تصاعدت في نهاية ١٩٩٢. الأكثر من ذلك، فمن المعروف أن «المؤتمـر الشعبي العام» بحكم تكوينه التاريخي كان مظلة لكل التيارات الفاعلة في الشطر الشمالي سابقاً، والكثير من أعضاء هذه التيارات ظـل موجـوداً في المؤتمر الشعبي بـالرغم من تشكـل أحزاب وتـنظيمات سيـاسية خاصة بهذه التيارات.

ج ـ إن بعض المشكلات التي حدثت في الجهاز الإداري نتيجة الدمج، كانت متوقعة، وكانت هناك بعض الحلول النـظرية لهـا، ولكنها كـانت تحتاج إلى قـدرات اقتصاديـة، إلا أن

تفاقم الأوضاع الاقتصادية نتيجة تداعيات حرب الخليج الثانية، أثر في قابلية تنفيذ مثل هذه الحلول، وبالتالي حدث التفاقم في الأداء الإداري العام للحكومة.

ومجمل القول إن رؤية الحزبين الحاكمين تقوم على أساس نفي مقولات احتكارهما الكامل لكل مستويات السلطة السياسية، مع الاعتراف بوجود بعض المشكلات التي نتجت من هذا التقاسم في المستوى الإداري. ويُشار في هذا الصدد إلى أن برنامج البناء الوطني الذي قدمته الحكومة اليمنية وأقرّه مجلس النواب تناول هذه المشكلات بشيء من التفصيل، فيما يبرز محاولات الحزبين الحاكمين ـ من خلال الحكومة المشتركة ـ لتجاوزها بشكل جدي.

وبغض النظر عن دفاع الحزبين وما ينطوي عليه من مبررات وتفسيرات منطقية وسياسية وعملية، فإن الاجراءات التي تم اتخاذها لتطعيم المستويات السياسية العليا بممثلي تيارات سياسية وايديولوجية عدة، لم تكن كافية لإنهاء مقولات احتكارهما للسلطة، كما لم تكن كافية لإبراز حجم معقول من المسؤولية المعنوية والسياسية لهذه التيارات والأحزاب إزاء الأزمات العديدة التي واجهتها دولة الوحدة وأجهزتها المختلفة. ومن هنا ظلت مثل هذه المقولات على جانب كبير من القوة والانتشار، وقابلها في الوقت نفسه شيوع الإحساس العام بأن مبدأ التوازن السياسي ليس مطبقاً على النحو المرغوب. ودعَّم من ذلك أن الأحزاب والقوى السياسية التي تمثلت في المؤسسات المختلفة دأبت على نفي أية مسؤولية لها، وحرصت على إبراز مسافة كبيرة ـ عن حق أحياناً وعن مجرد عناد سياسي أحياناً أخرى ـ بين مواقفها وبين مواقف الحزبين الحاكمين، وكانت أكثر إصراراً على أن تبرز نفسها خارج كل معادلات السلطة في اليمن الموحد، وهو أمر لم يفرق في بعض الحالات بين المناورات السياسية المشروعة وبين المسؤولية إزاء ترسيخ دولة الوحدة. ومن هنا تجسدت مسؤولية هذه القوى السياسية في ترسيخ الشعور العام بأن مبدأ التوازن السياسي العام ليس موجوداً أو مُبلوراً ولو في حدود دنيا. وفي هذا الصدد يبرز أحد أكبر التحديات، ليس فقط أمام الحزبين الحاكمين، ولكن أمام دولة الوحدة بكل مؤسساتها وخبراتها وقواها السياسية دون استثناء.

ـ الاخفاق/ التحدي الثاني، وهو الخاص بتعثر استكمال دمج العديد من المؤسسات الحيوية، وبصفة خاصة مؤسستي الجيش والأمن. ويمثل هذا الاخفاق أحد أكثر الجوانب سلبية في الفترة الانتقالية، وأحد الأسباب وراء الترويج المُبالغ فيه أحياناً لكل المقولات الإعلامية والدعائية بأن الوحدة لم تَقضِ بعد على كل مظاهر التشطير الجوهرية. وكان أيضاً أحد الدوافع وراء تعثر مهمة حفظ الأمن على نحو مُرضٍ وفاعل.

ولقد أبرز هذا الاخفاق عدة دلالات، منها أن التصورات الخاصة بإمكانية دمج هاتين المؤسستين في ضوء الاختلاف الكبير لخبراتها السابقة، لم تكن مناسبة تماماً، وأن عملية استكمال هذا الدمج على النحو المرغوب فيه وحدوياً تحتاج إلى خطة بعيدة المدى تأخذ في الحسبان الاعتبارات والمحاذير كافة التي برزت إبّان الفترة الانتقالية. ولعل أبرز الدلالات في هذا الصدد أن هناك مسؤولية خاصة على الحزبين الحاكمين اللذين لم يعطيا هذه القضية الحيوية العناية والاهتمام الواجب، بل إن الخلاف بينهما حول سبل معالجة هذه القضية الحيوية

أثر في عملهما المشترك في باقي المجالات الحيوية سياسياً واقتصادياً. كما أنهما لم يكونا حريصين على التطبيق الكامل والحازم لمبدأ إبعاد العسكريين عن العمل الحزبي/ السياسي طالما أنهم في الخدمة.

ومع ذلك يمكن الاستدراك بأن الاخفاق في استكمال الدمج للمؤسسات الأمنية رغم ضرورته القصوى لم يَحُل عملياً من الاستمرار في الوحدة، وأن هناك خطوات هامة قد اتُخذت في هذا الصدد، ولكنها لم تكن كافية وشاملة. وبالطبع فإن الاعتبارات الانتخابية كانت السبب الجوهري لمثل هذا الموقف. ومن المتصور ـ نظرياً على الأقل ـ إن إجراء الانتخابات النيابية مثلما تمت في نيسان/ابريل ١٩٩٣، وما نتج منها من معادلات جديدة للسلطة السياسية، يعطي دفعة قوية لجهود استكمال دمج هاتين المؤسستين على نحو أكثر شمولاً وثباتاً واستمراراً.

ـ **الاخفاق أو التحدي الثالث وهو خاص بهامشية دور الأحزاب السياسية**، وعدم قدرتها على تشكيل قوة ضغط سياسية فاعلة، بحيث تكون أحد عناصر العملية السياسية ولو من موقع المعارضة، حيث برزت كل الأحزاب ـ دون الحزبين الحاكمين ـ باعتبارها غير ذات باع في ما يجري من أحداث وتطورات، ودعَّم من ذلك نزعتها الكبيرة لنفي أية مسؤولية ولو رمزية لها في ما يجري بالفعل، رغم مشاركتها في صياغة العديد من الأحداث والتطورات بطرق مباشرة أحياناً، كالاشتراك في أعمال اللجنة العليا للانتخابات واللقاءات التشاورية التي نتج منها الاتفاق بتأجيل الانتخابات، وغير مباشرة أحياناً أخرى عبر الضغوط الإعلامية والشعبية التي مارستها كثيراً وكان لها صدى ملموس. ومثل هذا الاخفاق/ التحدي لا يمس وجود هذه الأحزاب وحسب، ولكنه يمس عمق مستقبل التعددية ذاته.

ومثلما برز ذلك إبّان الفترة الانتقالية، فهناك أسباب عديدة أدّت إلى هذا الوضع، ومن بينها الطريقة التي تشكلت بها غالبية الأحزاب، وماضيها في العمل السري، وهيمنة الحزبين الحاكمين، والنزعة الكبيرة لدى هذه الأحزاب إلى العمل الفردي، وتواتر الانقسامات في قياداتها وبين أعضائها دون مبرر قوي، وشيوع الإحساس لدى بعض الأحزاب بقوة زائفة وبقدرة على تحريك الشارع السياسي، فضلاً عن التدخلات غير المرغوبة التي قام بها الحزبان الحاكمان في بعض الأحيان.

وفي ضوء الانتخابات النيابية، فمن المتصور أن تعيد الأحزاب كافة تقييم دورها ومدى فاعليتها السياسية وحضورها الجماهيري، وأن تتجه إلى اعتماد استراتيجية جديدة لإثبات حضورها، بحيث تصبح عنصراً رئيسياً في الحياة السياسية. ولعل مدخل إعادة اندماج الأحزاب ذات الأسس الفكرية الواحدة، واتباع أسلوب العمل الجبهوي القائم على مبادىء وأفكار سياسية وعملية في إطار برنامج حدّ أدنى، سوف يمثل المدخل المناسب أمام هذه الأحزاب الصغيرة، لكي تنفض عن نفسها غبار التهميش وقلة الفعالية وغياب الدور والنزعات الفردية الزائفة. إن مثل هذا الدور الجديد لن يكون مطلوباً لذاته، ولكنه مطلوب لترسيخ التعددية من ناحية، وتعميق المسار الديمقراطي من ناحية ثانية، وتثبيت الوحدة من ناحية ثالثة.

ـ الإخفاق الرابع وهو خاص بفشل تطبيق أحد أهم المبادىء التي قامت عليها الوحدة، وهو مبدأ الأخذ بأفضل ما في تجربة الشطرين وتعميمه. ولقد تجسد هذا الفشل في أمور شتى، من بينها مدُّ العمل ببعض القوانين الشطرية على الشطر الآخر على سبيل فرض الأمر الواقع. وتبرز هنا مسألة انتشار بعض السلوكيات وانتقالها في مجال الأسرة وحمل السلاح دون ضوابط معينة، وممارسة بعض العادات الاجتماعية (كمضغ القات يومياً) وترهل الانضباط الإداري والأمني وغياب الرقابة على الأنشطة الاقتصادية والتجارية وانتقالها من المحافظات الشمالية إلى المحافظات الجنوبية، رغم أن الأخيرة كانت لها خبرتها الأكثر تميزاً في هذه المجالات.

ويعود هذا الإخفاق إلى أن المبدأ نفسه، وإن كان صالحاً في حد ذاته، فإنه لم يكن قائماً على معايير موحدة وواضحة يتم عبرها قياس ما هو الأفضل، وبالتالي ما هي تلك الخبرات التي يجب مدّ العمل بها من شطر إلى آخر. كما أن العمل بمبدأ الأخذ بالأفضل واجه معارضات شتى من قبل قوى اجتماعية عريضة في المناطق الشمالية، بحيث أثرت أيضاً على تطبيقه أو الأخذ به أصلاً. ولقد مسّ هذا الإخفاق بدوره قضية رئيسة، وهي عدم التوازن في الآثار الناتجة من الوحدة بين المناطق الشمالية والجنوبية، الأمر الذي أثّر على نمو شعور بعض الفئات الاجتماعية في المناطق الجنوبية بأنها قدمت تضحيات أكبر في سبيل الوحدة دون عائد مناسب، وأنه لم يكن هناك توازن بين الأعباء والعوائد بين سكان كل شطر سابقاً. وقد تطرف البعض في شعوره هذا إلى الحد الذي اعتبر أن تلك الممارسات هي ممارسات احتواء من طرف على آخر. وربما من هذه الزاوية يفهم جزء من التأييد الساحق الذي حصل عليه مرشحو الحزب الاشتراكي في الانتخابات النيابية، وإصرار الحزب على تطبيق مشروع واسع للامركزية الإدارية والمالية، كمدخل ضروري لحل مجمل الأزمات المعيشية التي يعانيها أبناء المحافظات الجنوبية دون مبرر.

وإجمالاً فإن هذا الاخفاق له مضاره المعنوية التي يتوجب العمل على مواجهتها، وحتى لا يشيع إحساس سلبي عام بعدم وجود توازن في عملية بناء الوحدة.

ـ الاخفاق الخامس وهو تبلور تخوفات وهواجس من أن استمرار العمل المشترك بين الحزبين الحاكمين له آثاره السلبية على هوية كل منها الذاتية. ولقد كانت مثل هذه الهواجس أكثر شيوعاً لدى أجنحة عديدة في الحزب الاشتراكي، وبصورة أكثر نسبياً مما لدى المؤتمر الشعبي العام. ودل هذا على تخوفات من مسألة احتواء المؤتمر للحزب، وبالتالي ضياع تاريخه وتجربته. ولعل هذه الهواجس والتخوفات، وإن كانت نابعة من الاختلاف الكبير في خبرات العمل السياسي السابقة، فإنها دلّت على وجود حالة من عدم التوازن الداخلي بين الحزبين الحاكمين. ورغم أن بعض هذه الهواجس يُعَد مشروعاً من حيث المبدأ، فإنها لم تكن لتظهر في صورة واضحة للنقاش العام. ومن خلال متابعة العلاقة الفريدة بين الحزبين الحاكمين يمكن القول إن وجود تلك الهواجس والتخوفات كانت أحد أبرز الدوافع وراء البحث عن ضوابط معينة، قبل خوض الانتخابات.

وتعد وثيقة التنسيق التحالفي على طريق توحيد الحزبين، والتي تم التوصل إليها قبل الانتخابات بوقت قصير، إحدى الخطوات العملية التي أبرزت حرص الحزبين الحاكمين على التعامل مع هذه الهواجس والتخوفات ومحاولة احتوائها نظراً لما لها من آثار سلبية على مستقبل دولة الوحدة وعلى مجمل التفاعلات السياسية فيها، وبصفة خاصة تفاعلاتهما المشتركة.

- **الاخفاق أو التحدي السادس وهو مواجهة الأزمة الاقتصادية، وتراكم الأعباء على الشريحة العظمى من المواطنين**. ولعل الإنصاف يقود بنا إلى القول إن هناك ثلاث مجموعات من الأسباب التي أدّت إلى هذا الأخفاق العام في مواجهة المشكلة الاقتصادية وزيادة المعاناة الشعبية. تعود **المجموعة الأولى** إلى الأسباب الهيكلية للاقتصاد اليمني ذاته، وهي الأسباب الناتجة من ضعف عام في البنية الأساسية واعتماده على عائدات خارجية بنسب أكبر من اعتماده على عائدات إنتاج داخلية.

أما **المجموعة الثانية** فهي راجعة إلى تداعيات أزمة الخليج الثانية الاقتصادية والاجتماعية التي شكلت ضغوطاً كثيفة على الاقتصاد اليمني في وقت لم يكن جاهزاً لاحتوائها والتعامل معها على نحو إيجابي.

المجموعة الثالثة من الأسباب تعود إلى المناخ السياسي والأمني العام الذي خيّم على اليمن الموحّد طوال الفترة الانتقالية، وشيوع الاحساس بالأزمة والقابلية للانفجار، مما أثّر على عمليات الترويج للاستثمار في البلاد رغم المغريات العديدة التي اشتمل عليها قانون الاستثمار.

ورغم الطابع السلبي العام الذي يميز الأوضاع الاقتصادية في اليمن الموحد، فهناك عنصران إيجابيان برزا خلال الفترة الانتقالية، **الأول** منهما وهو إدراك كل القوى السياسية سوء كانت في السلطة أو خارجها، بأن الأزمة الاقتصادية ليست مسؤولية حزب بذاته أو قوى سياسية دون غيرها، وأن تحسين شروط وأداء العملية السياسية والأمنية في البلاد من شأنه أن ينعكس إيجابياً على الأوضاع الاقتصادية. ومن الملاحظات الملفتة للنظر، أنه في أعقاب إجراء الانتخابات النيابية في نيسان/ابريل ١٩٩٣، والاتفاق على تشكيل الحكومة الائتلافية الثلاثية واحتواء بعض المظاهر الأمنية السلبية، حدث بعض الارتفاع الطفيف في قيمة العملة اليمنية في مواجهة العملات الأجنبية، فيما دلّل على العلاقة الوثيقة بين الجوانب الأمنية والسياسية وبين القدرة على مواجهة الأزمة الاقتصادية مستقبلاً حال استمرار تحسن الأداء السياسي العام في البلاد.

العنصر الثاني وهو خاص بالاحتمالات الإيجابية لصناعة النفط اليمنية، حيث تشير التقديرات شبه المؤكدة إلى أن اليمن في وارد التحول إلى أن يكون دولة نفطية، وإن يكن بكميات صغيرة نسبياً، ولكنها ستتيح له عائداً طيباً، وإذا ما أُحسن استغلاله وتوظيفه في الجهود التنموية، فسوف يمكن الخروج من عنق الأزمة الاقتصادية المستحكمة.

ومن الناحية الإجمالية فقد تبلورت خلال الفترة الانتقالية خبرات شتى، بعضها ذو.

طابع إيجابي، والبعض الآخر ذو طابع سلبي. وإن كثيراً من هذه الخبرات كان نتيجة صادقة للطريقة التي تمت بها عملية الوحدة اليمنية، وإذا كانت الخبرات الإيجابية تمثل جانباً مضيئاً في حد ذاتها، فإن الخبرات السلبية تمثل رصيداً مضافاً في حال تفهم أسبابها الرئيسية، والخروج منها بالدلالات والدروس المناسبة، والعمل المشترك على مواجهتها مستقبلاً والتخلص من آثارها ونتائجها الضارة.

ولقد بدا من خلال الفترة الانتقالية أن هناك حرصاً من قبل الغالبية الساحقة للقوى السياسية على التمسك بـ:

أ ـ الوحدة واستمرارها.

ب ـ التعددية السياسية وتطويرها وصولاً إلى تجربة ديمقراطية حقيقية.

ج ـ العمل المشترك وفق حدود دنيا لترسيخ الوحدة، وإحداث تطوير حقيقي في مستوى المواطن اليمني، ولكن الفاعلية اختلفت من طرف إلى آخر لأسباب موضوعية.

إن هذه الأمور، تعد أكثر الجوانب إضاءة في تجربة الفترة الانتقالية، وهي الاضافات الحقيقية التي حفلت بها ثلاث سنوات انتقالية، رغم العديد من العثرات والتحديات التي ما زال يتحتم على القوى السياسية كافة مواجهتها بقوة وشمول.

الفصل التاسع

الوحدة اليمنية والوحدة العربية.. خصوصية التجربة وعمومية الاستنتاجات

تقديم

إلى أي مدى يمكن الوحدة اليمنية أن تكون رصيداً - سواء على صعيد الهدف القومي أو على صعيد عملية الانجاز - للوحدة العربية؟ هذا التساؤل يمثل المحور الرئيسي لهذا الفصل. فهو محاولة للإجابة تأخذ في اعتبارها حقيقتين: **الأولى منها**، ان تجربة الوحدة اليمنية تعكس قدراً من الخصوصية للمكان وللزمان، ولكنها في الوقت نفسه تقدم رصيداً يمكن وصفه بنتائج أو استرشادات أو دروس عامة. وثانياً، ان الوحدة اليمنية هي التجربة الثانية في تاريخ العرب الحديث بعد التجربة المصرية - السورية ١٩٥٨ - ١٩٦١ التي تقبل الدراسة والتحليل العلمي والسياسي والقومي أيضاً. وإذا أضفنا إلى ذلك أن الفكر القومي العربي - الذي قد يوصف من قبل البعض بأنه تقليدي أو طوباوي - اعتمد في توصله إلى ما يسمى بقوانين الوحدة أو الانتقال من حالة تجزئة إلى حالة وحدة على دراسة حالات غير عربية بالأساس، وأنه قد برر ذلك بأن الظواهر واحدة، وأن العلم وقوانينه واحدة، فاننا نستطيع القول إن تجربة الوحدة اليمنية يمكنها أن تنقل هذا العلم الوحدوي إلى مرحلة أخرى قوامها الاعتماد على دراسة حالات عربية لها خصوصيتها، ولها عموميتها في الوقت نفسه. بعبارة أخرى، إننا أمام تجربة تنقل الفكر القومي من حالات الاستنتاج غير المباشر أو إقحام مقولات لم تختبر أو التبشير بنتائج ما تمت جميعها على الصعيد النظري، إلى حالة واقعية ملموسة تعيش بيننا ومرشحة بالاستمرار إلى أطول مدى زمن ممكن، وهي نفسها كفيلة باختبار هذه المقولة أو تلك على نحو تجريبي وليس نظرياً.

ثمة تساؤل آخر يطرح نفسه في سياق المدخلات والمخرجات سواء الخاصة بالفكر القومي العربي أو بالحالة اليمنية نفسها، ألا وهو «هل إن التجربة اليمنية، وهي تجربة لشعب عربي واحد، هي جزء من تجربة الوحدة العربية، أو على الأقل ذات صلة بحلم الوحدة العربية الذي ما زال ورغم كل شيء يراود قطاعات عديدة من أبناء الوطن العربي؟». ان الباعث لإثارة هذا التساؤل هو في

الواقع التنبيه إلى ما يرد في ذهن وإدراك بعض الباحثين والمسؤولين اليمنيين حول «اللاعلاقة» بين الوحدة اليمنية والوحدة العربية، وبالتالي بين إنجاز الوحدة اليمنية وبين إنجاز حلم الوحدة العربية مجسداً في دولة واحدة ذات سلطة مركزية قادرة. ونقطة البدء لدى هؤلاء الباحثين اليمنيين أن التجربة اليمنية هي تجربة ذات خصوصية نادرة، فهي تجربة لشعب واحد فُرض عليه التشطير بفعل عاملي الإمامة والاستعمار، وأنه بوحدته أعاد الأمور إلى وضعها الطبيعي، وأنها لم تتم أبداً تحت شعارات قومية، ومن ثم فليست ذات صلة بمشروع الوحدة العربية، بل هي خاصة بحلم الوحدة اليمنية ذاته ولذاته[1].

الإصرار على التفرد في التجربة اليمنية وانقطاع صلتها بالوحدة العربية له ما يبرره، وأبرزه الخوف على مصير التجربة اليمنية مما وقع من قبل لتجارب عربية سابقة تمت تحت شعار الوحدة العربية، وأبرزها التجربة المصرية ـ السورية. فهذا الخوف جعل البعض ينظر إلى الأمور من زاوية الخصوصية والتفرد الذي يُعد في نظره عاصماً أو مانعاً من الانتهاء إلى مصير التجربة المصرية ـ السورية نفسه. وهو خوف مُبرر سيكولوجياً، ولكنه غير مُبرر علمياً أو قومياً بالقطع. والفقرات التالية سوف تحاول الجمع بين الخصوصية والتفرد التي للحالة اليمنية من ناحية، وأيضاً البحث في العلاقة ـ المباشرة وغير المباشرة ـ بين التجربة اليمنية وبين حلم الوحدة العربية من ناحية أخرى.

إن خصوصية أية تجربة هي خصوصية الزمان والمكان التي تعني أن هناك نسبة من التميز والتفرد بحكم الظروف والبيئة ودرجة التطور الاقتصادي/ الاجتماعي وطبيعة المشكلة في اللحظة الزمانية وطرق التفاعل وسبل المواجهة وغير ذلك من المدخلات، ومع ذلك ففيها نسبة أو قدر قد يزيد أو يقل ـ حسب الحالة ـ من العمومية التي تتبلور في نتائج واستخلاصات ودروس يمكن أن تقبل التعميم على غيرها من التجارب المتشابهة معها في الجوهر والأصل. وبهذه العلاقة التداخلية الجدلية بين خصوصية الحدث/ التجربة ننظر إلى ما فيه من جوانب عمومية، وما يمكن أن تقدمه من دروس مستفادة للعملية الأم وهي الوحدة العربية. فمثلاً ومن حيث الشكل الظاهري الخالص، فإن الوحدة اليمنية هي في جوهرها الانتقال من حالة تشطير فُرضت لأسباب تاريخية واستمرت لفترة طويلة، تقابل موضوعياً في

---

(١) انظر نماذج لهذه الآراء والتحليلات لباحثين ودبلوماسيين يمنيين في: أحمد حروش [وآخرون]، «ندوة المستقبل العربي: الوحدة اليمنية بعد عام من قيامها،» أدار الندوة وأعدّ تقريرها أحمد يوسف أحمد، المستقبل العربي، السنة ١٤، العدد ١٤٧ (أيار/ مايو ١٩٩١)، ص ١٠٥ ـ ١١٠. وقارن مع تحليلات مختلفة أوردها مسؤولون يمنيون في عام ١٩٨٥، أي قبل الوحدة وهم: أحمد الأصبحي، وزير خارجية الشطر الشمالي، وعبد العزيز الدالي، وزير خارجية الشطر الجنوبي، وعبد الكريم الأرياني، رئيس المجلس الأعلى لتعمير المناطق المتضررة من الزلازل. وهي تحليلات أجمعت على العلاقة الوثيقة بين الوحدة اليمنية والوحدة العربية، انظر الحوار الثلاثي مع الباحث خالد القاسمي في جريدة الوحدة (الإمارات العربية المتحدة)، ١٩٨٥/٥/٢٤. انظر أيضاً وجهة نظر جزائرية قومية ترى في الوحدة اليمنية «لبنة من لبنات البيت العربي وجسراً نحو الوحدة العربية» في: أميمة أبو اسماعيل، «الوحدة اليمنية لبنة في البيت العربي،» الوحدة (الرباط)، السنة ٧، العددان ٧٧ ـ ٧٨ (شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ١٩٩١)، ص ١٥٧ ـ ١٦١.

المدى العربي حالة تجزئة فُرضت لأسباب تاريخية أيضاً، واستمرت فترة طويلة وما زالت. ولكنها ـ أي حالة التشطير ـ لم تؤد قط إلى الشعور باليأس أو الارتكان إلى ذلك باعتباره قدراً محتوماً غير قابل للتغيير، بل على النقيض من ذلك وفي ظل ايمان بأن القدر الحقيقي والمصير المحتوم هو الوحدة وانهاء التشطير ذاته، وظفت الامكانات واتخذت الخطوات وانتهى الأمر إلى تحقيق الهدف المنشود، وهو الوحدة الاندماجية الكاملة التي تعيد الأمور إلى وضعها الطبيعي. إنها الحالة نفسها التي تشيع لدى المؤمنين بالوحدة العربية ويعملون من أجلها وصولاً إلى حالة اندماج كلي تجسد الوحدة العربية المنشودة.

إذاً على الصعيد الظاهري للبحث هناك قدر واضح وكبير من التشابه والتماثل، فكيف لا تكون هناك صلة أو علاقة في الجوهر؟. ومن هذه الزاوية نعتقد أنه يمكن دراسة العمليات والظواهر والخطوات والمبادىء التي نُفذت وبرزت ووُظفت وطُرحت في السياق اليمني البحت، والاستفادة منها في السياق العربي الأشمل، ألا وهو عمليات وقوانين تحقيق الوحدة العربية وإقامة الدولة العربية الموحدة.

من ناحية أخرى يمكن أن نعد الحالة اليمنية في الوحدة بمثابة إلغاء عقبة تجزيئية بغيضة بين شعب واحد، هو نفسه، سواء أراد أو لم يرد، جزء من شعب عربي أكبر، وأن أي الغاء لعقبات تجزئة أو تشطير أو ما شابه له صلة على المدى البعيد في ما يتعلق بتحقيق الوحدة. بعبارة أخرى، إن تحقيق الوحدة اليمنية ألغى واحدة من عقبات التجزئة الكثيرة والكثيرة جداً في مشوار الوحدة العربية.

من هنا فإن الفصول السابقة يمكنها أن تقدم وتبلور هذه العلاقات والصلات المباشرة وغير المباشرة على نحو جلي وعملي، ودون سباحة في بحور من خيال أو تنظير أو استنتاج عقلي لا سند له في الواقع الحي والملموس.

أولاً: الوحدة اليمنية وعلم التوحيد العربي

قبل الخوض في مقاربة الجوهر بين الوحدة اليمنية كعملية سياسية ومعنوية واجراءات تنظيمية وبين الوحدة العربية المنشودة، لنا أن نشير إلى أن أحد مبررات الفكر الوحدوي القومي في دراسة حالات التوحد، محاولته اكتشاف ما أسماه «**القوانين القائمة في حالة الانتقال من التجزئة إلى الوحدة**»، ومن ثم تأسيس علم للوحدة. وهو ما رأيناه في دراسات واسهامات رئيسية مثل التي قام بها نديم البيطار وانتهى فيها إلى ما أسماه «القوانين الثلاثة الرئيسية» وهي: **الدولة القاعدة، دور المخاطر الخارجية، والقائد الكاريزمي المُشخصِن للسلطة** إلى جانب ١٨ قانوناً فرعياً أخرى[٢]. ومثل تلك التي تحاول أن تستخلص دروساً من

---

(٢) انظر هذه القوانين في: نديم البيطار: **من التجزئة... إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)؛ **حدود الاقليمية الجديدة، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١)، و**جذور الاقليمية الجديدة** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣).

دراسة تجارب الوحدة والعمل المشترك في تجارب أمم أخرى مثل دراسة **عبد المنعم سعيد** بعنوان **«دروس التجارب الوحدوية في العالم»**[٣]، التي استخلص فيها أربع اشكاليات رئيسية وهي: **مقاومة التهديد الخارجي في مواجهة الفعل الوحدوي الداخلي، والمدخل السياسي في مواجهة الفعل الاقتصادي أو اللاسياسي، والتحرك المركزي في مواجهة اللامركزي، وإشكالية عدم التكافؤ بين الوحدات الساعية للوحدة أو للاندماج**. وفي كل إشكالية تم استخلاص عدة دروس، منها الدور الرئيسي للتهديد الخارجي في الفعل الاندماجي، وأولوية العامل الاقتصادي حتى بالرغم من تداخل العوامل الاقتصادية مع السياسيةمع الثقافية وباقي العوامل الأخرى، وضرورة استناد المؤسسات المركزية إلى إرادة شعبية، وأن تحصل على قدر من الاستقلال التدريجي، وأهمية الأخذ في الاعتبار حالة عدم التكافؤ القائمة بين الوحدات الساعية إلى الاندماج مع بعضها البعض، وأن يتم تعويض المتضرر من العملية الوحدوية.

وبالرغم من وجود انتقادات كثيرة لهذه المحاولات الفكرية من زاوية قوانينها واستنتاجاتها الرئيسية[٤]، مثل عدم ايلاء الجوانب التنظيمية والإجرائية لتلك التجارب حظها من الدراسة والتحليل، ونزعها من سياقها الدولي والإقليمي الأشمل، والخلط بين التجارب ذات الهدف التكاملي بين أمم وشعوب شتى، وبين تلك الساعية إلى إعادة توحيد أمم مزقت لأسباب شتى. فإن النقد الرئيسي الذي يمكن أن يوجّه بوضوح إلى هذا العلم في طوره التأسيسي هو انه لم يعتمد على خصوصية الحالة العربية. فلقد اعتمد بالأساس على دراسة حالات وتجارب أمم أخرى غير عربية كالحالة الالمانية والايطالية والحالة الأمريكية الشمالية وحالة الجماعة الأوروبية وحالة مجموعة من بلدان جنوب شرقي آسيا المسماة «رابطة أمم جنوبي شرقي آسيا»، مشيراً إلى أن الظاهرة الوحدوية واحدة في كل زمان ومكان، وبالتالي فإن لها قوانين واحدة بغض النظر عن جنسية التجربة وموقعها المكاني والزماني.

صحيح أن هناك تبريراً يمكن أن يقدم في هذا الصدد وهو عدم وجود حالات «وحدة عربية» متكررة يمكن من خلالها **تأسيس العلم الوحدوي العربي**. وهو تبرير يعد صحيحاً إلى أن أقيمت الوحدة اليمنية، لأنها تقدم حالة أخرى في الوحدة في إطار الخصوصية اليمنية والعربية معاً، ويمكن من خلال دراستها وتحليل أبعادها المختلفة سواء بالمقارنة مع حالة الوحدة المصرية ـ السورية أو مع بعض المقولات التي باتت أكثر من شائعة في الفكر القومي العربي ذاته، ان تقدم خلاصات أخرى تراعي البيئة العربية وخصوصية الزمان والمكان العربي معاً.

---

(٣) عبد المنعم سعيد، «دروس التجارب الوحدوية في العالم،» ورقة قدّمت إلى: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٩)، ص ٧٣٥ ـ ٧٧٠.

(٤) انظر هذه الانتقادات في: سعيد بنسعيد، «العقل العربي والوحدة: نهاية الخطاب الكلاسيكي،» **الوحدة**، السنة ٤، العددان ٤٦ ـ ٤٧ (تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٨٨)، ص ٤٥ ـ ٥٨.

نحن إذاً، من خلال دراسة التجربة اليمنية، نستطيع أن ننقل الفكر الوحدوي ومقولاته وقوانينه في الانتقال من التجزئة إلى الوحدة، إلى درجة أعلى من الالتصاق بالخصوصية العربية، وإلى درجة أعلى من إمكانية تأسيس علم وحدوي ذي أسس عربية، أو على الأقل تكون النسبة الأكبر من تلك الأسس مؤسسة على تجارب عربية ملموسة. وفي هذا الصدد فإن ما تقدمه التجربة اليمنية لا يمكن بالطبع أن يكون قاصراً على حالة اليمن وحسب، بل يتعداها إلى ما هو أكبر وأشمل، إلى مشروع الوحدة العربية ذاتها. وفي هذا الصدد نتفق مع الدعوة القائلة: «إن الفكر العربي بحاجة إلى إنشاء علم توحيد ينطلق منهجياً لا من مبادىء عامة حول صيرورة الوحدة، بل من دراسة حالات وحدوية مصغرة تصلح كنموذج للتعميم والاقتداء، ويؤدي تراكمها وتطبيقاتها إلى وحدة أشمل. بهذه المنهجية يصبح علم السياسة العربي علماً ذا بعد أصيل ودولي يفيد كثيراً في البلدان التي تعاني من مشاكل داخلية واقليمية في وحدتها الداخلية وفي تضامنها الاقليمي»(٥). إن دراسة الوحدة ـ كما هي واردة في هذا الكتاب ـ هي جزء من رد عملي على الانتقاد القائل: «إن تجاهل الفكر الوحدوي للظاهرة الوحدوية، يعني غياب المعرفة الموضوعية التي تسمح لهذا الفكر بممارسة سيطرته على التجزئة والسير نحو تجاوزها بالاعتماد على هذه المعرفة، وهذا يعني عفوياً نموذجاً فكرياً محتوماً عليه أن يكون نموذجاً ذاتياً يوحي لنا بقدرة غير موجودة على سيادة التجزئة»(٦).

إذاً التجربة اليمنية كعملية ودراسة واجراءات واستنتاجات ذات طابع عام تكفل درجة من درجات الانتقال الكيفي الايجابي في علم التوحيد العربي.

ثانياً: الحالة اليمنية ومقولات في الفكر القومي العربي

ماذا عن التجربة اليمنية مقارنة بما شاع في الفكر القومي العربي من أفكار مجردة أو مقولات واستنتاجات عامة لم تستند إلى واقع يختبرها، وهناك من ينصح بالأخذ ببعضها أو تجنب بعضها الآخر؟ فمنذ نكسة الانفصال لدولة الوحدة المصرية ـ السورية في ١٩٦١ ومروراً بهزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وما تلاهما من تجارب تمت تحت لافتة الوحدة العربية بين قطرين عربيين أو أكثر، وانتهاء بتجارب التجمعات الاقليمية الثلاثة على اختلاف أسباب قيامها وتوجهاتها، برزت مقولات عديدة حول علاقة «الوحدة» المنشودة بجملة من القضايا الكلية، سواء أكانت علاقة ايجابية حميدة أو سلبية مرفوضة، نستطيع أن نرصد منها علاقات مع قضايا كبرى مثل:

١ ـ الوحدة والأمن القومي العربي.
٢ ـ الوحدة والديمقراطية.
٣ ـ الوحدة والتجزئة والدولة القطرية.

---

(٥) انطوان نصري مسرّة، «في مستقبل الوحدة العربية: الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعتها، عامل توحيد أم انقسام؟،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٠ (آب/اغسطس ١٩٨٦)، ص ١٩.

(٦) نديم البيطار، «أزمة الفكر الوحدوي: تحديد عام،» الوحدة، السنة ٤، العددان ٤٦ ـ ٤٧ (تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٨٨)، ص ٣٧.

٤ ـ الوحدة والتنمية الشاملة.
٥ ـ الوحدة والاطار الدولي سواء القديم أو في طوره الأحدث.
٦ ـ الوحدة والتجمعات الجزئية الاقليمية.

وبالنسبة إلى علاقات انجاز الوحدة بالسبل والطرائق المختلفة فقد برزت علاقات مثل:

أ ـ الوحدة والقوة العسكرية.
ب ـ الوحدة والتكامل الاقتصادي.
ج ـ الوحدة والقرار السياسي أو الارادة السياسية.
د ـ الوحدة والمنهج الوظيفي.
هـ ـ الوحدة والقائد الكاريزمي.
و ـ الوحدة والأداة الثورية.
ز ـ الوحدة والمشاركة الشعبية.

وفي إطار الكليات السابقة، وفي كلا المرحلتين اللتين ميزتا الفكر القومي العربي، المثالي الطوباوي من جهة أو ما يسمى الواقعي والمعتمد المنهجية الوظيفية بالدرجة الأولى من جهة أخرى، وبالرغم مما بينهما من تفاوت كبير في المقدمات والنتائج، وفي احتمالية نجاح مشروع الوحدة العربية من عدمه، وانعكاساته على المنظمات العربية[٧]، وآليات التحقيق المتصورة في كل رؤية على حدة، فقد كانت هناك عدة استخلاصات عقلية ومنطقية نالت قدراً من الشيوع على النحو التالي:

١ ـ إن تحقيق الوحدة العربية سيؤدي إلى زيادة درجة الأمن القومي العربي، إن لم يحققه على نحو مثالي. وإن تحقيق الوحدة العربية من شأنه أن يخلص المنطقة العربية مما تعانيه من انكشاف أمني جزئي وكلي على السواء. ومن ثم يمكن للأمة العربية أن تعيد صياغة التوازن الشامل مع أعدائها المباشرين وغير المباشرين، أو القائمين والمحتملين على السواء.

٢ ـ ان الوحدة العربية الشاملة هي النقيض الموضوعي للدولة القطرية التي أثبتت عجزاً في التنمية والأمن والتحديث. إنها نقيض لحالة التشرذم العربي، وإنها تعني الدولة العربية الواحدة لعموم الأمة العربية شعباً وأرضاً وتراثاً وتاريخاً وحضارة.

وبالرغم مما يسبغه مفكرو وسياسيو المغرب العربي على الدولة القطرية من سمات ايجابية، والنظر إليها على أنها حققت التحرر من الاستعمار وجسدت الهوية الوطنية[٨]، فإن

---

(٧) عن العلاقة بين الفكر القومي في طوره الكلاسيكي، وفي طوره الوظيفي ومستقبل الجامعة العربية، انظر: السيد يسين، «مقدمة تحليلية: النظام العربي ومستقبل جامعة الدول العربية،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٩)، ص ٨ ـ ١٥.

(٨) انظر في رؤية بعض مفكرين وساسة من المغرب العربي والمشرق العربي عن الدولة القطرية ودورها =

النتيجة النهائية لدورها في التنمية والأمن والتحديث لا تختلف كثيراً مع ما وصلت إليه تجربة الدولة القطرية في المشرق العربي. ومن ثم وفي نظر الفكر القومي العربي فإن اعتبار الوحدة العربية نقيضاً موضوعياً للدولة القطرية يشتمل على هذه التي بالمغرب وتلك التي بالمشرق معاً.

٣ ـ إن الوحدة العربية سوف تتيح الفرصة الأكيدة لتحقيق تنمية عربية شاملة، تستغل وتوظف كل الإمكانات البشرية والموارد الطبيعية والثروات المادية الأخرى، على نحو يجعل الأمة العربية تأخذ مكانها المناسب واللائق بين الأمم.

٤ ـ إن الوحدة العربية بما تنطوي عليه من رصيد للأمة العربية ونفض لغبار التبعية ومواجهة الاستعمار بكل أشكاله وأساليبه، فهي لهذا السبب ولغيره من الأسباب تجد كل معارضة ومحاربة من قبل القوى الدولية الكبرى والصغرى. وإن الإطار الدولي سواء أكان قطبياً ثنائياً قبل انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، أو تنفرد به قوة وحيدة بالزعامة النسبية كما هو الحال مع الولايات المتحدة في مطلع التسعينيات، فهو لا يحبذ ولا يطيق أن يرى دولة عربية واحدة في هذا الجزء من العالم. ومن ثم فهو يعمل على وأد الفكرة وتعطيل أية انجازات قد تكون على طريق تحقيقها. وبالمقابل فهو يعمل على تعميق التجزئة القائمة، ويرى أن الدول العربية هي دول ذات سيادة لا يجب المساس بها، أو تغيير ما هي عليه من حدود وكيانات ضعيفة وهشة[٩].

هذه الاستنتاجات العقلية هي في جوهرها رد يتضمن غالب ما هو مأمول من دولة الوحدة العربية، على الواقع العربي وما فيه من سمات التجزئة والاقليمية وفقدان المناعة الأمنية والتبعية للخارج وقابليته العالية للاختراق من القوى الكبرى المهيمنة على السياسة الدولية. وهي السمات التي ارتبطت بدرجات مختلفة برصيد الدولة القطرية في المشرق والمغرب على السواء.

الاتفاق الغالب على تلك الاستنتاجات المنطقية التي تأخذ شكل البَدَهْ القومي لدى المؤمنين به، يعني أن الفكر القومي بمراحله التقليدية أو ذا المنحى الوظيفي أو المتصالح مع

= في استمرار التجزئة من عدمه في: فهد الفانك، محرر، **الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية**، دراسات الوطن العربي (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩).

(٩) حول مواقف الغرب والاتحاد السوفياتي (سابقاً) من الوحدة العربية، انظر: مازن اسماعيل الرمضاني، «الموقف الغربي من الوحدة العربية،» **المنار**، العدد ١٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٦)، ص ٦٤ ـ ٧٤، وصادق الأسود، «الموقف السوفياتي من الوحدة العربية،» **المنار**، العدد ١٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٦)، ص ٨٠ ـ ٩٧. وحول موقف امريكا المتوقع من مشهد الفيدرالية العربية، انظر: ناصيف يوسف حتي، **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٥٥ ـ ٦٠، وعلي الدين هلال، **امريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

الديمقراطية متفق على الهدف الأكبر وهو الوحدة العربية، وينتظر منه أعظم النتائج، التي ستثير بدورها ذرائع القوة الكبرى للعمل المضاد المسبق للوحدة واللاحق لها معاً. ومع ذلك يبقى الخلاف حول الأسلوب الأمثل للوصول إلى هذا الهدف. ويتصل بهذا الخلاف مناظرة رئيسية حول نقطة البداية، وهل هي المجال السياسي أو المجال الاقتصادي أم الأداة العسكرية.

إن «الأداة العسكرية» التي وجدت من يُدافع عنها في الخمسينيات تحديداً ومطلع الستينيات، لم تجد لها نصيراً في الثمانينيات، حيث تحول كل المناصرين للوحدة العربية، أو على الأقل الغالبية الساحقة منهم إلى جانب «الديمقراطية». وهكذا انحصرت المناظرة حول نقطة البداية الأمثل في ما بين «السياسة» بما تعنيه من ديمقراطية في الدولة القطرية وإرادة سياسية لدى القيادة الحاكمة ومن ورائها الشعب الواعي بذاته القومية وبأهدافه في الوحدة، وبين «الاقتصاد» بما يعنيه من تكامل في قطاع اقتصادي بذاته أو في أكثر من قطاع في آن واحد.

هذه المناظرة الكبرى في شقها النظري إلى جانب تطورات الواقع العملي عربياً نشأ عنها ثلاث علاقات كبرى، **الأولى** حول علاقة الديمقراطية بالوحدة العربية، **والثانية** حول صور التفاعل الاقتصادي العربي ودوره في تحقيق الوحدة، **والثالثة** تأثيرات التجمعات الاقليمية على مشروع الوحدة العربية.

أ ـ **العلاقة الأولى هي العلاقة بين الديمقراطية والوحدة العربية**. ونستطيع أن نخلص بأعلى قدر من الاطمئنان، ومن خلال مراجعة العديد مما ورد بحثاً وتحليلاً على هذه العلاقة في مناسبات مختلفة، إلى القول إن الفكر القومي في الثمانينيات تحديداً قد أعاد اكتشاف تلك العلاقة ورأى فيها الحل الأمثل لمأساة التجزئة والتخلف والتبعية وفساد السلطة القطرية واستبدادها. وإنه قد نظر إليها من منظورين[10]، **أولهما** أن إشاعة الديمقراطية في الدولة القطرية من شأنه أن يغلّب الروح والاتجاهات القومية الكامنة لدى المواطن العربي في كل مكان. ومن ثم تتخلق فرصة حقيقية لتحقيق الوحدة العربية بالإرادة الشعبية الحرة. أما **المنظور الثاني** فهو أن دولة الوحدة العربية ولكي تستمر في تحقيق الأعباء المنوطة بها من تنمية ومواجهة استعمار حديث وقوى رجعية وتقليدية ودرء الأخطار المختلفة المصادر، يجب أن تكون دولة ديمقراطية تعترف بالتنوع وتسلّم به، وتحافظ على حقوق إنسانها العربي وتحفظ له

---

(١٠) حول أهمية الشرط الديمقراطي لمشروع الوحدة العربية، لتغيير طبيعة الدولة القطرية وتحولها ناحية العمل القومي سياسياً واقتصادياً، انظر: عصمت سيف الدولة، «الديمقراطية والوحدة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٠ (شباط/ فبراير ١٩٨٤)، ص ٩٠ ـ ١١١؛ سيد سعيد، «الديمقراطية ومشكلات الوحدة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٠ (شباط/ فبراير ١٩٨٤)، ص ١١٣ ـ ١٣٠؛ جورج طرابيشي، «طريق ديمقراطي إلى الوحدة طريق وحدوي إلى الديمقراطية،» **الوحدة**، العددان ٢٩ ـ ٣٠ (شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ١٩٨٧)، ص ١٣٥ ـ ١٤٣، وغانم محمد صالح، «مستقبل الوحدة العربية وإشكالية الديمقراطية،» **المنار**، العدد ١٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٦)، ص ١٢٦ ـ ١٣٢.

كرامته، وتوفر له فرصة التحرك السياسي الاجتماعي والنضج الإنساني والمشاركة الواعية(١١).

التزام الفكر القومي العربي في طوره الحديث بمقولة الديمقراطية سواء كمنهج لتحقيق الوحدة أو لاستمرارها، كان يعني في واقع الحال الانتهاء إلى استنتاجات محددة في ما يتعلق بالوسائل والآليات التي يجب التركيز عليها، وفي الوقت نفسه إنهاء دور بعض وسائل وآليات أخرى. ففي جهة الوسائل التي وجب التركيز عليها هناك مسألة التنظيم الثوري الشعبي الوحدوي النابع من عمق الجماهير العربية وتجربتها الواعية الملتزمة بالأهداف القومية الكبرى، وهناك مسألة الإرادة الشعبية كمحدد للوحدة وصانعة لها، وهناك الأسلوب السلمي التفاوضي التدرجي، وهناك دور المجتمع المدني بكل منظماته وآلياته ومخرجاته، سواء في إقامة الوحدة أو المحافظة عليها واستمرارها. وفي الجانب الآخر، أي جانب الوسائل التي وجب التنحي عنها تماماً، فهي كل أساليب الإجبار والإكراه المعنوي أو المادي مثل أسلوب القوة العسكرية المباشر، أو الانتظار إلى لحظة ميلاد القائد الملهم ذي الشخصية الكاريزمية التي تطوي داخلها طموحات الجماهير وآمالها وتعمل على تعبئة مشاعرها وقدراتها من أجل الوحدة، ولكنها في الوقت نفسه تصادر حركتها وإرادتها المستقبلية وتمنع عنها رحيق الديمقراطية وشذاها.

ب ـ العلاقة الثانية التي تعرضت بدورها لثلاثة اتجاهات تحليلية فهي علاقة التجمعات الاقليمية بالوحدة العربية(١٢). وهي:

١ ـ اتجاه رافض اعتبار أن التجمعات خطوة على طريق الوحدة العربية، بل على العكس هي خطوة لتعميق التجزئة المناطقية والجهوية في الوطن العربي لأنها تعطي الأولوية للجزء الاقليمي على الكل العربي. فضلاً عن أنها لا تنتمي إلى المنهج الوظيفي المعروفة افتراضاته وآلياته(١٣).

٢ ـ اتجاه ايجابي ويرى أن إقامة التجمعات الاقليمية تقلل على المدى البعيد من تحديات إقامة الوحدة العربية لأنها تجعل عملية الوحدة تتم بين وحدات أقل من وحدات وكيانات الدول العربية ذات الـ ٢٢ كياناً قطرياً.

٣ ـ اتجاه توازني ويرى أن الأمر لا يخلو من مخاطر وفرص في آنٍ واحد، وأنه يجب العمل على تعميق الفرص الكامنة في هذه التجمعات، فإنه في الوقت نفسه يجب وعي المخاطر

---

(١١) حول أهمية الوحدة واقرار التنوع ودور الديمقراطية في قيام حالة حراك اجتماعي وسياسي شامل، انظر: برهان غليون، «جدل الوحدة والديمقراطية،» في: *وحدة المغرب العربي* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٢١ ـ ٢٢٦.

(١٢) انظر عرضاً تحليلياً ونقدياً للتجمعات الاقليمية الثلاث والرؤى المحيطة بها في: محسن عوض، «محاولات التكامل الاقليمي في الوطن العربي،» *المستقبل العربي*، السنة ١١، العدد ١٢١ (آذار/ مارس ١٩٨٩)، ص ٦٨ ـ ٩٠.

(١٣) انظر في ذلك: حسن نافعة، «تجربة التكامل والوحدة الأوروبية هل هي قابلة للتطبيق في الواقع العربي،» *المستقبل العربي*، السنة ١٣، العدد ١٣٦ (حزيران/ يونيو ١٩٩٠)، ص ٢٣ ـ ٣١.

القائمة بالفعل في عملية إنشائها ومسيرة تحركها الفعلي، وبالتالي العمل على محاصرتها أولاً بأول[14].

ج ـ **العلاقة الثالثة وهي خاصة بحدود دور التفاعل الاقتصادي المشترك في انجاز الوحدة العربية**. ويرى المدافعون أن البدء بالتكامل في قطاعات معينة أو محددة هو أن تثبت نجاحها مقدمة لعمل سياسي وحدوي في مراحل لاحقة، كما يقضي بذلك المنهج الوظيفي وفق ما تعبر عنه تجربة الجماعة الأوروبية. وأنه يمكن أن تتضمن صور التفاعل الاقتصادي واحداً أو أكثر من التبادل التجاري الحر والتدفق السلعي والموارد المالية وانتقال العمالة وإقامة مشروعات مشتركة، مع الأخذ في الاعتبار أن الافتراض الكامن هنا هو أن تلك المجالات الاقتصادية أو الفنية لا تتأثر بما هو جارٍ في المجال السياسي.

العلاقة بين صور التفاعل الاقتصادي وتحقيق الوحدة تعرضت أيضاً إلى ثلاثة توجهات، **أولها** يرى أن هذا هو الخيار المتاح، وأن تجارب أمم أخرى تعزز من هذا الخيار لأنها تثبت نجاحاً، رغم كل ما تعانيه من مشاكل، وأن ذلك هو مقدمة منطقية لتفاعل سياسي خلاق، وعمل وحدوي حقيقي لا يتعرض لتقلبات العمل السياسي المجرد.

التوجه الثاني ويرى أن الجانب الاقتصادي له أهميته القصوى التي لا يمكن التشكيك فيها، إلا أن الخوض فيه سواء في قطاع محدود أو في عدة قطاعات مختلفة في آنٍ واحد، ليس في الأصل سوى قرار سياسي. فالأصل هنا هو الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة[15].

ومع استيعاب مجريات الوحدة اليمنية، نستطيع أن نطوّر كلا التقييمين ونخلص إلى أن:

أ ـ إن المسألة ليست اقتصاداً في مواجهة سياسة، بل هي تحرك سياسي/ اقتصادي مشترك ومتكامل في الوقت نفسه. وإنه لا يجب النظر إلى أحدهما باعتباره متصادماً أو مناقضاً أو غير ذي صلة بالآخر[16].

---

(١٤) هناك من يضع شرطين لهذه التجمعات الاقليمية لكي ترتبط بمهمة الوحدة العربية وهما أن تترك عملية التكامل بين الأقطار استناداً لقوى السوق وليس استناداً للسياسات، وان تُطلق الديمقراطية في المجالين السياسي والاجتماعي. انظر: حقي اسماعيل بربوتي، «التكامل الاقليمي العربي والوحدة العربية،» الوحدة، السنة ٦، العدد ٦٥ (شباط/ فبراير ١٩٩٠)، ص ٢٦ ـ ٢٩.

(١٥) بعد استعراض نماذج فكرية وتطبيقية حول التكامل الاقتصادي العربي، ينتهي عارف دليلة إلى «أن سبب الفشل لا يكمن في تحرير التجارة في ذاتها ولا في المشروع المشترك في حد ذاته، وإنما في الإرادة المضادة الكامنة وراء كل منها لدى الحكومات العربية المتكاملة مع الخارج والمستهزئة بأي تكامل عربي، وهذا هو الأمر الذي لا تنفع تغطيته أي فلسفة». انظر: عارف دليلة، «بعض انعكاسات البعد الاقتصادي للوحدة العربية في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٧ (آذار/ مارس ١٩٨٧)، ص ١٣٨. انظر أيضاً تأكيد علي الدين هلال حول أولوية الإرادة السياسية ودورها في نجاح أي منحى وظيفي من عدمه في: علي الدين هلال، «إشكالية التوحيد العربي: المناهج والأساليب،» **شؤون عربية**، العدد ٤٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٦٧.

(١٦) في خواطره عن التجربة الوحدوية في المغرب العربي، يقول مصطفى الفيلالي إن قضية الوحدة =

ب ـ إن التـوجه الأكـثر صحة هـو إرادة سياسيـة تعبّر عن نفسهـا في فعل وحـدوي في مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية وإعلامية وثقـافية، وهـو ما يمكن أن نـطلق عليه «الوظيفية الشاملة المتدرجة».

ووفقاً لما سبق يمكن أن نـرى في «الوظيفيـة الشاملة/ المتـدرجة» ذلـك المنحى التكامـلي الشـامل، الـذي تلعب فيـه الإرادة السيـاسيـة الـدور الـرئيسي إلى جـانب العمليـات الفنيـة والتنظيمية في كل المجالات، وهي مجموعة من التفاعلات التي تتداخل فيهـا السمات الـرئيسة للتطور في البيئة المحليـة وكل من البيئتـين الاقليمية المباشرة والدوليـة الأكثر شمـولاً، وتتسم بالتدرج الزمني والتراكم التطبيقي، بحيث تنفي من حيث جوهرها الأفكار الالحاقية وأساليب القوة العسكرية، وتدفع إلى المزج الكلي بين الفعل السياسي والشعبي.

العلاقات الثلاث على النحو السابق تكشف عن دور الإرادة السياسية المؤمنـة بالـوحدة وأهميتهـا وبحتميتها والسـاعية إلى تحقيقهـا. هذه الإرادة، كـما تتوضـح ويجب أن تتوضـح في سلوك القيـادة السياسيـة الحاكمـة في هذا القـطر أو ذاك، لا يكتمل دورهـا إلا بوجـود إرادة جماهيرية واعية ومؤمنة أيضاً بهدف الوحدة وقادرة على التضحية من أجله، وتمـارس ضغوطهـا من أجل تحقيقه، وتقدم كل دعمها من أجل تخـطي العقبات والتحـديات المثـارة والقائمـة أو المتوقعة والمحتملة معاً. فالقيادة السياسيـة وحدهـا مهما كـانت مؤمنة ومخلصـة للوحدة، مـا لم تلتف حولها إرادة جماهيرية داعمة لهـا، يصعب، إن لم يستحل لهـا، تحقيق الوحـدة، بل قـد يحدث العكس تماماً، لأنها بفقدانها القدرة على الإنجـاز فسرعان مـا ستحبط، وقد تـرتد عن هدفها إلى عكسه ونقيضه.

وهكذا نعود مـرة أخرى إلى نقـطة البدايـة السياسيـة والمتعلقة بـالديمقـراطية عـلى وجه التحديد، والتي بناء على وجودها يمكن تـأمين إرادة سيـاسية من قبـل النخبة والجـماهير في آن واحد، وتعبّر عن نفسها في فعل وحدوي في كل المجالات وفي اللحظة ذاتها.

بُعد الإرادة السياسية لدى النخبة الحاكمـة من جانب ولـدى الجماهـير من جانب آخـر يقودنا إلى مناقشة بُعدين آخرين:

البعد الأول هو دور القيادة الكاريزمية المشخصنة الذي أتى ذكره ـ في ما يعرف بالفكـر القـومي التقليدي ـ بتـأثير من بسمارك في التاريـخ الألماني وغـاريبـالـدي في تـاريـخ ايطاليـا وعبد الناصر في التجربة المصرية الناصرية. ولا شك ان دور القيادة الكاريزمية الملهمة لشعبها ولمحيطها المباشر دور هام في التاريخ الإنساني، ولكنه التاريخ الذي كانت فيه الشعوب بعيـدة عن المشاركة الفاعلة في تسيير شؤون حياتها، وكـانت فيه مجـرد موضـوع للسلطة والتسيد من

= «ليست قضية تقنية ميدانية، لا تطلب إلا في نطاق معين أو ميدان مفضـل على طـريقة الـترجيح لـلاقتصاد عـلى السياسة أو لهذا على ذاك، إنما هي قضية عامة تتصف بـالشمول لمختلف الميـادين، ينبغي أن يتشبع بهـا السـلوك السياسي في كل واحـد من الأقطار العـربية». انـظر: مصطفى الفيـلالي، «قضية الـوحدة والممارسة السيـاسية: خواطر عن التجارب بالجبهة المغربية،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٦ (آذار/ مارس ١٩٧٩)، ص ٢٠.

هذا القائد أو ذاك. وهو أمر يتناقض مع أسس الديمقراطية الحق، ومع النزوع إلى اكتشاف هِمم وإرادات الجماهير ودفعها إلى الحركة الواعية المنظمة بوعي وبإيمان ومبادرة منها أولاً وأخيراً.

أما البعد الثاني فهو موضوع الأداة الثورية العربية المُنجزة لفعل الوحدة، والشاحذة همم الجماهير وطموحها وآمالها. وهو ما يثير موضوع الحزب القومي الوحدوي الطليعي، أو بالأحرى الأحزاب القومية الطليعية التي تتكون في بلدانها لتكون رأس حربة للوحدة العربية. إن الحديث عن الحزب أو الأحزاب يعني بالضرورة حديثاً عن بيئة تعددية، فيها شتى المشارب الحزبية، وفيها صراع مشروع بين الفكرة القومية وبين منافسيها ومناقضيها، وفيها حزب أو أحزاب قومية عربية تستطيع أن تجذب الجماهير وتستحوذ على تأييدها، وتعمل على ربطها بفعل وعملية الوحدة العربية.

وكأننا بذلك نعود إلى نقطة البداية السياسية الكلية: إنها الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان التي تسمح بتكوين الأحزاب وحرية لقائها القومي. وإذا ما ربطنا ذلك بإرادة سياسية على مستوى القيادة والجماهير داعمة للوحدة وساعية لها، يتبين لنا مدى ودور الانفتاح السياسي الداخلي وضرورته لفعل وانجاز الوحدة العربية، ولديمومتها أيضاً.

نستطيع أن نقول أيضاً، إن الاعتراف بالتعددية في المجتمع العربي كفيل بأن ينزع عن كثير من غير العرب ـ سواء كانوا وما زالوا يعيشون داخل حدود المنطقة العربية أو على أطرافها وتخومها ـ مخاوفهم من فعل الوحدة العربية الشاملة. فدولة الوحدة الديمقراطية التعددية والأكثر قوة ومنعة سوف تتيح لهم التعبير عن هوياتهم ومصالحهم، بل سوف تعمل على تنمية تلك الهويات وتلك المصالح في جو صحي تسوده السلمية والعلاقات التعاونية والاعتراف بالحقوق الثقافية والعرقية وغيرها. وهؤلاء بدورهم وأيّاً كانت أصولهم العرقية أو الدينية سوف يجدون القدر الأكبر من الحماية والأمان والتطور في مثل هذه الدولة، ولن يكونوا بالطبع سوى رصيد آخر لها في الدفاع عنها ضد المتوقع من الأخطار.

ثالثاً: الوحدة اليمنية وتجارب الوحدة العربية

والسؤال الآن هو كيف يمكن مقاربة فعل وتجربة الوحدة اليمنية بتلك المقولات والاستنتاجات؟ وما هو الجديد العملي الملموس الذي تبينه التجربة اليمنية بجوانبها المختلفة السلبية والايجابية، ويمكن البناء عليه قومياً؟. لقد أشرنا من قبل إلى أنه بعد أزمة الانفصال لدولة الوحدة المصرية ـ السورية في عام ١٩٦١ تعددت محاولات للتوحد أو التنسيق أو إقامة كيان عربي ما تحت لافتة الوحدة العربية(١٧). وواقع الحال أن كل تلك المحاولات في ما عدا

---

(١٧) حول مشروعات الوحدة العربية ومحاولاتها ووثائقها الرئيسية، انظر: يوسف خوري، إعداد، المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)؛ أحمد طربين، «المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر،» المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد =

الوحدة المصرية ـ السورية ـ سوف نشير إليها تفصيلاً في ما بعد ـ لا تعد تجارب في الوحدة بالمعنى الحقيقي وبالمعيار القومي. ويمكن أن نقول إنها كانت أقرب إلى مناورات سياسية أو محاولات لإقامة تكتل لمواجهة حدث أو صياغة توازنات سياسية معينة ولهدف محدد، وما إن يتم هذا الهدف المؤقت الكامن في ذهنية القيادة السياسية في هذا القطر أو ذاك، حتى تذهب التجربة سدى وكأنها لم تكن، بل إن بعض تلك المحاولات أخذ عنواناً عربياً افريقياً، فيما أثار آنذاك العديد من التساؤلات حول المغزى من هكذا «وحدة».

ولكم أضرّت تلك المحاولات غير الوحدوية برفعها شعار الوحدة العربية، لأنها قلصت بذلك هدف الوحدة إلى مجرد عملية سياسية مؤقتة، وجعلت منه شعاراً يُرفع عند اللزوم السياسي التكتيكي العارض، ويزول أيضاً عند اللزوم السياسي التكتيكي العارض. وجعلت من الهدف القومي السامي مجرد مناورة سياسية محدودة.

ولكم أضرّ مثل هذا المسلك بهدف الوحدة العربية في وعي الجماهير العربية، خصوصاً تلك التي تعرضت إلى درجة أكبر من المؤثرات المناقضة للفكر القومي، ولم تتح لها فرصة زيادة وعيها والالتصاق بالفكر القومي الصحيح. وهكذا، وبدلاً من أن تؤدي تلك المحاولات إلى زيادة ايمان الجماهير العربية بالوحدة العربية كهدف وكمصير حتمي، فإذا بها تجد نماذج عملية فاشلة وقاصرة، ومن ثم نظرت إلى الوحدة نظرة سلبية واعتبرتها مجرد مناورة أو تكتيك عارض وليس هدفاً قومياً عزيز المنال.

إن كثرة المحاولات وفشلها وابتعادها عن المجرى الطبيعي للفكر القومي والأهداف القومية، فضلاً عن غياب البعد الشعبي منها كلية، يؤدي بنا إلى اعتبار تلك المحاولات غير ذات صلة بالأداء القومي الحقيقي. ومع ذلك فثمة درسان يمكن الخلوص إليهما من تلك التجارب:

الدرس الأول ضرورة إبعاد شعار الوحدة العربية عن المناورات السياسية الضيقة الأفق، فهذا الشعار/ الهدف أسمى من ذلك بكثير.

الدرس الثاني أن غياب البعد الشعبي في أية محاولة للوحدة بين قطرين أو أكثر يعني في جوهر الأمر غياب الأساس الأول والمحدد الرئيسي لنجاح واستمرار تلك المحاولة.

١ ـ الوحدة المصرية ـ السورية

تجربة الوحدة المصرية ـ السورية تعطينا نموذجاً آخر، ودونما تحيز أو تزيّد، يمكن اعتبارها التجربة العربية الوحدوية القومية الوحيدة في العصر الحديث. وهي التجربة العربية القابلة بحق مع تجربة الوحدة اليمنية في استخلاص العديد من الدروس الهامة.

= ١٢٥ (تموز/ يوليو ١٩٨٩)، ص ٥٦ ـ ٨٧، ومطيع المختار، «المشروعات الرسمية على طريق الوحدة العربية،» الوحدة، السنة ٥، العدد ٥٣ (شباط/ فبراير ١٩٨٩)، ص ٨٥ ـ ١٠٦.

لقد عرفت كلا التجربتين ثلاث مراحل: مرحلة النشأة، ومرحلة التنفيذ والانجاز، ومرحلة الأداء في ظل الوحدة.

ففي مرحلة النشأة تتفق غالب الدراسات التي عالجت تجربة الوحدة المصرية ـ السورية على أن قرار الوحدة المُتخذ في شباط/ فبراير ١٩٥٨ لم يكن منقطع الجذور عن تفاعلات تعاونية سابقة في مجالات سياسية وأمنية ورمزية بين الطرفين[١٨]. وأن تلك التفاعلات التي تعود إلى فترة ما بعد قيام الثورة المصرية وبروز دور الرئيس عبد الناصر القومي في مصر وفي المنطقة العربية، كانت الأساس الذي بُني عليه قرار الوحدة من كلا الجانبين. ومن تلك التفاعلات مثلاً وقوف القوى القومية وبخاصة حزب البعث داخل مجلس النواب السوري موقفاً حاسماً ضد سياسة الأحلاف التي عارضتها مصر الناصرية معارضة قوية، وما تلا هذا الموقف من توقيع بيان مشترك بين الحكومتين المصرية والسورية حدد أسس التعاون بين القطرين في مجال السياسة الخارجية، وكذلك في المجالين الاقتصادي والعسكري بما في ذلك إنشاء قيادة مشتركة دائمة، وأيضاً التوقيع في ١٩٥٥/١٠/٢٢ على اتفاقية دفاع مشترك بين القطرين. كما كانت هناك بداية مبكرة للوحدة حين اشترط حزب البعث لاشتراكه في حكومة وحدة وطنية في سوريا أن تتعهد هذه الحكومة ببدء مباحثات مع مصر لإقامة وحدة بين البلدين. كما أن مصر وقفت موقفاً واضحاً في دعم سوريا ومساندتها إزاء التحرشات التركية التي تبلورت في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧، وتمثّل الدعم المصري بوصول قوات مصرية إلى اللاذقية كتعبير عن المساندة المصرية الفعلية لسوريا في وجه التهديدات الخارجية. كما تبودلت زيارات الوفود البرلمانية، وفيها وضحت مظاهر التفاعل الوحدوي بين القطرين[١٩].

النتيجة التي تقود إليها تلك المقدمات هي أن قرار الوحدة كان النتيجة المنطقية والحتمية، ولم يكن أبداً دليل تسرع أو عجلة من أحد الطرفين. ولكن يجب أن نضع في اعتبارنا أن قرار الوحدة والمضي في تحقيقها كان مختلفاً من حيث الشكل في سوريا عنه في مصر. ففي حين تفاعلت القوى السياسية والشعبية وكان للعسكريين السوريين البعثيين الدور الأكبر في اتخاذ القرار داخل سوريا، بل وفي اقناع الرئيس عبد الناصر ذاته بقرار الوحدة، فإن طريقة اتخاذ القرار في مصر اقتصرت على الرئيس عبد الناصر وحسب. وهو ما أمكن تبريره بالطبيعة الكاريزمية لقيادته ونزوعها القومي سواء في داخل مصر أو في المنطقة العربية.

أما من ناحية سوريا فهناك تفسيران لقرار الوحدة ودوافعه المباشرة، الأول منهما يقول

---

(١٨) انظر في مقدمات الوحدة المصرية على الصعد السياسية والأمنية والرمزية، عبد المنعم المشاط، «ثلاثون عاماً على الوحدة: أسس الوحدة المصرية ـ السورية وإعادة اختبار لمقدماتها،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٦ (شباط/ فبراير ١٩٨٧)، ص ٢٢ ـ ٢٩. انظر أيضاً: جمال الشاعر، «آليات التوحيد العربي،» المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد ١٢٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٩)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(١٩) انظر التفاعلات المشار إليها تفصيلاً في: أحمد يوسف أحمد، «تجربة الجمهورية العربية المتحدة: مساهمة في قراءة جديدة لها،» المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١٢١ (آذار/ مارس ١٩٨٩)، ص ٤٣ ـ ٤٥.

«بتعاظم المشكلات الداخلية وبقلة البدائل التي كانت متاحة أمام القوى القومية السورية، بما جعلها تنظر إلى قرار الوحدة باعتباره البديل الخارجي الوحيد والمتاح لدعم موقفها الداخلي»[20]. أما الثاني فيقول إن سوريا هي: «التي نشدت الوحدة مع مصر إيماناً بها، وليس لحل مشكلات داخلية أو لمواجهة تحديات خارجية أو لدفع أخطار مزعومة باحتمال وصول الشيوعيين إلى السلطة»[21].

وأياً كانت صحة أحد التبريرين، فنحن أمام عدم توازن شعبي في عملية اتخاذ القرار في سوريا عنه في مصر؛ عدم التوازن هذا مع أخطاء أخرى سنشير إليها لاحقاً يمكن اعتباره أحد العوامل الرئيسية وراء نكسة الانفصال.

إذا انتقلنا إلى مرحلة أداء دولة الوحدة على صعيدي المؤسسات والإنجاز فسوف نجد أنه لم يكن هناك دستور لدولة الوحدة قبل قيامها، وأن هذا الدستور الذي سمي بالمؤقت صيغ بعد قيام الوحدة وأعلن رسمياً في ١٩٥٨/٣/٥، «وقد ركّز أعباء المرحلة الانتقالية كلها في شخص رئيس الجمهورية أي الرئيس عبد الناصر. وقام على أساس منح الرئيس اختصاصات تنفيذية وتشريعية واسعة، فهو الذي يعين أعضاء مجلس الأمة فضلاً عن أن له حق حل المجلس، وهو الذي يعين نواب رئيس الجمهورية والوزراء ويعفيهم من مناصبهم، وذلك إضافة إلى اختصاصاته الواسعة، التي تشمل إلى جانب حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدارها، حقه في إصدار أي تشريع أو قرار مما يدخل أصلاً في اختصاص مجلس الأمة إذا دعت الضرورة إلى ذلك في غياب المجلس، على أن يعرضه عليه فور انعقاده. فإذا اعترض المجلس على ما أصدره رئيس الجمهورية من قرارات بأغلبية ثلثي أعضائه سقط ما له من أثر من تاريخ الاعتراض»[22].

ويبدو من هذا النظام المؤقت لدولة الوحدة أنه قد خرج عن الأسس المتفق عليها في بيان اعلانها، فلم يكن بالنظام الرئاسي بطبيعة الحال، إذ يقيم النظام الرئاسي فصلاً واضحاً بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. كما أنه لم يكن بالنظام الديمقراطي حيث إن السلطة قد تركزت في يد شخص رئيس الجمهورية سواء بحكم ممارسته عمل السلطة التنفيذية أو بدوره في تعيين أعضاء مجلس الأمة وحل المجلس، أو بسلطته التشريعية الأصيلة في فترة غياب المجلس. «كما أن المجلس نفسه لم يتكون إلا في حزيران/ يونيو عام ١٩٦٠، حين أصدر الرئيس عبد الناصر قراراً بتعيين ٦٠٠ عضو فيه منهم ٤٠٠ يمثلون القطر المصري، و٢٠٠ يمثلون القطر السوري. ولم يفتتح المجلس إلا في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٦٠، في ما يعني غياب مجلس الأمة عن العمل في دولة الوحدة - بغض النظر عن الضعف الدستوري في بنيته - لمدة تزيد عن العامين. ومن ثم لم تتح له فرصة ممارسة أي دور في دولة الوحدة، إلا بعد أن كانت قد تعرضت للأزمات الداخلية بالفعل»[23].

في اطار الحياة السياسية نفسها كانت هناك مشكلة التنظيم السياسي لدولة الوحدة. والمعروف أن دولة الوحدة المصرية - السورية كانت قد حظرت تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية. «وكان البديل هو إنشاء الاتحاد القومي الذي تم الاختلاف على طريقة تكوينه بين الرئيس

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٢١) هيثم الكيلاني، «تقييم التجارب الوحدوية السابقة: ظروف قيامها وأسباب فشلها،» الوحدة، العدد ٦٥ (شباط/ فبراير ١٩٩٠)، ص ٤٧.

(٢٢) أحمد، المصدر نفسه، ص ٥١.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥١.

عبد الناصر وبين حزب البعث. فالأول كان يرى إنشاء تنظيم سياسي يضم كل قوى الشعب في القطرين، في حين رأى حزب البعث أن مثل هذه الصيغة غير ممكنة، وأن الأفضل هو بناء تنظيم واحد يضم بين جنباته المؤمنين بالفكر القومي، وهو ما لم يأخذ به الرئيس عبد الناصر. وانتهى الأمر إلى غلبة عناصر غير بعثية بين أعضائه خصوصاً في القطر السوري»[٢٤].

السلطة التنفيذية بدورها لم تسلم من العوائق، كما حدث أن تعددت صيغة الوزارة بين صيغة الوزارة المركزية الواحدة، إلى صيغة الوزارة المركزية التي بجانبها مجلسين تنفيذيين في الاقليمين. وفي كلا الصيغتين حدث تداخل بين المسؤوليات، وتعطل الإنجاز. «رافق ذلك تركيز للسلطة في يد عبد الحميد السراج الذي كان في وقت من الأوقات رئيساً للمجلس التنفيذي ووزيراً للداخلية ومسؤولاً عن الاتحاد القومي في القطر السوري، مما أثار الكثير من الانتقادات»[٢٥]. وكأننا بذلك أمام مستويين من تركيز السلطات، أحدهما سلطات مركزية عليا في يد الرئيس عبد الناصر، ويمتد سلطانها إلى القطرين معاً، إلى جانب تركيز آخر للسلطات الاقليمية في يد عبد الحميد السراج تمتد إلى عموم القطر السوري وحده. وهو ما عكس علاقات شراكة سياسية غير متوازنة بين القطرين حتى على الرغم مما يقال من اختلاف الحجم السكاني بين القطرين.

وإذا أضفنا إلى ذلك عدم مراعاة بعض قرارات التحول الاجتماعي ـ أي قرارات تموز/ يوليو الاشتراكية الصادرة في ١٩٦١ ـ لخصوصيات الواقع السوري وتمايزاته النسبية عن الواقع المصري، فمن الطبيعي أن يكون هناك المتحفزون للقضاء على الوحدة وعلى انجازاتها المختلفة.

والنتيجة التي يمكن الانتهاء إليها من هذا العرض الموجز هي أن نظام دولة الوحدة ومؤسساتها السياسية أو التنفيذية لم تكن على المستوى الذي يمكنها من مواجهة التحديات التي كان معروفاً انها ستواجهها، «ولم يستطع أسلوب معالجة المشكلات بالاعتماد على فرد أو عدة أفراد موضع ثقة ان يواجه هذه التحديات. فقد كانت المسألة أعمق من ذلك بكثير، كانت مرضاً كامناً في بنية نظام الوحدة ذاته»[٢٦]. ولا عجب إذاً أن يحدث الانفصال، وأن تتحرك قوى بهدف هدم دولة الوحدة في الوقت الذي يبدو فيه الجميع، بمن فيهم المؤيدون والمؤمنون، ايماناً مطلقاً بالوحدة وحتميتها، عاجزين عن وقف عملية الهدم تلك أو الاعتراض عليها.

الانفصال يثير بدوره قضايا كبرى، كالأسباب الحقيقية وراء حدوثه والقوى المحركة له، وآثاره على دولة الوحدة وعلى فكرة الوحدة ذاتها، وأموراً فرعية أخرى مثل الأسباب التي منعت الرئيس عبد الناصر من استخدام القوة المسلحة في مواجهة الانفصال وغير ذلك من قضايا تفصيلية. ويحسن أن نشير إلى أسباب الانفصال الجوهرية كما يراها بعض الباحثين. فالباحث المصري أحمد يوسف أحمد يرى أن أسباب الانفصال تعود إلى مجموعتين من الأسباب، الأولى تنبع من نظام الوحدة ذاته وما اشتمل عليه من ضعف مؤسسي وغيبة

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٢.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ٥٣.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥٤.

للديمقراطية في دولة الوحدة، والصدام بين القوى القومية فيها (البعث وعبد الناصر) واختلال التوازن بين القطرين لمصلحة القطر المصري والاجراءات التي اتخذت لتحقيق العدالة الاجتماعية في دولة الوحدة. أما عوامل الانفصال التي تنبع من البيئة الخارجية فتشمل بالأساس دور الأنظمة العربية المحافظة والقوى الغربية الاستعمارية بل والاتحاد السوفياتي ذاته[27]. إلا أن هذا الرأي لا يكتمل إلا بالإشارة إلى ما أورده من استدراكات حول بعض النقاط، مثل أن الوحدة الاندماجية ذاتها كفكرة ليست السبب في الانفصال حتى في ظل وجود تمايزات في التجربتين المصرية والسورية، وأن قضية «التسلط» المصري على دولة الوحدة قد بولغ فيها كثيراً، وأن الصدام بين البعث وعبد الناصر يثير الكثير من الأسى كسبب للانفصال، كما أن اجراءات تحقيق العدالة الاجتماعية التي اتُّخذت في دولة الوحدة، ويعيد إليها البعض أحد أسباب الانفصال، لم يتم التراجع عنها في سوريا بعد وقوعه، مما يعني أن قاعدة المؤيدين لهذه الاجراءات كانت أكبر مما يمكن التراجع عنها[28].

وإذا انتقلنا إلى وجهة نظر أخرى فسوف نجدها لا تختلف كثيراً، فالباحث السوري هيثم الكيلاني[29] يرى أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية دفعت بالوحدة إلى الانفصال، ترتبط في ما بينها ارتباطاً وثيقاً. أول تلك الأسباب أن الوحدة الاندماجية لم تخضع منذ يومها الأول لعملية تنظيم مبرمج تستطيع أن توحّد بالتدريج، وبالوسائل الإعلامية والتثقيفية وفي أوساط الشعب، بين المفهوم والوعي القومي لدى الشعب المصري، والمفهوم والوعي القومي لدى الشعب السوري، فتحقق تقارباً متدرجاً بين تلك المفاهيم. وهي عملية شاقة ومعقدة وذات مدى جغرافي وزمني واسع، ولكنها ستكون الدعامة التي تزداد رسوخاً بمرور الزمن، والتي لا بد أن تكون القاعدة التي ترسخ وتستمر عليها الوحدة الاندماجية.

أما ثاني الأسباب فهي تلك المجموعة من الأخطاء التي وقعت في إطار الوحدة، وهي الأخطاء التي مسّت حماية الشعب السوري للوحدة، فبدأ شعور بالإحباط يتراكم بمرور الزمن وتتابع الأخطاء. وبذلك استطاع أعداء الوحدة في الداخل والقوى الخارجية ـ وهي كثيرة وقوية ـ أن ينفذوا من باب الأخطاء ليدبروا مؤامرة الانفصال.

ثالث الأسباب وهو الأهم والأخطر، فهو غياب الديمقراطية عن دولة الوحدة، سواء في التنظيم السياسي الوحدوي في الجمهورية العربية المتحدة، أو في الانساق التشريعية والتنفيذية. وقد أدى غياب الديمقراطية إلى نشوء السببين الأولين، وإلى استفحال السبب الثاني وتعاظم النتائج المترتبة عليه. ولقد حدث قصور في فهم العلاقة بين الوحدة والديمقراطية التي تمس ممارسة الشورى وتبادل الرأي والحوار وتوزيع السلطات والصلاحيات والمسؤوليات، والغاء أي مظهر من مظاهر الهيمنة السياسية. ولقد تعثرت الممارسة الديمقراطية بهذا المعنى في مجالات عدة ومست مستويات عدة. وحدثت فجوة بين الوحدة، كهدف

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٦١ و٦٣.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٧.

(٢٩) الكيلاني، المصدر نفسه، ص ٤٩.

يحرص عليه، وبين الديمقراطية كممارسة لا بد منها للسير بالوحدة خطوات ثابتة تؤدي إلى ترسيخ دعائمها وحماية مكاسبها فيصعب تهديدها وتعريضها للانهيار.

رؤية ثالثة تصب في الموضوع نفسه، أي الأسباب التي ساهمت في وأد أول تجربة للوحدة العربية، تظهر في ما ذكره باحث قومي آخر هو عبد الله عبد الدائم، الذي يرى أن هناك أربعة مثالب رئيسية كانت وراء الانفصال وهي(٣٠):

١ ـ النقيصة الكبرى التي شكت منها الوحدة المصرية ـ السورية عند انفاذها هي التخبط في موضوع التنظيم السياسي اللازم للدولة الجديدة. وإن هذه النقيصة الأولى هي العامل الأساسي الذي جعل التربة مهيأة لقيام الانفصال، فغياب الديمقراطية حال دون تصحيح أخطاء الوحدة، وأدى إلى وأدها في نفوس كثير من الناس قبل أن تأتي الحركة الانفصالية الرجعية الاستعمارية فتوجه إليها طعنة الخلاص.

٢ ـ تلحق بعلة التنظيم السياسي وغياب الديمقراطية علة أخرى ثانية مكملة لها، نعني بها سيطرة الحكم البوليسي الذي أدّى إلى ارتداد القوى الخيرة البناءة إلى جحورها في معظم الأحيان تنظر بمرارة إلى التردي المحتوم الذي سيواجه الوحدة.

٣ ـ اندلاع الخلاف بين عمادي الوحدة ووتديها، نعني عبد الناصر وحزب البعث، وهو ما كان من أهم ما شاب الوحدة وعجل في ترديها. وقد لا نسرف في القول إن الفهم الصحيح المتبادل لم يتوافر بين الحركتين، الحركة الناصرية وحركة البعث، وإن كلا منهما لم يقم بالحد اللازم من الجهد لفهم الأخرى ولعقد أواصر اللقاء المتين معها.

٤ ـ إن نظام الحكم أيام الوحدة لم يعط الأولوية اللازمة لتوضيح الفكرة العربية وتعميقها، ورسم إطارها النظري ثم بثها بين جماهير الأمة العربية.

الرؤى الثلاث على النحو السابق تجتمع على قضيتين محوريتين، أولهما أن غياب بُعد الديمقراطية كان السبب المباشر في كل ما شاب الوحدة من أخطاء، وبالتالي أتاح الفرصة قوية لحدوث الانفصال، الثاني أن عدم الاهتمام بعنصر التنشئة السياسية القائم على تعميق الفهم الشعبي لمضمون الوحدة وأبعادها قاد إلى تعميق الخلافات التي كانت قائمة بين الأطراف الفاعلة في الحركة القومية في القطرين، وأدى إلى تغييب أيّ دور للشعب في حمايتها ومواجهة أعدائها.

٢ ـ التجربة اليمنية

إذا انتقلنا إلى التجربة اليمنية في مرحلتيها: الإعداد والأداء، فسوف نجد خبرة مختلفة. ففي مرحلة الإعداد نستطيع القول إنها مرّت بثلاث مراحل فرعية، كل منها تميّز

---

(٣٠) عبد الله عبد الدائم، «تجربة الوحدة المصرية السورية، ١٩٥٨ ـ ١٩٦١،» شؤون عربية، العدد ٤٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥)، ص ١٢٢ ـ ١٢٥.

بسمة كبرى. المرحلة الفرعية الأولى وهي التي تمتد طوال عقد السبعينيات، وتبدأ تحديداً مع حصول الشطر الجنوبي «سابقاً» على استقلاله في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، ودخوله معترك بناء دولة نموذج على صعيد التحولات الاجتماعية والنظام السياسي والسياسة الخارجية. وهي الفترة التي تزامنت مع نهاية الوجود العسكري المصري في الشطر الشمالي «سابقاً»، وصعود رموز قبلية وتقليدية إلى قمة السلطة هناك، ثم ما تلاها من انقلاب عسكري في ١٩٧٤ بقيادة المقدم ابراهيم الحمدي الذي فتح الباب أمام دور أكبر للقوات المسلحة في الحياة السياسية في الشطر الشمالي.

في ما يتعلق بالوحدة اليمنية في تلك المرحلة الفرعية فقد تبلورت خبرة أليمة ولكنها ايجابية في الوقت نفسه، إنها خبرة «سقوط الخيار العسكري لتحقيق الوحدة»[٣١]. فمن حيث هي خبرة أليمة فقد عبرت عن سيادة أسلوب الإلحاق والضم من قبل طرف إلى آخر في وقت لم تكن فيه عوامل نجاح هذا الأسلوب متوافرة قط. أما جانبها الايجابي فتبلور في أن فشل هذا الأسلوب عبر الصدامين المسلحين الكبيرين اللذين تكررا في عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٩ قد اقنع كلا الطرفين بأن أسلوب القوة المسلحة ليس هو الأسلوب الأمثل لتحقيق وحدة اندماجية حتى لو كانت بين جزأين من شعب واحد، ولكن فُرض عليه التشطير قسراً وإكراهاً لمدة أكثر من ثلاثة قرون متواصلة.

في المرحلة الفرعية نفسها تبلورت الوثائق الأولى للفعل الوحدوي اليمني، وهي اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وبيان قمة الكويت، وهي الوثائق التي تعد الأساس الذي بنيت عليه الأفعال الوحدوية التالية. وقد دلّل ذلك على أهمية التراكم والتدرج في الفعل الوحدوي الذي تبلور بدرجة أكبر في المرحلة الفرعية التالية.

سقوط الأسلوب العسكري كان يعني من جانب آخر ضرورة اللجوء إلى أسلوب آخر أكثر قابلية لتحقيق هدف الوحدة الاندماجية، ومن هنا تشكلت الخبرة الرئيسية في المرحلة الفرعية الثانية التي تمتد معظم عقد الثمانينيات وحتى توقيع اتفاق عدن، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩. وهي الخبرة التي أسميناها من قبل «الوظيفية الشاملة» القائمة على الحوار السياسي السلمي التفاوضي، والتدرج والتراكم في الوقت نفسه، ومعالجة فعل الوحدة من الزوايا كافة وفي كل المجالات في آن واحد. ومن الأمور التي برزت في تلك المرحلة الفرعية ما يلي:

أ - الاهتمام بوجود آلية تؤمّن الحوار السياسي بين القيادتين السياسيتين بطريقة منظمة

---

(٣١) في حوار مع أحد المسؤولين في الحزب الاشتراكي اليمني، وهو من أصول شمالية، ذكر ان الصدام العسكري المسلح الذي تمّ عام ١٩٧٩، كان يقصد من ورائه تحقيق هزة كبيرة في الشطر الشمالي، ومن ثم توفير فرصة حقيقية لفرع الحزب الاشتراكي في الشمال في الوصول إلى السلطة في صنعاء، على أن يُعلن بمجرد تمكنه منها رغبته في تحقيق الوحدة الفورية مع الشطر الجنوبي، الذي كان مستعداً لتلبية تلك الرغبة. وقد تحقق الباحث من تلك الرواية من مصادر حزبية وسياسية أخرى. ومن بين ما تعكسه من دلالات أن اسلوب القوة المسلحة كان مطروحاً بقوة لدى بعض القيادات السياسية لهدف تحقيق الوحدة الفورية الاندماجية، وهو ما لم يحدث.

وشبه منتظمة، وهو ما تبلور في إنشاء المجلس اليمني الأعلى الذي اعتُبر بمثابة قيادة مشتركة بين الشطرين هدفها متابعة انجاز الهدف المطلوب وتذليل الصعوبات التي تحدث في الواقع، وبلورة التوجيهات للقيادات التنفيذية.

ب ـ بلورة آليات عمل للتنسيق في المجالات التنفيذية والقطاعية المختلفة، وهو ما بدا في إعادة تنشيط عمل اللجان الوحدوية المختلفة، وفي اجتماعات اللجان الوزارية المشتركة لمتابعة انجاز ما يتم التوصل إليه من اتفاقات في المجالات الاقتصادية والاعلامية والقانونية والتربوية وغيرها من المجالات.

ج ـ التوصل إلى عدة اتفاقات للتعاون المشترك في المجالات الاقتصادية (النفط والتعدين والأسماك والزراعة) والسياحية والثقافية والاعلامية والتربوية والنقل والمواصلات والاتصالات بين الشطرين.

د ـ التركيز على القواسم المشتركة في مجالات السياسة الخارجية، والتنسيق بين عمل وزارتي الخارجية في الشطرين.

وإذا كان التركيز في المرحلة الفرعية الثانية قد انصب على البعد الرسمي وتجاهل إلى حد كبير البعد المكمل له، وهو البعد الشعبي، فقد اتخذت المرحلة الفرعية الثالثة، التي تبدأ مع توقيع اتفاق عدن، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ وتنتهي باعلان الجمهورية اليمنية، خطوة أخرى قوامها المزج بين البعد الرسمي والبعد الشعبي. وقد تحددت المسارات الرئيسية في تلك المرحلة في خمسة، وهي:

المسار الأول متابعة العمل الوحدوي من آخر نقطة تم التوصل إليها قبل تفجر أحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، في ما عنى الاحتواء الكامل من قبل الشطرين لنتائج وتداعيات تلك الأحداث من ناحية، كما أنه بلور الطابع التراكمي التدرجي للعملية الوحدوية اليمنية من ناحية أخرى. ومن هنا كان اتباع آليات لقاءات القمة الدورية نفسها بين القيادتين السياسيتين، والاهتمام بمتابعة تنفيذ الاتفاقات التي تُوصل إليها من قبل، مع التوصل إلى اتفاقات تعاون وتنسيق جديدة في كل المجالات.

المسار الثاني وهو الخاص بالشق التنفيذي المتعلق بالانتهاء من تصورات ومشروعات دمج المؤسسات والهيئات الحكومية المتماثلة، وصياغة مشروعات القوانين لدولة الوحدة، ومتابعة لقاءات اللجان الوزارية والاجتماعات المشتركة لمجلسي وزراء الشطرين، فضلاً عن لقاءات رئيسي الوزراء في الشطرين لاتخاذ القرارات التنفيذية المطلوبة.

المسار الثالث وتمثّل في الانفتاح على قوى المعارضة في الشطرين، الأمر الذي جسد خطوة رئيسية في عملية التحول نحو التعددية السياسية وإقرارها كنظام لدولة الوحدة، كما أنه ساهم في إتاحة المجال لتلك القوى للتعبير عن رؤاها وتصوراتها إزاء فعل الوحدة. وقد أدى ذلك إلى زيادة درجة الضغوط الشعبية ـ ولو بطريق غير مباشر ـ على القيادة الرسمية في الشطرين للإسراع في انجاز الوحدة وعدم الارتداد عن هذا الهدف.

المسار الرابع وهو الخاص باستكمال العمل الوحدوي من خلال الجهد الشعبي المتكامل مع الجهد الرسمي. وتبلور ذلك في عدة خطوات منها الالتزام بطرح دستور الوحدة على الاستفتاء الشعبي العام، اندماج وتوحد العديد من النقابات والمنظمات التطوعية المتماثلة في الشطرين، وإزالة معوقات الحركة والتنقل للمواطنين كافة بين الشطرين. ويمثل هذا المسار إلى جانب المسار الثالث بداية جنينية للالتزام بالشرط الديمقراطي لفعل الوحدة اليمنية.

المسار الخامس وتمثل في التأكيد على دور دولة الوحدة اليمنية في تحقيق أعلى درجات الاستقرار الاقليمي في المنطقة، فيما مثل أسلوباً ضرورياً لتحييد الاعتراضات التي قد تنشأ لسبب أو لآخر من قبل الدول المجاورة، أو من القوى الدولية الكبرى التي قد لا ترى في فعل الوحدة اليمنية أمراً ايجابياً لمصالحها السياسية والاستراتيجية في المنطقة.

ومن خلال المقارنة السريعة مع الحالة المصرية ـ السورية، يمكن الاستنتاج بأن التجربة اليمنية تمت على صعيد الإعداد بطريقة مختلفة تماماً عن تلك التي تمت بها التجربة المصرية ـ السورية. وإن أبرز الاختلافات تكمن في غياب عنصر القائد الكاريزمي، ونفي المخاطر الاقليمية، الحالة المساعدة على الاسراع بفعل الوحدة، فضلاً عن اقرار التعددية في الوحدة اليمنية في حين ألغيت الحزبية وانتفت الديمقراطية في الحالة المصرية ـ السورية.

على صعيد التشابهات بين الحالتين، نشير إلى توافر عامل الإرادة السياسية القائم على إنجاز فعل الوحدة وانهاء التجزئة أو التشطير، وكذلك وجود مقدمات منطقية تقود طبيعياً إلى عمل وحدوي حقيقي، وأن هذه المقدمات هي نفسها جزء من الفعل الوحدوي العام. فضلاً عن تبلور ضغوط شعبية صاحبت عملية الإعداد الرسمية للوحدة ودفعت إلى انجازها.

على صعيد الاستخلاصات العامة التي يمكن أن تبرزها الحالة اليمنية في مرحلة الإعداد للوحدة، يمكن أن نشير إلى:

١ ـ سقوط أسلوب القوة العسكرية في تحقيق الوحدة، والتحول إلى الأسلوب السياسي.
٢ ـ سقوط منحى بناء دولة نموذج في ظل التشطير.

٣ ـ وضوح الهدف العام وهو انهاء التشطير وإقامة دولة موحدة.

٤ ـ وضوح المسار التنفيذي القائم على أسلوب الحوار السياسي الشامل، إلى جانب الفعل الوحدوي التراكمي/ التدرجي في المجالات كافة في آن واحد.

٥ ـ ضرورة الدمج بين الفعل الرسمي والفعل الشعبي.

٦ ـ محاولة توظيف التمايز الاجتماعي الاقتصادي لإثراء الفعل الوحدوي واغنائه بالخبرات المعنوية والمادية، وذلك من خلال الأخذ بمبدأ تطبيق الأفضل من كلا التجربتين.

٧ ـ أهمية التحييد الاقليمي أثناء تفاعل العملية الوحدوية، إلى جانب التركيز على هدف الاستقرار الاقليمي في المستقبل.

إذا انتقلنا إلى بناء وأداء دولة الوحدة اليمنية، واعتماداً على الخبرات العملية التي تبلورت بالفعل، يمكن أن نشير إلى أربعة مسارات/ التزامات كبرى جديرة بالتأمل، وهي:

أ ـ المسار الأول مسار التزام التعددية كنظام للحياة السياسية في دولة الوحدة، والتمهيد إلى إقرار نظام ديمقراطي في المستقبل. صحيح ان هناك بعض أوجه للقصور، سواء في ما تضمنه الدستور عن طبيعة نظام الحكم، أو الدور المركزي الذي يلعبه الحزبان الحاكمان في مجمل شؤون البلاد، إلا أن التجربة العملية أثبتت أن إقرار التعددية ساعد على بلورة مجتمع مدني يتصف بالحيوية الكبيرة، وهو نفسه رغم ما يشوبه من أوجه قصور هيكلية ـ ناتجة من الدخول إلى ممارسة تعددية واسعة ومفتوحة بعد فترة طويلة من الكبت السياسي ـ صار عاصماً لدولة الوحدة مما واجهته من مشكلات وتحديات وانتكاسات محتملة.

ويمكن القول إن تجربة الفترة الانتقالية في عمر الجمهورية اليمنية ـ وكما أشرنا إليها تفصيلاً في الفصل السابق ـ قد كشفت عن الدور الجوهري الذي لعبه المجتمع المدني اليمني بكل فئاته ومنظماته الحديثة والتقليدية معاً في محاصرة الكثير من الأزمات التي كادت أن تعصف بدولة الوحدة، وأنه استطاع بوعيه الوطني والسياسي والحركي والتنظيمي أن يلتف على كثير من المشكلات الكبرى كالانفلات الأمني، والخلافات التي نشأت بين الحزبين الحاكمين وتكثفت في شهري كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ والنصف الثاني من عام ١٩٩٢، وأثرت لفترة على عمل الدولة واستكمال مهام بنائها. كما أنه لعب الدور الأكبر في احتواء آثار حرب الخليج في الوقت الذي لم تكن فيه دولة الوحدة قد اشتد عودها بعد، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية وعدد من المشكلات الاجتماعية التي تطول واقع البلاد ومستقبلها في التنمية والتحديث. ولنا أن نتساءل عن المصير الذي كان يمكن أن تنتهي إليه الدولة الموحدة في مواجهة تلك المشكلات والتحديات الجسام لو لم يكن هناك مجتمع مدني يتصف بالحيوية وبالحرص على مصير التجربة؟ ففي تلك الحالة يمكن تصور مصير سلبي مثل ذلك الذي واجهته التجربة المصرية ـ السورية من قبل، بل ربما أكثر سلبية نظراً لخصوصية الوضع اليمني نفسه وما فيه من تعقيدات وتنوعات سياسية وجغرافية ومذهبية واجتماعية وقبلية.

وواقع الحال انه كلما امتد العمر بتجربة التعددية السياسية، واستطاعت أن تطور نفسها بما يتلاءم مع خصوصيات الواقع اليمني، أصبحت أكثر قوة ورسوخاً، ومثلت أساساً يمكن التعويل عليه بثقة واطمئنان في الربط العضوي بين تحقيق الديمقراطية وانجاز الوحدة واستمرارها.

ب ـ المسار الثاني وهو التزام قاعدتي الاستفادة من تجربة الشطرين الاجتماعية والاقتصادية، والحلول الوسط والتنازلات المتبادلة. وهو ما بدا في عمل اللجان المشتركة الوزارية ولجنة التنظيم السياسي واللجنة العسكرية والأمنية وغيرها من اللجان الوحدوية. ولقد مثّل الالتزام بهاتين القاعدتين ـ أثناء الاعداد للوحدة ـ أساساً معنوياً/ سياسياً لنفي مقولات التسلط من قبل تجربة شطر على تجربة شطر آخر، أو تسلط قوة سياسية على أخرى، ومثل في الوقت ذاته أساساً لقيام تجربة وحدوية على أسس العمل التشاركي في الإنجاز والأعباء والمسؤوليات.

إن التزام قاعدة الاستفادة من تجربة الشطرين ـ بعد دراستها دراسة واعية وموضوعية ـ

يعني من حيث الجوهر محاولة تطعيم مستقبل دولة الوحدة بخبرات الماضي لكلا الشطرين، ويمثل أيضاً تأكيداً على أن التمايز الاجتماعي الاقتصادي ـ سلوكاً وتجربة ـ يمكنه أن يكون الأساس القوي الذي تبنى عليه وحدة قوية، لا أن يكون مبرراً لاستمرار التشطير.

ومن خلال التجربة العملية ثبت أن الالتزام بهذه القواعد/ المبادىء كان أكثر وضوحاً أثناء الإعداد للوحدة عنه بعد قيامها، حيث حدث بعض التراجع من الحزبين الحاكمين، نتج منه عدة أزمات أثرت بدورها على عملية استكمال مهام الفترة الانتقالية بالطريقة المفترضة ووفرت أرضية موضوعية للحديث عن نوازع التسلط والاحتواء من طرف على آخر. هذه المحصلة بشقيها تثبت أهمية الالتزام بهذه القاعدة/ المبدأ سواء أثناء الإعداد للوحدة أو بعد إعلانها وإدارة شؤونها المختلفة. كما تؤكد أن القاعدة في حد ذاتها ايجابية حال الالتزام بها.

ج ـ المسار الثالث وهو اعلان الالتزام بقاعدة الفصل بين السلطات في عمل مؤسسات الدولة الموحدة كما ورد في الدستور، الأمر الذي يتكامل مع أسس النظام التعددي من ناحية، ومع تميز أدوار المؤسسات السيادية من ناحية أخرى كمجلس الرئاسة وما يلحق به من مجلس استشاري، أو مجلس النواب، أو القضاء. وهو ما يُمَكّن من نسج علاقة سليمة دستورياً وقانونياً وسياسياً في إدارة شؤون البلاد، ويمنع التداخل في الاختصاصات، أو أن تجور سلطة على أخرى، أو أن تحتوي سلطة ما السلطات الأخرى.

د ـ المسار الرابع وهو التزام قاعدة وضوح الأهداف الكبرى المرجوة من الفترة الانتقالية المحددة زمنياً بعامين ونصف العام، مثل استكمال دمج المؤسسات التي لم يُكتمل دمجها، واستصدار القوانين الخاصة بتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية، واعطاء الفرصة للحزبين الحاكمين بما يمثلانه من مدرستين مختلفتين في التفكير السياسي أن يتعاملا عن قرب معاً، وأن يعيدا النظر بصورة مشتركة في دور كل منهما في الحياة السياسية في البلاد، وإجراء الانتخابات النيابية لاختيار مجلس نيابي جديد، وعدم إجراء أية تعديلات في الدستور إلا عن طريق المجلس النيابي المُنتخب.

إلا أن هذه القاعدة انتابها في الواقع العملي شيء من القصور، ذلك أن عمومية الاتفاق بين الحزبين الحاكمين ـ اللذين قاما بالدور الرئيسي في انجاز الوحدة وفي تسيير شؤون الجمهورية اليمنية ـ على الأهداف الكبرى في الفترة الانتقالية مثلما وردت في اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية، لم يترجم عملياً في خطوات أو برامج عمل متفق عليها توضّح طريقة تحويل تلك الأهداف إلى مشروعات قوانين، أو تحدد المسار العملي الذي سيلتزم به الطرفان في معالجة المشكلات التي يحتمل مواجهتها، أو تضع خطوطاً عامة حول السياسات الرئيسية المنتظر تطبيقها في مجالات الاقتصاد، أو حل التباينات الاجتماعية أو معالجة بعض موروثات حقبة التشطير والناتجة من تباين التجربة الاجتماعية الاقتصادية في كل شطر. ونظراً لغياب مثل تلك الآليات الوسيطة بين الأهداف الكبرى ومستوى تحويلها إلى سياسات تطبيقية وعملية، تعرضت علاقات الحزبين الحاكمين إلى نوع من التوتر المحكوم الذي أثار بدوره غباراً على إنجاز المهام الكبرى المطلوبة من الفترة الانتقالية وبالتالي على عمل

دولة الوحدة. وتدل مثل هذه الخبرة السلبية على أن الاتفاق على الأهداف الكبرى وحده قد لا يكون كافياً، وأن من المهم أن تكون هناك مشروعات وبرامج محددة تعبر عن كيفية تنفيذ هذه الأهداف الكبرى، بحيث لا يبقى سوى توظيف كل إمكانات الدولة الموحدة بعد قيامها في سبيل التطبيق النهائي لتلك البرامج والمشروعات. إن هذا العمل الوسيط قد يكون في ذاته عاصماً من الانزلاق إلى خلافات جانبية أو إثارة أجواء من التوتر في وقت لم تتم فيه كل جوانب تأسيس الدولة الموحدة واستكمالها لجوانب قوتها واستقرارها وديمومتها.

٣ ـ فعل الوحدة والإطار الدولي والاقليمي

المقارنة السابقة لم تتضمن في واقع الأمر بعداً هاماً، وهو العلاقة بين فعل الوحدة والمحيط الدولي والاقليمي، ومدى صلته باستمرار أو تعثر دولة الوحدة حال قيامها. وواضح من التحليلات السابقة، سواء التي طالت التجربة المصرية ـ السورية أو الحالة اليمنية، أنها ركزت على اعتبار أن العامل الأساسي يكمن في البيئة الداخلية، وأن نجاح أو فشل العامل الخارجي المضاد لفعل الوحدة والساعي إلى إفشالها يعتمد أساساً على مدى صلابة البنية الداخلية للوحدة وتماسكها، أو مدى رخوها وضعفها، وهو أمر متفق عليه. إلا أن المسألة التي تحتاج إلى ايضاح هو مدى ملاءمة فعل الوحدة ذاته بالإطار الدولي والاقليمي. لقد كان أحد المبررات الجوهرية وراء الوحدة المصرية ـ السورية مواجهة الاعتداءات الخارجية والعدوانية الصهيونية ومشروعات الامبريالية الساعية إلى ربط المنطقة العربية بتحالفات استعمارية. ومن هنا فإن بناء الوحدة كان جزءاً لا ينفصل عن تلك المواجهة بين الأفكار والمشروعات القومية التحررية من جهة، وبين الأفكار والمشروعات الاستعمارية من جهة أخرى. ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى أن الوحدة المصرية ـ السورية ومشروعها السياسي والاستراتيجي العام استهدف إعادة بناء التوازن العام في المنطقة على نحو يتصادم حتماً مع قوى اقليمية وأخرى دولية. ومن هنا يكون متوقعاً بل وحتمياً أن تعمل تلك القوى على مواجهة دولة الوحدة واستغلال ثغراتها المختلفة للقفز عليها وإفشالها.

والواقع ان المسؤولية تقع هنا على دولة الوحدة ذاتها بالدرجة الأولى كما سبق القول. وثمة استدراك لا يجب التقليل من شأنه وهو خاص بمدى ما قدمته الوحدة المصرية ـ السورية بالفعل في مواجهة المشروعات والقوى الاستعمارية في المنطقة المحيطة. نستطيع أن نرصد افشال مشروع حلف بغداد، وإفشال المخططات التركية ـ الأمريكية الساعية إلى تطويق سوريا، ومواجهة الخطط الاسرائيلية في الاعتداء عليها. ومع الانفصال وما رافقه من نشوة القوى المحافظة والاستعمارية، ومن خلال مفهوم المقابلة، تأكدت العلاقة بين فعل الوحدة والقدوة على التغيير وإحداث التوازن المناسب مع دولة العدو الصهيوني، إلا أن الاستمرار في هذا الخط العام مرتبط كما سبق القول بمدى تماسك وصلابة بنية دولة الوحدة ذاتها.

بمقارنة تلك الخبرة بخبرة التجربة اليمنية يتضح مسعى مختلف، وتبرز دلالات متباينة، فبالرغم من أن قيام الوحدة اليمنية له آثاره المباشرة على التوازن في المنطقة الاقليمية المحيطة،

فإن عملية بناء الوحدة اقترنت بالسعي إلى تطمين الدول المجاورة بأن قيام الوحدة اليمنية يعني درجة أكبر من الاستقرار الاقليمي، وأن هدفها المستقبلي هو تعظيم تلك الحالة من الاستقرار الاقليمي. والسلوك الهادف نفسه إلى تحييد الأطراف الاقليمية اتبع في مواجهة الأطراف الدولية الفاعلة ولا سيا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي «سابقاً». وكم كان لهذا السلوك مردود ايجابي تمثل في تقليل حدة العوامل المعاكسة لفعل الوحدة، سواء أكانت خارجية المنشأ تماماً أو خليطاً بين المنشأ الداخلي والدعم الخارجي.

هذه الخبرة المختلفة في سياقها العام لا تكتمل صورتها إلا من زاوية خصوصية المكان والزمان، ومن ثم استخلاص الدلالات المناسبة بناء على هذه الخصوصية المكانية والزمانية. فعلى صعيد خصوصية المكان، وفي الحالة اليمنية لا يمكن مساواة الجيران العرب ـ مهما تصورنا اعتراضاتهم أو تخوفاتهم أو نزوعهم لممارسة فعل تعطيلي ما ـ بالقوى الاقليمية غير العربية التي أحاطت بدولة الوحدة المصرية ـ السورية التي لم ولن تقبل قط أيّ عمل وحدوي حقيقي تعلم أنه موجه لإعادة صياغة التوازنات لغير صالح أهدافها الاستعمارية وطموحاتها في الهيمنة على مقدرات المنطقة.

أما في إطار خصوصية الزمان، فالفارق أكثر وضوحاً بين حالتي صراع دولي بين معسكرين متنافرين يسعى كل منهما إلى استقطاب الأطراف الإقليمية الفاعلة هنا وهناك، وبين حالة تراجع وانحسار لإحدى القوتين الكبيرتين في النظام الدولي، أي الاتحاد السوفياتي، يقابله صعود متدرج لدور القوة المنافسة، أي الولايات المتحدة. الحالة الأولى أحاطت بالوحدة المصرية ـ السورية، أما الحالة الثانية فقد أحاطت بمولد الجمهورية اليمنية. ولا يمكن قطعاً تجاهل تأثير كل من هاتين الحالتين المختلفتين للنظام الدولي على صيرورة ومستقبل الوحدة في كلا الخبرتين.

ومع الأخذ في الاعتبار خصوصية المكان والزمان على النحو المشار إليه، فإن الخبرة اليمنية تكشف عن علاقة ايجابية بين فعل الوحدة وتعظيم درجة الاستقرار الاقليمي من ناحية، وعلاقة ايجابية بين فعل الوحدة والمواءمة والتكيف مع التطورات الكبرى الحادثة في النظام الدولي من ناحية أخرى. إن تعظيم درجة الاستقرار الاقليمي يعني عدم التصادم مع المصالح المشروعة للأطراف الاقليمية أو الدولية في المنطقة، الأمر الذي يبرر تأييداً اقليمياً ودولياً، أو على الأقل يثير تحفظاً ساكناً غير مقترن بفعل تعطيلي بارز. وفي إطار العلاقة الثانية نستطيع أن نشير إلى مدى تجاوب فعل الوحدة اليمنية مع أبرز تطورين يشهدهما النظام الدولي الجديد ألا وهما النزوع والتحول نحو الديمقراطية والتعددية، والنزوع إلى اندماج الكيانات الصغرى في إطار أكبر اندماجاً تطوعياً غير قسري. فالنظام الدولي الجديد الآخذ في تبلور عديد من سماته الرئيسية منذ منتصف الثمانينيات، يعطي قيمة كبيرة لهاتين العمليتين، الديمقراطية من ناحية والتكتل الاقليمي الطوعي من ناحية أخرى. وحين تأتي الوحدة اليمنية كفعل وكعملية تتناسب تماماً مع هذين الاتجاهين، فلا شك أن قدراً من التأييد يمكن توقعه على نحو أو آخر. كما يمكن اعتبار أن الوحدة اليمنية هي من جانب آخر تجسيد لهاتين السمتين الغالبتين في النظام الدولي الجديد.

وفي إطار من التجريد وقدر من التعميم يمكن القول: إن فعل الوحدة القائم على العمل الطوعي التدرجي، والساعي إلى تحقيق درجة أكبر من الاستقرار الاقليمي في محيطه، والمشتمل على تحول ديمقراطي، يمكنه أن يجد دعماً وسنداً من النظام الدولي المتضمن بدوره التوجهات والسمات نفسها. والعكس أيضاً صحيح، فإن الفعل الوحدوي القائم على فعل قسري إكراهي، ولا ينطوي على أي تحول نحو التعددية والديمقراطية، سوف يجد كل رفض ومعارضة.

رابعاً: الحالة اليمنية.. خبرات عامة للوحدة العربية

إلى أي مدى يمكن الحالة اليمنية أن تضيف للفكر القومي ولهدف انجاز الوحدة العربية؟ في الجزء التالي محاولة لبلورة أبرز الخبرات التي انطوت عليها التجربة اليمنية كما حدثت عملياً بجوانبها السلبية والايجابية معاً، التي يمكن أن تكون رصيداً للفكر القومي ولمسعاه العام من أجل تحقيق وحدة عربية. ويمكن تقسيم هذه الخبرات إلى نوعين متكاملين، الأول يعالج خبرات ذات طابع سياسي كلي، والثاني خبرات ذات طابع وظيفي/ تنفيذي. والأمران معاً يمثلان جناحا الوظيفية الشاملة المتدرجة على النحو الذي أوردنا تعريفه سابقاً.

١ ـ على صعيد الخبرات ذات الطابع السياسي الكلي

يمكن أن نشير إلى الخبرات التالية:

وضوح الهدف المبتغى وضوحاً كاملاً، سواء لدى القيادات السياسية أو التنفيذية أو لدى الوعي العام للمواطنين، على أن يكون ذلك الوضوح مجسداً في الوثائق الحزبية والرسمية والتنفيذية، وبدرجة لا تحتمل اللبس أو الغموض في التفسير، وهو الهدف الذي نعنيه هنا، أي الوحدة اليمنية الاندماجية التي تنهي التشطير وكل تبعاته وموروثاته، والتي تقابل موضوعياً هدف الوحدة العربية الاندماجية المستهدف تحقيقها على مراحل مترابطة.

تحقيق الشرط الديمقراطي سواء في مرحلة الإعداد للوحدة أو بعد قيامها، وبما يؤمن مشاركة شعبية مباشرة وغير مباشرة في فعل الوحدة، ويتيح لها إمكانات بلورة مجتمع مدني حرّ يعمل على حمايتها بعد قيامها ويعصمها من مغبات الانزلاق في مخاطر الردة والتشطير ـ أو الانفصال ـ مرة أخرى.

توافر شرط الإرادة السياسية الملتزمة بهدف الوحدة وبالأسلوب السلمي التفاوضي، وبشمولية الفعل الوحدوي وعدم تجزئته، سواء على صعيدي القيادة السياسية أو المستوى الشعبي العام.

شرط المواءمة والتكيف العام مع البيئة الدولية/ الاقليمية، مع ملاحظة أن هذا الشرط لا يعني قبول الضغوط الخارجية أو الانصياع لأهداف القوى الدولية أو الاقليمية، ولكنه يعني ترسيخ العلاقة بين العمل الوحدوي والاستقرار الاقليمي من ناحية، والاتجاهات الكبرى في البيئة الدولية من ناحية أخرى، خصوصاً إذا كانت هذه الاتجاهات تؤدي إلى تعظيم درجة

القوة والمنعة الذاتية، وحقوق الإنسان والحريات العامة من ناحية ثانية، وتدفع إلى الترابط والتكامل الاقليمي من ناحية ثالثة.

٢ ـ على الصعيد التنظيمي

يمكن أن نشير إلى الخبرات التالية:

بلورة الاجراءات التنظيمية الشاملة، التي تجسد أسلوباً تدرجياً تراكمياً من ناحية، وعملاً وحدوياً شاملاً لمجالات وقطاعات عدة من ناحية أخرى. ومن هنا أهمية تأمين «آلية» تنتظم فيها حركة القيادات السياسية العليا الوحدوية، بصورة منتظمة ووفق جداول زمنية وبرامج عمل واضحة ومحددة، ويتم من خلالها متابعة الحالة الوحدوية واتخاذ القرارات والتوجيهات المناسبة لتذليل الصعاب وإزالة المعوقات المختلفة ـ إلى جانبها أشكال تنظيمية ذات طابع تنفيذي قد تأخذ مسمى لجان متخصصة أو مؤتمرات دورية أو مجموعات عمل قطاعية ـ تتعامل مع الجوانب السياسية والقانونية والدستورية والاقتصادية والتربوية والثقافية والأمنية والعسكرية للعملية الوحدوية.

تكامل الفعل الوحدوي داخل النسق الرسمي ذاته بين المستويات القيادية العليا صاحبة القرار والتوجيه، والمستويات التنفيذية العليا كرئيس الوزراء والوزراء ومن في مستواهم.

توظيف الاختلاف في الخبرات والمحتويات الاجتماعية السياسية والاقتصادية لإثراء العملية الوحدوية، والاستفادة منها في تسيير دولة الوحدة حال قيامها.

ترجمة الاتفاقات على الأهداف الكبرى إلى برامج ومشروعات تفصيلية ودقيقة، وبلورة أسس عملية لكيفية معالجة التباينات التي قد تنشأ في الرأي أو الرؤية العملية لمهام ما بعد قيام الوحدة.

ومن المهم القول إن هذه الخبرات، سواء الناتجة من جانب ايجابي أو آخر سلبي في التجربة اليمنية وكذلك من خلال استيعاب دروس تجربة الوحدة المصرية ـ السورية، فإنها تتكامل في ما بينها على الصعيد العملي، وان أيّاً منها لا يستقيم في ذاته، أو يمكن أن يمثل بديلاً عن الخبرات والمسارات الأخرى. وهو ما يعكس ترابطاً موضوعياً وهيكلياً، سواء على صعيد أسس الفعل الوحدوي أو تحوله إلى حركة فاعلة وملموسة. ويمكن الاستنتاج أن التداخل بين المسارات السابقة الكلية أو التنفيذية التطبيقية، يعكس شمولية الفعل الوحدوي قبل أي شيء، سواء في مرحلة الإعداد أو في مرحلة الأداء، وأن هذا الشمول يتطلب بدوره شمولاً في الآليات والوسائل التي يُعول عليها للحفاظ على الفعل الوحدوي واستمراره.

ومن الأمور التي تبرزها الحالة اليمنية، ومن قبل الحالة المصرية ـ السورية، هي أن إنجاز الوحدة ممثلة في قيام دولة موحدة لا يمثل نهاية الفعل الوحدوي ذاته، ولكنه يمثل مرحلة رئيسية في هذا الفعل. هذه المرحلة قوامها تجاوز أسباب التشطير ـ أو التجزئة ـ الرسمية والسياسية، وفي الوقت نفسه تُدخِل الفعل الوحدوي إلى مرحلة أخرى قوامها ترسيخ أسس

الدولة الموحدة. مرحلة الترسيخ هذه تعني التعامل الواعي مع الموروثات القيمية والسلوكية الناتجة من حقبة التشطير أو التجزئة السابقة وما يرتبط بهما من مصالح وتوازنات اجتماعية وسياسية في هذا القطر أو ذاك. وإذا كانت المرحلة الأولى لها نوعيتها الخاصة من المشاكل والتحديات، فإن تلك المرحلة لها مشاكلها وتحدياتها الخاصة أيضاً، والتي تتطلب آليات أكثر فاعلية وحركية، ومن هنا أهمية الشرط الديمقراطي على النحو الذي أشرنا إليه من قبل.

ومما تظهره الحالة اليمنية أنه كلما كان هناك قدر أكبر من الوضوح في الأهداف المتوخاة من المراحل الانتقالية أو المراحل التالية لعمل الدولة الموحدة، وكلما كانت تلك الأهداف الكبرى مترجمة في برامج ومشروعات شبه تفصيلية، كانت المشاكل المنتظرة أقل حدة، أو على الأقل أكثر قابلية للحل بين مراكز القرار العليا دون أن يصاحبها أعباء أو توترات مضافة. ولعل الفعل الوحدي على المستوى العربي يكون في حاجة أكبر لاستيعاب هذه الدلالة الأخيرة، ولا سيما أن التجزئة قد خلقت نظماً وثقافات فرعية تموج بالكثير من المسائل المتعارضة كلياً أو جزئياً معاً.

الخاتمة

بقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠ تحققت التجربة العربية الثانية في التاريخ العربي الحديث والمعاصر في «الوحدة الاندماجية الشاملة». ويمكن بالطبع النظر إلى هذه التجربة من أكثر من زاوية، فهناك الزاوية اليمنية الخالصة، والزاوية العربية، والزاوية الاقليمية، فضلاً عن الزاوية الكلية باعتبارها تجربة اندماج شامل، والتي هي في واقع الأمر محصلة التفاعل الجدلي بين الزوايا الثلاث الأولى.

ومن الزاوية اليمنية البحت يمكن أن نشير إلى التاريخ اليمني نفسه الذي يكشف عن دورة وسلسلة من التوحد والتجزئة ثم الوحدة، وهكذا. لا يعني ذلك بالطبع أن الوحدة اليمنية الأخيرة مجرد حلقة في تلك السلسلة، أو أننا نتوقع لها نكوصاً بعد حين من الزمن. ولكن يمكن القول إن الوحدة الأخيرة هي الحلقة النهائية لمراحل سابقة من التشطير والتجزئة. ولا شك أن درجة تطور الوعي لدى الشعب اليمني وخبراته التاريخية والحضارية السابقة تجعل منه أكثر حرصاً من ذي قبل في الحفاظ على وحدته وتماسكه، وإثبات كونها المحطة الأخيرة في مشوار طويل من التشطير، والخطوة الأولى في مشوار آخر قوامه التنمية الحقيقية والشاملة وبناء الدولة الحديثة.

أما الزاوية العربية، فعلى الرغم من أن عملية الوحدة اليمنية لم تتم وفق شعارات القومية العربية بوضوح وصراحة كاملة، فإنه لا يمكن بالطبع نفي وجود علاقة جدلية بين الوحدتين اليمنية والعربية. ومهما كانت خصوصية الحالة اليمنية فإنها تدخل في سياق التطور العربي العام نحو الوحدة من جوانب عدة، فهي تجاوز لعقبة كأداء في التجزئة بين شعب عربي واحد، هو نفسه جزء من أمة عربية أكبر.

كما لا تخلو الوحدة اليمنية ـ كعملية وتفاعلات واجراءات ـ من دروس واستخلاصات ايجابية لعملية الوحدة العربية. ومن خلال مقارنتها إجرائياً وأدائياً مع تجارب أخرى ولا سيما

التجربة المصرية ـ السورية وباقي تجارب الوحدة العربية الأخرى، يمكن أن ندفع بعلم التوحيد العربي خطوات إلى الأمام.

وهي ثالثاً ذات جوانب استراتيجية ايجابية ملموسة، ومن هنا تقاطعها مع الزاوية الاقليمية الدولية حيث تبلورت خريطة سياسية/ جغرافية جديدة امتدت بتأثيراتها إلى الجيران العرب وغير العرب في جنوب الجزيرة العربية والقرن الافريقي، فضلاً عن كونها ـ أي الوحدة اليمنية ـ تبلورت في وقت يشهد فيه النظام العربي اتجاهات متناقضة أغلبها يدفع إلى التشرذم والقليل النادر يدفع إلى التلاحم والترابط القومي. وينطبق الأمر نفسه على ما يسود النظام الدولي من اتجاهات كبرى تتناقض في ما بينها، منها اتجاهات تدفع إلى التكتل الاقليمي الطوعي، ومنها اتجاهات تدفع إلى التفكك الاقليمي وصعود القوميات. والتناقض بين هذين الاتجاهين يعكس تناقضاً آخر، ذلك أن الدول التي تتجه طوعياً إلى التكتل الاقليمي الطوعي بهدف الوصول إلى آفاق أرحب من الرفاهية الاقتصادية والقوة الشاملة تمتعت من قبل ـ وما زالت ـ تتمتع باستقلالها وسيادتها النسبية. أما تلك الدول التي شهدت صعوداً للقوميات وحالات تفكك اقليمي فهي في غالبيتها من بلدان وجمهوريات عانت فقدان سيادتها واستقلالها النسبي في ظل هيمنة الدولة السوفياتية السابقة. ومع أفول تلك القوة العظمى برزت حالات السعي إلى التعبير عن الذات قومياً وسياسياً. ومن بين هذين الاتجاهين الكبيرين تدخل الوحدة اليمنية، وتعكس في الوقت نفسه المسار الأكثر ايجابيةً؛ إنه اتجاه التكتل الاقليمي الطوعي التدرجي، بهدف الوصول إلى آفاق أرحب اقتصادياً وسياسياً.

إذا انتقلنا إلى بعض جوانب الخصوصية اليمنية، وكما رأينا في فصول الكتاب السابقة، فإن مشروع إعادة توحيد اليمن كان القاسم المشترك بين كل القوى والتيارات السياسية والفكرية. وكان هدف الانتقال من التشطير إلى الوحدة وانهاء حالة تعدد الكيانات السياسية والمناطقية وإعادة الروح للدولة اليمنية الباسطة نفوذها على كل اقليم اليمن الطبيعي، هو الهدف الجامع بين كل التيارات اليمنية على اختلاف مشاربها وألوانها. ولم يكن الاجتماع على الهدف البعيد يعني بالضرورة اجتماعاً على الأسلوب والآليات التي لا بد أن تتم من خلالها تلك الوحدة/ الهدف، ولم يكن ليعني أيضاً اجتماعاً على الهوية التي يجب أن تكون عليها دولة الوحدة اليمنية حال قيامها. ومن هنا كان الصراع الذي ساد بين القوى اليمنية، والذي تجسد في ما بعد على نحو محدد بين شطرين يمنيين لكل منهما كيانه القانوني/ الدولي وسيادته على جزء من الاقليم الطبيعي لليمن، وجزء من الشعب يمارس عليه سلطانه السياسي والمعنوي والمادي. ولكم تأثر هذا الصراع بمتغيرات دولية واقليمية، وبدا في كثير من الأحيان (كما في السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات) وكأنه امتداد مباشر للصراع الدائر في قمة النظام الدولي ولما فيه من استقطابات اقليمية هنا وهناك. وحين خفّت تأثير الصراع الدولي في النصف الثاني من الثمانينيات، وتقلصت الامتدادات المصطنعة للصراع اليمني، بدت الحقيقة المؤكدة، وهي ان الصراع اليمني هو صراع على الوحدة وعلى هويتها ومسارها المستقبلي. ولما كانت الوحدة قد تحققت بالفعل، فقد بقي الصراع على هويتها في المستقبل، وهو ما يمكن أن نعتبره جوهر التفاعلات التي شهدها اليمن الموحد منذ قيامه في أيار/ مايو ١٩٩٠ وطوال

الفترة الانتقالية. بعبارة أخرى، فإن ما يجري في دولة الوحدة قد تجاوز الحوار حول الوحدة، وهل تبقى أو لا تبقى، وانتقل بها إلى مرحلة أخرى قوامها مستقبل دولة الوحدة وهويتها.

ويثير تحقق الوحدة اليمنية التساؤل عما تتضمنه من دروس، ولقد تضمنت فصول الكتاب المختلفة الاشارة إلى تلك الدروس والاستخلاصات تفصيلاً. ومع ذلك، وفي اطار هذه الخاتمة الكلية، نؤكد على جانبين كبيرين يعكسان خصوصية التجربة اليمنية في الوحدة، وما يمكن أن تقدمه من إضافات لعلم التوحيد العربي.

الجانب الأول الذي ينبغي وضعه في الاعتبار هو الخاص بسقوط الآلية العسكرية لتحقيق الوحدة. إن سقوط الآلية العسكرية يعني بالضرورة سقوط مفاهيم الإلحاق والضم والقسر وتسلط طرف على آخر باسم الهدف النبيل. ومن جانب آخر فإن ذلك السقوط يفتح الباب واسعاً أمام الآليات السلمية التدرجية.

الجانب الثاني وهو سيادة التوجه السلمي الديمقراطي الشامل الذي أسميناه الوظيفية الشاملة المتدرجة. هذه الوظيفية الشاملة المتدرجة تعني ثلاثة عناصر كبرى متداخلة مع بعضها البعض. الأولى منها دور القيادة السياسية، نظراً لأن الفعل الوحدوي هو فعل سياسي بالدرجة الأولى، ونعني هنا دور صانع القرار في اتخاذ قرار الوحدة والاندماج. العنصر الثاني وهو خاص بدور الجوانب الفنية والإجرائية والتنظيمية التي ينظم في داخلها الفعل الوحدوي، ويقود بدوره إلى العنصر الثالث وهو التراكم والشمول. ونعني بالتراكم الفعل الوحدوي في إطاره الزمني القائم طبقات فوق طبقات، إلى جانب شمول الفعل الوحدوي المجالات والقطاعات المادية والمعنوية كافة في سياق من التكامل والاندماج العضوي.

الوظيفية الشاملة المتدرجة بالرغم من أهميتها فهي لا تكتمل فعاليتها طالما حصرت في النطاق السياسي الرسمي، أو طالما حصرت في نطاق الفعل الوحدوي التنفيذي الحكومي، فهي بذلك تتجاهل أهم أبعاد الفعل الوحدوي؛ إنه الدور الشعبي التطوعي اللاحكومي، إنه دور الجماهير الواعية بذاتها وبمستقبلها. ولما كانت فعالية هذا الدور لا تستقيم دون مناخ حرّ وتعددي، فمن هنا بدت ضرورة وأهمية تحقيق الشرط الديمقراطي، ليس فقط لبناء الوحدة وإنما أيضاً لحمايتها ولضمان استمرارها.

الوظيفية الشاملة المتدرجة إذاً ليست قاصرة على ـ ولا يجب أن تقتصر على ـ الفعل النخبوي الرسمي، بل هي تتضمن في جوانب فعاليتها وحيويتها تطبيق «الشرط الديمقراطي» الذي بدوره يطلق طاقات الأفراد والمجتمع على نحو شامل.

إن هذا التوجه السلمي الديمقراطي ذو الجوانب الاجرائية التنظيمية هو جوهر الاضافة للوحدة اليمنية، وهو نفسه القابل للتعميم على الحالة العربية في الانتقال من التجزئة إلى الوحدة، مثلما سبقت الإشارة إليه تفصيلاً.

كلمة عن المستقبل

الحديث عن الفعل الوحدوي اليمني لا يقف عند حد قيام الجمهورية اليمنية، فهذا في ذاته جزء من عملية أكبر وهي استمرار دولة الوحدة. ومن غير الممكن الحديث عن ذلك الأمر دون التطرق إلى ما يموج داخل مجتمع الدولة الموحدة من صراعات سياسية مشروعة على هوية تلك الدولة ومستقبلها داخلياً وخارجياً. ومن خلال المتابعة لما جرى أثناء الإعداد للوحدة، وطوال الفترة الانتقالية، نستطيع أن نلمس ثلاثة مشروعات كبرى تتعاطى مع مستقبل اليمن الموحد وهويته. ويسعى كل منها لأن يفرض نفسه وأن يستقطب المؤيدين له من الشعب اليمني.

فأولاً هناك مشروع إعادة بناء اليمن الحديث تحت شعار دولة النظام والقانون. وجوهر المشروع محاولة احلال الولاء للدولة الحديثة محل الولاءات التحتية الكثيرة والمتعمقة في الوجدان اليمني. والولاء للدولة هنا مرتبط بسيادة القانون العام والنظام الواضح الذي تنتظم فيه وبه حركة المجتمع وقواه المختلفة، وبإنشاء المؤسسات السيادية التي تفرض هيبة الدولة وتنظم حركة السلطة إزاء المجتمع. ويمكن أن يؤخذ على المشروع أنه يستهدف انجاز عملية كبرى في أقل حيز زمني ممكن، الأمر الذي يثير حتماً مواجهات كبرى مع القوى التقليدية التي استفادت في الماضي من واقع التشطير وحدوده، وترى في إعادة هيكلة الدولة اليمنية مشروعاً كبيراً يقلّص مصالحها وينتزع منها مكامن قوتها المادية والمعنوية.

المشروع الكبير الثاني هو مشروع الاصلاح المتدرج، وهو لا يختلف من حيث هدفه البعيد مع هدف مشروع إعادة بناء اليمن الموحد الحديث، لكنه يقوم في جوهره على تحقيق الانتقال المطلوب من خلال عملية تدرج طويلة المدى، ومراعاة الولاءات التحتية الموجودة بالفعل والتي تتصادم مع بعضها البعض من ناحية، ومع فكرة الدولة الحديثة من ناحية أخرى. والفكرة الرئيسية في هذا المشروع هي التقليل إلى أقصى مدى ممكن من المواجهات والصدامات مع الشرائح الاجتماعية التقليدية، والأخذ في الاعتبار المصالح الكثيرة التي يصعب ـ من وجهة نظر أنصار هذا المشروع ـ القفز عليها مرة واحدة. ويؤخذ على هذا المشروع أنه رغم اعتماده على فكرة التدرج في بناء الدولة الحديثة فإنه يفتقر إلى فكرة التدرج في المواجهة وفي التصعيد مع القوى التقليدية، وإتاحته الفرصة لتلك القوى لزيادة نفوذها وتعظيم منافعها على نحو يستحيل معه في ما بعد مواجهتها مواجهة فعالة، الأمر الذي يضر بفكرة الدولة الحديثة ذاتها ويحيلها إلى فكرة هلامية.

المشروع الثالث هو المشروع الذي تسوقه قوى تقليدية عدة وترفع فيه شعارات دينية اسلامية، وتستغل النزوع الديني الغالب لدى الشعب اليمني. إنه المشروع الذي يسعى إلى صبغ اليمن الموحد بصبغة محافظة وتقليدية، وهو لا يتحدث علناً عن رفض التحديث. أما موضوعياً فهو مضاد له، وهو يسعى إلى تعظيم دور الكيانات التقليدية على حساب مؤسسات الدولة وقوانينها ونظمها، ويعمل على العودة إلى الماضي وليس التطلع إلى المستقبل. ومن هنا

صدامه الجذري مع فكرة شيوع القانون وفعاليته، وصدامه مع جهود نشر سلطة الدولة في كل البقاع اليمنية، مع الارتكان إلى القيم والتقاليد غير المنتجة وكأنها قدر لا فكاك منه.

ومن الجائز القول إن هذه المشروعات الثلاثة توارت إلى حد ما في الفترة السابقة مباشرة للانتخابات النيابية الأولى التي تمت في ظل الوحدة، وإن سطوة الواقع اليمني، بمشكلاته وتحدياته التي كشفت عن نفسها بوضوح تام، كانت المبرر الرئيسي وراء تلك التشابهات الكبيرة في برامج الأحزاب الثلاثة الكبرى، والتي دخلت على أساسها الانتخابات النيابية. وهي ملاحظة صحيحة إلى حد كبير، ولكنها لا تعني بالطبع عدم وجود التباينات الفكرية النظرية على النحو المشار إليه، ولا تعني عدم وجود رؤى مستقبلية متمايزة لكل قوة سياسية على حدة.

إن فهم وإدراك هذا التعارض بين ما هو ظاهر سطحياً، وبين ما هو كامن جوهرياً ربما يساعد على تفسير تلك العلاقة الفريدة بين الأحزاب الثلاثة الكبرى ـ التي فازت في الانتخابات النيابية وسيطرت بالتالي على مقدرات عمل مجلس النواب والحياة التشريعية ـ في الفترة القادمة. فهذه الأحزاب الثلاثة قررت دخول تجربة ائتلاف ثلاثي لاستكمال المهام الرئيسية التي تعثّر انجازها في الفترة الانتقالية السابقة، ولمعالجة القضايا المعيشية الضاغطة ولافراغ الحياة السياسية من بعض عناصر توترها السياسي والأمني، ولتوفير أساس موضوعي لإجراء التعديلات الدستورية المطلوبة.

ورغم أهمية هذه الأسس كنقاط للعمل المشترك في الفترة القادمة، فإن تجربة الائتلاف لن تكون مهمة يسيرة. ونظراً لحجم الخلافات الفكرية الكامنة بين أطراف الائتلاف الثلاثي، وتباين المشروع المستقبلي الذي يبشر به كل منهم، يمكن توقع العديد من المشكلات السياسية وغير السياسية. ولقد بدت أولى تلك المشاكل في تباين الرؤى حول قضيتي التعديلات الدستورية وطبيعة نظام الحكم المحلي واللامركزية الادارية والمالية التي يجب الأخذ بها في المستقبل. ورغم أن وثيقة التنسيق التحالفي بين المؤتمر والاشتراكي تضمنت عديداً من النقاط الخاصة بالتعديلات الدستورية، إلا أنه تم التراجع عنها بعد الدخول في صيغة الائتلاف الثلاثي، الأمر الذي يتطلب البحث في تلك التعديلات من منظور جديد تماماً. وهو ما ينطبق أيضاً على مشروع الحكم المحلي واللامركزية الادارية والمالية.

وفي ظل التوازن السياسي العام الذي حددت ملامحه العريضة نتائج الانتخابات، يصبح من العسير على أي طرف أن يجسد مشروعه السياسي/ الفكري بصورة كاملة، أو أن يتغاضى عن مطالب ومشروعات الطرفين المشاركين معه في الائتلاف الثلاثي. ومن هنا يتجسد المدخل شبه الوحيد والقائم على قواعد التنسيق الكامل ومبادىء التنازلات المتبادلة بغية الخروج بمشروع سياسي/ فكري مستقبلي يتسم بالعملية والقابلية للتطبيق. ومن الحكمة انتظار وتوقع العديد من المشكلات والتحديات، فهكذا هي سمات العمليات التاريخية الكبرى. لكن الأهم هنا هو البحث عن حلول والتمسك بالوحدة إلى النهاية.

إلى جانب مدخل التنسيق الكامل، فمن الضروري التذكير والتأكيد على أهمية

استيعاب الدروس العديدة التي حفلت بها تجربة الفترة الانتقالية، والعمل على تجاوز نتائجها الكابحة للنمو والتقدم، وبناء قدر أكبر من الثقة بين أعضاء القيادة السياسية العليا، واعتماد الحوار كأسلوب وحيد لمواجهة القضايا الخلافية المنظورة وغير المنظورة، وإبعاد القوات المسلحة عن أي عمل سياسي، والتراجع عن السياسات الاعلامية والتنفيذية التي ثبت ضررها على الجميع دون استثناء، والأهم من ذلك كله الترفع عن تحقيق مكاسب شخصية أو حزبية ضيقة تعكس نفسها سلباً على الهم الوطني العام.

إن معركة بناء اليمن الحديث لا تقل أهمية وضراوة عن معركة بناء الدولة الموحدة وإنهاء التشطير وتجاوز عقباته المحلية والخارجية على السواء. إنها المعركة الأكبر لأنها تتعامل مع المستقبل ومع الطموحات العريضة ومع التحديات الموروثة عن حقب الماضي بكل ما فيه من تشوهات وتناقضات ونقاط قصور. ولكونها المعركة الأكبر فإن التضافر بين المستويات العليا والمستويات الشعبية يعد دوراً حاسماً في تجاوز ما هو متصور ومنتظر من تحديات ومواجهات. ولكم أثبتت الأحزاب السياسية على اختلاف مشاربها وألوانها الفكرية والسياسية انها تمثل بالفعل من خلال الحركة المنظمة والواعية، عنصراً رئيسياً في الحفاظ على الوحدة وبقائها، وفي الحفاظ على اليمن الواحد مهما كانت المغريات للعودة إلى التشطير والتجزئة. والمطلوب هو تعميق هذه الروح والافساح في المجال أمامها للعمل الدؤوب من أجل الوطن الموحد والديمقراطية.

وإذا كانت التجربة المصرية ـ السورية في الوحدة وفي الانفصال تعني شيئاً محدداً، فهو أن من لا يحمي ذاته ويتطلع إلى مستقبله، ويواجه تحدياته بروح الوحدة والعمل المشترك، فلن يجد من يحميها بالنيابة عنه، أو يجسد له مستقبلاً أفضل في الحياة.

الملاحق

ملحق رقم (١)

قائمة بأسماء الأحزاب والتنظيمات السياسية

حتى شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١

١ ـ التنظيم العربي الإسلامي الناصري.
٢ ـ تنظيم الطلائع الوحدوية الناصرية.
٣ ـ التنظيم الناصري الوحدوي.
٤ ـ التنظيم الناصري الحر.
٥ ـ منظمة الصقور الناصرية.
٦ ـ منظمة المرابطين الناصرية.
٧ ـ الحركة الشعبية الناصرية.
٨ ـ التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.
٩ ـ تنظيم التصحيح الشعبي الناصري (اندماج بين جبهة التصحيح الديمقراطية الوحدوية والتنظيم الناصري).
١٠ ـ اتحاد القوى الشعبية.
١١ ـ التجمع اليمني للاصلاح.
١٢ ـ رابطة أبناء اليمن.
١٣ ـ التجمع الوطني اليمني (انضم في ما بعد إلى المؤتمر الشعبي).
١٤ ـ التجمع الوحدوي اليمني.
١٥ ـ حزب الحق.

١٦ ـ الجبهة الديمقراطية المتحدة.
١٧ ـ حزب الشورى.
١٨ ـ المنبر اليمني الحر.
١٩ ـ الحزب الإسلامي الديمقراطي.
٢٠ ـ الحزب الجمهوري.
٢١ ـ حركة النهضة الإسلامية (دمجت مع التجمع اليمني للاصلاح).
٢٢ اتحاد القوى الشعبية الإسلامية.
٢٣ ـ اتحاد القوى الإسلامية الثورية.
٢٤ ـ التجمع الشعبي الوحدوي.
٢٥ ـ جبهة التصحيح الديمقراطية.
٢٦ ـ حراس الوحدة اليمنية.
٢٧ ـ منظمة فتية اليمن.
٢٨ ـ جبهة القوى الشعبية.
٢٩ ـ التنظيم الشعبي للقوى الثورية.
٣٠ ـ التنظيم الشعبي اليمني.
٣١ ـ جبهة التحرير للقوى الشعبية.
٣٢ ـ المؤتمر الشعبي العام.
٣٣ ـ البعث العربي الاشتراكي ـ سوريا.
٣٤ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي.
٣٥ ـ التنظيم السبتمبري الديمقراطي.
٣٦ ـ حزب الأحرار الدستوري.
٣٧ ـ الحزب الاشتراكي اليمني.
٣٨ ـ حزب التصحيح.
٣٩ ـ الحزب القومي الاجتماعي.
٤٠ ـ التجمع الوطني اليمني.
٤١ ـ حزب العمل الإسلامي.

ملحق رقم (٢)

تشكيل أول حكومة للجمهورية اليمنية(*)

١ ـ حيدر أبو بكر العطاس ـ رئيس الوزراء (عدن)
٢ ـ حسن محمد يكن ـ النائب الأول لرئيس الوزراء (صنعاء)
٣ ـ عميد مجاهد أبو شوارب ـ نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية (صنعاء)
٤ ـ عميد صالح عبيد أحمد ـ نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع (عدن)
٥ ـ محمد حيدره مسدوس ـ نائب رئيس الوزراء لشؤون القوى العاملة والاصلاح الاداري (عدن)
٦ ـ مهندس عبد الله حسين الكرشمي ـ وزير الانشاء والتعمير (صنعاء)
٧ ـ عميد منصر السيلي ـ وزير شؤون المغتربين (عدن)
٨ ـ عبد الكريم الأرياني ـ وزير الخارجية (صنعاء)
٩ ـ محمد سعيد العطار ـ وزير الصناعة (صنعاء)
١٠ ـ صالح أبو بكر بن حسينون ـ وزير النفط والثروات المعدنية (عدن)
١١ ـ فضل محسن عبد الله ـ وزير التموين والتجارة (عدن)
١٢ ـ محمد سعيد عبد الله ـ وزير الادارة المحلية (عدن)
١٣ ـ عبد الوهاب محمود عبد العزيز ـ وزير الكهرباء والمياه
١٤ ـ عبد العزيز الدالي ـ وزير الدولة للشؤون الخارجية (عدن)
١٥ ـ محمد الخادم الوجيه ـ وزير الخدمة المدنية والاصلاح الاداري (صنعاء)
١٦ ـ يحيى حسين العرشي ـ وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء (صنعاء)
١٧ ـ راشد محمد ثابت ـ وزير الدولة لشؤون مجلس النواب (عدن)
١٨ ـ فرج بن غانم ـ وزير التخطيط والتنمية (عدن)
١٩ ـ مهندس أحمد محمد الأنسي ـ وزير المواصلات (صنعاء)

(*) الجريدة الرسمية. والتصنيفات بين الأقواس من وضع الباحث بالاستعانة بمصادر يمنية.

٢٠ ـ اسماعيل أحمد الوزير ـ وزير الشؤون القانونية (صنعاء)
٢١ ـ محسن محمد العلفي ـ وزير الأوقاف والارشاد (صنعاء)
٢٢ ـ أحمد محمد لقمان ـ وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية (صنعاء)
٢٣ ـ حسن أحمد اللوزي ـ وزير الثقافة (صنعاء)
٢٤ ـ محمد أحمد الكباب ـ وزير الشباب والرياضة (صنعاء)
٢٥ ـ محمد عبد الله الجائفي ـ وزير التربية والتعليم (صنعاء)
٢٦ ـ عبد الواسع سلام ـ وزير العدل (عدن)
٢٧ ـ محمد أحمد جرهوم ـ وزير الاعلام (عدن)
٢٨ ـ صالح عبد الله مثنى ـ وزير النقل (عدن)
٢٩ ـ سالم محمد جبران ـ وزير الثروة السمكية (عدن)
٣٠ ـ عبد القوى مثنى هادي ـ وزير الاسكان والتخطيط الحضري (عدن)
٣١ ـ علوي صالح السلامي ـ وزير المالية (صنعاء)
٣٢ ـ محمد علي مقبل ـ وزير الصحة العامة (صنعاء)
٣٣ ـ صادق أمين أبو رأس ـ وزير الزراعة والمواد المائية
٣٤ ـ محسن الهمداني ـ وزير دولة (صنعاء)
٣٥ ـ محمد عبد الله العراسي ـ وزير السياحة (عدن)
٣٦ ـ عقيد غالب مطهر القمش ـ وزير الداخلية والأمن (صنعاء)
٣٧ ـ عقيد هيثم قاسم طاهر ـ وزير الدفاع (عدن)
٣٨ ـ عبد الرحمن ذبيان ـ وزير العمل والتدريب المهني (عدن)
٣٩ ـ أحمد سالم القاضي ـ وزير التعليم والبحث العلمي (عدن)

ملحق رقم (٣)

قائمة بأسماء الشخصيات التي عُيّنت في مجلس النواب اليمني بقرار جمهوري رقم رئاسي رقم ٤ لسنة ١٩٩٠(*)

١ ـ أحمد عباد شريف (حزب اشتراكي)
٢ ـ أحمد علي السلامي (حزب اشتراكي)
٣ ـ أحمد ناصر الدغمي (حزب اشتراكي)
٤ ـ خالد أبو بكر باراس (حزب اشتراكي)
٥ ـ رياض العكبري (حزب وحدوي ديمقراطي ـ جماعة علي ناصر)
٦ ـ سلطان أحمد عمر (حزب اشتراكي)
٧ ـ صالح أحمد بامحظور (غ م)
٨ ـ عبد الله مطلق صالح (مستقل)
٩ ـ عبد الله صالح سبعة (غ م)
١٠ ـ عبد الله ناصر رشيد (الحزب الوحدوي الديمقراطي ـ جماعة علي ناصر)
١١ ـ عبد الرحمن مهيوب (البعث العربي الاشتراكي)
١٢ ـ عبد القادر باجمال (الحزب الوحدوي الديمقراطي ـ جماعة علي ناصر)
١٣ ـ عبد الحميد سيف الحدي (البعث العربي الاشتراكي)
١٤ ـ عبد الحافظ قائد (حزب اشتراكي)
١٥ ـ عبد الغني قاسم (ناصري تقريباً، يجب التحقق)
١٦ ـ عبد القدوس المضواحي (التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري)
١٧ ـ عبده محمد الجندي (تيار ناصري)
١٨ ـ علي عبد الرازق باذيب (الحزب الوحدوي الديمقراطي ـ جماعة علي ناصر)
١٩ ـ علي ناصر طريق (غ م)
٢٠ ـ علي شيخ عمر (التجمع القومي للقوى اليمنية ـ جماعة محمد علي هيثم)

(*) الجمهورية اليمنية: كتاب اليمن الواحد، سلسلة وثائقية؛ رقم ٤ (صنعاء: مكتب شؤون الوحدة، ١٩٩٠)، ص ٤٤٠ ـ ٤٤١. والتصنيفات بين الأقواس نقلاً عن: الحياة: ٢٦/٥/١٩٩١، و٢٧/٥/١٩٩١.

٢١ ـ فيصل عبد الله مناع (غ م)
٢٢ ـ قائد صالح حسين (غ م)
٢٣ ـ مجاهد مجاه القهالي (جبهة التصحيح الديمقراطية الوحدوية)
٢٤ ـ محمد عبد الله الفسيل (حركة الأحرار ـ قوى المشاركة الشعبية)
٢٥ ـ محمد عبد الله الطيري (غ م)
٢٦ ـ محمد مفتاح عبد الرب (جماعة سالم ربيع علي)
٢٧ ـ محسن علي صالح (غ م)
٢٨ ـ نصر غمران (غ م)
٢٩ ـ نجيب قحطان الشعبي (مستقل)
٣٠ ـ هشام علي بن علي (المنبر اليمني الحر)
٣١ ـ يحيى منصور أبو اصبع (حزب اشتراكي يمني)

ملحق رقم (٤)

الحكومة اليمنية المشكلة في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٣
الحكومة الائتلافية الثلاثية

١ ـ حيدر أبو بكر العطاس، رئيس مجلس الوزراء (الاشتراكي)
٢ ـ حسن محمد مكي، نائب أول لرئيس مجلس الوزراء[1] (المؤتمر الشعبي)
٣ ـ مجاهد يحيى أبو شوارب، نائب لرئيس مجلس الوزراء (البعث)
٤ ـ محمد حيدرة مسدوس، نائب لرئيس مجلس الوزراء (الاشتراكي)
٥ ـ محمد علي هيثم[2]، وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية والعمل (المؤتمر الشعبي)
٦ ـ عبد الله حسين الكرشمي، وزير الانشاءات والتعمير (المؤتمر الشعبي)
٧ ـ عبد الكريم الأرياني، وزير التخطيط والتنمية (المؤتمر الشعبي)
٨ ـ يحيى محمد المتوكل، وزير الداخلية (المؤتمر الشعبي)
٩ ـ صالح عبيد أحمد، وزير النقل (الاشتراكي)
١٠ ـ محمد سعيد العطار، وزير الصناعة (الاشتراكي)
١١ ـ صالح أبو بكر حسينون، وزير النفط والثروات المعدنية (الاشتراكي)
١٢ ـ فضل محسن عبد الله، وزير الثروة السمكية (الاشتراكي)
١٣ ـ محمد سعيد عبد الله، وزير الاسكان والتخطيط الحضري (الاشتراكي)
١٤ ـ محمد سالم باسندوة، وزير الخارجية (المؤتمر الشعبي)
١٥ ـ يحيى حسين العرشي، وزير الخدمة المدنية والاصلاح الاداري (المؤتمر الشعبي)
١٦ ـ عبد الله أحمد غانم، وزير العدل (المؤتمر الشعبي)
١٧ ـ أحمد محمد الأنسي، وزير المواصلات (المؤتمر الشعبي)
١٨ ـ حسن أحمد اللوزي، وزير الاعلام (المؤتمر الشعبي)
١٩ ـ محمد أحمد الكباب، وزير الشباب (المؤتمر الشعبي)

---

(١) عُين لاحقاً عبد الوهاب الأنسي، نائباً لرئيس الوزراء (الاصلاح).
(٢) وافته المنية.

٢٠ ـ علوي صالح السلامي، وزير المالية (المؤتمر الشعبي)
٢١ ـ صادق أمين أبو رأس، وزير الزراعة (المؤتمر الشعبي)
٢٢ ـ هيثم قاسم طاهر، وزير الدفاع (الاشتراكي)
٢٣ ـ محمد حسن دماج، وزير الادارة المحلية (الاصلاح)
٢٤ ـ جار الله عمر الكهالي، وزير الثقافة (الاشتراكي)
٢٥ ـ أبو بكر القربي، وزير التربية والتعليم (المؤتمر)
٢٦ ـ أحمد علي السلامي، وزير الكهرباء والمياه (الاشتراكي)
٢٧ ـ عبد الرحمن عبد القادر بافضل، وزير التموين والتجارة (الاصلاح)
٢٨ ـ نجيب غانم، وزير الصحة (الاصلاح)
٢٩ ـ غالب عبد الكافي القرشي، وزير الأوقاف والارشاد (الاصلاح)

ملحق رقم (٥)
وثيقة التحالف الثلاثي بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح، المعلنة في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٣

الحمد لله القائل ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾[1].

وبعد:

فإن الأحزاب والتنظيمات السياسية الموقعة على هذا الاتفاق إدراكاً منها لأهمية تضافر الجهود والفعاليات في هذه المرحلة التي يقف فيها شعبنا على أعتاب عصر جديد يتطلع فيه إلى ترسيخ الديمقراطية والتعددية الحزبية ومبدأ التداول السلمي للسلطة وصولاً إلى ما يصبو إليه من أمن واستقرار الوطن وتقدمه وازدهاره على أسس تسود فيها مبادىء العدالة والمساواة، وتجسيد ذلك قولاً وسلوكاً وعملاً على مستوى أجهزة الدولة ومؤسساتها الدستورية؛

وإيماناً من الأطراف الموقعة أدناه بأن تحقيق آمال وطموحات شعبنا يوجب على الجميع في هذه المرحلة بالذات التعاون والتكاتف وتضافر الجهود المشتركة وتكاملها، واقتناعاً منها بأن تحقيق الاصلاحات الدستورية والتصدي للمشاكل الاقتصادية وتصحيح الأوضاع المالية والإدارية يتطلب العمل بروح الفريق الواحد تحقيقاً للمصلحة الوطنية العليا، فقد تم الاتفاق على أن يقوم بين هذه الأطراف ائتلاف حكومي وتنسيق برلماني على الأسس والالتزامات والاجراءات التالية:

أولاً: الأسس:

١ ـ الايمان بالله والدفاع عن الوطن والثورة والتمسك بالعقيدة الإسلامية الغراء وشريعتها السمحاء.

---

(١) القرآن الكريم، «سورة آل عمران،» الآية ١٠٣.

٢ ـ التمسك بالديمقراطية والتعددية السياسية كركن أساسي من أركان النظام السياسي في البلاد.

٣ ـ تأكيد حق المعارضة في ممارسة دورها البناء في إثراء وترسيخ الممارسة الديمقراطية.

٤ ـ الالتزام بميثاق العمل السياسي الموقع عليه من قبل الأطراف المؤتلفة.

٥ ـ الاتفاق على إعداد مشروع الاصلاحات الدستورية.

٦ ـ الاتفاق على الموجبات الأساسية لبرنامج الحكومة الائتلافية.

٧ ـ التقيد بالسياسة الاعلامية التي يتفق عليها، وتحكم العلاقة بين الأطراف.

ثانياً: الالتزامات:

١ ـ تشيكل حكومة ائتلافية يشترك فيها أعضاء الائتلاف، يراعى في تشكيلها مقتضيات المصلحة الوطنية العليا ومقدرة أعضائها على تنفيذ السياسات المقررة وسرعة العمل على حل القضايا الأساسية العاجلة ذات الصلة بحياة المواطنين، ووضع الخطط والبرامج لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة على أن يؤخذ بعين الاعتبار ثقل كل طرف في الائتلاف حسب نسبته إلى مجموع الأطراف المؤتلفة.

٢ ـ الالتزام بالمسؤولية الجماعية للحكومة أمام مجلس الرئاسة ومجلس النواب في أداء مهامها وتنفيذ سياساتها على أن يتحمل كل وزير المسؤولية الشخصية في إدارة شؤون وزارته وفقاً للأنظمة والقوانين النافذة، وعلى أن يمكن من ممارسة صلاحياته القانونية.

٣ ـ التقيد بنصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية، فلا يجوز لأي عضو في الحكومة أن يخضع الجهاز الاداري التابع له لأية اعتبارات حزبية أو سياسية أو أن يسخر المال العام لمصلحة التنظيم الذي ينتمي إليه.

٤ ـ في حالة عدم توفر الانسجام والتعاون بين الوزير المختص والمسؤولين القياديين في الوزارة، فعلى الوزير رفع الحالة إلى رئيس الحكومة الذي يقوم بدوره باجراء المشاورات اللازمة والتوجيه باتخاذ الإجراء المناسب.

٥ ـ حرصاً على انسجام وتعاون أعضاء الحكومة يعمل رئيس مجلس الوزراء على التوصل إلى وفاق واتفاق حول المسائل السيادية والقضايا الأساسية الهامة المرتبطة بالسياسة والتوجهات العامة للدولة، وعند تعذر الوصول إلى إجماع حول موضوع معين فإن من حق عضو الحكومة أن يسجل موقفاً باعتراضه شفاهاً أو كتابةً مع الالتزام بالسياسة الاعلامية المقرة، وأن لا يؤدي إلى تعطيل القرار.

٦ ـ على أعضاء مجلس الوزراء التقيد بتوجيهات رئيس الحكومة في إطار القوانين والأنظمة واللوائح النافذة.

٧ ـ تشكيل لجنة تتولى التنسيق بين كتلة المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني

وبين كتلة التجمع اليمني للاصلاح على مستوى مجلس النواب وفقاً للائحة تنظم ذلك بما يعزز التعاون والتكامل بين المؤسسات الدستورية في إطار مبدأ الفصل بين السلطات وبما لا يخل بصلاحيات مجلس النواب المنصوص عليها في الدستور.

٨ ـ تلتزم الأطراف المؤتلفة بعلنية جميع الاتفاقات والوثائق التي تتوصل إليها.

٩ ـ تلتزم الأطراف المؤتلفة بعدم تبني مواقف معارضة للسياسات المتفق عليها.

١٠ ـ تتقيد الأحزاب والتنظيمات الموقعة على هذا الاتفاق بالسياسة الخارجية للدولة ويقتصر نشاطها الخارجي على العلاقات التنظيمية مع الأحزاب الأخرى.

ثالثاً: الاجراءات:

لوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ يتم تشكيل اللجان التالية:

١ـ لجنة لوضع لائحة نظام عمل المؤتلفين في مجلس الوزراء.

٢ ـ لجنة لوضع لائحة للتعاون والتنسيق بين الأطراف المؤتلفة على مستوى مجلس النواب.

٣ ـ لجنة من أعضاء الحكومة الائتلافية لوضع برنامج الحكومة في ضوء الموجهات الأساسية المقرة.

ختاماً فإن من حق أي طرف موقّع على هذا الاتفاق، إذا وجد أنه لا يستطيع مواصلة المشاركة في الحكومة، أن يقدم الأسباب الموجبة لذلك إلى رئيس مجلس الوزراء الذي يقوم بدوره باجراء الحوار مع الطرف المعني وصولاً إلى إزالة تلك الأسباب، فإن تعذر الوصول إلى اتفاق جاز للطرف الراغب في الانسحاب من الائتلاف إعلان انسحابه موضحاً الأسباب والمبررات، وتعلن في وسائل الاعلام بالطريقة نفسها التي يعامل بها هذا الاتفاق. وفي إطار محتوياته، وفي جميع الأحوال لا يجوز الانسحاب قبل مرور عام على تشكيل الحكومة كما لا يجوز الانسحاب قبل موعد الانتخابات النيابية بستة شهور.

والله الموفق

الموقعون:
علي عبد الله صالح عن المؤتمر الشعبي العام
علي سالم البيض عن الحزب الاشتراكي اليمني
عبد الله بن حسين الأحمر عن التجمع اليمني للاصلاح

ملحق رقم (٦)
قائمة بأسماء الشخصيات والمسؤولين والحزبيين اليمنيين الذين قابلهم الباحث في صنعاء وعدن والقاهرة

أ ـ في صنعاء تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٢

١ ـ يحيى العريشي، وزير الدولة.
٢ ـ عبد العزيز المقالح، عضو المجلس الاستشاري ومدير جامعة صنعاء.
٣ ـ جار الله عمر عضو المجلس الاستشاري وعضو اللجنة المركزية في الحزب الاشتراكي اليمني.
٤ ـ يحيى المتوكل، رئيس اللجنة السياسية في المؤتمر الشعبي العام.
٥ ـ عبد الرحمن نعمان، رئيس حزب الأحرار الدستوريين.
٦ ـ عمر الجاوي، رئيس اللجنة التحضيرية لحزب التجمع الوطني.
٧ ـ مطهر مسعد، وكيل وزارة الداخلية.
٨ ـ عبد القدوس المضواحي، الأمين المساعد للحزب الوحدوي الشعبي الناصري.
٩ ـ عبد الرحمن مهيوب، الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي.
١٠ ـ محمد علي هيثم، عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام.
١١ ـ عمر طرموم، رئيس حزب المنبر الإسلامي.
١٢ ـ عثمان مهدي الصفدي، نائب رئيس حزب رابطة أبناء اليمن (رأي).
١٣ ـ أحمد علي السلامي، عضو مجلس النواب وعضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.
١٤ ـ محمد علي الفسيل، عضو مجلس النواب.
١٥ ـ د. محمد عبد الملك المتوكل، أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء.
١٦ ـ د. أحمد الكبسي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء.
١٧ ـ عبد الوهاب الأنسي، الأمين العام لحزب التجمع اليمني للاصلاح.
١٨ ـ عبد الرحمن الجفري، رئيس رابطة أبناء اليمن (رأي).
١٩ ـ فارس السقاف، رئيس اللجنة التحضيرية لحزب النهضة اليمني.

٢٠ ـ محمد عبد الله اليدومي، رئيس تحرير صحيفة الصحوة المعبرة عن حزب «التجمع اليمني للاصلاح».

٢١ ـ عبد الله سلام الحكيمي، عضو اللجنة العليا للانتخابات عن اتحاد القوى الشعبية.

٢٢ ـ أحمد شرف الدين، الأمين العام المساعد لحزب الحق.

ب ـ في عدن تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١

١ ـ صالح شائف، عضو مجلس النواب والسكرتير الأول لمنظمة الحزب الاشتراكي اليمني، فرع عدن.

٢ ـ حسن الجاوي، رئيس المؤتمر الشعبي، فرع عدن.

٣ ـ عبد الرزاق شائف، رئيس مجلس إدارة مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة.

٤ ـ د. عبد الغني المقطري، مدير معهد عبد الله باذيب للعلوم الاجتماعية.

٥ ـ د. صالح باصرة، رئيس قسم التاريخ بكلية التربية ـ جامعة عدن.

٦ ـ مهندس محمد أحمد علي، المدير العام لهيئة موانىء عدن.

٧ ـ عبد الرحمن ابراهيم، مدير عام المكتبة الوطنية بعدن.

٨ ـ عبد الواسع قاسم، رئيس تحرير مجلة قضايا العصر.

٩ ـ محمد قاسم نعمان، مدير تحرير صحيفة صوت العمال.

١٠ ـ شكيب عوض، رئيس نقابة الصحفيين فرع عدن.

١١ ـ تمام باشراحيل، رئيس تحرير وصاحب جريدة الأيام.

١٢ ـ عبد الله سالم الخضر، رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية الوطنية بعدن.

ج ـ في القاهرة

١ ـ عبد الله الأصنج، وزير خارجية اليمن الشمالي الأسبق.

٢ ـ د. عبد الرحمن البيضاني، نائب رئيس الجمهورية اليمنية الأسبق.

٣ ـ عبد الله سلام الحكيمي، رئيس اللجنة السياسية في «اتحاد القوى الشعبية».

المراجع

١ ـ العربية

كتب

أباظة، فاروق عثمان. الحكم العثماني في اليمن، ١٨٧٢ ـ ١٩١٨. ط ٢. بيروت: دار العودة، ١٩٧٩.

أبو طالب، حسن. الصراع بين شطري اليمن: جذوره وتطوراته. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٩. (سلسلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ ٤٣)

ـــــ. المملكة السعودية وظلال القدس: دراسة في السياسة الخارجية السعودية والصراع العربي ـ الإسرائيلي. القاهرة: دار سيناء للنشر، ١٩٩١.

أبو غانم، فضل علي أحمد. القبيلة والدولة في اليمن. القاهرة: دار المنار، ١٩٩٠.

باسندوه، محمد سالم. قضية الجنوب اليمني المحتل في الأمم المتحدة: وثائق، ذكريات، خواطر. القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٩٠.

بن حارب، عبد الرحمن يوسف. الوحدة اليمنية: التاريخ، الواقع، المستقبل. الشارقة: دار الثقافة العربية للنشر والترجمة، ١٩٩٠.

البيطار، نديم. جذور الاقليمية الجديدة. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣.

ـــــ. حدود الاقليمية الجديدة. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١. (التاريخ الاجتماعي للوطن العربي)

ـــــ. من التجزئة... إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

بيوتروفسكي، م.ب. ملحمة عن الملك الحميري أسعد الكامل. ترجمة شاهر جمال آغا. صنعاء: وزارة الاعلام والثقافة، ١٩٨٤. (مشروع الكتاب)

الثور، عبد الله بن أحمد. ثورة اليمن من عام ١٩٤٨ ـ ١٩٦٨. ط ٢. القاهرة: دار احياء الكتب العربية، ١٩٨٦.

ــــــ. الجنوب اليمني من الاحتلال إلى الاستقلال إلى الوحدة. القاهرة: مطبعة المدني؛ المؤسسة السعودية بمصر، ١٩٨٦.

الجفري، عبد الرحمن علي ومحسن أبو بكر فريد. حقائق ومواقف نضالية: حقائق أساسية حول رابطة أبناء اليمن الحركة الوطنية المفترى عليها. صنعاء: مطابع شركة الأدوية، [د. ت.].

الجمهورية العربية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء. برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري، المقر من مجلس النواب بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. صنعاء: مطابع دائرة الصحافة والطباعة والنشر، [د. ت.].

ــــــ، مكتب رئاسة الجمهورية. الثورة في ٢٧ عاماً، منجزات وأرقام. صنعاء: [د. ن.]، ١٩٨٩.

الجناحي، سعيد أحمد. الحركة الوطنية اليمنية: من الثورة إلى الوحدة. صنعاء: مركز الأمل للدراسات والنشر، ١٩٩٢.

حتي، ناصيف يوسف. القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم)

الحداد، محمد يحيى. تاريخ اليمن السياسي. ط ٤. بيروت: منشورات المدينة، ١٩٨٦.
ج ٢: من عصر الإمام الهادي إلى سقوط دولة الإمامة.

خوري، يوسف (إعداد). المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

رضا، عادل. محاولة لفهم الثورة اليمنية. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٤.

زكي، رمزي (محرّر). تحويلات العاملين العرب بالخارج: آثارها ووسائل تنظيم الإفادة منها. الكويت: المعهد العربي للتخطيط؛ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار؛ قبرص: دار الشباب للنشر والترجمة، ١٩٨٧.

شهاب، مفيد (اعداد). جامعة الدول العربية: ميثاقها وانجازاتها. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

الشهاري، محمد علي. جدل حول الثورة والوحدة اليمنية ودور عبد الله باذيب. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠.

ــــــ. حول الوحدة اليمنية والانتهازية اليسارية والحزب الاشتراكي اليمني. بيروت: [د. ن.]، ١٩٨١.

عبد الله، يوسف محمد. أوراق في تاريخ اليمن وآثاره. بغداد: وزارة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩.

ـــــ. أوراق في تاريخ اليمن وآثاره: بحوث ومقالات. صنعاء: وزارة الاعلام والثقافة، ١٩٨٥. (مشروع الكتاب)
عمر، سلطان أحمد. نظرة في تطور المجتمع اليمني. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.
الفانك، فهد (محرّر). الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩. (دراسات الوطن العربي)
فخري، أحمد. اليمن: ماضيها وحاضرها. مراجعة وتعليق عبد الحليم نور الدين. ط ٢. صنعاء: المكتبة اليمنية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.
القاسمي، خالد بن محمد. الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً. الكويت: منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٥.
ـــــ. يوميات ووثائق الوحدة اليمنية، ١٩٧٢ ـ ١٩٨٦. صنعاء: مكتب شؤون الوحدة؛ مركز البحوث والدراسات اليمني؛ الشارقة: دار الثقافة العربية، ١٩٨٧.
ـــــ (إعداد). الوحدة اليمنية إرادة شعب: بين تحديات الماضي وطموح المستقبل. الشارقة: دار الثقافة العربية؛ قبرص: دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٧.
كامل، محمود. اليمن: شماله وجنوبه تاريخه وعلاقاته الدولية. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٦.
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥. المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٦.
ـــــ. التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦. المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٧.
ـــــ. التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧. المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٨.
ـــــ. التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨. المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٩.
ـــــ. التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٩. المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٩٠.
المصري، أحمد عطية. النجم الأحمر فوق اليمن: تجربة الثورة في اليمن الديمقراطي. ط ٢. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٦.
مغلّس، عبد المولى سعيد. الحركة الإسلامية في اليمن: اتحاد القوى الشعبية: رؤية تاريخية وفكرية. القاهرة: دار الفكر الإسلامي، ١٩٩١.
المقالح، عبد العزيز. قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة. بيروت: دار العودة، ١٩٨٢.
مقبل، سيف علي. وحدة اليمن تاريخياً. بيروت؛ دمشق: دار الحقائق، ١٩٨٧.
ناؤومكين، فيتالي. الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية. موسكو: دار التقدم، [د.ت.].
الهاجري، يوسف. السعودية تبتلع اليمن: قصة التدخلات في شؤون الشطر الشمالي لليمن. لندن: الصفاء للنشر والتوزيع، [د.ت.].

هلال، علي الدين. أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢).
الهيصمي، خديجة. العلاقات اليمنية ـ السعودية، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٠. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٨٣.
وزارة الإعلام، دائرة الإعلام المحلي. ملامح التطور في اليمن الديمقراطي خلال عشرين عاماً، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧. عدن: دار الهمداني للطباعة والنشر، [د.ت.]

دوريات

الابراشي، أحمد ابراهيم. «الوحدة بعد الحرب بين صنعاء وعدن.» السياسة الدولية: العدد ٣١، كانون الثاني/يناير ١٩٧٣.
ابراهيم، عبد الرحمن زكي. «التمويل الأجنبي ومستقبل التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية.» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية: السنة ٨، العدد ٣٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢.
أبو اسماعيل، اميمة. «الوحدة اليمنية لبنة في البيت العربي.» الوحدة: السنة ٧، العددان ٧٧ ـ ٧٨، شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٩١.
أبو طالب، حسن. «قمة بغداد الطارئة وتحديات الأمن القومي العربي.» السياسة الدولية: العدد ١٠١، تموز/يوليو ١٩٩٠.
ـــــ. «قمة الدار البيضاء الطارئة: الملابسات والنتائج.» السياسة الدولية: السنة ٢١، العدد ٨٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥.
ـــــ. «قمة الدار البيضاء الطارئة: الملابسات والنتائج.» السياسة الدولية: السنة ٢٥، العدد ٩٧، تموز/يوليو ١٩٨٩.
ـــــ. «قمة عمّان وبناء الوفاق القومي.» السياسة الدولية: السنة ٢٤، العدد ٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٨٨.
أبو لحوم، سنان. في: القدس: ١٩٩٠/٤/١٠.
الاتحاد: ١٩٨٧/٨/٣١.
٢٢ مايو: ١٩٩٢/١٢/٢٥.
أحمد، أحمد يوسف. «تجربة الجمهورية العربية المتحدة: مساهمة في قراءة جديدة لها.» المستقبل العربي: السنة ١١، العدد ١٢١، آذار/مارس ١٩٨٩.
ـــــ. «التطورات الأخيرة في اليمن الشمالية.» السياسة الدولية: السنة ١٤، العدد ٥١، كانون الثاني/يناير ١٩٧٨.
ـــــ. «قضية الوحدة اليمنية: دراسة في رؤية القيادة في الشطر الشمالي، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤.» السياسة الدولية: العدد ٩٢، نيسان/ابريل ١٩٨٨.
أحمد، عز الدين سعيد. «رسالة اليمن: الجماهير تتمسك بالديمقراطية والاشتراكي يحقق الرقم الصعب.» اليسار: حزيران/يونيو ١٩٩٣.
الأحمر، عبد الله. في: الأمة: ١٩٩٢/٩/٣١.

ـــــ. في: القدس: ٣/٤/١٩٩٠.
الأخبار: ٨/٧/١٩٨٠.
الارياني، عبد الكريم. في: التضامن: ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦.
ـــــ. في: الحوادث: ١٨ تموز/يوليو ١٩٨٦، و١٨ آذار/مارس ١٩٨٨.
ـــــ. في: الحياة: ١٣/٧/١٩٩٢.
ـــــ. في: الوطن العربي: ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦.
«الأزمة الاقتصادية في اليمن خانقة والحكومة تشتري العملات الأجنبية من الأسواق.» الحياة: ١٠/٤/١٩٩١.
اسماعيل، عبد الفتاح. في: البلاغ: ٢٩/٣/١٩٧٣.
ـــــ. في: الثوري: ١٤/١٠/١٩٧٧.
ـــــ. في: السياسة: ٧/٢/١٩٧٩، و٢٩/٣/١٩٧٩.
ـــــ. في: الطليعة: ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩.
ـــــ. في: قضايا العصر: العدد ١١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧.
الأسود، صادق. «الموقف السوفياتي من الوحدة العربية.» المنار: العدد ١٩، تموز/يوليو ١٩٨٦.
الأصبحي، أحمد. في: الوطن العربي: ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.
الأمة: ٢٣/١٠/١٩٩١.
الأهرام: ١٥/٢/١٩٨٢؛ ١/٣/١٩٩٠، و٢٧/٩/١٩٩٠.
باجمال، عبد القادر. في: الحياة: ٢٦/٦/١٩٩١.
ـــــ. في: الشرق الأوسط: ١٦/١/١٩٩٢.
بافقيه، محمد عبد القادر. «اليمن القديم من دولة القبائل إلى الدولة الواحدة.» قضايا العصر: السنة ١٠، العددان ٤ ـ ٥، نيسان/ابريل ١٩٩٠.
بربوتي، حقي اسماعيل. «التكامل الاقليمي العربي والوحدة العربية.» الوحدة: السنة ٦، العدد ٦٥، شباط/فبراير ١٩٩٠.
بركات، عبد الله. في: الحياة: ١٢/٤/١٩٩٠.
«بعد التوقيع على الدستور في عدن، اليمن على أعتاب الوحدة.» الفرسان: ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.
«بعد محاولة اغتيال وزير العدل في وضح النهار: من يغتال من في اليمن.» المجلة: ٦ أيار/مايو ١٩٩٢.
بن بريك، أحمد. «العلاقات الانجلو ـ عثمانية وتجزئة الشعب اليمني أرضاً وشعباً.» قضايا العصر: السنة ١٠، العدد ٢، شباط/فبراير ١٩٩٠.
بنسعيد، سعيد. «العقل العربي والوحدة: نهاية الخطاب الكلاسيكي.» الوحدة: السنة ٤، العددان ٤٦ ـ ٤٧، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٨٨.
البيض، علي سالم. في: الحياة: ١٦/٥/١٩٩١.

ـــــ. في: اليوم السابع: ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، و٢٦ آذار/مارس ١٩٩٠.
البيطار، نديم. «أزمة الفكر الوحدوي: تحديد عام.» الوحدة: السنة ٤، العددان ٤٦ - ٤٧، تموز/يوليو - آب/اغسطس ١٩٨٨.
«تحديات صعبة تواجه الوحدة اليمنية.» الأهالي: ١١ آذار/مارس ١٩٩٢.
التحرير: ١٩٩١/١٠/٨.
ثابت، راشد محمد. في: الحوادث: ٨ تموز/يوليو ١٩٨٨.
ـــــ. في: الوطن العربي: ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧.
ثابت، عبد الغني. «الديمقراطية هي المدخل الصحيح لتحقيق الوحدة اليمنية.» قضايا العصر: السنة ٩، العدد ١٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.
ـــــ. «ندوة جامعة صنعاء عن الأحزاب والديمقراطية في اليمن.» الوحدوي: ٣ حزيران/يونيو ١٩٩١.
الثورة: ١٩٩٠/١٢/٢٤، و١٩٩٣/٥/١١.
الجاوي، عمر. «تقسيم اليمن الحديث.» الحكمة: العدد ١٥٧، شباط/فبراير ١٩٨٩.
ـــــ. «مسار ثورة سبتمبر والوحدة اليمنية.» قضايا العصر: السنة ٩، العدد ١٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.
جرهوم، محمد أحمد. «الاتجاهات الأساسية في تطور النظام السياسي لجمهورية اليمن الديمقراطية.» قضايا العصر: السنة ٨، العدد ٢، شباط/فبراير ١٩٨٨.
ـــــ. في: الاتحاد: ١٩٩٠/٢/٦.
الجريدة الرسمية: ١٣ أيار/مايو ١٩٩٠؛ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠؛ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و١٥ نيسان/ابريل ١٩٩١.
الجفري، عبد الرحمن. في: ١٤ اكتوبر: ١٩٩١/١٠/١٥.
ـــــ. في: الحق: ١٦ تموز/يوليو ١٩٩١.
ـــــ. في: الحياة: ١٩٨٩/٩/٢٠، و١٩٨٩/٩/٢١.
جلوبوفسكايا، يلينا. «الحرب الأهلية والصراع في صفوف التكتل الحاكم، ١٩٦٧ - ١٩٧٤.» قضايا العصر: السنة ١١، العدد ٤، نيسان/ابريل ١٩٩١.
الجمهورية: ١٩٨٢/٥/٩.
«جولة في محافظة صعدة اليمنية: الناس مع الوحدة والوضع طبيعي.» الحياة: ١٩٩٠/٥/١٥.
الحاج، سالم. «حول الوحدة اليمنية والنظام السياسي.» الحق: ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١.
الحق: ٢١ أيار/مايو ١٩٩١، و٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.
الحكمة: تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦، والعدد ١٥٧، شباط/فبراير ١٩٨٩.
الحلوة، محمد ابراهيم. «التحديث السياسي في اليمن الشمالي.» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية: السنة ٩، العدد ٣٥، تموز/يوليو ١٩٨٣.
الحمدي، ابراهيم. في: الرأي العام: ٢ تموز/يوليو ١٩٧٥.

ـــــ. في: القبس: ١٩٧٦/١/١١.

حروش، أحمد [وآخرون]. «ندوة المستقبل العربي: الوحدة اليمنية بعد عام من قيامها.» أدار الندوة وأعد تقريرها أحمد يوسف أحمد. المستقبل العربي: السنة ١٤، العدد ١٤٧، أيار/مايو ١٩٩١.

الحياة: ١٩٨٩/١٢/٨؛ ١٩٨٩/١٢/١١؛ ١٩٨٩/١٢/١٢؛ ١٩٨٩/١٢/٢١؛ ١٩٨٩/١٢/٢٩؛ ١٩٩٠/١/٣؛ ١٩٩٠/١/٥؛ ١٩٩٠/١/١١؛ ١٩٩٠/١/١٦؛ ١٩٩٠/١/٢٣؛ ١٩٩٠/١/٢٤؛ ١٩٩٠/٢/٩؛ ١٩٩٠/٢/١٧؛ ١٩٩٠/٢/١٨؛ ١٩٩٠/٢/١٩؛ ١٩٩٠/٢/٢٠؛ ١٩٩٠/٢/٢٢؛ ١٩٩٠/٢/٢٤؛ ١٩٩٠/٢/٢٥؛ ١٩٩٠/٣/٢؛ ١٩٩٠/٣/٣؛ ١٩٩٠/٣/٤؛ ١٩٩٠/٣/٥؛ ١٩٩٠/٣/٧؛ ١٩٩٠/٣/٨؛ ١٩٩٠/٣/٩؛ ١٩٩٠/٣/١٠؛ ١٩٩٠/٣/١١؛ ١٩٩٠/٣/١٢؛ ١٩٩٠/٣/٢٤؛ ١٩٩٠/٣/٢٥؛ ١٩٩٠/٣/٢٦؛ ١٩٩٠/٣/٢٨؛ ١٩٩٠/٣/٢٩؛ ١٩٩٠/٣/٣١؛ ١٩٩٠/٤/٢؛ ١٩٩٠/٤/٣؛ ١٩٩٠/٤/٤؛ ١٩٩٠/٤/٥؛ ١٩٩٠/٤/٩؛ ١٩٩٠/٤/١٠؛ ١٩٩٠/٤/١١؛ ١٩٩٠/٤/١٤؛ ١٩٩٠/٤/١٥؛ ١٩٩٠/٤/١٧؛ ١٩٩٠/٤/٢١؛ ١٩٩٠/٤/٢٢؛ ١٩٩٠/٥/١١؛ ١٩٩٠/٥/١٢؛ ١٩٩٠/٥/١٣؛ ١٩٩٠/٥/١٤؛ ١٩٩٠/٥/١٧؛ ١٩٩٠/٩/٢٠؛ ١٩٩١/٤/٢٤؛ ١٩٩١/٤/٢٧؛ ١٩٩١/٤/٢٨؛ ١٩٩١/٤/٣٠؛ ١٩٩١/٥/١٧؛ ١٩٩١/٥/٢٢؛ ١٩٩١/٩/٢٣؛ ١٩٩١/١٠/٥؛ ١٩٩٢/١/٢٢؛ ١٩٩٢/١/٢٩؛ ١٩٩٢/٢/٨؛ ١٩٩٢/٣/١؛ ١٩٩٢/٣/٢؛ ١٩٩٢/٣/١٠؛ ١٩٩٢/٣/٢٠؛ ١٩٩٢/٣/٣٠؛ ١٩٩٢/٤/١؛ ١٩٩٢/٤/٧؛ ١٩٩٢/٤/١٣؛ ١٩٩٢/٤/٢٠؛ ١٩٩٢/٤/٢٣/ ١٩٩٢/٤/٢٥؛ ١٩٩٢/٥/١؛ ١٩٩٢/٥/١٠؛ ١٩٩٢/٥/٣٠؛ ١٩٩٢/٦/١٤؛ ١٩٩٢/١٠/٣؛ ١٩٩٢/١١/٧؛ ١٩٩٢/١١/١٤؛ ١٩٩٢/١١/١٥؛ ١٩٩٢/١١/١٨؛ ١٩٩٢/١١/٢١؛ ١٩٩٢/١٢/٢٨؛ ١٩٩٣/٣/٢٠؛ و١٩٩٣/٤/٣٠.

خدوري، وليد. «اليمن على أبواب مرحلة نفطية جديدة.» العالم اليوم: ١٩٩٢/٣/٣٠.

الدالي، عبد العزيز. «اليمن ضد الاحتلال العراقي للكويت ومع حل سلمي للأزمة بالطرق السلمية.» الحياة: ١٩٩٠/١٠/٥.

الدغشي، محمد أحمد. «وقفة مع مادة المواد.» الصحوة: ٢ أيار/مايو ١٩٩١.

دليلة، عارف. «بعض انعكاسات البعد الاقتصادي للوحدة العربية في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر.» المستقبل العربي: السنة ٩، العدد ٩٧، آذار/مارس ١٩٨٧.

الديمقراطية: العدد ٢، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١.

«ديمقراطية الصراخ.» صوت العمال: ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

«الديمقراطية في بلادنا إلى أين؟.» الوحدوي: ٢٣ آذار/مارس ١٩٩١.

١٤ اكتوبر: ١٩٩١/١٠/٢٤.

الرمضاني، مازن اسماعيل. «الموقف الغربي من الوحدة العربية.» المنار: العدد ١٩، تموز/يوليو ١٩٨٦.
الزعبي، محمد أحمد. «ملامح واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية في الفترة من ١٩٦٢ وحتى ١٩٨٦.» دراسات يمنية: العدد ٣٩، كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٠.
زكي، هناء محمد. «الموقف اليمني تجاه أزمة الخليج.» السياسة الدولية: السنة ٢٦، العدد ١٠٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠.
زهران، جمال. «أبعاد المصالحة العربية بين عمان واليمن الجنوبية.» السياسة الدولية: السنة ١٩، العدد ٧٢، نيسان/ابريل ١٩٨٣.
٢٦ سبتمبر: ١٨/١٠/١٩٩٠.
سعيد، سيد. «الديمقراطية ومشكلات الوحدة العربية.» المستقبل العربي: السنة ٦، العدد ٦٠، شباط/فبراير ١٩٨٤.
السقاف، أبو بكر. «ملحوظات أولية في قضية الاصلاح: الديمقراطية مدخلاً للإصلاح.» الأيام: ٥ حزيران/يونيو ١٩٩١.
ـــــ. «نريد قانوناً لتسجيل الأحزاب لا للترخيص بها.» الوحدوي: ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١.
«السلاح في اليمن: سلطان الدولة في مواجهة قوة العادة.» المجلة: ١٠ حزيران/يونيو ١٩٩٢.
سلطان، أحمد. «التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجمهورية العربية اليمنية: المسار، والسياسات، والآفاق.» دراسات يمنية: العدد ٢٩، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧.
سيف، عبد الرحمن محمد. «أضواء على مواقف الأحزاب السياسية لإعادة توحيد اليمن.» قضايا العصر: السنة ١٠، العددان ٤ ـ ٥، نيسان/ابريل ـ أيار/مايو ١٩٩٠.
سيف الدولة، عصمت. «الديمقراطية والوحدة العربية.» المستقبل العربي: السنة ٦، العدد ٦٠، شباط/فبراير ١٩٨٤.
الشاعر، جمال. «آليات التوحيد العربي.» المستقبل العربي: السنة ١٢، العدد ١٢٤، حزيران/يونيو ١٩٨٩.
شايف، سعيد عبده. «اليمن لدى الجغرافيين العرب في العصور الوسطى.» دراسات يمنية: العدد ٢٩، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧.
شرف الدين، أحمد عبد الرحمن. «الشكل والمضمون في الجدل الدستوري.» الحق: ١٧ آذار/مارس ١٩٩١.
الشرق الأوسط: ٥/٢/١٩٨٩؛ ١١/٥/١٩٨٩؛ ٤/١٢/١٩٨٩؛ ١٢/١٢/١٩٨٩؛ ٢٦/٢/١٩٩٠؛ ٢٨/٢/١٩٩٠؛ ٤/٣/١٩٩٠؛ ٧/٣/١٩٩٠؛ ١٤/٤/١٩٩٠؛ ٢٥/٤/١٩٩٠؛ ٢٧/٥/١٩٩١؛ ١٥/١١/١٩٩١؛ ٢٠/١١/١٩٩١؛ ٢١/١٢/١٩٩١؛ ١١/١/١٩٩٢؛ ٢٥/١/١٩٩٢؛ ٢٨/١/١٩٩٢؛

١٩٩٢/٢/٣؛ ١٩٩٢/٢/٧؛ ١٩٩٢/٣/١؛ ١٩٩٢/٣/٢؛ ١٩٩٢/٣/٩؛ ١٩٩٢/٣/١٠؛ ١٩٩٢/٣/٢٦؛ ١٩٩٢/٣/٢٨؛ ١٩٩٢/٤/٦؛ ١٩٩٢/٤/٩؛ ١٩٩٢/٥/٥؛ ١٩٩٢/٥/١٢؛ ١٩٩٢/٥/٢٣؛ ١٩٩٢/٧/٢١، و١٩٩٢/٩/٢٦.

شكر الله، هاني. «انهيار قمة فاس ومعضلة البدائل في التسوية السلمية.» السياسة الدولية: السنة ١٨، العدد ٦٧، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.

الشهاري، محمد علي. «الدروس المستخلصة من مؤتمر التلاحم.» الوحدة: ١٩٩٢/١/١؛ ١٩٩٢/١/٨، و١٩٩٢/١/١٥.

صالح، سالم. في: التضامن: ١٥ آب/اغسطس ١٩٨٧.

ـــــ. في: الحياة: ١٩٨٩/١٢/٨.

ـــــ. في: اليوم السابع: ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩.

صالح، علي عبد الله. في: الحياة: ١٩٩٠/٥/١٤؛ ١٩٩٢/٥/٢٤، و١٩٩٢/١٠/٦.

ـــــ. في: ٢٦ سبتمبر: ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.

ـــــ. في: الشروق: ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٩٢.

ـــــ. في: الشراع: ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧.

ـــــ. في: القدس العربي: ١٩٩٠/٥/١١.

ـــــ. في: كل العرب: ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧.

ـــــ. في: الوسط: ٨ ـ ١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٢.

ـــــ. في: الوطن العربي: ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩.

ـــــ. في اليوم السابع: ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩.

ـــــ. «لم نؤيد الاجتياح وليس لدينا ما نصدره للعراق.» الحياة: ١٩٩٠/١٠/٢٠.

صالح، غانم محمد. «مستقبل الوحدة العربية وإشكالية الديمقراطية.» المنار: العدد ١٩، تموز/يوليو ١٩٨٦.

الصراري، علي. «مؤتمر التلاحم الوطني والقبيلة.» المستقبل: ٨ آذار/مارس ١٩٩٢.

الصحوة: ٤ آذار/مارس ١٩٩٠، و٨ آب/اغسطس ١٩٩١.

الصليحي، محمد علي. «التماثل والتمايز والوحدة اليمنية.» قضايا العصر: السنة ٩، العدد ١١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

صوت اليمن: ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، و٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

طرابيشي، جورج. «طريق ديمقراطي إلى الوحدة طريق وحدوي إلى الديمقراطية.» الوحدة: العددان ٢٩ ـ ٣٠، شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٨٧.

طربين، أحمد. «المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر.» المستقبل العربي: السنة ١٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٨٩.

عبد الدائم، عبد الله. «تجربة الوحدة المصرية السورية، ١٩٥٨ ـ ١٩٦١.» شؤون عربية: العدد ٤٣، أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.

عبد الرحمن، ميفع. «ديمقراطية التنوع في الوحدة بدلاً من ديمقراطية القمع أو قمع الديمقراطية.» قضايا العصر: السنة ١٠، العددان ٤ ـ ٥، نيسان/ابريل ـ أيار/مايو ١٩٩٠.
عبد العزيز، عمر. «الوحدة اليمنية بين نظامين ومفهومين.» قضايا العصر: السنة ٩، العدد ١١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.
عبد الغني، عبد العزيز. في: الحوادث: ٤ آذار/مارس ١٩٨٨، و١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.
ـــــ. في: الوطن العربي: ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.
عبد الله، صالح. «زمن التحالفات المشبوهة.» الصحوة: ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.
عبده، ابراهيم. «عدم قانونية معاهدات واتفاقات تجزئة الشعب اليمني(١).» قضايا العصر: السنة ٩، العدد ١١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.
ـــــ. «عدم قانونية معاهدات واتفاقات تجزئة الشعب اليمني(٢).» قضايا العصر: السنة ١٠، العدد ٢، شباط/فبراير ١٩٩٠.
عثمان، عثمان محمد. «التغير في هيكل تمويل التراكم الرأسمالي في الاقتصاد اليمني.» دراسات يمنية: العدد ٣٠، تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.
«عرس الديمقراطية اليمنية.» المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: العدد ١٨، حزيران/يونيو ١٩٩٣.
العرشي، يحيى. في: الشرق الأوسط: ١٩٨٥/٦/٤.
العطاس، حيدر أبو بكر. في: الحوادث: ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٨.
ـــــ. في: الوسط: ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.
ـــــ. في: اليوم السابع: ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧، و٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩.
العفيف، محمد. «اليمن في جدولة الوحدة والديمقراطية.» قضايا العصر: السنة ١٠، العددان ٤ ـ ٥، نيسان/ابريل ـ أيار/مايو ١٩٩٠.
عقلان، علي قاسم. «التماثل والتمايز والتناقض ومسألة تحقيق الوحدة اليمنية.» قضايا العصر: السنة ٩، العدد ١١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.
علي، عبد الملك محمد. «الدور القيادي للحزب الاشتراكي كقانونية أساسية للتطور في اتجاه اشتراكي.» قضايا العصر: السنة ٨، العدد ٤، نيسان/ابريل ١٩٨٨.
علي، هشام. «جدلية الثقافي والسياسي والمشروع الوحدوي.» قضايا العصر: السنة ٩، العدد ١٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.
عليوة، السيد. «سياسة اليمن في البحر الأحمر.» السياسة الدولية: السنة ١٤، العدد ٥٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨.
عمر، جار الله. «في جدلية الوحدة والديمقراطية.» قضايا العصر: السنة ٩، العدد ١٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

ـــــ. في: الوطن العربي: ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.
عمر، علي شيخ. في: الحياة: ١٩٩٠/٣/٣٠.
العمري، محمد عبده. «لا إصلاح بدون الاعتراف الشجاع بعثرات المسيرة.» ١٤ اكتوبر: ١٩٩٠/٢/١٨.
العودي، حمود. «الوحدة والتنمية مشروع وطني ديمقراطي شعبي.» قضايا العصر: السنة ٩، العدد ١١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.
عوض، محسن. «محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي.» المستقبل العربي: السنة ١١، العدد ١٢١، آذار/مارس ١٩٨٩.
فرجاني، نادر. «تصدير قوة العمل والتنمية: حالة الجمهورية العربية اليمنية.» المستقبل العربي: السنة ٤، العدد ٣٥، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.
الفرح، محمد حسين. «لماذا يجب مقاطعة الدستور؟.» الصحوة: ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩١.
الفيلالي، مصطفى. «قضية الوحدة والممارسة السياسية: خواطر عن التجارب بالجبهة المغربية.» المستقبل العربي: السنة ١، العدد ٦، آذار/مارس ١٩٧٩.
قاسم، عبد الواسع. «الوحدة بين التناقض والتماثل.» قضايا العصر: السنة ٩، العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.
«قاعدة الأخوة وحقن الدماء بين أبناء اليمن.» الحق: ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١.
قائد، عبد الحافظ. «الوحدة اليمنية والدولة الواحدة في برامج الحركة الوطنية.» قضايا العصر: السنة ١٠، العددان ٤ ـ ٥، نيسان/ابريل ـ أيار/مايو ١٩٩٠.
القدس: ١٩٩٠/٣/٢٦، و١٩٩٠/٥/٣.
القدس العربي: ١٩٩٠/٣/٢٠؛ ١٩٩٠/٣/٢٦؛ ١٩٩٠/٤/٩؛ ١٩٩٠/٤/٣٠؛ ١٩٩٠/٥/٢؛ ١٩٩٠/٥/٣؛ ١٩٩٠/٥/٤؛ ١٩٩٠/٥/١٢؛ ١٩٩٠/٥/١٣، و١٩٩٠/٥/١٩.
«قرارات وتوصيات مؤتمر التلاحم الوطني لجماهير الوحدة اليمنية.» الرأي العام: ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.
القفعي، حسن علي. «الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة من اليمن الديمقراطية وآفاقها المستقبلية.» دراسات يمنية: العدد ٣٩، كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٠.
الكيلاني، هيثم. «تقييم التجارب الوحدوية السابقة: ظروف قيامها وأسباب فشلها.» الوحدة: العدد ٦٥، شباط/فبراير ١٩٩٠.
اللوزي، حسن. في: اليوم السابع: ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٠.
المتوكل، محمد عبد الملك عبد الكريم. «آفاق الديمقراطية في الوطن العربي: تجربة اليمن الموحد على طريق الإصلاح الديمقراطي.» الوحدوي: ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.

ـــــ. «موقف اليمن الشعبي، والنخبوي والرسمي من أزمة الخليج.» **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٤٨، حزيران/يونيو ١٩٩١.
المجلة: ١٧ ـ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٨؛ ٢٠ ـ ٢٧ آب/اغسطس ١٩٩٢، و١٤ ـ ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢.
محسن، فضل. **الوطن العربي**: ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.
المختار، مطيع. «المشروعات الرسمية على طريق الوحدة العربية.» **الوحدة**: السنة ٥، العدد ٥٣، شباط/فبراير ١٩٨٩.
المخلافي، محمد أحمد علي. «الآثار الاجتماعية الاقتصادية للهجرة الدولية في الجمهورية العربية اليمنية.» **دراسات يمنية**: العدد ٣٩، كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٠.
مرهون، عبد الجليل. «الانتخابات اليمنية: الأبعاد الداخلية والخارجية.» **شؤون الأوسط**، العدد ١٩، أيار/مايو ١٩٩٢.
المستقبل: ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.
مسرّة، انطوان نصري. «في مستقبل الوحدة العربية: الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعتها، عامل توحيد أم انقسام؟.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٠، آب/أغسطس ١٩٨٦.
المشاط، عبد المنعم. «ثلاثون عاماً على الوحدة: أسس الوحدة المصرية ـ السورية وإعادة اختبار لمقدماتها.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٦، شباط/فبراير ١٩٨٧.
«مشروع الاتجاهات الأساسية للإصلاح الشامل.» **قضايا العصر**: العدد ٨، آب/أغسطس ١٩٨٩.
«مشروع تحويل عدن إلى منطقة حرة ينفذ على مراحل.» **الحياة**: ١٩٩١/١/١٣.
«مصاعب اليمن الاقتصادية مؤقتة ولكنها خطيرة.» **الحياة**: ١٩٩٢/١/١٥.
معين: ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٠.
المقرمي، عبد الملك. «هل هي قواعد اللعبة أم لديكم نية صادقة لبناء الوطن.» **الأيام**: ٢٧ آذار/مارس ١٩٩١.
مكي، ثروت «التطورات الأخيرة في دولتي اليمن.» **السياسة الدولية**: السنة ١٤، العدد ٥٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨.
«ملاحظات العلماء والأخصائيين السياسيين والقانونيين على مشروع دستور الجمهورية اليمنية.» **الحق**: ١٧ آذار/مارس ١٩٩١.
«ملف السياسة الدولية: لبنان وفلسطين والحرب السادسة.» **السياسة الدولية**: السنة ١٨، العدد ٧٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢.
«ملف الوحدة اليمنية الوثائقي.» **الاكليل**: السنة ٧، العدد ٤، شتاء ١٩٨٩.
موافي، عبد الحميد محمد. «النزاع بين شطري اليمن ومؤتمر الكويت.» **السياسة الدولية**: العدد ٥٦، نيسان/ابريل ١٩٧٩.
الميثاق: ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١.

«ميثاق العمل السياسي.» الحياة: ١٩٩٣/٤/١.
ناصر محمد، علي. في: التضامن: ٥ أيار/مايو ١٩٨٤، و١٥ آب/ اغسطس ١٩٨٧.
ـــــ. في: الثوري: ١٩٨١/٧/٢٥.
ـــــ. في: الحوادث: ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٨، و١٨ آذار/مارس ١٩٨٨.
ـــــ. في: ١٤ اكتوبر: ١٩٨٠/٦/١٥، و١٩٨٠/٦/٢٢.
ـــــ. في: السفير: ١٩٨١/٤/١.
ـــــ. في: السياسة: ١٩٨٠/١١/٣٠.
ـــــ. في: الوطن العربي: ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.
ناجي، محمد سيف. «قانون الأحزاب والديمقراطية.» الوحدوي: ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠.
نافعة، حسن. «تجربة التكامل والوحدة الأوروبية هل هي قابلة للتطبيق في الواقع العربي.» المستقبل العربي: السنة ١٣، العدد ١٣٦، حزيران/يونيو ١٩٩٠.
«ندعو مجلس الرئاسة للاستجابة إلى مطالبنا.» بيان الأحزاب السياسية. الحق: ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩١.
نعمان، ياسين. في: المجلة: ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩.
«هبوط الدولار حقيقة أم خدعة.» ٢٦ سبتمبر: ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠.
هزاع، عبد الله. «الخصائص الخاصة بالقوى العاملة اليمنية.» الثورة: ١٩٩١/١٠/٢٦.
هلال، علي الدين. «اشكالية التوحيد العربي: المناهج والأساليب.» شؤون عربية: العدد ٤٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥.
الوحدة (الامارات العربية المتحدة): ١٩٨٥/٥/٢٤.
الوحدوي: ١٨ شباط/فبراير ١٩٩١.
الوسط: ٢٢ ـ ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩٢؛ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٢؛ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢؛ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢؛ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢؛ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢؛ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢؛ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢؛ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣؛ ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣؛ ١ آذار/مارس ١٩٩٣، و٢٤ أيار/مايو ١٩٩٣.
اليسار: العدد ٣٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.
«اليمن يعقد آماله على صناعة النفط لمواجهة تدهور الزراعة وتوقف تحويلات العاملين.» الحياة: ١٩٩٢/٤/١٦.
اليوم السابع: ٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٦؛ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩؛ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩؛ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٠، و١٦ تموز/يوليو ١٩٩٠.
«يوميات الوحدة اليمنية.» اليمن الجديد: شباط/فبراير ١٩٩٠.

الرسائل والاطروحات

ابراهيم، حسين عبد الله محمد. «الديمقراطية في الجمهورية العربية اليمنية.» (دبلوم، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، ١٩٨٦).

بركات، عبد الله حسين. «مصادر تمويل التنمية في الجمهورية العربية اليمنية.» (اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).

الخطيب، عبد الكريم علي محمد. «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٧٠ - ١٩٨٣.» (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨).

الزنداني، منصور عزيز حمود. «العلاقات اليمنية بالدولتين العظمين، ١٩٦٢ - ١٩٨٤.» (اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧).

سليمان، عبد الحميد أحمد. «السياسة البريطانية في عدن والمحميات ما بين عام ١٧٩٩ - ١٩٦١.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، ١٩٦٣).

صالح، سمير أحمد. «معوقات الوحدة اليمنية.» (رسالة دبلوم في العلوم السياسية، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٩).

أوراق ووثائق

الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل، اقرتها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في الدورة الـ ١٩، ١٠ - ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠. عدن: مطابع الهمداني، [د.ت.].

البيض، علي سالم. **الوحدة الديمقراطية الإصلاح خيار المستقبل**، كتاب وثائقي. [د.م.]: اصدارات سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي. [د.ت.]

التجمع اليمني للإصلاح، لجنة التوجيه والإعلام. «آراء وملاحظات في مشروع دستور الجمهورية اليمنية.» صنعاء، آذار/مارس ١٩٩١.

الجمهورية اليمنية: **كتاب اليمن الواحد**. صنعاء: مكتب شؤون الوحدة، ١٩٨٩. (سلسلة وثائقية؛ رقم ٣).

ـــــ. ـــــ. صنعاء: مكتب شؤون الوحدة، ١٩٨٩. (سلسلة وثائقية؛ رقم ٤).

دستور رابطة أبناء اليمن. صنعاء: مطابع المفضل للاوفست، [د.ت.].

سجل العالم العربي. بيروت: [د.ن.]، ١٩٧١.

اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، أمانة السر. **برنامج العمل السياسي والنظم واللوائح**. صنعاء: [د.ن.]، ١٩٨٤.

ـــــ. **المسيرة الديمقراطية: حقائق ووثائق**. صنعاء: [د.ن.، د.ت.].

ـــــــ. وثائق المؤتمر العام الرابع للمؤتمر الشعبي العام. صنعاء: [د. ن.]، ١٩٨٨.
اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، أمانة السر ومركز الدراسات والأبحاث اليمنية. وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول. صنعاء: [د. ن.]، ١٩٨٣.
اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، أمانة السر، الدائرة الايديولوجية. التحولات الاجتماعية في اليمن الديمقراطي. عدن: دار الهمداني، [د. ت.].
مركز الدراسات والبحوث اليمني (اعداد وتوثيق). حصار صنعاء شهادات للتاريخ. صنعاء: المركز، ١٩٨٩.
الميثاق الوطني. صنعاء: [د. ن.، د. ت.].
وثائق المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩.
الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، ١٩٧٨ - ١٩٨٦. ط ٣. عدن: دار الهمداني، ١٩٨٩.

مؤتمرات وندوات

الندوة العلمية حول اليمن عبر التاريخ جامعة عدن، ٢٣ - ٢٥ سبتمبر ١٩٨٩. عدن: جامعة عدن، [د. ت.].
الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٩.
وحدة المغرب العربي (ندوة). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

٢ - الاجنبية

Books

Dougherty, James E. and Robert L. Pfaltzgraff. *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey*. Philadelphia, U.S.A.: J.B. Lippincott Company, 1970.
Feld, Werner J. *The European Community in World Affairs: Economic Power and Political Influence*. Port Washington, N.Y.: Alfred Publishing Company, 1976.
International Institute for Strategic Studies (IISS). *The Military Balance, 1992*. London: IISS, 1992.
Jones, Walter S. *The Logic of International Relations*. New York: Harber Collins Publishers, 1991.
The Middle East and North Africa, 1989. 35th ed. London: Europa Publications, [n.d.].

Periodicals

Khadduri, Walid. «Yemen: Big Exploration Drive in Yemen.» *Mees:* no. 28, 15 April 1991.

فهرس

(ب)

(ت)

(ث)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

حسن أبو طالب

- من مواليد الإسماعيلية، مصر، ١٩٥٥.
- حاصل على بكالوريوس العلوم السياسية من جامعة القاهرة ١٩٧٧، وماجستير العلوم السياسية من جامعة القاهرة ١٩٨٦، وأطروحته للدكتوراه بعنوان **العلاقات المصرية ـ العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١**.
- عمل في الشؤون السياسية بالإذاعة المصرية ١٩٧٩ ـ ١٩٨١.
- يعمل حالياً رئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام (القاهرة)، والمشرف على برنامج استخدام الحاسب الآلي وتحديث قسم المعلومات بالمركز، منذ عام ١٩٩٠.
- محرّر مشارك في **التقرير الاستراتيجي العربي** الذي يصدره المركز سنوياً منذ عام ١٩٨٥، ورئيس فريق باحثي قسم النظام الدولي والإقليمي بالتقرير، منذ عام ١٩٩٠.
- من مؤلفاته المنشورة:
  - **الصراع بين شطري اليمن** (١٩٧٩).
  - **من يحكم في السعودية؟ (دراسة في هيكل السلطة السياسية بالمملكة العربية السعودية)** (١٩٩٠).
  - **المملكة السعودية وظلال القدس (دراسة في السياسة الخارجية السعودية والصراع العربي ـ الاسرائيلي)** (١٩٩١).
  - بالاشتراك مع آخرين: **مصر والعرب** (١٩٨٥)، و**المشروع القومي لثورة يوليو** (١٩٨٦)، و**آفاق التعاون العربي في التسعينات** (١٩٩٢).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي.
فاكسيميلي: ـ ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
٤٧٨١٣٠٣ (٢١٢ ـ ١)

الثمن: ...
أو...